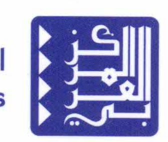
مجموعة مؤلفين

قضية فلسطين
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

الجزء الأول
في الهوية والمقاومة والقانون الدولي



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب نخبة من الدراسات والبحوث التي عُرضت في المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث العربية الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في مدينة الدوحة – قطر في عام 2013. وتندرج هذه الدراسات كلها تحت عنوان جامع هو "الهوية والمقاومة والقانون الدولي". وتكمن أهمية هذه البحوث في وقوعها عند نقطة التلاقي بين ما هو أكاديمي وما هو سياسي، أي عند نقطة اجتماع الواقع والأمل. وتكاد تتفق بحوث هذا الكتاب على أن الواقع الحالي لقضية فلسطين كارثي تمامًا جراء تحوّل المشروع السياسي الفلسطيني المتمثل في الدولة الفلسطينية المستقلة، رهينةً لدى مسارات التفاوض التي لا تنتهي. وفوق ذلك فإن الاستيطان الإحلالي الاسرائيلي ما برح يتوسع بشكل مذهل، الأمر الذي يحتاج، بالتأكيد، إلى إعادة التفكير في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء المتغيرات التي تعصف بالعالم العربي وتخضّه خضًا. ولعل هذه المتغيرات انعكست فورًا على الوضع الفلسطيني فأنتجت مأزقًا في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ومأزقًا في فكرة الكفاح المسلح وإمكاناتها. أما المأزق الأكبر فهو انهماك العالم العربي بالثورات والثورات المضادة وانشغاله بها إلى زمن لا يمكن تقديره منذ الآن.

المؤلفون المساهمون

أحمد جميل عزم
إعجاز أحمد
إمطانس شحادة
بلال شلش
بلال الشوبكي
ديانا بوطو
رامي أبو شهاب
ريتشارد فولك
زها الحسن
سلامة كيلة
سلمى كرمي أيوب
طارق بقوني
عبد الرحمن التميمي
عزمي بشارة
مجدي المالكي
محمد خليل الموسى
منير نسيبة
مهند مصطفى
نادية أبو زاهر
نوار عبد الغني ثابت
هشام المغاري



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 20 دولارًا
ISBN 978-614-445-050-5



قضية فلسطين
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني
الجزء الأول
في الهوية والمقاومة والقانون الدولي

قضية فلسطين
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني
الجزء الأول
في الهوية والمقاومة والقانون الدولي

أحمد جميل عزم
إعجاز أحمد
إمطانس شحادة
بلال شلش
بلال الشوبكي
ديانا بوطو
رامي أبو شهاب
ريتشارد فولك
زها الحسن
سلامة كيلة
سلمى كرمي أيوب
طارق بقوني
عبد الرحمن التميمي
عزمي بشارة
مجدي المالكي
محمد خليل الموسى
منير نسيبة
مهند مصطفى
نادية أبو زاهر
نوار عبد الغني ثابت
هشام المغاري



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني/ أحمد جميل عزم ... [وآخ.].
2 ج. : ايض. ؛ 24 سم.
محتويات: ج. 1. في الهوية والمقاومة والقانون الدولي ، ج. 2. الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني
يشتمل على إرجاعات بيليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-050-5
1. القضية الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 2. النزاع العربي الإسرائيلي - مؤتمرات وندوات. 3. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948- 4. الهجرة القسرية - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 5. حماس - مؤتمرات وندوات. 6. حركات التحرير - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 7. المقاومة الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 8. الفلسطينيون - الهوية - مؤتمرات وندوات. 9. فلسطين المحتلة، 1948- - مؤتمرات وندوات. أ. عزم، أحمد جميل. ب. المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية (2013 : الدوحة - قطر).
956.9405

العنوان بالإنكليزية

The Palestinian Cause
and the Future of the Palestinian National Project
Volume One: On Identity, Resistance and International Law

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2015

المحتويات

القسم الثاني
المشروع الوطني الفلسطيني ودوائر الفعل

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المساهمون

أحمد جميل عزم

رئيس برنامج الدراسات العربية والفلسطينية، وعضو مجلس معهد أبو لُغد للدراسات الدولية، في جامعة بيرزيت. عمل باحثًا زميلًا في جامعة كامبردج البريطانية - كلية الدراسات الآسيوية والشرق الأوسطية. باحث في نظريات إدارة الصراع والعلاقات الدولية.

إعجاز أحمد

أستاذ محاضر في مكتبة متحف نهرو التذكاري في نيو دلهي حيث يقيم. شغل منصب كرسي راجيف غاندي في جامعة جواهر لال نهرو، وكرسي خان عبد الغفار خان في جامعة ميليا الإسلامية. عضو في هيئة تحرير دار نشر لفتوورد (LeftWord) في الهند، ومستشار تحرير أقدم لدى مجلة فرونت لاين (*Frontline*).

إمطانس شحادة

منسق برنامج دراسات إسرائيل في مركز مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - حيفا). مرشح للدكتوراه في العلوم السياسية (تخصص الاقتصاد السياسي في إسرائيل) في أطروحة تتناول تأثير العولمة الاقتصادية في الثقافة السياسية وأنماط التصويت لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل بين عامي 1992 و2009.

بلال شلش

باحث مهتم بتاريخ الحركات السياسية الفلسطينية المعاصرة. المشرف العام على مشروع ذاكرة مرئية في فلسطين، حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ العربي والإسلامي من جامعة بيرزيت (2013).

بلال الشوبكي

باحث ومحلل سياسي فلسطيني، مرشح للدكتوراه في السياسة المقارنة من الجامعة العالمية الإسلامية في ماليزيا. عمل محاضرًا في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، ومديرًا لقسم الدراسات في المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات في نابلس.

ديانا بوطو

محامية فلسطينية - كندية مقيمة في فلسطين، عملت مستشارة قانونية لفريق المفاوضات الفلسطيني (2000-2005)، وعضوًا في فريق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في شأن مسألة الجدار الإسرائيلي.

رامي أبو شهاب

مدرّس ومحاضر في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. حائز الدكتوراه في النقد الأدبي الحديث (الخطاب والنظرية النقدية) من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة.

ريتشارد فولك

يشغل منصب أستاذ فخري في العلاقات الدولية في جامعة برينستون الأميركية، حيث درّس أربعين عامًا. وحاليًا في عامه النهائية لفترة ستة أعوام كان خلالها مقررًا خاصًا للأراضي الفلسطينية المحتلة بتفويض من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

زها الحسن

محامية في حقوق الإنسان ومستشارة قانونية مستقلة (تمثل المنظمات غير الحكومية أمام هيئة المعاهدات في الأمم المتحدة)، ومنسقة سابقة لبرنامج دعم المفاوضات الفلسطينية. تحمل شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة كاليفورنيا (1996).

سلامة كيلة

ناشط سياسي في المقاومة الفلسطينية ثم في اليسار العربي. حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد (1979)، يكتب في عدد من الصحف العربية منذ عام 1981.

سلمى كرمي أيوب

محامية جنائية تعيش في لندن. مارست المحاماة في حقل القانون الدفاعي الجنائي في المملكة المتحدة وشغلت منصبًا في محاكم توكس (Tooks) في لندن، قبل التحاقها بالمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «الحق» حيث رئست برنامجًا دوليًا للدعاوى.

طارق بقوني

باحث فلسطيني مرشح دكتوراه في سياسات الشرق الأوسط في كينغز كولدج (لندن). يركز في بحوثه على السياسات الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس والحكومة في غزة.

عبد الرحمن التميمي

مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين ومحاضر في جامعة القدس: معهد التنمية المستدامة، حائز شهادة الدكتوراه في الهندسة.

عزمي بشارة

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسه ومؤسس معهد الدوحة للدراسات العليا. أستاذ الفلسفة وتاريخ الفكري الفلسفي في جامعة بيرزيت (1986-1996). أسس حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» في العام 1995 وانتخب في الكنيست ممثلًا للفلسطينيين العرب في أراضي 1948 (1996-2007). تعرض لملاحقة السلطات الإسرائيلية، وحوكم غير مرة بسبب مواقفه القومية، الأمر الذي اضطره إلى مغادرة فلسطين موقتًا. صاحب عدة مؤلفات في الفكر السياسي كان آخرها كتاب الدين والعلمانية في سياق تاريخي (جزآن في ثلاثة مجلدات).

مجدي المالكي

أستاذ مشارك في دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ومستشار البحوث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. حائز شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس (1994)، عضو مجلس إدارة وأمناء عدد من المراكز البحثية في الأراضي الفلسطينية.

محمد خليل الموسى

أستاذ مشارك في القانون الدولي العام، درّس القانون الدولي في جامعات أردنية وعربية. حائز شهادة الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة نانت الفرنسية (1999).

منير نسيبة

أستاذ مساعد في كلية الحقوق في جامعة القدس، حائز شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعدالة الانتقالية من جامعة وستمنستر (لندن). مهتم بقضايا الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية.

مهند مصطفى

باحث زائر في جامعة كامبردج، يعمل محاضرًا في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا. باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار». حائز شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا (2012).

نادية أبو زاهر

باحثة فلسطينية ومحاضرة في جامعة بيرزيت وناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. مهتمة بقضايا المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. حائزة شهادة الدكتوراه في النظم السياسية من جامعة القاهرة.

نوار عبد الغني ثابت

باحثة في الحركات الإسلامية. مرشحة للدكتوراه في الجامعة الأردنية، قسم الفلسفة. حائزة جائزة العلوم الإنسانية والاجتماعية من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

هشام المغاري

باحث فلسطيني ومدرّس في أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية. حائز شهادة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية من جامعة الجنان (لبنان).

موجز الكتاب

نقدّم في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» هذا الكتاب مساهمة في إغناء الدراسات والتحليلات والمناقشات والأفكار في شأن القضية الفلسطينية ومشروعها الوطني، في فترة مهمة جدًا من تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني واشتداد الهجمة الكولونيالية الإسرائيلية على مستويات عدة. ونعتز بتقديمنا في الجزء الأول من هذا الكتاب، كما في جزء ثانٍ، معالجة مكثفة شاملة ومنوّعة، لم يسبق أن تناولها كتاب على هذا المستوى من الشمولية وتعدد جوانب المقاربات، وهذا ما أتاحته المشاركة الواسعة والغنية لعدد كبير من الدارسين الأكاديميين في بحوث يصعب فصلها عن الجانب السياسي في موضوع مفصلي مثل القضية الفلسطينية، ومعيش في الممارسة والتجربة.

يحوي هذا الكتاب الجزء الأول من الدراسات والبحوث المنتخبة التي قُدمت في المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (قطر) بين 7 و9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، تحت عنوان: «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»[1]. وجاءت دراسات هذا الجزء الأول من الكتاب (ثماني عشرة دراسة) تحت عنوان فرعي «في الهوية والمقاومة والقانون الدولي»، وأضيفت إليها كلمات افتتاح المؤتمر. وخضعت الدراسات والبحوث للتحكيم

(1) للاطلاع على مجريات عمل المؤتمر وجدول محاضراته، انظر تقريرًا وافيًا عنه في مجلة سياسات عربية، العدد 6، كانون الثاني/ يناير 2014.

والتقويم العلمي من لجان متخصصة قبل مناقشتها في المؤتمر وبعد المناقشة. ويُقسم هذا الجزء إلى أقسام ثلاثة: الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني؛ المشروع الوطني الفلسطيني ودوائر الفعل؛ المشروع الوطني الفلسطيني والقانون الدولي.

كلمات الافتتاح

انطلق عزمي بشارة في كلمته الافتتاحية، وهي بعنوان «المشروع الوطني الفلسطيني: أفكار وأسئلة في المأزق والآفاق»، من التداخل بين السياسي والأكاديمي في أي مؤتمر أكاديمي عن فلسطين، مفصّلًا أن المؤتمر بطابعه الأكاديمي المتقاطع مع السياسي هو بمنزلة جمع بين الواقع والأمل، وبين «محاكمات عقلية مفيدة معرفيًا» من جهة، و«تفاؤل الإرادة بصنع وقائع جديدة» من جهة أخرى، حيث «العلمي الموضوعي والمواقف الأخلاقية يلتقيان في القضية الوطنية إذا كانت عادلة». ورأى في هكذا مقاربة منهجية عقلانية عملية احتواء وتجاوز لـ «الأصنام المعرفية» وزوايا النظر، من يسارية وقومية وإسلامية، في التعامل مع القضية الفلسطينية.

يعرّج بشارة أيضًا بالتفصيل على «السيناريو الكارثي» الذي تعيشه القضية الفلسطينية؛ «فالمشروع الوطني الفلسطيني المتمثّل في الدولة الفلسطينية، أصبح رهينة عملية سياسية تفاوضية يرافقها توسعٌ استيطاني إحلالي مذهل ينجم عنه على الأرض حصر كيان فلسطيني في مناطق محدودة، وهو كيان منقوص السيادة، وهو بطبيعة الحال ليس حلًا لقضية اللاجئين». ويطرح بشارة ضرورة العودة إلى التفكير في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء متغيرات ثلاثة: مأزق المفاوضات ومأزق الكفاح المسلح وانشغال العالم العربي مرحلة غير قصيرة بالثورة والثورة المضادة حتى تؤول الأمور إلى ديمقراطيات عربية نامية وتستقر كما نأمل.

في ظل هذه الواقع والمأزق، وفي حال الانشغال العربي، تأتي دعوة بشارة للعودة إلى الأساسيات، انطلاقًا من الواقع على الأرض، أي واقع العدوان

الصهيوني بكلّيته، وليس كقضايا منفصلة، ووجود عنوان سياسي يتعامل مع مجمل الواقع الفلسطيني، ويطرح هذا الواقع بكلّيته بلغة مفهومة دوليًا.

في كلمة الافتتاح الثانية: «التطلّع إلى المستقبل: القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية»، ينطلق إعجاز أحمد (الهند) من الموقف التاريخي للقادة الهنود تجاه حركة مناهضة الاستعمار في ما يخص مسألة الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وهو الموقف الذي تبنّته لاحقًا الدولة الهندية في الأعوام الأولى للجمهورية. ثم يفصّل السياسات المتغيرة للحكومة الهندية منذ ذلك الوقت، موضحًا أن التغيرات تعكس التحولات الجوهرية في كامل نطاق سياسات الهند، خارجية أكانت أم محلية، منذ أواخر الثمانينيات، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وتولي كلمة أحمد اهتمامًا كبيرًا لأسباب التغيير الكبير الذي حدث في الفهم الرسمي الهندي لفلسطين وإسرائيل، وترى أن هذا التغيير متصل أيضًا بسلسلة من الأزمات في العالم العربي ذاته. وأولى تلك الأزمات الناجمة عن التغيير تلك التي تلت الهزيمة العسكرية للقوات العربية في عام 1967، وما نجم عن الهزيمة من توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وفشل اتفاق أوسلو الذريع والمهزلة اللامتناهية لما يسمّى «محادثات السلام» تحت وصاية الولايات المتحدة والتعاون المتزايد بين الدول العربية وإسرائيل. وتقدّم الدراسة تصور أحمد الخاص حيال المعضلات الحالية التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

في كلمة الافتتاح الثالثة: «المتخيل الفلسطيني الناشئ»، وضّح ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، تصوره بالقول إن المعركة المقبلة هي «معركة الشرعية»، بعد أن آلت الخيارات كلها التي سعت إليها القوى الفلسطينية المختلفة إلى الانسداد والإخفاق (الكفاح المسلح الذي أصبح محصورًا في الدفاع عن النفس، والمفاوضات الثنائية التي ظلت تراوح مكانها) نتيجة قوة إسرائيل على الأرض والتوسع الاستيطاني والانقسام الفلسطيني والدعم الأميركي لإسرائيل على نحو غير مشروط. واستدعى فولك تجربة إنهاء نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا،

موضحًا أن إنهاء ذلك النظام لم يتحقق إلا بضغط دولي في شأن شرعية استمراره ونهج «معركة الشرعية» هذا، بحسب كلام فولك، يقوم على تكثيف التحرك الفلسطيني عبر العالم، ومساندة المجتمع المدني في الدول المختلفة من أجل فرض شرعية المطالب الفلسطينية.

الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

في القسم الأول من الكتاب ست دراسات تناقش الهوية الفلسطينية من جوانب عدة، وتبحث في المشروع الوطني الفلسطيني من مداخل مفاهيمية وأخرى عملية ترصد التغير السياسي والاجتماعي والديموغرافي.

أولى هذه الدراسات تحمل عنوان «المشروع الوطني الفلسطيني بين «الوطن والدولة»: تأصيل المفاهيم»، لأحمد جميل عزم (فلسطين) الذي ناقش فيها المشروع الوطني الفلسطيني، بما فيه من أزمة ومقومات ونقاط قوة، استنادًا إلى وضع إطار نظري وتعريف للمصطلحات ينطلق منه ويبني عليه دراسته، وصولًا إلى فهم أوضح لواقع المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله. ويرى الباحث أنه لا بد من توضيح المقصود بـ «المشروع الوطني الفلسطيني»، منطلقًا من افتراض أن عدم تحديد المصطلحات والمفاهيم في كثير من الأعمال التي تناولت المشروع الوطني الفلسطيني كان السبب في غرق هذه البحوث والمداخلات في قضايا تفصيلية، وفي سجال داخلي بين أقطاب العمل الفلسطيني وفصائله، والوصول إلى الخلل البنيوي في هذا المشروع. من هنا يهدف الباحث إلى مراجعة إطارية لأجزاء المشروع الوطني الفلسطيني كمساهمة في تقديم إطار للنقاش على أسس وتعريفات واضحة للقضية الفلسطينية. وبالتالي تتلخص المشكلة الأساس التي يحاول البحث علاجها في وجود خلل في تعريف القضية الفلسطينية وفي تحديد عناصرها والعلاقة بين هذه العناصر.

أما هشام سليم المغاري (فلسطين)، فقدّم في دراسته: «مستقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة وتداعياتها على الصراع الديموغرافي» حصيلة

إحصاءات عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، راصدًا ومحللًا أثرها في ما يُعرف بالصراع الديموغرافي، وركز على مصادر الزيادة السكانية في إسرائيل والتغيرات في منحنى الهجرة اليهودية، بما في ذلك الهجرة المعاكسة، ثم عرض أعداد اليهود في إسرائيل وفي دول العالم المختلفة، وناقش عوامل الطرد والجذب وأثرها في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وتكمن أهمية دراسته في أنها حاولت التنبؤ بالسلوك الإسرائيلي، بغرض مواجهة الخطر الديموغرافي الذي يهدد إسرائيل. وتوصلت إلى أن محصلة عوامل الجذب والطرد تعمل ضد فرص الهجرة اليهودية، فضلًا عن أن أعداد اليهود ونسبتهم إلى باقي السكان في العالم تشهد انخفاضًا مستمرًا، باستثناء يهود الولايات المتحدة الأميركية الذين يتمتعون بمستوى عال من الرفاه والأمن الشخصي. وبالتالي، من غير المتوقع أن تحدث طفرة في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، الأمر الذي يدفع إلى القول إن إسرائيل ستزيد من حالة التضييق على الفلسطينيين الذين يقيمون فيها لدفعهم إلى الهجرة منها.

في الدراسة الثالثة: «التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948»، عرض مجدي المالكي (فلسطين) تأثير تشرذم المجتمع الفلسطيني والممارسات الكولونيالية الإسرائيلية في الهوية الفلسطينية، وكتبعات لاتفاق أوسلو، محاولًا تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة في تحول هوية الفلسطينيين الجماعية وتجلياتها، في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الشتات والأراضي المحتلة في عام 1948، من خلال الإجابة عن أسئلة: ما هي العوامل السياسية والاجتماعية التي عززت الهوية الفلسطينية الجماعية؟ وما هي العوامل التي أضعفتها وساهمت في تراجعها لمصلحة هويات فرعية دينية أو حمائلية أو جهوية؟ وما هي تجليات وخصوصيات هذه الهوية أو الهويات في الوطن وفي المنافي؟ لتصل الدراسة إلى استنتاج أن التجربة المديدة لاستعادة الهوية المسروقة شكلت العنصر الحاسم في تشكل الهوية الفلسطينية، وبهذا المعنى، الهوية الفلسطينية لم تلغ بل هي في حالة تعايش مع الهويات الفرعية المتعددة، خصوصًا العائلية والمحلية التي تعززت لأسباب تتعلق بغياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، ولأسباب أخرى

تتعلق بضرورات تفاعل التجمعات الفلسطينية مع أوضاعهم وتجاربهم المعيشة في وطنهم أو في المنافي.

في الدراسة الرابعة: «الهوية الفلسطينية: من التشتيت ومحاولة الاستئصال إسرائيليًا إلى تصنيع هويات بديلة فلسطينيًا»، يجادل بلال الشوبكي (فلسطين) في افتراض أن سياسات حركتي فتح وحماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستساهم في إنتاج هويات بديلة ومتباينة فلسطينيًا. ويرى أن كلتا الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة انتهجت سياسات ذات أبعاد اجتماعية، وساهمت في تغيير الأنماط الاقتصادية، ما قد يؤدي في حال استمرارية هذه السياسات واتساعها إلى طمس الهوية الفلسطينية التي هي الإطار الجامع للكل الفلسطيني في أماكن وجوده كلها. وتتوسل الدراسة، في سبيل فحص تلك الجدلية، باتّباع منهج استقرائي قائم على استدعاء الكثير من المؤشرات على تلك السياسات التي يدعم تحليلها الفرضية الرئيسة للدراسة. وتُشرّع الدراسة المجال لاستشراف مستقبل الهوية الفلسطينية في ضوء نماذج إقليمية تطابَق فيها الحزب الحاكم مع الدولة والمجتمع عنوةً، فتحولت هوية الحزب الفئوية إلى هوية المجتمع.

يلتفت مهند مصطفى (فلسطين) في الدراسة الخامسة: «المستوطنون والكولونيالية اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967» إلى مواقف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والمشروعات والمبادرات السياسية المقترحة للحل، وذلك عبر تحليلها ودراستها. وترصد الدراسة تطور مواقف المستوطنين من اقتراحات الحلول السياسية، والعوامل التي أثّرت في بلورة مواقفهم من هذه الاقتراحات والتطور الذي حدث عليها، باعتبارهم يشكلون قوة صاعدة في المجتمع الإسرائيلي لكنها قوة متغيرة أيضًا، ديموغرافيًا واجتماعيًا وسياسيًا. كما تعالج الدراسة السياقات التاريخية والفكرية والدينية التي أثّرت في مواقفهم السياسية من الصراع، مع إيلاء أهمية واضحة لهذه السياقات، لأنها لا تزال تؤدي دورًا مهمًا في بلورة رؤية المستوطنين حتى الآن، وهي سياقات

لا بد من أخذها في الاعتبار في تحليل وفهم الديناميات الداخلية للمستوطنين بتعدد تياراتهم.

في الدراسة السادسة والأخيرة في القسم الأول: «سياسة التجزئة الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني وتفعيلها في تهجير الفلسطينيين قسريًا»، يدرس منير نسيبة (فلسطين) سياسة التجزئة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، وكيف تسخّر إسرائيل هذه السياسة لتنفيذ مخططاتها الكولونيالية وتأثير هذه القوانين والسياسات في الشعب الفلسطيني الذي ما زال يفقد مزيدًا من حقوقه كل يوم بسبب تعقيد هذه الأوضاع. وتُظهر الدراسة كيف اعتمدت تطبيقات السياسات الكولونيالية الإسرائيلية على أنظمة «قوانين» مدنية وعسكرية سخّرتها للتخلص من السكان الفلسطينيين قدر الإمكان. وتعرض الدراسة هذه القوانين منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، مع التركيز على عواقب سياسة إسرائيل بعد أوسلو، حين بدأت بتغيير القواعد، ففصلت القدس عن الضفة الغربية، وفصلتهما كلتيهما عن قطاع غزة، وفصل كلّ من هذه المناطق عن الخارج. وتبيِّن كيف عملت على سحب هويات المقدسيين القاطنين في الضفة والقطاع فجأة في عام 1995، وقيدت المعايير المرتبطة بهويتهم، واتخذت إجراءات إضافية لمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية، ومنع تسجيل جزء من المواليد الفلسطينيين، ومنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

المشروع الوطني الفلسطيني ودوائر الفعل

يشمل القسم الثاني من الكتاب ثماني دراسات تتناول دوائر الفعل المؤثرة في المشروع الفلسطيني من داخله أو من خارجه؛ ففي الدراسة الأولى في القسم الثاني (السابعة في الكتاب): «دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية»، تتفحّص نادية أبو زاهر (فلسطين) مدى قوة أو هشاشة الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية في تغيير السياسات الأمنية وفي الرقابة على الأجهزة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني، ومدى التزامها توفير «الأمن الإنساني» للفلسطينيين من دون الانتقاص من حقوقهم وحرياتهم تحت ذريعة حماية الأمن القومي.

وترصد الدراسة ضعف هذا الدور لعدد من الأسباب، من بينها تهميش منظمات المجتمع المدني، وزيادة وتيرة الانتهاكات ضدها، وعدم انطلاق مبادرات المجتمع المدني لإصلاح قطاع الأمن والمصالحة من أوضاع المجتمع الفلسطيني الداخلية ومصالحه، وغياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بالنسبة إلى المبادرات المقدمة، وضعف قدرتها المالية الذاتية وقدرتها البحثية في تحليل السياسات الأمنية، وعدم فاعلية الرقابة التي مارستها على الأجهزة الأمنية وضعف دورها في تدريب تلك الأجهزة.

أما الدراسة الثامنة: «الثورات العربية وأفق الصراع العربي - الصهيوني»، فيحاجج فيها سلامة كيلة (فلسطين/ سورية) بأن الثورات العربية تفجرت في زمن كان يسير في مصلحة «تصفية القضية» الفلسطينية في متاهات مفاوضات لا نهاية لها ولا جدوى. ومع أن الثورات كان هدفها الكبير «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وحدثت على خلفية تحولات واسعة في التكوين الاقتصادي وتحقيق تمايز هائل بين أقلية تمتلك الثروة وأغلبية مفقرة، فإن الدراسة ترى أن الثورات العربية سوف تؤدي عاجلًا أو آجلًا إلى انكشاف الدولة الصهيونية، وأن الجمود الذي أُسس بعد عام 1970 اهتز بفعل الثورات.

في الدراسة التاسعة، «الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية 2013: تغيرات حزبية وسياسية تحت سقف توافق صهيوني متجدد»، يحلل إمطانس شحادة (فلسطين) أنماط التصويت في المجتمع اليهودي خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ويدّعي أن نتائج الانتخابات تعكس نمو توافق سياسي نيو- صهيوني (الصهيونية المحافظة) في مسألة هوية دولة إسرائيل ووظيفتها، ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية والنظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبروز تصدعات جديدة تدور حول مكانة الأحزاب الدينية المتزمتة وموضوع تقاسم العبء (أمنيًا واقتصاديًا)، من جهة أخرى. ويعكس التوافق الجديد، بحسب الدراسة، تغيرات في الهوية الإسرائيلية وفي القناعات والمواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي حصلت في العقدين الأخيرين، وفي برامج الأحزاب المركزية، خصوصًا بعد فشل مفاوضات

كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى. وتعرّج الدراسة على ما تسمّيه عراقيل إضافية يضعها التوافق السياسي النيو - صهيوني المتجدد أمام حل القضية الفلسطينية، ويرسخ خيار تثبيت الوضع القائم إسرائيليًا. وبحسب الدراسة أيضًا، فإن تصدعًا جديدًا برز في الأعوام الأخيرة، خصوصًا بعد حركة الاحتجاج الاقتصادي - الاجتماعي في صيف 2011، وتمحور في الأساس حول رفض الطبقات الوسطى استمرار تحمل عبء الخدمة الأمنية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي؛ ففي حين يفسر التوافق النيو - صهيوني الجديد استمرار انتصار واستقرار حكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير، يفسر التصدع الجديد التغيرات في قوة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

مع تسارع النقاش في الأوساط الأكاديمية والرسمية في شأن جدوى حل السلطة الفلسطينية بفعل عوامل التآكل العديدة في بنية هذه السلطة، تتوقف الدراسة العاشرة عند «تداعيات احتمالات انهيار السلطة على خدمات البنية التحتية» لعبد الرحمن التميمي (فلسطين)، وتطرح أسئلة عدة عن آليات التكيف وتعبئة الفراغ بعد الانهيار، أو كما يسمّى «اليوم التالي». وتطرح الدراسة الإجابة عن سؤال ماذا عن الخدمات الأساسية («المياه والكهرباء») بعد انهيار السلطة. ومن هنا كان تركيز الدراسة على الخيارات المحتملة في ظل معطيات الوضع الراهن، وعرضها الإمكانات المتاحة لتولّي مسؤولية خدمات البنية التحتية في اليوم التالي، مع الاعتماد على منهجية الدراسات المستقبلية من حيث أوزان المتغيرات ومعاملات الارتباط بعضها ببعض. وتصل الدراسة إلى ترجيح تولّي إسرائيل المسؤولية عن الخدمات، كونها المستفيدة تجاريًا وسياسيًا من هذا الخيار، وحيث إنها ما زالت تتحكم في 98 في المئة من مصدر الكهرباء و85 في المئة من مصادر المياه.

في الدراسة الحادية عشرة: «تحولات المقاومة المسلحة لحركة حماس في الضفة الغربية في أثناء انتفاضة الأقصى: من المركزية إلى الشظايا المتفجرة» لبلال شلش (فلسطين)، محاولة لدراسة التحولات التي شهدها

العمل العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية، بدءًا من قرراها بإنشاء جهاز عسكري مركزي، وكان نتيجة طبيعية لمعركة استنزاف طويلة، ساحتها مستباحة لقوات الاحتلال، وصولًا إلى قدرة الحركة على تجاوز ذلك من خلال المجموعات المحلية التي استوعبت شظايا الجهاز مستكملة مسيرته لأطول فترة ممكنة. وتؤرخ الدراسة لخطوط هذا العمل العامة ولأبرز مجموعاته؛ وتحلل إنجازاته العملية وإضافته الانتفاضة وإضافة الانتفاضة؛ مع تقديم محاولة لتقويم هذا الأداء، لتؤكد قدرة العاملين في هذا الجهاز على الحفاظ على الخطوط العامة التي رسمت لهم من قيادتهم المركزية وقدرتهم على الحفاظ على الوسائل وعدم الانجرار بفعل الحوادث لتتحول وسائلهم، خصوصًا العمل الاستشهادي، إلى غايات، مع إشارة الدراسة إلى عجز حماس، كما يبدو، عن تقديم رؤية واضحة معلنة ملزمة لكل أجهزة الحركة، تعرّف فيه ذاتها كحركة تحرر وطني، وتحدّد موقفها من الانتفاضة ومن ضرورة عملها العسكري فيها، الأمر الذي أثّر في فاعلية الجهاز ومنع ظهور طاقته القصوى، وعجّل في ضعفه وكمونه، لكنه لم يمنع الحركة من حصاد ثمار جهدها محليًا ودوليًا. واعتمد الباحث في دراسته على مصادر أولية منوعة (عربية وعبرية)، أبرزها نصوص مذكرات وحوارات سجّلها أبناء التجربة، مؤرخين وناقدين لها، مقارنة بتتبّع نقدي ليوميات الانتفاضة في الصحف اليومية، وإصدارات حماس، وإصدارات المكتب الإعلامي لجناحها العسكري كتائب عز الدين القسّام.

أما دراسة «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: حركة حماس بين الذات والحكم وآفاق القضية» لنوار عبد الغني ثابت، فترصد تحولات السلوك السياسي لحركة حماس، وما حققته على صعيد الحكم، مع التركيز على سياسات التكيف التي استطاعت الحركة من خلالها المزاوجة بينها بوصفها حركة وحكومة، في ظل فقر أدبياتها النظرية وتأصيلها السياسي الذي جاء من الخارج. وتفترض الباحثة مجادِلةً بأن حماس استطاعت أن تبقي المجتمع المدني فاعلًا من خلال إعادة بناء مؤسساته المختلفة، التعليمية والخدماتية والقضائية والأمنية، على الرغم من قصور تطبيق نموذج

المواطنة الحقيقية في القطاع، والحد من نشاط المعارضة وتقنينها على أساس سلطوي، ووجود رقابة تشريعية وقضائية ضعيفة، ما يدل على ضعف الحوكمة الديمقراطية والنظام الدستوري. وتعيد الدراسة ذلك إلى مؤسسات الحركة التي شكلت أحد أهم مصادرها التعبوية وحفاظها على المشاركة في انتخابات النقابات المهنية والطلابية، ونظرتها إلى المجتمع باعتباره جزءًا من الدولة، الأمر الذي ساعدها على طرح نفسها بديلًا بتقاليد سياسية أكثر إنسانية واستجابة لتؤسس واقعًا سياسيًا في القاعدة.

يستخدم طارق بقوني (فلسطين) في دراسته: «تخندق حماس في غزة» تحليل الخطاب النقدي لاكتساب معرفة عن حماس وفهم دورها الحالي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجري ذلك عبر ملاحظة تطورها طوال الفترة 2000-2010، وهو عقد تعتبره هذه الدراسة تحوليًا على نحو خاص، لتصل إلى تأكيد أنه ابتداءً من الانتفاضة الثانية، وعلى مدارها، شهدت استراتيجية مقاومة حماس تحولًا جوهريًا جرى فيه التركيز في النهاية على البُعد السياسي وليس على الأداء العسكري. وبناءً على هذه الأطروحة، تناقش الدراسة اندماج حماس في الجسم السياسي الفلسطيني، وتوضح أيضًا، من خلال استخدام مقولات حماس، كيف سهّل رفض المجتمع الدولي للتعاطي مع دخول حماس المعترك السياسي تهميش الحركة، وبالتالي حدوث الصدع بين الضفة الغربية وغزة في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، قوّض الحصار المستمر على قطاع غزة والرفض المستمر للتعامل مباشرة مع حماس نجاح جهد المصالحة الفلسطينية، وأدى إلى تحصن حماس في غزة، على حساب النضال الأوسع لتقرير المصير الفلسطيني. والنتيجة هي تشكيل هيكليتي قيادة مؤسستين متمايزتين ومتصارعتين في معظم الأحيان في الضفة وغزة.

جاءت الدراسة الأخيرة في القسم الثاني: «نحو خطاب فلسطيني للشتات: الكتابة في أزمنة الارتحال» لرامي أبو شهاب (فلسطين)، لتحمل تساؤلات عن وجود «خطاب الشتات العربي الفلسطيني»، لكن من منظور يتجاوز المفهوم التقليدي القائم على تعريف الشتات في إطار الدلالتين

المكانية والإحصائية؛ سعيًا نحو البحث في التكوين الخطابي للشتات واختبار قدرته على صوغ منظور متماسك ومؤثر. وفي هذا السياق تستحضر الدراسة خطاب الشتات اليهودي الذي يشكل قوة مؤثرة على أكثر من صعيد، بالاتكاء على آليات ومكونات وسمت التكوين الخطابي للشتات اليهودي، ومنه على سبيل المثال إعادة سرد قصة خروج اليهود (Exodus) وتشتتهم في النص التوراتي من الخطاب الصهيوني على اختلاف مستوياته وتمظهراته أدبيًا وتاريخيًا وإعلاميًا وسياسيًا وفنيًا ... وما إلى ذلك. ثم تركز الدراسة جهدها على بحث خطاب الشتات الفلسطيني: ملامحه وتحقق شروط وجوده. ونتيجة ذلك أن الدراسة تبتغي رسم حدود لمفهوم الشتات الفلسطيني إنشائيًا؛ النشأة والقضايا التي ينطوي عليها، إضافة إلى استراتيجياته؛ كل ما سبق من منظور أن الخطاب عبارة عن ممارسة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة التي تدّعي امتلاك المعرفة.

المشروع الوطني الفلسطيني والقانون الدولي

يأتي القسم الثالث من الكتاب موزَّعًا على أربع دراسات موضوعها القانون الدولي، فيقدّم محمد خليل الموسى (فلسطين) في دراسته: «تداعيات الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل: رؤية عملية لبناء استراتيجيا قانونية وسياسية»، نقاشًا يتجاوز ما أُنجز وكُتب عن الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل ودلالاته وأبعاده القانونية، في ظل الإشارات المتكررة إليه في الخطاب السياسي الفلسطيني. وتحاول الدراسة عبر جهدها المنظّم الإفادة من هذا الرأي الاستشاري والبناء عليه بغية تحقيق مكتسبات قانونية وعملية على صعيد القضية الفلسطينية. وهي تعالج بعض المسائل التي بحثها الرأي الاستشاري كي يتسنى تأطيرها ضمن استراتيجيا قانونية وسياسية محددة وواضحة المعالم. وتتناول إيجازًا بأهم المسائل التي عالجها الرأي الاستشاري والتدابير التي اتّخذها الأطراف المعنيون بها من بعده، ثم تقارب بين الوضع في فلسطين والوضع في ناميبيا، وكيف ساهمت آراء المحكمة الاستشارية في بناء استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بتحرير

ناميبيا، كما تتضمن مقترحات محددة لبناء استراتيجيا لتحرير فلسطين على أساس المبادئ الواردة في الرأي الاستشاري وأهم التوصيات التي يتعيّن اتخاذها لتفعيل هذه المبادئ.

أما الدراسة السادسة عشرة لديانا بوطو (فلسطين): «تأكيد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية»، فتنطلق من افتراض مفاده أن القانون الدولي الإنساني لم يكن كافيًا لحماية الأراضي الفلسطينية من الاستعمار الإسرائيلي، على الرغم من أنه (أي القانون) يحظر الاستعمار، وضمن اقتناع بأن المجتمع الدولي ليس راغبًا، على ما يبدو، في تحدي هذا الاستعمار مباشرة. وتأتي الدراسة لتبيان كيف اتخذ المجتمع الدولي طوال العقدين الماضيين تدابير تعترف بالاستعمار الإسرائيلي بشكل غير رسمي، مع الحفاظ على الموقف القائل بعدم شرعية المستوطنات، وتصل إلى نقاشها الرئيس لتقييدات القانون الإنساني الدولي بخصوص الاستعمار الإسرائيلي، وكذلك موقف المجتمع الدولي المتراجع نشاطه باستمرار. كما تبحث الدراسة في سبل أخرى - قانونية وغيرها - أمام الفلسطينيين لتحدي هذا الاستعمار.

في دراسة زها الحسن (فلسطين): «استخدام آلية الشكوى الدولية في اتفاقية مناهضة العنصرية في قضية فلسطين - إسرائيل»، طرح ونقاش لإجراءات ومحددات يجب مراعاتها عند التفكير في أي شكوى قانونية تخص انتهاكات حقوق الإنسان التي يعانيها الفلسطينيون بصفتهم شعبًا محتلًا، أو مواطنين في دولة غاية في العنصرية، أو لاجئين جرى إنكار حقهم في العودة إلى منازلهم. ففي القسم الأول منها نقاش للعلاقة بين القوانين الدولية لاتفاقية حقوق الإنسان وهيئات الاتفاقية، وعرض لكيفية أداء هيئات الاتفاقية وظائفها باعتبارها مسألة عامة من أجل دفع تطوير القوانين الدولية والحماية لحقوق الإنسان. وفي القسم الثاني لمحة عن المحظورات والحماية والالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة العنصرية. وتصل الباحثة إلى إجراءات تقديم شكوى دولية وفقًا للاتفاقية. وفي القسم الثالث نقاش لبعض المزايا بهدف تقديم شكوى دولية ضد إسرائيل، وبعض الأمور التي يجب النظر فيها قبل القيام بذلك.

في الدراسة الثامنة عشرة والأخيرة: «محاكمة المسؤولين الإسرائيليين بحسب الولاية القضائية الدولية: تحديات وعقبات» لسلمى كرمي أيوب (فلسطين)، توصيف للتحديات والعقبات التي تواجه محاكمة المسؤولين الإسرائيليين وفق قانون الولاية القضائية العالمية، انطلاقًا من افتراض أساس هو أن السبب الرئيس لعدم حصول محاكمة ناجحة لمتهم إسرائيلي هو المعارضة السياسية الإسرائيلية لهذه القضايا، مع افتقاد الإرادة السياسية من الحكومات الأجنبية لمساندة هذه المحاكمات. وتقدم الدراسة مراجعة للأعوام العشرة الأخيرة، وصولًا إلى خلاصة تقترحها الباحثة في شأن أن الولاية القضائية العالمية تبقى فكرة قابلة للوجود في ملاحقة المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان بحق الفلسطينيين، ووجوب استمرار عمليات الملاحقة. مع ذلك، يجب أن تكون القضايا المرفوعة استراتيجية ومعدّة جيدًا، إضافة إلى ذلك، يجب التركيز بشكل أكبر على الجهد الدعوي الذي يساعد على إيجاد بيئة سياسية تفضي إلى قضايا أو دعاوى ناجحة.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كلمات الافتتاح

- 1 -

المشروع الوطني الفلسطيني
أفكار وأسئلة في المأزق والآفاق

عزمي بشارة

يحار الباحث عند الكتابة عن قضية فلسطين بين واجبه الوطني والإنساني من جهة، وضرورة توخّي الموضوعية (النسبية) لاستقراء الوقائع الجارية وإجراء محاكمات عقلية مفيدة معرفيًا، من جهة أخرى. وتثير هذه الدوامة تداعيات متعلقة بالتفاؤل والتشاؤم اللذين قد يقود إليهما التحليل الموضوعي. فهل يُبنى الأمل على التحليل العلمي الذي ربما يدفع إلى تشاؤم العقل أم يُبنى على إرادة العمل وتفاؤل الإرادة من أجل التغيير؟ ما أقصده هو أن ذلك العمل يستند إلى معرفة الواقع، لكنه بتفاؤل الإرادة يغيّره بصنع وقائع جديدة. وإني لمنحاز إلى فكرة أن الأمل يقوم على العمل وإرادة التغيير، والعمل يمكن أن يسترشد بالتحليل العقلاني، لكن الأمل لا يقوم عليه.

لا تناقض بين المعرفة العلمية من جهة، والواجب الوطني والممارسة الفاعلة من أجل هدف محمود، مثل الحرية والعدالة، من جهة أخرى. هذا أكيد؛ فالغاية الأساس للمعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الحرية. لكن المرء يحتاج إلى قدر من التفاؤل التنويري كي يؤمن بأن المعرفة العلمية هي الأداة المثلى لتغيير المجتمعات نحو الأفضل، والسعي نحو العدالة. بيد أن حوادث كبرى وكوارث عظمى جرت منذ القرن الثامن عشر، وقُرن هذا التفاؤل

التاريخي بالتقدم، جعلتنا أكثر ريبة تجاه الاعتقاد بالتحالف المطلق بين المعرفة والتنوير والعدالة.

لغرض الاستمرار في العمل من أجل ما هو أفضل بمعايير الحرية والعدالة، نفضّل المبدأ الذي يقول إن علينا، بوصفنا علماء وباحثين، أن نقوم بواجبنا العلمي بموضوعية، وعلينا في الوقت ذاته أن نقوم، وبانحياز كامل، بما تُمليه علينا المواقف الأخلاقية التي يتضمن واجبنا الوطني تجاه شعبنا. والأخلاق في حالتنا، كما في كل حالة، مرتبطة بفهمنا الخير والشر، كما أنها مرتبطة بالانتماء إلى الجماعة الوطنية والإنسانية؛ فهذه طبيعة القيم. ونحن نختلف في تدريج الجماعة الأخلاقية من الأضيق إلى الأعم الإنساني، أو من الأعم الإنساني إلى الأضيق. لكن هاتين الحالين تلتقيان في القضية الوطنية إذا كانت عادلة؛ فالجماعة الصغرى هنا هي الجماعة الكبرى، لأن قضية الجماعة هي ذاتها قضية إنسانية في الوقت ذاته، ولأن الشعب هنا يتعرض لظلم بالمقاييس الإنسانية الكونية. نحن نتحدث عن ظلم واقع بحق شعب بكامله، ومشروع استيطاني متواصل، وملايين من المهجرين من وطنهم، وأبنائهم الذين حافظوا على هويتهم كلاجئين فلسطينيين في ما يسمّى الشتات الفلسطيني، وملايين آخرين يعيشون في واقع فصل عنصري استعماري تحت الاحتلال.

عُمل كثيرًا خلال العقود الأخيرة على إيجاد تسمية أخرى للقضية الفلسطينية من نوع «أزمة الشرق الأوسط» (التي ما عدنا نسمع بها)، وتسميات لهذه الوقائع من نوع «الداخل والخارج» و«السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية» و«عرب إسرائيل» و«الحكومة المُقالة» و«عملية السلام» و«القدس والضفة» كأنهما كيانان ... هذا، إذا لم نأخذ في الاعتبار الانتشار المفرط في المعجم التداولي الإعلامي السياسي الدولي لتسميات صهيونية مباشرة، مثل «عرب أرض إسرائيل» و«يهودا والسامرة» و«المستوطنات الشرعية والمستوطنات غير الشرعية» ... وغيرها.

كي نكون قادرين على إطلاق حكم قيمي واضح على ما يجري في بلادنا في شأن قضية فلسطين، لا بد من تنقية الطاولة من كل هذه المصطلحات

والطبقات المتراكمة التي خلّفتها الهيمنة الصهيونية على الخطاب السياسي في شأن فلسطين، وصراعات الأيديولوجيات والأنظمة العربية والمفاوضات السياسية وإسقاطات صراعات الهوية والتاريخ في أوروبا وأميركا في شأن المسألة اليهودية علينا، وغير ذلك كثير. عندها يمكننا أن نرى قضية فلسطين باعتبارها قضية شعب سُلب وطنه وهُجّر من أرضه.

عندها، يمكننا أيضًا أن نرى أن سياسات عنصرية واستعمارية مورست باستمرار خلال إقامة الكيان السياسي على أرض هذا الوطن، وما زالت تُمارَس من دون توقف. وتلخّص هذه تحت عنوان المصادرة أو الاستملاك أو السطو المسلح، بدءًا من مصادرة الأرض واستملاكها ومنحها لوافدين بتبريرات مختلفة، وانتهاءً بمصادرة التاريخ والذاكرة وحتى الأسماء، وهو الاستملاك الذي تحوّل في الواقع إلى عملية إحلال كاملة.

لا نحتاج هنا إلى تصنيف البشر بين أخيار وأشرار؛ فليس المظلومون أخيارًا بالضرورة، ولا الظالمون أشرارًا كأفراد. ومن يقع في فخ هذه التصنيفات يبتعد عن مفهوم العدالة، ويبدأ بمحاكمة الفلسطينيين بمعايير التفوق الأخلاقي وغيرها من الأوهام ممّا وقع فيه خيرة المثقفين الفلسطينيين، ويبدأ من ناحية أخرى في التعامل مع الطرف الآخر كمعسكر الشر، أو كشياطين لا كظالمين؛ فيفوته فهم ما يجري اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا عند من يمارس الاحتلال، ويفوته التمييز الصحيح بين محتل وواقع تحت الاحتلال؛ فمن يناضل ضد الاحتلال هو صاحب قضية عادلة، لكن هذا لا يعني أن الوقوع تحت الاحتلال فضيلة، مثلما أن دخول السجن بحد ذاته ليس فضيلة. النضال ضد الاحتلال عادل حتى لو أدى إلى السجن، والنضال ضد السجن بغير حق هو نضال من أجل قضية عادلة، بغضّ النظر عن طبيعة المسجون ... وهكذا.

على النقيض من ذلك، يقع من يبتعد تمامًا عن الحكم الأخلاقي في فخ الإعجاب بالظالم، لأنه يرى أن التطور والتقدم هما سبب تفوقه، محمّلًا «تخلفه» مسؤولية فقدانه الحقوق الوطنية والفردية ... وربما يعجب المظلوم نفسه بالظالم إذا فقد التوازن بين المعرفة اللازمة لتشخيص بنية العلاقة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال من جهة، والحكم الأخلاقي عليها من جهة أخرى.

لا نحتاج أيضًا إلى الحديث عن الحقوق التاريخية وتشكُّل القوميات والقانون الدولي وغيره كي نحكم أن ظلمًا بيّنًا وقع على الشعب الفلسطيني، وأن هذا الظلم ما زال يُمارَس، وأنه يعيد باستمرار إنتاج مسألة استعمارية مستمرة ومسألة تمييز عنصري يبدو أن العالم يستسهل التعايش معها.

إن البحث في الحقوق التاريخية والتبريرات التي يسوقها كل طرف في دعمها، ومسألة وجود شعب فلسطيني وتشكله، والمسألة اليهودية في أوروبا وتداخلها مع قضية فلسطين كمصدر خصوصية وتعقيد لهذه القضية، وأثر قضية فلسطين في الشعوب العربية، بل في صوغ القومية العربية أيديولوجيا، ونشوء الأنظمة العربية الأيديولوجية في خمسينيات القرن العشرين، وأثر النكبة في المرحلة الليبرالية العربية بين الحربين، والعلاقة بين نكبة فلسطين ونشوء الأنظمة العسكرية العربية؛ كلها أسئلة تدخل في مجال الدراسة والبحث الذي يتطلّب توخي أكبر قدر ممكن من معرفة الحقائق الموضوعية. هذا ما أشغلنا في جدول أعمالنا البحثي عمومًا، وهذا ما يجب أن يشغلنا لاحقًا ... إضافة إلى ما جرى تثبيته من كتابة تاريخية توثيقية لتاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية في مقابل السردية الصهيونية. وليس الانشغال بهذه الموضوعات بديلًا من الموقف القيمي الأخلاقي والأفعال الممارسة انطلاقًا منه، التي تسمّى نضالًا.

إذا كان من حق المؤسسة الجامعية الصهيونية أن تستخدم العلوم الاجتماعية النظرية والتطبيقية وعلم التاريخ وغير ذلك في فهم العوائق أمام استيعاب الهجرة الصهيونية وتذليلها، وفي فهم البنية الاجتماعية والثقافية للهجرات، وفي السوسيولوجيا العسكرية، وفي فهم تاريخ فلسطين وبنية الشعب الفلسطيني ... وذلك لأغراض سياسات السيطرة وتبريرها، وفي طرح توقعات من أجل المستقبل، فما بالك بالشعب الذي كان ولا يزال ضحية للممارسة الصهيونية! من حقنا، بل من واجبنا، أن نسترشد بالتحليل العلمي لما يدور حولنا في خدمة قضية عادلة. ولهذا، نعم، يصح عقد مؤتمر أكاديمي عنوانه «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني».

لو سلّمنا بوجود منهج عقلاني ونيات معرفية حقيقية، فسرعان ما يتبيّن أن أحد العوائق الرئيسة أمام التفكير العلمي البحثي في شأن حال قضية فلسطين هو الأصنام المعرفية التي قد يكون أصلها تحليليًا عقلانيًا في كل حقبة، لكنها تغدو مقدسة ومحرمة على التفكير إلى حين. وهي في الواقع نتاج مرحلة محددة، لكن تقديسها يدوم في الأغلب حتى بعد أن تنقضي هذه المرحلة. ثمة مراحل جرى فيها التعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسألة هجرة يهودية على حساب السكان الفلسطينيين، وجرى في شأنها مناشدة الدول الاستعمارية أن تتفهم قدرة فلسطين الاستيعابية، ونُظر إليها في مرحلة أخرى كمرحلة مطامع بريطانية في المشرق، وفي مرحلة ثالثة، وخلال موجة حركات التحرر الوطني، كقضية نضال تحرري من الاستعمار. وفي مرحلة المد القومي تناقشنا طويلًا: ما الذي يجب أن يسبق الآخر: الوحدة العربية أم تحرير فلسطين؟ وكان لليسار مصطلحاته في فهم قضية فلسطين باعتبارها قضية صراع طبقي في فلسطين ذاتها وفي الإقليم ضد الصهيونية والرجعية العربية والإمبريالية. وكان للتيار الإسلامي مصطلحاته، وكذلك للتيار القومي. وقادت كلها إلى تعميمات من زوايا نظر محددة. ومع أن المصطلحات هذه تكون مفيدةً من زاوية النظر المحددة هذه، إلا أنها تصبح مضرةً حين تعلن نفسها رؤيةً شمولية إقصائية تفسر الواقع كله، فتنتهي بإخضاعه للأيديولوجيا، وهي حينذاك لا تكتفي بتخطئة زاوية النظر الأخرى، بل تعدّها خصمًا سياسيًا.

في الأغلب تخسر الأيديولوجيا العالمين، عالم المعرفة العلمية وعالم الأخلاق؛ لأنها لا تنظر في الواقع كي تفهمه، بل كي تنتقي منه ما يثبت نفسها، وتحكم عليه بأحكام غير علمية؛ وهي من جهة أخرى تحدد القيمة المعيارية بالإجابة عن سؤال لا علاقة له بها: معي أو ضدي؟ أو السؤال: في مصلحة من؟ وبذلك، تخسر خصوصية الأخلاق.

لا تكمن المهمة في تحطيم الأصنام، ولا في تفنيد زوايا النظر، بل في احتوائها وتجاوزها. فليست زاوية النظر الطبقية كلامًا فارغًا، ولا زاوية النظر القومية، ولا زاوية النظر الإسلامية الدينية، ولا زاوية النظر الليبرالية؛

فكلها زوايا نظر نابعة من الواقع، وقد تكون مفيدةً إذا فهمنا منبعها التاريخي وحدودها، لكنها تصبح عائقًا أمام المعرفة وأمام الأحكام الأخلاقية في شأن العدالة حين تصر على أنها رؤية شمولية تصلح لتفسير كل شيء.

لا أرغب في هذه الافتتاحية في مراجعة التاريخ على أهمية إجرائها، ولا في تفنيد زوايا النظر المختلفة، بل أحاول ملامسة موضوع مؤتمرنا الذي لم يجر اختياره صدفة، حيث كانت مبررات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ثلاثة: أولًا، فعل أمر ما في وضع أجندة بحثية في شأن فلسطين تتجاوز ما جرى حتى الآن؛ ثانيًا، إرسال إشارة من أكاديميين عرب وفلسطينيين تعبّر عن عدم الرضى عن تهميش قضية فلسطين؛ ثالثًا، تأكيد الحاجة إلى بحث المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله في الأوضاع المتغيرة دوليًا وإقليميًا. ولا يمكن تجاهل الاعتقاد المنتشر بأن المشروع الوطني الفلسطيني يعيش حالة انسداد تحتم التفكير في مستقبله. ومن دون مقدمة تاريخية أقول إن المشروع الوطني الفلسطيني وقف دائمًا، وليس منذ ستينيات القرن العشرين فحسب، على رِجلَيْن: الأولى، مقاومة الظلم والعدوان المتمثّلين في الاستيطان والتوسع، بدءًا بالمقاومة السلبية ونهاية بالكفاح المسلح على أشكاله المنظمة والأقل تنظيمًا. والثانية، العمل السياسي منذ أن بدأت اتصالات الهيئة العربية العليا بالدول العربية والمجتمع الدولي قبل عام 1948، مرورًا بمرحلة اتصالات منظمة التحرير الفلسطينية لتحصيل اعتراف بها بوصفها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وحتى طرح مشروع الدولة الفلسطينية والصراع على تحقيقه منذ السبعينيات.

نجد ركني المشروع الفلسطيني هذين في مراحل تطور القضية الفلسطينية كلها. ويمكن كتابة التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث عبر النظر في تلاقيهما وانفصالهما؛ ففي مراحل كان فيها أحدهما يخدم الآخر، وفي مراحل أخرى تمايزا وتقاطعا، وفي أخرى تناقضا وانفصلا. واحتاج المحوران إلى ذاكرة ومبررات خاصة بها (سرعان ما تحولت إلى تاريخه الخاص)، كما استندا إلى علاقات دولية وعربية تسنده، وتعايشا تارةً في الحركات نفسها، وحتى في

الشخوص أنفسهم، وانفصلا طورًا في حركات مختلفة وشخوص مختلفين، اختلفت في تشديدها على هذين المحورين كمركّبين في العمل السياسي، ووصل الاختلاف أحيانًا إلى جعل أحدهما هدفًا والآخر وسيلةً، أو في جعل أحدهما حقًا والآخر باطلًا ... وهكذا. وبما أن المحورين كليها استندا إلى حاضنة عربية وسياسات عربية مختلفة، فقد فرّقت بينهما في كثير من الحالات الصراعات العربية، كما استندا إلى سياسات وصراعات دولية.

يمكننا القول إن المحور السياسي انتهى عبر طريق طويلة إلى التقولب بموجب تسيّد الدولة القطرية العربية المشهد منذ الاستقلال، على الرغم من هيمنة الأيديولوجيا القومية في بعض المراحل، وإلى تبنّي طرح مشروع دولة قطرية فلسطينية، هي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما انتهى الصراع العربي - الإسرائيلي عبر تسيّد الدولة القطرية، إلى المفاوضات المنفردة لكل دولة مواجهة عربية مع إسرائيل على حدة، كذلك انتهى أصحاب مشروع الدولة الفلسطينية إلى الإصرار على أن يكون تفاوضهم مع إسرائيل ثنائيًا منفصلًا عن باقي المسارات التفاوضية.

كانت حقيقة توافر مشروع سياسي لدى أصحاب مشروع الدولة مصدر قوة لهم لفترة طويلة، لكن قبول مبدأ الدولة الفلسطينية دوليًا اقتضى التخلي عن خيار الكفاح المسلح. وعلينا أيضًا أن نضيف أن التخلي عن الكفاح المسلح لم يكن لهذا السبب فحسب، بل ساهمت في الدفع إليه أيضًا تغيرات بنيوية في الوطن العربي وفي حواضن الكفاح المسلح وامتداداته العربية والدولية، وذلك بعد حرب لبنان عام 1982، وانهيار النظام العربي القديم بعد ذلك بعقد في حرب الخليج الثانية (1991)، وانهيار المعسكر الاشتراكي ... وغير ذلك.

مع تحول مشروع الدولة بالمجمل إلى مشروع يجري التوصل إليه بالتفاوض مباشرة مع إسرائيل في مفاوضات ثنائية، أو ما يسمّى العملية السياسية، ضعفت مقاومته أمام لغة الغرب وإسرائيل ومصطلحاتهما في رؤية قضية فلسطين، كما أصبح رهينة ميزان القوى المعبّر عنه في عملية التفاوض

الثنائي. وفي لحظة تاريخية أخيرة، تمرد فيها على هذا المصير، وعاد إلى الكفاح المسلح عودةً عالية التكلفة في الانتفاضة الثانية، اضطر بعدها إلى أن يختار بصورة قاطعة بين المفاوضات كخيار يكاد يكون مصيرًا أو قدرًا مكتوبًا والكفاح المسلح. وكان ياسر عرفات ضحية هذا التمرد الأخير على محاولة فرض موازين القوى المتسجدة تحديدًا بالتحالف الأميركي المطلق مع إسرائيل في التفاوض على الحل الدائم، وعلى وجه التحديد على موقفه في شأن القدس. ومع ياسر عرفات ذهبت بقايا الازدواجية في الموقف، واختار أصحاب مشروع الدولة المفاوضات خيارًا نهائيًا وحاسمًا.

فُصل الكفاح المسلح تحت تسمية المقاومة ليشكل خيارًا خارج العملية السياسية، ومن دون مشروع سياسي في الحقيقة، وإن أطلق من حين إلى آخر مبادرات سياسية وغيرها في مواجهة محاولات شيطنته في الغرب. وليس صدفة أن تتبنّاه على نحو مثابر قوى من خارج منظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت بمجملها إلى مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية. وسوف نشهد أن الفصائل التي تبنّت الاستمرار في خيار المقاومة المسلحة من خارج ما يسمّى بالعملية السياسية سوف تقع في المأزق نفسه حين تدفعها العملية الانتخابية إلى التورط في مشروع سلطة.

أقصت عملية التفاوض السياسيين المتمسكين بخيار المقاومة عن السياسة؛ إذ أعلن الطرفان اللعبة الوحيدة في المدينة، واشتُرط على الطرف الفلسطيني أن يعدّها الخيار الوحيد. وأصبح حتى الاحتجاج على بنيتها غير المتكافئة والإملاءات التي تسود فيها والناجمة عن استفراد الطرف الإسرائيلي بالفلسطينيين يجري بالأدوات السياسية وفي الأروقة الدبلوماسية فحسب، وأصبح التوجه إلى الأمم المتحدة، على أهميته، يُعدّ خطوة ثورية لأنها تتمرد على الاستفراد الإسرائيلي به في المفاوضات الثنائية، وهو أمر يزعج إسرائيل لأنه خروج عن التفاوض الثنائي، لكن مع ذلك تبقى محاولة تصحيح الخلل في العملية السياسية تجري أيضًا بأساليب سياسية خاضعة لموازين القوى.

هنالك حواش وهوامش كثيرة لهذا التطور؛ منها بالطبع تجذّر قوة اليمين على الساحة الإسرائيلية، وقرار الولايات المتحدة الواضح بعدم فرض إملاءات على إسرائيل، بما في ذلك مسائل عدّت ثوابت في السياسة الخارجية الأميركية مثل معارضة الاستيطان، ومنها أيضًا مأزق التفكك العربي منذ حرب الخليج الثانية وغياب مشروع عربي يمكنه أن يحافظ على الحد الأدنى من الثوابت في مواجهة إسرائيل واعتماد السياسات العربية على رضى الولايات المتحدة، ومبادرة السلام العربية التي رفضتها إسرائيل وظلت الأنظمة العربية متمسكة بها كي لا تفكر في البدائل، واختباء الأنظمة هذه وراء المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية متحججة بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل واحترام إرادة الفلسطينيين وعدم المزايدة ... وغير ذلك.

المهم هو أن المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في الدولة الفلسطينية أصبح رهينة عملية سياسية تفاوضية يرافقها توسع استيطاني إحلالي مذهل ينجم عنه على الأرض حصر كيان فلسطيني في ما يسمّى المنطقتين «أ» و«ب»، وهو كيان منقوص السيادة، ولا مانع لدى إسرائيل من أن يسمّى دولةً، لكنها تريد مع ذلك ثمنًا في المقابل. والمهم أن يعيش هذا الكيان حالة انفصال عن تفاعلات المجتمع الإسرائيلي كي لا يؤثر في بنيته الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، لكن لا يسمح له من جهة أخرى بأن يتحول إلى دولة ذات سيادة على أرضها، ولا إلى امتداد عربي لمحيطه. وهو بطبيعة الحال ليس حلًا لقضية اللاجئين.

هنا، لا يسعني إلا أن أقول إن بعضنا توقع هذا السيناريو بتفصيلاته منذ توقيع اتفاق أوسلو، وبعضنا لم يتوقعه، وتحدث عن سيناريو مختلف يتوقف خلاله الاستيطان ويقود إلى دولة وطنية يتحول فيها قطاع غزة وحده إلى سنغافورة جديدة. هذا إذا افترضنا أن الاجتهاد بحسن النية رائد الجميع في سبيل المشروع الوطني الفلسطيني. غير أن تحليل الوقائع القائمة حاليًا يكاد يقود الجميع إلى إدراك السيناريو الكارثي. لكن، حين أصبحت النتائج واضحة للجميع، نشأ خلاف جديد، وهو ليس خلافًا على قراءة الواقع للأسف؛

فالجميع يدرك المأزق، إنما الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني حاليًا هو صراع على السلطة. إنه الصراع الذي يمنع من رؤية الواقع الفلسطيني الواحد والموحد والسياسات الإسرائيلية الواحدة؛ والصراع على السلطة أمر طبيعي، المشكلة أنه في حالتنا صراع على السلطة قبل مرحلة الدولة.

أما بالنسبة إلى الكفاح المسلح، فسأُغنيكم عن الخلفية أيضًا، منذ ثورة 1936-1939 وصولًا إلى نشوء فصائل العمل الفدائي ونضالها بعد النكبة، وانتهاءً بحركات المقاومة الإسلامية الفاعلة حاليًا. أصبح التخلي عن الكفاح المسلح شرطًا للدخول في العملية السياسية، ولهذا تحولت المقاومة المسلحة إلى خيار خارج العملية السياسية، بل يعد نقيضًا لها حتى في الحالات التي لا يرى فيها نفسه كذلك.

لست في حاجة إلى إطالة الكلام عن التطورات التي طرأت على الدول التي عُدَّت حاضنة للكفاح المسلح الفلسطيني. كما لن أعدد لكم إنجازات الكفاح المسلح الفلسطيني بدءًا من الإنجاز القيمي الأخلاقي المتمثّل في عدم الاستكانة للظلم ومقاومته، مرورًا بصوغ الهوية الوطنية الفلسطينية، ونهايةً بما يسمّى إعادة الانتشار الإسرائيلي في المناطق المحتلة التي التقى فيها ضغط الكفاح المسلح الفلسطيني مع المخاوف الديموغرافية الصهيونية. وهذه الأخيرة كانت قائمة أكاديميًا، لكنها تحولت إلى تحريك السياسة بسبب الكفاح المسلح؛ فالشعب الساكن المستكين، والشعب المقسم إلى طوائف متصارعة، لا يشكل خطرًا ديموغرافيًا.

الحقيقة الصلبة والثابتة حاليًا هي أن إسرائيل سعت منذ انسحابها من طرف واحد من جنوب لبنان، ثم من قطاع غزة بعد ذلك بأربعة أعوام، إلى أن تحول عمليات المقاومة إلى سبب للحرب (Casus Belli). كانت هذه استراتيجية إيهود باراك وأريئيل شارون في الانسحابات من طرف واحد من جنوب لبنان ومن غزة. وكانت هذه إضافة جدية إلى العقيدة العسكرية الإسرائيلية في بداية هذا القرن.

كان الكفاح المسلح قد تحول سابقًا من الخيار الوحيد لتحرير فلسطين إلى استراتيجيا في مقاومة الاحتلال، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي لبنان

بعد عام 1982. وبعد الانسحابات من طرف واحد، وعلى وجه التحديد بعد عدوان إسرائيل على لبنان في عام 2006، وعلى غزة في عام 2008/ 2009، تحولت المقاومة تحولًا ثانيًا إلى خيار استراتيجية الدفاع عن النفس أمام احتمال أي عدوان إسرائيلي مقبل. إن ما يجري الإشادة به حاليًا كمقاومة ليس ما سمّي مقاومة في السابق، حين كانت المقاومة استراتيجية تحرير بغضّ النظر عن واقعيتها، ثم تحوّلت إلى خيار «مقاومة الاحتلال»، لكن المقاومة المسلحة المنظمة حاليًا هي استراتيجية دفاع عن الذات وعن الإقليم الذي تسيطر عليه، وهذا لا يقلل من أهميتها. هذا، إذا ما نحيّنا جانبًا الخطابات التي تحولها إلى لقب لجماعة أو حزب أو محور، والتي تأتي في إطار صراع المحاور العربية.

المشكلة أن هذا الخيار الذي بات دفاعيًا يستخدم مؤخرًا في خدمة أغراض أخرى (ولا أقصد حالة غزة المحاصرة). ولهذا تقليد طويل في السياسات العربية، وأقصد استخدام العمليات ضد إسرائيل لتسجيل نقاط سياسية داخلية أو في الصراع بين الفصائل والأنظمة. وهذا يقودني إلى فكرة لا بد من العودة إلى تأكيدها في مرحلة نضال الشعوب العربية من أجل الحرية والديمقراطية. إذا كانت قضية فلسطين قضية عدالة وتحرر كما قلت في المقدمة، فهي لا تتناقض مع العدالة للشعوب الأخرى، ولا سيما من أبناء الأمة الواحدة، أي الشعوب العربية.

حملت قضية فلسطين دائمًا بُعدين: الأول، هو البُعد المتعلق بالعدالة، وحتى بالهوية العربية، وقد جعلها مسألة تتجاوز القيم إلى الوجدان ذاته عند الشعوب العربية. ولا يمكننا هنا أن نقصي العديد ممن وصلوا إلى الحكم وهم يرفعون شعار تحرير فلسطين، فلا شك في إخلاص كثير منهم. لكن لا شك أيضًا في أن حساسية الرأي العام العربي تجاه قضية فلسطين أغرت الأنظمة الاستبدادية على أنواعها لاستخدامها كأداة سياسية، وهذا هو البعد الثاني؛ إذ استُخدمت قضية فلسطين في تبرير القمع وفي محاربة الخصوم الذين كانوا يُتهمون بالخيانة حتى ولو حاربوا من أجل فلسطين، وكان خدم الأنظمة وحلفاؤها يشرعنون من في معسكرهم حتى لو كان من مؤيدي التطبيع

مع إسرائيل، بل حتى لو تعاون مع إسرائيل مباشرة، ويخونون من هو ضد معسكرهم حتى لو كان مناضلًا فلسطينيًا.

يمكنني أن أجزم بأن تحويل قضية فلسطين إلى أداة استخدامية بيد أنظمة استبدادية فاسدة لم يضر بها أخلاقيًا وقيميًا فحسب، بل أضر بها فعليًا أيضًا؛ فالأنظمة ذاتها التي لم توجه الطاقات إلى الصراع مع إسرائيل استخدمت قضية فلسطين في لغة الاستبداد، حيث لوّثت الخطاب التحرري الفلسطيني، مثلما لوّثت في مرحلة ما كلمة «ثورة» و«مجلس ثورة» قبل أن تعيد الشعوب الاعتبار إلى هذه المفردات في الأعوام الثلاثة الأخيرة. وأصبح بعض الليبراليين العرب معجبًا بإسرائيل كردة فعل على فساد الأنظمة الدكتاتورية التي تتاجر بها شعارًا، كما انحاز بعض الفلسطينيين إلى ديماغوجيا الأنظمة في مقابل الاستسلام والتطبيع، فأصبحوا هم أيضًا أدوات يتعاملون في السياسة الفلسطينية لأهداف لا علاقة لها بفلسطين. وفات كثر من الليبراليين أن هذه الأنظمة تستخدم قضية فلسطين في تبرير عجزها وتخلّفها، وأن قضية فلسطين ليست هي سبب العجز والتخلف، بل في الأغلب كانت العامل الذي فضح العجز والتخلف، وفي الأغلب كانت الدافع إلى التنمية. فلا ذنب لفلسطين في استخدام الأنظمة الاستبدادية لها ديماغوجيًا، وبالعكس تمامًا، إن هذا الاستخدام يجعل من فلسطين ضحية مضاعفة.

قلنا إذًا إن الخيار السياسي في مأزق، وإن خيار الكفاح المسلح في حالة انفصال عن السياسة منخرطٌ في صراع على وجوده، وتحول من استراتيجية تحرير إلى خيار دفاع عن النفس. فما الأفق الذي يمكن البحث فيه الآن في ضوء هذه الحالة؟

رصدت السياسة الإسرائيلية بجانبيها الأكاديمي والسياسي العملي خطرًا شديدًا في الثورات العربية واحتمالات التطور الديمقراطي في البلدان العربية. ونُشر عدد كبير من البحوث عن الأخطار المحدقة بإسرائيل نتيجة تحرر الشعوب العربية، ونشوء رأي عام عربي، وعودة البُعد العربي إلى قضية فلسطين. لكنها عادت لتعيش حالة استقرار نتيجة مظاهر الثورة المضادة التي

انتشرت، والتي تظهر وكأنها ردةٌ على خيارات الصناديق الانتخابية، في حين أنها في الواقع انقلاب على المسار الديمقراطي برمّته، بما في ذلك قمع حرية التعبير، والسيطرة على الرأي العام، وعودة الممارسات القمعية الأمنية. وتتجلى الثقة الإسرائيلية بالنفس حاليًا في توسع الممارسات الاستيطانية داخليًا والعودة إلى التعاون الأمني مع بعض الأنظمة، والبناء على انقسام العالم العربي إلى محورين سُنّي - شيعي خارجيًا، وغير ذلك من الظواهر التي كادت الثورات العربية تودي بها وتبددها.

من هنا، لا بد من العودة إلى التفكير في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء المتغيرات التالية:

- مأزق المفاوضات.

- مأزق الكفاح المسلح.

- انشغال العالم العربي، لمرحلة غير قصيرة، بالثورة والثورة المضادة حتى تستقر الأمور على ديمقراطيات عربية نامية، كما نأمل.

قبل أن نبدأ التفكير في هذه الأمور، علينا أن نؤكد ما يلي: إن خيار مقاومة ممارسات الاحتلال في هدم بيت أو اقتلاع شجرة أو بناء مستوطنة لم يتوقف خلال مأزق الخيارين؛ إذ دافع الإنسان الفلسطيني في كل مناسبة عن نفسه وعائلته وأرضه ضد الظلم، لكن، لم تجر محاولات جادة لتأطير طاقة المقاومة الهائلة هذه في إطار نضالي ومشروع وطني يبدأ بالأساسيات هذه. لذلك، ما عدا التضخيم الإعلامي لهذه الحالة أو تلك من حالات المقاومة، إما تسترًا بقضية فلسطين في زمن الثورات، وكثيرًا ما ترك الإنسان المقاوم أو الحي المقاوم أو القرية الصامدة فريسةً لاستفراد الدولة الصهيونية به، أو للذهاب بحثًا عن الحق في المحاكم الصهيونية، مع أنها من أدوات الاحتلال الرئيسة.

الملاحظة الثانية هي أن العالم في أيامنا يحترم الشعوب العربية لأنها تناضل ضد الظلم عمومًا، وظلم الأقربين على وجه التحديد، وليس ضد ظلم إسرائيل فحسب. ولا يتوقع منها أن تقبل ظلم إسرائيل، وهي تضحي ضد

ظلم أنظمتها ذاتها؛ فالصراع على الحرية والعدالة لا يتجزأ، وأتباع الأنظمة الاستبدادية والأجهزة الأمنية يعيّرون من يناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة بأنه لا يناضل من أجل تحرير فلسطين، وكأنهم يفعلون.

إن أي محاولة للتفكير في المشروع الوطني الفلسطيني مستقبلًا تتطلب العودة إلى هذه الأساسيات؛ وهي التناقض القائم أصلًا بين الإنسان الفلسطيني على أرضه والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية حاليًا. ونبدأ في البناء على ذلك من هنا، فلننظر من حولنا، ولنمعن النظر بعيدًا عن الشعارات المجترّة حتى فقدت معناها: ثمة عملية استيطانية واسعة جارية في القدس لتحويل مدينة القدس العربية إلى ما يشبه ما جرى ليافا التي حولت إلى حي/غيتو داخل تل أبيب. هذا في السطر الأخير، ودعكم من الشعارات والخطابات التي تأخذ الناس إلى كل مكان إلا إلى الموضوع ذاته. هذا هو الموضوع، تحويل القدس إلى مدينة يهودية تشمل «غيتو» عربيًا؛ وتجري عملية استيطان مكثفة لضم ما سمّي في عملية أوسلو المنطقة «ج» إلى إسرائيل في الواقع وبالفعل؛ ويُضرب حصار جائر على قطاع غزة، ويمنع الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني والصراعات داخل مصر على طبيعة النظام من اتخاذ موقف حقيقي وفعلي لكسر هذا الحصار؛ وفي المنافي لاجئون يجري تشريدهم الآن مرتين وثلاث مرات، ويتعرضون لنكبات جديدة في سورية، حتى اضطر بعضهم إلى اللجوء إلى مخيمات لبنان التي لا تكاد تتسع لمن فيها، وحتى وصلوا إلى إندونيسيا. ولن أحاول للحظة أن أكون شاعريًا بهذا الشأن، لكني أكتفي بالقول إن عائلات في مدينة الناصرة في فلسطين المحتلة عام 1948 فتحت بيوت عزاء لذويها الذين قُتلوا في مجزرة الكيماوي في ريف دمشق بعد أن لجأوا إليه من مخيم اليرموك.

يحدث كل هذا في الوقت الذي يجري فيه إعلان إسرائيلي عن نقل أملاك اللاجئين في عام 1948 من «القيّم على أملاك الغائبين» إلى أيدٍ خاصة يهودية شخصية واستثمارية، ما يعني في الواقع إنهاء مسألة اللاجئين من طرف واحد. إننا نشهد عمليًا تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وخاتمة ذلك هي مطلب الاعتراف العالمي بإسرائيل كدولة يهودية.

لن يصعب على الفلسطيني الذي يريد أن يشخص مناطق التماس بين المشروع الصهيوني والشعب الفلسطيني ليبني عليها وحدة وطنية فلسطينية تبلور خطابًا ديمقراطيًا إنسانيًا قادرًا على مخاطبة الرأي العام العالمي الذي أهمله خيار التفاوض، حين حصر الجهد في العلاقات مع الإدارة الأميركية والإدارات الأوروبية بالدرجة الثانية؛ وأهمله الكفاح المسلح حين بنى على الخطاب الديني وحده للتحشيد والتعبئة من دون البعد الديمقراطي الذي كان كامنًا في مفهوم حركة التحرر. ولن يصعب على الفلسطيني الذي يريد أن يشخص نقاط الضعف الإسرائيلية أن يرى تأثرها البالغ بأي قرار بالمقاطعة، وحتى بحملات المقاطعة المحدودة ضدها، وبأي محاولة للتعامل معها بوصفها دولة استعمارية أو دولة فصل عنصري. فهي تريد أن تصور دولة ديمقراطية (الوحيدة في المنطقة) ضالعة في مفاوضات مع طرف فلسطيني على نزاع لا يُعرف فيه من الظالم ومن المظلوم. ولهذا، كلما ظهرت بوادر حملة مقاطعة دولية أو إدانة للاستيطان، استنجدت إسرائيل بالعملية التفاوضية.

تهدد إسرائيل بأن لجوء السلطة إلى خيارات نضالية حتى من نوع حملات المقاطعة والضغط على إسرائيل سوف يهدد امتيازاتها كسلطة. ويبدو لي أن أي مشروع وطني فلسطيني سوف يقف أمام هذين الخيارين، وسوف يكون عليه أن يختار وأن يدفع ثمن خياره إذا أراد الخروج من المأزق الحالي ولو بالتصعيد التدريجي المدروس.

المنطلق إلى إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني هو الواقع على الأرض، سمّوه ما شئتم: «احتلال استيطاني»، «حالة أبرتهايد»، ليست المسألة في التسميات، بل في ما يحول بيننا وبين طرح هذا الواقع الوطني الفلسطيني، وواقع العدوان الصهيوني بكليته، وليس كقضايا منفصلة؛ والمسألة هي أيضًا وجود عنوان سياسي يتعامل مع مجمل الواقع الفلسطيني ويطرح هذا الواقع بكليته بلغة مفهومة دوليًا. ويجب أن يكون تشكيل هذا العنوان الموحد هو الهدف من الوحدة الفلسطينية. فليس الهدف تأليف حكومة موحدة ولا عقد انتخابات. وهذه في كل حال أهداف تعيد إنتاج الانقسام.

نحن لا نستطيع نسخ تجربة المؤتمر الوطني الأفريقي بسبب وجود خلاف في شأن مفهوم الدولة في الحالتين، وفي شأن العمل العربي - اليهودي المشترك، خلافًا للعمل المشترك بين الديمقراطيين البيض والسود من أجل دولة واحدة، وبسبب المسألة اليهودية دوليًا، وبسبب المفاوضات الجارية على كيفية فصل الشعبين، وليس على كيفية عيشهما سوية. ولا نستطيع في الوقت ذاته أن ننسخ تجربة حركات التحرر الوطني في الستينيات؛ فهذه مرحلة انقضت بلغتها ومحاورها الدولية. لكن، هذا لا يمنع أن نتعلم من جنوب أفريقيا وخطاب المؤتمر الوطني الأفريقي عالميًا، ومن نقاط قوة حركات التحرر الوطني، وقبل هذا كله أن نتعلم من تاريخنا نحن كي نبلور خطابًا ضاغطًا فعلًا على إسرائيل، وقادرًا فعلًا على استقطاب أوسع تأييد ممكن في الرأي العام العربي وعلى الساحة العالمية.

المشكلة حاليًا، هي الدفع باتجاه المشروع السياسي الذي يرى معاناة الإنسان الفلسطيني في سورية ولبنان وفي غزة والقدس وباقي أرجاء المناطق الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ويرى أيضًا إصرار إسرائيل على الاعتراف بها كدولة يهودية، ويرى تصفية أملاك اللاجئين في الأراضي التي احتلت في عام 1948 كجبهة مواجهة واحدة.

لم أخض في اقتراحات الحلول؛ إذ طرح الفلسطينيون والعرب ما يكفي. ولم أخض في النقاش في شأن دولة واحدة أو دولتين، مع أنه نقاش مفيد نظريًا، ولا بد من خوضه، فأنا أعتقد أن إسرائيل تدمّر فعلًا أساس حل الدولتين. وأنا لا أؤمن بأن واجب الضحية حاليًا هو أن يطرح حلولًا، فالموضوع الآن هو التصدي لما يجري على الأرض. وطرح الحلول مرة أخرى كأنها بديل من النضال السياسي والبرنامج السياسي النضالي حاليًا هو هروب إلى الأمام. مرة أخرى النقاش في شأن «الحلول» مهم ومفيد، ولي فيه وجهة نظر. لكن المهمة حاليًا تكمن في إطار وطني شامل لمجمل طاقة المقاومة للشعب الفلسطيني وحركته السياسية.

هذه أفكار وأسئلة لتجديد الحوار في شأن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني انطلاقًا من تفاؤل الإرادة حتى حين تتشاءم المعرفة.

- 2 -

التطلّع إلى المستقبل
القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية

إعجاز أحمد

نشأتُ في الهند في ظل الحركة المناهضة للاستعمار. لذا أود أولًا أن أذكر موقف قادة هذه الحركة الهنود التاريخي في ما يخص مسألة الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وهو الموقف الذي تبنّته لاحقًا الدولة الهندية في الأعوام الأولى للجمهورية. ثم سأُتبع ذلك ببعض الملاحظات عن السياسات المتغيرة للحكومة الهندية منذ ذلك الوقت. هذه التغيرات تعكس بالتأكيد التحولات الجوهرية في كامل نطاق سياسات الهند، خارجية أكانت أم محلية، منذ أواخر الثمانينيات، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. لكن التغيير الكبير الذي حدث في الفهم الرسمي الهندي لفلسطين وإسرائيل متصل أيضًا بسلسلة من الأزمات في العالم العربي ذاته. أولى تلك الأزمات الناجمة عن التغيير تلت الهزيمة العسكرية للقوات العربية عام 1967، وكانت هزيمة أيضًا للناصرية والقومية العربية العلمانية بشكل عام. وقد نجم عن هذه الهزيمة توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والفشل الذريع لاتفاق أوسلو والمهزلة غير المتناهية لما يسمّى «محادثات السلام» تحت وصاية الولايات المتحدة والتعاون المتزايد بين الدول العربية وإسرائيل. وفي تلك الأثناء ارتبطت السياسات الهندية بذلك الواقع العربي. سأُتبع الملاحظات الإجمالية عن هذه المسائل ببعض الأفكار عن تصوري للمعضلات الحالية

التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، وهي المعضلات التي شاركت أيضًا في إنشاء حركات التضامن مع فلسطين في العالم.

(1)

وضع المهاتما غاندي ذاته البيان النموذجي للموقف الهندي القومي تجاه مسألة الاستعمار الصهيوني. هنا أقتبس فقرة معروفة من مقالة نشرها في عام 1938، أي قبل النكبة بعقد كامل: «أتعاطف مع اليهود تعاطفًا تامًا ... فقد كانوا منبوذين في المسيحية. وتتشابه جدًا معاملة المسيحيين لهم مع معاملة الهندوس لطبقة المنبوذين ... غير أن تعاطفي هذا لا يعميني عن متطلّبات العدالة ... إن الدعوة إلى إنشاء وطن قومي لليهود لا تعني الكثير بالنسبة إليّ. وورد ذلك في الإنجيل ... تنتمي فلسطين إلى العرب تمامًا كما تنتمي إنكلترا إلى الإنكليز أو فرنسا إلى الفرنسيين. ومن الخطأ فرض اليهود على العرب، فلا يجيز الوصاية سوى الحرب الأخيرة ... والآن أتوجّه بالحديث إلى اليهود في فلسطين ... إن فلسطين التي يرد ذكرها في الكتب المقدسة ليست موقعًا جغرافيًا، وإذا لزم أن ينظروا إلى فلسطين الجغرافية، فمن الخطأ دخولها في ظل السلاح البريطاني ... لا يمكنهم الاستقرار في فلسطين إلا بإرادة العرب ... حيث تآمر اليهود مع البريطانيين على نهب أناس لم يُلحِقوا بهم أي أذى».

بعد مرور ثمانية أعوام، أي في عام 1946، قبل استقلال الهند بعام واحد وقبل النكبة بعامين، عاد غاندي إلى الموضوع نفسه، وكتب: «أرى أن اليهود ارتكبوا خطأً فادحًا في سعيهم إلى فرض أنفسهم على فلسطين بمساعدة أميركا وبريطانيا، والآن بمساعدة الإرهاب المجرد ... على اليهود أن يلتقوا العرب ويصادقوهم من دون الاعتماد على المساعدات البريطانية أو الأميركية».

ماذا كانت الفكرة الرئيسة لكتابات غاندي هذه؟ أولًا، يمكن إبداء التعاطف التام مع اليهود كضحايا للاساميّة الأوروبية مع إدانة المطالبات الصهيونية بفلسطين. ثانيًا، لم يكن يحق لبريطانيا، باعتبارها سلطة إلزامية موقتة، تقسيم فلسطين ضد رغبة الفلسطينيين العرب لأن - بحسب ما قال غاندي - فلسطين

عربية مثلما فرنسا فرنسية، ومطالبات اليهود بفلسطين التي تستشهد بالأساطير الدينية باطلة. ثالثًا، ليس لدى اليهود أنفسهم الحق التاريخي أو الأخلاقي لإنشاء وطن قومي في فلسطين من دون موافقة العرب المقيمين هناك ومن دون تعاونهم. رابعًا، بدلًا من السعي وراء هذه الموافقة، كانت الدولة اليهودية تفرض نفسها من خلال الإرهاب في ظل وصاية بريطانية – أميركية كامتداد للاستعمار الغربي بشكل عام. كان هذا الرفض للمشروع الصهيوني مشتركًا بصفة عامة بين صفوف المناهضين للاستعمار في العالم، وذلك لسبب بسيط هو أن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني كان ينشأ في قلب غرب آسيا – أي قلب العالم العربي – وعلى وجه التحديد عند هزيمة الإمبراطوريات الأوروبية العظمى وحلها في أنحاء آسيا وأفريقيا. وكان التحذير في شأن الاعتماد الصهيوني على القوى الاستعمارية بمنزلة نبوءة. لطالما كانت السلطة الإسرائيلية متشابكة مع القوى الاستعمارية الأوروبية الأميركية، وسيستمر هذا التكافل بين الصهيونية والاستعمار ما دام المشروع الصهيوني قائمًا.

لم يخرج أي زعيم هندي على هذه المواقف بشكل واضح حتى السبعينيات، عندما بدأت التغيرات تحدث داخل الهند وفي العالم العربي ذاته. وأود أن أضيف أنه فور استقلالنا في عام 1947، أصبحت الهند عضوًا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وبهذه الصفة اقترحت خطة لإنشاء دولة فدرالية في فلسطين بكاملها مع منح الأقلية اليهودية «الحكم الذاتي». إلا أن هذه الخطة رفضت، وبالتالي، صوتت الهند ضد قرار التقسيم. وبعد مرور عامين، أي في عام 1949، صوتت الهند ضد قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، بحجة – من بين أمور أخرى – أن إسرائيل ذاتها انتهكت قرار الأمم المتحدة بالتقسيم ورفضته عن طريق حصولها على دولة خاصة بها بالقوة والسلاح على أرض أكبر كثيرًا مما خصصته لها الأمم المتحدة، وبالإخلاء القسري لأغلبية سكان هذه الأرض أيضًا. بعبارة أخرى، بالنسبة إلى الهند، استبعد التطهير العرقي الذي حدث بين عامي 1947 و1948 – والذي نعرفه باسم النكبة – إسرائيل من عضوية الأمم المتحدة.

كانت تلك هي البداية. وتغير الكثير في سياسة الدولة الهندية على مدى الأربعين عامًا الماضية لأسباب مختلفة، محلية أكانت أم دولية. لم تكن هزيمة 1967 في حد ذاتها - التي أدت إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل - بل عملية السلام برمّتها هي التي أزالت من مشهد المقاومة الدولة الوحيدة (مصر الناصرية) التي نسقت هند نهرو معها سياسات العالم العربي بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة. أما عملية أوسلو التي بدأت فعليًا قبل فترة من توقيع الاتفاقات، فكانت تعني أن الهند أيضًا ترى أن من الملائم تحويل الدعم من تحرير فلسطين إلى التسويات الثنائية التي لم تقم بها بعض الدول العربية فحسب، بل السلطة الفلسطينية أيضًا في نهاية المطاف. وفي الوقت ذاته، كان انهيار الكتلة الاشتراكية يعني أن عدم الانحياز أصبح مجرد إجراء شكلي، وأصبحت الدولة الهندية أقرب إلى الولايات المتحدة: أي جزء من محور الولايات المتحدة/ إسرائيل/ الهند في غرب آسيا ومحور الولايات المتحدة/ اليابان/ أستراليا/ الهند في شرق آسيا. كما أن إشراف الولايات المتحدة على العلاقات الثنائية الجديدة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بتفضيل واضح لإسرائيل، لكن مع امتثال السلطة الفلسطينية، مهّد الطريق للحكومة الهندية لتوثق علاقتها بإسرائيل، وتضمن ذلك شراكة واسعة في الشؤون العسكرية. وعزز هذه المواقف ظهور المزيد من القوى اليمينية داخل البلاد.

هذا كله يعني الآن أن عددًا من المسؤولين المهمين في الحكومة والإعلام وفي قطاعات الطبقة الوسطى المتعلمة المدنية المتزايدة يرون إسرائيل بعيون الغرب، أي قوة عسكرية كبيرة وجهاز علمي تكنولوجي نجح في إعمار الصحراء، واقتصاد رأسمالي متقدم، و«ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط» وما إلى ذلك، ما يجعلها شريكًا ملائمًا لـ «الهند المشرقة» في خيالهم الجامح. لا يمكننا إنكار هذا التوجه المتنامي، فمن المؤكد أن مثل هذه الاتجاهات موجود داخل العالم العربي ذاته، إلى جانب تركيا وبعض الدول الأفريقية، لكن في الهند، لا تزال توجد قطاعات عريضة من العلمانيين والتقدميين والمستنيرين على مستويات المجتمع كله، ولا يزالون

ينظرون إلى القضية الفلسطينية من منظور المواقف المناهضة للاستعمار التي عرفها أول مرة غاندي ونهرو واليسار الشيوعي وغيرهم. يمكن لما بقي من هذا التضامن مع الشعب الفلسطيني أن يشكل موردًا كبيرًا لتأسيس حركة قوية تدعم تحرير فلسطين، لكن لا بد من أن أعترف بأن من يتضامن منا مع القضية الفلسطينية في الهند أو في باقي أنحاء العالم، يواجه معضلة: فنحن نعرف ما نعارضه وأننا ندعم الشعب الفلسطيني وحقه في النضال من أجل التحرير بأي وسيلة لازمة، لكننا ما عدنا نعرف مَن مِن الفلسطينيين يمثل مشروع التحرير. والأسوأ من ذلك - في رأيي على الأقل - أن المشروع غير واضح على الإطلاق في المرحلة الحالية.

بعبارة أخرى: نحن نعلم ما هي «القضية الفلسطينية»، لكننا ما عدنا نعلم ما المقصود بـ «الحركة الوطنية الفلسطينية»، وهذه ليست مجرد مسألة انقسام على أعلى مستويات القيادة أو طغيان السلطة الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية أو تفتت قوى المقاومة على الأرض، بل هي بالأحرى مسألة صوغ رؤية بشكل يمكّن قوى التحرير من خوض نضالاتها الخاصة، أي رؤية تشكّل أيضًا أساسَ حركة التضامن لتناقش وتنظم «ضد» المشروع الصهيوني و«تأكيدًا» لرؤية تحرير الشعب الفلسطيني.

يواجه الشعب الفلسطيني أشرس عدو يمكن أن تواجهه أي حركة تحرير: فهذا العدو مزيج من الصهيونية والإمبريالية والقوى الرجعية العربية ونظام مؤسسي دولي - مجلس الأمن وما إلى ذلك - فاسد حتى النخاع. في هذه الحالة، لا توجد أي فرصة لتحقيق سلام مشرِّف مع العدل والمساواة في المستقبل القريب. إذًا، يقع الاختيار إما على قبول القليل الذي تتنازل عنه إسرائيل، ما يعني عمليًا التخلي عن المشروع الوطني الفلسطيني، وإما على التخلي عن وهم إمكانية التوصل إلى حل في المدى القريب وتبنّي وسائل مختلفة لإعادة إنشاء مشروع التحرير والسعي إلى تحقيقه.

لماذا أقول ذلك؟ لن أشير إلى السياسات أو النيات الإسرائيلية، فنحن نعرفها جيدًا، بل سأشير إلى مسائل أخرى.

(2)

أعتقد أن مصير المشروع الفلسطيني كان دائمًا مقترنًا بمصير المشروع القومي العربي ككل. وقد فهم جيدًا أبناء جيلي من اليسار الفلسطيني الذي كنت أنتمي إليه هذا التداخل بين مشروع التحرير الفلسطيني والمشروع القومي العربي على نطاق أوسع. كان نضال التحرير الفلسطيني يلهم القوى التقدمية في العالم العربي، لكن بسبب قوة الدولة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية، أصبح الفلسطينيون أنفسهم غاية في الضعف ومشتتين، وبالتالي لا يمكنهم تولي قيادة مشروع عربي موحد. كان عليهم البحث عن التضامن في أماكن أخرى. وفي مرحلة ما، أصبحت القومية العربية العلمانية تمثّل هذا المشروع القومي العربي في بعض البلدان الأخرى بمختلف اللهجات: الناصرية والبعث وجبهة التحرير الوطنية في الجزائر وما إلى ذلك. وفي الأعوام الأولى لحكمها، حققت هذه القوى أكثر مما يسمح لنا بتذكره الآن، لكن هذا الإرث كان مثيرًا أيضًا لكثير من الإشكاليات.

لم يثق حكّام هذه القوى بشعوبهم، وكانوا مهووسين بالدول التي يحكمونها، كما تذرعوا بالأفكار الاشتراكية والهيكل الجمهوري، لكنهم في الواقع تجاهلوا إرثَي التنوير الكبيرين: الماركسية والليبرالية. وبدلًا من بدء مرحلة جديدة من النضال العربي لإنشاء مجتمعات حديثة مبنية على الحرية والمساواة، قمع هؤلاء الحكّام الأحزاب الشيوعية وتيارات التنوير والحداثة العربية الموجودة منذ بدء النهضة. ولم يكرس عدد من هذه القوى الطاقة أو الجهد أو الموارد المادية لمواجهة إسرائيل، على الرغم من استخدام أجهزتها الأمنية الكبرى التي أنشأتها باسم هذه المواجهة في قمع حقوق شعوبها الديمقراطية.

لم تبرأ بقايا المشروع القومي العربي من هزيمة 1967 في ظل هذه الأوضاع؛ فالهزيمة تلك لم تغيّر ميزان القوى بشكل جذري بين إسرائيل والعرب فحسب، بل غيّرت التوازن أيضًا لمصلحة القوى الأكثر رجعية في العالم العربي. واليوم، تهدر الكثير من الأنظمة العربية مواردها على العداوات

الداخلية والحروب الطائفية وقمع الأجيال الجديدة من الشباب العرب الذين لا يريدون إلا العيش في مجتمعات طبيعية وحديثة وعلمانية وديمقراطية، وعلى قدر أكبر نسبيًا من المساواة، ومبنية على سيادة القانون وقدر من العدالة الاجتماعية. وإلى أن ينشأ مثل هذه المجتمعات في جزء كبير من العالم العربي وتصبح فلسطين ذاتها جزءًا من هذا التغيير، من غير المرجح حدوث تسوية حقيقية للحسابات مع إسرائيل. علينا أن ننتظر لنرى إذا كان في إمكان الطاقات المكبوتة للثورات العربية أن تعيد تنظيم نفسها وتُحدِث التغيير الذي مضى الملايين في تحقيقه. لن تتم هذه المسألة في عام أو عامين، بل ستستغرق عقدًا أو أكثر.

يضاف إلى ذلك أن نظام القانون الدولي لدينا مفكك تمامًا؛ فقد مُنع مجلس الأمن من تطبيق أي من قراراته العديدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية والواجبات الإسرائيلية. كما منعت اعتراضات عدة من خلال «الفيتو» مجلس الأمن من تأدية أي دور فاعل وحيادي في هذه المسائل. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تواصل فلسطين حشد الدعم الدولي، فأصبحت مؤسسة رمزية إلى حد كبير. إنها لمفارقة كبيرة جدًا أن القوة التي تحمي إسرائيل في هذا الشكل داخل مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى هي القوة نفسها التي تشرف على عملية السلام الثنائية خارج إطار الأمم المتحدة. سأتطرق إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو أن هذه المحادثات الثنائية المنسَّقة والخاضعة للإشراف تهدف - من بين الكثير من مهماتها المشينة - إلى إخراج مسألة فلسطين من إطار أي قانون دولي أو مسؤولية أو وساطة متعددة الأطراف، وجعل المسألة برمّتها نقطة حوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية المقيَّدة.

في الوقت ذاته، يتعرض المشروع الوطني الفلسطيني لخطر التقلص، في شكلين: أولهما، مسألة التنازلات، فعلى سبيل المثال نسمع الآن أن من المحتمل وجود تنازل كبير، حتى في مسألة حق العودة للاجئين والمنفيين الفلسطينيين، بغضّ النظر عن أن حق العودة هذا هو في الواقع مادة من مواد القانون الدولي بموجب قرارات مجلس الأمن. وعلى نحو مماثل، نسمع أن

شروط التسوية النهائية التي تُناقش الآن تنطوي على تصور لوجود طويل الأمد للقوات المسلحة الإسرائيلية في وادي الأردن، وموافقة فلسطينية على عدد لا بأس به من المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، واستمرار إنشاء شبكات الطرق المخصصة لليهود فحسب ... وما إلى ذلك. كل هذا جزء من «تسوية نهائية». يبدو أن التركيز تحول بالكامل من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة إلى مختلف خرائط الطرق وعملية سلام لانهائية للمفاوضات الثنائية، بالتحديد لأن من خلال هذه العملية الأخرى يمكن لإسرائيل أن تحصل على ما لا يمكنها الحصول عليه عبر تطبيق القانون الدولي.

وبشكل متزامن، هناك شكل ثانٍ من التقلص ذو أهمية مماثلة، وما عدنا نعلم نوع الدولة التي ستنشأ إذا/ عندما يحصل الفلسطينيون على دولة حقيقية ومستقلة، وليس مجرد دولة رمزية. عندما تحدثت منظمة التحرير الفلسطينية في الأيام الخوالي عن «دولة علمانية ديمقراطية لجميع سكان فلسطين التاريخية»، كانت لها رؤية لمستقبل مبني على الأخلاق وشامل وحديث في الوقت نفسه. هل لا تزال لدينا رؤية شاملة من شأنها أن تصحح الخطأ التاريخي الذي لحق بشعب بأسره وتسعى لتخطّي تاريخ المعاناة، فلسطينية أكانت أم يهودية؟

تفيد الحقائق على الأرض داخل إسرائيل وباقي فلسطين بعدم إمكان إعادة تقسيم الأراضي بشكل يسفر عن تحقيق أي قدر من المساواة أو السلام أو العدالة. كانت هناك فترة قبل نحو ثلاثة عقود عندما جلب الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني الكثير من المزايا. هذا النوع من أسلحة الحرب فقدَ الكثير من قيمته، وليس شرعيته، لأن العنف عند استخدامه لا يُعَدّ جزءًا من استراتيجيا متسقة على نطاق واسع. لا يستطيع الفلسطينيون هزم العدو في القتال في الأوضاع الحالية، لكن عليهم أن يتفوّقوا على العدو في التفكير، وأن يظهروا بموقف أخلاقي أفضل، ليس في شكواهم فحسب، بل في رؤيتهم الجماعية للمستقبل أيضًا.

يُعتّم على مثل هذه المسائل في مناقشات «حل الدولة الواحدة» أو «حل الدولتين،» كأنما أي من هذين الحلين المطروحين متاح في الواقع، بل إنهما

كليهما غير ممكنين في الأوضاع الحالية؛ إذ استولت إسرائيل على الكثير من الأراضي وموارد المياه، حتى من الأراضي المحتلة، وقامت ببناء شبكة ضخمة من المستعمرات والطرق والجدران والمخيمات العسكرية وما إلى ذلك، كما أنها تطرح أنواع المزاعم الشاملة كلها غير القابلة للتفاوض - مثل حقوقها الدائمة لساحل غزة والموارد البحرية - وهو ما يعوّق إمكانية تنفيذ حل الدولتين، إذا كنا بذلك نقصد إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 1967. ومن ناحية أخرى، سيطرت أكثر أنواع الصهيونية شراسة وعنصرية على الأغلبية العظمى داخل إسرائيل، كما أن ميزان القوى بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية ليس في مصلحة المقاومة حاليًا. لذلك، لا يمكن تصور حل الدولة الواحدة في المستقبل القريب إلا كحل بعيد الأمد، من دون أي احتمال فوري لتحقيقه. يلزم وجود أنواع جديدة من الاستراتيجيات، حيث يجب الاعتراف بأن فكرة «الحل النهائي» غير مجدية في المستقبل القريب، وبالتالي يجب تحويل التركيز من على المفاوضات في شأن إعادة تقسيم الأراضي إلى حقوق الشعب، بغضّ النظر عمن يحكم في شأنهم في المدى القريب. لم تكن إسرائيل نفسها قد بلغت عشرين عامًا من عمرها عندما أصبح احتلال باقي فلسطين أمرًا واقعًا. وبالتالي لدينا هيكلان متداخلان لاستعمار واحد، وما نحتاج إليه هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتناول مختلف أوجه هذا الهيكل الاستعماري بأسره.

(3)

لستُ فلسطينيًا ولا حتى عربيًا، ولا يمكنني أن أقول كيف يجب أن تكون الاستراتيجيات الفلسطينية. وكثيرًا ما دعمت المشروع الوطني الفلسطيني - أو «القضية» و«المشروع» كما كان من قبل - بصفتي باحثًا أكاديميًا وكاتبًا وناشطًا، وأتحدث كجزء من حركة تضامن دولية. ومن موقعي هذا يمكنني القول إن الأرضية السياسية تغيّرت تحت إسرائيل خلال الأعوام العشرة أو الخمسة عشر الماضية أكثر من أي وقت مضى، وعلى وجه التحديد خلال المرحلة التي ازدادت فيها ضراوة عدوانها وتوسعاتها. وفي حين أن الوضع ما عاد في مصلحة الفلسطينيين في ما يتعلق بمنظومة الدولة العالمية ونجاح مشروعات

إسرائيل التوسعية، فإن الرأي العالمي تغيّر سريعًا ليصبح ضدها. وعلى نحو متزايد، تتبنّى الحركات التقدمية في العالم قضية العدالة لفلسطين وأصبحت هناك حركات تضامنية عدة في العالم الآن، باستخدام أنواع الإجراءات المبتكرة كلها لتحدي المزاعم الإسرائيلية وتمثيلها لنفسها. كما أن هناك فهمًا متناميًا بأن الدولة نشأت عن طريق التطهير العرقي المستمر. وعلى المستوى العالمي لا نزال في البداية. وحتى مع ذلك، هناك المزيد ممن بدأوا يفهمون أن النكبة لم تكن حدثًا - وهذا اسم كارثة بين عامي 1947 و1949 - بل هي عملية تاريخية كاملة مستمرة حتى يومنا هذا من دون كلل أو ملل.

في عملية تحدي أسطورة إسرائيل المحوكة عن نفسها، كانت هناك مبادرتان حاسمتان من داخل فلسطين: الأولى، كانت المطلب البسيط بأن إسرائيل يجب أن تكون «دولة لجميع مواطنيها» ما دامت تتظاهر بأنها ديمقراطية ليبرالية حديثة. إن البساطة المباشرة لهذا المطلب مضلِّلة لأنها لا تلائم إلا قيم الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية. لكن الصهيونيين يرون أن هذا المطلب يتحدى هويتهم السياسية، لأن إسرائيل - بوصفها دولة استعمارية استيطانية بالنسبة إلى رعاياها الفلسطينيين وديمقراطية عرقية دينية بالنسبة إلى مواطنيها اليهود - لا يمكنها تحقيق هذا المطلب الأساس من بين المطالب الديمقراطية كلها: أي دولة لجميع مواطنيها! هنا يمكن طرح قضايا العرق والدين والعدالة والمواطنة من حيث المعيار الأساس للعرف الديمقراطي العلماني الحديث وغير العنصري.

المبادرة الثانية، هي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وهي حركة مبنية على القيم الليبرالية والقانون الدولي، وتقدّم إلى حركة التضامن الدولي مسائل وأهدافًا محددة لمعارضة الاستعمار الإسرائيلي بشكل فاعل في سياق التضامن الدولي مع الفلسطينيين في بلادهم ومؤسساتهم وحياتهم السياسية، في حين أن مطلب «دولة لجميع مواطنيها» يخاطب التناقضات داخل ما نعرفه عمومًا باسم دولة إسرائيل (1948). وتخاطب هذه الحركة في الأساس عدم شرعية الحكم الإسرائيلي وقسوته

تجاه باقي فلسطين في ظل نظام دام أكثر من نصف قرن. وتتعمد الحركة ألا تتخذ أي موقف تجاه مسألة الحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا تطلب إلا أن يُجبَر المحتل - أي دولة إسرائيل - على الامتثال للأعراف والالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على قوى الاحتلال. هذا هو جوهر المطلب بأن يقوم أصحاب الضمائر الحية والمؤسسات الليبرالية والدول الديمقراطية بمقاطعة أشكال المؤسسات وانتماءاتها كلها التي تشارك بأي شكل من الأشكال في احتلال الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل عام 1967 أو الاستفادة منها.

ستوضح هذه الحملة بشكل منطقي أن الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال ذاته على جانبي الخط الأخضر، وأن هناك اقتصادًا إسرائيليًا واحدًا على هذين الجانبين. كما ستوضح أن الأجهزة الأمنية هي نفسها على الجانبين، وأن مقاطعة القوى المستفيدة من الأراضي المحتلة في عام 1967 ستقوم منطقيًا بإشراك المزيد من الشركات والكيانات المدنية وقوات الأمن الإسرائيلية خطوة بخطوة، لكن حتميًا. وليس عبثًا أن إسرائيل تعتبر هاتين الحركتين المتداخلتين تهديدًا وجوديًا لشرعيتها ولزعمها أنها دولة حديثة ومستنيرة.

كانت ميزة إسرائيل الكبرى هي أنها نجحت في حشد نظام الدولة الغربية ووسائل الإعلام الإلكترونية لإظهارها باعتبارها ديمقراطية مزدهرة وحديثة وليبرالية، أو «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» كما يطلقون عليها عادة. وساعدتها نظم الدول ذاتها والإمبراطوريات الإعلامية في إظهار نفسها ضحية للإرهاب بسبب ما تتلقاه من قذيفة أو قذيفتين من وقت إلى آخر، ما يساعدها في صرف انتباه الغرب عن آليات الإرهاب الكبيرة الخاصة بها. والآن تتأكّل هذه المزاعم بالشرعية بوصفها موقعًا ديمقراطيًا وسط برابرة وأساطير دورها كضحية. وبفقدان إسرائيل سلطتها الأخلاقية، توجد فرصة كبيرة أمام الفلسطينيين ليتخذوا هذا الموقع الأخلاقي من خلال تحديد مشروعهم الوطني الخاص من حيث القيم الشاملة التي يمكن دعمها في العالم التي تناقض قيم إسرائيل العنصرية والعرقية الدينية والمعادية للأجانب.

(4)

إن المجتمعات الحديثة علمانية، ويمكننا الاستفادة بشكل كبير إذا أدرك الليبراليون أن إسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية أو نظامًا علمانيًا عاديًا، وأنها ليست مجرد قوة استيطانية استعمارية، بل هي أيضًا ديمقراطية عرقية دينية حتى بالنسبة إلى مواطنيها اليهود الذين يعرفونها لا كقومية علمانية حديثة تحوّلت إلى فلسطين العصرية، بل كمجتمع بدائي عالمي مبني على أساس العرق والدين يطالب بالأرض ليس على أساس تاريخي بل على أساس الكتاب المقدس والاستعمار. وهكذا، يمثّل الدين جزءًا من القانون الأساس الذي تقوم عليه دولة إسرائيل. ولطالما كانت الليبرالية الإسرائيلية متنافية مع التوسع الاستعماري الاستيطاني والتعريف الذاتي كدولة عرقية دينية. ومن بين النتائج المنطقية لذلك ارتفاع عدد الإسرائيليين الليبراليين والعلمانيين الذين يضطرون إلى مواجهة حقيقة دولتهم، بينما تزداد قوة أكثر السلطات الدينية غموضًا والعنصرية الشرسة وسط اليهود أنفسهم. يجب أن نجعل الليبراليين ومؤيدي إسرائيل في العالم يدركون ذلك كله عندما ندعوهم إلى الحكم على إسرائيل بناء على قيمهم الليبرالية العلمانية الخاصة بهم. لكن لا يمكننا فعل ذلك إذا كان تعريف القومية، باعتبارها عرقية دينية، يسيطر على الفلسطينيين أنفسهم.

هذه المسألة الخاصة بما يطرحه الفلسطينيون ضد تعريف إسرائيل لذاتها على أنها دولة عرقية دينية مسألة غاية في الأهمية. فإذا كان الفلسطينيون أيضًا يعرفون ذاتهم على أساس ديني وعنصري وعرقي، إذًا، أصبحوا يشبهون إسرائيل ذاتها. أرى أن الحركة الوطنية الفلسطينية يجب أن تُعرّف مباشرة بأنها قومية حديثة تطلّعية مبنية على مقاومة المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي عانوا وحشيته أكثر من قرن، وربما تستمر معاناتهم عقودًا تالية. إن هذه مواجهة مباشرة بين المستعمِر والمستعمَر، وعلى الأخير ألا يستمد سماته من المستعمِر في أي حال من الأحوال.

كما سبق أن قال ريتشارد فولك: في الزمن الحديث، لا تجلب الأسلحة العسكرية النصر في الحروب، بل تجلبه الأخلاق والرؤى والحشود المسلّحة

بها. ففي الجزائر، كان لدى الفرنسيين أنواع الأسلحة كلها، وكذلك الفرنسيين وبعدهم الأميركيين في فيتنام، والقيّمين على التمييز العنصري في جنوب أفريقيا أيضًا. ولم تنتصر الأسلحة الأميركية في العراق أو أفغانستان أو حتى في الإمارات الصغيرة في شمال باكستان. ربما يستفيد الفلسطينيون قليلًا من الأسلحة إذا استخدموها كجزء من استراتيجيا أكبر، لكن المعدات العسكرية لا تشكل بديلًا من الأخلاق أو رؤية مستقبل أسمى مما يمثله العدو.

أما توازن القوى على أرض المعركة، فيتمثّل في ألا يتوهم الفلسطينيون بأن أفعالهم العسكرية - من دون رؤية إلى مستقبل مقنع للعالم - يمكنها أن تصل إلى مستوى الأسلحة الإسرائيلية. لكن مع مثل هذه الرؤية، ما من شك في أن الغلبة هي للفلسطينيين، لكن اعتمادًا على تطور الوضع، قد لا يحتاجون إلى استعمال ذلك العنف كله. بعبارة أخرى، يُعدّ استعمال العنف مسألة ظرفية ملموسة، ونظرًا إلى ميزان القوى القائم الآن، ومن غير المرجح أن يستمر في المستقبل القريب، أشعر بأنه لا يوجد حل عسكري. كما أرى أنه في حين لا يوجد حل قصير الأمد للصراع مع العدو الصهيوني، سيتم الانتصار في المعركة في نهاية المطاف، ليس على المستوى المحلي أو الإقليمي بل أساسًا على المستوى العالمي. لا يواجه الفلسطينيون عدوًا محليًا في المقام الأول، أو حتى عدوًا إقليميًا مثلما هي الحال مع الأنغوليين أو الناميبيين، أو حتى مع مواطني جنوب أفريقيا؛ بل إنهم يواجهون عدوًا عالميًا، ويحتاجون إلى الانتصار على المستوى العالمي. لا يمكننا الانضمام إلى هذه المعركة السياسية على الساحة العالمية إلا إذا كانت لدينا الرؤية وما أطلق عليه «الأخلاق».

ماذا أعني بذلك؟ أنا متردد في القول. يرجع الأمر إلى الفلسطينيين ليحددوا بأنفسهم رؤيتهم مستقبلهم في العالم. سأطرح نقطتين بشكل موقت: **الأولى**، هي أنني أعتقد اعتقادًا قويًا بأن تعريف فلسطين كأمة عرقية دينية لن يُقنع أحدًا خارج الدائرة المحدودة لهؤلاء الذين قدموا هذا التعريف. ليس هذا جدلًا عن مكانة الدين في المجتمع؛ فالأغلبية العظمى من الناس تؤمن بالدين، وينبغي عدم المبالغة في مكانة هذا الإيمان داخلهم وعدم التقليل من شأنه. إن العلمانية

عقيدة سياسية لا دينية، وتتطلّب فصل الدين عن شؤون الدولة، لا معارضته؛ فالدول في أميركا اللاتينية - على سبيل المثال - علمانية بشكل حازم، لكن لم يهدد ذلك إيمان الشعوب بالدين. ومن ناحية ثانية، يشهد السكان الإسرائيليون اضطرابات اجتماعية وتدهورًا سياسيًا كبيرًا على وجه التحديد لأنهم وضعوا الدين في شهادة ميلاد دولتهم. إن أغلبية الفلسطينيين من المسلمين سُنّة، لكن هناك من هم ليسوا كذلك. وأرى أن بالنسبة إلى حركة التحرير المعاصرة، لا مفر من الحداثة العلمانية.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، مسألة الرؤية المستقبلية تزداد تعقيدًا بسبب المعادلة الديموغرافية الحالية. وفي أرض فلسطين التاريخية، هناك تكافؤ ديموغرافي تقريبي بين اليهود والفلسطينيين، حتى إذا لم نحسب الفلسطينيين الذين طُردوا من أرضهم التاريخية. وما عاد يمكننا النظر إلى ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال على أنه «احتلال» بأي معنى حقيقي، مهما حافظت على هذا الوهم الشكليات القانونية. تحكم الصهيونية فلسطين بأسرها، وتواصل استنزاف الأرض والموارد وترويع السكان وما إلى ذلك من أمور نعرفها جميعًا! أي مستقبل نتصوّره للفلسطينيين وللنصف الديموغرافي الآخر في فلسطين اليوم؟ ليسوا أقلية بالضبط كما لم يكن البيض أقلية في جنوب أفريقيا. وليسوا مواطني «الدولة الأم» كالفرنسيين في الجزائر. يمكننا أن نسأل المحتل الصهيوني بشكل مشروع: ما الذي يمكنك أن تقدمه إلى الفلسطينيين في «الدولة اليهودية»؟ لكن حينها علينا أن نسأل أيضًا: ما الذي يقدمه نضال التحرير الفلسطيني إلى المواطنين اليهود الحاليين في فلسطين التاريخية خلال عملية تفكيك نظام التمييز العنصري الصهيوني؟ أخشى أن كل ذلك يرجع إلى الفلسفة الهيغلية (نسبة إلى هيغل). لا يمكن أن نتوقع من السيد أن يحرر العبد؛ فمهمة التحرير تقع على عاتق العبد ليحرر نفسه من العبودية ويحرر سيده من إدمانه على ملكية العبيد، وذلك حتى نتمكن جميعًا من الانتماء إلى الإنسانية جمعاء.

لا أعتقد أن أيًا من هذا يمكن أن يتحقق على أرض فلسطين وحدها. وأرى أن المشروع القومي العربي يجب أن يعاد تأسيسه ككل، جزءًا بجزء، وبلدًا تلو

آخر. وبدأت إعادة التأسيس هذه، وربما يستغرق الأمر عقدًا أو عقدين. ويجب أن تكون فلسطين مصدرًا لإلهام خيال الشباب العربي اليوم كما كانت منذ النكبة. وفي مرحلة ما، أصبح النضال ومن يقوده غير واضحين. يجب استعادة هذا العالم المفقود من حيث ما نواجهه الآن، من موقف غير مُواتٍ لكنه يمثل أيضًا فرصة عظيمة بفضل من ناضلوا من أجله.

(5)

ربما يبدو بعض ما قلته هنا قاسيًا على الوضع الراهن (وقد يكون كذلك بالفعل). والسؤال: ما الذي يعطيني - أنا الأجنبي - الحق في الحديث على هذا النحو؟

أعتقد أن الحاجة إلى التحدث بصراحة تنبع من الالتزامات والحقوق والآمال التي يقدمها التضامن. وقد شاركت بصفتي مفكرًا أكاديميًا وكاتبًا وناشطًا في دعم القضية الفلسطينية لأربعة عقود بشكل أو بآخر. لا أريد أن أعارض إسرائيل والصهيونية لمجرد المعارضة، بل أريد أن أؤكد دعمي لـ «حقوق الإنسان» الفلسطينية بشكل عام إلى جانب حق الفلسطينيين في التحرر. وليس هذا حقي الشخصي، ستزداد حركات التضامن كلها لا كعوامل مساعدة فحسب، بل أيضًا كشريكة إلى حد ما في تبادل شجاع للآراء.

لكن السبب الأكثر عمقًا هو التالي: يُعد شرفنا جميعًا جزءًا من شرف النضال الفلسطيني. فهذا هو النضال الأسمى في زمننا الحالي، وهو المكان الوحيد الذي تتركز فيه القوة الكاملة للرأسمالية والاستعمار، وبطولة الشعب المقاوم أيضًا الذي يقاتل يوميًا في كل منزل وكل مكان ليحول دون انطفاء شعلة المقاومة، وهذا ما فعله أجدادهم على مدى أعوام وما سيفعله أطفالهم أيضًا للأسف. إن الفلسطينيين العاديين الذين يحملون المقاومة على عاتقهم هم أبطال زمننا هذا، وهم أيضًا من يستحقون تضامن الآخرين، بمن فيهم أنا شخصيًا. لذا، في سياق هذا التضامن أجد نفسي مضطرًا إلى طرح السؤال التالي: هل تتماشى هذه البطولة اليومية للآلاف التي لا تُعد ولا تُحصى مع عظمة رؤية للتحرير جديرة بتضحياتهم كلها؟

في الختام، أعود إلى النقطة التي طرحتها سابقًا. نحن نواجه اليوم تناقضًا ملحوظًا، فمن ناحية، نرى تعدي الصهيونية على كل شق تقريبًا من الوجود الفلسطيني الجماعي، بينما تواجه هياكل القيادة الفلسطينية مأزقًا استراتيجيًا. ومن ناحية أخرى، هناك مبادرتان رائعتان من داخل فلسطين - المطالبة بأن تصبح إسرائيل «دولة لجميع مواطنيها»، وحركة BDS - لا تتحديان فحسب الأساس الحقيقي للدولة الإسرائيلية بلغة داعميها، لكن أيضًا تقدمان نقاط حشد لحركات التضامن خارج فلسطين. نحن في حاجة إلى مثل هذه المبادرات للطعن في شرعية إسرائيل بشكلها الحالي الذي سيستمر ما لم تتخلَ عن ركائزها الأساسية. وعلى الرغم من الإلهام العميق الذي تقدمه هاتان المبادرتان، فإن من الممكن أن تزدادا قوة إذا دعمتهما رؤية سياسية مبنية على قيم حديثة وعلمانية وشاملة تأتينا من قيادة يمكنها أن تمثل المشروع الوطني الفلسطيني. يكفي في الوقت الحالي نزع الشرعية عن إسرائيل، لكن ما يجب أن نتطلع إليه هو إعادة تأسيس مشروع فلسطيني واضح وبعيد عن الصهيونية.

- 3 -

المتخيل الفلسطيني الناشئ

ريتشارد فولك

ملاحظة تمهيدية

في الأغلب يجري تجاهل حقيقة أن بحدود عام 1988، وربما قبل ذلك، حسمت القيادة الفلسطينية الموحدة ما يمكن تسميته السلام «القرباني»، وأقصد بالقرباني قبول السلام مع إسرائيل والتطبيع معها؛ سلام يقوم على التنازل عن الحقوق الفلسطينية الأساسية بموجب القانون الدولي. تتكون ملامح صورة حل النزاع هذه من عنصرين أساسيين: دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود عام 1967 التي حددها «الخط الأخضر»، وحل عادل لمشكلة اللاجئين. هذا التصور لسلام دائم هو في جوهره تطبيق لقراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338، وهو أساس المبادرة التي أقرها رسميًا المجلسِ الوطني الفلسطيني عام 1988. إنه قرباني في كلا البُعدين بالنسبة إلى ما أُعلن سلفًا أنه مقبول: ترسيم الحدود الإقليمية التي كانت أقل من نصف ما عرضته خطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام 1947 عبر قرار الجمعية العمومية رقم 181 الذي رفضته، محقّة، القيادة الفلسطينية حينها، كما رفضته أيضًا حكومات الدول العربية المجاورة باعتبار أنه فرض تحديًا لإرادة الشعب الفلسطيني، حيث قدّم للسكان اليهود في فلسطين نسبة 55 في المئة من الأرض، في حين أن ملكيتهم

للأراضي كانت تقتصر على 6 في المئة فقط من المساحة الإجمالية (وتقدر نسبتهم للعدد الكلي للسكان بين 31 و33 في المئة). في الواقع، غضّ قبول الفلسطيني حدود عام 1967 النظر عن استيلاء إسرائيل القسري وغير المشروع على أراضيهم في حرب عام 1948. وكشف هذا القبول عن استعداد للتفاوض في شأن حل للفلسطينيين الذين جُرّدوا من ممتلكاتهم، يُسقط عنهم حق العودة الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم 194.

من منظور القانون الدولي والعدالة العالمية، يمكن القول إن حقوق الشعب الفلسطيني انتُهكت بشكل سافر عام 1917 عبر إعلان بلفور الذي وعد الحركة الصهيونية بوطن يهودي في فلسطين، من دون أدنى جهد لاستشارة الشعب الذي كان يعيش وقتئذٍ في فلسطين. وبدورها، انتهكت السياسات البريطانية حقوق الشعب الفلسطيني طوال فترة الانتداب. ويبدو أن التنفيذ التام لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره سوف يتضمن تقصّي الأصل الاستعماري لدولة إسرائيل. ولأسباب سياسية واحترازية ، وفي ضوء قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، لم تتمسك الدبلوماسية الفلسطينية رسميًا بهذه الحجج القانونية والأخلاقية. كذلك جرى تجاهل حقوق الأقلية الفلسطينية التي تشكل 20 في المئة من مجموع السكان البالغ حاليًا مليونًا وسبعمئة ألف نسمة يعيشون ضمن أراضي إسرائيل ما قبل عام 1967 ولم يحظوا بمساواة في المعاملة، ولم تُحترم كرامتهم الإنسانية، ولا سيما أن إسرائيل لم تكتف بمنح اليهود الذين يعيشون في أرجاء العالم كلها الحق المطلق في العودة فحسب، بل أصرّت على كونها «دولة يهودية»، ما دفع الزعيم اليهودي هنري سيغمان (H. Seigman) إلى تصنيفها بأنها دولة «إثنوقراطية» ما عاد لها الحق في ادعاء أنها «دولة ديمقراطية».

أعادت المبادرة العربية التي أُطلقت في عام 2002 تأكيد القبول الإقليمي لهذا الحل. وأظهرت السلطة الفلسطينية في الأعوام الأخيرة استعدادًا لتقديم المزيد من التنازلات في ما يتعلق بالكتل الاستيطانية الإسرائيلية، وحتى بإمكانية إقامة عاصمة لفلسطين في القدس الشرقية. إلا أن إسرائيل من جهتها لم تُبدِ البتة أي استعداد واضح ومماثل لإقامة سلام على أسس دائمة يتضمن

اعترافًا بالحقوق الفلسطينية، على الرغم من الأدلة القوية على أن تسوية كهذه من شأنها أن توفر الأمن لدولة إسرائيل، وهو المطلب الرئيس الذي كانت تنشده دومًا السلطات الحاكمة في تل أبيب. لم ترغب إسرائيل في الواقع، على مر السنين، ومن خلال سلسلة من السياسات المترابطة، خصوصًا الحركة الاستيطانية والجدار العازل وضم مدينة القدس وتوسيعها، في التوصل إلى سلام قائم على أساس العرض الفلسطيني في عام 1988، حين وسعت مفهوم الأمن ليشمل أهدافها الاستراتيجية والقومية المختلفة. هذه المطالب الأمنية المفرطة التي تصاعدت باطراد تعززها سياسات الاحتلال التي تنتهك معاهدة جنيف الرابعة التي تنص على الحد الأدنى من القانون الدولي الإنساني؛ إذ تفرض هياكل إدارية للفصل العنصري، وتدخلات غير مشروعة في التنقل عبر الحواجز وإغلاق المعابر، وتطهيرًا عرقيًا في القدس الشرقية وهدم بيوت، إضافة إلى وسائل منوّعة لتقويض حقوق الفلسطينيين في الإقامة.

من الجدير بالملاحظة أن لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة أقرتا ولو مرة واحدة بالرغبة الفلسطينية الأحادية في قبول السلام وفق شروط لا تلبي أبدًا الاستحقاقات القانونية والأخلاقية التي يتضمنها القانون الدولي، لا بل لم يكن هناك خطوات إسرائيلية، مباشرة أو غير مباشرة، توصف بأنها إشارات متبادلة. عوضًا عن ذلك، استمرت إسرائيل بلا هوادة بإنشاء «حقائق على أرض الواقع» تنتهك القانون الدولي الإنساني، بل حتى إنها أقنعت الولايات المتحدة، ولا سيما في الرسائل الرسمية المتبادلة في عام 2004 بين أرييل شارون وجورج بوش (الابن) لقبول جوهر هذه الحقائق كونها منطلقًا جديدًا يصوغ معادلة تفي وعد «الأرض مقابل السلام».

عمومًا، من الأفضل أن تُعرَض هذه الخلفية التي تشكّلت في ظل المبالغة المتواصلة لتوقعات إسرائيل في مجال الأمن، تلك التوقعات التي لا تتحقق إلا عن طريق الانتقاص المطرد للحقوق الفلسطينية. في الواقع، يجب اعتبار النكبة التي ارتبطت بسلب أملاك الشعب الفلسطيني وتشريده في عام 1948 مسارًا، لا مجرد حدث كارثي؛ ففي هذه الحقبة التاريخية التي تشهد نهاية الاستعمار

ومنح الحق في تقرير المصير، تمسي الصدمة الوطنية كتلك التي أصابت الشعب الفلسطيني طوال هذه الفترة الزمنية الطويلة، غير مسبوقة.

أولًا: ثلاث خيبات أمل فلسطينية

طوال الفترة التي تجاوزت 65 عامًا وهنت فيها الآمال الفلسطينية، بُذل جهد كبير لتأسيس حركة وطنية وبنائها وتعزيزها كي تكون لديها القدرة على إنجاز التحرر وإحقاق الحقوق الفلسطينية الأساسية. أما الفترة الحالية، فهي فترة تشهد جهدًا واضحًا لإيجاد استراتيجيا قابلة للحياة لما بعد أوسلو، ورؤية تساعد على استعادة الهوية الفلسطينية الجمعية التي تحطمت منذ جرى اعتماد إطار أوسلو في عام 1993 وإعادة صوغه لما عُرف لاحقًا بخطة خريطة الطريق التي قدّمتها اللجنة الرباعية الدولية في عام 2003. وتنبذ الجهات الحكومية الفاعلة، خصوصًا الولايات المتحدة، إجماع الفلسطينيين على موت مقاربة أوسلو؛ إذ نجحت الولايات المتحدة في الحث من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ومقابل ذلك، ينطلق مشروع إعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية من حصيلة تجربة خيبات أمل ثلاث:

1 – القانون الدولي وسلطة الأمم المتحدة

أمِل الفلسطينيون بسلطة القانون الدولي والدعم الذي بدا أن نضالهم قد كسبه في أروقة الأمم المتحدة، خصوصًا في الجمعية العامة، ولا سيما في الأعوام الأولى التي تلت نهاية حرب عام 1948. بقي هذا الدعم مهمًا في تحديد الملامح للتوصل إلى نتيجة عادلة ومستدامة يجب أن تعكس توازنًا بين الحقوق، بدلًا من آلية المساومة التي عززتها أوسلو واللجنة الرباعية الدولية التي تعتمد على تحقيق توازن في القوة، بما فيها «الحقائق على أرض الواقع». انبثقت خيبة الأمل من كون انحياز القانون الدولي إلى مظالم الفلسطينيين المتعلقة بالاحتلال والحدود والقدس واللاجئين والمياه والمستوطنات لم يُسفر عن أي نتيجة على مستوى الممارسة. على العكس تمامًا؛ فعلى الرغم من دعم القانون الدولي والمجتمع الدولي المنظم، تواصل تراجع موقع فلسطين

في تجاوز الظلم اللاحق بها، خصوصًا في ما يتعلق بالهدف الأساس الكامن في ممارسة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

2- الكفاح المسلح

على الرغم من التشظي الحالي الذي تشهده الحركة الوطنية الفلسطينية، أصبحت هذه الحركة خلال الأعوام السبعة الأخيرة أو أكثر، محبطة بشكل عام بفعل الاعتماد على الكفاح المسلح أساسًا لتحقيق أهداف رئيسة ذات طابع تحرري. لم يتضمن هذا الإحباط تحولًا مبدئيًا نحو سياسات غير عنفية، بل استمرت الحركة في المطالبة بحقها في الاعتماد على القوة لأغراض دفاعية، كما يحصل عندما تشن إسرائيل هجومًا على قطاع غزة، أو عندما يعتدي المستوطنون على الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأوضح نيلسون مانديلا ذلك خلال نضال جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري؛ إذ إن التزام أشكال غير عنفية في مقاومة نظام ظالم يتيح للمظلومين استعمال أي أدوات يرونها مفيدة، بما فيها العنف، وإن كان مقيدًا بأخلاق تفرض احترام المدنيين الأبرياء. واعتمدت أغلبية النضالات ضد الاستعمار التي اكتسبت شرعيتها من كونها «حروب تحرر وطني»، على العنف، لكنها حققت انتصاراتها عبر اعتمادها الفاعل على وسائل القوة الناعمة، من التعبئة الاجتماعية والالتزام غير المشروط بمعارضة مستندة إلى القوى الشعبية. في الواقع، ترتبط خيبة الأمل هذه بإدراك أن التحولات التاريخية الأخيرة ذات الطابع التحرري حدثت نتيجة «قوة الشعب» وليس من خلال التفوق في «القوة العسكرية». ترك هذا التفسير التاريخي للاتجاهات الحديثة التي تخص الصراع تداعيات تكتيكية واستراتيجية عميقة على النضال الفلسطيني.

3- الدبلوماسية التقليدية

أما تجربة التعلم لهؤلاء الداعمين للنضال الفلسطيني خلال الأعوام العشرين الماضية، فكمنت في أن الدبلوماسية الحكومية الدولية ليست ممرًا لتحقيق سلام عادل، بل هي بمنزلة حفرة للحقوق الفلسطينية. سهلت عملية

أوسلو واللجنة الرباعية الدولية المخططات التوسعية الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتوسيعها وتغيير الطبيعة الديموغرافية للأراضي المحتلة، خصوصًا في القدس الشرقية. وساعدت الانهيارات الدورية لهذه المهزلة الدبلوماسية الإسرائيليين على تحقيق أهدافهم على حساب التطلعات الفلسطينية. ولم يكن الزمن محايدًا في ظل هذه الأوضاع، فأضعفت فترة الجمود الطويلة آمال الفلسطينيين، كما أعلن المسؤولون الرسميون في رام الله. منذ البداية، كانت العملية أحادية ومتصدعة، إذ أدت إلى تشظي ما تبقى من الفلسطينيين في فلسطين التاريخية إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج». واعتمدت هذه العملية الولايات المتحدة وسيطًا على الرغم من انحيازها السافر إلى إسرائيل، واستجابتها العميقة لمطالبها الأمنية المبالغة في الوقت الذي تتجاهل فيه شكاوى الشعب الفلسطيني ومطالبه المستندة إلى القانون الدولي، متمنعةً حتى عن ذكر حقهم في تقرير مصيرهم.

يخشى عادة من أولئك الذين يصرون على ترتيبات «أمنية» خاصة فقدان ما امتلكوه، بينما يسعى أولئك الذين يطالبون بـ «الحقوق» بصورة طبيعية للحصول على حقوقهم من موقع الحرمان وتجريدهم من ممتلكاتهم. فمن وجهة النظر الفلسطينية، كان الإطار والعملية منحازين إلى مصلحة إسرائيل، ولم يتيحا تحقق الوعود الموضوعية. وعلى الرغم من خيبات الأمل هذه، يلقى الشعب الفلسطيني حصة الأسد من اللوم عندما تتوقف المفاوضات الدبلوماسية دوريًا.

إن هذا الشعور بالخذلان يعني أن استشراف المستقبل لدى الفلسطينيين يجب أن يكون الآن بوضوح ما بعد أوسلو، أي السعي من أجل تحقيق نتائج إيجابية في ظل فشل المفاوضات المباشرة. وهذا يتناقض مع التوافق بين حكومات الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تصر على أن هذه الدبلوماسية هي الطريق الوحيدة التي تؤدي إلى السلام على الرغم من سجلها الحافل بالفشل. من الواضح أن هذه الروح التي تعلن «مات أوسلو، عاش أوسلو» هي روح انهزامية وتتجلى في القصور في تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال سلطة رام الله.

ثانيًا: الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي والتطورات الإقليمية

ساهمت هيمنة القوة العسكرية الإسرائيلية التي عززتها مؤخرًا التطورات الإقليمية، في التسبب، جزئيًا، في خيبة الأمل لدى الفلسطينيين ... وبقدر ما يجري تفسير الخذلان وفق روح انهزامية، يجري تجاهل الفرص الفلسطينية المتاحة لتبنّي مقاربة القوة الناعمة من أجل تحقيق تقرير المصير وإحقاق الحقوق الأخرى التي طالما أُنكرت. في الواقع، إن تفسير الصراع من منظور القوة العسكرية يعني الانغماس في وعي سياسي زائف نظرًا إلى الاتجاهات التاريخية الأخيرة، ويتسبب في تشاؤم غير مبرر حيال التوقعات الفلسطينية. بالطبع، هذا هو وقت إجراء تقويم وإعادة صوغ رؤية واستراتيجيا توجهان النضال الفلسطيني. وبما أن المستقبل مجهول، لا تبدو دعوة كهذه لإعادة رسم الاستراتيجيا ملائمة للتفاؤل فحسب، بل لتجديد النضال أيضًا من أجل تعزيز التضامن بيننا نحن الذين نسعى إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. على الرغم من ذلك، يجب أن يكون هذا التقويم واقعيًا بقدر المستطاع لدى تناوله العناصر التي تشكل تحديات للحركة الوطنية الفلسطينية في السياق الوطني والإقليمي والعالمي.

لا بد من الإشارة إلى عدد من التطورات السلبية؛ **فأولًا** وقبل كل شيء، نجحت إسرائيل في الاحتفاظ بهيمنة قوتها العسكرية، وربما في توسيعها، بما في ذلك الحصول على أحدث أنظمة التسليح (القبة الحديدية على سبيل المثال)، وأصبحت موردًا للأسلحة لعدد من الدول في أرجاء العالم كلها، ضامنة إجراءات احترازية للتعامل مع التداعيات السياسية لهذا الأمر. **ثانيًا**، برز الانقسام والهشاشة الفلسطينيان من خلال سلسلة من السياسات: القطيعة بين فتح وحماس؛ تقسيم اتفاق أوسلو للضفة الغربية إلى شطرين؛ الانقسامات المختلفة بين اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية والضفة الغربية، بين هؤلاء الذين تشردوا في عامي 1948 و1967 والذين تشردوا في ما بعد، بين الأقلية الفلسطينية ضمن أراضي 1967 (الخط الأخضر) والذين يعيشون إما تحت الاحتلال وإما في المنفى. **ثالثًا**، استمرار الدعم غير المشروط الذي توفّره حكومة الولايات

المتحدة، ولا سيما الكونغرس، وهو لا يُلزم إسرائيل باحترام القانون الدولي أو سلطة الأمم المتحدة أو الأخلاقية الدولية، ما أدى إلى إفلاتها من العقاب بسبب رفضها التزام القانون الجنائي الدولي.

في الواقع، تمكّنت إسرائيل من الاعتماد على قدرتها على احتواء المقاومة الفلسطينية عبر توظيف مزيج من قدرات القوة العسكرية ومروحة من أدوات القوة الناعمة الخاصة التي تتيح لها السيطرة. وقد تضمّن هذا النهج الإسرائيلي اعتمادًا على إرهاب الدولة من أجل سحق المقاومة الفلسطينية وحملة «هسبه» [كلمة عبرية تعني الشرح أو التوضيح ويراد بها الجهد الذي تبذله دولة إسرائيل وأنصارها لتوضيح وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية ولشرح سياساتها ولتبرير أفعالها والترويج لها] المتمرسة في التضليل والترويج لطمس بنى العنف والقمع التي جرى تشييدها بغية إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية وتدميرها إن أمكن.

توسعت هذه المقاربة الإسرائيلية لتشمل أيضًا علاقات الكيان بالشرق الأوسط بشكل عام، خصوصًا بالدول المجاورة؛ إذ استخدمت إسرائيل هيمنة قوتها العسكرية ومهاراتها الدبلوماسية لتشجيع التشرذم وجعل كل قيادة في المنطقة تجرؤ على تحدي إسرائيل أو تهديدها، تشعر بالعجز المطلق. كانت إيران الهدف الرئيس لهذا الإسقاط الإسرائيلي لنزعة ذلك الكيان نحو إنزال العقاب على نحو غير متكافئ وبعنف على أولئك الذين يعرقلون مشروع إسرائيل القومي، أو يُظهرون العداء له. وتُعتبر سورية مثالًا توضيحيًا لهذا النوع من التفتيت الذي يضعف بلدًا مجاورًا كان معاديًا أو في علاقة صراع مع إسرائيل. وقد كشف الترحيب بالانقلاب في مصر الذي بدّل حكومة منتخبة ديمقراطيًا بقيادة عسكرية مستبدة، مرة أخرى، عن تصور إسرائيل لمصالحها الأمنية.

لدى أخذ هذه العناصر بالحسبان، ومن منظور واقعي يرى في القوة العسكرية العامل الرئيس في التاريخ، نجد أن إسرائيل حققت شعورًا قويًا بالأمان، ولم يكن لديها في الأغلب حافز يحثها على تقديم تنازلات تتعلق

بأهداف الفلسطينيين ومعاناتهم وحقوقهم. إنه قصور هذه الواقعية هو الذي يمنعها من إدراك سبب إخفاقات تفوّق القوة العسكرية في المحافظة على الأمن القومي، ذلك السبب الذي يشكل أساس مستقبل مفعم بالأمل للشعب الفلسطيني. فالأمل يقوم على التزام النضال من أجل ما هو حق، لا على التأكد من ضمان الانتصار، ما يعني قبول تفاؤل لا مبرر له بشأن المستقبل.

ثالثًا: التحول الفلسطيني نحو حرب الشرعية اعتقاد وتأكيد

أعتقد أن تحولًا حاسمًا جرى في فهم الشعب الفلسطيني كيفية إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافه خلال الأعوام القليلة الماضية، وانعكس في ممارساته في أماكن متعددة من العالم. في الحقيقة، كنتُ قد اطلعت على فحوى المساهمات في هذا المؤتمر كي أبيّن هذا التحول باتجاه ما أسمّيه «حربًا من أجل الشرعية» راهن الشعب الفلسطيني عليها من أجل ضمان حقوقه الأساسية؛ فجوهر هذه الحرب التي تشن على الساحة الدولية يكمن في ضمان التحكم في الخطاب المتعلق بالقانون الدولي والأخلاق الدولية وحقوق الإنسان وارتباطها بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

تضمّن جدول أعمال تكتيكي معدَّل هذا الخطاب، مرتكزًا على عاملين رئيسين: الاعتماد على مبادرات غير عنفية تنعم بطابع ناشط، وعلى التعبئة الاجتماعية لحركة تضامن دولية ملتزمة بتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. تراوح هذه التكتيكات بشكل واسع بين إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية عن الطعام، وصولًا إلى الجهد الذي يُبذل لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، إلى الضغط الذي يمارسه مناصرون في أماكن عدة على مختلف الدوائر والشركات والمصارف لوقف معاملاتها التجارية مع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة.

في الواقع، تسعى الحرب من أجل الشرعية إلى الاعتماد على أدوات القوة الناعمة لممارسة الضغط المتزايد على الحكومة الإسرائيلية، ولابتداع

حوافز من أجل إعادة تقويم مصالح إسرائيل وبدائل لسياساتها. تشمل إعادة تقويم كهذه اعترافًا بأن إفراط إسرائيل السابق في الاعتماد على التفوّق بالقوة العسكرية أفضى إلى تهديدات جديدة لسلامتها، وحتى للأمن كما يُفهم بمعناه الأوسع، من ناحية شموله مقومات الحياة السلمية والمنتجة.

تحوّل الحروب من أجل الشرعية الأهمية عن الحكومات والنخب الحكومية لتحيلها إلى الشعب والمجتمع المدني باعتبارهما العامل الرئيس في التغيير التاريخي. وفي الوقت ذاته، وفي المثال هذا، تخضع المقاومة بقوّتها العسكرية إلى تكتيكات القوة الناعمة. ليس هناك من التزام متأصل باللاعنف، وإنما هي سعي إلى استراتيجيا فاعلة في سياق معيّن، وهذا ينطبق على توجيهات لنيلسون مانديلا وآخرين تفيد بأن على الحركات التحررية أن تختار تكتيكاتها تبعًا لفاعليتها المتوخاة. بالطبع، حتى لو بدا أن للعنف دورًا يجب أن يقوم به، كما كان الأمر بلا شك مع حالة الحركة الإسرائيلية ضد الانتداب البريطاني، فلا يزال هنالك أسئلة أخلاقية وشرعية مرتبطة باختيار الأهداف الملائمة وتفادي العمليات التي تستهدف المدنيين، خصوصًا النساء والأطفال. وما يبدو أنه حالة خاصة بفلسطين هو تحرك واضح باتجاه تبنّي مفهوم للحرب من أجل الشرعية لكيفية توصيف الحركة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن.

يبدو من المهم أن نفهم، وأن يفهم غير الفلسطينيين على وجه الخصوص، أن على الشعب الفلسطيني الحفاظ على قدرته على التحكم في الخطاب المتعلق بنضاله وتخطيطه لرؤيته واستراتيجيته. والأمر المتروك لنا، نحن الذين نُساند الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إقرار حقوقه، هو ألا نتعدى على هذا الفضاء السياسي، ونقدّر أن دورنا ثانوي ومحصور في المساعدة والتحريض، ونقبل مسؤولية العمل ضمن التضامن. هذا هو النمط من التضامن الفاعل الذي من شأنه أن ينقل النزعة المنتصرة في الحرب من أجل الشرعية إلى المجال السلوكي الذي يحصل فيه التغيير. هذا التمييز المهم بين المقاومة والتضامن هو مفتاح التجسيد الناجح لهذا التحول في الحركة الوطنية الفلسطينية.

في هذا الصدد، يجب أن نتذكر دائمًا أن الشعب الفلسطيني وقع منذ اندلاع هذا الصراع ضحية آخرين يقررون ما يرون أنه يصب في مصلحته. إذا عدنا إلى واضعي خطة التقسيم، من وعد بلفور والانتداب البريطاني إلى لجنة الأمم المتحدة، وإلى الصيغ الأميركية المنوّعة التي تناولت طرائق حل الصراع، نرى أن الشعب الفلسطيني كان المفعول به وليس الفاعل في عملية السلام. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا التقسيم، بحسن نية أم من دونها، ساهم في تعميق المأساة الفلسطينية بدلًا من التغلب عليها أو حتى تخفيفها.

يُعتبر التضامن الحكومي مهمًا أيضًا من أجل تحويل النجاح في الحرب من أجل الشرعية إلى نتائج سياسية ملائمة. وممّا يؤسف له في هذا الصدد أن قلة من الحكومات في الشرق الأوسط فحسب عبّرت عن تضامنها بأشكال ملموسة وذات صلة في ما يتعلق بالمرحلة الراهنة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية. وليس من مصلحة الشعب الفلسطيني التصرف كما لو أن إطار أوسلو أو خريطة الطريق لا يزالان يُعتبران مسارين موثوقين لتحقيق سلام عادل ودائم. ومن حقه في هذه المرحلة تلقّي أشكال دعم أكثر ملاءمة لدعمه في نضاله، خصوصًا أنه ينبغي عدم ترك الشعب الفلسطيني في غزة يرزح تحت كارثة إنسانية متنامية، بينما يعيش الدبلوماسيون مترفين في أماكن فخمة.

أخيرًا، يجدر ملاحظة النزعات التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث إن التفوق العسكري لم يسُد، وهذا ينطبق على الحروب الرئيسة ضد الاستعمار، وينطبق أيضًا على الصراع بين الدولة والمجتمع في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، والأهم من ذلك كله في جنوب أفريقيا، حيث كانت استراتيجية الحرب من أجل الشرعية مسؤولة إلى حد كبير عن النتائج اللافتة التي تحدّت التوقعات كلها. ولم تسفر السيطرة العسكرية الأميركية على فيتنام على مدى عقد من الزمن عن نصر بل عن هزيمة سياسية مهينة. صحيح أن التفوق العسكري لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى في عام 1991 هزم صدام حسين وأسفر عن استسلام سياسي، لكن جذور الرد الدفاعي في ذلك الصراع كانت خاطئة لدى مقارعة هذه القوات الغربية والإقليمية المتفوقة على

نطاق واسع في ساحة معركة صحراوية لا صلة لها بأشكال المقاومة الشعبية المتعارف عليها ... عندما يكون انخراط الشعب مركزيًا في الصراع، تظهر الفاعلية السياسية لأدوات القوة الناعمة. وحتى عندما تصبح هذه المشاركة حاضرة بشكل مركزي، فإنها تكفل النصر في الصراع السياسي كما توضح حالة التيبت والشيشان وكشمير، وهي حالات من بين حالات عدة أخرى. وما حققه التوجه نحو الحروب من أجل انتزاع الشرعية هو التحييد المهم لفوائد القوة العسكرية في صراع سياسي يشمل حقوقًا أساسية مثل تحقيق تقرير المصير. بهذا المعنى، لا بد من إعادة تفسير رؤية الحركة الوطنية الفلسطينية واستراتيجيتها.

يتزايد الاعتراف بهذه الأهمية من جانب إسرائيل نفسها التي حوّلت اهتمامها من المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى ما أطلقت عليه تسمية «مشروع نزع الشرعية» أو تعبير «الحرب القانونية»، وهما مصطلحان لهما طابع سلبي بالنسبة إلى إسرائيل التي توحي إلى أن الجهد يهدف إلى تدمير إسرائيل بالاعتماد على القانون، إضافة إلى التحديات التي تواجه شرعية إسرائيل كالحملة التي شنّتها حركة حملة مقاطعة إسرائيل. في الواقع، تزعم إسرائيل أنها أصبحت ضحية حرب «غير مشروعة» من أجل الشرعية، وهي حجة يبدو أن القادة السياسيين الأميركيين تقبّلوها.

من المحتمل أن تحدث في الأعوام المقبلة تطورات عدة مرتبطة باستمرارية الانخراط الفلسطيني وفاعليته في الحرب على إسرائيل من أجل الشرعية. ومع نهاية عام 2013، يبدو أن الرؤية الوحيدة القادرة على استعادة الوحدة الجمعية للحركة الوطنية الفلسطينية، وعن طريقها، تشعل جذوة الأمل بمستقبل فلسطيني أكثر إشراقًا.

خاتمة

شطر مستعار من مرثية محمود درويش «طباق» في ذكرى رحيل إدوارد سعيد يعبّر عن الشعور المركزي في الملاحظات أعلاه: «... لا غد في الأمس فلنتقدم إذًا!».

القسم الأول

الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

الفصل الأول

المشروع الوطني الفلسطيني بين «الوطن والدولة»
تأصيل المفاهيم

أحمد جميل عزم

مقدّمة

نوقش المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله في عدد كبير من الندوات والمحاضرات والكتابات على مدى عقود. وهو موضوع قديم - جديد ستظل مبررات البحث فيه قائمة ما دامت القضية الفلسطينية بلا حل، ومن المبررات هناك المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية، والمتغيرات الفلسطينية الذاتية والموضوعية، وحتى المتغيرات الثقافية والفكرية والتكنولوجية، كما في حال مرحلة العولمة، وما تعنيه بالنسبة إلى العمل السياسي والهويات الوطنية والقومية.

إذا ما عدنا إلى الأعوام القليلة الماضية، سنجد عددًا وافرًا نسبيًا من الدراسات عن هذا المشروع؛ ففي عام 2013، حلّت ذكرى مرور عشرين عامًا على اتفاق أوسلو، فكانت سببًا لمناقشة هذا المشروع مجددًا وقراءته نقديًا. وفي الأغلب، يتلازم الحديث عن هذا المشروع مع الإشارة إلى أنه يعاني أزمة، والمطلوب تفكيك مفردات هذه الأزمة. لكن النقاش كثيرًا ما ينحصر في شعارات الأطراف المختلفة ومواقفهم السياسية، من دون التركيز الكبير على الشق البنيوي في الأزمة.

أهداف البحث ومشكلته

إن ما يهدف إليه هذا البحث هو مناقشة المشروع الوطني، بما فيه من أزمة ومقومات ونقاط قوة، استنادًا إلى وضع إطار نظري وتعريف للمصطلحات تنطلق منه الدراسة وتبني عليه، وصولًا إلى فهم أوضح لواقع المشروع ومستقبله؛ إذ لا بد من توضيح ما الذي نقصده بالحديث عنه، فعدم تحديد المصطلحات والمفاهيم في كثير من الأعمال التي تناولته كانت السبب في غرق هذه البحوث والمداخلات في قضايا تفصيلية وفي سجال داخلي بين أقطاب العمل الفلسطيني وفصائله، وعدم الوصول إلى الخلل البنيوي في هذا المشروع. من هنا، يهدف هذا البحث إلى مراجعة إطارية لأجزاء المشروع الوطني الفلسطيني، حيث يمكن أن يقدم البحث إطارًا للنقاش على أسس وتعريفات واضحة للقضية الفلسطينية. بكلمات أخرى، المشكلة الأساس التي يحاول هذا البحث علاجها هي وجود خلل في تعريف القضية الفلسطينية وفي تحديد عناصرها وتحديد العلاقة بين هذه العناصر.

تتضمّن الأسطر التالية من مقدمة هذا البحث مناقشة نموذج من الدراسات والكتابات السابقة في شأن المشروع الوطني الفلسطيني، ثم مناقشة أربعة عناوين أساسية: **أولها**، يتعلق بالتعريفات والتأسيس النظري اللازم لمناقشة المشروع وتحديد عناصر القضية الفلسطينية، ثم القيام، استنادًا إلى هذه التعريفات، ببناء فرضيات الدراسة وعرضها في نهاية هذا الجزء. **وثانيها**، يتعلق بالأهداف المحددة من قوى مختلفة للمشروع الوطني الفلسطيني، ومدى جدية هذه القوى في طروحاتها وشعاراتها، ومدى تمثيلها الأهداف الوطنية الفلسطينية الجامعة. **وثالثها**، يتعلق بأدوات العمل الفلسطيني المتبناة. **ورابعها**، استخلاصات عامة لأجندة بحث في شأن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني.

يمكن الاستنتاج من هذا التبويب أن منهجه هو بالدرجة الأولى منهج استنباطي قائم على إسقاط عدد من النظريات والمصطلحات الخاصة بالعلاقة بين الحركة الوطنية والحركة السياسية على المواقف السياسية للقوى الفلسطينية المختلفة. وسيتبنّى البحث أيضًا «دولاب المستقبل» (Future Wheel)

باعتباره آلية للتوضيح والتنبؤ بما يمكن أن تؤدي إليه الخيارات المختلفة للقوى السياسية الفلسطينية، خصوصًا خيار «الدولة الفلسطينية» وفق المنطق الراهن. ويُعرف «دولاب المستقبل» بأنه «اختيار حدث أو واقعة معينة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة»[1]، وهو يقوم على رسم دائرة مركزية، للحدث أو الخطة، ثم دوائر مركزية متصلة بها (ثانوية)، ثم دوائر أخرى متفرعة عن الثانية[2]. وفي نهاية البحث، سيوضَع «دولاب» لخيار آخر مقترَح أسمّيه «فدرالية العمل الفلسطيني».

نماذج لدراسات سابقة

من الاستنتاجات الرئيسة الناجمة عن عرض دراسات وأطروحات حديثة في شأن المشروع الوطني الفلسطيني هو وجود مراهنة على دور المقاومة الشعبية واعتبارها البديل الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة. هذه المراهنة خطرة؛ إذ إن المقاومة الشعبية، خصوصًا في شكلها الذي ظهرت فيه في الأعوام الماضية، هي مجرد استراتيجيات نضالية يمكن أن تُستخدم ضمن استراتيجيات أكبر، كما أنها تعاني، كما ستعرض هذه الدراسة، أزمات وأوجه قصور واضحة.

في شباط/ فبراير 2013، استضاف مركز بروكنغز (الدوحة) ندوة عن «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»، وكان هناك اتفاق على أن مفاوضات السلام فشلت، وأن المقاومة الشعبية السلمية هي الوسيلة المرشحة لتكون البديل. وكانت هناك حماسة بعد ظهور نماذج «باب الشمس» التي تمثّلت في إقامة قرى من الخيام فوق أراض مهدَّدة بالمصادرة من طرف الإسرائيليين،

---

(1) وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 53.

(2) يُعرف «دولاب المستقبل» بأنه طريقة لتحديد وتأطير التداعيات الثانوية والثالثية لاتجاهات وحوادث، ابتكرها جيروم غلين (J.C. Glenn) في عام 1971 وكان طالبًا في جامعة أنتيوش العليا للتعليم الأميركية، وانتشرت في مناهج التعليم في جامعة ماساتشوستس في بدايات سبعينيات القرن الماضي، وتستخدم في تحليل المستقبل والتوقعات والتخطيط. ومن أسمائه الأخرى: «دولاب التطبيق» و«الخريطة الدماغية» و«عجلة التأثير».

وبعد إضرابات الأسرى عن الطعام وما رافقها من تضامن شعبي، باعتبارها أمثلة مبشّرة بتطور المقاومة الشعبية. وفيما كان واضحًا أن هناك أزمة حقيقية تعيشها التسوية القائمة على حل الدولتين بسبب توسع الاستيطان الإسرائيلي، كان هناك تفاؤل حذر تجاه ثورات «الربيع العربي» عبّر عنه قادة فلسطينيون مشاركون في الندوة المذكورة، أمثال مصطفى البرغوثي (أمين عام حركة «المبادرة» الفلسطينية)، وصبري صيدم (نائب رئيس المجلس الثوري لحركة فتح)، وأحمد يوسف (الأمين العام لبيت الحكمة والمستشار السابق لرئيس وزراء حركة حماس إسماعيل هنية). فأما التفاؤل، فمردّه إلى أن ما يحدث هو «تطور إيجابي على طريق الديمقراطية وحرية التعبير اللتين تصبان في مصلحة القضية الفلسطينية وليس التشويش عليها»، كما قال البرغوثي[3]. وأما الحذر، فسببه الخوف من تراجع فلسطين على سلّم الأولويات.

سأوضح في هذا البحث لاحقًا كيف أن الناشطين القادة في المقاومة الشعبية يعترفون الآن بأن الخط التصاعدي للمقاومة الشعبية يمر بحال جمود يتطلب خطوات عاجلة لاستئناف الصعود. وسأناقش أثر تراجع التفاؤل في شأن الثورات العربية فلسطينيًا، خصوصًا مع أزمات الديمقراطية في مصر وتونس، وتطاول الصراع في سورية، وحالات الجمود في اليمن والبحرين والأردن.

ربما تكون ندوة بروكنغز استثناءً بوجود مسحة تفاؤل فيها، بينما التشاؤم يلف دراسات وورش عمل أخرى. وعلى سبيل المثال في مناقشة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، في ورشة عمل في عام 2012 صدرت في كتاب في عام 2013، اختار المركز إضافة كلمة «أزمة»، فأصبح عنوان ورشة العمل (الكتاب): **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. وقد لخّص حسين أبو النمل في دراسته في الكتاب طبيعة النقاشات التي تلف الحديث عن أزمة المشروع الوطني، وما يبدو أنه استنتاجاته للمناقشات في الندوة التي بني الكتاب عليها، فقال: «احتجنا وقتًا باهظًا لنطرح ‹أزمة المشروع

---

(3) «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني،» مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، 20/ 2/ 2013.
<http://www.brookings.edu/ar/events/2013/02/20-palestinian-national-project>.

الوطني الفلسطيني) كنقطة انطلاق نقاش حددها مركز الزيتونة، وحاضر بها ممثلو (حركتي) فتح وحماس و(الجبهة) الشعبية، وهو ما يطرح سؤالًا: هل يتبنّى هؤلاء مفهومًا واحدًا لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أم أن لكل طرف مفهومه الخاص؟ كان النقاش ينصرف في الأغلب نحو الآخر الفلسطيني، وضمن معايير تنافس داخلي، ما يفرض سؤالًا: هل نحن أمام مشروع تحرر وطني أم مشروع سلطة؟»[4]. ويضع أبو النمل هنا يده على مشكلة تظهر لدى مناقشة المشروع الوطني الفلسطيني، وهي محاولة الأطراف الفلسطينية تسجيل نقاط في مرمى «الآخر الفلسطيني» أكثر من محاولة التنظير الحقيقي لمستقبل المشروع الوطني. على الرغم من هذا، قسّم أبو النمل الإجابات الموجودة في الساحة عن سؤال «ما هو المشروع الوطني الفلسطيني الراهن؟» بالتساؤل هل هو: «تحرير فلسطين أم الهوية الوطنية الفلسطينية والدولة؟»، وهل هو «إعلاء شأن الهوية الوطنية الفلسطينية، وتقع ضمن إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبين من يرى المشروع الوطني الفلسطيني صنوًا لتحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها»[5]. وأتساءل في القسم الثاني في هذا البحث هل كان هناك مشروع للتحرير من البحر إلى النهر؟ وأجيب أن هناك مشروعًا في مراحله المبكرة جدًا للنضال الموحد على كامل الأرض الفلسطينية، لكن هذا المشروع لم يتبلور بعد، ولا تتبنّاه الفصائل الفلسطينية الأساسية، وليس هو مشروع تحرير بالمفهوم التقليدي، أما مشروع التحرير الفعلي فمغيّب أو مؤجّل. لكن لا بد من التوقف عند مقولة أن الدولة الفلسطينية تعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وفي اعتقادي هذه قضية إشكالية؛ فالتعبير عن الهوية الفلسطينية، كما أناقش في القسم الأول من البحث، لا يمكن أن يكون بدولة على جزء من فلسطين، إلا إذا جرى تغيير تعريف الهوية.

يشير محمد عديل شريه في مقالة له نُشرت على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، إلى أنه «عندما نتحدث عن أزمة لا نشير إلى

---

(4) حسين أبو النمل، «قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني،» في: محسن صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 45.

(5) المصدر نفسه، ص 45-46.

أزمة سياسية متصلة بوضع مؤقت، أو اختلاف في الرؤى السياسية والمشاريع بين الفصائل الفلسطينية الفاعلة؛ في واقع الأمر نحن نناقش أزمة بنيوية متصلة بشكل وثيق بمجموعة من المقدمات، أو الفرضيات النظرية/ السياسية، التي قام عليها العمل الفلسطيني. وهذه المقدمات سيطرت على رؤى الفصائل الفلسطينية منذ بداياتها في منتصف الستينيات، واستمر إرثها إلى اليوم»[6]. وفي رأيه أن أزمة المشروع الوطني يلخصها انسداد الأفق في مشروعين لطرفين (السلطة والمعارضة). هذا التصنيف يتجاهل حقيقة أن حركة حماس صارت سلطة بعد أن فازت بانتخابات السلطة، وبعد أن أحكمت السيطرة العسكرية في غزة. ويحسب رؤيته، هناك مشروعان يمثّلان رؤيتين: الحل السلمي والمقاومة المسلحة. وبينما لم يناقش الكاتب المشروع العسكري، وهو ربما ما يعكس الغياب الفعلي لهذا المشروع، سوى في وظيفة الردع في غزة، وليس التحرير، فإنه خرج بنتيجة أن «ما ينطبق اليوم على وجهات نظر منظمة التحرير الفلسطينية في شأن عملية السلام، ينطبق على أي تصور لمشروع التسوية في المنطقة، بما في ذلك منظور حماس للتسوية، أكان هذا تحت عنوان 'الهدنة طويلة الأمد'، أو بتفويض القيادة الرسمية بالتفاوض على دولة في حدود عام 1967، كما أوضح خالد مشعل في خطابه بمناسبة المصالحة الفلسطينية»، متوقعًا فشل هذا المشروع، وبذلك يكون الكاتب قد أيد ضمنيًا أن الغلبة في الفصائل المختلفة هي لمشروع التسوية. وهناك إشكالية في هذا التحليل هي اختزال المشروع الوطني بالحديث عن أداة الصراع (التسوية أو الكفاح المسلح).

أشار تقارب المشروعات بين الفصائل إلى هذه التسوية قبل ذلك؛ ففي عام 2006 تحدث عبد الإله بلقزيز في كتابه **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس»** عن أن جزءًا مما أضافه في الكتاب هو قراءته في «إعادة إنتاج حركة حماس الأسباب ذاتها التي قادت هذا المشروع الوطني إلى المأزق». ويعلق على ما وصفه بأنه «صعود حركة حماس إلى الموقع الأول في

---

(6) Mohammed Adil Shreih, «The Crisis of Palestinian National Action and the New Historical Moment,» Arab Center for Research and Policy Studies, 7 July 2011. <http://english.dohainstitute.org/release/5b442cdf-b9ac-4e63-af1b-11eccf6b33ad>.

التمثيل الوطني، وإلى مركز إدارة الشأن الفلسطيني في بقايا مناطق السلطة»، مشيرًا إلى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006، قائلًا إن «ثمة حاجة إلى إدراك أن هذا التحول في النظام السياسي الفلسطيني وفي مركز القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل لا يرافقه تحول في صيرورة المشروع الوطني الفلسطيني إلى الخروج من حالة المأزق والانحباس الذي دخله منذ ثلث قرن»[7].

أولًا: مصطلحات وإطار نظري

1 - مصطلحات الهوية والحركة الوطنية

نتوقف هنا عند مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى تعريف وتحديد، قبل بدء استخدامها، خصوصًا أنه من الشائع استخدامها في سياقات مختلفة من دون تحديد كافٍ. وفي هذا البحث فإن تعريف المصطلحات كفيل بوضع إطار نظري للنقاش.

أول ما يحتاج إلى تحديد هو مفهوم «المشروع الوطني» الشائع الاستخدام في السياق الفلسطيني، وهو مصطلح يتكوّن من شقين «المشروع» و«الوطني». ويتضمن مفهوم المشروع نوعًا من الإيحاء ببناء شيء، أو وجود عملية لتكوين شيء ما، غير منجز. فالحديث ليس عن «مشروع وطني»، بل عن عملية متكاملة واسعة (المشروع الوطني كله). ولأغراض هذا البحث، فإن الحديث عن «المشروع الوطني» يعني الحديث عن ثلاثة مكوّنات أساسية: «الأهداف الوطنية» و«البنية المؤسسية والتنظيمية» التي تحقق هذه الأهداف، و«الأدوات ومناهج العمل المستخدمة».

في الحديث عن «الوطني»، من الناحية العلمية المجردة، تعني الحركة الوطنية (أو القومية) حركة سياسية ذات سمتين رئيستين: أولاهما، إعطاء أفراد

---

(7) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من «فتح» إلى «حماس» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 14.

في سياقها ولاءهم بالمقام الأول إلى مجتمعهم الإثني أو القومي، وهذا الولاء ينحّي ولاءهم إلى جماعات أخرى ربما تقوم على النسب أو الأيديولوجيا. وثانيتهما رغبة هذه المجتمعات الإثنية أو القومية في دولتها المستقلة[8].

من هنا، فإن الحديث عن الحركة الوطنية مرتبط بشكل وثيق بقضايا عدة: أولاها، من هي الجهة التي يعطي الأفراد انتماءهم وولاءهم لها بالدرجة الأولى (من دون أن يعني هذا أنه لا يوجد هويات عدة أو مستويات ربما يشعر الفرد بأنها تتداخل في حياته). وثانيتها، الرغبة في التعبير الكياني (ضمن كيان سياسي)، أكان هذا ضمن كيان سياسي مستقل يجري تأسيسه أم كيان سياسي يجري الالتحاق به. وقد نشأ مصطلح مرتبط بـ «الحركة الوطنية» بشكل وثيق هو مفهوم الدولة - الأمة، أو ما يسمّى أحيانًا «الدولة القومية». يعود تبلور ظاهرة الدولة الأمة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عندما برز مثل هذه الدول بشكلها المعاصر، وبما تحويه وتعبّر عنه من مشاعر ورموز قومية. وترتبط هذه الدولة بمصطلح آخر هو القومية. وبطبيعة الحال، فإن تحديد القرن الثامن عشر يرتبط بانبثاق الدول الأوروبية على وجه التحديد، فعلى سبيل المثال، استهدفت الدولة الفرنسية التي نشأت في إثر الثورة الفرنسية «تأسيس دولة تمثّل شعبًا كاملًا لا مجرد مدينة أو طبقة»[9]. وكانت الدولة القومية تطورًا لأشكال أخرى من التنظيم السياسي القائم على العائلات والنبلاء والطبقات، وشكلًا يذيب تباينات وامتيازات طبقية وعرقية وقومية فرعية ودينية لمصلحة مفاهيم الدولة والمواطَنة، حيث تصبح الدولة وهويتها القومية معبّرتين عن مجموع المواطنين، وتُصبح الدولة تعبيرًا عن هوية جمعية أعلى تذوب أو تتراجع لأجلها الهويات الفرعية الأخرى. وفي حال الاحتلال والأقليات التي تطالب بحق تقرير المصير، يكون المطلوب تضمّن «التعبير السياسي»، أي

(8) Michael E. Brown [et. al.], eds., *Theories of War and Peace: An International Security Reader*, International Security Readers (Cambridge, Mass: MIT Press, 1998), p. 258.

(9) Hans Kohn, *The Idea of Nationalism, A Study of its Origins and Background* (New York: Macmillan, 1946), p. 3. See also: Ernest Renan, «What is a Nation?,» Lecture Given in Paris on 11 March 1882, in: Geoff Eley and Ronald Grigor Suny, eds., *Becoming National: A Reader* (New York; Oxford, UK: Oxford University Press, 1996), p. 42.

الكيان والدولة، انعكاسًا وتجسيدًا لهوية لجماعة تشعر بتمايزها، فيكون هناك مطالب بالانفصال أو الاندماج مع وحدات أكبر، أو بتغيير نظام الحكم ليعبّر عن الهوية التي تتمحور حولها الهوية.

في السياق العربي، وفي اللغة العربية، وفي الحالة الفلسطيني بشكل خاص، هناك إشكالية التمييز بين «الوطني» و«القومي» و«الأممي»؛ فالشعور القومي العربي والأممي الإسلامي، موجودان قبل قيام الدولة القطرية العربية التي ظهرت في بداية القرن العشرين، وكان هناك نخب وحوادث تاريخية عدة ساهمت في تبلور الشعور القومي (العروبي)، وكانت الدولة العربية الموحدة مطلبًا واضحًا لكثير من النخب والقطاعات الشعبية منذ ما قبل نهاية العصر العثماني. وكنتيجة، وعلى مدى القرن الماضي كان هناك جدل بين هوية متبلورة أو معترف بها تسكن مخيلة القطاعات الشعبية العربية والمسلمة، والهوية التي يفترض أن تُطوَّر نتيجة تأسيس الدولة القطرية، وبالتالي كان هناك جدل مستمر في شأن الهويتين، يراوح بين محاولات إلغاء إحدى الهويتين لمصلحة الأخرى، ومحاولة التعايش بين الهويتين. وكما يقول بسام الطيبي «الدولة الأمة (في الشرق الأوسط) غريبة، فرضت فرضًا على المنطقة ... والثقافة السياسة للقومية العلمانية ليست جديدة وحسب في الشرق الأوسط، لكنها بقيت سطحية في جميع المجتمعات المعنية»[10]. وبغضّ النظر عن دقة ما يقوله الطيبي، فإنه يعكس موقفًا شائعًا بين الباحثين والمراقبين مفاده أن هوية الدول الأمة لم تتجذّر في المنطقة.

في السياق الفلسطيني، لا يصبح السؤال: هل يريد الفلسطينيون، وتنظيماتهم (أي حركتهم أو حركاتهم السياسية) دولة مستقلة؟ وهل هذه هي أولويتهم؟ وهل يهتمون بالتعبير عن هوية خاصة (وطنية) أم أنهم جزء من مشروع أكبر عربي أو إسلامي، وهل هناك تناقض بين المشروعين؟ لكن السؤال يصبح العلاقة أيضًا بين مفهومي «الدولة» و«الوطن». يقول محمد

(10) Cited in: Manuel Castells, *The Power of Identity*, 2nd ed., Information Age, Economy, Society, and Culture; v.2 (Oxford: Blackwell Pub., 2004), p.16.

علي الخالدي وديان ريسكدال في بحث مشترك في كتاب **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان**، إن الفلسطينيين كلما اجتمعوا «سرعان ما يتحول الحديث لا إلى الشعر الوطني والمناظر الطبيعية في الوطن، ولا إلى أصناف الطعام المألوفة أو الأغاني المفضلة، وإنما إلى معاناتهم عند اجتياز الحدود، وإلى الحكايات عن تأشيرات الدخول التي لم تمنح لهم، وإلى المواقف الصعبة المستعصية التي تتضمن جوازات السفر والوثائق الرسمية. فلكل فلسطيني (قصة تأشيرة) خاصة به، ملحمة مطولة، وافتقار الفلسطينيين إلى الوثائق هو ما يوحدهم، مثلما يوحدهم ارتباطهم بالأرض، أو التزامهم بالمقومات الوطنية الأخرى»[11].

حديث الخالدي وريسكدال تعبير عن طغيان هاجس «الدولة» على الحركة الوطنية، وهذا الهاجس نشأ نتيجة صعوبة وتعقيدات الحياة من دون حقوق مواطنة؛ فأصحاب الهوية الواحدة التي تتبلور لأسباب ثقافية وتاريخية وحضارية وسياسية مختلفة، يكوّنون حركة وطنية تسعى إلى الحصول على تعبير سياسي، ربما يتمثّل في الدولة المستقلة، أو قد تكون الاندماج في دولة أكبر. من هنا، فإن الحركة الوطنية هي المتغيّر المستقل، والدولة (أو الكيان) هي العامل التابع. لكن افتقار الفلسطينيين إلى الدولة وإلى ما تقدمه الدولة من حماية، وخدمات، وأحدها مسألة الجنسية التي أشار إليها الخالدي وريسكدال، بكل ما يرتبط بها من حقوق حياتية وحقوق مواطنة، وحرية حركة، بات أحد عوامل هويتهم. وهذا هو مسوغ فكرة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين التي، كما سأناقش في هذا البحث، تبنتها «الحركات الوطنية» الفلسطينية. بكلمات أخرى، وبحسب ما سأوضح لاحقًا، تكاد تصبح «الدولة» العامل المستقل، والحركة الوطنية هي العامل المتغير، أي بدلًا من أن تكون الدولة المنشودة تعبيرًا دقيقًا عن هوية وطنية فلسطينية جامعة، أصبح مطلوبًا أن يجري تعريف الفلسطيني وحركته الوطنية استنادًا إلى هدف الدولة.

---

(11) محمد علي الخالدي وديان ريسكدال، «الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان،» في: محمد علي الخالدي، محرر، **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)، ص 7.

من ناحية نظرية، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية مشروعًا قائمًا بحد ذاته، أو كانت على الأقل المرحلة الأولى من المشروع، وكان انطلاق الحركة الفدائية وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بمنزلة تشكيل الوطن المعنوي الجامع للفلسطينيين الذي يفترض أن يسعى إلى التجسيد على الأرض في كيان سياسي.

في مرحلة أوسلو، تقدمت فكرة الدولة كثيرًا وسيطرت على المشهد باعتبارها تجسيدًا للهوية الفلسطينية ومطالب الفلسطينيين على الصعيد الرسمي، وأصبحت برنامج العمل المهيمن، والمقصود طبعًا دولة على جزء من الأرض الفلسطينية. وتكرس أكثر قبول التباين بين الهوية الوطنية وتجسيدها السياسي، فأصبحت الدولة في حدود 1967 هي الأساس، على الرغم من أن الإنسان الفلسطيني يرتبط برقعة أرض أكبر. وجدنا التنظيمات السياسية الفلسطينية الأساسية في الأراضي المحتلة في عام 1948 ترضى بالمؤسسة السياسية الإسرائيلية إطارًا لعملها، وتطالب بتغيير في شروط هذه المؤسسة، لكنها لا تضع نصب عينيها التعبير عن الإنسان الفلسطيني بغضّ النظر عن مكان وجوده، ضمن حركة سياسية وطنية واحدة. ومن هنا نفهم التباين بين الخطاب الشعبي المعبّر عنه بالفن والأدب والإعلام والرواية التاريخية الذي يتحدث عن فلسطين كلها[12]، والتعبير السياسي الرسمي القائم على الدولة في حدود عام 1967.

الواقع أن محددات شكل العمل السياسي الفلسطيني وبنيته لا تتوقفان عند العوامل الذاتية الفلسطينية، بل تتضمنان تغيرات عالمية أيضًا. وفي الوقت الراهن، تتضمن مرحلة العولمة وما بعد الحداثة الكثير من المعاني بالنسبة إلى شكل التنظيم السياسي عالميًا وإلى تراجع الأيديولوجيا، وهذا ما سنوضحه في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

---

(12) يثير التعبير عن الارتباط بفلسطين التاريخية احتجاجات دائمة، منها احتجاج رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام وزير الخارجية الأميركي جون كيري على مناهج التربية والتعليم، وعلى أغنية غنّاها الشاب محمد عساف، في حفل بمناسبة زيارة فريق برشلونة لكرة القدم إلى الأراضي الفلسطينية (يا طير الطاير يا رايح ع الديرة)، لأنها تذكر المدن المحتلة، مثل صفد وبئر السبع ويافا... إلخ: Tovah Lazaroff, «Netanyahu to Kerry: Palestinian Incitement Undermines Peace,» *Jerusalem Post*, 8/10/2013.

2- فرضيات البحث

تستند هذه الدراسة إلى فرضيات أساسية: **الأولى**، هي أن هوامش الاختلاف في الرؤى بين الفصائل السياسية تتراجع؛ إذ إن مشروع الدولة الفلسطينية في حدود عام 1967 هو المهمين على هذه الفصائل، خصوصًا على نشاطها الميداني والحركي، ربما حتى أكثر مما يتضح من خطابها السياسي. **والثانية**، هي أن مشروع الدولة هذا، كما ستناقش الدراسة، لا يقدم حلولًا لمجمل جوانب القضية الفلسطينية، بل يقدم معالجة جزئية. **والثالثة**، هي أن هناك تباينًا كبيرًا بين الهوية الوطنية الفلسطينية والتعبير السياسي عنها، بمعنى أن الأصل في الحركات السياسية، كما نوقش أعلاه، هو أن تعبّر عن مجموعات تشعر بهوية جمعية محددة، وأن هذه الحركات تصوغ مطالبها وبرامج عملها وتضم في هياكلها التنظيمية ناشطين يعبّرون عن هذه الهوية. وهذا، كما سيوضح هذه البحث، لا يتوافر في الحالة الفلسطينية، فهناك انفصام بين الحركة الوطنية والحركة السياسية.

ثانيًا: أهداف المشروع الوطني الفلسطيني

بالنسبة إلى حسين أبو النمل، من المهم أن يكون المشروع الوطني «واحدًا أو لا يكون»، وأزمته «واحدة أو لا تكون»، وحلوله «واحدة أو لا تكون»[13]. وبهذا المعنى يريد أبو النمل أن يقول ضمنًا إنه لا يوجد مشروع وطني فلسطيني في هذه المرحلة.

بعيدًا عن التقسيم التقليدي لقوى «التسوية» وقوى «المقاومة» أو حل الدولتين وحل التحرير من البحر إلى النهر، يمكن أن نقسم الساحة الفلسطينية الآن إلى فريقين: فريق يريد تحديد هدف سياسي محدد للمشروع الفلسطيني، وهو يضم الفصائل الأساسية أهمها حركتا فتح وحماس. وفريق آخر مهتم بتحديد وتعريف الحركة الوطنية وبنيتها أكثر من اهتمامه بتحديد هدف سياسي

---

(13) أبو النمل، ص 46.

متمايز، والفكرة الكامنة عنده هي أن تحديد جسم الحركة الوطنية وساحات عملها سيفرز تلقائيًا هدفها السياسي، وأن تحديد هوية الحركة السياسية وبنيتها يسبق تحديد البرنامج، أي بشكل عام يمكن الحديث عن نوعين من المشروعات:

- مشروع الدولة الفلسطينية.
- مشروعات وحدة الشعب الفلسطيني ومناهضة الأبارتهايد.

1- بين حل «الدولتين» و«التحرير من البحر إلى النهر»

أزعم أن الاختلافات بين القوى السياسية الفلسطينية الكبرى بتلويناتها المختلفة تضيق تدريجيًا، وتبقى فوارق جزئية، وأن هذه القوى تتبنّى مشروع دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، وأعني بهذه القوى تحديدًا فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأولها فتح، والفصيل الأكبر خارج المنظمة، أي حركة حماس.

إذا كان تبنّي حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية حل الدولتين، أي دولة فلسطينية على 22 في المئة من أراضي فلسطين، أمرًا لا جدال فيه تقريبًا، فإن المواقف السياسية والعملية لحركة حماس تبنّت هذا المشروع بالتدريج.

يقول محسن صالح في نقاشه الانعطافات التي مرت بمنظمة التحرير في إطار تبنّي حل الدولتين: «غير أن منظمة التحرير سنة 1964 عندما نشأت، أو سنة 1968 عندما تولت ‹فتح› قيادتها، هي غيرها سنة 1974 عندما تبنّت برنامج النقاط العشر، وهي غيرها عندما وافقت على قرار تقسيم فلسطين وعلى ‹سلام الشجعان›، وهي غيرها سنة 1993 عندما وافقت على اتفاقية أوسلو واعترفت بـ ‹إسرائيل› وتنازلت عن معظم فلسطين، وهي غيرها سنة 1996 عندما قام المجلس الوطني الفلسطيني (والذي تشكلت عضويته في ظروف تثير الكثير من علامات الاستفهام)، بإلغاء معظم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني ...»[14].

---

(14) صالح، ص 55-56.

ربما لا يوجد لدى حركة حماس مقررات علنية رسمية لدورات محددة، ويكتنف عملها وطريقة صناعة القرار فيها قدر كبير من السرية[15]، لكن يمكن المجادلة بأن موقف التيار القيادي الرئيس في حماس قريب من حل الدولتين، والتغيرات فيها تسير بالوتيرة ذاتها التي قدّمها محسن صالح بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية. فإذا كان الرئيس الراحل ياسر عرفات تبنّى في عام 1988 فكرة نبذ العنف في مقابل حل الدولتين، فإن مواقف متعددة لحركة حماس، في بعض الأحيان، لا تختلف كثيرًا عن هذا الموقف. وعلى سبيل المثال، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في لقاء مع شبكة «سي أن أن» الأميركية: «لدينا خياران فقط. أن يكون هناك إرادة دولية بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي، ويجري إجبار إسرائيل على سلوك درب السلام ودولة فلسطينية وفقًا لحدود العام 1967 مع حق العودة، وهذا شيء اتفق عليه الفلسطينيون باعتباره برنامجًا مشتركًا، وإذا استمرت إسرائيل في رفض هذا، إما أن نجبرها أو نقاوم، نلجأ إلى المقاومة». وقال: «أنا أقبل دولة على (حدود) 1967». وعن موضوع الاعتراف بإسرائيل قال: «أنا أريد دولتي. وبعد تأسيس هذه الدولة، تقرر موقفها إزاء إسرائيل». وعن موضوع المقاومة والعنف بعد قيام الدولة الفلسطينية قال: «أنا قائد حماس، أخبرك، من خلال الـ سي أن أن إلى العالم أجمع، نحن مستعدون لاختيار طريقة سلمية، طريقة سلمية حقًا، من دون دم وأسلحة طالما حصلنا على مطالبنا الفلسطينية. إنهاء الاحتلال ودولة فلسطينية، وإنهاء الجدار، جميع الأهداف، كل الأهداف الوطنية ...». وكان مشعل واضحًا في قوله إن هذا العرض هو ذاته الذي قدّمه الطرف الفلسطيني الآخر، قائلًا: «لقد أعطى ياسر عرفات هذه الفرصة للإسرائيليين وللمجتمع الدولي، ولكن الإسرائيليين قتلوا ياسر عرفات. ومحمود عباس الذي رحب به العالم، أعطى هذه الفرصة لإسرائيل والمجتمع الدولي. ماذا فعلوا؟ لقد جعلوه يفشل. خذلوه»[16].

(15) Alexander Kouttab and Mattia Toaldo, «In Search of Legitimacy: The Palestinian National Movement 20 Years after Oslo» (European Council on Foreign Relations, Policy Briefs, ECFR, 9 October 2013), p. 9.

(16) CNN'S Amanpour, «Israel-Hamas Cease Fire; Interview with Hamas Political Leader Khaled Meshaal» (transcripts), 21 November 2012. <http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/1211/21/ampr.01.html>.

يبدو موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي للحركة ورئيسه السابق، براغماتيًا للغاية وهو يتحدث عن اتفاقات كامب ديفيد الإسرائيلية - المصرية التي وقّعت في السبعينيات، ويقول في أيلول/سبتمبر 2013: «إن غزة كانت مشمولة في اتفاق كامب ديفيد، وكانت حينئذٍ فرصة لتحرير غزة مع تحرير سيناء». وأعرب عن أسفه لضياع هذه الفرصة وقال: «لو أن الأمر حدث لكانت غزة الآن محررة وتحت الإدارة المصرية كما كانت سابقًا»[17].

هذا التصريحات أمثلة لمواقف كثيرة تدل على أن مشروع «الدولة» الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 هو الخيار السياسي الذي استقرت عليه حركة حماس. لكن في الوقت ذاته ما زال شعار تحرير فلسطين من البحر إلى النهر يتردد في خطابات السياسيين، خصوصًا في الفصائل خارج منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها حركة حماس وخالد مشعل نفسه الذي قال في وثيقة تشرح الفكر السياسي لحركة حماس في آذار/مارس 2013: «فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها، هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنه وحقه المشروع، ولا تنازل عن أي شبر أو جزء منها، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط». وعلى الرغم من أن مشعل لا يطرح مباشرة وصراحة في هذه الوثيقة موافقة على دولة في حدود عام 1967، فإنه ينتقل فيها مباشرة للدفاع عن هذا الخيار، كما لو كان أمرًا معروفًا لا يحتاج إلى التمهيد والجميع يعرفه، فيتحدث تحت عنوان جانبي: «الموافقة على دولة على حدود عام 1967»، قائلًا: «والبعض أيضًا يقلق أن هذا ربما كان مقدمة للسير على نهج من سبقنا، وفي النهاية يتقزم الحلم الكبير. نقول لا، ليس لقناعتنا أن هدف التحرير للأرض المحتلة 1967 هو هدف عملي بالضرورة، فأنا شخصيًا أعتقد من الناحية العملية الموضوعية أن الذي يستطيع أن يحرر الأرض المحتلة 1967، هو قادر في الواقع أن يحرر بقية فلسطين. غير أن ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني وكذلك الموقف العربي على برنامج القواسم المشتركة، يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف، هو الذي يملي علينا نحن في حركة

---

(17) جيهان الحسيني، «أبو مرزوق استبعد تدخلًا عسكريًا مصريًا وتمنى لو كانت غزة تحت الإدارة المصرية،» وكالة فلسطين اليوم، 26 أيلول/سبتمبر 2013.

حماس ومعنا حركات مقاومة أخرى أن نذهب إلى هذا الموقف السياسي، ما دام ذلك ليس على حساب بقية الأرض الفلسطينية، ولا يتضمن تفريطًا بأي حق أو جزء من أرضنا، ولا يتضمن أي اعتراف بـ «إسرائيل»»[18]. وقال إسماعيل هنية، رئيس وزراء حكومة حركة حماس في غزة، في تشرين أول/ أكتوبر 2013 في خطاب له: «بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لصفقة تبادل الأسرى في مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط (صفقة وفاء الأحرار)، لن نقبل بأقل من عودة القدس كاملة وقيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني على أساس دولة كاملة السيادة مع عودة اللاجئين»[19].

يبدو التوفيق بين التصريحات السالفة لقيادات حماس، في مناسبات مختلفة، أمرًا صعبًا ويحتاج إلى جهد، لكن في الواقع تكاد البنية السياسية التنظيمية لحركة حماس تثبت أن البرنامج العملي المرحلي البعيد المدى على الأقل، يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، مع استبعاد أو استنكاف أو عجز عن صوغ حركة فلسطينية تستهدف فلسطين كلها. وهو ما سيعالجه المبحث الثاني من هذه الدراسة.

يمكن ملاحظة تبعات تبنّي الدولة باعتبارها الفكرة المركزية في العمل الفلسطيني في الشكل (1-1) الذي يمثّل تقنية «دولاب المستقبل»، وفي كيفية تداعي الآثار؛ فقبول التقسيم الجغرافي يعني قبول التقسيم الديموغرافي، وبالتالي التنازل عن صلاحية التمثيل للفلسطينيين، خصوصًا فلسطينيي عام 1948. وإذا ما أردنا المضي في التداعيات الممكنة لمحدودية التمثيل، لا يمكن أن نستبعد يومًا ظهور جهة تدّعي تمثيل الفلسطينيين في مكان ما ووضع مطالب قومية كيانية لهم، على اعتبار أنه جرى التخلي عن تمثيلهم من الممثل

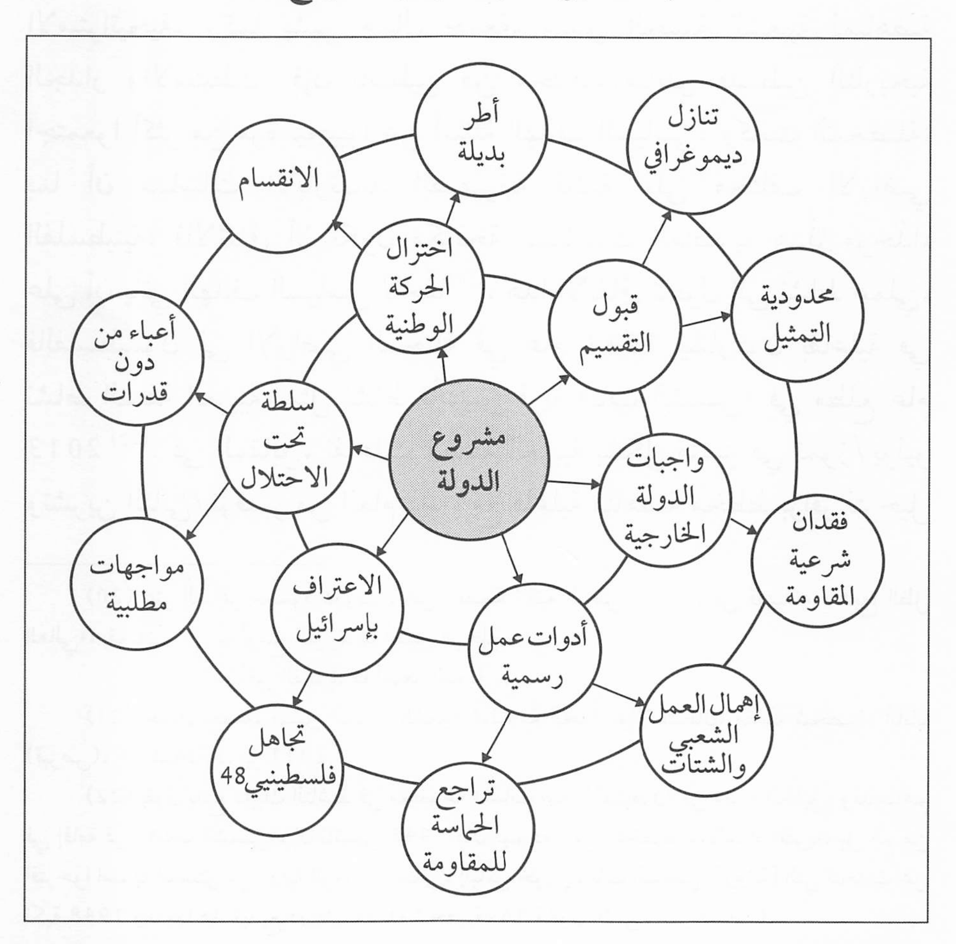
(18) كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية [حماس] خالد مشعل في: مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 28-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.
<http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2013/Conf_IWAPI_Khalid_Mishal_3-13.pdf>.

(19) حركة المقاومة الإسلامية [حماس]، دائرة العمل الجماهيري، «النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية،» 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2013. <http://jamahiri.ps/index.php?act=post&id=2434>.

الشرعي والوحيد للفلسطينيين. والتصرف كدولة (تحت الاحتلال) ربما يعني ضمنيًا، سياسيًا أو قانونيًا، فقدان شرعية استخدام أنواع من المقاومة مثل المقاومة المسلحة. والتصرف كدولة يعني التركيز على العمل الدبلوماسي والسياسي الرسمي وتقليص العمل الشعبي، ويعني أن على الدولة أعباء إزاء شعبها وإزاء العالم من دون وجود مقومات حقيقية لذلك، أكان هذا في مجالات الأمن أو الاقتصاد أو غيرها، ويعني الأمراض التي ترافق الدول مثل الترهل البيروقراطي والفساد والصراع على السلطة ... وغيره.

الشكل (1-1)

«دولاب مستقبل» دائرته المركزية مشروع الدولة



2- مشروعات وحدة الشعب الفلسطيني ومناهضة الأبارتهايد

إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل خارجها وداخلها تتجادل في شأن نوع الدولة ومساحتها[20]، فإن الانقسام الذي سيطر على القوى السياسية الفلسطينية، وحال الانسداد في أفق البرامج السياسية للفصائل، أكانت تلك التي تعلن تبنّي التسوية السياسية أم تلك التي تعلن الكفاح المسلح، وجمود البرنامجين، كل ذلك أدى، ضمن عوامل أخرى (يناقشها المبحث الثالث من الدراسة)، إلى تبلور تجربة لجان وحملات المقاومة الشعبية لمناهضة جدار الفصل العنصري ومناهضة الاستيطان. ومع اتساع نشاط هذه اللجان والحملات، كان لزامًا أن تجيب عن سؤال الأهداف الاستراتيجية. وكما يشير جمال جمعة، منسق الحملة الشعبية لمناهضة الجدار والاستيطان، فإن ناشطين من مختلف مناطق فلسطين التاريخية اجتمعوا أكثر من مرة ليجيبوا عن أسئلة الهدف السياسي، وكانت المحصلة: بما أن سياسات الأبارتهايد الصهيونية قائمة على مختلف الأراضي الفلسطينية، فالاتفاق أن تكون مكافحة السياسات العنصرية هدفًا موحدًا، على أن يأتي الهدف السياسي لاحقًا[21]. هذا الاتفاق تحوّل إلى نشاط عملي، فالفلسطينيون في الأراضي المحتلة في عام 1948 يشاركون بفاعلية في نشاط الضفة الغربية، مثل نشاط تأسيس قرية «باب الشمس» في مطلع عام 2013 [22]. في المقابل، تفاعلت الضفة الغربية بشكل متميز في تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، مع فاعلية مناهضة مخطط برافر لترحيل

---

(20) عبّر الشاعر محمود درويش، عن معضلة ثنائية الوطن والدولة، في قصيدته «مديح الظل العالي»، بقوله: ما أوسع الثورة، ما أضيق الرحلة
ما أكبر الفكرة، ما أصغر الدولة..!

(21) جمال جمعة، منسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، مقابلة شخصية، أيانابا (قبرص)، 26 شباط/ فبراير 2011.

(22) يقول بديع دويك الناشط في مجموعة «شباب ضد الاستيطان» في مدينة الخليل، وقد ساهم في إقامة قرية «باب الشمس»، إن ناشطي 1948 كان لهم دور في التخطيط والإعداد للقرية، بل هم من اقترحوا اسمها المشتق من رواية الروائي اللبناني، إلياس خوري، باب الشمس: [رواية] التي تتحدث عن نكبة 1948 وما بعدها. (بديع دويك، مقابلة شخصية، 16 كانون الثاني/ يناير 2013).

بدو منطقة النقب ومصادرة أراضيهم، بالتزامن مع فاعليات في مختلف مناطق فلسطين المحتلة في عام 1948[23].

في الواقع أن نشاط الحملات واللجان الشعبية لمناهضة الاستيطان والجدار ذو حضور فعلي وقوي في الميدان، لكن هناك تجارب أخرى ربما تكون أقل حضورًا، بل إنها تعاني التقطع في عملها والتوقف أحيانًا، لكنها تستحق التوقف، خصوصًا أنها انبثقت في الشتات، وتعبّر عن قلق وتصور في شأن مستقبل الحراك الفلسطيني. زمن أشكال هذا الحراك ما يسمّى «كامل الصوت الفلسطيني»، وهو مبادرة نشطت في لبنان بالدرجة الأولى، ونظّمت عددًا من الفاعليات، وتُعنى في المقام الأول بمسألة وحدة الشعب الفلسطيني، لذلك يقدم القائمون على المشروع فكرتهم بالكلمات التالية: «في ظل غياب إطار سياسي جامع وفاعل، غاب المشروع الوطني الشامل الذي يمثّل الشعب الفلسطيني بتنوّعه وشتاته، مغيّبًا الصوت الفلسطيني. لذلك كانت حملة «كامل الصوت الفلسطيني» دعوة إلى التحرك للضغط من أجل المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني (أعلى سلطة تشريعية تتكلم باسم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج) ليكون مجلسًا منتخبًا من جميع الفلسطينيين أينما يكونوا، وبصوت كل فلسطيني ليكون ضمانة للبرنامج النضالي الشعبي التحرري المستمر ومقوّمًا للمسيرة السياسية القائمة»[24]. وتعلن الحملة أيضًا: «طالما آمنا نحن الفلسطينيين بعودتنا إلى كامل التراب الوطني الفلسطيني، مشكّلًا هذا العنوان برنامجًا نضاليًا تحرريًا مستمرًا ومجسدًا مكوّنًا أساسيًا لبناء الوعي الفلسطيني الجماعي محركًا الفلسطينيين في الداخل والشتات جيلًا بعد جيل». وتتناغم مع هذه الحملة وتتصل معها حملة أقدم وأكثر انتشارًا تدعى «التسجيل المدني للانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»[25]؛ فعلى

---

(23) أحمد جميل عزم، ««برافر» من البحر إلى النهر،» جريدة الغد (الأردن)، 17/ 7/ 2013، و«مظاهرات ضد خطة لتهجير فلسطينيي النقب،» الجزيرة.نت، 1/ 12/ 2013.
<http://www.aljazeera.net/news/pages/8d2da77a-1bf0-445b-92a5-2ce911d31a81>.

(24) انظر موقع حملة «كامل الصوت الفلسطيني» على الإنترنت:
<http://kamel-al-sawt.ourproject.org/>.

(25) على سبيل المثال، نظّمت حملة «كامل الصوت الفلسطيني» في شباط/ فبراير 2012 مؤتمرًا =

الرغم من أن هذه الحملة تبدو ذات هدف محدود هو تكوين سجل للناخبين الفلسطينيين في الشتات، فإن أهمية مثل هذه المبادرات هي أنها تحاول صون أساس موحَّد للتمثيل الفلسطيني، ما يعني عمليًا تقديم تعريف شامل للشعب الفلسطيني، بعيدًا عن أطر السلطة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت بعد اتفاق أوسلو، والحملة امتداد لحملة سابقة كانت تدعو إلى انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وجلي أن مثل هذه الآلية تسعى إلى تجديد مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية. وكما تعرّف الحملة نفسها، فإن «الدعوة الحالية للانتخابات المباشرة للمجلس الوطني هي نتاج سنوات من النقاش، وقد حازت على إجماع وطني عريض يضم الأحزاب السياسية الأساسية والمجتمع المدني والتجمعات الفلسطينية حول العالم»[26]. وهي، بالتالي، تتحدث عن حركة وطنية مختلفة ستفرز بالضرورة حركة سياسية مختلفة، وهذا ما سيجري تناوله بتفصيل أكبر في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

ثالثًا: القوى الشعبية والبنية التنظيمية الحركة الوطنية والحركة السياسية

لا سبيل إلى بناء مشروع وطني فلسطيني من دون بناء حركة سياسية تعبّر عن الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما جرى تناوله في المبحث الأول من الدراسة. سنبحث هنا أولًا في التناغم بين الحركتين، الوطنية والسياسية، لكن لا يمكن اختزال نقاش الحركة الوطنية بهذا التناغم. وسنبحث ثانيًا في المتغيرات العالمية التي تحيط بالعمل السياسي في عالم ما بعد الحداثة،

= في لبنان دعا الناشطة القيادية في الولايات المتحدة الأميركية، في حملة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، هويدا عراف، ودعا كرمة النابلسي التي تقف خلف حملة «التسجيل المدني للانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، وضيوفًا من داخل فلسطين، مع استثناء واضح للفصائل الفلسطينية التقليدية. انظر: أحمد جميل عزم، «كامل الصوت الفلسطيني،» جريدة الغد (الأردن)، 1/2/2013.

(26) «مطلب انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني،» موقع حملة التسجيل المدني للانتخابات المباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، <http://palestiniansregister.org/?page_id=377&lang=ar>.

وشبكات الاتصال الاجتماعي. وسنناقش، ثالثًا، أثر الربيع العربي في بنى العمل السياسي الفلسطيني.

1- التعبير السياسي عن الحركة الوطنية

إشارة إلى ما ورد في المبحث الأول عن الارتباط الواجب بين طبيعة الدولة أو الكيان الذي تعلن جماعة (وحركتها الوطنية) سعيها للحصول عليه، وهويتها، إذ إن الحديث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو المشروع الرسمي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وتقبله حركة حماس ضمنًا تارة وصراحةً تارة أخرى باعتباره البرنامج المرحلي البعيد المدى، على الأقل، لها، يثير سؤالًا عن الهوية التي تعبّر عنها هذه التنظيمات. والواقع أن المراقب لا يحتاج إلى جهد كبير حتى يدرك أن الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، شأنها شأن منظمة التحرير الفلسطينية، تستثني من عضويتها وهياكلها التنظيمية تمثيل فلسطينيي 1948. كما استثنى قانون الانتخابات لعام 2005 الذي خاض الفصيلان الأساسيان، فتح وحماس، انتخابات السلطة الفلسطينية على أساسه، أي فلسطيني «اكتسب الجنسية الإسرائيلية»[27]. كما أن التنظيمات العربية داخل هذه الأراضي تحرص على تأكيد استقلاليتها. وعلى سبيل المثال، يؤكد برهوم جرايسي، الصحافي والناشط القيادي في صفوف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي من التنظيمات القيادية في تلك الأراضي وصاحبة التمثيل الدائم في الكنيست الإسرائيلي، صعوبة قبول طرح «يدعو إلى توحيد الشعب الفلسطيني تحت مظلة فلسطينية واحدة». وعلى الرغم من قوله إن «الحدود السياسية التي تقطع أوصال الوطن الواحد أينما كانت في العالم لا يمكنها أن تقطعه في داخل نفوس ووجدان أبناء الوطن، وهذه حقيقة تسري على الشعب الفلسطيني»، فإنه يتابع، متحدثًا عن الفلسطينيين في أراضي 1948: «تبلورنا مجتمعيًا، جزءًا لا يتجزأ إطلاقًا من الشعب الفلسطيني، ولنا طبيعتنا السياسية التي نجتهد في تطويرها، ولدينا تعددية كبيرة فكرية وأيديولوجية وسياسية، وبيننا الخصام يصل

(27) قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات للمجلس التشريعي.

إلى أعلى مستويات حدته، لكن في نهاية المطاف فإننا نتوحد تحت مظلة لجنة المتابعة العليا التي توحد النضال ضد المؤسسة الإسرائيلية وسياساتها على صعيد التمييز العنصري وعلى صعيد الحرب والاحتلال». ويخلص جرايسي إلى أن «الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ما كان سيخدم الأهداف الوطنية لفلسطينيي 1948، لا في الماضي ولا اليوم، وهذا ما استدركته المقاومة الفلسطينية في الشتات، وفي مناطق 1967»[28].

أضف إلى ذلك أن السياسيين الفلسطينيين الرسميين يرون ضرورة التميز والإقرار بخصوصية بعض الفلسطينيين؛ إذ كان من بين مقررات لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع عام 2012، استثناء ساحة الأردن من الانتخاب في المجلس الوطني الفلسطيني، أخذًا في الاعتبار خصوصية الوضع الديموغرافي في الأردن، وحقيقة حمل ملايين من أصحاب الأصول الفلسطينية الجنسية الأردنية، ووضع آلية بديلة لاختيار ممثّلين عنهم، وهذا ما أثار غضب بعض ناشطي قطاعات نقابية وطلابية فلسطينية في الأردن[29].

في الواقع، إن حال التشظي في صفوف الشعب الفلسطيني والافتقار إلى كيانية وأطر تنظيمية واحدة باتت أمرًا متجليًا، ولعل هذا ما جعل «المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات» يقرر موضوعًا وعنوانًا لمؤتمره السنوي في عام 2013 هو «التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية». ويوضح هاني المصري، مدير عام المركز، فلسفة المؤتمر بقوله: «هناك انقسام يمتد بين كل تجمعات المجتمع الفلسطيني، ولا يقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولذلك لم يعد لدينا مشروع وطني موحّد ولا أي مؤسسة جامعة، فمنظمة التحرير تراجع دورها بشكل كبير، ولم تعد لدينا قيادة واحدة وإنما قيادات ...»[30].

---

(28) برهوم جرايسي، «فلسطينيو 48 ومنظمة التحرير،» جريدة الغد، 4/ 4/ 2010.

(29) علاء الفزاع، «رمضان للشرق: قرار منظمة التحرير استثناء فلسطينيي الأردن من انتخاباتها إسقاط لحق العودة،» الشرق (قطر)، 19/ 1/ 2012.

(30) هاني المصري، «فلسفة المؤتمر وأهدافه،» ورقة قُدمت إلى: التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، 3 مج، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني؛ 2 (رام الله: المركز =

في هذا المؤتمر، عبّر مشاركون عن قلق من تقسيم الشعب الفلسطيني بعيدًا عن حركة وطنية واحدة. وعلى سبيل المثال، قدّم نديم روحانا، مدير مركز مدى الكرمل في حيفا (في أراضي 1948)، تصورًا مختلفًا عمّا عبّر عنه جرايسي. وانتقد الحزبين الكبيرين العربيين في فلسطين 1948 (الجبهة الديمقراطية وحزب التجمع الديمقراطي) لأنهما يقبلان مبدأ حل الدولتين، ولأن «بعض قيادات (الجماهير العربية في إسرائيل) التي رأت أن الفلسطينيين في إسرائيل شأن إسرائيلي عليه أن يبقى خارج إطار المشروع الوطني الفلسطيني»[31].

نظريًا وعمليًا، يترك برنامج الدولتين فلسطينيي 1948 خارج إطار الحركة السياسية الفلسطينية، ولا يمثّلهم ولا يمثّل مصالحهم، ويترك لهم تمثيلًا ذاتيًا في إطار إسرائيل. وعمليًا، تراجع دور الشتات كثيرًا بسبب التركيز على الضفة الغربية وقطاع غزة.

هناك إجماع واسع على وحدانية الشعب الفلسطيني وهويته في مختلف أماكن وجوده، لكن ليس هناك حركة سياسية موحَّدة تعبّر عنه. والقوى السياسية الرئيسة ممثّلة في الفصائل الكبيرة والأحزاب لا تريد تغيير هذا الواقع، على الأقل في ما يتعلق بفلسطين المحتلة عام 1948.

أضف إلى هذا التباين بين الحركة (أو الهوية) الوطنية والحركة السياسية، أن الحركة السياسية تعاني مشكلات تقادم هياكلها، والمقصود هنا استعصاء إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتضم مختلف الشرائح الفلسطينية، بدءًا من الأفراد في الشتات، وصولًا إلى الفصائل، واستنكافها المتزايد عن العمل بين الفلسطينيين في الشتات، خصوصًا في الدول العربية، خوفًا من إغضاب هذه الدول.

= الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية [مسارات]، 2013)، مج 1: المحور الأول، الفلسطينيون... الهوية وتمثّلاتها، ص 15.

(31) نديم روحانا، «ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا يريد الفلسطينيون؟،» ورقة قُدمت إلى: التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، مج 2: المحور الثاني: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتجمعات الفلسطينية وواقع التجزئة، ص 24.

2- عالم ما بعد الحداثة

ساد ما يُعرف بالحداثة أغلب أعوام القرن العشرين. ومن المظاهر السياسية للحداثة الإيمان بأيديولوجيات تقدِّم طريقة حياة وتبني الحزبية إطارًا للعمل السياسي، فكانت الأحزاب الفاعل الأساس في الحياة السياسية، وكانت تمتاز بجاذبية تتعدى وظيفتها السياسية إلى كونها إطارًا اجتماعيًا وجزءًا من فلسفة لتغيير العالم والحياة[32]. وبهذا المعنى، لم يكن الفلسطينيون استثناءً، فقد كان الانجذاب إلى الفصيل يتعدى الوظيفة الأساس المرتبطة بالتحرير إلى شعور بالانتماء إلى شكل الفصيل، وكان هناك وظيفة اجتماعية ونفسية يقدّمها الفصيل بشكل مقصود أو غير مقصود، لكن الأحزاب في سياق العولمة، وعلى نطاق عالمي، تطورت إلى «أحزاب مصالح»، ففقدت عددًا من وظائفها، بما في ذلك قدرتها على التعبير عن المطالب والحاجات التي كانت نقطة الجذب فيها، وفقدت وظيفتها الاجتماعية، وتحوّلت تدريجيًا في العالم إلى شيء أو مؤسسات مرتبطة بفكرة الدولة والإدارة وبوظائف محدودة بدلًا من الشعارات العريضة الجذابة عاطفيًا، الخاصة بتغيير المجتمع وتحويله. ومن هنا، احتلت المنظمات غير الحكومية بعض وظائف الأحزاب[33]. ومع ظهور أدوات العولمة، بما تسمح به للفرد بإنتاج إعلامه الخاص عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بدأ النظر إلى المجتمع باعتباره أفرادًا وأشخاصًا ومواطنين، وأصبحت القضية هي حقوق الإنسان والمجتمع، فئات وأقليات ومزيجًا لا يمكن فهم حركته وفق قوانين موحدة شاملة[34]، بل هناك عوامل متداخلة. وبحسب هذا الفكر، فإن الأيديولوجيا وهْم. وتراجع دور الأحزاب في العالم كله، وفي عالمنا العربي بشكل كبير. وأصبحت الأحزاب طائفية وقبلية ومرتبطة بشخص واحد وبالمال السياسي.

---

(32) Hein-Anton Van Der Heijden, «Political Parties and NGOS in Global Environmental Politics,» *International Political Science Review*, vol. 23, no. 2 (April 2002), pp. 187-201.

(33) المصدر نفسه.

(34) هيثم إبراهيم، «عودة الحقيقة والمتخيّل والأيديولوجيا: أفق فلسفي جديد يتجاوز «ما بعد الحداثة»،» آفاق المستقبل، العدد 7 (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 116-117.

وأصبحت منظمات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة ونشر الديمقراطية ومراكز البحوث ... وغيرها بديلًا من الأحزاب، وانقسم الحزبيون والناشطون بعيدًا عن الأحزاب.

بحسب عالم الاجتماع المصري السيد يسين، فإن «ما نستطيع أن نجزم به هو أن العالم كله، وليس في المجتمع العربي فقط، يمر بمرحلة انتقال سياسية كبرى من الديمقراطية التقليدية بأحزابها السياسية المتنافسة إلى عصر ما بعد الديمقراطية الذي لم تتضح معالمه بعد، مثلما انتقل العالم من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة الذي هو الأساس لعصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والفكرية»[35].

الساحة الفلسطينية، على الرغم من واقع الاحتلال، ليست استثناءً، إذ تراجعت جاذبية الفصائل نتيجة متغيرات عدة، لا تختلف كثيرًا عن التغيرات المشار إليها أعلاه في السياق العالمي، بدءًا من تحول هذه الفصائل إلى جزء من السلطة، مرورًا بظهور وسائل تواصل اجتماعي وشبكات اجتماعية تشكل بديلًا في بعض المجالات. وكان من البدائل الحملات الشعبية حملات مناهضة الجدار وحملات المطالبة ببعض الحقوق المدنية. وانتشرت ظاهرة المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية التي اتخذت أشكالًا متعددة، منها ما ارتبط بتمويل أجنبي وأصبح جزءًا من ظاهرة العولمة، أو كانت بمبادرة محلية غلبت عليها مبادرة رجال الأعمال الفلسطينيين. وعمليًا، تحوّل ناشطو الفصائل إلى حد كبير ليكونوا إما جزءًا من بيروقراطية السلطة الفلسطينية الناشئة، وإما جزءًا من المنظمات غير الحكومية والحملات الشعبية البعيدة نسبيًا عن الفصائل. وعجزت منظمة التحرير الفلسطينية عن التجدد وتقديم إطار عمل يجمع الحملات الشعبية والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أدّت فرقة «أغاني العاشقين» الغنائية دورًا بارزًا في تاريخ الذاكرة الجمعية الفلسطينية بأغنياتها منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته وأفل نجمها في مطلع التسعينيات، لكن رجل أعمال فلسطينيًا مقيمًا في الإمارات قام

(35) السيد يسين، «عصر ما بعد الديمقراطية!،» الاتحاد (الإماراتية)، 25/ 10/ 2010.

بإحيائها وتمويلها. وفي الشتات، خصوصًا في الغرب، ظهرت حركة التضامن الدولية (ISM) بقيادة فلسطينية - غربية، وبمشاركة من شبان وشابات كبروا بعيدًا عن الفصائل[36].

في نظرة «حداثية» تبنّى الفلسطينيون في الماضي أيديولوجيات عدة، فتبعوا كارل ماركس وفلاديمير لينين وماو تسي تونغ وليون تروتسكي وجان بول سارتر وحسن البنا وسيد قطب وتقي الدين النبهاني ... وغيرهم، واتبعوا الأيديولوجيا الوطنية ممثَّلة في حركة فتح. أصروا حينها على الأيديولوجيا والفكر الخلاصي الجماهيري الجامع. وفي نظرة «ما بعد حداثية»، حل الآن عصر الفرد والعولمة والإنترنت والفيس بوك. وفي زمن المجتمع المدني وحقوق الإنسان، عاد الفلسطينيون وفصائلهم وأحزابهم وانقسموا وانتظموا في حملات متعددة ضد الجدار الفاصل، ومع حركة العبور من الضفة الغربية وإليها، وفك الحصار عن غزة وإنقاذ الأغوار ومساندة البدو في النقب، ومع بناء المكتبات وتأمين العون الطبي وتدريس اللغة العربية للفلسطينيين بمساعدة من أميركا اللاتينية وتقديم معلومات وإعلام للعالم في «انتفاضة إلكترونية» وحماية الثوب الفلسطيني ... إلخ. ولهذا التحول عوامل ذاتية فلسطينية وعربية، مثل فشل الفصائل في التحرير، وحالات فساد وترهل وجهوية و... إلخ، لكن هناك عوامل كونية محيطة عامة، والإشكالية التي تحتاج إلى نقاش: كيف يمكن أن ينجح هذا التوجه في إطار حركة تحرر وطني؟

من المشكوك فيه أن منظمات المجتمع المدني هذه والحملات المتناثرة لقضايا مبعثرة هنا وهناك، تصلح أن تكون حركة تحرير؛ إذ كيف يمكن أن يكون هناك حركة تحرير في «عصر ما بعد الحداثة؟» وكيف يمكن جمع شتات هؤلاء الناشطين في استراتيجيات تحرير موحَّدة.

---

(36) لمزيد من الأمثلة والتفصيل، انظر: أحمد جميل عزم، «بين متطلبات التحرير والأعباء اليومية: قوى جديدة تنافس «الفصائل» الفلسطينية،» آفاق المستقبل، العدد 7 (أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 68-73.

3- القضية الوطنية في عصر الثورات العربية

كانت الثورات التي عاشتها دول عربية محيطة بفلسطين محطة تاريخية تدفع إلى التساؤل عن مستقبل القضية الفلسطينية مع هذه التغيرات. لكن في واقع الأمر، وكما سوف أناقش في الصفحات التالية، تعزز التحولات الراهنة التعريف الوطني الفلسطيني وتضاعف تراجع فكرة فلسطين كقضية عربية أو إسلامية. كان واضحًا أن الشعوب العربية في ثوراتها واحتجاجاتها تنطلق من أولويات وطنية محلية، ولم تكن قضايا مثل الوحدة العربية أو فلسطين جزءًا ظاهرًا في المشهد، وكان واضحًا تجذّر «الدولة - الأمة». لم يختلف الأمر حتى عند صعود الإسلاميين ووصولهم إلى السلطة في تونس ومصر؛ ففي تونس، استقبل حزب النهضة (الجناح التونسي للإخوان المسلمين) رئيس حكومة حركة حماس في قطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2012 وسط احتفاء كبير. لكن قبل هذه الزيارة، كان رئيس النهضة راشد الغنوشي يزور الولايات المتحدة الأميركية في نهاية عام 2011، ويلتقي مراكز بحوث ذات دور سياسي معروف في السياسة الأميركية، مثل «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»[37]. وقد تحدث خلال جولته تلك في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، حيث قال: «بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فإنها تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، وتخص الأناس الذين يمثّلون الشعب الفلسطيني، أكانوا السلطة الفلسطينية أم أي طرف آخر يمثل الشعب الفلسطيني، وإذا وصل الشعب الفلسطيني إلى اتفاق مع الإسرائيليين، فإن هذه القضية لن تكون موضوعًا رئيسًا في البلدان المسلمة الأخرى»[38]. وكان في هذه التصريحات تأكيد لفكرة «الدولة - الأمة»، أي إن تونس، باعتبارها دولة مستقلة، لن تكون صاحبة القرار في الشأن الفلسطيني، وإن هذا لا يلغي أنه سيكون هناك تضامن خاص مع الشعب الفلسطيني، مع ترك القرار لممثّليه.

---

(37) «Concerning Mr. Rachid Ghannouchi's Visit to The Washington Institute,» Featuring Audio of Rachid Ghannouchi's Remarks, 20 December 2011. <http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=592>.

(38) Council on Foreign Relations, «Tunisia's Challenge: A Conversation with Rashed Ghannouchi,» <http://www.cfr.org/tunisia/tunisias-challenge-conversation-rachid-al-ghannouchi/p26660>.

أبدى الإسلاميون في مصر أيضًا نزعة واضحة لاحترام قواعد اللعبة القديمة في موقفهم من العلاقة بإسرائيل واتفاقات السلام، وأبدوا واقعية واحترامًا للالتزامات الدولية، وقدّموا خطابًا متسقًا مع الممارسات المتوقعة من سياسي رسمي، بعيدًا عن الخطاب الشعبي والتصعيد. ولخّص عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمين) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب، موقف الجماعة في حديث لصحيفة نيويورك تايمز بقوله: «هذا التزام دولة وليس جماعة أو حزب، ولذلك نحترمه». لكنه أضاف أن على إسرائيل أن تعي مضامين الربيع العربي الذي أعطى العرب قدرة على التعبير عن الغضب إزاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية[39]. وفي تصريح آخر أكد العريان - بعدما أصبح رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب - أن من حق مصر مراجعة اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني إذا خفّضت الولايات المتحدة المساعدات التي تقدمها إلى مصر. وأضاف: «المعونة كانت أحد التزامات الأطراف التي وقّعت اتفاقية السلام، فإذا تم الإخلال من طرف فهو يبيح حق مراجعة الاتفاقية من جانب الأطراف الأخرى»[40]. ومثل هذا التصريح يؤكد أن الاعتبارات الوطنية المصرية الداخلية هي التي قد تؤدي إلى تغيير الموقف من إسرائيل والشأن الفلسطيني.

كذلك أعلنت القوى الإسلامية السلفية المصرية التي فازت بنحو 25 في المئة من مقاعد البرلمان المصري احترامها الاتفاقية أيضًا، لكن مع استدراك أنها لا تدعم التطبيع أو تحسين العلاقات. في كانون الأول/ ديسمبر 2012، أكد يسري حماد، المتحدث باسم حزب النور السلفي المصري، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي أن حزبه سيحترم اتفاقية السلام الموقّعة مع إسرائيل في عام 1979. وقال في مقابلة عبر الهاتف من القاهرة: «نحن لا نعارض الاتفاقية، لكن نحن نتكلم أن مصر ملتزمة بالمعاهدات التي وقعتها الحكومات

---

(39) David D. Kirkpatrick, «Islamists in Egypt Back Timing of Military Handover,» *New York Times*, 8/1/2012.

(40) ««العريان»: مصر قد تراجع اتفاقية السلام مع إسرائيل إذا خفضت أمريكا المساعدات،» موقع المصري اليوم، 16/ 2/ 2012.

السابقة». وأشار حماد إلى أنه «إذا كانت هناك بعض البنود التي يريد شعب مصر أن يعدلها في الاتفاقية فهذه مكانها طاولة المفاوضات والتحاور»، مضيفًا: «نحن نحترم جميع المعاهدات». وردًا على سؤال عن إمكانية قدوم إسرائيليين إلى مصر للسياحة، أوضح حماد أن «أي سائح يأتي إلى مصر سيكون مرحبًا به بلا شك»[41]. وفسر حماد لاحقًا ما حدث بأنه لم يكن يعرف أن الصحافي إسرائيلي، وأنه أنهى المكالمة عندما أخبره ذلك، لكنه لم ينفِ تفصيلات مثل موضوع قبوله السيّاح الإسرائيليين، وقال: «قلت له إنه مرحب بهم طالما أن هناك اتفاقيات قائمة بين الطرفين»[42]. وفي أعقاب الضجة التي أحدثتها التصريحات، أصدر الحزب بيانًا رسميًا أوضح فيه أن الحزب «لن يعمل على إلغاء اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل»، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنه سيحاول تعديل «بنودها الجائرة» بالسبل المشروعة كلها. وقال الحزب إنه يقف «بقوة ضد محاولات التطبيع والحوار بصوره كلها». لكنه أوضح «أنه لا يصح الإقدام على ما فيه ضرر لمصر وأبنائها، ويرى خطورة أن تنقض الدولة اتفاقية دولية من جانب واحد، وإن كانت قد أُبرمت في ظل نظام دكتاتوري، لذلك، فإن الحزب يعلن أنه سوف يحترم هذه الاتفاقية، مع السعي الدائم لتعديل بنودها الجائرة بكافة السبل المشروعة». وأضاف البيان: «إن هذا الموقف من الحزب لا يتعارض مطلقًا مع واجبات مصر تجاه الأمة العربية والإسلامية، والتي تحتم عليها أن تدافع عن حقوق الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة إخواننا في فلسطين، والتي تلزمنا بالسعي إلى نصرتهم، واسترداد كافة حقوقهم»[43].

كانت هناك تعبيرات مختلفة عن خيبة أمل حماس من الحكم الإخواني في مصر؛ فعلى سبيل المثال، قال فتحي حماد، وزير الداخلية في حكومة غزة في

(41) «حزب النور السلفي في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي يؤكد احترامهم لمعاهدة السلام،» الشروق (مصر)، 21/ 12/ 2011.

(42) أحمد عبد الراضي، «يسري حماد: مراسل الإذاعة الإسرائيلية أوهمني بأنه صحفي عراقي،» موقع اليوم السابع، 25/ 12/ 2011.

(43) «حزب النور يؤكد التزامه باتفاقية السلام،» الجزيرة نت، 25/ 12/ 2011.
<http://www.aljazeera.net/news/pages/f69a2c6f-f809-49b7-bd3e-8e61f788675c>.

آب/ أغسطس 2012 موجّهًا كلماته إلى القيادة المصرية: «إن لم تكن فلسطين بين أعينكم فعليكم تعديل البوصلة والمسار»[44]. وشارك في نهاية أيلول/ سبتمبر 2012 قادة في حماس في مسيرة على الحدود مع مصر، تطالب الرئيس المصري بوقف إغلاق الأنفاق التي تربط بين غزة ومصر، والبدء بإقامة منطقة حرة على الحدود وفتح معبر رفح ورفع الحصار كليًا[45].

بعيدًا عن التفاعلات التي شهدتها علاقة مصر بحركة حماس واتهام الأخيرة بالتدخل في الشؤون المصرية، بعد التغيير السياسي في مصر في تموز/ يوليو 2013 وخرج بموجبه الرئيس محمد مرسي من الحكم إلى السجن، فإن مسألة تأكيد أن انتماء حماس إلى جماعة الإخوان المسلمين لا تلغي الحدود الوطنية، وكان هذا قد بدأ يظهر قبل ذلك؛ ففي لقاء تلفزيوني في آذار/ مارس 2013، مثلًا، قال سامي أبو زهري، الناطق الرسمي باسم حماس في غزة: «نحن حركة فلسطينية لا يمكن أن تتدخل في شؤون مصر»[46]. وقال في لقاء آخر: «نحن بشكل واضح نقول إننا حركة فلسطينية، بغضّ النظر عن انتمائنا السياسي، وإخوان مصر جماعة مصرية»[47].

في الواقع، تساهم تفاعلات الحوادث العربية في تأكيد فكرة أهمية الحل الوطني للفلسطينيين، والتعويل على حل خارجي أمر مستبعد. على أن هذا لا يلغي أن الفصيلين الأساسين فتح وحماس حاولا جاهدين استثمار التحولات العربية في تسجيل نقاط أحدهما ضد الآخر، مثل توقع حماس أن صعود الإسلاميين يغيّر من واقعها ومن الاعتراف الدولي بها، أو أن فتح تحدثت كثيرًا

(44) ««داخلية المقالة» تطالب الرئيس المصري بفتح دائم لمعبر رفح،» أخبار اليوم (مصر)، 13/ 8/ 2012.

(45) «حماس تحذر من انفجار بقطاع غزة،» الجزيرة.نت، 30/ 9/ 2012.

(46) «أبو زهري: حماس تحترم الدولة المصرية بغضّ النظر عن الحاكم،» وكالة قدس نت للأنباء، نقلًا عن قناة دريم المصرية، 7/ 3/ 2013.

(47) «المتحدث باسم حماس: دخول السلاح لغزة ليس جريمة.. ولا يستطيع أحد منعه،» الراية (قطر)، نقلًا عن: الوطن (مصر)، 11/ 3/ 2013.
<http://www.raya.com/news/pages/cbc818b3-2512-4177-8578-58c020d0950d>.

عن أثر تغيير نظام حكم الإخوان المسلمين في مصر في حركة حماس لجهة أنه سيجعلها في أزمة.

إلى جانب أثر الربيع العربي على صعيد الفصائل، يمكن مناقشة أثره في مستوى أنماط الحراك الجديدة القائمة على فكرة الحملات الشعبية والحراك الشبابي المستقل، التي نوقشت سابقًا في الدراسة؛ إذ جرت محاولات استنساخ الحراك الشعبي، ورفع ناشطون شعارات مثل «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، ونظموا نشاطًا في مختلف المدن الفلسطينية. ففي شباط/ فبراير 2011، بعد أيام من انتهاء الثورة المصرية وتنحّي الرئيس السابق محمد حسني مبارك، سجل موقع «فيسبوك» وجود 118 صفحة فلسطينية على الأقل ترفع شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام»[48]، ثم ما لبث هذا الحراك أن خفت تدريجيًا. ويعترف القائمون على هذا الحراك بعدم وضوح الرؤية وبحال التخبط الناجم عن محاولة تقليد ما حدث في بلدان أخرى، من دون إدراك خصوصية الوضع الفلسطيني. فبعد ثورتي مصر وتونس، أعلنت مجموعات شبابية أن 15 آذار/ مارس 2011 سيكون موعد بدء الحراك الشبابي لفرض إنهاء الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، لكن عدا عن معارضة السلطة وإجراءاتها في الضفة والقطاع، يعترف الشباب بأنه «كان هناك تخبط وعفوية حدثت بعد 15 آذار، واختلفت المجموعات في اتخاذ موقف من القمع وصياغة برنامج فعاليات»، هذا إضافة إلى «غياب الدعم الجماهيري»[49].

إن هذا الإخفاق في الحصول على دعم من أنظمة ما بعد الربيع العربي، وغرق الدول العربية في مشكلاتها، والمصاعب التي واجهها الفلسطينيون

---

(48) «118 مبادرة شبابية على موقعي «فيسبوك» و«تويتر» تدعو إلى إنهاء الانقسام،» الحياة الجديدة، 21/ 2/ 2011.

(49) محمود البربار، «تجربة الحراك الشعبي في قطاع غزة ومقترحات لتمكين الشباب وآليات التواصل،» ورقة قُدمت إلى: مشروع التواصل الشبابي الفلسطيني: المرحلة الأولى: وقائع ورشة عمل «الشباب يتحدثون»، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بالتعاون مع مؤسسة «هنريش بل» الألمانية، الضفة الغربية - قطاع غزة - أراضي الـ 1948 - لبنان ، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

كفصائل وأفراد بعد هذا الحراك (ومنها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من سورية على سبيل المثال) أو الفشل في استنساخ التجربة، كل ذلك سيعزز على الأغلب الاتجاه ثانية إلى التركيز على التجارب الفلسطينية الذاتية وعلى العامل الوطني الفلسطيني، خصوصًا أن هناك توجهًا جديدًا يتضح تدريجيًا لدى الرأي العام الفلسطيني إزاء التعامل مع مفردات المقاومة وأدواتها.

رابعًا: اتجاهات جديدة لدى الفلسطينيين إزاء أدوات المقاومة

إذا كان هناك ناشطون قد تبنّوا المقاومة الشعبية السلمية عن سابق تفكير وتدبّر، فإن الشارع الفلسطيني يبدي، كما يتضح من مجموعة حوادث، تصورًا جديدًا للتعامل مع النضال والفصائل.

بدأت حوادث مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق، في حزيران/ يونيو 2011، عندما تظاهر سكان من المخيم ضد الفصائل التي أرسلت بعض أبنائهم في مسيرة إلى الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل وسقط عندئذٍ بعضهم قتلى، فكان ما جرى علامة فارقة وحادثة غير مسبوقة؛ إذ لم يسبق أن احتج الأهالي بهذه الحدة وعلانية واعتدوا على قادة فصائل فلسطينية، بعضها موالٍ للنظام السوري، مثل الجبهة الشعبية القيادة العامة، وبعضها غير موالٍ مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي جرى الاعتداء على مسؤولها ماهر الطاهر عندما جاء للمشاركة في جنازات الشهداء[50]، فالمعتاد أن يعتبر الأهالي هؤلاء شهداء وأبطالًا ويتلقوا التهانئ باستشهادهم.

في 22 أيلول/ سبتمبر 2013 قُتل جندي إسرائيلي في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، وشكك أهالي المدينة في حادثة القتل، ومن هؤلاء ناشط مدني في المدينة أشار في اتصال بيني وبينه إلى فرضية يعتقد بها الأهالي في المدينة مفادها أن الجندي سقط بسبب «نيران صديقة» من الإسرائيليين أنفسهم[51].

---

(50) «انتفاضة على الفصائل: قتلى وجرحى في تشييع اليرموك،» الأخبار (لبنان)، 7/ 6/ 2011.

(51) عيسى عمرو، منسق تجمع شباب ضد الاستيطان، في الخليل، اتصال هاتفي شخصي، 22 أيلول/ سبتمبر 2013.

قبل حادثة ذلك الجندي بيوم واحد، اكتُشف قيام فلسطيني بخطف جندي إسرائيلي يعمل مع المنفذ في مطعم إسرائيلي، وقتله وإلقائه في بئر في قرية بيت أمين، شمال الضفة الغربية. وكانت المعلومات الأولية أن المنفذ أراد أن يقوم بطلب تبادل الجندي أو الجثة بشقيقه الأسير في السجون الإسرائيلية[52]. بعدها ظهر والد المنفذ، في شريط فيديو نُشر على موقع يوتيوب، يُدين ابنه ويرفض ما قام به ويشكك في دوافعه ويعتبره مجرمًا.

موقف شبيه حدث عندما قُتل في 11 تشرين الأول/ أكتوبر ضابط متقاعد داخل بيته في مستوطنة إسرائيلية في شمال وادي الأردن، واعتُقل لاحقًا شبان فلسطينيون، وأعلنت المصادر الأمنية الإسرائيلية أنها ترجّح أن تكون الدوافع جنائية[53]. وعلى الرغم من صعوبة تخيّل شبان يذهبون بقصد السرقة إلى قلب مستوطنة في الأغوار، فإن أهالي الشبان والفصائل السياسية المختلفة لم تعترض، ولم تعلن الدوافع الوطنية للعملية ولم تتبنّاها، مع أن الفصائل كثيرًا ما تتزاحم على إعلان مسؤوليتها عن عملية ضد العدو الإسرائيلي.

تكرر الأمر عندما دخل الشاب يونس الردايدة بجرافته إلى معسكر للجيش الإسرائيلي، وكان شقيقه قبل ذلك بأعوام قد صدم بجرافته أيضًا سيارة إسرائيلية في القدس. أنكرت عائلة الردايدة أن يكون ابنها قد قام بالعملية لأسباب وطنية، وغلّبوا أن ما حدث كان على سبيل الخطأ، بل أنكرت العائلة أن يكون قصد ما فعله شقيقه في عام 2009 إيذاء أحد[54].

من الأمثلة الأخرى التي تنكر أن يكون فعلٌ ما في إطار المقاومة، هو إنكار حركة حماس صحة الاتهامات التي وجّهها جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في الخليل يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ومؤداها أن ثلاثة طلاب يدرسون

---

(52) «[محدث] مقتل جندي إسرائيلي في قلقيلية بعد تعرضه للخطف،» موقع صحيفة القدس الإلكتروني، 21/ 9/ 2013.

(53) Joshua Davidovich, «Five Palestinians Arrested for Jordan Valley killing,» *The Times of Israel*, 11/10/2013.

(54) «عائلة الشهيد الردايدة تنفي تخطيطه لتنفيذ الهجوم على قاعدة عسكرية،» وكالة أنباء معًا، 18/ 10/ 2013.

الهندسة طوروا طائرة بلا طيار لتحميلها متفجرات. وبينما أشادت حماس في غزة بالطلاب في بادئ الأمر، واعتبرت أن ما قاموا به يصب في مصلحة «جهد المقاومة»[55]، نفت عائلات الطلاب ذلك، وقالت إن الطائرة مجرد مشروع تخرج جامعي[56]. وفي وقت لاحق تراجعت حركة حماس عن زعمها، ربما بعد نفي عائلات الطلاب، وقالت مصادر فيها للمركز الفلسطيني للإعلام التابع لها: «إن الأمر ملفّق برمته، وإن الحديث يدور عن مؤامرة دبّرها جهاز الأمن الوقائي في الخليل في إطار مخطط لضرب الكتلة الإسلامية في جامعة البوليتكنيك بعد الحضور القوي لها في الانتخابات، وهو ما جعلها هدفًا لأمن السلطة»[57].

مثل هذه الاتجاهات يمكن تفسيرها، بأسباب عدة، أحدها الخشية من الإجراءات الانتقامية الصهيونية التي ربما تتضمن هدم بيوت عائلات المنفذين. لكن الأهم هو أنها تعبّر عن غياب الفصائل والقوى التي كانت تتبنّى مثل هذه العمليات. ثم إن هناك رأيًا عامًا بات متشككًا إزاء الدخول في عمليات محددة، وهذا أيضًا ربما يمكن عزوه إلى سياسات الفصائل الرسمية؛ فتوقّف حركتي فتح وحماس وأغلبية الفصائل عن ممارسة العمل العسكري وتبنّيه وحالات الصراع على السلطة بينها، يؤدي إلى حالة تردد لدى قطاعات واسعة. فإذا كانت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بقيادة فتح تقوم بمنع العمليات وتلاحق أمنيًا من يقوم بها، فإن الأمر في قطاع غزة لم يكن مختلفًا، خصوصًا بعد توقيع حركة حماس في عام 2012 اتفاق القاهرة مع إسرائيل، حيث تعهدت بموجبه –حماس – أن «تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كافة العمليات من قطاع غزة باتجاه الجانب الإسرائيلي، بما ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود»[58].

---

(55) «حماس تقر بأن السلطة أحبطت لها مخططًا لإطلاق طائرة مفخخة،» وكالة أنباء قدس نت، 26/10/2013.

(56) «مشروع تخرج يتحول إلى «طائرة مفخخة»!،» موقع قدس الإخبارية، 25/10/2013. <http://www.qudsn.ps/article/31453>.

(57) «مشروع تخرّج جامعي تحوّل إلى تهمة: تفاصيل ما خفي من حكاية «الطائرة المفخخة» (تقرير)» (المركز الفلسطيني للإعلام، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2013). <http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=142212>.

(58) ««الرسالة نت» تنشر تفاصيل اتفاق التهدئة بين حماس و«إسرائيل»،» الرسالة.نت، =

هذا الاتجاه المتردد إزاء العمليات ضد الإسرائيليين لا يلغي حالات أخرى برزت فيها الاحتفالية والترحيب القديمان ذاتهما، مثل الاحتفاء بمحمد رباح عاصي، من قرية بيت لقيا غرب رام الله، الذي استشهد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 بعد مواجهة مسلحة مع الإسرائيليين قرب رام الله، بعد أن كان مطارَدًا بسبب دوره في عمليات عسكرية في أثناء حرب إسرائيل على غزة عام 2012. وتسابقت حركتا حماس والجهاد الإسلامي على إعلان انتماء الشهيد إليهما، وجرى تشييعه في جنازة جماهيرية[59].

لعل هذا التباين يعكس حال عدم اليقين والتردد التي باتت تكتنف الشارع الفلسطيني إزاء أدوات نضالية محددة، منها الكفاح المسلح، وإزاء الأوضاع الموضوعية التي تجعل هذا النوع ملائمًا والموقف من الفصائل التي كانت تتبنّاه سابقًا، وإزاء تبنّي النخب الفلسطينية أهدافًا تتعلق بالدولة، باستخدام أدوات تفاوضية ودبلوماسية تختلف عن فكرة «العمل الفدائي».

بيد أن الحراك المدني والشعبي بأشكاله المختلفة يعاني أيضًا مشكلات؛ فهناك شبه اتفاق على أن حركة المقاومة الشعبية وصلت إلى سقف تحتاج عنده إلى تجديد وسائلها وأدواتها. كما أنه يعاني عدم قدرة على كسب قطاعات شعبية واسعة لتبنّي سياسات المقاطعة والتظاهر المدني والاحتجاج ضد مصادرة الأراضي والاستيطان، خصوصًا مع عدم وجود قرار استراتيجي لدى الفصائل الفلسطينية الرئيسة بتبنّي هذا الخيار برنامجَ عمل حقيقي، بل يعاني بعض قطاعات هذه المقاومة خلافات ومشكلات، على غرار ما كانت تعانيه الفصائل، كما أنه يفتقر إلى استراتيجيا بعيدة المدى وإلى ارتباط بالفلسطينيين في الشتات[60].

= 21/ 11/ 2012. <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=63237>.

(59) أحمد بلال، «خلاف بين حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» حول شهيد و«عملية فدائية»،» المصري اليوم، 22/ 10/ 2013. <http://www.almasryalyoum.com/news/details/331237>.

(60) صلاح خواجا، العضو القيادي في حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية والنشاط ضد الجدار والاستيطان، مقابلة شخصية، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وجمال جمعة، مقابلة شخصية، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

خامسًا: نحو أجندة للمشروع الوطني الفلسطيني

يساعد تشخيص واقع المشروع الوطني الفلسطيني في المباحث الثلاثة السابقة من الدراسة على وضع برنامج مستقبلي للبحث، وأهم هذه العناوين:

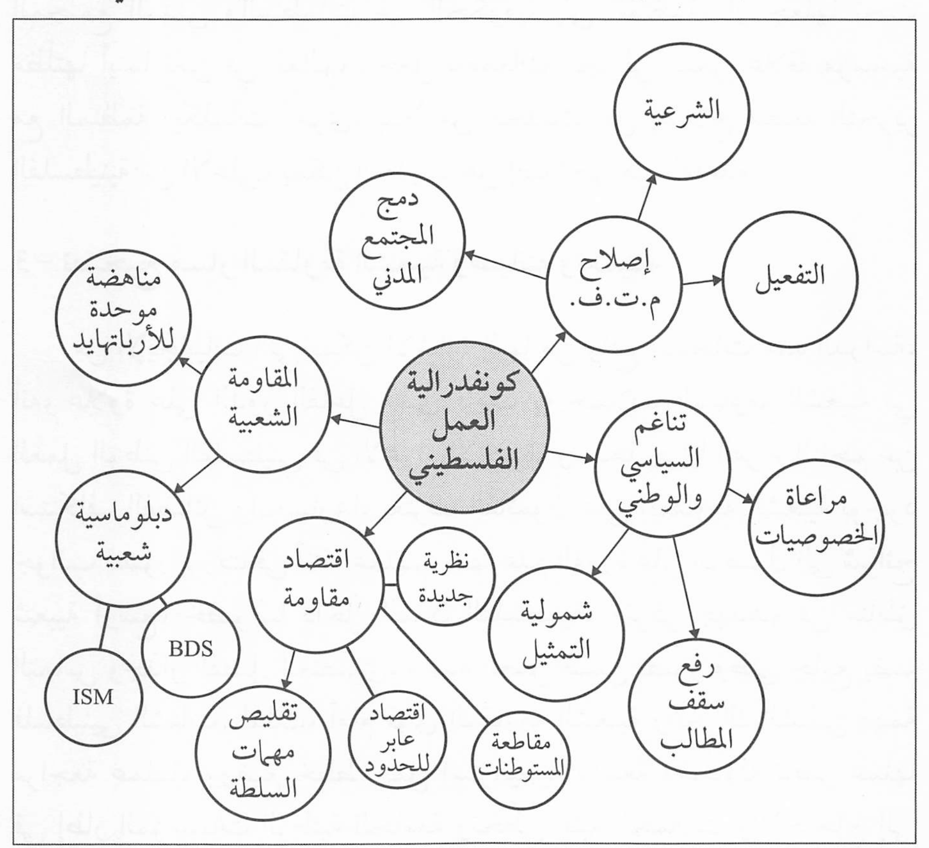
1- حركة الشعب الواحد (كونفدرالية وطنية فلسطينية)

بعيدًا عن جدال الدولة الواحدة أم الدولتين والتحرير من البحر إلى النهر، الأكيد أن الشعب الفلسطيني يفتقر إلى حركة وطنية موحَّدة، وأن أغلبية القوى السياسية تعارض، بدرجة أو أخرى، التفكير في حركة من هذا النوع، وتصطدم بمحذورين أساسيين: الخشية على الوضع القانوني للفلسطينيين في الأراضي المحتلة في عام 1948، وردّات الفعل الإسرائيلية، وعلى العلاقة بالأنظمة العربية؛ والحرص على استقرار هذه الدول، كما في حال الأردن على وجه التحديد، حيث إن وضع تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني هناك يطرح إشكالية بالنسبة إلى قضايا الهوية والمواطَنة. لكن، حتى تكون القوى السياسية ممثِّلة للشعب الفلسطيني وتستطيع أن تجمع طاقاته وتعبّر عن مجمل تطلّعاته، وأن تعبّر عن أهدافه، لا بد من أن تكون شاملة، وبالتالي لا بد من تفكير خلّاق بآلية فلسطينية لجمع مجمل الشعب الفلسطيني في حركة وطنية - سياسية واحدة. وبطبيعة الحال، فإن محور هذه الحركة وجسدها المؤسسي هو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. هذا لا يعني أبدًا أنه يجب أن يكون هناك برنامج سياسي واحد لجميع مناطق الوجود الفلسطيني، لكن هناك حاجة إلى كونفدرالية سياسية قائمة على عمل ممنهج، من حيث الأطر والمنظمات والتآزر، وهذا ما يتصل بموضوع تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ووضع تصورات للفلسطينيين وأوضاعهم وبرامجهم في كل ساحة من ساحات وجودهم، وأن يكون هناك برنامج وطني عام وبرامج فرعية. وبهذا المعنى يجب أن تخضع علاقة التجمعات المختلفة بالمنظمة لنقاش معمق، وربما يكون هناك أنواع عضوية مختلفة، وربما ادعاء ارتباط كل فلسطيني في العالم بالمنظمة (مثلما تدعي إسرائيل علاقة كل يهودي بها) أمر صعب لكن يمكن العمل على تسويقه تدريجيًا.

إذا عدنا إلى «دولاب المستقبل» وبدأنا تصور دائرته المركزية، فدرالية العمل الفلسطيني، يمكننا تصور أو تخطيط توجّه يشمل إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتطوير المقاومة الشعبية، وإدراك خصوصية التجمعات الفلسطينية، وتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني، وحل معضلة ازدواجية السلطة والمقاومة من خلال اقتصاد مقاوم. ويمكن عرض الدوائر الفرعية كما يأتي:

الشكل (1-2)

«دولاب مستقبل» دائرته المركزية كونفدرالية العمل الفلسطيني



2- منظمة التحرير الفلسطينية: الشرعية والتفعيل

إذا كان تجديد شرعية الأطر القيادية والشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية يصطدم بالخلاف بين حركتي حماس وفتح، فإن هناك، إلى جانب

محاولة انتهاج وسائل للوصول إلى جسر الهوّة، سبلًا أخرى يمكن طرقها، أهمها التمييز بين شرعية منظمة التحرير وتفعيلها؛ فللمنظمة مهمات تُضاف إلى الوظيفة السياسية التمثيلية، على الصعد الشعبية والخدماتية وتأكيد الهوية الوطنية الواحدة. ومنظمة التحرير مظلة جامعة لعدد من مؤسسات المجتمع الفلسطيني النقابية والثقافية والمهنية والاجتماعية والتعليمية. لذلك يمكن بدء العمل على تفعيل هذه المؤسسات على أسس منهجية تؤكد وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده ومختلف فصائله، وكذلك ضم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى المنظمة، أو جعلها تحت مظلّتها أينما تكن في العالم، وجعل تجمعات الجوالي ضمن علاقة مؤسسية مع المنظمة. بكلمات أخرى، بدلًا من الحديث عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية من الأعلى، يمكن الحديث عن إصلاحها من القاعدة.

3- تصحيح مسار المقاومة الشعبية وصيانته وتعميمه

من الإيجابيات التي يمكن الإشارة إليها من واقع صفحات هذه الدراسة، أنه، علاوة على الدور الفاعل الذي قامت به حملات المقاومة الشعبية في العمل الوطني الفلسطيني في الأعوام الأخيرة، وسدها جزئيًا الفراغ الناجم عن استنكاف الفصائل وانحسارها، يعترف القائمون على المقاومة الشعبية بوجود جوانب قصور برزت في أثناء عملهم، منها عدم القدرة على الوصول إلى شرائح شعبية أوسع، خصوصًا داخل المدن الفلسطينية، وتركُّز جهدهم في مناطق التماس وجدار الفصل العنصري، وعدم العمل ضمن تصور وطني جامع يضم فلسطينيي الشتات. لذلك، أمام قوى المقاومة الشعبية والحراك الشبابي مهمة مراجعة عملها، ووضع خطط عمل استراتيجية واسعة ومحاولة تأطير عملها في إطار المؤسسات الوطنية الجامعة وتخطّي عتبة الحملات والاحتجاج إلى مشروعات أكثر ديمومة، أو ربما تحديد علاقتها بمؤسسات العمل الاجتماعي والوطني الأخرى، وتحديد ما إذا كانت ستنتقل إلى وظائف اجتماعية أخرى أم ستحافظ على طبيعتها الاحتجاجية. ويتصل بهذا تعميم مفهوم الدبلوماسية الشعبية على أساس تعريف أنها دبلوماسية الشعوب الموجّهة إلى الشعوب

والحكومات، وذلك بالاستناد إلى أحوال الشتات ووجود جماعات فلسطينية كبيرة نسبيًا في دول العالم كلها. وهذه الدبلوماسية الشعبية ستتآزر وتنسق مع حملات تضامن عالمية وستتابع نشاط مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات.

4- السياق الاقتصادي والبيروقراطي (اقتصاد المقاومة)

أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال إلى واقع اقتصادي وموضوعي يجعل من قطاعات فلسطينية واسعة مرتبطةً، بشكل أو بآخر، بقرارات الدول المانحة وإسرائيل والراتب الشهري، ما حوّل أعدادًا كبيرة من الكوادر الثورية إلى موظفين يهمهم الحفاظ على استقرار وضعهم الوظيفي للنهوض بأعباء الحياة. وأصبح الصدام مع الاحتلال صدامًا مع قوات وجهات فلسطينية، فضلًا عن تعقيدات الجغرافيا التي أنتجها اتفاق أوسلو من حيث تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، حيث باتت إسرائيل تراقب مناطق الكثافة السكانية عن بُعد، مفوّتة على القوى الناشطة في المقاومة فرصة الصدام معها، من دون أن توقف تدخلاتها واحتلالها. وهناك حاجة إلى برنامج مفصّل لكيفية بناء اقتصاد مقاوم يتضمن فك الارتباط بين السلطة وحاجات المواطنين، وتقليص المؤسسة البيروقراطية والأمنية لمصلحة المزيد من الاقتصاد التعاوني الشعبي والقطاع الخاص الصغير، وتفعيل علاقة الخارج بالداخل، وتعبئة الموارد في الشتات، وتفعيل عقبات شبكات الأمان العربية وحلها، وانتهاج أنماط اقتصاد جديدة مثل «العمالة عن بُعد» ... وغير ذلك من الأنماط، وصولًا إلى تقليص العلاقة بالاقتصاد الإسرائيلي، وإنهاء العمالة الفلسطينية في المستوطنات، ورفض التطبيع تحت عنوان المشروعات الاقتصادية.

خاتمة

يحتاج الواقع الفلسطيني إلى التميز بين مصطلحات: التحرير والصمود والمقاومة والاحتجاج والتغيير والتنمية، ووضع برامج لكلٍّ منها تتضمن خطط عمل وأدوات مختلفة تراعي ما يلي: أولًا، الصراحة مع الشعب

بعيدًا عن محاولة تسجيل نقاط من طرف ضد آخر، وثانيًا، تكامل متطلّبات العمل الفلسطيني والاختلاف بين متطلبات المجالات التي تعبّر عنه هذا المصطلحات، وثالثًا وحدة الشعب الفلسطيني ضمن سياقات الشتات والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة عام 1948.

هناك الكثير من المفاصل التي ربما تحتاج إلى تعمّق أبعد في هذه الدراسة، مثل سيناريوات واقتراحات بخصوص حل السلطة الوطنية الفلسطينية أو مسارات المفاوضات، لكن الفكرة الأساس أو التوصية الأساس للبحث، هي أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية حركة الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده، وتطوير مؤسسات هذه الحركة ضمن سياق منظمة التحرير الفلسطينية، وفرض هذا التطوير من القاعدة إن كان هذا ضروريًا، ليكون في الإمكان النهوض بمشروع وطني فلسطيني.

الفصل الثاني

مستقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة وتداعياتها على الصراع الديموغرافي

هشام سليم المغاري

مقدّمة

تتبّعت الدراسة تطور الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة للإجابة عن سؤال رئيس هو: «ما مستقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وما تداعيات ذلك على الصراع الديموغرافي؟». وهي تحاول التنبؤ بالسلوك الإسرائيلي لمواجهة الانخفاض المستمر في نسبة السكان اليهود في إسرائيل، في مقابل زيادة مستمرة في نسبة السكان الفلسطينيين.

استخدمتُ في الدراسة منهج التحليل الاستشرافي، فتعرفتُ إلى تطور منحنى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والانخفاض المستمر في أعداد اليهود في الدول التي تشكل مصدرًا للهجرة اليهودية، وعوامل الجذب والطرد التي تؤثر في ذلك. وتوصلتُ إلى أن إسرائيل تواجه أزمة سكانية ستزداد خلال الأعوام المقبلة، الأمر الذي سيدفع إسرائيل إلى التضييق على الفلسطينيين الذين يقيمون فيها لدفعهم إلى الهجرة والبحث عن حلول سياسية مع الفلسطينيين، مثل تبادل الأراضي وما تشمله من كتل بشرية فلسطينية، فضلًا عن أنها ستصر على يهودية الدولة، ولن تقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها. وأوصت الدراسة بضرورة إنهاء الانقسام، والتوصل إلى مصالحة فلسطينية على قاعدة

الثوابت الوطنية واستمرار خيار المقاومة وفق معايير القانون الدولي، والتركيز بشكل أكبر على أشكال المقاومة القانونية والإعلامية.

تحتل أعداد اليهود في فلسطين والعالم مركز اهتمام قادة إسرائيل[1] والحركة الصهيونية، ما دفع هؤلاء القادة إلى رصد التوازن الديموغرافي اليهودي في العالم وتعزيزه؛ فهُم يرون أن المحافظة على أغلبية يهودية مريحة بين سكان إسرائيل شرط مهم لمستقبلها كدولة يهودية، لكن ما يخيفهم هو أن معدل النمو الطبيعي للسكان العرب في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة يقترب من ضعفه لدى اليهود، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة اليهود من مجمل السكان الذين يعيشون داخل حدود فلسطين الانتدابية[2] إلى 47 في المئة في عام 2020. كما أن انخفاض أعداد اليهود في العالم يُعَدّ تحديًا آخر؛ إذ تشير التقديرات إلى أن عدد يهود العالم خارج فلسطين المحتلة سينخفض 600.000 يهودي في عام 2020[3].

تمثّل الهجرة اليهودية بالنسبة إلى إسرائيل المصدر الرئيس لجلب العنصر البشري والمحافظة عليه، وهي، بالتالي، الأداة الأكثر أهمية في الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين. وحرصت إسرائيل على تحقيق الرفاهية والحرية لمواطنيها اليهود، وسهّلت إجراءات الهجرة والحصول على الجنسية لجذب مزيد منهم، في حين أدّت المقاومة دورًا مهمًا في خفض منسوب الأمن في إسرائيل، إلى جانب حصول اليهود على مزيد من الرفاهية والحريات والأمن الشخصي في الدول التي يقيمون فيها، ما أدى إلى انخفاض معدلات «صافي الهجرة اليهودية»[4] إلى إسرائيل وزيادة سرعة السباق الديموغرافي، الأمر الذي ينذر بحدوث تغيرات في طبيعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في الأعوام المقبلة، يتمثّل في مزيد من الإصرار الإسرائيلي على اعتراف الفلسطينيين

---

(1) الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

(2) فلسطين الانتدابية: هي مجمل أراضي فلسطين التي انتُدبت عليها بريطانيا في الفترة (1922-1948)، وتضم دولةَ إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

(3) Sergio DellaPergola, *Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options in Israel and in the Diaspora*, With a Foreword by Stuart E. Eizenstat, Edited by Barry Geltman and Rami Tal (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute, 2011), pp. 17-18.

(4) معدل صافي الهجرة يساوي الهجرة إلى إسرائيل مطروحًا منه الهجرة العكسية منها.

بـ«يهودية الدولة» ورفضها المطلق لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي هُجّروا منها، ومزيد من التضييق على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وربما تطرح شرطًا جديدًا لقبول خيار حل الدولتين يقضي بتبادل الكتل البشرية العربية في إسرائيل بالكتل البشرية للمستوطنين الذين يقيمون في الضفة الغربية، فضلًا عن تبادل أراض.

إن الدراسة تجيب عن السؤال المطروح أعلاه من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مصادر النمو السكاني في إسرائيل؟
- هل هناك تغيير في منحنى الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة؟
- ما مستقبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة؟
- كيف يؤثر انخفاض معدلات الهجرة اليهودية في التوازن الديموغرافي في إسرائيل؟
- ما الاستراتيجيات التي يتوقع أن تتبعها إسرائيل لحل مشكلة الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين؟

تعتمد الدراسة المنهج الاستشرافي التحليلي لأننا بحاجة إلى رصد إحصاءات الهجرة اليهودية ودوافعها ومصادرها، وتطور أعداد اليهود ونسبتهم في فلسطين المحتلة والعالم خلال فترة زمنية ماضية لا تقل في بُعدها عن زمن فترة الاستشراف، وذلك بهدف التعرف إلى طبيعة مسار منحنى الهجرة والتغير في نسبة اليهود والعوامل المؤثرة في ذلك؛ لنستدل على مستقبل الهجرة وتداعياتها على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل عام والصراع الديموغرافي بشكل خاص.

أولًا: مصادر الزيادة السكانية في إسرائيل

تتركز مصادر الزيادة السكانية في إسرائيل على مصدرين رئيسين هما الهجرة والنمو الطبيعي. وقد أدّت الهجرة دورًا بالغ الأهمية في تلك الزيادة والتفوق الديموغرافي على العرب، إذ بلغ عدد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 وحتى عام 2012، نحو 3174.640

مهاجرًا، شكلوا نحو نصف الزيادة السكانية في إسرائيل[5] وساهموا هم أنفسهم في الزيادة الطبيعية بعد أن تكاثروا في أثناء وجودهم في إسرائيل.

أدركت الحركة الصهيونية منذ البداية أهمية الهجرة، فلجأت إلى المعاني الدينية للتشجيع عليها، واعتبرت أن حياة اليهودي خارج «أرض إسرائيل» غير طبيعية وتُفقده «الكمال الروحي»[6]. واستخدمت كلمات مثل كلمة «عالياه» للتعبير عن الهجرة، بدلًا من كلمة «هجيراه» العبرية التي تعني الهجرة؛ لأن كلمة «عالياه» كلمة دينية لها معانٍ مؤثرة، مثل: «الصعود إلى السماء والصعود إلى المعبد لقراءة التوراة في الصلاة ...»[7].

شجع قادة الحركة الصهيونية اليهود في العالم على الهجرة، فقال ثيودور هرتزل مثلًا: «على شعبنا أن يهاجر في جماعات من الأسر والأصدقاء»[8]، وأكد بن غوريون أن «الهجرة من شأنها أن تعزز أمن الدولة من أي شيء آخر» ... في حين رأى شمعون بيريز أن «الهجرة تكمّل مهمة الجيش في فرض هيمنته على الشرق الأوسط»[9].

---

(5) (حتى 2010) (عامي 2011-2012). DellaPergola, pp. 22-23, and Jewish Virtual Library-A Project of the American-Israeli Cooperative Enterprise, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/immigration_by_country2.html>.

(6) رائف زريق، «إسرائيل - خلفية أيديولوجية وتاريخية،» في: دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فرّاج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 14-15.

(7) عبد الوهاب المسيري: الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية: دراسات في بعض المفاهيم الصهيونية والممارسات الإسرائيلية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 94، وموسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، 1975)، ص 44؛ محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية، نصوص ودراسات في الصهيونية؛ 2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 197-198، و Flora Koch Davidovich, «Methods of Immigrant Absorption in Israel» (Report Presented to the Committee on Immigration, Absorption and Diaspora Affairs, Knesset-The Research and Information Center, Jerusalem, 2011), p. 2.

(8) ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس؛ مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1994)، ص 62-63.

(9) جدع جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء =

نصت وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل على أن «إسرائيل تفتح أبوابها من أجل الهجرة اليهودية وجمع الشتات»[10]. كما سنّ برلمانها (الكنيست) عددًا من القوانين للتشجيع على الهجرة، كان من أهمها: قانون العودة لعام 1950 الذي يعطي حق الإقامة في فلسطين المحتلة لكل يهودي في العالم[11]. وأنشأت إسرائيل وزارة خاصة بشؤون الاستيعاب والهجرة منذ عام 1968 اهتمت بإدارة عمليات الهجرة وتقديم المساعدة إلى المهاجرين الجدد[12]. وأدخلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في برامجها الانتخابية وخططها التنفيذية ما يؤكد أهمية الهجرة، ومن ذلك ما جاء في برنامج الحكومة الثانية والثلاثين (2009) من أن الحكومة «ستضع قضية الهجرة والمهاجرين في أعلى سلم أولوياتها، وستعمل بقوة لزيادة الهجرة من جميع دول العالم»[13].

مع ذلك، طرأ بمرور الزمن تغيّر على التوازن بين أثر التكاثر الطبيعي في زيادة عدد السكان في إسرائيل وأثر الهجرة؛ ففي الفترة 1948-1960 ساهم ميزان الهجرة في حوالى 70 في المئة من مجموع الزيادة في تعداد السكان اليهود، ثم تقلصت هذه النسبة إلى 45 في المئة في الستينيات، وإلى 25 في المئة في الفترة 1972-1982، وانخفضت مساهمة الهجرة في الثمانينيات إلى أدنى مستوى لها فبلغت 8 في المئة. وفي الفترة 1990-1995، وصلت مساهمة ميزان الهجرة في زيادة السكان اليهود إلى 65 في المئة، وأدّت الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي دورًا كبيرًا في ذلك، لكنها عادت منذ ذلك الوقت إلى الهبوط إلى 39 في المئة في النصف الثاني من التسعينيات وإلى 12 في المئة في الفترة 2000-2006. وبشكل عام،

= دار الإسلام، مراجعة عبد المجيد إبراهيم (القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، 1988)، ص 89.

(10) موقع (البرلمان) الكنيست الإسرائيلي: <http://www.knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm>.

(11) Ministry of Foreign Affairs of Israel (Website): <http://www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/1950_1959/Law%20of%20Return%205710-1950>.

(12) Davidovich, p. 2.

(13) Ian S. Lustick, ««The Sons Traveled from there in Ships and in Planes»: Emigration from Israel. How Come? How Much? How Important?» (Paper Presented at the Twenty-Sixth Annual Meeting of the Association for Israel Studies, Toronto, Canada, 10-12 May 2010), p. 2.

ساهمت الهجرة بـ 45 في المئة من زيادة عدد السكان اليهود في إسرائيل في الفترة 1948-2009[14].

ثانيًا: التغيرات في منحنى الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة

بدأت هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة منذ عام 1882، ويمكن الحديث عن تطور منحنى الهجرة في ثلاث نقاط:

1- هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة قبل إعلان دولة إسرائيل في عام 1948

مارست إسرائيل الهجرة بصورة عنصرية، بجعلها مقتصرة على اليهود، إلى جانب طرد الفلسطينيين من أرضهم. وتطور منحنى الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة منذ عام 1882 متأثرًا بعوامل عدة، يقف في مقدمها الجانب الديني والاقتصادي والأمني، حيث بدأ بهجرة يهود روسيا الذين تعرضوا للاضطهاد والملاحقة في أعقاب اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني بعد عام 1880[15]. وتراوحت أعداد اليهود الذين هاجروا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 بين 55.000 و70.000 يهودي، كان معظمهم من الدول العربية ودول أوروبا الشرقية[16].

في الفترة 1918-1948 استمرت هجرة اليهود تحت رعاية البريطانيين، وكانت فترة ذهبية هاجر خلالها نحو 433.216 يهوديًا، حظيت أوروبا بأكبر نسبة منهم (نحو 84.89 في المئة). (الجدول (2-1)).

---

(14) «المحافظة على الأغلبية اليهودية في إسرائيل تستلزم إقرار سياسة تشجيع العائلات الكبيرة وإتباع سياسة هجرة مقيدة!،» مجلة قضايا إسرائيلية، العددان 37-38 (2010)، ص 73.

(15) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880 إلى 1990م: جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1990)، ص 64.

(16) منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف، التعليم في إسرائيل، كتب فلسطينية؛ 22 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1969)، ص 20.

2- الهجرات اليهودية إلى إسرائيل في الفترة 1948-1987

يُعَدّ عام 1987 بداية مرحلة المقاومة من داخل حدود فلسطين، وأجتهد بتقسيم تلك الفترة إلى أربع مراحل، تنتهي كل مرحلة منها عند حدث مهم مرَّ بإسرائيل[17]. وبالرجوع إلى (الجدول (2-2))، يمكن ملاحظة ما يلي:

- وصل متوسط أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة إلى أعلى مستوى له في الفترة 1948-1967، فبلغ 66.455 مهاجرًا في السنة. ويمكن تفسير ذلك بأن تلك الفترة شهدت انتصارًا إسرائيليًا في حرب عام 1948، تلاه انتصار آخر في عام 1967، الأمر الذي أثبت قدرة إسرائيل على مواجهة أعدائها وتحقيق الأمن لمواطنيها.

- بلغت هجرة اليهود من أميركا إلى أعلى مستوى له في الفترة 1968 1973، فبلغ من المهاجرين 56.502، بزيادة نحو 20.000 مهاجر عن الفترة التي سبقتها، وتلك التي تلتها، ويمكن تفسير ذلك بأن اليهودي الذي يعيش في أميركا، ويتمتع بحالة عالية من الشعور بالأمن الشخصي والاقتصادي، لم يكن بحاجة إلى الهجرة إلى إسرائيل، إلا بعد ضمان أمنه الشخصي والاقتصادي والاجتماعي، في ضوء انتصار إسرائيل الساحق في حرب 1967. وما يؤكد ذلك هو أن عدد اليهود الذين هاجروا من أميركا إلى فلسطين المحتلة في عام 1974، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر (1973)، انخفض عمّا كان عليه في عامي 1972 و1973، أي قبل الحرب، بأكثر من الثلث؛ «فقد بلغ في العامين 1972 و1973 [عددين قدرهما] 10814 و9522 مهاجرًا على التوالي، في حين بلغ في عام 1974 نحو 6439 مهاجرًا»[18].

---

(17) بدأت الفترة 1948-1967 بحرب 1948 وانتهت بحرب 1967، بينما انتهت الفترة 1968-1973 بحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، أما الفترة 1974-1979 فانتهت بعملية السلام بين مصر وإسرائيل والثورة الإيرانية في عام 1979، في حين انتهت الفترة 1980-1987 بالانتفاضة الفلسطينية الأولى.

(18) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 42.

3- الهجرات اليهودية إلى فلسطين المحتلة في الفترة 1988-2012

تميزت هذه الفترة عن سابقتها بممارسة المقاومة الفلسطينية نشاطها من داخل فلسطين، كما شهدت حوادث مهمة أثرت بشكل مباشر في الهجرة وباقي مجالات الحياة في إسرائيل[19]. وبالرجوع إلى (الجدول (2-3)) يمكن ملاحظة ما يلي:

- وصل عدد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة خلال الفترة 1988-2010 إلى نحو 1.336.27 مهاجرًا، معظمهم من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. كما برزت فئة جديدة من المهاجرين خلال تلك الفترة هم يهود إثيوبيا، بلغ عددهم نحو 71.851 مهاجرًا. أما الهجرات من أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، فبقيت على معدلاتها التي كانت عليها في الأعوام السابقة (الجدول (2-2)).

- شكلت الهجرة في عامي 1990 و1991 ارتفاعًا مفاجئًا، إذ بلغت 199.492 و176.154 مهاجرًا على التوالي، ويرجع ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وهجرة أعداد كبيرة من مواطنيه بحثًا عن الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

- راوحت معدلات الهجرة السنوية في فترة الدراسة (1987-2012) بين 11.000 و15.000 مهاجر، وهي معدلات قريبة من معدلات الهجرة في الفترة 1980 1987 بعد طرح عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق، كون موجات الهجرة من هناك حدثت فيها طفرة كبيرة ارتبطت بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي واكبت أو أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي واستمرت نحو عشرة أعوام تقريبًا.

---

(19) كان من أهم تلك الحوادث: حرب الخليج عام 1991م، وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق في العام نفسه، وهجرة عدد كبير من اليهود، الذين يقيمون فيه، إلى إسرائيل، وغزو العراق عام 2003، والانتفاضة الفلسطينية الأولى في الفترة 1987-1993، وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في عام 1993، والانتفاضة الفلسطينية الثانية في الفترة 2000-2005، والحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة شتاء 2008/ 2009.

- لم تشذ أعداد المهاجرين عن معدلاتها في الفترة 1987-2012 إلا في أربعة أعوام؛ إذ ازدادت في عامي 1991 و2002 فبلغت نحو 28.872 و16.536 مهاجرًا على الترتيب، في حين شهدت انخفاضًا في عامي 1988 و2009، فبلغت نحو 7003 و8295 مهاجرًا على الترتيب. ويمكن تفسير ارتفاع أعداد المهاجرين في عام 1991 بالزيادة المفاجئة في عدد مهاجري إثيوبيا الذي بلغ نحو 20.069 مهاجرًا. أما الزيادة في عام 2002، فارتبطت بطفرة أخرى في عدد المهاجرين من أميركا اللاتينية وبلغت نحو 7342 مهاجرًا. أما انخفاض أعداد المهاجرين في عام 1988، فيمكن تفسيره بحوادث الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993) التي أخفت خلفها حقائق لم يكن الراغبون في الهجرة يعرفونها، وبالتالي فضّلوا عدم الهجرة إلى فلسطين المحتلة حتى يتضح مستوى المخاطر المتوقعة. وعندما أدركوا أن الانتفاضة اقتصرت على احتجاجات مارسها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم تمتد إلى داخل إسرائيل، عادت معدلات الهجرة في الأعوام التالية إلى سابق عهدها، وهذا ما تكرر في عام 2009 الذي شهدت بدايته حربًا إسرائيلية ضد غزة، ثم عادت معدلات الهجرة في عام 2010 إلى ما كانت عليه، بعد أن سادت حال التهدئة التي أعقبت اتفاقًا إسرائيليًا فلسطينيًا برعاية مصرية.

ثالثًا: الهجرات العكسية من إسرائيل

تكمن صعوبة دراسة ظاهرة الهجرات المعاكسة في أن الإحصاءات المتوافرة في هذا الخصوص تختلف في ما بينها في تعريف اليهودي المهاجر من إسرائيل إلى خارجها باختلاف المعايير الضابطة لذلك، «فهل يُحتسب الأطفال الذين يولدون في الخارج لأب إسرائيلي ويبقون هناك؟ أم هل يُحتسب الذين يعتنقون اليهودية في أثناء وجودهم في إسرائيل ثم يغادرونها؟ أم يُحتسب الذين يدخلون كمهاجرين، أو مهاجرين محتملين؟ وهل يُحتسب الفلسطينيون الذين يقيمون في شرق القدس والحاصلون على الجنسية الإسرائيلية؟»[20]،

---

(20) Ian S. Lustick, «Israel's Migration Balance: Demography, Politics, and Ideology,» *Israel Studies Review*, vol. 26, no. 1 (Summer 2011), p. 40.

هذه الأسئلة كلها وغيرها تصعّب الاتفاق على أعداد الإسرائيليين المهاجرين من فلسطين المحتلة إلى خارجها.

يمكن وضع تصور بشأن عدد الإسرائيليين الذين يهاجرون من إسرائيل إلى خارجها (الهجرة العكسية) بحساب الفارق بين عدد الإسرائيليين الذين يعودون إلى إسرائيل بعد مغادرتها (العائدين)، مطروحًا منه عدد الإسرائيليين الذين يغادرون إسرائيل في الفترة نفسها (المغادرين). وإذا كان ناتج طرح «العائدين» من «المغادرين» رقمًا موجبًا، فذلك يعني أن عدد العائدين أكبر من عدد المغادرين، أي إن هناك عددًا كان يقيم خارج البلاد وعاد إليها. أما إذا كان ناتج الطرح رقمًا سالبًا، فذلك يعني أن عدد المغادرين أكبر من عدد العائدين، وهذا بدوره يعني أن هناك عددًا ممن كان خارج البلاد لم يعد إليها. ويمكن حساب المحصلة النهائية بعد أعوام عدة؛ فإذا كان الناتج رقمًا سالبًا فهو يُعدّ مؤشرًا على عدد الإسرائيليين الذين غادروا إسرائيل ولا ينوون العودة. وفي الأحوال كلها، النتيجة ستعطي مؤشرًا عن الهجرات العكسية، ويبقى هناك نسبة خطأ محدودة؛ إذ ربما يكون بعض من بقي خارج البلاد ينوي العودة بعد فترة طويلة، أو ربما يكون قد مات هناك، وغير ذلك من الاحتمالات التي لا تؤثر في مجملها في المحصلة النهائية لمؤشرات الهجرة العكسية (الجدول (2-4)).

بعد الاطلاع على (الجدول (2-4)) يمكن ملاحظة ما يلي:

- غادر إسرائيل خلال الفترة 1990-2007 نحو 254.800 إسرائيلي ولم يعد إليها.

- يراوح معدل الإسرائيليين المهاجرين من فلسطين المحتلة خلال الفترة المذكورة بين 11.000 و14.300 إسرائيلي، لكن العدد ارتفع قليلًا إلى 16.000 في عامي 1993 و1995، واقترب من 20.000 في الأعوام 2001 و2002 و2003، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع وتيرة المقاومة الفلسطينية خلال هذه الفترة، خصوصًا العمليات الفدائية في داخل إسرائيل، الأمر الذي أسفر عن تدني مستوى الأمن الشخصي واضطرار بعض الإسرائيليين إلى الهجرة. أما انخفاض عدد المهاجرين خارج إسرائيل في عام 1994 (10.000) على

الرغم من تصاعد العمليات الاستشهادية في حينه، فيُفسّر بحدوث توازن في مستوى الأمن الشخصي لدى الإسرائيليين بعد تسلّم السلطة الفلسطينية مهماتها وشروعها في ملاحقة منفذي العمليات العسكرية والمحرّضين عليها.

رابعًا: أعداد اليهود في دول العالم واحتمالات الهجرة إلى إسرائيل في المستقبل

تشهد أعداد اليهود في العالم انخفاضًا مستمرًا يُنذِر بنضوب منابع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، الأمر الذي يضع أمام صانع القرار الإسرائيلي تساؤلات عدة عن مستقبل إسرائيل؛ إذ انخفض عدد اليهود في العالم إلى 13.500.000 في عام 2010، بعد أن كان عددهم أكثر من 16 مليونًا قبل مذبحة الهولوكوست[21] على يد النازية في ثلاثينيات القرن العشرين، منهم نحو 5.700.000 في إسرائيل، و7.700.000 خارجها. كما يشهد معدل اليهود في العالم انخفاضًا مستمرًا أيضًا، إذ كان في عام 1945، 5 لكل 1000 شخص في العالم، وأصبح 2 لكل 1000 شخص في العام 2010[22]. وشهد عددهم الإجمالي زيادة من 11 مليونًا في عام 1945 إلى نحو 13.500.000 عام 2010، أي بزيادة قدرها 22 في المئة، مقارنة بزيادة عالمية قدرها 194 في المئة عام 2010 عما كان عليه سكان العالم عام 1945[23]، الأمر الذي ينبئ بانخفاض عدد اليهود بشكل كبير خلال عقود قليلة.

بلغ عدد اليهود في الولايات المتحدة في نهاية عام 2010 نحو5.275.000 يهودي، أي 39.6 في المئة من إجمالي عددهم في العالم، وهي نسبة قريبة من نسبتهم في إسرائيل. كما أن نسبتهم بقيت شبه ثابتة منذ عام 1948 (الجدول (2-5)؛ الشكل (2-1)، والشكل (2-2))، وهذا يدل على أن اليهود في أميركا لا يجدون ما يضطرهم إلى تركها والهجرة إلى إسرائيل،

---

(21) الهولوكوست: ومعناها المحرقة، ويقصد بها في الدين اليهودي الحرق الكامل للقرابين المقدمة إلى خالق الكون، وهي مصطلح استُخدم لوصف الحملات النازية ضد اليهود في ألمانيا.

(22) DellaPergola, p. 7.

(23) المصدر نفسه، ص 56.

وفي ذلك دلالة على أن الصهيونية العالمية والحكومات الإسرائيلية لم تستطع، على الرغم مما بذلته كل منهما من جهد وقدّمته من مغريات وتسهيلات، جذب جميع يهود العالم إلى إسرائيل، وبقي أكثر من نصفهم (57.18 في المئة) خارجها (الجدول (2-5)؛ الشكل (2-1)، والشكل (2-2)).

بقي من يهود العالم حتى نهاية عام 2010 خارج فلسطين المحتلة والولايات المتحدة 2.342.100 يهودي، مثّلوا 17.58 في المئة من مجمل اليهود (الجدول (2-5)، الشكل (2-1)، والشكل (2-2))، ويعيش معظمهم في بلاد مستقرة أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتلتزم بقواعد حقوق الإنسان، بل تحرص على إرضاء اليهود وعدم التعرض لهم بأي شكل من أشكال الإيذاء. وهذا يرجّح أن أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة ستبقى متدنية في الأعوام الآتية، وهذا ما يؤيده الباحث الإسرائيلي سرجيو ديلا فرغولا[24]، إذ يقول: «باستثناء دول أميركا اللاتينية والاتحاد السوفياتي سابقًا، فإن الأغلبية الساحقة من يهود الشتات تقيم في دول ديمقراطية مستقرة نسبيًا، ويُعتبر متوسط مستوى الحياة فيها أعلى من مستوى الحياة في إسرائيل، واضح إذًا أن الفرص أمام هجرة واسعة من الدول الغربية تُعتبر في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة هزيلة للغاية».

إن ما عُرض من معطيات يضعنا أمام احتمالين في ما يخص إعادة توزيع اليهود في دول العالم، على النحو التالي:

الاحتمال الأول: ستمثل الولايات المتحدة بؤرة جذب رئيسة إلى جانب إسرائيل، من حيث أهميتهما لدى يهود العالم، لاعتبارات ثلاثة:

(24) سرجيو ديلا فرغولا: رئيس قسم الديمغرافيا والإحصاء لليهود في «معهد اليهودية المعاصرة» في الجامعة العبرية بالقدس، وباحث زميل كبير في معهد «تخطيط سياسة الشعب اليهودي». انظر: سرجيو ديلا - فرغولا، «رد على مقالة «ديماغوغرافيا»... الطابع المنشود للمجتمع الإسرائيلي،» في: فوبيا الديمغرافيا: بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية، ترجمة سعيد عياش؛ تحرير أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية؛ 41 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2007)، ص 39.

- نجاح الولايات المتحدة في تطوير تيارات جديدة في الديانة اليهودية (البروتستانت).

- الحفاظ على أطر تعددية تلبّي حاجات يهود كثيرين في العصر الحاضر.

- ضعف المهددات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يسفر عن حال الأمن والرفاه التي يحتاج إليها المواطنون هناك.

الاحتمال الثاني: ستتحول إسرائيل لتصبح المركز الرئيس ليهود العالم نتيجة ثلاثة عوامل رئيسة:

- تفوق إسرائيل الكمي الديموغرافي؛ إذ إنها تحتل المركز الأول من حيث عدد اليهود في العالم.

- النقص المستمر في أعداد اليهود الذين يقيمون خارج إسرائيل نتيجة اندماجهم في الدول التي يقيمون فيها، وتخلي بعضهم عن ديانته أو عدم جعلها أولوية في التأثير في حياته.

- تدنّي معدلات الإخصاب لدى اليهود خارج إسرائيل، فضلًا عن أن نسب غير المتزوجين منهم عالية (75 في المئة من يهود روسيا و50 في المئة من يهود الولايات المتحدة وأكثر من 40 في المئة في الاتحاد الأوروبي)[25].

نُرجّح الاحتمال الثاني، لكن فرصة تحققه تحتاج إلى عقود عدة؛ إذ إنه يعتمد بشكل أساس على انخفاض أعداد اليهود خارج إسرائيل.

خامسًا: التركيبة السكانية (اليهود والعرب) في إسرائيل وتوقعاتها في عام 2030

إن التراجع في أعداد اليهود المهاجرين إلى إسرائيل يُفقد هذه الأخيرة رافدًا رئيسًا من روافد النمو السكاني اليهودي، ويضعها أمام مشكلة كبيرة من

(25) هشام سليم المغاري، «المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي: 1987-2010،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2013)، ص 256.

حيث الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين في إسرائيل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من شأنه أن يهدد خطتها القومية في الحفاظ على أغلبية يهودية صهيونية. وبالرجوع إلى الجدول (2-6)، تظهر لنا حالة التراجع في أعداد اليهود ونسبتهم إلى مجمل السكان في إسرائيل (الأراضي المحتلة في عام 1948)، كما يمكن استنتاج ما يلي:

- نسبة نمو السكان اليهود في إسرائيل أقل منها لدى العرب[26]، وربما تراوح الفارق بين 0.77 في المئة في عام 2012 و2.22 في المئة في عام 2003.

- هناك تراجع مستمر في نسبة اليهود إلى مجمل السكان في إسرائيل في مقابل ارتفاع مستمر في نسبة العرب، إذ كانت نسبة اليهود نحو 86.10 في المئة من مجمل السكان في عام 2000، في حين كانت نسبة العرب نحو 13.90 في المئة. أما في عام 2012، فانخفضت نسبة اليهود إلى نحو 83.76 في المئة، في حين ارتفعت نسبة العرب إلى نحو 16.24 في المئة من مجمل السكان، ولا يشمل ذلك السكان العرب في الأراضي المحتلة في عام 1967 التي ضُمَّت إلى إسرائيل (شرق القدس والجولان).

إذا أخذنا في الاعتبار الفلسطينيين الذين يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك شرق القدس، فإن نسبة اليهود إلى مجمل السكان في فلسطين آخذة في الانخفاض المستمر، وهناك من يتوقع أن تنخفض نسبة اليهود إلى مجمل سكان فلسطين المحتلة إلى نحو 45 في المئة في عام 2030، بعد أن كانت نحو 53 في المئة في عام 2010[27].

---

(26) حاول الباحث تقصّي أعداد الفلسطينيين الذين يهاجرون من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دول أخرى، وذلك بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلم يجد أي إحصاءات بهذا الخصوص، كما وجّه سؤالًا مباشرًا (تلفونيًا) إلى الموظف المختص في مقر المركز في غزة، فأكد أنه لا توجد ظاهرة هجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن أعداد الذين يحصلون على جنسيات أجنبية قليل جدًا، وليس له أثر في نسبة السكان العرب في فلسطين، وأن سبب البحث عن الجنسية لا يتعدى البحث عن عمل أو مصدر دخل.

(27) يفغينيا بيستروف وأرنون سوفير، إسرائيل ديمغرافيًا 2010-2030: في الطريق نحو دولة دينية!، ترجمة سليم سلامة، أوراق إسرائيلية؛ 55 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2011)، ص 27.

سادسًا: أثر عوامل الجذب والطرد في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل

تؤدي جودة الحياة دورًا مهمًا في استقرار الإنسان في مكانه الذي يسكن فيه أو البحث عن مكان بديل، ويُعد الرفاه الاقتصادي والأمن الشخصي من أهم العوامل التي تؤثر في جودة الحياة واستقرار الإنسان. وقال تعالى في معرض تفضله على القرشيين في مكة: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[28]، كما قال النبي محمد: «من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا»[29].

إن جودة الحياة في إسرائيل تتأثر بشكل رئيس بحالة الأمن التي تتوافر للإسرائيليين، إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية. وإن قياس أثر العوامل الأمنية والاقتصادية في معدلات هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة يحتاج إلى صوغ علاقة رياضية تشمل المتغيرات كلها التي تؤثر في الهجرة، فيكون في أحد طرفيها المتغيرات الطاردة لليهودي من الدولة التي يقيم فيها (عوامل الطرد)(د)، في مقابل (عوامل الجذب)(د) في تلك الدولة. وتكون المتغيرات الطاردة لليهودي في إسرائيل (عوامل الطرد)(س)، في الطرف الثاني من المعادلة، في مقابل عوامل الجذب إليها (عوامل الجذب)(س)، وهذا يسوقنا إلى ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن تتغلب عوامل الطرد في الدولة التي يقيم فيها اليهودي (عوامل الطرد)(د)، على عوامل الجذب في تلك الدولة (عوامل الجذب)(د)، وتتغلب، في الوقت نفسه عوامل الجذب في إسرائيل (عوامل الجذب)(س) على عوامل الطرد منها (عوامل الطرد)(س). والمتوقع في هذه الحالة أن تزيد معدلات الهجرة من تلك الدولة إلى إسرائيل، وخفض معدلات الهجرة المعاكسة منها.

(28) القرآن الكريم، «سورة قريش،» الآية 4.

(29) أخرجه البخاري في: الأدب المفرد وابن ماجة.

الاحتمال الثاني: أن يحدث عكس ما حدث في الاحتمال الأول، فتتغلب عوامل الجذب في الدولة التي يقيم فيها اليهودي (عوامل الجذب)(د) على عوامل الطرد في تلك الدولة (عوامل الطرد)(د)، وتتغلب في الوقت نفسه عوامل الطرد من إسرائيل (عوامل الطرد)(س) على عوامل الجذب إليها (عوامل الجذب)(س). والمتوقع في هذه الحالة أن تنخفض معدلات الهجرة من تلك الدولة إلى إسرائيل وتزيد معدلات هجرة اليهود من إسرائيل إلى غيرها.

الاحتمال الثالث: أن تتغلب عوامل الطرد في الدولة التي يقيم فيها اليهود (عوامل الطرد)(د) وتتغلب في الوقت نفسه عوامل الطرد في إسرائيل (عوامل الطرد)(س)، أو تتغلب عوامل الجذب في تلك الدول (عوامل الجذب)(د) وتتغلب في الوقت نفسه عوامل الجذب في إسرائيل (عوامل الجذب)(س). والمتوقع في هذه الحالة أن يفاضل اليهودي بين عوامل الطرد في الدولة التي يقيم فيها وعوامل الطرد في إسرائيل، فإذا رأى أن عوامل الطرد في إسرائيل أخف ضررًا عليه، فكّر في الهجرة إليها، وإذا رأى العكس فكّر في البقاء في دولته أو الهجرة إلى دولة ثالثة. وكذلك إذا رأى أن عوامل الجذب في إسرائيل أكبر من عوامل الجذب في الدولة التي يقيم فيها، فكّر في الهجرة إلى إسرائيل، وإذا رأى العكس فكّر في البقاء في دولته. وفي الأحوال كلها سيؤدي العامل الديني والأيديولوجي والنشاط الدعائي الذي تمارسه إسرائيل، الدور الأكبر في ترجيح موقف اليهودي من الهجرة في هذه الحالة.

بناء على ما سبق، كان تدني مستوى الشعور بالأمن الشخصي والاجتماعي وتراجع مستوى الرفاه والنمو الاقتصادي ... وغير ذلك، من بين عوامل الطرد من إسرائيل، وظهرت نتائجه وتأثيراته في ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: انخفاض معدلات الهجرة، حيث مثّلت الحالة الأمنية والاقتصادية أهم عامل طرد من إسرائيل (عوامل الطرد)(س)، قابله عامل جذب في بعض الدول التي يعيش فيها اليهود (عوامل جذب)(د)، فنتج من ذلك استمرار الهجرة مع انخفاض معدلاتها، مثلما حدث في الهجرات من الولايات المتحدة

الأميركية وفرنسا[30]، وهو ما عبّر عنه رئيس الوكالة اليهودية المعنية بتهجير اليهود إلى إسرائيل في كانون الثاني/ يناير 2003: «إن اليهود الذين ينتشرون في أرجاء العالم عندما يشاهدون أشلاء سكان المدن الإسرائيلية وهي تتطاير في أعقاب عمليات التفجير التي يقوم بها الفلسطينيون فإنهم سيفكرون ألف مرة قبل التوجه إلى إسرائيل، وأنه لولا حدوث اضطرابات في بعض الدول التي يعيش فيها اليهود لكانت نسبة انخفاض الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أكبر مما هي عليه الآن»[31].

وربما حدث التراجع في معدلات الهجرة بسبب عاملين:

- العامل الأمني، حيث سادت حالة غموض أمني شديد تزامنت مع انخفاض معدلات الهجرة اليهودية في العام الأول من الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1988)، وحالة تهديد أمني مباشر للمجتمع الإسرائيلي نتجت من الحرب الإسرائيلية على غزة في شتاء 2008/ 2009، وأسفرت عن انخفاض معدلات الهجرة في عام 2009[32].

- العامل الاقتصادي، حيث حدث انخفاض في معدلات الهجرة اليهودية في الفترة 2002-2003 ارتبط بتراجع نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي الذي سجل قيمة سالبة في عام 2001 بلغت 0.9- في المئة، ثم تراجعت أكثر في الفترة 2002-2003 فبلغت 1.5- في المئة، بعد أن بلغت نسبة النمو في عام 2000 نحو 7.4 في المئة، وكذلك في عام 2004، بعد الشروع في بناء سور الفصل العنصري، إذ بلغت 4.8 في المئة، واستمرت على الحال نفسها تقريبًا حتى عام 2008. ثم عادت مرة أخرى لتنخفض انخفاضًا حادًا في عام 2009، حيث سجلت نموًا قدره 0.7 في عام، ثم عادت إلى 5.7 في عام 2010[33].

---

(30) انظر (الجدول (2-3)).

(31) صالح النعامي، «تأثير الانتفاضة على الواقع الديموغرافي في الكيان الصهيوني،» في: خالد شعبان [وآخ.]، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004)، ص 384.

(32) انظر (الجدول (2-3)، والجدول (2-2)).

(33) المغاري، ص 314.

الشكل الثاني: استمرار معدلات الهجرة وزيادتها في بعض الأحيان، حيث مثّلت التداعيات الأمنية والاقتصادية للمقاومة عامل طرد من إسرائيل (عوامل الطرد)(س)، قابله عامل طرد أكبر منه في بعض الدول التي يعيش فيها اليهود (عوامل الطرد)(د)، فلم تتأثر معدلات الهجرة من تلك الدول، بل إنها استمرت بوتيرة أكبر في بعض الأعوام التي أتيحت فيها فرصة الهجرة لليهود؛ لأن تدني عامل الأمن الناتج من سبب خارجي أقل وقعًا منه في حال كان السبب داخليًا، مثلما حدث في حال جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقًا، عندما زادت معدلات الهجرة منها في تسعينيات القرن الماضي على الرغم من تدنّي مستوى الأمن الشخصي في إسرائيل إلى أدنى حد له في تلك الفترة، بسبب العمليات التفجيرية التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل المحتلة في الفترة 1993-1996[34].

الشكل الثالث: هجرات يهودية عكسية من فلسطين المحتلة إلى دول أخرى، حيث مثلت الحال الأمنية والاقتصادية عامل طرد من إسرائيل (عوامل الطرد)(س)، قابله عامل جذب في بعض الدول التي لا تمانع هجرة الإسرائيليين إليها (عوامل جذب)(د)، فهاجر عدد كبير من الإسرائيليين إلى تلك الدول، كما يوضح (الجدول (2-5)).

نعتقد أن أثر العوامل الأمنية والاقتصادية بالنسبة إلى الهجرات اليهودية يظهر أكثر في حالات الهجرة العكسية؛ فالإحصاءات الواردة في (الجدول (2-4)) تُظهر أن أعداد اليهود المهاجرين من إسرائيل مستقرة بشكل دائم، وتزداد في فترات الانخفاض الشديد لمستويات الأمن الذي يترتب عنه انخفاض آخر في الرفاه الاقتصادي، وتُظهر أيضًا أن نسبة الإسرائيليين الراغبين في الهجرة من إسرائيل تزداد باستمرار (الشكل (2-3)). وهذا ما عبّر عنه إسرائيلي بقوله: «أنا أب لثلاثة أطفال، وأريد أن يكون أمامهم مستقبل آمن، وإسرائيل ما عادت توفر الأمن»، وعبّر عنه إسرائيلي آخر بقوله: «لم يكن الأمر هينًا؛ عشت أعوامًا من التفجيرات وأعمال القتل، من الأحزان والآلام والقلق، لكنني

---

(34) انظر (الجدول (2-3)).

في النهاية هُزمت ... ومن المستحيل أن تقولوا لنا عليكم أن تبقوا هنا ما دام من المستحيل أن تضمنوا لنا حياتنا. أريد أن أمنح أسرتي أقصى قدر ممكن من السعادة»[35]. وجاء في ملحق صحيفة هآرتس الإسرائيلية، الصادر في 24 آب/ أغسطس 2001، أن الهجرة العكسية «تحولت إلى موضوع البحث الأكثر سخونة، خصوصًا في صفوف الشباب خريجي الجيش والجامعات ممن هم في بداية طريقهم المهني والشخصي، والسباق على جوازات السفر، وتأشيرات العمل والعقارات في الخارج، في ذروته»[36].

النتائج والسيناريوهات

1- النتائج

- سجلت الأعوام الأخيرة (2008-2012) انخفاضًا ملحوظًا في أعداد اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، قابله استمرار معدلات الهجرة العكسية.

- تشهد أعداد اليهود في العالم انخفاضًا مستمرًا، كما أن نسبتهم إلى باقي سكان العالم تتراجع باستمرار، فضلًا عن تراجع كبير في أعداد اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل، عدا الولايات المتحدة الأميركية.

- يتمتع معظم اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل بقدر مرتفع من الرفاه والأمن الشخصي، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما من شأنه أن يقلص إمكانية زيادة أعداد المهاجرين إلى إسرائيل التي تشهد هي نفسها تراجعًا في الحالة الأمنية على المستوى الداخلي والإقليمي.

- هناك ثبات نسبي في أعداد اليهود الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية منذ عقود طويلة، ويعزى ذلك إلى حال الرفاه والأمن الشخصي الذي

(35) عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية، كتاب القدس؛ 12 (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2002)، ص 93-96.

(36) أمينة جاد، «أسباب انحسار الهجرة إلى إسرائيل،» موقع مصر الإخباري (مصرس)، 25/12/2007. <http://www.masress.com/egynews/655>.

يعيشه اليهود هناك، فضلًا عن الحماية الخاصة لليهود بما يُعرف بقوانين «معاداة السامية»، وبالتالي لا يُتوقع أن تحدث طفرة في الهجرة اليهودية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، ويؤكد ذلك أن معدلات الهجرة اليهودية من الولايات المتحدة الأميركية ثابتة إلى حد كبير، فضلًا عن أنها أعداد قليلة لا تؤثر في ميزان الهجرة اليهودية، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية تحتل المرتبة الثانية من حيث أعداد اليهود الذين يقيمون فيها.

2- السيناريوهات

إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية بين سكانها، فأمامها مجموعة من المهمات من المؤكد أنها ستسعى إلى تحقيقها في المراحل المقبلة، من أهمها:

- تحسين مكانتها بين الدول المتقدمة، بغرض تحسين جودة الحياة فيها، خصوصًا في المجالين الاقتصادي والأمني، لتكون جاذبة ليهود العالم، فضلًا عن تشجيع مواطنيها على عدم تركها أو الهجرة منها، وهذا بدوره سيدفع الحكومات الإسرائيلية إلى إيجاد فرص عمل جديدة، واستحداث أو تطوير المرافق الاقتصادية والبنية التحتية والتعليم وغيرها.

- المحافظة على الرابطة التي تربط إسرائيل بيهود العالم، في خطوة تهدف إلى استمرار رافد الهجرة اليهودية إليها، فضلًا عن المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي.

- السعي نحو تحقيق سلام مع الدول العربية، لكن بمقاس إسرائيلي، بحثًا عن حال استقرار جيو - سياسي وقيام علاقات اقتصادية وسياسية بين إسرائيل وجاراتها، بما في ذلك المسار الفلسطيني.

- تخفيف شروط تعريف اليهودي أو الانتساب إلى اليهودية، ليكون في الإمكان جذب مهاجرين جدد من دول فقيرة وذات منسوب أمني منخفض.

- رفض فكرة الدولة الثنائية القومية، والإصرار على يهودية الدولة،

والبحث عن حلول سياسية تقوم على تبادل الأراضي التي تعيش عليها الكتل البشرية العربية في إسرائيل، في مقابل تلك التي تعيش عليها الكتل البشرية اليهودية في المستوطنات في الضفة الغربية. ويزيد من هذه الفرصة أن الدول العربية أدخلت تعديلًا على المبادرة العربية للسلام يسمح للسلطة الفلسطينية بتبادل أراض.

- زيادة التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل وسلبهم مزيدًا من الحقوق، وربما تلجأ في نهاية الأمر إلى جريمة جديدة، تقليدية أو إبداعية، تمارسها بحق العرب الذين يعيشون فيها بذريعة مصطنعة وتحت غطاء بعض الدول العظمى، فتجبر كثيرًا منهم على الهجرة والنزوح في مشهد شبيه بما حدث في حربي 1948 و1967.

- المساهمة في توتير الأجواء العربية المحيطة بها، مستعينة بطابور من المنتفعين وأصحاب المصالح والعملاء، لإيجاد حالات من الفوضى والصراعات بين الدول المتجاورة، أو بين الشعب وقواه السياسية في الدولة الواحدة، لتنشغل هي في البحث عن حلول لا يكون سيف الوقت فيها مسلّطًا عليها.

- إن التخوف الإسرائيلي من خطر الديموغرافيا يؤدي دورًا رئيسًا في التفاوض في شأن اللاجئين الفلسطينيين، فإسرائيل التي أعيَتها الحِيَل والإبداعات لجلب باقي يهود العالم، لن تقبل خيار عودة اللاجئين في الحلول النهائية مع الفلسطينيين الذين يشكّلون قنبلة بشرية يمكن أن تفجّر الصراع الديموغرافي وتحسمه لمصلحة الفلسطينيين إلى الأبد؛ لأنها بذلك تكون قد ضربت نفسها في مقتل وأذهبت أحد مبادئ أمنها القومي أدراج الرياح.

- إحداث طفرة غير متوقعة في الثقافة الإسرائيلية نحو زيادة الإنجاب لرفع نسبة المواليد، يقابله وضع عراقيل أمام الأسر العربية تضطرها إلى خفض معدلات الإنجاب، فيشكل ذلك خطًا لحماية التدهور المتوقع في نسبة السكان اليهود في إسرائيل.

الملاحق

أولًا: ملحق الجداول

الجدول (2-1)

أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين خلال الفترة 1919-1948

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	العدد/ النسبة المئوية	من آسيا	من أفريقيا	من أوروبا	من أميركا	غير محدد
1919-1923	35031	العدد	1181	230	27872	678	5070
		النسبة المئوية	3.37	0.66	79.56	1.94	14.47
1924-1931	81613	العدد	9182	621	66917	2241	2652
		النسبة المئوية	11.25	0.76	81.99	2.75	3.25
1932-1938	197235	العدد	16272	1212	171173	4589	3989
		النسبة المئوية	8.25	0.61	86.79	2.33	2.02
1939-1948	119337	العدد	14260	1978	101816	246	1037
		النسبة المئوية	11.95	1.66	85.32	0.21	0.87
1919-1948	433216	العدد	40895	4041	367778	7754	12748
		النسبة المئوية	9.44	0.93	84.89	1.79	2.94

المصدر: عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 37، وموقع الهيئة العامة للاستعلامات في السلطة الفلسطينية: <http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/settlement/settlement-1.html>.

الجدول (2-2)

أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة خلال الفترة 1948-1987

فترة الهجرة	مجموع المهاجرين	المتوسط السنوي	العدد/ النسبة المئوية	من آسيا	من أفريقيا	من أوروبا	من أميركا	غير معروف
1948-1967	1329096	66455	العدد	302510	373318	586891	37208	29169
			النسبة المئوية	22.76	28.09	44.16	2.80	2.19
1968-1973	248268	41378	العدد	29539	25237	136224	56502	766
			النسبة المئوية	11.90	10.17	54.87	22.76	0.31
1974-1979	156808	26135	العدد	12972	7245	100293	35732	566
			النسبة المئوية	8.27	4.62	63.96	22.79	0.36
1980-1987	116741	14593	العدد	10590	20216	49183	36415	337
			النسبة المئوية	9.07	17.32	42.13	31.19	0.29
1948-1987	1850913	46273	العدد	355611	426016	872591	165857	30838
			النسبة المئوية	19.21	23.02	47.14	8.96	1.67
			المتوسط السنوي	8890	10650	21815	4164	771

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، وقد استعان بما ورد في: ماضي، ص 41-42.

الجدول (2-3)

أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين المحتلة في الفترة 1988-2012

عام	المجموع	الاتحاد السوفياتي	أميركا اللاتينية	الولايات المتحدة وكندا	فرنسا وبريطانيا	إثيوبيا	أخرى
1988	13015	6012	مجهول	3969	مجهول	1334	1700
1989	24,250	12,780	2,526	1,773	1460	1,368	4,343

يتبع

تابع

5,065	4,174	1495	1,903	2,678	184,177	199,492	1990
4,028	20,069	1542	2,076	1,157	147,282	176,154	1991
3,804	3,539	1771	2,548	723	64,680	77,065	1992
4,955	854	2208	2,820	770	66,019	77,626	1993
5,170	1,200	2455	3,160	978	67,599	80,562	1994
4,160	1,316	2586	3,204	1,604	64,608	77,478	1995
3,973	1,411	2818	2,983	2,104	58,733	72,022	1996
3,754	1,717	2907	2,878	2,037	54,520	67,813	1997
2,860	3,108	2503	2,328	1,455	46,085	58,339	1998
2,930	2,305	2113	2,183	1,828	67,024	78,383	1999
2,831	2,249	1840	1,837	1,942	51,040	61,739	2000
2,161	3,299	1518	1,757	2,218	33,911	44,864	2001
1,695	2,692	2782	2, 025	7,342	18,976	35,512	2002
1,801	3,063	2489	2,414	2,570	12,728	25,065	2003
1,831	3,806	2835	2,763	1,272	10,519	23,026	2004
1,777	3,618	3534	3,029	1,731	9,693	23,382	2005
1,972	3,618	3575	3,238	1,362	7,665	21,430	2006
1,872	3,619	3437	3,154	1,526	6,767	20,375	2007
2,022	1,598	2564	3,300	965	5,838	16,287	2008
1,637	239	2278	3,260	881	5,415	13,710	2009

يتبع

تابع

2010	16,633	5,156	مجهول	2,530	1,775	1,655	5,517
2011	14,992+	7,225	مجهول	2,575	2,104	2,666	422
2012	14,413+	7,234	مجهول	2,525	2,222	2,432	مجهول
المجموع	1,333,627+	1021686	39,669+	66,232	56,811	76,949	72,280+

المصدر: ماضي، ص 42. (أخذ منه إحصائية 1988 فقط)؛ Flora Koch Davidovich, «Methods of Immigrant Absorption in Israel» (Report Presented to the Committee on Immigration, Absorption and Diaspora Affairs, Knesset - The Research and Information Center, Jerusalem, 2011), p. 7; Central Bureau of Statistics - Israel, «Immigration to Israel: 2010» (Report, 2011), p. 8.

(أخذ منه إحصائية عام 2010 فقط)، و Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/immigration_by_country2.html>.

الجدول (2-4)
المؤشرات بشأن أعداد اليهود المهاجرين من فلسطين المحتلة خلال الفترة 1990-2007

العام	[(العائدون) - (المغادرون)]	العام	[(العائدون) - (المغادرون)]
1990	14300-	1999	13200-
1991	11300-	2000	12800-
1992	12500-	2001	19600-
1993	16200-	2002	19300-
1994	10000-	2003	20300-
1995	16800-	2004	14200-
1996	12600-	2005	11000-
1997	12800-	2006	12800-
1998	13200-	2007	11900-
المجموع الإجمالي: 254800-			

المصدر: Ian S. Lustick, ««The Sons Traveled from there in Ships and in Planes»: Emigration from Israel. How Come? How Much? How Important?» (Paper Presented at the Twenty-Sixth Annual Meeting of the Association for Israel Studies, Toronto, Canada, 10-12 May 2010), p. 6.

الجدول (2-5)

أعداد اليهود ونِسَبِهم في دول العالم (2010)

اسم الدولة	عدد اليهود	النسبة المئوية	اسم الدولة	عدد اليهود	نسبة في المئة
إسرائيل	5,703,700	42.82	جنوب أفريقيا	70,800	0.53
الولايات المتحدة	5,275,000	39.60	هنغاريا	48,600	0.36
فرنسا	483,500	3.63	المكسيك	39,400	0.30
كندا	375,000	2.82	بلجيكا	30,300	0.23
المملكة المتحدة	292,000	2.19	نيوزيلندا	30,000	0.23
روسيا	205,000	1.54	إيطاليا	28,400	0.21
الأرجنتين	182,300	1.37	تشيلي	20,500	0.15
ألمانيا	119,000	0.89	بين 10 آلاف و 20 ألف	118,600	0.89
البرازيل	95,600	0.72	بين ألف و 10 آلاف	131,600	0.99
أوكرانيا	71,500	0.54	المجموع الكلي	13,320,800	100

المصدر: الجدول من تصميم الباحث، وقد استعان بالبيانات الواردة في: Sergio DellaPergola, *Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options* in *Israel and in the Diaspora*, With a Foreword by Stuart E. Eizenstat, Edited by Barry Geltman and Rami Tal (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute, 2011), p. 22.

الجدول (2-6)

أعداد اليهود والعرب ونِسَبِهم ومعدلات نموهم في إسرائيل (بالآلاف)

العام	اليهود*			العرب**			العرب واليهود معًا	
	العدد	نسبة الزيادة في المئة	نسبتهم من الإجمالي في المئة	العدد	النمو السنوي في المئة	النسبة من الإجمالي في المئة	العدد الإجمالي	النمو السنوي
2000	5,180,600	-	86.10	836,249	-	13.90	6,016,849	-
2001	5,281,300	1.94	85.85	870,814	4.13	14.15	6,152,114	2.25
2002	5,367,200	1.63	85.60	902,976	3.69	14.40	6,270,176	1.92
2003	5,446,800	1.48	85.33	936,394	3.70	14.67	6,383,194	1.80
2004	5,529,300	1.51	85.07	970,627	3.66	14.93	6,499,927	1.83
2005	5,613,600	1.52	84.84	1,002,903	3.33	15.16	6,616,503	1.79
2006	5,703,400	1.60	84.65	1,034,428	3.14	15.35	6,737,828	1.83
2007	5,793,600	1.58	84.45	1,066,401	3.09	15.55	6,860,001	1.81
2008	5,913,600	2.07	84.22	1,107,942	3.90	15.78	7,021,542	2.35
2009	6,016,500	1.74	84.10	1,137,761	2.69	15.90	7,154,261	1.89
2010	6,121,300	1.74	83.97	1,168,679	2.72	16.03	7,289,979	1.90
2011	6,225,700	1.71	83.86	1,198,114	2.52	16.14	7,423,814	1.84
2012	6,332,800	1.72	83.76	1,227,990	2.49	16.24	7,560,790	1.85

* العدد يشمل اليهود غير المصنفين دينيًا.

** العدد لا يشمل الفلسطينيين الذين يعيشون في شرق القدس، أو السوريين الذين يعيشون في الجزء المحتل من هضبة الجولان السورية. انظر التفاصيل في: (الجدول (2-7)).

المصدر: Central Bureau of Statistics of Israel: <http://www1.cbs.gov.il/www/publications13/yarhon0613/pdf/b1.pdf>, and الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover.htm>.

الجدول (2-7)

أعداد اليهود في إسرائيل وأعداد العرب في الأراضي المحتلة في عام 1948 وإسرائيل والأراضي المحتلة في عام 1967 (الضفة الغربية وشرق القدس وقطاع غزة والجولان)

العام	اليهود	العرب (1948)	شرق القدس	الضفة الغربية دون شرق القدس	قطاع غزة	المجموع في فلسطين المحتلة	الجولان المحتل*
2000	5,180,600	836,249	333,451	1,610,207	1,109,677	9,070,184	19,000
2001	5,281,300	870,814	337,278	1,655,299	1,145,894	9,290,585	19,408
2002	5,367,200	902,976	341,108	1,701,198	1,182,908	9,495,390	19,816
2003	5,446,800	936,394	344,982	1,748,399	1,221,128	9,697,703	20,224
2004	5,529,300	970,627	348,941	1,797,459	1,261,017	9,907,344	20,632
2005	5,613,600	1,002,903	353,157	1,850,581	1,304,388	10,124,629	21,040
2006	5,703,400	1,034,428	357,424	1,905,311	1,349,263	10,349,826	21,448
2007	5,793,600	1,066,401	361,743	1,961,726	1,395,720	10,579,190	21,856
2008	5,913,600	1,107,942	368,394	2,016,786	1,440,332	10,847,054	22,264
2009	6,016,500	1,137,761	375,167	2,073,266	1,486,816	11,089,510	22,672
2010	6,121,300	1,168,679	382,041	2,131,242	1,535,120	11,338,382	23,080
2011	6,225,700	1,198,114	389,298	2,190,870	1,588,692	11,592,674	23,488
2012	6,332,800	1,227,990	396,710	2,252,310	1,644,293	11,854,103	23,900

* كان عدد سكان العرب في الجولان المحتلة في عام 2000 نحو 19.000 نسمة، ووصل في عام 2012 إلى 23.900 نسمة، ولم يستطع الباحث الحصول على عدد السكان العرب في الجولان في باقي الأعوام، فحسبها بطريقة تقديرية، حيث قسم الفارق في عدد السكان في العامين على 11 وأضاف الناتج (408) بشكل تراكمي على الأعوام الأخرى. ونظرًا إلى قلة عدد السكان العرب في الجولان، يعتقد الباحث أن مُعامل الخطأ في الحساب لن يؤثر في نسبة العرب الإجمالية. انظر: موقع الجولان الإلكتروني: <http://www.jawlan.org/golan/facts.htm>, and Statistical Abstract of Israel, 2013, no. 64. <http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st02_17&CYear=2013>.

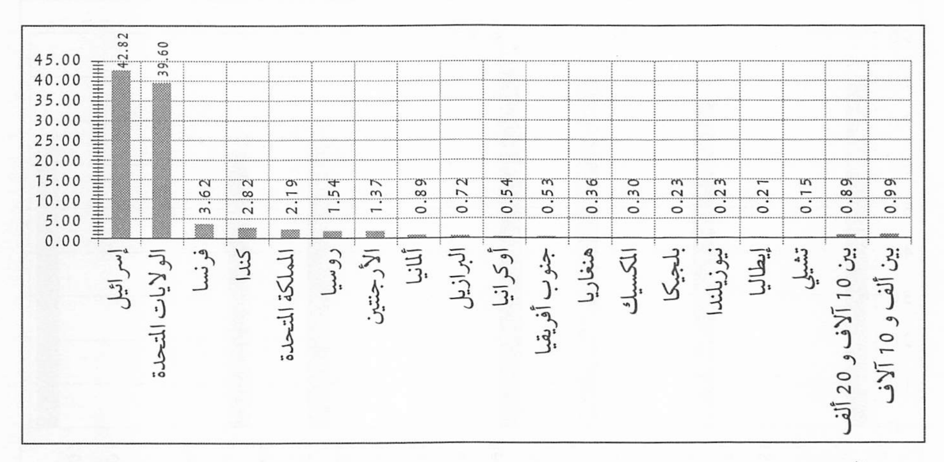
المصدر: Central Bureau of Statistics of Israel: <http://www1.cbs.gov.il/www/publications13/yarhon0613/pdf/b1.pdf>, and

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover.htm>.

ثانيًا: ملحق الأشكال

الشكل (2-1)

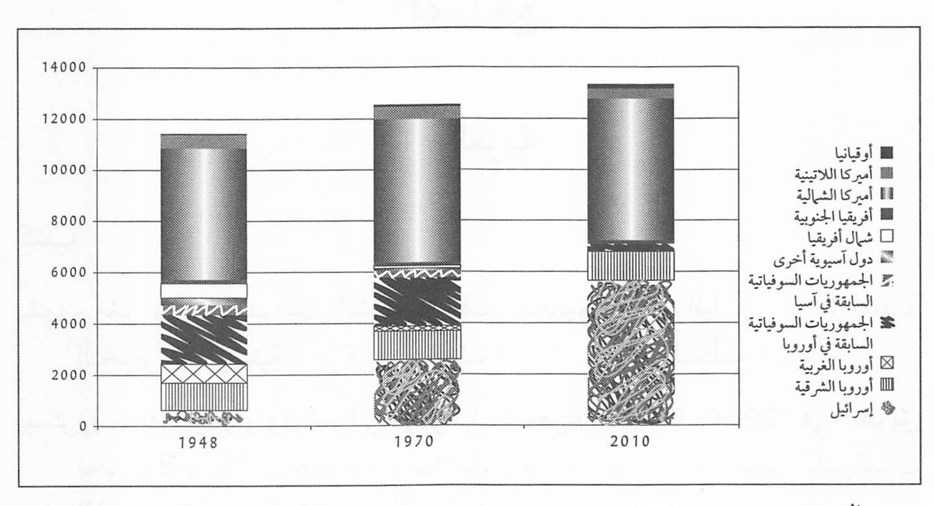
نسبة عدد اليهود في كل دولة إلى مجمل عددهم في العالم



المصدر: Sergio Della Pergola, Jewish *Demographie Policies, Population trends and Options in Israel and in the Diaspora*, with a Foreword by Stuart E. Eizenstat, Edited by Barry Geltman and Rami Tal (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute, 2011), p. 22.

الشكل (2-2)

توزيع اليهود في العالم في أعوام مختارة

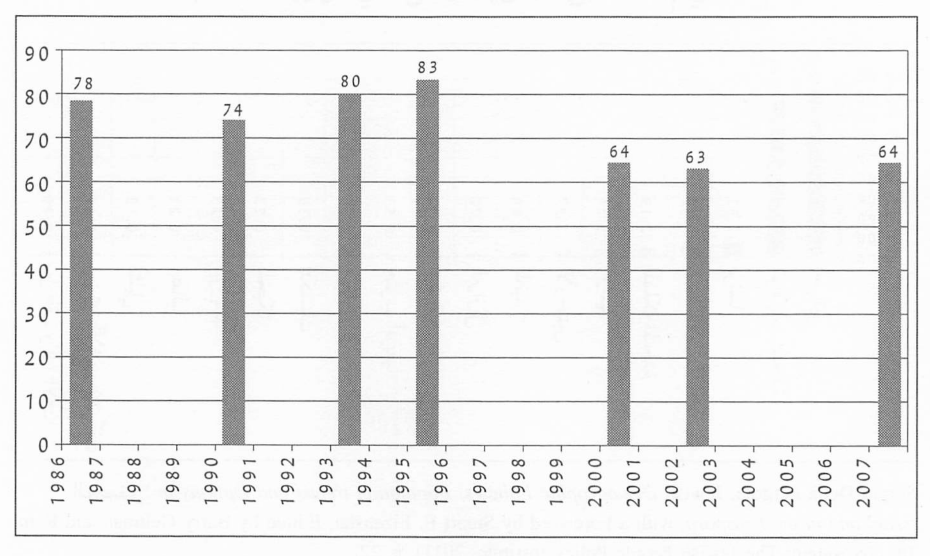


المصدر: Della Pergola, p. 23.

الشكل (3-2)

نسبة اليهود الذين أكدوا إصرارهم على البقاء في فلسطين المحتلة طوال الوقت

(نسبة مئوية)



المصدر: Lustick, «The Sons Traveled,» p. 24.

المراجع

1 - العربية

كتب

بشور، منير وخالد مصطفى الشيخ يوسف. **التعليم في إسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1969. (كتب فلسطينية؛ 22)

بيستروف، يفغينيا وأرنون سوفير. **إسرائيل ديمغرافيًا 2010-2030: في الطريق نحو دولة دينية!**. ترجمة سليم سلامة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2011. (أوراق إسرائيلية؛ 55)

جلادي، جدع. **إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام**. مراجعة عبد المجيد إبراهيم. القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، 1988.

دليل إسرائيل العام 2011. رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فرّاج. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

شعبان، خالد [وآخ.]. **أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني**. بيروت: مركز باحث للدراسات، 2004.

العبادي، بسام محمد. **الهجرة اليهودية إلى فلسطين من 1880 إلى 1990م: جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها** (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1990).

عبد الظاهر، محمود سعيد. **الصهيونية وسياسة العنف: زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979. (نصوص ودراسات في الصهيونية؛ 2)

فوبيا الديمغرافيا: بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية. ترجمة سعيد عياش؛ تحرير أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2007. (أوراق إسرائيلية؛ 41)

ماضي، عبد الفتاح محمد. **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

المسيري، عبد الوهاب. **الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية: دراسات في بعض المفاهيم الصهيونية والممارسات الإسرائيلية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990.

______. **من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية**. القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2002. (كتاب القدس؛ 12)

______. **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، 1975.

هرتزل، ثيودور. **الدولة اليهودية**. ترجمة محمد يوسف عدس؛ مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم. القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1994.

دورية

«المحافظة على الأغلبية اليهودية في إسرائيل تستلزم إقرار سياسة تشجيع العائلات الكبيرة وإتباع سياسة هجرة مقيدة!.» مجلة قضايا إسرائيلية: العددان 37-38، 2010.

دراسة

المغاري، هشام سليم. «المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي: 1987-2010.» أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2013.

2- الأجنبية

Book

DellaPergola, Sergio. *Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options in Israel and in the Diaspora*, With a Foreword by Stuart E. Eizenstat, Edited by Barry Geltman and Rami Tal (Jerusalem: The Jewish People Policy Institute, 2011).

Periodical

Lustick, Ian S. «Israel's Migration Balance: Demography, Politics, and Ideology.» *Israel Studies Review*: vol. 26, no. 1, Summer 2011.

Studies and Reports

Central Bureau of Statistics - Israel. «Immigration to Israel: 2010.» Report, 2011.

Davidovich, Flora Koch. «Methods of Immigrant Absorption in Israel.» Report Presented to the Committee on Immigration, Absorption and Diaspora Affairs, Knesset - The Research and Information Center, Jerusalem, 2011.

Lustick, Ian S. ««The Sons Traveled from there in Ships and in Planes»: Emigration from Israel. How Come? How Much? How Important?» Paper Presented at the Twenty-Sixth Annual Meeting of the Association for Israel Studies, Toronto, Canada, 10-12 May 2010.

Statistical Abstract of Israel 2013- no. 64 <http://www1.cbs.gov.il>.

الفصل الثالث

التحول في الهوية الفلسطينية وتجلّياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948

مجدي المالكي

يتعرّض الفلسطينيون منذ القرن الماضي لمسارات متعددة وتأثيرات عوامل مركّبة تؤثر في هويتهم الوطنية الجماعية بحسب أماكن انتشارهم. مرّت هذه الهوية، بحسب التحولات السياسية والمنعطفات التاريخية التي شهدها الشعب الفلسطيني وقضيته، بمراحل ضمور وتجدد، واستعداد وتأمل، عبر مراحل خضع فيها الشعب الفلسطيني لحال مستدامة من القمع والتشظي ومحاولات إنكار وجوده. ولا شك في أن هذه الهوية تمرّ الآن بواحد من أخطر المنعطفات بسبب تكثف الصراع على ما بقي من الأرض، وما تمرّ به المجتمعات العربية من تحولات متسارعة، وتكاثر الأسئلة الوجودية والخوف على مستقبل القضية.

توزّع الفلسطينيون منذ منتصف القرن الماضي في تشكيلات اجتماعية متعددة ومنوّعة، نتيجة الأوضاع السياسية والحروب المتوالية التي بدأت بحرب 1948 التي أدت إلى نكبة تشظي المجتمع الفلسطيني وتهجير ما يقارب نصف سكانه إلى دول الشتات العربي (الأردن ولبنان وسورية ومصر) وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل من بقي منهم في الأراضي المحتلة عام 1948 عن باقي المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المجاورة. وجاءت حرب حزيران/ يونيو 1967 لتتيح لإسرائيل احتلال ما بقي من فلسطين وعزل

الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقي الدول العربية المحيطة، وبالتحديد الأردن ومصر، ما أثر سلبًا أيضًا في وحدة نسيجهما الاجتماعي والثقافي[1]. ومن ثم توالت الانتفاضات، آخرها انتفاضة الأقصى التي فصلت إسرائيل خلالها الضفة الغربية عن قطاع غزة مرة أخرى، وعزلت المحافظات الفلسطينية بعضها عن بعض، وعزلت المدن عن قراها، ما أدى إلى هدم التواصل الجغرافي والمجتمعي وشرذمة المجتمع الفلسطيني إلى مناطق جغرافية واجتماعية واقتصادية متناثرة ومعزولة. وبذلك كان للأوضاع السياسية المأساوية المتعاقبة التي مرّ بها الشعب الفلسطيني خلال ما يزيد على قرن، وما نجم عنها سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا، الأثر الكبير في صيرورة تبلور هويته الوطنية الجماعية التي ارتبطت عضويًا بتبلور المشروع الوطني الفلسطيني وما طرأ عليه من تحولات في مواجهة مشروع الحركة الصهيونية.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل العوامل المؤثرة في تحول هوية الفلسطينيين الجماعية وتجلياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الشتات والأراضي المحتلة في عام 1948، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل السياسية والاجتماعية التي عززت الهوية الفلسطينية الجماعية؟

- ما هي العوامل التي أضعفتها وساهمت في تراجعها لمصلحة هويات فرعية دينية أو حمائلية أو جهوية؟

- ما هي تجليات هذه الهوية أو الهويات وخصوصياتها في الوطن وفي المنافي؟

---

(1) لمزيد من التفصيلات بشأن التأثيرات الاجتماعية لانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة، انظر: سليم تماري، «تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال،» في: ماريان هيبرغ [وآخ.]، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية، تحرير كنود كنودسن؛ ترجمة عفيف الرزاز؛ مراجعة سليم تماري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، ص 17-25.

أولًا: في مفهوم الهوية

يُعتبر مفهوم الهوية الوطنية مفهومًا مركّبًا أكثر من سواه من المفاهيم بسبب تعدد عناصره الاجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية وتشابكها، وبسبب تعدد تعبيراته على المستويات المحلية والقومية والعابرة الحدود، ما جعل تعريف هذا المفهوم إشكالية نظرية وأيديولوجية أثارت جدلًا واسعًا بين المنظّرين.

تُعرف الهوية الوطنية، في الأغلب، من خلال الإشارة إلى مجموعة من العناصر والمكوّنات التي تشترك فيها جماعة معيّنة تميّزهم من الآخرين، مثل الثقافة والتاريخ والتقاليد والعادات واللغة والرموز الوطنية وعلاقات القرابة والدين والأرض والمصير المشترك والدولة - القومية. ويُعتبر بعض هذه المكوّنات - اللغة والدين والتاريخ المشترك أو الذاكرة الجماعية - الوعاء الأساس لحفظ الهوية وبقائها والتكيّف مع عمليات التغير التي ربما تصيب الجماعة. لكن مواقف المنظّرين تتباين من حيث درجة الأهمية الممنوحة لبعض هذه العناصر مقارنة بعناصر أخرى؛ إذ يركز بعضهم على أهمية الدولة - القومية باعتبارها شرطًا أساسيًا لتكوين الهوية، بما تضمن من علاقات المواطَنة والحقوق والواجبات، وبالتالي يربطون الهوية الوطنية بالمواطَنة. إلا أن هناك من ينفي أهمية هذا المكوّن انطلاقًا من أن الهوية الوطنية ربما تتشكل من دون أن يكون هناك دولة - قومية حاضنة لها، والتاريخ عرف أمثلة عديدة فقدت فيها الأمم استقلالها وسيادة مؤسساتها الدولانية من دون أن تفقد هويتها الوطنية[2]. وهناك من يركز أيضًا على العناصر المادية لتكوين الأمة، بينما يركز آخرون على العناصر الثقافية والرمزية للهوية الوطنية[3].

إن العناصر المادية وما يرتبط بها لا يكفيان للإحاطة بمفهوم الهوية؛ فالأبعاد السيكولوجية والثقافية والسياسية عناصر أساسية في تشكيل هوية

(2) Montserrat Guibernau, «Anthony D. Smith on Nations and National Identity: Critical Assessment,» *Nations and Nationalism*, vol. 10, nos. 1-2 (January 2004), p. 126.

(3) Anthony D. Smith, *National Identity*, Ethnonationalism in Comparative Perspective (London: Penguin Books, 1991), pp. 25-33.

الأفراد والجماعة؛ إذ يمثّل البُعد السيكولوجي مجموعة التعبيرات الواعية وغير الواعية، أي الشعور لدى الأفراد والجماعات بالانتماء إلى أمة أو إلى هوية وطنية معينة، ولا تستند هذه المشاعر بالضرورة إلى عناصر موضوعية وعقلانية بقدر ما تستند في الأغلب إلى روابط الانتماء العاطفية التي تشكل بدورها حافزًا لدى أبناء الأمة، أفرادًا وجماعات، للدفاع عن قضاياها والتضحية في سبيلها والالتفاف حول رموزها، فتنقل الأفراد والجماعات من الانتماءات المحلية ودون القومية إلى الانتماءات الوطنية، ومن ثم الانفكاك من الاهتمامات الشخصية والعائلية والجهوية لمصلحة قضايا الشأن العام دفاعًا وتفاعلًا ومشاركة[4].

أما البُعد الثقافي، فهو تعبير عن اللغة وجملة العادات والتقاليد والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية المشتركة. وتماهي الأفراد والجماعات مع هذه المكوّنات الثقافية يتطلب أساسًا ماديًا واستثمارًا عاطفيًا وسياسات وطنية جامعة. في هذا السياق يؤدي البُعد السياسي دورًا أساسيًا من خلال عملية طويلة الأمد لبناء الدولة أو المؤسسات شبه الدولانية، مثل حركات التحرر، في سبيل إنتاج النسق الثقافي الوطني وإعادة إنتاجه[5].

إن الانتماء إلى الهوية الوطنية لا يعني تلاشي الانتماءات الصغرى المغايرة، ولا يعني أيضًا التماثل الثقافي بين الجماعات كافة؛ فكل هوية وطنية جماعية تحوي هويات فرعية، ربما تتمثّل في العائلة أو الحمولة أو القرية أو الجماعات الإثنية. وفي كل سياق اجتماعي عدد من الهويات المهمة وذات الصلة التي يمكن أن يقوّمها الفرد من حيث قبولها وتماهيه معها في لحظات معيّنة لدواع نفسية أو منفعية؛ فالأفراد أو الجماعات تختار، وإن بصور ضمنية غير معلنة، انتماءاتها الهوياتية تبعًا لما ستُلحق بها هذه الانتماءات من منفعة

(4) Guibernau, pp. 135-238.

(5) لا شك في أن السياسات الوطنية المتعلقة بالتربية والتعليم وتلك المتعلقة بالإعلام تؤدي دورًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

أو مناخ إيجابية تفرضها مجموعة مركّبة ومعقدة من العوامل[6]. بناء عليه، فإن فاعلية هذه الهويات ودرجة بروزها على السطح وتوكيدها لذاتها مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة بها، فتتعزز وتبرز في زمن الصراعات الداخلية لتأخذ أبعادًا عشائرية أو طائفية أو عرقية أو مناطقية، وربما تتوارى وتتماهى مع الهويات الأكبر في ظل التهديدات الخارجية لتحمل طابعًا وطنيًا جمعيًا. في هذا السياق، يمكن القول إن سمة التماثل في الهوية الوطنية نسبية، ومتغيرة تبعًا لعوامل عدة ومركّبة، وإن خصوصيات الهويات الصغرى لا تلغي المشترك.

إذا كان شعور الفرد بالحاجة إلى الانتماء إلى جماعة أمر فطري، فإن شعور الجماعة بالانتماء إلى هوية اجتماعية ووطنية ليس كذلك، بل هو عملية بناء اجتماعي معقدة تتفاعل وتتكامل في تكوينها عناصر عدة عبر فترات زمنية طويلة، وتتميز من خلالها جماعة ما من الآخرين انطلاقًا من تصورات وتعبيرات رمزية تكون في الأغلب متخيَّلة؛ فالهوية تعبّر عن ذاتها بتمايزها على الآخر لا في تماثلها معه، بل إن عملية تشكلها تأتي في سياق تأكيد رمزي وتصوري للذات في مواجهة الآخر. وبذلك تكوّن كل جماعة صورًا عن ذاتها إيجابية أو سلبية، إما للتناقض وإما للتعارض المرتبط أو الملازم لتكوين الجماعة، ويعبَّر عنه كثيرًا بنسب صفات سلبية إلى الهويات الأخرى.

إن للهوية كينونة مستمرة في التعريف عن ذاتها والتعبير عنها من خلال علاقتها بالآخر في إطار السياق الاجتماعي والتاريخي المحدد. وهي تتميز أيضًا، بصورة عامة، بالديمومة والثبات بفعل تشكلها القيمي، لكنها مع هذا كله تخضع لحال دائمة من التغيير والتحوّل، إذ ربما يندثر بعض مكوّناتها أو يُعاد إحياؤه، لكنها لا تتلاشى. وبالضرورة، يكون للآخر دور في تحديد الهوية ورسم حدودها تبعًا لعلاقات القوة المتبعة ونوعية علاقات الهيمنة المفروضة، وتبعًا لطبيعة نظرة الآخر إليها، وهو ما قد يشكل جملة من التهديدات،

---

(6) أمارتيا سين، **الهوية والعنف: وهم القدر**، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2012)، ص 68.

الخارجية أو الداخلية، التي ربما ترفع من منسوب ضرورة توكيد الهوية والتعبير عن رموزها خلال مراحل تاريخية معينة[7].

ثانيًا: في خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية

اختلف مسار تطور الهوية الوطنية الفلسطينية عن تطور الهويات الوطنية للدول العربية المجاورة منذ بداية القرن العشرين. ويعود هذا الاختلاف إلى أسباب عدة، أهمها مرور فلسطين والقضية الفلسطينية بمراحل تاريخية وحوادث سياسية مغايرة بشكل جذري عمّا مرت به الأقطار العربية المجاورة؛ وفي مقدمها الاستعمار الصهيوني الاستيطاني للأرض، والإلغاء للهوية القومية التاريخية لفلسطين؛ إذ ارتبط تبلور الهوية الفلسطينية وتطورها بمواجهة نكبة تعرَّض لها أصحابها (أصحاب هذه الهوية) من مشروع للغزو الصهيوني استهدفهم، وما زال يستهدفهم، في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحضاري والإنساني بوجه عام. ومثل هذا الخصوصية الأساسية للهوية الفلسطينية التي أصبحت واحدةً من أكثر الهويات المثيرة للمشاعر والتفاعلات لتناميها تاريخيًا عبر الضدية المباشرة مع المشروع الصهيوني وما ارتبط به من محاولات الطمس والتهميش والإنكار لوجود شعب بأكمله.

وإذا كانت الهوية تُعرَّف عادة، كما أسلفنا، بعناصر متعددة، مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة الاجتماعية المتوارثة، فإن تعريف الهوية الفلسطينية لا يقتصر على هذه العناصر، إذ إن العنصر الحاسم فيها، والذي يعيد تعريف هذه العناصر كلها في بوتقة خاصة، هو التجربة المديدة لاستعادة هويته المسروقة؛ فتشتت الفلسطينيين خارج أرضهم وتشرذمهم داخل وطنهم بفعل الاحتلال يجعلان سؤال الهوية وتجلّياتها معقدًا ومرتبطًا بتجارب التهجير والمنفى والهجرة والنضال من أجل العودة أو الصمود على الأرض تحت هيمنة الاحتلال والاضطهاد.

---

(7) باقر النجار، «العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي،» مجلة عمران، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 113.

حقّت إشارة جميل هلال إلى أن هزيمة 1948 التي سُمّيت «النكبة» لم تكن مجرد هزيمة في سلسلة من المعارك بين حركة تحرر وقوى استعمارية استيطانية، بل كانت هزيمة لمجتمع بكامله نجم عنها تلاشي وجوده كتشكيلة اجتماعية وثقافية تعيش وتنمو في إطار حاضنة جغرافية موحَّدة، أي في إقليم جيو - سياسي؛ إذ خضع المجتمع الفلسطيني منذ ذلك الحين لتحولات متسارعة في معالمه الديموغرافية والسياسية والاجتماعية، ليصبح محكومًا بشبكة من العلاقات والاعتبارات الدولانية لحقول سياسية متعددة. وكانت نتيجة ذلك إعادة تشكيل وجوده في أطر وفضاءات سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة في الشتات وعلى أرض الوطن(8).

تتمثّل خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية الأساس في كون نشأتها واستمراريتها لم ترتبطا بكيان سياسي أو دولاني معيّن، بل كان نموّها أسبق وأعمق من نمو الكيان السياسي أو الدولاني. وهذه الهوية لم تختف باختفاء الحقل السياسي الخاص بها وانسداد الأفق أمام تكوين تشكيل كيان سياسي قطري فلسطيني. بل كان عليها الاستمرار والتعايش والتجدد في ظل غياب دولة أو كيان سياسي موحَّد طوال فترة ما بعد النكبة حتى عام تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية(9).

ثالثًا: تراجع الهوية الوطنية الفلسطينية بعد النكبة

بدأت عملية إعادة صوغ الهوية الوطنية الفلسطينية وفق الشروط الجديدة التي خلّفتها النكبة، حيث خضعت الأجزاء المتشظية من المجتمع الفلسطيني لسيادة دول متعددة ونظم سياسية وقانونية وإدارية متباينة. ونظر بعض هذه الدول نظرة حذرة تجاه تعبيرات الهوية الفلسطينية، ونظر بعضها الآخر إليها نظرة رؤية عدائية، وذلك تبعًا للأوضاع الداخلية لكل دولة. وأصبحت هذه

---

(8) جميل هلال، «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث،» مجلة الكرمل، العددان 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص 22.

(9) Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 7.

الدول هي من يحدد الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن الفلسطينيين التحرك ضمنه. وفي الإجمال، أخذت تعبيرات الهوية الوطنية الفلسطينية وأشكالها تتباين بين التجمعات الفلسطينية في الدول العربية المستقبلة، تأثرًا بثلاثة عوامل أساسية:

• يتمثّل **العامل الأول** في طبيعة السياسات الحكومية التي انتهجتها الدول التي فيها تجمعات فلسطينية، مواطنون أصليون أو لاجئون، ومدى تأثير هذه السياسات في تهميش الفلسطينيين أو «دمجهم» في الدول العربية المجاورة؛ إذ تفاوتت هذه السياسات تبعًا للحقوق السياسية والمدنية التي منحتها للاجئين، وبالتحديد في ما يتعلق بحق الحصول على جواز سفر (الجنسية والمواطنة)، وبحق التصويت والترشّح للانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية للدولة، وبحق المشاركة في صنع سياسات الدولة وفي توزيع مواردها والحصول على مكتسبات، كشغل المناصب والوظائف الحكومية وإلى ما هنالك[10].

شكّل الأردن حالة استثنائية مقارنة بالدول العربية الأخرى المستقبِلة للاجئين؛ إذ ضم مناطق وسط فلسطين وسمّاها «الضفة الغربية». وصدر في شباط/ فبراير 1949 قانون جوازات السفر الأردنية الذي اعتبر جميع اللاجئين الفلسطينيين أردنيين بما لهم من حقوق الأردنيين وبما عليهم من واجبات. وفي عام 1950، وبعد مؤتمر أريحا الذي أقر ضم الضفة الغربية إلى الأردن، حصل 90 في المئة من الفلسطينيين - لاجئين وغير لاجئين، على الجنسية الأردنية. وجرى التعاطي رسميًا مع الفلسطينيين على أسس المساواة مع المواطنين الأردنيين، فلم يعامَلوا بأي تمييز رسمي أو اعتباطي في التشريعات الوطنية، وسُمح لعمومهم بدخول الجيش، مع العلم بأنهم نادرًا ما تجاوزوا الرتب العسكرية المتوسطة، بينما أُتيح لأبناء النخبة التقليدية الفلسطينية، من ملّاك الأراضي ومن كبار الموظفين، شغل مناصب حكومية عالية المستوى، لكنها خالية من السلطة. وتمثّلت سياسة الدمج غير المعلنة في التعامل مع

(10) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، ترجمة باسم سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 85.

الفلسطينيين في الموازنة بين منح الفلسطينيين حرية واسعة نسبيًا في إدارة النشاط الاقتصادي في المملكة، على الرغم من القيود المفروضة ضمنيًا على تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية من جهة، وإبقاء السيطرة على النشاط السياسي في يد النخبة الشرق الأردنية من جهة أخرى[11].

وفي لبنان، طُبّقت أشد القيود على الفلسطينيين الذين لجأوا إليه في عام 1948. وعلى الرغم من التصريحات التي رحّبت باللاجئين في البداية، سرعان ما جرت معاملتهم بصفتهم أجانب، وفرضت عليهم قيودًا مشددة في مجال الإقامة والتنقل، وحددت الأعمال والمهن التي يحق لهم العمل فيها، وحُرموا من ممارسة التجارة ومن التملك.

أما في سورية، فقد تمتع الفلسطينيون، من خلال تشريعات وضِعت بهدف تسهيل حياتهم مع المحافظة على جنسيتهم الفلسطينية، بحقوق جمة، وجرى إصدار وثائق سفر خاصة بهم. واعتبر القانون رقم 260، الذي أصدرته الحكومة السورية في عام 1956، الفلسطينيين المقيمين على أراضي الجمهورية السورية مثل السوريين أصلًا في كل ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق العمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية. وكانت الاستثناءات الخاصة بالحقوق مقتصرة على: حق التصويت وحق شراء أراضٍ زراعية وحق امتلاك أكثر من منزل واحد.

لجأ إلى غزة حوالى 200.000 فلسطيني، وإلى مصر مباشرة حوالى 11.000. وكانت اتفاقية الهدنة التي وقّعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل في عام 1949 وضعت قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. ومنحت مصر حق الإقامة لما يقارب من 7000 لاجئ، ونقلت عددًا مماثلًا إلى قطاع غزة. وارتبط وضع اللاجئين الفلسطينيين في مصر بالأوضاع السياسية ومتغيراتها؛ ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حظي الفلسطينيون بالرعاية والتعاطف من الحكومة المصرية، إلا أن ذلك الوضع تبدل بعد زيارة الرئيس السادات

(11) صايغ، ص 92.

إلى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، حيث توترت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما أدى إلى إصدار الحكومة المصرية تشريعات جائرة بحق الفلسطينيين المقيمين في مصر، وأُلغيت القوانين كلها التي كانت تعامل الفلسطينيين معاملة المصريين.

يمكن القول بشكل عام إن استبعاد الفلسطينيين عن الحياة السياسية في لبنان ومصر وسورية كان السمة الجوهرية المشتركة التي ميزت أوضاعهم في هذه البلاد. أما الفلسطينيون الذين بقوا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948، والتي أصبحت تعرف بـ «إسرائيل»، فمُنحوا الجنسية الإسرائيلية مع إخضاعهم لحكم عسكري استمر حتى عام 1966. وفُرضت عليهم القيود العسكرية المشددة، وحُرموا من حرية التعبير والتنظيم والتنقل، إذ اعتبرت إسرائيل وجودهم تهديدًا للدولة الإسرائيلية. كما طبقت الدولة العبرية على هؤلاء المواطنين الفلسطينيين السياسة الاستعمارية القديمة نفسها، سياسة «فرّق تسد»، فعززت الانقسامات الداخلية بينهم، بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية، ونجحت أيضًا في تمزيق الأقلية الفلسطينية وفي تقليص الاتصال والتفاعل الاجتماعي في ما بينها. ونجم عن ذلك أن تعززت لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل الهويات التقليدية الضيقة، خصوصًا المحلية والحمائلية، على حساب الهوية الوطنية الفلسطينية[12].

يعتبر بعض الباحثين أنه ما عاد للهوية خلال هذه الفترة أي تعبيرات في الحياة الاجتماعية السياسية للفلسطينيين باستثناء الحياة الثقافية بسبب ربطهم الهوية بالكيانية السياسية. ونتج من ذلك كله، في رأي هؤلاء الباحثين، اختزال الفلسطينيين بعبارة لاجئين باتوا يقطنون بلاد اللجوء والشتات، تمامًا كما اختُصرت قضية فلسطين بقضية لاجئين. وبسبب عدم تمكّن الفلسطينيين في تلك البلاد من التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، والتعبير عن هويتهم بشكل قانوني وحقوقي وتمثيلي/ مؤسساتي، تم التعويض عن ذلك بانخراط هؤلاء في

(12) محمود ميعاري، «هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 3، العدد 10 (ربيع 1992)، ص 42.

إطار الحركات السياسية فوق الوطنية في تلك الفترة، أي القومية والإسلامية والشيوعية. وتشير باميلا آن سميث إلى أربع قنوات سياسية فوق وطنية حددت مجال عمل الحركة السياسية الفلسطينية في تلك الحقبة، وهي:

- العمل بهدف تحقيق إصلاحات ديمقراطية ليبرالية في الأردن، وهو الذي انخرطت فيه قوى سياسية ليبرالية متعددة.

- العمل بهدف تحقيق الوحدة العربية، وهو الذي عبّرت عنه حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي.

- العمل السياسي من أجل تحقيق الاشتراكية، وهو الذي تمثّل أساسًا في الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية.

- النشاط السياسي المتعلق بالإسلام السياسي، وهو الذي عبّر عنه الإخوان المسلمين وحزب التحرير[13].

هناك من يؤكد وجود أساس لافتراض أن الهوية القومية العربية كانت سائدة لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن الفلسطينيين في هذه المرحلة اعتبروا القومية العربية السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، بينما حلت في المرتبة الثانية الهوية الفلسطينية في القطاع والهوية الأردنية في الضفة؛ ففي حين أن الإدارة المصرية لم تضم القطاع إلى مصر، بل حافظت على هويته الفلسطينية، ضم النظام الأردني الضفة إليه، وعمل على إضعاف الهوية الفلسطينية وإبدالها بهوية أردنية. أما الفلسطينيون في المناطق المحتلة في عام 1948، فلم يتنازلوا عن هويتهم القومية العربية، على الرغم من عزلهم التام عن المحيط العربي، وعلى الرغم من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، حيث حاولوا التوفيق بين المركّبين الإسرائيلي والعربي في هويتهم على الرغم من التناقض في ما بينهما، وحيث إنهم فصلوا في هويتهم بين

(13) انظر مثلًا: ماجد كيالي، «صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 90 (ربيع 2012)، ص 8، وباميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون 1976-1983، ترجمة إلهام بشارة الخوري (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991)، ص 207-223.

المستوى الأيديولوجي - الجمعي الذي يتعلق بالقيم والمصالح القومية العليا، والمستوى الواقعي - الفردي الذي يتعلق بضرورات التكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد في ظل السيطرة الإسرائيلية. لذا، لم تتناقض رغبتهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال استيعابهم في سوق العمل الإسرائيلية، من وجهة نظرهم، مع تأييدهم الكبير للحركة القومية العربية في تلك الفترة[14].

في الإجمال ترتب عن الانتشار في حقول سياسية مختلفة تنوّع في آليات تجديد الهوية الفلسطينية وفق تجربة كل تجمّع فلسطيني وشروطه؛ فالهوية استمدت في الشتات مادتها من حياة المخيمات وما رمزت إليه كمكان إقامة موقت بانتظار العودة إلى ما حولته الذاكرة المسيّسة إلى الفردوس المفقود[15]، بينما استمدت مادتها في مناطق 1948 وفي الضفة الغربية وقطاع غزة من ضرورات التوفيق بين متطلبات الحياة اليومية ومتطلبات المحافظة على الانتماء الوطني الجمعي.

مهما تكن الفرضيات والمواقف والتقديرات لطبيعة الهوية الوطنية وتعبيراتها في تلك الحقبة، فإن من المؤكد أن تجربة التهجير الجماعي والمنفى غير المستقر، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والرغبة في العودة إلى الوطن الأم جعلتا من الحس الوطني، أي الارتباط العاطفي بالوطن وبمكان الولادة، قاسمًا مشتركًا بين الفلسطينيين وحاضنًا لهويته الوطنية بغضّ النظر عن مدى قوة التعبير عن هذه الهوية، ومدى تراجعها أمام الهويات الفرعية العائلية والطبقية والجهوية التي فرضتها صعوبات الحياة الجديدة في المنافي وضرورات التكيف معها.

• يتمثّل **العامل الثاني** في طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين والمجتمعات المستقبِلة، بما في ذلك من بقي من المجتمع الفلسطيني على أرضه في الضفة

---

(14) محمود ميعاري، «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر»،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 19، العددان 74-75 (ربيع 2008)، ص 41.

(15) انظر مثلًا: هلال، «نظرة تأملية،» ص 24، وهلغى باومغرتن، من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2006)، ص 73-84.

الغربية وقطاع غزة. ونقصد هنا بالتحديد صورة الفلسطيني لدى «الآخر»؛ فمع خسارة اللاجئين أرضهم في عام 1948، فقدوا أيضًا مكانتهم وهيبتهم الاجتماعية، وتقديرهم لذاتهم وتقدير الآخرين لهم. وتكوّن لدى «الآخرين»، بمن فيهم الفلسطينيون غير اللاجئين في الضفة الغربية، صورة نمطية سلبية ودونية تجاه اللاجئين، وتعرضوا في كثير من الأحيان للازدراء والنظرة الدونية من المجتمعات المضيفة، بما فيها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتُّهموا أحيانًا بـ «بيع أراضيهم لليهود». وأدى ذلك إلى نزوع اللاجئين في المخيمات إلى العزلة الاجتماعية عن محيطهم من سكان المدن والقرى والضواحي، وإلى اعتمادهم المتزايد في إدارة شؤون حياتهم اليومية على علاقات التكافل العائلية والجهوية أكثر فأكثر، وبذلك جرى نقل نسق العلاقات الاجتماعية من قراهم الأصل إلى المخيمات. وتعززت عزلة الفلاحين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية لأنهم كانوا في معظمهم من المسلمين السنّة، بينما كان السكان المحيطون بهم، في أغلب الأحيان، من مذاهب أخرى كالشيعة والموارنة في لبنان والدروز والعلويين في سورية. وعززت هذه العزلة أيضًا مشاعر عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين اتجهوا، كتعويض عن هذا الحال، إلى الاستثمار في التعليم باعتباره وسيلة أساسية تسمح لهم بتحقيق حراك اجتماعي والانفكاك من هذه العزلة، مستفيدين بذلك من الخدمات التي تقدمها إليهم الأونروا. ويرى صايغ أن حالة التهميش هذه لم تُنتج في حد ذاتها لدى الفلسطينيين حسًا وطنيًا أو قوميًا، في ظل غياب دور القوى السياسية الفاعلة والإطار التنظيمي الذي توفره الدولة، لكنها أبرزت مظاهر عدم الاستقرار والتباينات الاجتماعية الشديدة التي شكلت الأساس لنشوء الحس القطري الفلسطيني[16].

• **تمثّل العامل الثالث** في مصالح الشرائح الاجتماعية والنخب الفلسطينية المتعددة في الشتات، ومكانتها الاقتصادية في الدول المستقبِلة. وقد وجدت هذه الشرائح الاجتماعية نفسها، بدرجات متباينة، أمام سياسات تمييزية ضدها

(16) صايغ، ص 106-108.

حدّت من الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة أمامها، ومن إمكانية تطوّرها ونموّها، ما دفعها إلى التمسك بالوطنية الفلسطينية؛ فالإحساس بالحرمان من الاستقلالية ومن مؤسسات الدولة التي يمكن لها أن تحمي مصالح هذه الشرائح، وتهيّئ لها البيئة الملائمة للاستثمار والنماء، ساهم في نزوعها إلى تأكيد الوطنية الفلسطينية، وهو ما كان يشكل القاسم المشترك بين مختلف الشرائح الاجتماعية في الشتات، حتى وإن كان ذلك بداية تحت سقف القومية العربية. فلما عدِم فلسطينيو الشتات الخيارات الأخرى، تبنوا الخطاب الوحدوي العروبي في أواسط الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، واختاروا الإيمان بالوحدة العربية باعتبارها الشرط الأساس الذي لا بد منه لتحقيق التحرير والعودة. وكان التعبير عن الهوية الفلسطينية المتميزة يثير حساسية لدى معظم الدول العربية، فلم تحظ بالرضى العربي الرسمي إلا في عام 1964، مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

رابعًا: منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حاضنة للهوية الفلسطينية

يُعتبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تجسيدًا لعملية تأكيد الهوية الوطنية الجماعية وإعادة إنعاش لها. واكتسبت هذه العملية زخمًا كبيرًا بعد عام 1967. والمفارقة أن عملية الإنعاش هذه وجدت تفهمًا وتشجيعًا لها خارج حدود الدولة التي كانت تؤوي العدد الأكبر من الفلسطينيين، أي الأردن الذي عمل على معارضة هذه العملية وإضعاف تماهي مواطنيها من الفلسطينيين معها. في المقابل، شهدت مخيمات عدد من الدول العربية، خصوصًا في لبنان والجالية الفلسطينية في الكويت، عملية ناشطة لتعزيز الهوية[17].

مثّل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التعبير الكياني الفلسطيني الذي يستجيب للشعور الوطني الجمعي الكامن. وكان للمنظمة الدور الأبرز في النضال من أجل مشروع الوطنية الفلسطينية، إذ نادت باستقلالية القرار

---

(17) باومغرتن، ص 78-86.

الفلسطيني، ورفعت شعارات من نوع «التحرير طريق الوحدة»، و«لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء»، مطالبة باستعادة زمام القضية من الأنظمة العربية. وفي الواقع، احتاجت المنظمة بفصائلها المقاتلة إلى أعوام طوال من النضال والتضحية على المستويين العربي والدولي لتنتزع الاعتراف بها باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وجاء تشكيلها ردًا حاسمًا على محاولات إسرائيل تغييب الفلسطينيين وإنكار وجودهم. وتعزز دورها، ككيان شبه دولاني، في إبراز الهوية الوطنية وتعبيراتها المنوّعة على حساب الهويات الفرعية المتعددة، وذلك من خلال سلسلة من المؤسسات الشعبية والرسمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنقابية التي تجاوزت الحدود والعراقيل لتصبح هيئة جامعة للفلسطينيين أينما هُم.

ومن خلال تبنّي الكفاح المسلح وطرح مشروع الكيان السياسي وإقامة الدولة المستقلة، استطاعت منظمة التحرير، وعلى رأسها حركة فتح، أكبر فصائلها وأهمها تاريخيًا، التعويض عن غياب الوطن، الإقليم، في مسعى إلى التخلص من التشظي الجاري في واقع المجتمع الفلسطيني، تمهيدًا لفرض وجودها على الخريطة السياسية، ولاحقًا الخريطة الجغرافية، الأمر الذي أكسبها السمة التمثيلية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفلسطينية في فترة قصيرة نسبيًا، ومكّنها من ربط الجماعات الفلسطينية في مختلف أماكن وجودها بوشائج سياسية وتنظيمية متعددة الأشكال. وبذلك ساهمت المنظمة لا في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة فحسب، بل في منحها بُعدًا سياسيًا مقاومًا أيضًا.

كان الكفاح المسلح من أهم العناصر التي ساهمت في العملية التاريخية لبناء الدولة، وعمل بصورة خاصة، على تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت قد بدأت تتخذ شكلها مجددًا مع إعادة البناء الاجتماعي في الخمسينيات. وأصبحت ممارسة الكفاح المسلح في عام 1965 تعبيرًا عن إعادة تأكيد الوجود الفلسطيني وإرادته الذاتية، فما عادت صورة الفلسطيني تتمثّل في ذلك اللاجئ الذي يبحث عن تدبر أمور حياته اليومية بالاتكاء على العلاقات العائلية أو الجهوية، وبانتظار الإحسان والمساعدات الإنسانية من وكالة غوث اللاجئين

(الأُنروا)، بل أصبح ذلك الفدائي المقاوم والمبدع، والرافض واقع اللجوء والهزيمة، والمتطلّع إلى العودة إلى وطنه المسلوب. وبذلك تكاملت هوية الفلسطيني النابعة من تجربته في اللجوء والمنفى مع هويته النابعة من تجربته النضالية المقاومة. إضافة إلى ذلك، ساهم الكفاح المسلح في تحقيق التجسيد المؤسساتي لهذه الهوية الوطنية الجامعة، لا على المستوى السياسي التمثيلي فحسب، بل أيضًا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي[18]. وشمل بناء الدولة تأسيس خدمات شبه حكومية توفّر الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية لقطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في معظم مخيمات اللجوء. وبذلك ما عاد الفلسطيني ينتمي إلى أرض وشعب وتاريخ فحسب، بل أيضًا إلى تجربة وتاريخ تجربة مميزة لم يعشها غيره من الشعوب.

لكن، على الرغم من هذه الفترة الذهبية لتبلور الهوية الوطنية الجامعة التي شكلت المنظمة بفصائلها ومؤسساتها الرافعة الأساسية لها، تمركزت الهوية في التعبير عن ذاتها بتجليات مرتبطة أساسًا بالمنفى وتجارب المنفى، وهذا يعود إلى السمة الاجتماعية الخاصة بالتجربة الفلسطينية، وهي أن الجسم الأساس للقيادة الفلسطينية والنخب الاقتصادية والثقافية، أي جميع الذين كانوا قد ساهموا بشكل كبير في بلورة الوعي الوطني الفلسطيني، كان في المنفى. ثم إن حرمان منظمة التحرير من بسط سيادتها وسلطتها السياسية على منطقة جغرافية محددة وواحدة، وبناء اقتصاد مستقل، شوّه التجربة الفلسطينية في بناء مؤسساتها شبه الدولانية. لذا، استمرت تجليات الهوية الفلسطينية في التمحور أساسًا حول تجارب المنفى، وهذا ما عُبّر عنه في مجمل الإنتاج الثقافي آنذاك، من أدب وشعر وأفلام سينمائية وإنتاج بحثي ... إلخ. وطغت على مجمل هذا الإنتاج سمة التعبئة السياسية، والتحريض على الالتحاق بالمقاومة، ومفردات المعاناة في المنفى، والحنين إلى الوطن والعودة إلى الفردوس المفقود، الأمر الذي أدى إلى إيجاد التفاف وطني شعبي حول منظمة التحرير وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة.

(18) صايغ، ص 167.

في هذا السياق، ظل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948 أو في عام 1967، بما لهم من تطلّعات ودور نضالي، مهمّشين داخل منظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ تحولوا إلى موضوع للتمجيد أحيانًا أو لتنفيذ سياسات وأوامر تأتي من الخارج في معظم الأحيان. وكان ذلك تعبيرًا جليًا عن النظرة الدونية التي كان الخارج ينظر بها إلى تجربة الداخل الكفاحية، وعن هيمنة الخارج على مجمل القرار الفلسطيني وسياساته. هذا إلى حين وقوع حادثين مهمين أجبرا القيادة في الخارج على منح تجارب الداخل وزنًا أكبر ضمن اعتباراتها السياسية: يوم الأرض في عام 1976، الذي جلب اهتمام القيادة الفلسطينية، وإن بخجل، بتجربة الفلسطينيين في مناطق 1948؛ والانتفاضة الأولى في عام 1987 التي حوّلت بصورة حاسمة مركز ثقل النضال الفلسطيني إلى داخل الأراضي الفلسطينية، وشكلت «ذروة عملية أدركت، من خلالها منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها حاملة مشعل الشتات، بعد أعوام من التطويق العربي والسيطرة الإسرائيلية العسكرية، أن عليها أن تعيد ترسيخ نفسها في الإرادة السياسية الناشئة في الوطن الفلسطيني»[19].

كان هذا التحول بداية التوجه نحو سياسة براغماتية جديدة تسعى إلى تحقيق الاستقلال التدريجي بدلًا من التحرير، وتقبل حل الدولتين. وتوّجت هذه السياسة الجديدة بالموافقة على اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، وكان ذلك بمنزلة إعلان انتهاء الحقل السياسي الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية، وبدء تشكّل حقل جديد يتمحور حول نشوء سلطة وطنية فلسطينية على أراضي أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

خامسًا: تأثير اتفاق أوسلو في الهوية الوطنية الفلسطينية وتجلّياتها

أدى اتفاق أوسلو إلى تحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، كان من أبرزها تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًا، وترهّل

(19) سليم تماري، «الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 3، العدد 32 (خريف 1997)، ص 5.

مؤسساتها الجماهيرية، وتولّي السلطة الوطنية الفلسطينية بدلًا منها الدور الأساس في تنظيم الشؤون السياسية والمدنية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وشكّل ذلك إحدى أهم تبعات اتفاق أوسلو، وهو تفكيك الكيان السياسي الأبرز للشعب الفلسطيني، والعنوان الجامع الذي كان يرسخ ببرامجه وميثاقه الوطني وبمؤسساته وفصائله، وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وما كان يُعتبر أحد أهم مقوّمات الهوية الوطنية الفلسطينية.

ترتبت على ذلك تداعيات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية هائلة على المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ونتج منه تهميش لتأثير التجمعات الفلسطينية ودورها في الخارج ووضعها في حال قلق شديد على مصيرها. وربما من أخطر ما كان جرّاء الوضع الجديد هو إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة التي عززتها منظمة التحرير خلال أعوام طويلة من نضالات فصائلها على أسس تحررية وموحدة لشعب شُرِّد في المنافي وحُرم من حق تقرير مصيره.

1 - الهوية الفلسطينية بين الداخل والخارج

يصف جميل هلال بدقةٍ التحول السياسي الذي حدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، بقوله: «انتقلت السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويتميز بالتعددية السياسية والفكرية كإطار ائتلافي وطني جبهوي يمثل الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، إلى سلطة متمركزة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحتكر الهيمنة السياسية والاقتصادية في إطار الاتفاقيات مع إسرائيل ومتطلّبات التفاوض حول الوضع النهائي، وتعتمد على التمويل المشروط سياسيًا من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية»[20]، أي جرت تصفية عنوان النظام السياسي السابق، وهو منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يُبنَ في المقابل نظام سياسي جديد وطني على أنقاض الاحتلال، بل جرى

(20) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1998)، ص 81-82.

بناء نظام زبائني محدَث ويخضع للسيادة الاحتلالية الشاملة، ومكبّل بثقل الاتفاقات ومعدوم السيادة، ويستمد شرعيته السياسية من المجتمع الدولي.

بذلك، غابت المؤسسات الوطنية الجامعة في مقابل نمو البنى المؤسساتية التي تمثّل أو تخدم فلسطينيي الأرض المحتلة، واختزلت الفكرة الوطنية، في الخطاب السياسي الرسمي، بالهوية الجغرافية في مقابل الهوية التاريخية، وتراجع المشروع الوطني الجمعي لمصلحة رؤى وبرامج متعددة تعكس أولويات الداخل الفلسطيني المنقسم إلى أربع مناطق جغرافية، والخارج الفلسطيني المشتت في بقاع العالم. ثم بات كلٌّ من هذه التجمعات يعبّر عن الوطنية الفلسطينية من منطلق همّه الوطني الخاص به، ومن التحديات التي تواجهه، ما عزز التباينات في الأولويات السياسية، فباتت أولويات سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 تتمحور حول رفض الاحتلال وممارساته التي تهدد وجودهم وأمنهم الاجتماعي والسياسي، وبالتحديد الاستيطان والحصار والتهويد والفقر والبطالة وغير ذلك. وبات من أولويات الأقلية الفلسطينية في إسرائيل النضال ضد التميز العنصري، وفرض الاعتراف بحقوقها كأقلية وطنية. أما الشتات، فبات أكثر تشبثًا بحق العودة وبالحق في التمثيل، لشعورهم بأنهم على هامش المشروع الوطني جرّاء تغييب منظمة التحرير ومؤسساتها، وتقديم هدف إقامة الدولة المستقلة على حقهم في العودة. وبصورة موازية، أدى ذلك إلى إعادة ظهور الهويات الفرعية بين الفلسطينيين في مختلفة أماكن وجودهم، ليحاولوا من خلال هذه الهويات العائلية والمحلية أو الجهوية، تأكيد ذاتهم في خضم تفاعلهم مع الأوضاع اليومية التي يعيشونها، فتعززت الروابط العائلية والتضامن الجهوي من خلال تأسيس تشكيلات مجتمعية ممأسسة تعبّر عنها في التجمعات الفلسطينية كلها، مثل الجمعيات العائلية والجهوية التي برزت بشكل واسع في الأراضي الفلسطينية، مثل جمعية اللد الخيرية وجمعية لفتا وغيرهما من الجمعيات والمؤسسات. وجاءت السلطة الوطنية الفلسطينية وعززت هذه الانتماءات والتشكيلات العائلية من خلال سياسات التعيينات في المناصب الحكومية المتعددة التي راعت الاعتبارات العائلية والمحلية، كذلك من خلال تشكيل دوائر حكومية خاصة

تعنى بالشؤون العشائرية، ومن خلال لجوء الأفراد والجماعات المتزايد إلى الوجهاء العشائريين وإلى القضاء العشائري لحل خلافاتهم ونزاعاتهم.

نتيجة هذا التوزع الجغرافي والتباين في الأولويات، برزت تصورات نمطية لدى التجمعات الفلسطينية في كل منطقة من التجمعات الفلسطينية في المناطق الأخرى، فكان هناك عدد من الإشكاليات مثلًا بين «العائدين»، وهم القيادة السياسية وآلاف الكوادر الحزبية التي عادت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اتفاق أوسلو، وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما يشير جميل هلال، سادت خلال الأعوام الأولى بعد أوسلو رؤية نقدية حادة بين شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصًا بين أبناء القرى والمخيمات، تجاه العائدين الذين اعتبروا أنهم يحملون ثقافة وسلوكًا اجتماعيًا غير مقبول، وأنهم احتكروا المناصب العليا في السلطة، ويفتقدون الاحترام الكافي للتقاليد المحلية، وأنهم يجهلون العقلية الإسرائيلية، وهم بهذا، الأقل تأهيلًا للتفاوض مع إسرائيل. وفي المقابل، وجد عدد من العائدين أنهم أمام مجتمع محافظ وعشائري وتسيّره النزعة المحلية والجهوية (المناطقية)، ما أدى إلى وجود شبكات من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية منفصلة بعضها عن بعض[21]. وتلاشت هذه التباينات تدريجيًا بفعل المعايشة اليومية التي توّجت خلال الانتفاضة الثانية التي صهرت مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في تجربة نضالية واحدة، ووضعتها في مواجهة الاحتلال، بمن في ذلك العائدون الذين عانوا، كما باقي السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ممارسات الاحتلال التعسفية.

لكن، على الرغم من تراجع أشكال التنميط المرتبطة بالعائد وغير العائد في العقد الأخير، فإن أشكال التنميط المناطقي ما زالت قائمة بسبب استمرار الفصل الجغرافي، وتشكّل جيلٍ كاملٍ من الشعب الفلسطيني لا يعرف بعضه

---

(21) جميل هلال، «الداخل و«الخارج» في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية،» ورقة قُدمت إلى: جميل هلال، محرر، فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل: (1) فلسطين والفلسطينيون (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 21.

بعضًا إلا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ما يشير إلى قصور القيادة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في تجسير تجارب مكوّنات الشعب الفلسطيني الرئيسة.

يشير بعض الدراسات إلى أن الممارسات الاستعمارية الاحتلالية في الأراضي المحتلة، والمتمثّلة في تقسيم للمناطق المختلفة إلى مناطق امتيازات لمصلحة المستعمِر، ساهمت في إيجاد التراتبات الاجتماعية تبعًا للمناطق المختلفة التي تصنع بدورها هويات متخيلة لامتيازات لذوات اجتماعية واقتصادية مختلفة؛ فسكان الضفة الغربية أقل امتيازًا من حيث حرية الحركة والتنقل، ومن حيث الامتيازات المرتبطة بالضمان الاجتماعي وغيره، مقارنة بسكان القدس. وأولئك أقل امتيازًا مقارنة بالفلسطينيين الذين يحملون جنسيات إسرائيلية وحقوق مواطَنة إسرائيلية بكل تبعاتها. أما سكان قطاع غزة، فهُم الأقل حظًا مقارنة بكل هؤلاء السكان. ولا شك في أن هذه التمايزات المناطقية، التي تنعكس على مناحي حياة السكان كلها في كل منطقة، ساهمت في وجود تمايزات مناطقية عززت بروز الهويات الفرعية المناطقية. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة مثلًا بروز تصورات نمطية فوقية بين سكان الضفة الغربية تجاه سكان قطاع غزة، حيث ينتشر في الحس المشترك العام لدى سكان الضفة الغربية (وبشكل خاص لدى الأجيال الشابة (أن ثمة خصوصية ذات طابع ثقافوي للمجتمع الغزي، أي إن هناك محددات ثقافية غزية ثابتة لا تاريخية تميزها من سكان الضفة الغربية، وتقوم أساسًا على سياسة الفصل الجغرافي بين المنطقتين، وتلاشي العلاقات بين المكونين الاجتماعيين كما يتجلى في تنميط محلي ومناطقي[22].

لا شك في أن الانقسام بين حركتي فتح وحماس في عام 2007 فاقم من الأزمة التي خلّفها تراجع مؤسسات منظمة التحرير وتهميشها؛ إذ ازداد

(22) أباهر السقا، «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة،» ورقة قُدمت إلى: التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، 3 مج، وقائع المؤتمر السنوي الثاني؛ 2 (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية [مسارات]، 2013)، ص 49.

النظام الفلسطيني تعقيدًا بعد هذا الانقسام الذي عكس نفسه بانقسام عمودي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب سيطرة حماس على قطاع غزة وانفصال القطاع شبه التام عن الضفة الغربية. وأدى هذا الانقسام إلى بروز سلطتين متنازعتين تحملان توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة وبرامج اجتماعية وثقافية متمايزة. وأدى هذا أيضًا إلى انقسام المؤسسات الفلسطينية الحكومية عموديًا، وانفصالها شبه التام بعضها عن بعض، إذ انقطع التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، وأصبح كلٌّ منها يمتثل لقرارات الحكومة المسيطرة في منطقته، ما أربك العمل الوطني الفلسطيني بوجه عام. ويبدو أن هذا الانقسام يتعزز تدريجيًا ليتجاوز حدود الانقسام الجغرافي والسياسي والمؤسساتي ليشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ما أصبح عائقًا أمام أي إمكانية لطرح مشروع وطني شامل، وأضعف الهوية الوطنية الجامعة، وعرقل أي محاولة لترسيخ عقد اجتماعي حقيقي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ساهم مجمل ما سبق في فرض واقع مظلم على الساحة السياسية الفلسطينية، فما عاد هناك مشروع وطني موحَّد، وغُيّبت المؤسسات التمثيلية الجامعة المختلفة داخل الوطن وخارجه، ابتداء من المجلس الوطني وانتهاء بالمجلس التشريعي والاتحادات والنقابات المهنية والقطاعية التي تعطلت وفقدت دورها التمثيلي الشامل. وبسبب ذلك، فقدت القيادات الفلسطينية شيئًا من شرعيتها، خصوصًا في ظل غياب المرجعيات السياسية، مثل الميثاق الوطني والقانون الأساس ووثيقة الاستقلال التي لم تبق مرجعًا يمكن الاستناد إليه في اكتساب الشرعية وحل الخلافات والحفاظ على التعددية في إطار الوحدة، الأمر الذي أثّر سلبًا في الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة التي استمدت زخمها من مشروعها الوطني الجامع ومؤسساتها الوطنية الموحدة.

2 - الهوية الوطنية الفلسطينية والهويات العائلية والمحلية

ساهم ضعف الهوية الوطنية الجامعة في تعزيز الهويات الفرعية العائلية والمحلية في معظم التجمعات الفلسطينية؛ إذ أدّت متطلّبات الواقع المعيش

والهموم والتحديات اليومية إلى لجوء الفلسطينيين إلى التمسك بهويات فرعية تتعايش مع الهوية الوطنية، من خلال إجراء تسوية بين مجموع هذه الهويات. نلقي في ما يلي الضوء على مجموعة العوامل التي ساهمت في إعادة بروز الهوية العائلية والمحلية في ثلاثة أماكن أساسية للتجمعات السكانية الفلسطينية: الأراضي المحتلة في عام 1967 ومناطق 1948 ولبنان.

يلاحَظ أن على الرغم من بروز علاقات مواطنة بين الجسم شبه الدولاني الذي نشأ بعد اتفاق أوسلو وسكان الضفة الغربية وغزة والسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن ذلك لم يمنع من تعزيز هويات عائلية ومحلية لدى هؤلاء السكان؛ فالاعتقاد الذي يعتبر المواطَنة هي أهم الدوافع إلى تشكيل أو تعزيز الهوية الوطنية وأنها شرط لتشكيلها، لم يتحقق. والمعطيات في الحالة الفلسطينية تتحدى ذلك الشرط كونه لم يسبق أن وجِدت مواطَنة فلسطينية مشتركة بسبب غياب الدولة، بل إن الهوية الفلسطينية عُزّزت، كما أسلفنا، بسبب الافتقار إلى المواطَنة وإنكار كيان الدولة على الفلسطينيين. والمفارقة هنا أنه عندما وجِدت هذه المواطَنة، وإن كانت مجتزأة، في المناطق الفلسطينية الخاضعة للسلطة، طفت الهويات الفرعية إلى السطح واتخذت أشكالًا عدة.

على الرغم من نشوء أجهزة الدولة الإدارية المدنية والأمنية المتعددة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمثيل ذلك بمجموعة من الرموز الوطنية، مثل العلم والنشيد الوطني في معظم مدارس السلطة الفلسطينية، وجوازات السفر الفلسطينية والطوابع ... وغيرها من الرموز الوطنية، فإن ذلك لم يحُل دون عودة التضامن العائلي والمحلي بقوة، وفرض ذاته على الحياة الاجتماعية والسياسية. ويعود ذلك إلى أسباب عدة، أهمها:

- الإجراءات القمعية الإسرائيلية: مثّلت الإجراءات القمعية الإسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية («انتفاضة الأقصى») حربًا شاملة على الفلسطينيين، طاولت الإنسان الفلسطيني ومصدر عيشه وبيئته ونسيجه الاجتماعي ونفسيته. وشملت تفصيلات الحرب الإسرائيلية اليومية ضد الفلسطينيين حصارًا شاملًا، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عشرات المناطق المعزولة، حيث عمدت

إسرائيل إلى عزل المحافظات بعضها عن بعض، والمدن عن محيطها الريفي، والتجمعات الريفية، واستخدمت في حربها ضد الفلسطينيين، خصوصًا في قطاع غزة، مختلف أنواع الأسلحة، ما كان له آثار في مناحي حياة المجتمع الفلسطيني كلها، من أهمها شرذمة المجتمع الفلسطيني اجتماعيًا وليس جغرافيًا فحسب، وسيادة الشعور لدى أغلبية المواطنين بالانكشاف وبعدم الأمان في ظل تراجع دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات الرعاية وتقديم المساعدات والخدمات العامة.

- **طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والمؤسسات الناشئة عنه:** أثّر النظام السياسي الفلسطيني بسِماته وملامحه في مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فغياب الدولة الفلسطينية تاريخيًا، ونشوء منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها المتعددة، ومن ثم نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار اتفاق أوسلو الذي جعلها منقوصة السيادة والصلاحيات، كل ذلك عكس نفسه على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي عانى إرثًا صعبًا وواقعًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا أصعب.

تأثرت ملامح هذا النظام السياسي بتراث منظمة التحرير الفلسطينية وتقاليدها وقيمها وثقافتها وأساليب عملها ومنهجها في إدارة الشأن العام والتعاطي مع الحاجات المجتمعية، الأمر الذي أثّر سلبًا في بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وعملها، حيث غلّبت العوامل الحزبية والعائلية على الاعتبارات المهنية وعلاقات المواطَنة في إطار شبكة من العلاقات الزبائنية. وتأثر هذا النظام أيضًا بالازدواجية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، المتمثّلة في ضرورة التوفيق بين متطلّبات بناء مؤسسات الدولة وترسيخ قواعد عملها من ناحية واستمرار مرحلة التحرر الوطني من ناحية ثانية، ما أربك العلاقة بين مؤسسات السلطة ومواطنيها في عدد من المجالات. وفي هذا السياق شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية الانتماءات المحلية والعائلية والدينية، حيث ظهر ذلك جليًا من خلال سياسات التعيينات في مؤسسات السلطة، ومن خلال تشكيل دوائر حكومية تُعنى، كما أسلفنا، بشؤون العشائر والعائلات التي

مُنحت أحيانًا صلاحيات واسعة تجاوزت السلطات القضائية. ويمكن فهم ذلك في إطار عملية بسط سيطرة السلطة على المجتمع عبر توليد علاقات زبائنية.

إضافة إلى ذلك، تأثرت ملامح هذا النظام بطبيعة الشرائح والنخب السياسية الحاكمة التي ارتكزت على البنى التقليدية في حكمها، وعلى شبكة واسعة من علاقات الولاء والمصلحة والجهوية والعائلية، ما أدى إلى إضعاف ثقة الأفراد والجماعات بمؤسساتهم الوطنية العامة، ومن ثم إضعاف روح الانتماء والمواطنة لديهم ولجوئهم إلى التضامن العائلي والمحلي[23].

- **ضعف الاقتصاد الفلسطيني وغياب مستوى مقبول من الأمن الاجتماعي**: تعمّقت أزمة الاقتصاد الفلسطيني بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية جرّاء تفاعل الإجراءات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مع بنية الاقتصاد الفلسطيني المأزومة أصلًا. وشكلت البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية القائمة في الأراضي الفلسطينية تحديًا كبيرًا أمام فرص تعزيز حال الأمن الاجتماعي للفلسطينيين، ما دفع المواطنين إلى الاحتماء بالتشكيلات الاجتماعية التقليدية، مثل العائلة والحمولة والتضامن المحلي على حساب الانتماء الوطني القائم على روح المواطَنة؛ فالاحتلال الإسرائيلي ما زال يمثّل بإجراءاته القمعية انتهاكًا لأسس الأمن الاجتماعي للمواطن الفلسطيني، ويشكل تهديدًا دائمًا له.

ثم إن خصائص المجتمع الفلسطيني الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية تبيّن درجة قصوى من انكشافه وعجزه عن توفير آليات حماية ملائمة من التغيرات التي تعصف به، ما جعله بحاجة دائمة إلى تدخل رسمي ذي طابع إغاثي لتوفير درجة معقولة من الحماية لأفراده وجماعاته. وتجلّى تأثير هذه الخصائص في ارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية وضعف الاقتصاد

---

(23) هناك العديد من المظاهر والسلوكيات الجماعية في الأراضي الفلسطينية والشتات التي تؤكد ذلك، كان آخرها احتجاج بعض سكان مدينة الخليل على عدم وجود وزير من الخليل في التشكيلة الحكومية التي شكلها رامي الحمد الله رئيس الوزراء الحالي، وقد أثمر الاحتجاج تعيين وزير من الخليل واستجابة لمطالب المحتجين.

الفلسطيني وتفككه، ومن ثم عجزه عن توفير فرص عمل كافية، ما أدى إلى إبقاء معدلات البطالة والفقر مرتفعة.

عززت هذه الأوضاع المعيشية الحياتية والسياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة الشعور لدى المواطنين الفلسطينيين بالانكشاف وعدم الأمان، ما عزز الوعي لديهم بأهمية العائلة وعلاقات القرابة والتضامن المحلي باعتبارها ملاذًا أخيرًا لتوفير الأمن والحماية والحاجات الأساسية للأفراد والأسر، وهو ما أدى إلى ترسيخ الشرذمة الاجتماعية، خصوصًا في ظل غياب الدولة ذات السيادة وضعف السلطة الوطنية الفلسطينية؛ حيث أصبحت العائلة أو الحمولة أو المجتمع المحلي، ومن خلال التضامن المحلي والعائلي والنشاط التكافلي غير الرسمي (الممأسس وغير الممأسس)، هي الأساس لتدبير الحد الأدنى من حاجات السكان الاقتصادية والأمنية، وأصبحت تلك المؤسسات الاجتماعية الفضاء الذي يدور في فلكه الأفراد والوسيط بينهم وبين العالم الخارجي. لذا، تحوّلت العائلة أو الحمولة والمجتمع المحلي إلى المرجعية الأساس لسلوك الأفراد وقيمهم، في ظل تراجع دور مؤسسات السلطة الوطنية التي أصبحت عاجزة عن تقديم الحماية والعون إلى المواطن خلال الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة. وولّد ذلك شعورًا عامًا بالإحباط تجاه المؤسسات الوطنية، ما عزز بدوره انسحاب المواطنين إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، وأدى إلى بروز عدد من المواقف السلبية وعدم المبالاة تجاه القضايا المجتمعية العامة، الأمر الذي انعكس سلبًا على دور الجماعات ومدى مشاركتها في القضايا السياسية العامة، وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ما عادت تعني الكثير للجمهور، وما عادت جزءًا من قيمها وثقافتها[24]. ويظهر ذلك جليًا من خلال ضعف مشاركة الجمهور الفلسطيني في التظاهرات والنشاط التضامني أو الاحتجاجي، حيث لوحظ بشكل غير مسبوق في الآونة الأخيرة ضعف المشاركة الجماهيرية في الاعتصامات والتحركات

(24) مجدي المالكي، ياسر شلبي وحسن لداودة، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2004)، ص 260-262.

التضامنية مع الأسرى مثلًا، أو التحركات ضد المفاوضات وغيرها. وبوجه عام، أدى مجمل ذلك إلى تعزيز ثقافة تضامنية عصبوية مرتبطة بالعائلة والتجمعات المحلية (أحياء مدينية، قرى، مخيمات)، وإلى بروز مؤسسات بطريركية تقليدية وانتماءات جهوية. ساهم ذلك في الحد من إمكانية إرساء «عقد اجتماعي» فلسطيني موحَّد، فضلًا عن الحد من تعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

- **التحول في منظومة القيم الاجتماعية**: رافق ما سبق تحوّل في منظومة القيم الاجتماعية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي القيم التي تُعتبر القاعدة الأساس لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتشكيل الوعي الجماعي، وتُعتبر أيضًا أساسًا في عملية تغيير الواقع الاجتماعي أو ثباته. وقد تغيّرت منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني، خصوصًا لدى الطبقة الوسطى، تبعًا للتحول في البنى الاجتماعية الفاعلة فيه، وعلى وجه التحديد التشرذم في نطاق التضامن العائلي والمحلي، والتغير في وتيرة الحراك والفرز الطبقي الذي أصبحت طبيعته واضحة أكثر من ذي قبل، وبالتحديد منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا شك في أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية وغياب الأمن وسيادة الشعور العام بالانكشاف والإحساس بالإحباط في ظل فشل التسوية السلمية وتراجع عملية البناء المؤسساتي، كل هذا شكّل بمجمله عوامل أثّرت في منظومة القيم والثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني التي تمحورت في مجملها حول العائلة والتضامن المحلي والجهوي. وبذلك شاع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية، وتعززت سلبية المواطنين وانصرافهم عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وأصبح الانشغال بهموم الحياة الفردية والأسرية فحسب الهمّ الأساس لديهم، وجرى إحلال النزعة الفردية محل النزعة الجماعية. ولا شك في أن في ظل مجمل هذه القيم وغياب تصور الناس لأنفسهم كشركاء في المجتمع وفي قضاياه الكبرى، يضعف اهتمام الأفراد بالشأن العام، وتضعف لديهم الروح الوطنية ومشاعر الانتماء إلى هوية وطنية جامعة.

كما أن تعزيز الولاءات العائلية والمحلية لدى الأفراد أضعف قيم المواطَنة التي من المفترض أن تترسخ في المجتمع باعتبارها آلية للضبط الاجتماعي

والردع الداخلي الذي من شأنه أن يعمّق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، ويمنحه أولوية على التكوينات الاجتماعية الأصغر، الأمر الذي أثّر سلبًا في إمكانية بناء مؤسسات وطنية عامة فاعلة، وأضعف الهوية الوطنية.

- **ضعف دور المؤسسات التربوية والإعلامية**: ترافق كل ما سبق مع ضعف المؤسسات التربوية والإعلامية وبرامج التوعية والتعبئة، التي من المفترض أن يقع على عاتقها نشر الوعي الوطني وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم الولاء للمجتمع ومؤسساته الوطنية؛ إذ أهملت المؤسسات التربوية، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم، المواد التعليمية والتربوية والمناهج ذات العلاقة (مثل التربية المدنية والوطنية)، فلم يخصص لهذه المواد في مدارس الأراضي الفلسطينية إلا ساعة واحدة كل أسبوعين، وفي الأغلب يجري استغلال هذه الساعات لتدريس مواد أكاديمية أخرى.

لا شك في أن خضوع الفلسطينيين لمناهج مدرسية وأنظمة تعليمية وتربوية مختلفة ومتعددة، بسبب تشتتهم وتوزّعهم في بلدان عدة، وفي أنظمة تعليمية وتربوية متعددة ومختلفة بعضها عن بعض، يساهم إلى حد كبير في إضعاف الهوية الوطنية. كذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسات الإعلامية والتثقيفية الفلسطينية التي تعمل في أغلبيتها من دون توجيه ينظم عملها ويحدد الرسائل التي تبثها في إطار الأهداف الوطنية، حيث لم تنجح أغلبيتها في تنفيذ برامج توعية فاعلة ومؤثرة باتجاه تعزيز الهوية الوطنية. وفي الإجمال، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعزيز الهوية العائلية والمحلية التي تعايشت مع الهوية الوطنية على الرغم من وجود علاقات مواطنة مفترضة ولو شكليًا، واكبت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وتطورها منذ عام 1994.

تجسّد هذا التعايش بين الهوية المحلية والهوية الوطنية جليًا في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينية التي تطورت فيها ثقافة تضامنية تستند إلى مجمل النشاط السياسي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية. ومن خلال هذا النشاط، جرى تفعيل الأحزاب والفصائل السياسية وتوحيدها في مواجهة الاحتلال، فتعززت مظاهر التنسيق والتحالف التنظيمي السياسي

والعسكري في ما بينها على الصعيد المحلي، بغضّ النظر عن طبيعة العلاقات بينها على المستوى الوطني.

في موازاة ذلك، طُوّرت ثقافة تضامنية محلية في مواجهة «الآخر» الفلسطيني المتمثّل في السلطة الوطنية الفلسطينية ومختلف أجهزتها، وفي السلطات والمجتمعات المحلية الريفية والمدينية المجاورة، وتمثّل ذلك في بعض التحركات الاحتجاجية الضاغطة ضد السلطة وأجهزتها، ووصلت تلك التحركات إلى حد نشوب اشتباكات مسلحة؛ كما تمثّل في تعبيرات ومقولات انتشرت بين سكان المخيمات، مثل «نحن أبناء المخيم» و«نحن من حمى كرامة الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة»، وجرى تناقل عدد من النكات التي تسخر من بعض الرموز في السلطة الوطنية الفلسطينية أو من سكان بعض المناطق التي تميزت مقاومتهم بالضعف، مثل سكان مدينة رام الله[25].

لم يقتصر تعزيز الهوية العائلية والمحلية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو وكل ما رافقه من تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية، بل يمكننا ملاحظة هذا التعزيز في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل أيضًا، خصوصًا في الأعوام الأولى التي تلت الاتفاق؛ فمعظم الدراسات التي أُجريت في تلك الفترة تسلّم بأن ذلك الاتفاق وما رافقه من حوادث ساهما في إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية لمصلحة الهوية العائلية أو الدينية، وأزالا الحواجز والعراقيل كلها، خصوصًا الرادع الوطني، أمام إمكانية اندماج الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي، هذا الاندماج الذي كان يُنظر إليه قبل اتفاق أوسلو، في ظل السياسات والممارسات الإسرائيلية القمعية، باعتباره نوعًا من التواطؤ أو الخيانة[26].

يشير عزمي بشارة إلى أن الواقع المادي الاقتصادي والواقع السياسي - الحقوقي في إسرائيل، خلال الأعوام الأولى بعد أوسلو، دفعا المجتمع

---

(25) المالكي، شلبي ولداودة، ص 186-190.

(26) عزيز حيدر، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات. المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ 7 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 146.

الفلسطيني في إسرائيل نحو الأسرلة؛ فالارتفاع المتدرج في مستوى معيشة الفلسطينيين في إسرائيل في مقابل تدهور متدرج لأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية والقطاع، وازدياد الوعي بالحقوق الكامنة في المواطَنة الإسرائيلية على صعيدي الأفراد والمؤسسات، وتبلور علاقة فلسطينية - فلسطينية يتميز فيها الطرف الذي يحظى بمواطَنة إسرائيلية، بكل ما يعنيه ذلك من امتيازات من ناحية، ومن ناحية أخرى، تبنّي السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو سياسة تشرعن اندفاع المواطن الفلسطيني نحو الأسرلة سياسيًا باعتبارها أداة ضرورية في خدمة عملية السلام؛ ذلك كله كان عوامل ساهمت في تعزيز عملية الأسرلة. ولا تعني الأسرلة في رأي بشارة تهويد العرب في إسرائيل ولا تخلّيهم عن ثقافتهم، وإنما تعديل هذه الثقافة وتغييرها بشكل يجعل تأطيرها في الإطار الإسرائيلي ممكنًا، أي تشويهها. وفي هذا السياق يشير بشارة إلى مظاهر عدة لهذا التشويه بدأت تبرز بين الفلسطينيين في إسرائيل، مثل العودة إلى رفع العلم الإسرائيلي احتفالًا بيوم الاستقلال في بعض القرى والمدن الإسرائيلية[27].

يؤكد ميعاري أيضًا في دراسته الميدانية أن مشاعر الانتماء إلى الهوية الوطنية الفلسطينية ضعفت قليلًا لدى الفلسطينيين في إسرائيل، خصوصًا في الأعوام الأولى التي تلت هذا الاتفاق. وحدث ذلك، أساسًا، بسبب تجاهل هذا الاتفاق هؤلاء الفلسطينيين، وتنامي الشعور لديهم بالتهميش المزدوج، وفشل الأحزاب العربية في التأثير في سياسة الحكومة نحوهم ونحو الفلسطينيين عمومًا، ما أدى إلى تعزيز الهويات التقليدية، ولا سيما الحمائلية. ويضيف ميعاري أيضًا أن «على الرغم من تراجع الهوية الفلسطينية في تلك الفترة، وخصوصًا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فإنها بقيت أقوى كثيرًا من الهوية الإسرائيلية، وذلك بسبب تصعيد إسرائيل سياستها القمعية في الضفة والقطاع من ناحية، وازدياد اتّباعها سياسة التمييز والإقصاء المطبّقة ضد الفلسطينيين في مناطق 1948 من ناحية أخرى»[28].

---

(27) عزمي بشارة، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، ط 2، مداخلات وأوراق نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1998)، ص 59-62.

(28) ميعاري، «تطور هوية الفلسطينيين،» ص 43.

على صعيد آخر، تؤكد الدراسات التي بحثت في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وفي تأثيره في تكوين الهوية الفلسطينية وتعبيراتها بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، أن على الرغم من أن الهوية الفلسطينية بين هؤلاء الفلسطينيين تبقى الأبرز، فإنهم طوروا، إضافة إليها، روابط وانتماءات محلية في إطار البلد المستضيف؛ فالفلسطينيون في لبنان مثلًا طوّروا روابط في مخيماتهم وفي أماكن اللجوء الأخرى، ولا يرون في ذلك ما يهدد مشاعرهم بالتماهي مع فلسطين، أو مع مواطنهم الأصلية. واستمر بعضهم في الانتماء إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم في فلسطين، فشهدت المخيمات في لبنان مؤخرًا تجدد الاهتمام بالحكايات التي يرويها الجيل الأسبق للشباب الفلسطيني عن مدنهم وقراهم التي شُردوا منها، ونبش الذكريات المرتبطة بالمواطِن الأصلية بعد أن كانت قد تقدمت عليها الهوية الوطنية الأوسع والوطن ككل خلال ترسُّخ تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في السبعينيات. وما زال كثير من اللاجئين في الشتات، خصوصًا الشباب منهم، يعربون عن مشاعر الفخر بمخيماتهم، كما هي حال اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار تلك المخيمات رمزًا للمقاومة ورمزًا لفلسطينيتهم، ومعْلمًا للظلم التاريخي الذي وقع عليهم، وتعبيرًا عن هويتهم الوطنية الجماعية[29]. وفي السياق ذاته، يشير ساري حنفي إلى أن فضاء المخيم في لبنان يؤدي وظائف عدة، من بينها إحياء الذكريات وتأكيد الهوية الوطنية. لكن خلافًا لما هو سائد من أن المخيم في لبنان يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية فحسب، يؤكد حنفي أن بعض هذه المخيمات أنتج هوية حضرية محلية متمردة جديدة مرتبطة بنشاط إسلاموي فوق قومي يتجاوز الهوية الوطنية، وهو توجّه جديد ظهر بين سكان المخيمات بسبب انتشار التدين والحركات الإسلامية السياسية المتطرفة، ما قد يُضعِف الهوية الوطنية[30].

(29) Rosemary Sayegh, *Palestinian Refugee Identity/ies: Generation, Class, Region*, Birzeit University Working Paper; 2011/55 (Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies, 2011), p. 9.

(30) ساري حنفي، «إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية،» في: محمد علي الخالدي، محرر، **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010)، ص 74.

يشير بعض الدراسات أيضًا إلى أن في مقابل تعزيز الهوية المحلية تارة، وتعزيز الهوية فوق الوطنية تارة أخرى، بين سكان المخيمات في لبنان، يبرز بعض التعبيرات الثقافية العابرة الحدود بين شباب هذه المخيمات للتعبير عن مشاعرهم وهمومهم اليومية، وللتفاعل مع هويتهم الوطنية والمحلية بأدوات ووسائل معولمة، كشبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية والتعبيرات الفنية المنوّعة؛ فمثلًا، يلاحَظ انتشار موسيقى الراب بين الشباب الفلسطيني في بعض مخيمات لبنان التي يحاولون من خلالها إيصال صوتهم الوطني. كما يلاحَظ بروز عدد كبير نسبيًا من الفنانين وصنّاع الأفلام الفلسطينيين في التجمعات الفلسطينية كلها، في الوطن والشتات، وقد استطاعوا من خلال إنتاجهم الفني وإنتاجهم لغة سياسية جديدة تحقيق نجاحات في اختراق الجُذُر والحواجز والحدود. وكذلك يلاحَظ تنامي الحراك الشبابي والحملات الافتراضية والجمعيات والأطر الشبابية في الشتات التي يتمركز نشاطها على تأكيد حق العودة، أو مساندة حملات مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وحملات التضامن مع الحوادث السياسية في الأراضي الفلسطينية[31]، وهي في مجملها نشاط وطني خلّاق ينخرط فيه الجيل الجديد من الشباب ومن شأنه أن يعزز الهوية والانتماء الفلسطيني لديهم.

خاتمة

إن إحساس الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده بالانتماء إلى وطن مسلوب، وبالغبن التاريخي الذي وقع بحقه، وبعنف الأوضاع المعيشة الذي يُشعره بأنه يحمل «صليبه» وحيدًا، وبالاستمرار في تمسكه برواية واحدة تؤكد حقه بالعودة والمقاومة، وبالتوق إلى التحرر وإحقاق العدل، هو في مجمله عنصر يغذي الهوية الوطنية الفلسطينية؛ هذا الشعور وُلد تاريخيًا لدى الفلسطينيين من التجربة الجماعية المعيشة والاشتباك مع «الآخر» الذي

(31) محمد علي الخالدي وديان ريسكدال، «الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان،» في: الخالدي. محرر، تجليات الهوية، ص 7-11.

ما زال يتعامل مع الفلسطيني من منطلق الإقصاء والتهميش والإنكار وإلصاق التهم به. ولا شك في أن استمرار الشعب الفلسطيني، خصوصًا الشباب منه، في التمسك بحقه في المقاومة وبإيمانه بعدالة قضيته وبالأمل، جنّب الهوية الفلسطينية التحوّل إلى هوية منكوبة ترتكز على سرديات الضحية والحرمان فحسب. ولولا هذه العناصر لتهاوت الهوية الفلسطينية وعجزت عن الصمود وتحمّل مآسي الاقتلاع وفقدان الأرض والشتات والاحتلال والقمع والحصار والجدران والأسلاك الشائكة. كان قدر الهوية الفلسطينية أن تتعايش مع التحديات والمنعطفات التاريخية خلال عقود طويلة، وأن تصمد أمام كل ما شهده التاريخ الفلسطيني الحديث من انعطافات وأزمات سياسية تاريخية.

في الإجمال، يمكننا أن نستنتج ممّا تقدم أن الهوية الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها، مثل الهويات القلقة كلها، مرت وما زالت، بمراحل ضمور وتجدد بحسب المنعطفات السياسية التاريخية التي مرت بها. والملاحَظ أنها تضعف كلما ابتعدت عن روافدها الأساسية المتمثّلة في الذاكرة الجماعية المرتبطة بجمالية الوطن المفقود ووحشية المنفى، وبالتجربة الجمعية وبالمقاومة والأمل. ولا شك في أننا نعيش اليوم أحد هذه المنعطفات، فنجد أن الهوية الفلسطينية لم تمحَ بل هي في حالة تعايش مع الهويات الفرعية المتعددة، خصوصًا العائلية والمحلية التي تعززت لأسباب تتعلق بغياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع وبتهميش منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها من ناحية، ولأسباب أخرى تتعلق بضرورات تفاعل التجمعات الفلسطينية مع أوضاعها وتجاربها المعيشة في وطنها أو في المنافي التي أفرزت همومًا وأولويات محلية متباينة تخص كل تجمع فلسطيني، من ناحية أخرى.

لا شك في أن تصاعد الروح الوطنية بين الشباب الفلسطيني في الوطن والمهجر من خلال انتشار مئات المنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية الناشطة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتزايد التواصل في ما بينها عبر أنماط مبتكرة للمقاومة، وعبر إنتاجها لغة سياسية جديدة ورفعها شعارات وطنية تجاوزت الانقسامات الحزبية والمناطقية

والحواجز والحدود العسكرية والأسلاك الشائكة والجُدُر، سيكون لهما دور مهم في تعزيز الهوية الفلسطينية بين صفوف جيل جديد من الفلسطينيين؛ جيل كاد يحيّده ويهمّشه اتفاق أوسلو وما تبعه من انقسامات وتشظٍ للواقع السياسي الفلسطيني الحالي.

المراجع

1- العربية

كتب

باومغرتن، هلغى. **من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2006.

بشارة، عزمي. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. ط 2. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1998. (مداخلات وأوراق نقدية)

التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية. 3 مج. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية [مسارات]، 2013. (وقائع المؤتمر السنوي الثاني؛ 2)

حيدر، عزيز. **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997. (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات. المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ 7)

الخالدي، محمد علي (محرر). **تجليات الهوية: الواقع المعاش للّاجئين الفلسطينيين في لبنان**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010.

سميث، باميلا آن. **فلسطين والفلسطينيون 1976-1983**. ترجمة إلهام بشارة الخوري .دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991.

سين، أمارتيا. **الهوية والعنف: وهم القدر**. ترجمة حمزة بن قبلان المزيني. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2012.

صايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993**. ترجمة باسم سرحان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

المالكي، مجدي، ياسر شلبي وحسن لداودة. **المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2004.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1998.

______ (محرر). **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل: (1) فلسطين والفلسطينيون**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

هيبرغ، ماريان [وآخ.]. **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**. تحرير كنود كنودسن؛ ترجمة عفيف الرزاز؛ مراجعة سليم تماري. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

دوريات

تماري، سليم. «الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 3، العدد 32، خريف 1997.

كيالي، ماجد. «صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 23، العدد 90، ربيع 2012.

ميعاري، محمود. «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر».» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 19، العددان 74-75، ربيع 2008.

______. «هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 3، العدد 10، ربيع 1992.

النجار، باقر. «العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي.» مجلة عمران: العدد 3، شتاء 2013.

هلال، جميل. «نظرة تأملية في تاريخنا الحديث.» مجلة الكرمل: العددان 55-56، ربيع - صيف 1998.

2- الأجنبية

Books

Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.

Sayegh, Rosemary. *Palestinian Refugee Identity/ies; Generation, Class, Region*. Birzeit: Ibrahim Abu - Lughod Institute of International Studies, 2011. (Birzeit University Working Paper; 2011/55)

Smith, Anthony D. *National Identity*. London: Penguin Books, 1991. (Ethnonationalism in Comparative Perspective)

Periodical

Guibernau, Montserrat. «Anthony D. Smith on Nations and National Identity: Critical Assessment.» *Nations and Nationalism*: vol. 10, nos. 1-2, January 2004.

الفصل الرابع

الهوية الفلسطينية: من التشتيت ومحاولة الاستئصال إسرائيليًا إلى تصنيع هويات بديلة فلسطينيًا

بلال الشوبكي

تقديم

منذ اللحظة الأولى لقيام إسرائيل باعتبارها كيانًا احتلاليًا على أرض فلسطين، انتهج القائمون عليها، إلى جانب سياسات الاحتلال والتوسع، سياسات تستهدف الهوية الفلسطينية التي تشكّل آخر الحصون الضامنة لاستمرارية المجتمع الفلسطيني باعتباره بنية وطنية متمايزة على غيرها من الهويات، وتشكّل أيضًا آخر الدروع الواقية من الذوبان في محيط إقليمي قادر على استيعاب الفلسطينيين كسكان. تأسيسًا على هذا الإدراك، عمدت إسرائيل إلى الاستمرار في محاولات اجتثاث عناصر الهوية الفلسطينية أو نسبها إليها، في محاولة لإيجاد هوية إسرائيلية تنسجم مع معطيات الجغرافيا. وقد نجحت إسرائيل في إيجاد مساحات جغرافية معزولة توزع فيها المجتمع الفلسطيني، فتشكّل فلسطينيو الشتات وفلسطينيو 1948 وفلسطينيو 1967، إلا أنها لم تستطع إلغاء الهوية الفلسطينية الجامعة بين جميع الفلسطينيين أينما هُم. وعلى الرغم من تعرّض فلسطينيي 1948 أكثر من غيرهم لمحاولات اجتثاث الهوية، فإنهم أبقوا على القواسم المشتركة مع المجتمع الفلسطيني، وأثبتوا غير مرة أنهم جزء من النسيج الوطني الفلسطيني.

في ظل استمرارية هذا التحدي وخطورته، وُلد مؤخرًا تحدٍ جديد كنتاج للانقسام السياسي الحاد بين الحركات الفلسطينية، خصوصًا بين حركتي فتح وحماس. وعلى الرغم من أن الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني متأصل منذ بدء القضية، حين كان العمل السياسي موزّعًا بين عائلات مرموقة، لكن هذا الانقسام لم يتمدد إلى الدوائر الاقتصادية والاجتماعية، ما حفظ تماسك المجتمع الفلسطيني. إلا أن تجذر الانقسام في المواقف السياسية، وتحوّله إلى انقسام مؤسساتي بين الضفة وقطاع غزة، شكّلا بيئة حاضنة لمرحلة جديدة من الخلافات تتجاوز البُعد السياسي لتهدّد مباشرة آخر حصون القضية الفلسطينية بالانهيار.

نجادل في هذه الدراسة في أن سياسات حركتي فتح وحماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستساهم في إنتاج هويات بديلة ومتباينة؛ فكلتا الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة انتهجت سياسات ذات أبعاد اجتماعية، وساهمت في تحويل الأنماط الاقتصادية، ما قد يؤدي في حال استمراريتها واتساعها إلى طمس الهوية الفلسطينية التي هي الإطار الجامع للكل الفلسطيني في أماكن وجوده كلها. ولتدعيم فرضيتنا، سنحاول فحص هذه الجدلية باتّباع منهج استقرائي قائم على استدعاء الكثير من المؤشرات على تلك السياسات.

جاء نقاش موضوع الهوية الفلسطينية في الأدبيات السابقة في معظمه ليكرس فكرة مفادها أن الهوية الفلسطينية تبلورت مع بدء النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأن تميز هذه الهوية من الهويات في البلدان العربية الأخرى، حتى تلك التي استقبلت لاجئين فلسطينيين مثل لبنان والأردن وسورية، إنما يعود إلى ميلاد هدف الفلسطينيين السياسي المتمثّل في نيل الاستقلال بعد تحرير كامل الأراضي الفلسطينية. وقد تضمنت الأدبيات تلك مناقشات لظهور المقاومة الفلسطينية كمساهمة في تعزيز الهوية الفلسطينية وحفظها من التلاشي، حتى بعد أن أضحى جزء كبير من الشعب الفلسطيني مقيمًا في الشتات[1].

---

(1) انظر: نبيل حيدري، «أصول الهوية الوطنية الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد 202 (كانون الثاني/يناير 1990)؛ عبد المجيد أحمد عامر، «الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني: دراسة ميدانية في=

كما أن بعض الدراسات جاءت لتناقش تبلور الهوية الفلسطينية في إطار الرد على الأدبيات الصهيونية التي تدّعي أن الهوية الفلسطينية هوية طارئة نتجت كردة فعل على المخططات الصهيونية. في هذا السياق، يشير رشيد الخالدي إلى أن الهوية الفلسطينية تبلورت بشكل واضح بعد النكبة، إلا أنها مرت بمراحل تطور كثيرة قبل ذلك بزمن، كما كانت هوية متداخلة مع الهوية العربية والإسلامية، وأن تعدد الولاءات لدى الفلسطيني في ذلك الوقت لم يكن متناقضًا[2]. كما أن تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية وتميزها من الهوية المصرية أو السورية مثلًا لا يعنيان الانفصال عن الهوية العربية، كما يشير ماجد كيالي[3]، كما لا يعني تنامي الشعور بالانتماء إلى فلسطين مع بداية المخطط الصهيوني أن الهوية الفلسطينية مرتبطة بهذا الصراع، كما طرح أباهر السقا[4] على نحو ينسجم مع ما تجادل به هذه الدراسة من أن تبلور الهوية الفلسطينية بشكل واضح بعد حرب 1948 يأتي كتمييز لها، وهو ناتج من الخصوصية التي فرضها الاحتلال، فهي بذلك لا تتناقض مع الهويات الأوسع وإنما تعزز هويتها الوطنية باعتبارها إحدى أدوات النضال ضد الاحتلال.

في مرحلة لاحقة للبحث في تبلور الهوية الفلسطينية وسبب تماسكها، بدأت بعض الدراسات تناقش العوامل المتداخلة التي ساهمت في الحفاظ

= حالة مخيم» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998)، و Nur Masalha, «Remembering the Palestinian Nakba: Commemoration, Oral History and Narratives of Memory,» *Holy Land Studies*, vol. 7, no. 2 (2008), pp. 123-156, and Peter T. Coleman and J. Krister Lowe, «Conflict, Identity, and Resilience: Negotiating Collective Identities within the Israeli and Palestinian Diasporas,» *Conflict Resolution Quarterly*, vol. 24, no. 4 (Summer 2007), pp. 377-412.

(2) Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 2009).

انظر أيضًا حول اعتبار النكبة مكوّن أساسي من مكوّنات الهوية: Ahmad H. Sa'di, «Catastrophe, Memory and Identity: Al-Nakbah as a Component of Palestinian Identity,» *Israel Studies*, vol. 7, no. 2 (Summer 2002), pp. 175-198.

(3) ماجد كيالي، «صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 90 (ربيع 2012)، ص 11.

(4) أباهر السقا، «دراسة سوسيولوجية عن الهوية الاجتماعية للشباب الفلسطيني في مخيمين فلسطينيين» (معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، سلسلة أوراق عمل، العدد 2011/24 - نموذج دراسات الهجرة واللجوء).

على الكيانية الفلسطينية وعلى البنية المعنوية للمجتمع الفلسطيني، فنوقش دور الأدوات الثقافية في دعم المجتمع الفلسطيني في أماكن وجوده كلها كي يبقى متميزًا من محيطه ولا يقبل الانصهار، فلا تتحول قضيته من قضية سياسية وحقوقية مرتبطة بالتطورات على الأرض الفلسطينية إلى مشكلة أقليات تعيش في دول مجاورة ويمكن حلها اقتصاديًا[5].

بدأت الدراسات تبحث موضوع الهوية الفلسطينية في سياقات مختلفة بعد توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، إذ انتقل الاهتمام من البحث في أهمية الهوية والوطنية وتبلورها والعوامل المعززة لها إلى البحث في أزمة الهوية بعد التراجع السياسي الذي أظهرته قيادة منظمة التحرير بتعديل الميثاق الوطني، والمشاركة في مؤتمر مدريد ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو، وقبول إدارة سلطة حكم ذاتي على جزء بسيط من الأراضي الفلسطينية من دون أي سيادة حقيقية. وبما أن معظم الدراسات التي ناقشت الهوية الفلسطينية أجمعت على أن هدف التحرير مثّل نقطة ارتكاز للهوية الوطنية وشكّل نقطة إجماع بين المتباينات السياسية، فإن تغيير هذا الهدف من طرف القائمين على الكيان السياسي الفلسطيني المتمثّل في منظمة التحرير يُعتبر تهديدًا حقيقيًا للهوية الفلسطينية، وإن لم يلغ تلك الهوية، لأنه وضع المواطن الفلسطيني أمام اختيارات أخرى نتيجة فقدانه الثقة بالنخبة السياسية الفلسطينية.

أشارت بيان الحوت بوضوح، في دراسة لها تزامنت مع قيام السلطة الفلسطينية، إلى أن الوحدة الوطنية أصبحت مهدَّدة بأوسلو، وهو ما يهدِّد أيضًا الهوية الفلسطينية. وتجادل الحوت بأن خطورة هذا الاتفاق تكمن في نسفه نقاط الإجماع بين الفلسطينيين التي لم يكن من السهل على الحركات الوطنية والإسلامية غرسها على مدار عقود بعد قيام دولة إسرائيل[6]. وعاد محمود

(5) عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش، «الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم» (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل، ورقة عمل 13، نيسان 2012).

(6) بيان نويهض الحوت، «أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية: العوامل والتحديات،» المستقبل العربي، العدد 180 (شباط/ فبراير 1994).

ميعاري بعد 14 عامًا تقريبًا من قيام السلطة ليدرس تطور الهوية الفلسطينية في دراسة مسحية أجراها وتوصل من خلالها إلى أن مرحلة ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية كانت بيئة خصبة لتراجع الانتماء إلى الهوية الوطنية وتنامي الانتماء إلى الهوية الدينية؛ ففي عام 2006 اتضح أن 43 في المئة من عيّنة الدراسة اعتقدوا أن هويتهم الرئيسة هي الهوية الدينية، مسيحيين أكانوا أم مسلمين، في حين لم تتجاوز هذه النسبة الـ 16.5 في المئة في عام 1994[7].

من الأطروحات الجادة التي ناقشت الهوية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الانقسام ما قدّمه نديم روحانا في دراسته «الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية»، التي أشار فيها إلى أن «أحد أسباب نجاح الهوية الفلسطينية في الحفاظ على عافيتها - حتى الآن - هو فشل السياسة الفلسطينية الحالية في التوصل إلى الحل المطروح، وبقاء مصير المسألة الفلسطينية عالقًا بين قطبين»، ويقصد القطب المؤيد للتسوية السياسية التي لا تنسجم مع الهوية الفلسطينية والقطب الذي يتبنّى مواقف تعبّر عن مكوّنات الهوية الفلسطينية، لكن لديه إشكاليات كثيرة، أهمها تجاهل موازين القوى القائمة[8]. إن ما أورده روحانا دقيق إلى درجة تتطلب الحذر في النقاش، فقد يُخيّل للقارئ أول وهلة أن روحانا لا يرى في المشهد الفلسطيني الحالي أي تهديد للهوية، بل يعتبره عاملًا من عوامل الحفاظ على الهوية، والأمر ليس كذلك، فما طرحه يعبّر عن إدراك خطورة التوصل إلى تسوية جزئية تتجاهل مكوّنات الهوية الفلسطينية، وهو بذلك يعزز وجهة النظر القائلة إن هدف التحرير والعودة هو أُس الهوية الوطنية. وكان روحانا حذرًا في طرحه حين أشار بين معترضتين إلى أن حفاظ الهوية الوطنية الفلسطينية على عافيتها آني، وهو بذلك يترك المجال مفتوحًا لنقاشات مستقبلية تبحث في خطورة استمرارية الخلاف على الهوية؛ إذ توقّف عند الخلاف ونقاط الضعف لدى كلا القطبين، لكن المسألة تطورت إلى تجذر

---

(7) محمود ميعاري، «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر»،» مجلة الدارسات الفلسطينية، السنة 19، العددان 74-75 (ربيع 2008).

(8) نديم روحانا، «الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 89 (شتاء 2012)، ص 7.

هذا الخلاف وتحوله إلى انقسام ترتبت عنه سياسات اقتصادية واجتماعية ومواقف سياسية، ما قد يعني أن هذه المرحلة تشكل الأرضية الخصبة لنماء الهوية الفئوية.

في المقابل، يدّعي ماجد كيالي أن الحلول الجزئية لن تؤثر في الهوية الوطنية الفلسطينية ما دامت تخدم الحل النهائي المتمثل، بحسب رأيه، في دولة علمانية واحدة على كامل فلسطين التاريخية، وهو ما يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير[9].

بقيت الدراسات تسير في هذا الاتجاه حتى بعد تجذر الانقسام السياسي والمؤسساتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعالج بعض المحللين الهوية الفلسطينية في هذه المرحلة باعتبارها عاملًا تابعًا للأزمة السياسية، ما قد يضعفها. لكن هذه الدراسات لم تطرح الأزمة التي تواجهها الهوية الفلسطينية كمشكلة وجودية، وهي فجوة واضحة في دراسات علم الاجتماع السياسي التي ناقشت الهوية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الانقسام، إذ إن الخطر الذي يهدد الهوية الفلسطينية ليس مجرد عنصر تقويض للهوية، وبزواله قد تنتعش الهوية الفلسطينية من جديد، وإنما عنصر تقويض الهوية مترافق مع بناء هويات بديلة، وهذه حالة مختلفة عما طرحه ميعاري في دراسته التي أشارت إلى عودة الفلسطيني إلى الانتماء إلى هويات موجودة أصلًا لكنها لا تتناقض مع الهوية الوطنية، وإنما هي عملية دفع المجتمع الفلسطيني نحو الانجذاب إلى هويات فئوية حزبية تكون بديلة من الهوية الوطنية وتتناقض في ما بينها. بناء على هذه الرؤية تأتي هذه الدراسة لتناقش مرحلة تصنيع الهويات البديلة كخطر وجودي يهدد الهوية الوطنية.

أولًا: مدخل مفاهيمي إلى الهوية الفلسطينية

لن يكون الطرح هنا في إطار التعريفات العديدة والمتمايزة لهذا المفهوم، وإنما في إطار تجاوز هذه المرحلة التي عولجت في ثنايا أدبيات سابقة

---

(9) كيالي، ص 14.

عدة[10]، والانطلاق نحو توصيف الهوية اعتمادًا على أكثر التعريفات إيضاحًا لذلك المفهوم باعتباره عاملًا مؤثرًا في تماسك المجتمع الفلسطيني. من بين هذه التعريفات ما طرحه المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي حين اعتبر أن الهوية عبارة عن «منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها. فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثّل في وحدة العناصر المادية والتمايز والديمومة والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه ويشعر بوحدته الذاتية»[11]. يشير ميكشيللي بوضوح، في إطار مناقشته عددًا من التعريفات التي وضعها مفكرون غربيون، إلى أنه يمكن النظر إلى الهوية كمركّب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي، ويحذّر من إضفاء صفة القداسة على الهوية، فتتحول إلى عقبة أمام عملية التقدم التي لا تتحقق إلا بالتفاعل المستمر مع معطيات العصر وحاجات الإنسان[12]. ويبدو أن ميكشيللي هنا يخلط بين عناصر الهوية والهوية باعتبارها إطارًا يحفظ تماسك المجتمع. ومن المهم ألا نعطي القدسية لأحد عناصر الهوية، لكن إذا كان هذا العنصر هو أساس التماسك في المجتمع نتيجة ضعف المكونات الأخرى أو هشاشتها، فلا بد من التعامل معه بحذر شديد إلى حين تشكُّل بيئة جديدة فيها مقومات أخرى للهوية.

كثيرون من الباحثين الاجتماعيين اعتبروا أن الهوية تسير في دوائر ثلاث، وإن اختلفت هذه الدوائر بحسب وجهة نظر راسميها. ويمكن الإشارة هنا إلى أن عددًا ممن عالجوا هذا الموضوع أشار إلى هذه الدوائر المتداخلة[13]:

---

(10) لمزيد من التفصيل حول الهوية، انظر: David J. de Levita, *The Concept of Identity*, With a pref. by H. C. Rümke, [Translated by Ian Finlay], Studies in the Behavioral Sciences; 2 (Paris: Mouton, 1965).

(11) أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة علي وطفة (دمشق: دار الوسيم، 1993)، ص 169.

(12) المصدر نفسه، ص 169.

(13) سعيد إسماعيل علي، الهوية والتعليم (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص 28.

- دائرة الفرد ضمن مجموعة واحدة، باختلاف أنواع هذه المجموعات، حيث يتميز الفرد من ذويه في المجموعة نفسها بهوية خاصة.

- دائرة المجموعة المتمايزة ضمن الأمة.

- دائرة الأمة المتمايزة بين الأمم الأخرى.

الباحث هنا لا يختلف مع هذا التوزيع لدوائر الهوية، فهو يرى أن المجال مفتوح للحديث عن دوائر أخرى عدة أكثر تفصيلية ودقة، حيث تصبح كل دائرة اجتماعية محيطة بالفرد ممثلةَ هوية خاصة، بدءًا بالفرد مرورًا بالأسرة والقبيلة والبلدة والمدينة ... إلخ. لذلك، ارتأى الباحث أن لا بد من أن يشير التقسيم الأساس إلى الفرد والمجتمع والإنسانية.

هنا يمكن القول إن الهوية في أي من الدوائر الثلاث لا تتضح إلا من خلال الاحتكاك بالمحيط والانفتاح عليه والتفاعل معه في مجالات شتى؛ فصفاتك المميزة كفرد (هويتك) لا يمكن أن تظهر من دون معرفة الآخر، أي لا معنى لـلأنا في ظل غياب الآخر. كما أن المجتمع بحجمه وأسس تكوينه المختلفة لا يمكن أن يُظهر هوية مشتركة من دون أن يتفاعل مع المجتمعات الأخرى، وكذا الهوية الإنسانية التي لا يمكن، بمعناها المترابط، أن تظهر إلا في إطار الانفتاح على القضايا الإنسانية الأبعد من حدود الفرد والمجتمع والأمة. وليس المقصود هنا الاهتمام والانفتاح على القضايا التي تمثّل قواسم مشتركة فحسب، مثل البيئة والطاقة وغيرها، وإنما الوصول أيضًا إلى مرحلة التجاوب الإنساني مع القضايا التي ليس للمرء اتصال مباشر بها، مثل المشكلات الخاصة التي يعانيها بعض المجتمعات، من فقر وأمراض.

من خلال إسقاط ما سبق على الواقع الفلسطيني، برزت الهوية الفلسطينية بشكل ملحوظ نتيجة احتكاك مضاعف بالآخر، إذ إن الآخر في السياق الفلسطيني هو آخر يهدد وجودية الأنا الفلسطيني، كما أن احتكاك الفلسطيني بالآخر جاء في أطر جغرافية جديدة، حين أضحى جزءٌ من الشعب يعيش تجربة اللجوء في الدول المجاورة على وجه التحديد. واحتكاك الفلسطينيين بالآخر

الشبيه في تلك البلدان ولّد أيضًا حالة من الشعور بضرورة التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية وصقلها؛ إذ إنها تتميز من الهويات الشبيهة، وإن خطورة الهويات المجاورة لم تكن في عدوانيتها وتناقضها مع الفلسطيني وإنما في مدى التقارب والتشابه إلى الحد الذي يمكّنها من ابتلاع الهوية الوطنية.

هناك من يرى أن نشوء الهوية الفلسطينية، بل تبلورها باعتبارها هوية متميزة من الهويات العربية المجاورة، يرجع أساسًا إلى الجغرافيا؛ فالهوية الفلسطينية مرتبطة بالحيز الجغرافي الذي يشكّل ما عُرف بفلسطين الانتدابية، وقد تحولت، بحكم ارتباطها بجغرافية فلسطين، إلى إطار للنضال الوطني ضد الوجود البريطاني ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، يمكن القول إن النضال الفلسطيني صقل الهوية الفلسطينية وجعلها أكثر وضوحًا من الهويات العربية الأخرى، خصوصًا في المشرق العربي. وبما أن الهوية الفلسطينية مرتبطة بالأرض، فلا شك في أنها ستتأثر، وفق ما يقول أحمد أبو غوش، بأي تنازل عن أي جزء من هذه الأرض[14].

يتفق زهير الصباغ مع وجهة النظر هذه؛ فهو يعتبر الوجود البريطاني على أرض فلسطين بداية لتبلور الهوية الفلسطينية[15]، أي إن الهوية موجودة، لكن بروزها كهوية لها سماتها المختلفة عن محيطها الإقليمي ناتج أساسًا من محاولات سلخ فلسطين عن محيطها، كما أن ما تعرّض له الفلسطيني خلال النكبة سيبقى جزءًا من ذاكرته التي تمنح هويته الوطنية سمات خاصة[16]. إلا أن هناك من يرفض ربط تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بالنضال ضد الاحتلال؛ فوسام رفيدي يذكر أن زكريا محمد ربط تبلور الهوية الفلسطينية بحملة محمد

(14) أحمد أبو غوش، «ما هو أثر التراجعات في مواقف م. ت. ف على الهوية الوطنية الفلسطينية؟،» جريدة حق العودة، العدد 48 (أيار/ مايو 2012)، ص 14.

(15) زهير الصباغ، «تحولات الهوية الفلسطينية» (ورقة قُدمت إلى: مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين؟، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، 21-23 آذار/ مارس 2008.

(16) انظر: Sa'di, «Catastrophe,» and Masalha, «Remembering the Palestinian Nakba».

علي باشا على بلاد الشام[17]. وبمراجعة مقالة محمد، نجد أنه ذهب عميقًا في التاريخ أكثر مما أورد رفيدي، ليقول: «لدينا تأكيد يرقى إلى القرن الخامس قبل الميلاد، على الأقل، في شأن وجود كيان يدعى فلسطين، فقد حدد هيرودوتس هذا الإقليم بحدوده المعروفة حاليًا تقريبًا، وسمّاه فلسطين»[18].

على أي حال، لا يمكن إنكار دور الصراع مع الصهيونية باعتباره عاملًا محفزًا لبروز هوية فلسطينية وطنية متمايزة وغير متناقضة مع الهوية العربية الأوسع. وقد عملت هذه الهوية باتجاهين؛ فهي تشكل حاضنة للنضال الوطني، وفي الوقت نفسه تستمد سماتها الأساسية من هذا النضال المرتبط بجغرافية فلسطين. لذلك، فإن أي تحولات في المسار النضالي الفلسطيني ربما تحمل تأثيرات واضحة في الهوية الفلسطينية سلبًا أو إيجابًا، وفقًا لطبيعة التحول.

تدّعي هذه الدراسة في ما يتعلق بما ورد أعلاه بخصوص تبلور الهوية الفلسطينية وكون هذا التبلور عائدًا إلى الجغرافيا، أن هذه الهوية قد لا تبقى رهينة تقلّب المعطيات الجغرافية نتيجة التطورات الجيو - عسكرية والجيو - سياسية؛ فكون الجغرافيا من العوامل المؤسسة لا يعني أنها ستكون عاملًا حاسمًا في وجود الهوية الفلسطينية. وربما تكون عاملًا مؤثرًا، لكن الهوية في مرحلة ما بعد التبلور ستتجاوز الجغرافيا لتصبح القلعة الأكثر صمودًا في وجه الاحتلال، وهذا ما يفسر بقاء الهوية الفلسطينية إطارًا جامعًا للفلسطينيين على الرغم من تفكيك فلسطين جغرافيًا، وإحلال المستجلَبين اليهود مكان جزء كبير من أهل هذه الأرض.

إن ادعاء الربط الدائم بين الجغرافيا والهوية هو ادعاء قائم على تسليم لا إيمان، ونتاج التكيف مع الواقع لا نتاج المشاركة في تشكيل هذا الواقع. إن مثل هذا الادعاء إنما يؤسس لتلاشي الهوية الفلسطينية تبعًا للتهجير القسري

---

(17) وسام رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام،» جريدة حق العودة، العدد 45 (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 8-10.

(18) زكريا محمد، «الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 16، العدد 62 (ربيع 2005)، ص 147.

الذي تعرّض له جزء واسع من الفلسطينيين، كما أنه يؤسس لاكتساب المهجرين هوية الحيز الجغرافي الجديد. ولو سلّم الفلسطينيون بذلك لَما بقينا إلى يومنا هذا نردد عبارة فلسطينيي الشتات، فهم انسلخوا جغرافيًا عن فلسطين، لكن هويتهم بقيت وتعززت بفعل أوضاعهم المعيشية في الوطن العربي خصوصًا[19]. ولو سلّم الفلسطينيون بذلك، لأضحى ذلك اعترافًا منهم بأن اليهودي المولود على أرض فلسطين اكتسب هويته من جغرافيتها. حقيقة الأمر هي أن المزج بين الجغرافيا والهوية بشكل مطلق أمر يتطلب الحذر، فمعظم أبناء الشعب الفلسطيني يقطنون بلادًا غير بلادهم، وقد لا يكون منهم من وِلِد على أرض فلسطين بعد جيل؛ ففي إسرائيل مثلًا، وبعد مرور أكثر من ستة عقود، لا يمكن القول إن الجغرافيا أكسبت المجتمع هوية خاصة، وهذا يعود إلى سببين: الأول هو حالة التشظي في بنية المجتمع الإسرائيلي إلى الحد الذي لا يمكن الجزم معه أن هناك هوية واحدة، ولو أن الهوية مكتسبة من الجغرافيا لا من البيئات السابقة لوجودهم في فلسطين المحتلة أو أصولهم العرقية لَما كان هذا التشظي قائمًا، وأن ما يحفظ تماسك المجتمع حتى اللحظة هو قوة المؤسسات الحكومية وفرض القوانين، ولذلك نجد إسرائيل مصرة حتى هذه الأيام على تصنيع هوية جامعة وهي اليهودية، وهذا ما أثير مؤخرًا في ملف التسوية، فالإصرار على يهودية الدولة وحملات تهويد المدن الفلسطينية يعطي مؤشرات واضحة على أن إسرائيل تدرك جيدًا ركاكة الادعاء بوجود هوية إسرائيلية[20].

والسبب الثاني هو أن أساس التجمع الإسرائيلي يكمن في الفكرة الصهيونية لا في الجغرافيا، واليهود الموجودون على أرض فلسطين يؤدون دورًا ضمن برنامج صهيوني على الرغم من اختلاف دوافع مجيئهم. وهناك حالات شبيهة أخرى مثل الوجود الفرنسي في الجزائر، فهُم اكتسبوا هوية

---

(19) انظر: Helga Baumgarten, «The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948-2005,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 4 (Summer 2005), pp. 25-48.

(20) Abdallah Marouf Omar, «Israel, Jerusalem, and the Identity Crisis,» *International Journal of West Asian Studies*, vol. 3, no. 1 (2011), pp. 111-134.

مختلفة عن الهوية الفرنسية، لكنها أيضًا ليست هوية جزائرية، فهويتهم هوية دور وليست هوية نابعة من الجغرافيا، ولو أن الجغرافيا هي من رسم شكلًا مميزًا لليهود المستجلَبين لتماهى اليهودي الآتي من منهاتن مع ذلك الآتي من صنعاء مع ذلك الفلسطيني المتجذر في عكا[21].

كما أن الربط بين تبلور الهوية الفلسطينية وعزلها عن المشرق العربي إبان الوجود البريطاني يظهرها على أنها إحدى نتائج الانقسام العربي، وكأن الهوية الفلسطينية تعبير عن انفصال الفلسطينيين عن الهوية العربية. والواقع أن تبلور الهوية الفلسطينية لم يكن مظهرًا من مظاهر الانهزام، وإنما كان مقوّمًا من مقومات الانتصار. لذلك، فإن تبلور الهوية مرتبط بالنضال من أجل استعادة الحقوق. وبما أن الهوية هنا تشكّل حاضنة للنضال، فإنها تمثّل الإرادة الفلسطينية المصمِّمة على استرداد عروبة المكان. لذلك، لا يوجد تناقض بين الهوية الفلسطينية والهوية العربية القومية، وإنما تمايز في بعض العناصر تبعًا لخصوصية الأحوال والمكان. لكن ذلك لا يعني تجاهل مرحلة شعور الفلسطيني بخذلان المحيط العربي، وهي المرحلة التي شعر الفلسطيني فيها بأنه لا بد من أن يكون هناك كيانية فلسطينية مستقلة، فتكرار هزيمة العرب في ثلاث حروب متتالية 1948 و1956 و1967 ساهم في نشوء الفصائل

---

(21) لمزيد من التفصيل عن إشكاليات المجتمع الإسرائيلي، وتساؤلات الهوية، انظر: نديم روحانا وأريج صباغ - خوري، محرران، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع (حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2011)؛ Rakefet Sela-Sheffy, «‹What Makes One an Israeli?› Negotiating Identities in Everyday Representations of ‹Israeliness›,» *Nations and Nationalism*, vol. 10, no. 4 (October 2004), pp. 479-497; Marina Niznik, «Searching for a New Identity: The Acculturation of Russian - born Adolescents in Israel,» in: *ISB4: Proceedings of the 4th International Symposium on Bilingualism*, Edited by James Cohen [et al.] (Somerville, MA: Cascadilla Press, 2005), pp. 1703-1721; Raffaella A. Del Sarto, «Israel's Contested Identity and the Mediterranean,» The Hebrew University of Jerusalem, Department of International Relations, May 2002 (Draft); As'ad Ghanem, *Ethnic Politics in Israel: The Margins and the Ashkenazi Center*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 16 (London; New York: Routledge, 2010); Izhak Schnell, *Perceptions of Israeli-Arabs: Territoriality and Identity*, Research in Ethnic Relations Series (Aldershot: Avebury; Brookfield, Vt.: Ashgate Pub. Co., 1994); Yaakov Kop and Robert E. Litan, *Sticking Together: The Israeli Experiment in Pluralism* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002), and Baruch Kimmerling, *Clash of Identities: Explorations in Israeli and Palestinian Societies* (New York: Columbia University Press, 2008).

السياسية الفلسطينية، التي على الرغم من أنها جاءت تعبيرًا عن عجز الأنظمة العربية فإنها لم تنسلخ عن محيطها العربي، وبقي التنسيق قائمًا، وتلقّى بعضها دعمًا رسميًا وشعبيًا، واستُضيف في أكثر من بلد. وكان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني حينها وبتنسيق فلسطيني - عربي، إطارًا سياسيًا للهوية الفلسطينية.

مع ظهور الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير تعزز النضال ضد الاحتلال كقاسم مشترك بين الكل الفلسطيني في الداخل المحتل في عام 1948 وفي الضفة والقطاع والشتات، وتحوّل هدف التحرير إلى صمّام أمان للهوية الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والاجتهادات السياسية المتباينة في أسس التحرير وأدواته، لم يكن التحرير كهدف محل خلاف. وقد أدركت إسرائيل منذ اللحظة الأولى القيمة الحقيقية للهوية الوطنية، فسعت إلى طمس الهوية الفلسطينية أو مصادرتها، وحين فشلت حاولت أن تقوم بتشتيتها، طامحة إلى دفعها إلى التلاشي أو الانصهار في محيطها العربي.

ثانيًا: الهوية الفلسطينية في مواجهة التحديات

1- مرحلة التحدي لسلب الهوية وتشتيتها من الاحتلال

منذ مرحلة ما قبل قيام دولة إسرائيل، بدأت الهوية الفلسطينية تواجه تحديات طمس بعض عناصرها تارة، أو سرقتها تارة أخرى. واستمرت إسرائيل بالأسلوب نفسه بعد عام 1948، ثم تعددت أساليبها وأدواتها لتحقيق مبتغاها، فالمسألة لا تتعلق بإضعاف الطرف الفلسطيني فحسب، وإنما تتعلق أيضًا بتقوية الادعاءات الصهيونية القائلة إن فلسطين أرض بلا شعب. لذلك، كان لا بد من حملة ممنهجة لتكريس هذا الادعاء، فكانت الحملة التي شملت تغيير التركيبة السكانية في فلسطين من خلال جلب اليهود من أنحاء العالم كله، مستغلة الأوضاع التي كان اليهود يعيشونها في بعض المناطق. وفي مقابل الهجرات اليهودية المتزايدة، كانت إسرائيل تهجّر الفلسطينيين قسرًا من بلادهم إلى دول العالم، خصوصًا إلى الدول المجاورة، آملة بانصهارهم في تلك المجتمعات.

هنا كان التحدي الأول للشعب الفلسطيني الذي كان أمام معركة وجودية تجاوزت المفاهيم الديموغرافية، وتمثّلت في الحفاظ على الهوية الوطنية باعتبارها إطارًا معنويًا يجمع الفلسطينيين أينما وجدوا تحت مظلة واحدة هي التحرير. وعمدت إسرائيل إلى تسهيل عملية طمس الهوية الفلسطينية من خلال تشتيت أبنائها وعزلهم جغرافيًا، فعاش أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيو 1948 وفلسطينيو الشتات من دون تواصل اجتماعي أو اقتصادي يضمن التماسك بينهم. وبرز الأخطر من ذلك حين رُبطت الضفة الغربية بالأردن ورُبط قطاع غزة بمصر، في محاولة لإجبار الفلسطينيين جميعًا على الانصهار في المجتمعات العربية المحيطة، ظنًا بأن الانسجام الثقافي والديني واللغوي بين الفلسطينيين والعرب قد يحقق لإسرائيل تلك الغاية، أما فلسطينيو 1948، فحاولت التضييق عليهم بشتى السبل كي تجبرهم على الانسلاخ عن هويتهم الوطنية.

لم تنجح إسرائيل في طمس الهوية الفلسطينية من خلال تشتيت الفلسطينيين، ما شكل حالة فريدة من التماسك لعناصر الهوية الفلسطينية التي بقيت متميزة من هويات الدول المستقبِلة للاجئين. وهنا تقول بيسان عدوان: «واستنادًا إلى المقاييس التي تُستعمل في الأغلب لتعريف مجموعة إثنية، وهي الثقافة واللغة والدين والعرق والأرض، فإن الفلسطينيين يمثلون لغزًا. لقد أصبحوا يعيشون في جميع دول المنطقة وسواها ولا يقطنون أرضًا واحدة. وهم لا يتميزون ثقافيًا تميزًا بارزًا عن المجتمعات الأخرى في المشرق. ولعل العامل الأهم في تطور هوية وطنية مميزة لدى الفلسطينيين هو الخطر على طابع فلسطين العربي المتمثّل في الصهيونية ومشروعها المتمثّل في وطن يهودي قومي في فلسطين. وتضافرت عدة عوامل لربط الفلسطينيين بعضهم ببعض تمييزًا لهم عن المجموعات الأخرى في دول الملجأ العربي، ومن هذه العوامل فقدان الوطن وفقدان القدرة على ممارسة حق تقرير المصير، ومن هذه العوامل الجهود المبذولة للمحافظة على التقاليد والتاريخ وتعزيزهما على الرغم من التعثّر في المنفى والرغبة في العودة»[22].

(22) بيسان عدوان، «إشكالية الهوية الفلسطينية بين المركز والأطراف - مقدمة لدراسة عن الشتات الفلسطيني،» الحوار المتمدن، 4/ 6/ 2003. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7905>.

لم تلجأ إسرائيل إلى سياسة التهجير باعتبارها نهجًا وحيدًا لطمس الهوية الفلسطينية فحسب، بل أرفقتها بخطوات متسارعة شملت تدمير قرى فلسطينية وإزالة 428 قرية بشكل كامل وقتل معظم أبنائها وتهجير الباقي، وقامت إسرائيل أيضًا بإنشاء مدن وقرى جديدة مكان تلك التي أزيلت وفي أماكن جديدة، وأسكنت فيها مهاجرين يهودًا، وأطلقت على تلك القرى والمدن مسمّيات عبرية جديدة، في محاولة منها لإيجاد «هوية يهودية» في مقابل الهوية الفلسطينية التي تتعرض لمعركة وجود. بل إن تغيير أسماء القرى والمدن الفلسطينية سبق وجود إسرائيل، إذ قامت لجان خاصة مشكّلة من الوكالة اليهودية بتغيير أسماء عدد من المواقع في حلول عام 1948 واستمرت بعد ذلك أيضًا[23].

من السياسات الأخرى التي انتهجتها إسرائيل في سبيل محو الهوية الفلسطينية، الآتي:

- إلغاء الجنيه الفلسطيني كعملة متداولة في فلسطين المحتلة باعتباره رمزًا فلسطينيًا، واعتماد الليرة الإسرائيلية. وفي عام 1980 تنبهت إسرائيل إلى أن طمس أحد عناصر الهوية الفلسطينية لا يكفي، ويجب أن يتم الاستفادة من ذلك بإيجاد عنصر جديد يساهم في تشكيل هوية دولة إسرائيل، لذلك قامت بتحويل عملتها من ليرة إلى شيكل جديد[24].

- محاولات سرقة التراث الفلسطيني ونسبه إلى التراث اليهودي، مثل الزي الفلسطيني والدبكة الشعبية التي باتت تقدمها إسرائيل كجزء من موروثها الثقافي، وشهدت الفترة الأخيرة تزايدًا في هذا النهج[25].

---

(23) عبد الرحيم الشيخ، «متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 21، العدد 83 (صيف 2010)، ص 78.

(24) «أدوات تغيير الهوية الفلسطينية،» الجزيرة.نت، تغطيات خاصة، 2008.
<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/a61fc481-58d1-432d-a447-4c559eda36c5>.

(25) عبد الرحمن المغربي، «الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها فضح ممارسات «احتلال التاريخ»» (ورقة قُدمت إلى: مؤتمر المسؤولية

- القيام بحملات ممنهجة لشراء الآثار الفلسطينية، وقد استغلت إسرائيل عدم وجود مؤسسات فلسطينية تحمي هذه الآثار، وجنّدت كثيرًا من العمال للبحث عن الآثار بإغراءات مالية، في ظل جهل هؤلاء العمال بأهمية مثل هذه القطع الأثرية[26].

على الرغم من هذه الإجراءات كلها، لم تنجح إسرائيل في طمس الهوية الفلسطينية، وأقصى ما حققته هو الفصل الجغرافي بين أبناء الشعب الفلسطيني، من دون أن تستطيع فك الرباط المعنوي بينهم وصهرهم في هويات أخرى. وتبدل الحال بعد قبول حل الدولتين، إذ يمكن اعتبار هذا التطور وما ترتب عنه مرحلة فاصلة في تشتيت الهوية الفلسطينية؛ فما لم تنجح فيه إسرائيل وحدها نجحت فيه جزئيًا حين قبلت قيادة منظمة التحرير أن تغير الهدف الذي مثّل القاسم المشترك بين جميع أفراد وفئات المجتمع الفلسطيني. كان التحرر من الاحتلال بشكل كامل هو نقطة المركز التي تدور حولها الجماعات والتيارات والحركات العاملة كلها من أجل هذا الهدف، لكن بعد أن أوجدت المنظمة نقطة ارتكاز جديدة، تناقض عمل تلك الجماعات والحركات واختلت حركة دورانها.

يقول أحمد أبو غوش في هذا الصدد: إن «الهوية تعيش حالة دينامية دائمة، وهي قابلة للتماسك والتبلور والانتعاش، وقابلة أيضًا للانقسام والتشظي والتمييع. وهي بقدر عمقها التاريخي ودور الثقافة الوطنية في بنائها وتماسكها، مرتبطة أيضًا بمستقبل الشعب وبما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، وبالأدوات المستخدمة لتحقيقها. وهنا سنؤكد أن عدم الترابط بين التكتيكي والاستراتيجي من الأهداف عامل يوهن الهوية الوطنية ويضعفها، والعكس صحيح. والتضحية بالأهداف الاستراتيجية لصالح الأهداف المرحلية أو الآنية، والناجم في الأغلب عن ضعف، أو تحقيق مصالح ضيقة لفئة محدودة من الشعب، يثير دائمًا حالة انقسام وتشرذم ويضعف دائمًا الهوية الوطنية»[27].

المجتمعية للجامعات الفلسطينية، نابلس، جامعة القدس المفتوحة، 26 أيلول/ سبتمبر 2011).

(26) وسام الباش، «اغتيال الصهاينة للتاريخ: سرقة الآثار الفلسطينية إلى متى؟،» العودة، السنة 6، العدد 72 (أيلول/ سبتمبر 2013).

(27) أبو غوش، «ما هو أثر التراجعات في مواقف م. ت. ف».

كانت هذه الخطوة إعلانًا صريحًا بتخلي المنظمة عن فلسطينيي 1948، إذ ما عادت تعتبرهم جزءًا ممن تمثّلهم، ما يعني تركهم يواجهون إسرائيل وحدهم، حتى بات تمسّكهم إلى اليوم بهويتهم الوطنية في ظل تجاهل القيادة الفلسطينية لهم، وسياسات التهميش والتمييز الإسرائيليين، خارج نطاق التوقعات، مضافًا إلى ذلك، أن قبول منظمة التحرير حل الدولتين كان خذلانًا لفلسطينيي الشتات أيضًا، إذ باتت عودتهم إلى أراضيهم أبعد كثيرًا[28].

2- مرحلة محاولات تصنيع هويات فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وقطاع غزة

حين تحوّل قبول منظمة التحرير خيار حل الدولتين إلى سياسات على أرض الواقع، بعد أن وقّعت اتفاق أوسلو (1993)، تشكلت البيئة الملائمة لنمو الهويات الفئوية التي قد تمثّل الخطر الأكبر على الهوية الوطنية الفلسطينية. فمنظمة التحرير، وحركة فتح على وجه التحديد، غيرت اتجاه بوصلة الفلسطينيين نحو هدف جديد غامض، تتحكم فيه مجريات المفاوضات والأوضاع الإقليمية وتوجهات القوى الدولية. وكانت الضربة الأولى التي تلقتها الهوية الفلسطينية هي فقدان الإطار السياسي المتمثّل في منظمة التحرير كجهة معبّرة عن الهدف الفلسطيني المُجمع عليه، فنشأت سلطة الحكم الذاتي، مكرسةً حال الشتات التي يعانيها الشعب الفلسطيني، لكن بأيدٍ فلسطينية هذه المرة.

عبّر نديم روحانا عن ذلك بشكل أكثر دقة حين اعتبر إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1974 البرنامج المرحلي الذي ينص على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على كل جزء يتم تحريره، هو المرحلة التي بدأ فيها الحل السياسي بالانفصال التدريجي عن مكوّنات الهوية الفلسطينية. وكانت حال الانسجام بين الحل السياسي ومكوّنات الهوية قائمة في ظل إصرار منظمة التحرير على التحرير الكامل وعودة اللاجئين[29]. وهذا الطرح يمكن استخدامه ردًّا على من يعتبر أن منظمة التحرير هي أساس الحفاظ على

(28) أبو غوش، «ما هو أثر التراجعات في مواقف م. ت. ف».
(29) روحانا، «الهوية الوطنية الفلسطينية».

الهوية، فهي كذلك إن انسجمت أهدافها مع مكوّنات الهوية، أما وقد عدّلت من توجهاتها، فإنها أضحت جزءًا من المشكلة، ولا يمكن أن تؤدي دورًا حاميًا للهوية الفلسطينية إلا بإعادة تشكيلها وتوجيهها بما ينسجم مع مكوّنات هذه الهوية. وحين يشار إلى أهمية منظمة التحرير كتعبير عن الكيانية السياسية، فالمقصود هو أهمية الدور الذي أدّته وأهمية وجودها كمؤسسة تجاوزت الجغرافيا، وهذا ما ميز المنظمة في فتراتها الأولى. وبناء عليه، فإن أي إطار آخر مجمَع عليه يمكن أن يقوم مقام المنظمة إذا ما انسجم مع مكوّنات الهوية.

تراجع دور المنظمة تدريجيًا ونما دور السلطة بشكل وظيفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تجاهلت قيادة المنظمة وحركة فتح وبعض فصائل اليسار التي قبلت أوسلو مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات وداخل الأراضي المحتلة في عام 1948، فيما تعاملت مع أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة كموظفين في دوائر حكومية، ولا تقوم بأكثر من إعفاء الاحتلال من إدارة شؤون المواطِنين. المعضلة الأساس في وجود سلطة الحكم الذاتي التي ساهمت في خلخلة أُس الهوية الفلسطينية هي بدء التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي باعتباره خصمًا لا أكثر، وأن القضية الفلسطينية ما عادت قضية حقوق، وإنما مسألة خلافية تحتمل التسوية، وبذلك فقدت المؤسسات الفلسطينية صفة التناقض مع الاحتلال[30].

يضاف إلى ذلك أن ما انتهجته السلطة الفلسطينية من سياسات منذ نشوئها ساهم في تكريس الفئوية وتراجع الحس الوطني؛ فقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة نموًا متزايدًا لدور العشائر والعائلات، وسُخّرت تلك الجماعات الجهوية لخدمة قيادة السلطة الفلسطينية وضمان استقرارها في ظل تنامي المعارضة السياسية. وتنامي مثل هذه الجماعات الجهوية يعني تراجع مستوى الممارسة الديمقراطية، وتلاشي المنافسة السياسية، بما يغيّب الشعور بالولاء على صعيد وطني[31].

---

(30) رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو».

(31) Glenn E. Robinson, «Palestinian Tribes, Clans, and Notable Families,» *Strategic* =

حين حاول ياسر عرفات إعادة إحياء العشائرية، يبدو أنه أدرك من هم منافسوه، وحين قامت السلطة الفلسطينية برضى إسرائيل ودعم دولي ومباركة بعض الدول العربية، كان التهديد الذي يراه عرفات يتمثّل في حركة حماس التي اعتبرت توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة على أساسه خيانة لفلسطين. لذلك، وكجزء من محاولة تقليص دور حركة حماس والأحزاب اليسارية المعارضة في المجتمع الفلسطيني، قام عرفات بإعادة الهيبة والمكانة إلى كثير من الشخصيات العشائرية، إذ كان يدرك أن هذه الحركة أكثر تنظيمًا من حركة فتح، لذلك لا بد من إضعافها وإضعاف النخب الحديثة التي قد تعارض مشروع أوسلو.

تعزيزًا لوجهة النظر القائلة إن السلطة الفلسطينية كانت تهدف إلى تعزيز دور العشائر، يقول عدنان أبو عامر إن «المنظومة العشائرية والحمائلية والعائلية رابطة محورية في الوضع الفلسطيني عمومًا، والنظام الحزبي خصوصًا، ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت ‹انفكاكًا› لهذه المنظومة لصالح العمل الحزبي، إلا أن السلطة الفلسطينية في أوائل عهدها سعت بصورة موجَّهة إلى تفعيل دورها، وتنمية تأثيرها، لتكون عنصرًا مؤيدًا لها، في جهودها الحثيثة للقضاء على أي معارضة داخلية»[32].

ياسر عرفات بسياسته تلك، عمل على تحويل العشائر، باعتبارها أحد مدخلات النظام الحزبي الفلسطيني، بشكل يضمن تفكيك المؤسساتية داخل الأحزاب، وتحويلها إلى ما هو أشبه بالعشائر الضخمة. ربما هناك من ينتقد هذا الادعاء ويقول إن عرفات لا يمكن أن يقوم بذلك لأنه سيضعف حركة فتح أيضًا، وهنا لا بد من التوضيح والقول إن عرفات وجد حين عاد من تونس إلى فلسطين أن هناك عددًا من القياديين الشباب يعملون بشكل فاعل داخل حركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا الأمر هدد نفوذ القيادة التاريخية للحركة التي أتت من خارج فلسطين، لذلك لم تكن سياسة عرفات تجاه إحياء

Insights journal, November 2008. <http://dspace.africaportal.org/jspui/bitstream/123456789/25658/1/ = Palestinian%20tribes.pdf?1>.

(32) عدنان أبو عامر، رئيس قسم الإعلام في جامعة الأمة، مقابلة مع الباحث، 1/ 4/ 2012.

العشائرية تستهدف إضعاف حركات وأحزاب المعارضة فحسب، بل كانت تستهدف أيضًا تقليل نفوذ الشباب داخل حركة فتح بما يعزز نفوذه وسيطرته الشخصية[33].

ربما تكون هذه السياسة قد ساعدت عرفات على تكريس نفوذه داخل حركة فتح، لكن الأكيد أنها لم تساعده على إضعاف الحركات الأخرى، خصوصًا حركة حماس، والسبب الأساس هو أن حركة حماس تعتمد في عضويتها على التربية الدينية والتجنيد السياسي، لذلك لا يتأثر عناصرها بالسلطة العشائرية. وربما كان لسياسة عرفات دور في وضع عراقيل أمام تجنيد أعضاء جدد في حماس، لكنها لم تساعده على تفكيك التنظيم داخل الحركات المنافسة لحركة فتح والمعارِضة لأوسلو. وما يؤكد وجهة النظر هذه أن السلطة الفلسطينية اضطرت إلى التعامل مع حركة حماس أمنيًا، وسجن قادتها بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي.

إضافة إلى إحياء دور العشائر، اتّبعت السلطة بقيادة عرفات سياسة المحاصصة على أسس مناطقية، فوزعت المناصب الحكومية من أجل استرضاء النخب الجهوية في كل محافظة ومدينة وقرية من دون أي معايير مهنية أو وطنية، بل إنها سارعت إلى تشريع هذا التوجه من خلال اعتماد نظام الدوائر للانتخابات، ما كرس المحاصصة على أساس جغرافي، فيما كان نظام الكوتا يسير في الاتجاه نفسه، فخُصصت كوتا للمسيحيين والسامريين والبدو في أول انتخابات تشريعية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يعني تغييبًا للنزعة الوطنية وتعزيزًا للفئوية الدينية أو المناطقية[34].

على الرغم من أن بروز مثل هذه الجماعات الجهوية لا يعني بالضرورة التناقض مع الهوية الوطنية، فإن مما لا شك فيه هو أنه يُضعف الانتماء على أساس وطني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطورة الناجمة عن ضعف الهوية

(33) Robinson, «Palestinian Tribes».

(34) مرسوم رئاسي رقم (2) لسنة 1995 بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، صدر في مدينة غزة بتاريخ 14/ 12/ 1995.

الوطنية تعني أن الجماعات الفئوية ستسعى إلى بلورة هوية بديلة تؤطر عملها وتقوم مقام الهوية الوطنية، بل وتدّعي أنها الممثل لتلك الهوية. وهنا يمكن استحضار ما طرحه إيريك هوفر في دراسته للحركات الجماهيرية، من أن تمرد جماعة ما على إطار اجتماعي أو ديني أو سياسي قائم وممثّل للمجتمع، وطرح بديل له، ربما لا يكون احتجاجًا منهم على هذا الإطار أو هذه الهوية، وإنما ردة فعل تلقائية على ضعف هذا الإطار، أي إن الأفراد يرغبون دومًا في الانضمام إلى البنى المجتمعية المتماسكة والقوية[35].

تشير الحال الفلسطينية إلى إضعاف الهوية الوطنية عن طريق السياسات الفلسطينية. وبما أن الهويات الجهوية، مثل العشائرية والمناطقية، لا تشكل بديلًا يهدد الهوية الوطنية، وفي ظل حاجة الفرد إلى بديل قوي، فإن هذا الفرد سينخرط تدريجيًا في هوية حزبية تطرح نفسها كهوية وطنية خالصة، وهو بهذا العمل ليس مقررًا أو مختارًا بالضرورة، وربما يكون خاضعًا لتأثير الإعلام الحزبي أو عرضة لأوضاع أمنية أو اقتصادية تدفعه إلى التمرد على ما هو قائم، والانحدار نحو التشدد في التصنيفات واحتكار مكوّنات الهوية الوطنية.

لم يقتصر نهج السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح المؤثر في الهوية الوطنية على الجوانب السابقة الذكر، وإنما امتد أيضًا لتتحول الأنماط الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني في ظل حكم السلطة إلى معول آخر من معاول هدم الهوية الوطنية؛ فتحويل المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى موظفين لدى السلطة، فيما جل خزينتها من أموال المنح الغربية يعني رهن كرامة المواطن الفلسطيني وإرادته بإرادة المانح، إلى جانب تحويل المواطن الفلسطيني إلى معتمِد بشكل شبه كلي على ما يصل إلى سلطته من منح مشروطة. وعملت السلطة على السماح للبنوك بتقديم تسهيلات بنكية تضمن حصول المواطنين على قروض ميسَّرة طويلة الأجل بغرض الرفاهية، كشراء السيارات والعقارات، ما أدى إلى نمو ثقافة استهلاكية وتراجع الإنتاجية نتيجة

---

(35) Eric Hoffer, *The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements* (New York: Harper, 1951).

التخلي عن مصادر الدخل الوطنية، كالقطاع الزراعي والحيواني والسياحي، والصناعات الحرفية[36].

في ظل هذا المشهد الخادع لتحسن الوضع الاقتصادي، نتيجة تمتع المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع برفاهية نسبية، بدأ الفلسطيني يمارس حياته اليومية بشكل لا يتلاءم مع كونه تحت احتلال؛ فطلبُ الرفاهية في ظل وجود الاحتلال هو حال من فقدان الدافع لمقاومة ذاك الاحتلال. وبناء عليه، فإن تكريس نمطية الاستهلاك هذه يعني تكريس حال الجمود الوطني وعدم الإحساس بمسؤولية تجاه الأرض، لتتحول صورة الاحتلال في أذهان الفلسطينيين من كيان كامل بأذرعه الأمنية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية إلى مجرد جندي يقف على حاجز، وإذا ما وُجِد بديل أمني لذلك الجندي فإن الفلسطيني سيفقد محفزات مناوءة الاحتلال، التي تعني إيجاد هوية جديدة في الضفة والقطاع تختلف تمامًا عن هوية فلسطينيي الشتات ومناطق 1948.

على الرغم من ذلك، كانت الفصائل المعارضة لأوسلو، مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تمثّل خطًا دفاعيًا عن الهوية الوطنية الفلسطينية. وقد برزت حركة حماس من بين تلك الفصائل فصيلًا منافسًا لحركة فتح ومنظمة التحرير، ومثّلت تحديًا حقيقيًا لأوسلو منذ قيام السلطة. وحاول ياسر عرفات، كما أشرنا سابقًا، إلى الاستقواء على معارضيه بإحياء العشائرية، إلا أن حماس نجحت في تحجيم دور أعيان العشائر وتأثيرهم في الشباب والمجتمع من خلال عملية التربية الدينية والتنشئة السياسية، التي كانت (حماس)، وما زالت، تقوم بها من أجل تجنيد عناصر جدد في صفوفها، فكلما ازداد ولاء الفرد لفكر حركة حماس قل ولاؤه للعشيرة وتخلص من القيود الاجتماعية التقليدية.

(36) «حراك أيلول الفلسطيني وولادة الاحتجاج الاجتماعي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، 13 أيلول/ سبتمبر 2012. <http://www.dohainstitute.org/release/d1ce29f7-a9ab-46ca-9d91-7bc77fa2338a#4>.

على الرغم من دور حركة حماس الواضح في مجابهة سياسات السلطة المؤثرة سلبًا في مكوّنات الهوية الوطنية، فإن هناك من يعتبر خطاب الحركة الخطر الحقيقي على الهوية الوطنية؛ فهذا الخطاب يُدخِل الفلسطينيين في فئوية جديدة على أساس ديني. إلا أن هذا الرأي غير دقيق، فالخطاب المشار إليه يقتصر على التربية السلوكية لأفرادها، أما بخصوص المضمون الديني داخل خطابتها السياسية فلا تختلف كثيرًا عن المضامين الدينية للخطابات السياسية لباقي الفصائل، بما فيها الفصائل العلمانية، إذ إن الخطاب الديني موروث ثقافي يتجاوز الفهم التقليدي، ويشكل أحد ملامح الهوية الوطنية.

ينتقد وسام رفيدي استخدام الخطاب الديني بأي شكل من الأشكال، لأنه يعني تعزيز الهوية الدينية، باعتبارها هوية تفتيتية، وفق طرحه، وتتناقض بشكل واضح مع الهوية الوطنية التجميعية، إلا أنه يؤكد أن حركة حماس طورت خطابها بشكل ملحوظ، فيقول: «يمكن ببساطة ملاحظة حجم المسافة التي قطعتها حركة حماس في تبنّيها لخطاب سياسي يتراجع فيه أكثر فأكثر المضمون الديني، فببساطة هناك فرق يمكن ملاحظته بين الخطاب المعلن الحالي والخطاب الذي أثبته الميثاق الحمساوي ولا زال قائمًا»[37].

حدّت الفصائل الفلسطينية المعارضة لأوسلو من قدرة السلطة على توسيع سياساتها، إلا أنها لم تمنعها نهائيًا. واستمر الوضع بالوتيرة نفسها حتى اصطدمت المفاوضات بفشل مباحثات كامب ديفيد في عام 2000 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) بعدها مباشرة، فبدأت مرحلة جديدة عاد فيها التناقض مع الاحتلال كقاسم مشترك بين جموع الشعب الفلسطيني؛ إذ مسحت الحوادث المتسارعة خلال هذه الانتفاضة التي مسّت بشكل مباشر هيبة مؤسسات السلطة، بل أدت إلى انهيارها فعليًا وانقضاء عهد أوسلو، تهديدًا حقيقيًا كاد يُجهز على العنصر الأساس من عناصر الهوية، وهو الهدف الوطني الموحد.

---

(37) رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو».

هناك ربما من يجادل أن في مثل هذا الطرح شيئًا من التناقض: فكيف قامت إسرائيل طوال هذه الأعوام بمحاولات مستميتة من أجل طمس الهوية الفلسطينية أو سلبها، لتأتي خلال انتفاضة الأقصى فتعيد إلى هذه الهوية بريقها؟ إن من يجادل بالطريقة نفسها إنما يرى الصورة بشكل غير دقيق، فمن بدأ الانتفاضة هم أبناء الشعب الفلسطيني، وهي ثورة على المفاوضات قبل كل شيء. بعض مؤيدي المفاوضات دعمها بداية لاعتقاده أنها ورقة في يديه يمكن أن يتحكم فيها، لكنها ما لبثت أن تجاوزته. الأمر الآخر هو أن تعزيز الهوية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى لم يأت كنتيجة للسياسات الإسرائيلية وإنما كاستحقاق لمبادرة جميع الفصائل الوطنية والإسلامية بالعمل معًا ضد الاحتلال.

مع بداية تراجع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أدركت الفصائل الإسلامية والوطنية أن مؤسسات السلطة الفلسطينية ستعود إلى العمل بشكل اعتيادي، ومن المؤكد أنها ستلجأ إلى السياسات نفسها التي تبنّتها قبل انتفاضة الأقصى بسبب عدم تغير النخبة السياسية والإدارية في السلطة الفلسطينية. لذلك كان لزامًا على تلك الحركات أن تبادر إلى فرض مشاركتها السياسية بما يضمن تحقيق التوازن داخل مؤسسات السلطة وبما يمنعها من الانجرار أكثر خلف أوسلو[38]. وكانت الخطوة الأبرز في تلك الفترة هي مشاركة حماس في الانتخابات المحلية ثم في الانتخابات التشريعية.

اتهم البعض حركة حماس بأنها وقعت في فخ أوسلو، لكن مرجعية مشاركتها في الانتخابات التشريعية لم تكن أوسلو، وإنما الاتفاق الوطني الذي جرى في القاهرة في عام 2005، حين اتفقت جميع الفصائل على رؤية جديدة لإدارة الحياة السياسية الفلسطينية، وجاء هذا الاتفاق بسياسات مخالفة لما ورد في أوسلو وملحقاتها، مثل التعديلات على قانون الانتخابات. أما التهمة التي

(38) مداخلة محمد غزال، خلال ندوة إعلان القاهرة الفلسطيني.. نحو تأسيس نظام سياسي جديد التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حول إعلان القاهرة الفلسطيني في مقر المركز، 11/ 4/ 2005. انظر: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 31 (ربيع 2005)، ص 15-35.

نُسبت إلى حركة حماس، فلم تكن بحاجة إلى أكثر من عام واحد لتتلاشى بحكم معطيات الواقع؛ فبعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006، وردّة فعل المجتمع الدولي التي تمثّلت في مقاطعة حماس وحكومتها، اتضح أن الأخيرة لم تشارك وفقًا لأوسلو، وأن مشاركتها هي تحجيم لأنصار أوسلو، ولو كان الأمر غير ذلك، لَما كانت ردة فعل المجتمع الدولي على ذلك النحو.

على الرغم من الضرر الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني اقتصاديًا نتيجة المقاطعة الدولية، فإن الضرر الأكبر هو ما ترتب عن نكوص حركة فتح عن التسليم بنتائج الديمقراطية وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة؛ إذ إن موقف حركة فتح وقيادة السلطة الفلسطينية المتماهي مع الموقف الدولي والمعطِّل لسير عمل الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشرة بقيادة حماس كان تعديًا على حق المشاركة السياسية وإلغاء للمنافسة الديمقراطية، ما يعني تحول العلاقة بين الحركات والأحزاب من علاقة تنافسية سياسية بأدوات مشروعة إلى معركة وجود، الأمر الذي قد يترتب عنه استخدام القوة، كما حصل مع حركة حماس التي وجدت نفسها مضطرة إلى استخدام القوة في قطاع غزة في ظل محاولة استئصال وجودها بشكل أو بآخر، قابله نهج أكثر منهجية في قمع الحريات في الضفة الغربية على يد الأجهزة الأمنية التي أعيد بناؤها بإشراف أميركي.

اختفاء الممارسة الديمقراطية واستخدام القوة يعنيان أن كل طرف سيدّعي أنه على الحق وأنه يمثّل المصلحة الوطنية، حتى يبدأ المتخاصمون في محاولة للمزج بين الحزب والمجتمع، بما يمثّله ذلك من انزلاق خطر نحو نماذج إقليمية تماهى فيها الحزب الحاكم مع الدولة والمجتمع عنوة، لتتحول هوية الحزب الفئوية إلى هوية المجتمع. وفي ظل وجود حزبين وسلطتين، فإن المجتمع سيحوي هويتين فئويتين متناقضتين، فيما الهوية الوطنية الأم ستتراجع تدريجيًا.

بعد أن تحول الخلاف السياسي إلى انقسام مؤسساتي معزز بانقسام جغرافي سابق بفعل الاحتلال، وذي أبعاد أمنية، ويتغذى على انقسامات إقليمية لا تقل خطورة عن تلك المحلية، ما عادت الهوية الوطنية مهدَّدة بالطمس أو

السلب من الاحتلال فحسب، وإنما مهدّدة أيضًا بنمو هويات بديلة برعاية حزبية. وعلى الرغم من أن هذه الهويات لم تتبلور بعدُ، فإن المؤشرات التي يمكن استقراؤها من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تعزز الافتراض القائل إن السلطة الفلسطينية تخدم، منذ نشوئها ومن خلال سياسة القائمين عليها، فكرة إيجاد هويات بديلة.

من أهم تلك المؤشرات أن الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو بات مرتبطًا بالمانح الغربي، وبناء عليه، سيؤدي الانقسام السياسي المترتب أساسًا عن هذا الاتفاق إلى تكوين نموذجين اقتصاديين، لأن مقوّمات الاقتصاد ما عادت ذاتية في الأحول كلها. وفي حال رضى الدول المانحة عن النهج السياسي للسلطة، فإن الأموال ستتدفق إلى خزينة الحكومة، وفي حال لم يرض المانح عن نهج ما، فإن البديل هو تعطّل مؤسسات السلطة وعدم قدرتها على القيام بدورها الوظيفي.

تأسيسًا على ذلك، أدّى انقسام السلطة إلى حكومتين، تبنّت إحداهما (في الضفة) خطًا سياسيًا يتوافق مع رؤية الدول المانحة، وتبنّتِ الأخرى (في قطاع غزة) خطًا سياسيًا يتعارض مع رؤية هذه الدول، إلى تشكُّل نمطين اقتصاديين متباينين، وكلاهما يؤدي إلى تقويض أهم عناصر الهوية الوطنية المتمثّل في التحرر الكامل من الاحتلال، نتيجة الانشغال المتواصل بالأعباء الاقتصادية التي فُرضت على أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة.

في الضفة الغربية، عادت السلطة إلى تكريس اقتصاد الرفاه المزوّر، القائم على سياسة التسهيلات البنكية بضمان رواتب الموظفين لديها، ما زاد من ارتباط المواطن في الضفة الغربية بوضع السلطة المالي. هذه السياسة الاقتصادية زجّت بالمواطنين في الضفة في نمطية استهلاكية لا تساعد على تحفيز النضال ضد الاحتلال؛ فلقد أثقلت الفرد بعبء اقتصادي جعله ينشغل بتسديد الالتزامات المالية لمجاراة العقلية الاستهلاكية التي بدأت تسود الضفة الغربية. وفي ظل تراكم الأعباء الاقتصادية، لا يجرؤ الفرد على المطالبة بتصحيح مسار السلطة السياسي لأن في ذلك احتمال وقف المنح، وبالتالي انقطاع الرواتب،

كما جرى بعد تشكيل حماس الحكومة العاشرة في عام 2006. كل ذلك يعني تعزيز الـ «أنا» على حساب الـ «نحن»، أي تراجع الحس الوطني والمسؤولية الجماعية لمصلحة تنامي الفردية وتفكيك الهوية الوطنية.

لم تسر الأمور في قطاع غزة بشكل أفضل في ما يتعلق بالتأثير في الهوية الوطنية؛ فحين اختارت النخبة السياسية الحاكمة في قطاع غزة سياسات تخالف رؤية الدول المانحة، كان بديلها اللجوء إلى اقتصاد الكفاف. حقيقة الأمر أن مثل هذا الاقتصاد يتلاءم تمامًا مع فكرة التحرر من الاحتلال إذا ما كان معتمدًا على الإمكانات الذاتية المحدودة، لكن ما حدث أن الحكومة في غزة لجأت أيضًا إلى الدعم الدولي من أنظمة سياسية إقليمية، ولم يكن حجم الدعم كافيًا ليوازي الدعم الغربي في الضفة، فأصبح أهالي قطاع غزة يعتمدون كما أهالي الضفة على المعونات الدولية، وفي مقابل الأعباء المالية التي وقعت على كاهل أهالي الضفة نتيجة الثقافة الاستهلاكية المتنامية، أصبح أهالي القطاع يعانون العوز الاقتصادي، وتحولت الاهتمامات من وطنية واسعة تناقش قضايا التحرير والقدس واللاجئين والاستيطان، إلى قضايا ضيقة جدًا تناقش انقطاع الوقود والمياه والكهرباء والنقص في المواد الأساسية.

السبب في عدم نجاح اقتصاد الكفاف في قطاع غزة في أن يكون أداة من أدوات التحفيز ضد الاحتلال هو أنه لم يكن مبنيًا على ثقافة المقاومة، ولم يكن معتمدًا على مصادر ذاتية مهما تكن محدودة، وتحول من محفّز مفترض ضد الاحتلال إلى إحدى نقاط الضعف التي يحاول خصوم حماس استغلالها. وينظر أهالي قطاع غزة والنخبة الحاكمة فيها أيضًا إلى الأوضاع الاقتصادية على أنها أوضاع طارئة قد تتغير في أي لحظة توافق وطني، وهم بذلك لا يختلفون كثيرًا عن النخبة الحاكمة في الضفة الغربية؛ فالمسألة ليست مجرد مسألة اقتصادية وإنما لها استحقاقات سياسية، وتتبعها آثار في البنية النفسية والأنماط السلوكية للفرد والمجتمع.

في الجانب الاقتصادي أيضًا، يبدو واضحًا أن السلطة الفلسطينية عمدت منذ نشوئها إلى تحويل شريحة كبيرة من الشباب إلى موظفين في أجهزة

السلطة، خصوصًا الأمنية، بينما من المفترض أن تعمل هذه الشريحة في المجالات الزراعية والحرفية والصناعية - على تواضعها. وقد ساهمت مثل هذه السياسات في تقويض البنية الاقتصادية الوطنية، خصوصًا في المجال الزراعي. ويتضح الأثر المباشر لمثل هذه السياسات في الهوية الوطنية في استسهال الشباب الفلسطيني غير المؤهل أكاديميًا العمل في المؤسسات العامة، ما حوّل شريحة كبيرة من المزارعين إلى موظفين حكوميين، وبذلك فقد هؤلاء التواصل مع الأرض، وأصبحوا أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات السياسية كون خزينة السلطة تعتمد على المنح الدولية المشروطة سياسيًا.

كما أن مصادرة الاحتلال الإسرائيلي أراضٍ ما عادت تثير تخوفات المواطنين كما كان الأمر سابقًا، كون الأراضي المصادرة ما عادت مصدر الدخل الأساس. في مثل هذه الحال، أصبح المواطن أكثر حرصًا على المؤسسة من حرصه على الوطن. والأمر لم ينحصر في تيار سياسي بعينه، فلئن كانت السلطة قد بدأت مثل هذه السياسات وهي تحت قيادة فتح، فإن اليسار الفلسطيني زج أبناءه أيضًا للعمل في مؤسسات السلطة، وكذلك فعلت حماس حينٍ شكلت أول حكومة لها، إذ بدأت بإلحاق أبنائها في مؤسسات السلطة موظّفين متفرغين، وحوّلت جزءًا كبيرًا من أبناء جهازها العسكري إلى موظفين في القوة التنفيذية، فلم يختلف الأمر كثيرًا عما فعلته حركة فتح التي حولت جزءًا كبيرًا من عناصر شهداء الأقصى إلى أفراد في أجهزة السلطة الأمنية.

تجاوزت سياسات السلطة هذا الحد من الإضرار بالبنية الاقتصادية، فساهمت خطواتها غير المدروسة في تنامي الاستيراد من الخارج بشكل أضعف القطاعين الحرفي والصناعي في فلسطين، وعزز توجّه العمالة الماهرة إلى خيارين، إما الانضمام إلى قطاع الموظفين العموميين كما غيرهم، وإما اللجوء إلى العمل في إسرائيل[39]، وتعمل كلتا الحالتين على تقويض الهوية الوطنية بما يُمهّد الطريق لإمكانية نشوء هويات بديلة؛ ففي الحال الأولى سيتكرس تأثير

(39) انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2011 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

القوى الدولية على أكبر شريحة من المجتمع، وفي الثانية ستكرس إسرائيل سطوتها الاقتصادية المفروضة أصلًا من خلال الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، إضافة إلى البُعد المعنوي للعمل في المشروعات الإسرائيلية، إلى الحد الذي أصبح فيه أي عمل ضد الاحتلال يثير حفيظة شريحة لا بأس بها من المجتمع الفلسطيني، وهذا ما ظهر في بدايات انتفاضة الأقصى، فهي شريحة تعتمد في دخلها على العمل في المشروعات الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك أن الاختلاط بالمحتل في بيئة العمل قد يزيل الكثير من الحواجز النفسية، ما يعني فقدان الإحساس بضرورة تغيير وضع الاحتلال القائم.

بالنسبة إلى أصحاب الكفاءات ذوي الخلفية الأكاديمية، لم تختلف حالهم كثيرًا عن حال الحرفيين والمزارعين، فهُم إما انخرطوا في العمل في المؤسسات الحكومية التي ما عادت قادرة على استيعاب المزيد في كثير من وزاراتها، وإما هاجروا إلى الخارج، فيما القطاع الخاص ما زال متواضعًا جدًا. وبدا واضحًا أن جزءًا كبيرًا من خريجي الجامعات يلجأ إلى الخارج، خصوصًا دول الخليج. وقد بدأت الجامعات تأسيس وحدات خاصة للتنسيق بين خريجيها من أجل العمل في الدول العربية، ما حوّل معظم خريجي الهندسة والاقتصاد إلى كفاءات مهاجرة، وهي كفاءات لازمة للتنمية الحقيقية والمستدامة. إن استمرار مثل هذه السياسات، وإن لم تكن سياسات حكومية، يعني تحوّل العلاقة بين الوطن والمواطن من علاقة وطنية وجدانية إلى علاقة محكومة بمعايير استثمارية. وكلما قلّت قدرة الوطن على العطاء بمفهوم اقتصادي كان المكان البديل وطنًا أكبر قدرة على العطاء.

إن مثل هذا التوجه منذ بداية تشكُّل السلطة الفلسطينية، وتعزيزه بعد أن أضحت المنافسة قائمة داخل مؤسسات هذه السلطة، واستمراريته على الرغم من الانقسام المؤسساتي القائم، يعني أن التيارات السياسية الفلسطينية كلها تتعامل بالآلية نفسها، إذ إنها تنظر إلى الاقتصاد من زاوية ضيقة جدًا، زاوية تحسين حياة الأفراد آنيًا بما يضمن استقرار سلوكهم الاقتصادي متى كان دخلهم مستقرًا، ويضمن تحشيدهم وتحويلهم إلى أداة عقاب لأي جهة سياسية

في حال انقطع الدخل. وقد جرى اللجوء إلى قوة الراتب أكثر من مرة في عهد حكومة حماس وحكومة فياض وثبتت فاعلية ذلك، وهو ما يعزز ادعاء أن مثل هذه السياسات أو التساهلات حوّلت المواطن من أداة بناء للوطن موجَّهة بنخبه وأحزابه، إلى أداة عقاب للوطن ونخبه وأحزابه بيد مصدر تلك الرواتب.

من المؤشرات الأخرى على بداية تشكّل هويات بديلة فلسطينيًا في مرحلة ما بعد الانقسام، مؤشر الخلل الذي انتاب العلاقات الاجتماعية؛ فقد أظهر عدد من الدراسات الإحصائية تنامي حالات العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني، وغياب الانسجام، وتكريس الحزبية في مقابل الوطنية. في هذا الصدد، أفاد مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، وفقًا لدراسة مسحية أجراها المركز بشأن مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحال الانقسام الداخلي، بـ «أن 84.6 % من أفراد العيّنة قد تأثرت عائلاتهم بالانقسام. في حين أفاد 62 % بأن حال الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم، وأفاد 19.9 % بأنها وصلت إلى حد استخدام العنف أو التهديد به، كما أفاد 71.1 % من أفراد العيّنة أنه أصبح للانتماء السياسي إلى فتح أو حماس تأثير كبير في اختيار الزوجات والأزواج»[40].

من تبعات الانقسام الأخرى التي ساهمت في تقويض الهوية الوطنية لمصلحة تصنيع هويات بديلة محاولة فرض منظومة قيمية جديدة على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بل إنها ترقى لتكون إحدى أدوات تشكيل الهويات الحزبية الجديدة؛ إذ سارعت الحكومتان الفلسطينيتان إلى انتهاج سياسات دخيلة على المجتمع، بهدف التأسيس لقاعدة ثقافية وجماهيرية تحتضن القائمين عليها كممثلين وحيدين للشعب الفلسطيني من خلال إيجاد فجوة ثقافية بين القاعدة الجماهيرية التي يسيطرون عليها وبين النخب السياسية في الطرف المقابل أو الخصم.

في قطاع غزة، مثلًا، بدأت الحكومة الفلسطينية، وعلى وجه التحديد

(40) مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية، دراسة مسحية، غزة، 23 آذار- 8 نيسان 2008.

بعد الحرب الأخيرة على القطاع، وبجهد من وزارة الداخلية فيه، محاولة فرض منظومة قيمية جديدة على الأهالي. ومثّلت مثل هذه التوجهات انحدارًا خطِرًا من حركة حماس نحو نماذج قاتمة في المحيط الإقليمي تبنّت سياسات مشابهة في ما يتعلق بالتعامل مع المرأة وسلوك المواطن اليومي. وقامت وزارة الداخلية مثلًا بالتسبب في منع إجراء ماراثون رياضي خشية المشاركة النسوية المحتملة[41]، وقامت بشن حملة ضد من يرتدون نوعية معيّنة من الملابس، وآخر الخطوات محاسبة الناس وفق «مستوى الرجولة» بحسب التعبير الذي أطلقه وزير الداخلية في قطاع غزة[42].

إن مثل هذه السياسات، على الرغم من محدوديتها ورفض بعض قادة حماس لها، تعني في حال استمرارها تصنيعًا قسريًا لهوية ثقافية جديدة لأبناء القطاع، بما يُفقِدهم التجانس مع باقي أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والشتات ومناطق الـ 1948. وقد قامت حركة حماس، كونها حركة دينية في الأساس، بعملية تنشئة لأبنائها وتربية دينية جعلتهم يحملون هوية الحركة ويتميزون من غيرهم من أبناء الحركات الأخرى، لكن تلك الهوية حُملت طوعًا لا كرهًا، والأهم من ذلك أنها لم تتناقض مع الهوية الوطنية بل بقيت القواسم المشتركة موجودة، ولم يكن لهذه الهوية الدينية تأثير صارخ في المظهر الخارجي لأبناء حماس. أما أن تُفرض قيم وسلوك مستوردين من نماذج متشددة في العالم العربي والإسلامي، فهذا لا يقل خطورة عن محاولات إسرائيل فرض هوية ثقافية جديدة على فلسطينيي 1948.

في الضفة الغربية، سهلت السلطة الفلسطينية عملية فرض منظومة قيمية جديدة على المواطنين وإن بشكل غير مباشر في كثير من الأحيان، فساهم ذلك في بداية تحوّل سلوكي على المستويين الجماعي والفردي. وأهم الجهات الفاعلة في هذا المجال هي مؤسسات المجتمع المدني التي تركز في عملها على جيل المراهقين والقطاع النسوي، محاولةً تنشئتهم وفق قيم ليبرالية

(41) الحياة، 6/ 3/ 2013.
(42) الحياة، 21/ 5/ 2013.

تُطرح عليهم بعيدًا عن مفاهيم التحرر من الاحتلال والنضال الوطني، بل إنهم يسعون إلى ربطها في كثير من الأحيان بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. المشكلة ليست في القيم الليبرالية، فربما يكون هناك من هم مؤمنون بها من المجتمع الفلسطيني، لكن طرحها بمعزل عن حالة الاحتلال التي يعيشها جيل المراهقين هو من ركائز إيجاد هوية جديدة لا تتناقض مع الاحتلال.

من الأمثلة على النشاط الموجَّه بقصد أو بغير قصد لتنشئة جيل جديد يتكيف مع الاحتلال ولا يتناقض معه، إقامة عدد من ضروب النشاط الرياضي بين مراهقين فلسطينيين وآخرين إسرائيليين تحت شعارات التسامح والحوار، أو ابتعاث مراهقين وشبان إلى دول أوروبية بصحبة إسرائيليين تحت شعارات التبادل الأكاديمي[43]، وفي ذلك توجّه نحو التكيف مع الاحتلال واعتياد التعامل معه من دون أي إحساس بمسؤولية وطنية. إلى جانب ذلك، سهّلت الحكومة، كما عملت في الشق الاقتصادي، تكريس نمط سلوكي يوحي بشكل خادع إلى أن الضفة الغربية كيان مستقل، فتزايدت الحفلات الغنائية الترفيهية وتراجعت المهرجانات الوطنية التراثية، ووصل الأمر إلى إقامة عروض أزياء في مدينة رام الله لاقت اهتمامًا إعلاميًا واسعًا، حتى إن بداية عروض الأزياء في هذه المدينة كانت بدعوة رسمية من وزارة الثقافة في عام 2011[44]. وجْه الاعتراض على مثل هذا النشاط لا يرتكز على أسباب أخلاقية أو دينية كما يجري تصويره، وإنما ينبع من مدى تأثيره في قابلية الأجيال المقبلة للنظر إلى بلادها باعتبارها أرضًا محتلة.

المطمْئن في هذه الجزئية على وجه التحديد هو أن السياسات المستحدثة في قطاع غزة والضفة الغربية لا تلقى تأييد الشارع الفلسطيني، بل إنها تلقى في كثير من الأحيان استنكارًا وتحديًا لها. إلا أن المثير للقلق هو استمرارية مثل هذه السياسات أو النشاط في ظل الرفض الشعبي لها، بما يعزز الاعتقاد بأن هذه

---

(43) «مباراة تطبيعية تجمع فتية فلسطينيين وإسرائيليين،» وكالة صفا، 13/ 4/ 2013. <http://safa.ps/details/news/101447>.

(44) وكالة وطن للأنباء، 7/ 3/ 2011. <http://www.wattan.tv/new_index_video_desc.cfm?id=a8089082a8065054&cat_id=a1330760a6823098#.Ug9pLtI3BBk>.

السياسات ممنهجة وموجهة وواثقة من إمكانية تغيير الثقافة السلوكية للجيل المقبل، بما يضمن تمرير سياسات تتناقض مع مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية.

النتائج

أولًا: من الواضح أن هدف تحرير كامل الأراضي الفلسطيني والنضال من أجل تحقيق هذا الهدف هما العاملان اللذان حفظا الهوية الفلسطينية من التشتت؛ فعلى الرغم من وجود الفلسطينيين في بقع جغرافية معزولة بعضها عن بعض، فإن هذا الهدف مثّل نقطة إجماع، وساهم في تمسّك الفلسطينيين بموروثهم الثقافي على الرغم من تشابهه مع الموروث العربي.

ثانيًا: على الرغم من استمرارية السياسات الإسرائيلية التي تشكل تهديدًا للهوية الفلسطينية من حيث مصادرتها أو طمسها، فإن هذا التهديد مثّل عاملًا محفزًا للفلسطينيين كي يتمسكوا أكثر بهويتهم الوطنية، وتعززت هذه الهوية في ضوء تنامي القناعة بأن الأنظمة العربية ما عادت قادرة أو معنية بالتدخل بشكل جذري لحل القضية الفلسطينية.

ثالثًا: بعد أن قبلت قيادة منظمة التحرير وبعض الحركات الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح خيار حل الدولتين ومبدأ الأرض في مقابل السلام، أصبحت الهوية الفلسطينية تواجه خطرًا داخليًا أخطر من التهديد الإسرائيلي، كونه يهدد الهوية بالتقويض الذاتي. وأصبح الخطر الداخلي أكثر حدة بعد قيام السلطة الفلسطينية وشروعها في سياسات تقوّض الإجماع الوطني وتؤثر في نسيج الفلسطينيين الاجتماعي.

رابعًا: ساهمت الحركات المعارضة لأوسلو، خصوصًا حركة حماس، في تحجيم قدرة السلطة على الاستمرار في النهج نفسه، ومثّلت خطًا دفاعيًا عن مكوّنات الهوية الفلسطينية على الرغم من اعتزازها بهويتها الإسلامية. وتراجع هذا الخطر إلى أدنى مستوياته حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد فشل عملية التسوية في الوصول إلى حل نهائي.

خامسًا: عادت الهوية الفلسطينية إلى منطقة الخطر من جديد بعد نكوص قيادة السلطة الفلسطينية المتماهية مع قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير عن قبول الديمقراطية كحكم للممارسة السياسية، ووصل هذا النكوص إلى أوْجِه حين قبلت هذه القيادة أن تكون عقبة في وجه الحكومة الفلسطينية المنتخبة التي قادتها حركة حماس أول مرة في عام 2006. في ظل هذه البيئة غير الديمقراطية، أصبحت الحركات والأحزاب تشعر بتهديد لوجودها، فحاولت فرض رؤاها على المجتمع، ابتداءً من المجال السياسي، بالقمع وكبت الحريات، وانتقالًا إلى محاولة إيجاد أنماط اقتصادية وسلوكية وفرض منظومات قيمية جديدة على المجتمع، وإن لم يكن المقصود من هذه السياسات تقويض الهوية الفلسطينية، إلا أن أقل ما توصف به هذه السياسات أنها خطوات غير مدروسة قد تؤدي إلى تحويل الصراع السياسي إلى صراع هويات يُفقد الفلسطينيين القدرة على مواجهة الاحتلال كبنية اجتماعية واحدة.

الفصل الخامس

المستوطنون والكولونيالية اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

مهند مصطفى

مقدّمة

يتعلق هذا البحث بالمستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، ويهدف إلى تحليل مواقفهم من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والمشروعات والمبادرات السياسية المقترحة للحل، ويرصد تطور مواقفهم من اقتراحات الحلول السياسية والعوامل التي أثرت في بلورة مواقفهم من هذه الاقتراحات والتطور الذي حدث عليها. كما يعالج السياقات التاريخية والفكرية والدينية التي أثرت في مواقفهم السياسية من الصراع، ويولي أهمية لهذه السياقات لأنها لا تزال تؤدي دورًا مهمًا في بلورة رؤية المستوطنين حتى الآن، وهي سياقات لا بد من أخذها في الاعتبار عند تحليل وفهم ديناميات المستوطنين الداخلية بتياراتهم المتعددة.

يمثّل المستوطنون، منذ صعود حزب الليكود إلى الحكم في عام 1977، قوة سياسية صاعدة في المجتمع الإسرائيلي، كما تمثّل الصهيونية الدينية رأس الحربة الفكرية والأيديولوجية لهذه القوة السياسية. وقد اعتبر كثير من الباحثين الإسرائيليين أن هذه القوة السياسية الممزوجة بأرضية أيديولوجية وفكرية

ستغير الصهيونية وتُعيد تعريفها وإنتاجها من جديد، بشكل لا يظهر فيه التوتر بين الدين والدولة، المسياني والواقعي، التاريخ وخارج التاريخ، اليهودية والصهيونية، «أرض إسرائيل» ودولة إسرائيل وشعب إسرائيل[1].

تعود قوة المستوطنين السياسية إلى عوامل عدة، تقع في مركزها المرجعية القومية الدينية للجيل الأول من المستوطنين في الضفة الغربية وغزة؛ فأبناء هذا الجيل يختلفون عن المستوطنين الأوائل الذي هاجروا إلى فلسطين في بداية القرن العشرين واستوطنوا البلاد وشيّدوا منظومة قومية بالغة الإحكام من المصطلحات والروايات والأساطير المؤسسة، وكانت مرجعيتهم علمانية في الأساس، فهُم تعاملوا مع المسألة اليهودية تعاملًا تاريخيًا وليس خارج التاريخ، واعتبروا أن حل المسألة اليهودية يكون من خلال إقامة دولة قومية (يهودية) في فلسطين، كحل سياسي، وليس كحل ديني - مسياني. أما المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأرادوا تحقيق الأهداف السياسية نفسها للمستوطنين الأوائل، إلا أن مرجعيتهم ودافعهم إلى تحقيقها لم يكونا دينيين فحسب، بل خلاصيين أيضًا. وإذا اعتبرنا أن حرب فلسطين في عام 1948 أسست لهيمنة الفكر الصهيوني العلماني والعمالي على المستوطنين المهاجرين الأوائل، فإن الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 أسس لهيمنة الفكر الديني الصهيوني في أبعاده الميتافيزيقية على المستوطنين في الضفة الغربية. ويبقى المشترك بين اللحظتين التاريخيتين أن الصهيونية السياسية العمالية هي التي احتلت الأرض في الحالتين، لكنها استوطنت الأولى، وتركت الثانية لأبناء الصهيونية الدينية.

(1) انظر إلى بعض الكتب والدراسات التي صدرت بهذا الخصوص في العقد الأخير: عكيفا الدار وعديت زارطال، أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004 (تل أبيب: منشورات دبير، 2005) (بالعبرية)؛ عنات روت، سر القوة: مجلس المستوطنات وصراعه بالجدار الفاصل وخطة الانفصال (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2005) (بالعبرية)؛ غادي طاوب، المستوطنون والصراع على معنى الصهيونية (تل أبيب: منشورات يديعوت أحرونوت، 2007) (بالعبرية)، و Gershon Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977* (New York: Times Books, 2006).

بعد الاحتلال مباشرة، حظي الاستيطان بدعم حكومي وشعبي منقطع النظير. فصدمة الانتصار والانبهار القومي والديني الذي رافقه، جعلت فكرة التخلي عن «أرض إسرائيل» صعبة وشبه مستحيلة في أوساط يهودية دينية وعلمانية. وفي الوقت نفسه لم يكن المجتمع الإسرائيلي الأشكنازي «العلماني» مستعدًا للاستيطان في الضفة الغربية، لأنه أخذ حظه التاريخي الاستيطاني في فلسطين داخل الخط الأخضر. كما أن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي نعِم به داخل الخط الأخضر، والذي تعزّز بالاحتلال في عام 1967، لم يدفعه إلى البدء من الصفر في بناء حيز استيطاني جديد. لذلك، اعتبر الحرب واحتلال الأرض تعزيزًا لمكانته داخل الخط الأخضر، وليس فرصة جديدة للاستيطان في مكان آخر. وقد ترك القرار الأشكنازي العلماني حيّزًا استيطانيًا خاليًا لأبناء الصهيونية الدينية، لا يريد أن ينافسهم أحد عليه، إلا أن الالتفاف الشعبي والرسمي لفكرة الاستيطان كانت أكبر من ذلك، وبدأ يشمل قطاعات اجتماعية جديدة. في المقابل نظرت الصهيونية الدينية إلى الضفة الغربية بطريقة مختلفة عن نظرتها إلى أراضي فلسطين 1948؛ فالضفة الغربية في المخيال اليهودي الميتافيزيقي هي البقعة الأكثر قدسية، وعليها أهم المواقع الدينية، مثل القدس والخليل ونابلس. وتُعتبر هي، وليس فلسطين 1948، قلب «أرض إسرائيل» الحقيقي. أما صعود الخطاب المسياني - الخلاصي الذي سنأتي إلى ذكره لاحقًا، فليس نابعًا من استمرار الانتصار العسكري الإسرائيلي على الأرض فحسب، بل ممّا للأرض التي احتُلت من مكانة خاصة أيضًا، وهذا ما يفسر صعود شعبية الخطاب الخلاصي في عام 1967 لا في عام 1948.

مر المستوطنون في الضفة الغربية بتحولات ديموغرافية كبيرة؛ ففي العقود الأولى من الاستيطان، هيمنت الصهيونية الدينية وأبناؤها على النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية، وذلك بدعم حكومي «علماني» واضح من حزب العمل. وعلى الرغم من الدعم «العلماني»، جاء المستوطنون من أطر الصهيونية الدينية على اختلاف مشاربها، لهذا السبب كان لحاخامات الصهيونية الدينية هيمنة فكرية عليهم، وشكلوا مرجعية للمستوطنين، أكثر من أي مرجعية سياسية أو دينية أخرى (مثل: مرجعية أرثوذكسية). إلا أن هذه

الهيمنة لم تستمر لأسباب ديموغرافية، وأسباب أخرى نذكرها لاحقًا؛ إذ دخلت إلى المجتمع الاستيطاني قطاعات اجتماعية أخرى: متدينون من الأرثوذكسية الدينية (الحريديم)، وعلمانيون (مهاجرون روس في الأساس)، ومحافظون، وأغلبيتهم لا تعتبر حاخامات الصهيونية الدينية مرجعية لها. كما أن جزءًا ممن سكن المستوطنات لم تدفعه اعتبارات أيديولوجية ودينية للاستيطان، مثل تعمير الأرض وبسط السيادة اليهودية وإحلال المستعمرين مكان السكان الأصليين (على الرغم من أن نتيجة استيطانهم ستكون كل ما ذكرنا)، بل كان دافعهم الأساس اقتصاديًا[2].

يُقدّر عدد المستوطنين (من دون القدس الشرقية) بـ 320 ألفًا، يعيشون في 124 مستوطنة في الضفة الغربية، مقسّمين إلى ثلاثة قطاعات اجتماعية - سياسية؛ الثلث الأول يضم المتدينين الأرثوذكس الذين يعيشون في أربع مستوطنات كبيرة[3]. والثلث الثاني يضم مستوطنين من أبناء الصهيونية الدينية الذين يعيشون في عشرات المستوطنات على الهضاب والتلال والجبال على طول شارع 60 الذي يشق الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب. أما الثلث الثالث، فيضم «العلمانيين» الذين ينتشرون بشكل مختلف عن المتدينين القوميين، حيث أغلبيتهم تسكن المستوطنات الملاصقة للخط الأخضر، أو كما تسمى «الكتل الاستيطانية»، مثل مدينة أريئيل الاستيطانية[4].

---

(2) ظهرت في هذا السياق تفسيرات اجتماعية - اقتصادية تربط بين مشروع المستوطنات تآكل دولة الرفاه الإسرائيلية. وينطلق هذا الادعاء من القول إن مشروع المستوطنات أدى إلى انتقال دولة الرفاه من داخل الخط الأخضر إلى المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك ليتمكن هذا المشروع من المحافظة على نفسه وجذب قطاعات اجتماعية أخرى للمستوطنات. هذا التحليل فيه الكثير من الوجاهة، ولكنه أنتج نخبة إسرائيلية لا تعارض المشروع الاستيطاني من منطلقات أخلاقية وسياسية بل من منطلقات اقتصادية وطبقية. انظر في هذا السياق: داني غوطيفاين، «ملاحظات حول الأسس الطبقية للاحتلال،» مجلة نظرية ونقد (ربيع 2004)، ص 203-211 (بالعبرية). وأيضًا: شلومو سبيرسكي، ثمن الاحتلال: عبء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: واقع الحال 2012 (تل أبيب: مركز ادفا، 2012) (بالعبرية).

(3) يسكنون بالأساس، في موديعين عيليت (52 ألفًا)، بيتار عيليت (40 ألفًا)، وهنالك أرثوذكس يسكنون عمانوئيل، كوخاف يعكوف، وجزء من المستوطنات المختلطة.

(4) شاؤول أريلي، حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وطرق حله (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2013)، ص 260-261. (بالعبرية)

أولًا: صعود الخطاب السياسي - المسياني

اهتم حزب المفدال (حزب الصهيونية الدينية التقليدي) حتى عام 1967 بالقضايا الدينية، وكان دوره في بلورة السياسة الخارجية والسياسات الأمنية محدودًا. وحتى عام 1977 (العقد الأول بعد الاحتلال)، بقي الحزب شريكًا في الائتلاف الحكومي مع حزب العمال الحاكم. إلا أن «الانقلاب» السياسي في إسرائيل في عام 1977، وتأسيس حركة غوش إيمونيم التي خرجت منه، أديا إلى تحولات في اهتمامات وأولويات الحزب نحو التركيز على مسألة الصراع والحفاظ على «أرض إسرائيل»[5]. شكلت قيادة المفدال القيادة القديمة للصهيونية الدينية التي لم تستطع التواصل مع الجيل الجديد الذي انبهر بالانتصار في حرب 1967، لا بل كان دعم الحزب المشاركةَ في حكومة يتسحاق رابين في عام 1974 التي لم تستبعد إجراء تسويات سياسية مع العرب، صادمًا لهذا الجيل الذي بات مبهورًا بفكرة الخلاص ورافضًا أي تسوية يجري من خلالها التنازل عن «أرض إسرائيل».

تُعتبر غوش إيمونيم أولى الحركات الاستيطانية الدينية في الضفة الغربية التي نهلت من الفكر الديني القومي الصهيوني، واعتبرت أن احتلال الضفة الغربية في عام 1967 كان معجزة ربانية وطريقًا نحو الخلاص النهائي لليهود[6]. كما اعتبرت أن حرب 1967 كانت حربًا دينية، والنصر الذي حققته إسرائيل يعود إلى الدعم الإلهي، وهو جزء من عملية الخلاص اليهودي[7].

---

(5) نور مصالحة، «الاستيطان التبشيري - اليهودي والفلسطينيون: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش إيمونيم»، في: أسعد غانم، محرر، الهويات والسياسة في إسرائيل (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2003)، ص 126.

(6) عكيفا الدار وعديت زرطال، أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004، ترجمة عليان الهندي [د. م.: د. ن.]، 2006)، ص 244. انظر أيضًا: داني روبينشطاين، غوش إيمونيم (تل أبيب: كاف أدوم، 1982) ص 65-69. (بالعبرية)

(7) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي (الخليل: رابطة الجامعيين - مركز الأبحاث، 1990)، ص 399.

أُسست حركة غوش إيمونيم رسميًا في عام 1974[8] على شكل تمرد داخل حزب المفدال بسبب انضمام الحزب إلى حكومة رابين التي عبّرت، في نظر الحركة، عن توجهات تسووية. إلا أن تأسيسها الفعلي بدأ في مدرسة مركاز هراب في القدس، وحاخامها تسفي يهودا هكوهن كوك (1891 - 1982) (الابن)، حيث وجّه خريجو المدرسة إلى الحاخامات فيها ثلاثة أسئلة: هل يُسمح وفق التعاليم الدينية التخلي عن «مناطق محررة من أرض إسرائيل»؟ هل يُسمَح بالتخلي عن مناطق محتلة خوفًا من استيعاب عدد كبير من العرب داخل إسرائيل؟ هل يجب الخضوع للضغط الدولي للانسحاب من المناطق «المحررة»؟[9]

يشير عزمي بشارة إلى أن هذه الأسئلة كانت مطروحة في السجال الإسرائيلي، لكن ما ميّزها هذه المرة هو أنها طُرِحت بصيغة دينية، ولكي تُحسَم بموجب الشريعة لا بمنطق المصالح السياسية والاعتبارات الدولية، ما أدّى إلى إصدار فتاوى من حاخامات يهود في المستوطنات تنهى الجنود عن طاعة أوامر تصدر بإخلاء مستوطنات في المستقبل[10].

تستند الحركة إلى مصادر أيديولوجية محددة، وهي حركة ملتزمة المحافظة على «أرض إسرائيل» فحسب. وتستند في نواتها الأيديولوجية القومية إلى التراث الديني اليهودي ومصادر علمانية عدة، منها ما جاء من حركة العمل الصهيونية، خصوصًا في ما يتعلق بالاستيطان والتنفيذ الفعلي للبرنامج السياسي، حتى إن ناشطيها تبنّوا عن قصد وبوعي أسلوب الخطاب والسلوك

---

(8) يقسم الباحث الإسرائيلي يوسف غورني تاريخ الحركة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (1974-1979)، يسميها مرحلة الأتوبيا، وهي التي تميزت بالمعارضة الحاملة أبعادًا مسيانية للواقع القائم؛ المرحلة الثانية (1980-1983)، هي المرحلة السياسية التي تحالفت فيها الحركة مع حكومة الليكود. أما المرحلة الثالثة، فكانت مرحلة الارتباك (1984-1987) التي أدّت إلى اختفاء الحركة تنظيميًا، لكن روحها بقيت قائمة في شرائح كبيرة في مجتمع المستوطنين. انظر: يوسف غورني، البحث عن الهوية القومية (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، 1990). (بالعبرية)

(9) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2005)، ص 59.

(10) المصدر نفسه، ص 59-60.

لأبناء «الكيبوتسات» (طلائع الاستيطان الأول) وطريقة لباسهم ليعيدوا إلى الأذهان أنهم استمرار للفعل الطلائعي الاستيطاني كما كان الطلائعيون الأوائل[11]. وجزء آخر منها استند إلى الحركة الصهيونية التنقيحية، كما أنها تقتبس من التراث الديني ما يخدم أهدافها السياسية[12].

كانت المدرسة الدينية مركاز هراب، بإشراف الحاخام كوك (لاحقًا: كوك الابن)، أهم مرجعية دينية بالنسبة إلى المستوطنين الأوائل في الضفة الغربية. وتمحورت مساهمتها الفكرية حول التركيز المكثف على مركزية الأرض بين الثالوث المقدس (الشعب والتوراة والأرض)، وإعطاء كل قطعة أرض معنًى مقدسًا، والتشديد على معنى النجاح باعتباره مؤشرًا تاريخيًا على صحة التصور الصهيوني - الديني، والتشديد على دور الشباب الصهيوني المتدين من أجل السيطرة على المشروع العلماني، وتوجيه المشروع السياسي الذي تمثّله الدولة في اتجاه عملية الخلاص النهائية[13]. يشير عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ إلى أنه منذ الاحتلال (1967)، بدا خطاب التشديد على قضية «حقنا على الأرض» مركزيًا، بمعنى أن قضية الأرض باتت ملحّة في التيار الديني الصهيوني - القومي بشكل أكبر من قضية «شعب إسرائيل» أو «توراة إسرائيل»[14].

اختلف الحاخام كوك الابن عن أبيه الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهن كوك، مؤسس الصهيونية الدينية الفعلي (1865-1935)، في درجة قدسية الأرض ومفهوم الخلاص؛ فالتجديد الذي أدخله كوك الأب تمثّل في إعطاء المقدس الديني معنًى شاملًا، في حين شمل هذا المعنى عند اليهودية

---

(11) وآف بيلد وغابي شفير، من هو الإسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2005)، ص 202-203. (بالعبرية)

(12) بشارة، ص 60.

(13) رخلبسكي، 1998، ص 58، مقتبس من: عزيز حيدر، «ظاهرة اليشيفوت (المدارس الدينية) القومية: نشوؤها، تطورها ونتائجها الاجتماعية والسياسية،» قضايا إسرائيلية، السنة 2، العدد 8 (خريف 2002)، ص 81.

(14) باروخ كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل- بين تعدد الثقافات والحرب الثقافية (تل أبيب: عام عوفيد، 2004)، ص 194. (بالعبرية)

الأرثوذكسية تعليم التوراة وإقامة الشعائر الدينية فحسب، وشمل عند كوك الأب مجالات غير محدودة؛ فقد اعتبر أن كل فعل إنساني (تعليمي، اقتصادي، رياضي، سياسي ...) جزء من المجال المقدس، معتبرًا الصهيونية جزءًا من المقدس، ليس لذاتها بل لأنها تحقق إرادة الرب من دون وعي قادتها. واعتبر أن في العمل الذي يقوم به الصهيونيون العلمانيون شيئًا من المقدس لأنهم ينفّذون إرادة الرب[15]. لهذا السبب عارض الحاخام كوك فكرة إقامة دولة لليهود في أوغندا، وعارض تلامذته فكرة تقسيم فلسطين. كانت فكرة «أرض إسرائيل» فكرة مركزية في فكره، ليس بسبب كونها وطنًا فحسب، بل لأنها أرض الخلاص.

بعد وفاة كوك الأب، حافظ كوكِ الابن على تراث أبيه، ولولاه لبقي ذلك التراث كتبًا على الرفوف. وحتى حزب المفدال لم يعتبر الحاخام كوك الأب مرجعية لسياسته بعد قيام دولة إسرائيل. لكن الابن، خلافًا لأبيه، لم يحافظ على التوازن بين مركّبات المقدس، بل أعطى الأولوية لمركّب «أرض إسرائيل» على المركّبات الأخرى، واعتبر القومية اليهودية أداة مقدسة لتحقيق العودة إلى «أرض إسرائيل»، فتحول مصطلح الخلاص إلى الكلمة السياسية المهيمنة على فكره (كوك الابن)، فدولة إسرائيل ليست كيانًا سياسيًا فحسب، بل هي أساس لتحقيق الخلاص ببُعده الديني أيضًا[16].

يعتقد الحاخام كوك الابن أن حرب 1967 واحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية («أرض إسرائيل») خطوة جوهرية في استعجال الخلاص المسياني. وقبل الاحتلال، أعطى للدولة جوهرًا دينيًا – مقدسًا، كمرحلة انتقال من الكارثة إلى الخلاص، أما بعد الاحتلال فالخلاص في متناول اليد، وهو واقع يعيشه اليهود معجزة يراها الجميع[17]، ورآه تلامذته من حركة غوش إيمونيم واجبًا دينيًا في استيطان الأرض؛ فقد كتب كوك لتلامذته: «هذه الأرض لنا، لا يوجد

(15) بيلد وشفير، ص 173.

(16) يوفال شرلو، «النخب الدينية – القومية الجديدة،» في: اليعزر بن رفائل ويتسحاق شترانبرغ، النخب الجديدة في إسرائيل (القدس: مؤسسة بيالك، 2007)، ص 337–340. (بالعبرية)

(17) بيلد وشيفر، ص 173.

هنا مناطق عربية وأراض عربية، بل أرض إسرائيل، أرض آبائنا الخالدة، وهي في حدودها التوراتية كلها تابعة لحكم إسرائيل»[18]. وفي تصريح آخر قال: «أقول لكم بوضوح إن هنالك تحريمًا في التوراة، ضد التنازل عن بوصة واحدة من الأرض المحررة، لا يوجد غزوات هنا، ونحن لا نحتل أرضًا أجنبية، أننا نعود إلى وطننا، أرض الأجداد، لا توجد أرض عربية هنا بل ميراث ربنا، وكلما اعتاد العالم هذا الفكر يكون أفضل لنا جميعًا»[19]. حرّم الحاخام كوك تقسيم البلاد، واعتبر «خطيئة وأثمًا كل نقل لأرضنا إلى الأغيار»، كما صبغ العمليات العسكرية خلال الحرب بصبغة دينية، قائلًا: «هذا قرار السياسة الإلهية، حيث لا تقدر عليها أي سياسة أرضية»[20].

بعد حرب 1973، وعندما ظهرت بوادر الصراع بين شباب حركة غوش إيمونيم وحكومة إسرائيل، اتخذ الحاخام كوك موقفًا متشددًا ضد الحكومة، محذرًا إياها من اتخاذ قرار بالتنازل عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وواعدًا تلامذته بحرب إن فعلت الحكومة ذلك، إذ قال: «قلت وكتبت أنه ستندلع حرب على يهودا والسامرة، أريحا والجولان، ولا يجب أن نفكر بالتنازل مجرد تفكير عن هذا التهديد، هذا الحديث، هذه التربية يجب أن نعيد ونكررها آلاف المرات، حتى نجتث من الجذور هذه العلمانية وهذا الضعف»[21].

أقامت حركة غوش إيمونيم ذراعًا استيطانية سُمّيت «أمناه»، دعمتها حكومة حزب الليكود الذي شكل وصوله إلى الحكم تأسيسًا جديدًا للحركة ومشروعها الاستيطاني، الذي يستند إلى مفردات وخطاب مسياني - ديني - قومي، حيث أغدقت الحكومة على الحركة وذراعها الاستيطانية ميزانيات

(18) أريلي، ص 237.

(19) مقتبس عن: مصالحة، ص 130.

(20) توم سيغف، 1976: والأرض التي غيرت وجهها (تل أبيب: منشورات كيتر، 2005)، ص 577 (بالعبرية). انظر أيضًا: غدعون شمعوني، الأيديولوجية الصهيونية (القدس: الجامعة العبرية، 2003)، ص 317. (بالعبرية)

(21) أريلي، ص 237.

ضخمة مكّنتها من إقامة عدد كبير من المستوطنات الجديدة. كما شكلت الحركة مجالس إقليمية استيطانية في الأراضي المحتلة على نمط المجالس الإقليمية اليهودية داخل الخط الأخضر، يسيطر من خلالها عدد قليل من المستوطنين على مساحات كبيرة من الأراضي[22].

ركزت حركة غوش إيمونيم على محورين: المحور السياسي الذي تمثّل في تشكيل قوة سياسية ضاغطة، لمنع الحكومات الإسرائيلية من تقديم تنازلات إقليمية في الأراضي المحتلة. والمحور العملي الذي تمثّل في الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفرض أمر واقع على الأرض، وتحقيق مفهوم الخلاص الرباني بأدوات عملية على الأرض[23]. ودرس باحثون إسرائيليون حركة غوش إيمونيم باعتبارها مجموعة سياسية خارج - برلمانية، أو قوة ضاغطة، واعتبروها أكثر الحركات السياسية الخارج - برلمانية تأثيرًا في السياسة في تاريخ إسرائيل[24]؛ ففي فترة حكومة رابين الأولى، نشطت الحركة على ثلاثة مسارات: تنظيم فاعليات احتجاجية، وتظاهرات ضد الاتفاقات المرحلية مع مصر وسورية، وتنظيم نشاط جماهيري في الضفة الغربية كان هدفه تعزيز التواصل اليهودي مع «أرض إسرائيل» وإقامة مستوطنات في الضفة الغربية[25]. لا نتفق مع هؤلاء الباحثين الذين يصنّفون حركات الاستيطان في الضفة الغربية باعتبارها حركات خارج - برلمانية أو حركات ضغط[26]، فهي حركة تمتعت بدعم سياسي ولوجستي كبير من النظام

---

(22) أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2005)، ص 181.

(23) الزرو، ص 397.

(24) ايهود شبريتسك، «غوش إيمونيم: نموذج الجليد للتطرف السياسي،» مجلة دولة، نظام وعلاقات دولية، العدد 17 (1982)، ص 22-49. (العبرية)

(25) المصدر نفسه، ص 24.

(26) مثل بحث عنات روت، سر القوة، والتي تبحث في احتجاج المستوطنون للجدار الفاصل وخطة الانفصال من خلال الأطر النظرية لجماعات الضغط السياسية خارج - برلمانية. أو بحث: غادي فولفسفلد، «نشاطات سياسية في إسرائيل: حالة يميت،» مجلة دولة، نظام وعلاقات دولية، العدد 22 (1984)، ص 39-50. وفيه يحلل الكاتب الاحتجاج السياسي للمستوطنين على إخلاء مستوطنة يميت في سيناء أيضًا من خلال أطر مجموعات الضغط السياسية.

السياسي، ولم يكن هناك حدود فاصلة بينها وبين النظام السياسي والسياسيين، ويجب النظر إليها باعتبارها مركّبًا من مركّبات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في الضفة الغربية، خصوصًا بعد استلام الليكود الحكم في عام 1977.

أيدت الحركة فرض السيادة اليهودية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتطبيق القانون الإسرائيلي المدني عليها، وعارضت اتفاق فصل القوات مع الدول العربية ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. تنظر «غوش إيمونيم» إلى الفلسطينيين باعتبارهم غرباء (غوييم) موقتين. وقد عارضت فكرةَ إقامة أي شكل من أشكال الحكم الذاتي الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967؛ ففي تصريح للمتحدث باسم الحركة، مائير ايندور، من مستوطنة كريات أربع، قال: «على العرب أن يعرفوا أن هناك سيدًا هنا وهو الشعب اليهودي، إنه يحكم أرض إسرائيل، العرب هم مقيمون مؤقتون هنا وجِدوا هنا بالصدفة، هناك وصايا في التوراة بخصوص مثل هؤلاء المقيمين المؤقتين، وعلينا التصرف طبقًا لذلك»[27].

رفض الحاخام كوك إخلاء المستوطنات في سيناء بعد اتفاق السلام مع مصر، وحرّض تلامذته على الذهاب إلى هناك لتشجيع المستوطنين على البقاء في بيوتهم ومعارضة الإخلاء. أدت تجربة إخلاء المستوطنات في سيناء إلى تبلور ثلاث جماعات بين طلاب المدارس الدينية في شأن احتمال مستوطنات الضفة الغربية: المجموعة الأولى أيدت مقاومة إخلاء المستوطنات، والمجموعة الثانية رأت أنه يجب وقف تنفيذ اتفاقات السلام، والانسحاب، لكن من خلال استخدام وسائل الإعلام والإقناع لتجنيد دعم جماهيري للتأثير في قرارات الحكومة، والمجموعة الثالثة رأت أن المقاومة واجب، مع الابتعاد عن المقاومة العنيفة ضد الحكومة والجيش[28].

---

(27) مقتبس عند: مصالحة، ص 131.

(28) حيدر، ص 83.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، لا تتجاهل الحركة وجود هذه المشكلة من الناحية العملية، لكنها لا تفرق بين إسرائيل داخل الخط الأخضر والضفة الغربية، فكلها «أرض إسرائيل». لذلك، ليست المشكلة الفلسطينية مشكلة شعب بل مشكلة أفراد يجب التعامل معهم بحسب الشريعة اليهودية. بناء على ذلك، تضع الحركة أمام الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر والأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 ثلاثة خيارات: الاعتراف بشكل صريح وعلني بشرعية المشروع الصهيوني، وحينئذ يمنحون حقوق مدنية كاملة، ومنها الانتخاب والترشح للبرلمان والخدمة في الجيش؛ أو الانصياع لقوانين الدولة من دون الاعتراف بالصهيونية بشكل صريح وعلني، وفي هذه الحالة يحصلون على حقوق الإقامة من دون حقوق سياسية؛ أو الهجرة إلى الدول العربية ومساعدتهم اقتصاديًا[29].

يعتبر كيمرلينغ أن إنجاز حركة غوش إيمونيم الكبير هو تأثيرهم الشامل في الثقافة وفي الهوية الجماعية التي باتت تميل إلى التشديد على المركزية اليهودية - الإثنية، وذلك في إطار خطاب يركّز على الأرض والدم اليهودي. وتكمن أهمية هذا الإنجاز في أن خطاب الحركة استطاع التغلغل في وعي أوساط مختلفة في المجتمع الإسرائيلي[30]. كما أوجدت الحركة حدودًا فاصلة ومشددة بين فكر يميني قومي - ديني - علماني متلاحم، وفكر آخر صوّرته بأنه متشظٍ ويمثل ثقافة معارضة، هو اليسار.

رغبت الحركة في استبدال دولة إسرائيل بأرض إسرائيل، إلا أن هذا التصور واجه تناقضين داخليين: قيمي وديموغرافي؛ إذ أدى تشديد الحركة على الأرض في مقابل الشعب إلى عملية ضدية في التيار الديني الأرثوذكسي الذي بدأ يركز على الشعب والتوراة أكثر من الأرض. أما ديموغرافيًا، فكان لدى الحركة «عائق» في تحقيق تصورها الديني المسياني على أرض الواقع، إذ إنها لم تنجح، وهي غير قادرة أصلًا على طرد ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في «أرض إسرائيل» لإنشاء كيانية يهودية طاهرة، فالواقع الديموغرافي على

(29) شبريتسك، ص 32.

(30) كيمرلينغ، ص 203-204.

الأرض شكّل عائقًا أمام التصور المسياني للحركة، على الرغم من استراتيجيتها الاستيطانية المثابرة داخل الأراضي الفلسطينية[31].

ساهمت العملية السياسية، وتوقيع اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات، وقيام السلطة الفلسطينية وفرض سيادتها الجزئية (والمنقوصة) على قسم من «أرض إسرائيل»، إلى ظهور صيرورة معاكسة للحتمية التاريخية والخلاصية التي آمنت بها الحركة، حيث شكلت هذه الاتفاقات والاستعداد الإسرائيلي للتنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل» حدثًا لا ينسجم مع الحتمية الخلاصية التي آمنت بها الحركة منذ عام 1967، فبدأ حلم الخلاص يتبدد أمام تسليم أجزاء من الأرض إلى السلطة الفلسطينية، وأدى ذلك إلى اهتزاز إيماني بحتمية مفهوم الخلاص، كما نظرت إليه الحركة منذ تأسيسها[32].

ثانيًا: تأكّل المقولة المسيانية وصعود الخطاب التنظيمي - السياسي

يمثّل مجلس المستوطنات «ييشع» الإطار الرسمي والتنظيمي الأعلى للمستوطنات في الضفة الغربية (وفي قطاع غزة، حتى خطة الانفصال في عام 2005). وقد أُسس المجلس، رسميًا، في كانون الأول/ ديسمبر 1980، لكن جذوره تعود إلى بداية أيلول/ سبتمبر 1978، في أعقاب توقيع اتفاق كامب ديفيد ومعارضة رؤساء المجالس الاستيطانية فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين التي نص عليها الاتفاق، باعتبارها نهاية مشروع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967[33].

إن وراء إقامة مجلس المستوطنات ثلاثة أسباب: **الأول**، ضعف حركة غوش إيمونيم واختفاؤها، وهي التي كانت تملأ الفراغ (المحسوس

(31) كيمرلينغ، ص 203-204.

(32) موطي عنباري، الأصولية اليهودية وهار هبايت (المسجد الأقصى) (القدس: الجامعة العبرية، 2008)، ص 25. (بالعبرية)

(33) روت، ص 35.

والروحاني) بنشاطها الاستيطاني. الثاني، حاجة المستوطنين إلى إقامة جسم رسمي يكون ناطقًا باسمهم ويمثّلهم أمام المؤسسات المختلفة والرأي العام، خصوصًا في ضوء التنوع السياسي -الاجتماعي - الفكري الذي بدأ يتشكل في صفوف المستوطنين. الثالث، خيبة أمل المستوطنين من حكومة مناحيم بيغن بعد توقيعها اتفاق السلام مع مصر، بما شمل من فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني[34].

تظهر في موقع مجلس المستوطنات الرواية الرسمية للمستوطنين، مثل تأكيد الحق التاريخي والديني لليهود في الضفة الغربية (يهودا والسامرة كما جاء في الموقع)، ويلاحَظ أن الموقع يركز في خطابه وتوجهه الدعائي على الضفة الغربية، وهذا يعود إلى أهمية هذه المنطقة في المخيال الديني اليهودي الذي أُعيد إنتاجه بشكل حديث من خلال حركة غوش إيمونيم وتنظيرات الحاخام كوك. ويشير الموقع أيضًا إلى أنه «منذ بداية التاريخ وخلاله، كانت يهودا والسامرة مركز الحياة القومية والروحانية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل»[35].

ينطلق هذا التصور من اعتبار أن الضفة الغربية هي المركز الروحاني الحقيقي للشعب اليهودي في «أرض إسرائيل»، ويعطي ذلك أولوية من حيث الأهمية الروحانية لهذه المنطقة على المناطق داخل الخط الأخضر. وتستكمل الرواية التاريخية لمجلس المستوطنات تأكيد مركزية الضفة الغربية في التاريخ اليهودي، «آباء الأمة اليهودية - إبراهيم، إسحاق ويعقوب جاءوا إلى الأرض الموعودة وعاشوا في منطقة جبال يهودا والسامرة، نابلس، إيلون موريه، بيت إيل والخليل ... حكمت الأرض من خلال حكام كثر، وطبعًا لم تكن تابعة لأي أمة ولغة، جاء محتلون وذهبوا، والشعب اليهودي بقي يصلي ويأمل بالعودة إلى القدس، حتى الاحتلال الإسلامي، كان اليهود موجودين في أغلبية أرض إسرائيل خلال مئات السنين من حكمهم، سكن العرب أرض إسرائيل

---

(34) روت، ص 35-42.

(35) انظر رابط مجلس المستوطنات: <http://efshari.co.il/?q=node/16>.

وساهموا في تقليص عدد السكان، إلا أن تطور الأرض جاء بعد حركة شيبت تسيون والهجرات إلى أرض إسرائيل في أواخر القرن التاسع عشر»[36].

على وجه العموم، يتبنّى مجلس المستوطنات توجهات واضحة من الحل الدائم، مع وجود اختلافات طفيفة في داخله برزت بعد قيام السلطة الفلسطينية واستقرارها كواقع سياسي في أجزاء من الضفة الغربية. فهنالك من يؤيد ضرورة سيطرة إسرائيل الكاملة من دون نقصان على الضفة الغربية كلها، وهناك من اعتقد أنه يجب إعطاء الفلسطينيين إدارة ذاتية (من دون سيادة أمنية على الحدود) في مناطق السلطة الفلسطينية، وضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ويمكن القول إن هذا التباين يحمل في طياته أيضًا تباينًا جيليًا بين روّاد المستوطنين وطلائعهم من الجيل القديم الذين أسسوا المستوطنات الأولى، والذين يتبنّون الموقف الأول، والجيل الثاني من المستوطنين الذين يتبنّون الموقف الثاني، مع الإشارة إلى أن هناك جوهرًا مشتركًا بين الموقفين هو استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الحدود في غور الأردن.

يحاول مجلس المستوطنات تطوير خطابه السياسي - العملي وتغييب الخطاب المسياني - الخلاصي. فعلى سبيل المثال، أقام المجلس دائرة السياسة الخارجية التي تهدف إلى إجراء اتصالات مع مكاتب الدبلوماسية العالمية عمومًا، والإدارة الأميركية خصوصًا، وتعريفها إلى قضية المستوطنين ومحاولة تغيير الفكرة القائلة إنهم المشكلة، وطرح بديل يتعامل معهم باعتبارهم جزءًا من الحل، والتصدي لإقامة دولة فلسطينية[37].

اختير شخص يدعى داني ديان لمنصب «وزير خارجية» المستوطنين، وهو رجل غير متدين، يعمل في الصناعات الإلكترونية، وكان قبل انتقاله للسكن في المستوطنات يسكن في تل أبيب، لكنه كان جزءًا من النواة الصلبة لليمين

---

(36) <http://efshari.co.il/?q=node/16>.

(37) باراك ربيد، «وزير خارجية المستوطنين،» هآرتس، 21/ 6/ 2013. (بالعبرية)

ويؤيد إقامة دولة يهودية واحدة في «أرض إسرائيل» كلها، وتحسين أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية وأحوالهم الإنسانية، وإزالة الحواجز وهدم الجدار الفاصل، وذلك كجزء من التعامل مع المشكلة الفلسطينية باعتبارها حالة إنسانية وليست سياسية وحق تقرير مصير.

يشير ديان خلال لقاء مع صحيفة هآرتس إلى أنه بدأ يلاحظ تحسنًا في تعامل الدبلوماسية العالمية مع المستوطنين؛ ففي الماضي قاطعهم الدبلوماسيون، إلا أن الوضع تغير نسبيًا. ويُعتبر ديان ضيفًا دائمًا لدى سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، ويلتقي مع ممثلين دبلوماسيين في الخارج. ويعود هذا الاهتمام، في رأيه، إلى أن هناك نوعًا من الفهم لفكرة أن الحل لا يمكن أن يقفز فوق المستوطنين، بل يجب أن يكونوا جزءًا من كل حل، وأنه بات من الصعوبة إخلاؤهم وتفكيك المستوطنات، و«تفسيري هو أن العالم بدأ يفهم لأول مرة في العشرين سنة الأخيرة، بدأ العالم يفهم أنه غير متأكد من أن هناك حاجة إلى السفر في شوارع سريعة بين دولتين»[38].

يعود قرار إقامة دائرة سياسية - دبلوماسية للمستوطنات إلى فكرة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية التي عملت كوزارة خارجية وذراع دبلوماسية لمجتمع المستوطنين اليهود (الييشوف) في فترة الانتداب البريطاني، وكان لها دور كبير في طرح المسألة اليهودية في العالم وحق اليهود في إقامة دولة في فلسطين. وهي، على ما يبدو، تجربة يحاول مجلس المستوطنات أن يحاكيها، وهذه المرة لمنع إقامة دولة فلسطينية.

ثالثًا: استمرار تآكل منظومة «أرض إسرائيل» المسيانية - خطة «التهدئة»

تحالفت أحزاب التيار الديني القومي واليمين الاستيطاني في إطار حزب «البيت اليهودي» (هبايت هيهودي)، وانتخب أعضاء الحزب الجديد نفتالي

(38) ربيد، «وزير خارجية المستوطنين».

بينيت رئيسًا للحزب. بدأ بينيت حياته السياسية مديرًا لمكتب نتنياهو، ثم أصبح مديرًا عامًا لهيئة مجالس المستوطنات. وهو يُعتبر من الجيل الجديد في الصهيونية الدينية، إذ كان من خريجي فرقة النخبة العسكرية «سييرت متكال»، إحدى الفرق القتالية التي أصبح لأبناء الصهيونية الدينية حضور كبير في صفوفها، فهؤلاء يمجّدون القيم العسكرية والدولة بمستوى قداستهم للدين. يشكل حزب «البيت اليهودي» الذي شارك في انتخابات 2013 حزب المستوطنين الرسمي، لكن ذلك لا يعني أن جميع المستوطنين يصوّتون لهذا الحزب فقط، إذ هناك قطاع كبير منهم يصوّت لليكود، بينما يصوّت الثلث الأرثوذكسي الذي يسكن المستوطنات للأحزاب اليهودية الأرثوذكسية. ويمكن ادعاء أن النواة الأيديولوجية الصلبة للمستوطنين في الضفة الغربية صوّتت في الأساس لـ «البيت اليهودي» ولأحزاب صهيونية - قومية - دينية صغيرة انهزمت في الانتخابات الأخيرة.

سنركز على «البيت اليهودي» كحالة دراسية لتحولات سياسية لدى المستوطنين من موضوع حل الصراع، مع الإشارة إلى أن البرنامج السياسي الذي طرحه الحزب ينسجم مع توجهات سياسية لدى قادة كثر في حزب الليكود، وما دعْم المستوطنين لحزب الليكود إلا لتبنّي جزء من قادته المركزية هذه التوجهات القريبة من التوجهات الاستيطانية.

قدّم حزب «البيت اليهودي» برنامجًا مفصّلًا لإدارة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، سُمّي «خطة التهدئة: خطوط عملية لإدارة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني»، وهي خطة تنطلق في الأساس من فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين فيها.

جاء في مقدمة الخطة: «في سوق الأفكار الإسرائيلية حلّان فقط، إقامة دولة فلسطينية على أغلبية أراضي يهودا والسامرة، أو ضم يهودا والسامرة مع مليونين من سكانها العرب. يفهم الجمهور أن هذه الحلول غير قابلة للتطبيق، وأنها تهدد مستقبل دولة إسرائيل لأسباب ديموغرافية وأخلاقية». وتؤكد مسوّدة الخطة التي نشرها الحزب خلال الحملة الانتخابية: «جاء الوقت لعرض حل عقلاني يخدم

مصالح دولة إسرائيل، لا تطمح هذه الخطة إلى تقديم حل نهائي للمشكلات كلها، لأن حلًا كهذا غير موجود. أهداف هذه الخطة متواضعة جدًا، وهي تعطي إسرائيل ثلاث أفضليات: السيطرة على الموارد الحيوية، وتعزيز مكانتنا الدولية من خلال تحييد فكرة الأبرتهايد، وإيجاد أوضاع على الأرض تكون مستقرة وقابلة للحياة لعشرات السنين القادمة ... أما أفضليتها المطلقة فكونها عملية».

تتكون الخطة من النقاط التالية:

أولًا: ضم مناطق «ج» إلى السيادة الإسرائيلية بشكل أحادي: تشكل هذه المناطق بحسب مصادر وتقارير أوروبية حوالى 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية. وكجزء من اتفاق أوسلو، قُسّمت مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: «أ» و«ب» و«ج». وتخضع المنطقة الأخيرة، بحسب الاتفاق، للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وتتركز فيها أغلبية المستوطنات والمستوطنين. وتعتقد الخطة أن ضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية سوف يمنح الأمن للمنطقة الممتدة من تل أبيب إلى القدس، ويحمي المستوطنات وسيادة الدولة على المواقع الدينية اليهودية. وتشير الخطة إلى أن العالم لن يقبل السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، لكنها تشير إلى أن العالم لا يقبل الواقع نفسه في شرق القدس والجولان، لكنه تكيّف مع هذا الواقع، وهذا ما سيحدث مع مرور الأعوام بالنسبة إلى الضفة الغربية.

ثانيًا: تجنيس جميع الفلسطينيين في هذه المناطق. تشير الخطة إلى أن في مناطق «ج» حوالى خمسين ألف فلسطيني في مقابل 350 ألف مستوطن، وتنطلق الخطة من أن تجنيس الفلسطينيين (الخطة لا تستعمل تعبير فلسطينيين وإنما تعبير عرب) في هذه المناطق سوف يشكل ضربة لفكرة الأبرتهايد.

ثالثًا: الاعتراف بالسلطة باعتبارها إدارة حكم ذاتي على المناطق التي تسيطر عليها (مناطق «أ» و«ب»).

رابعًا: عدم السماح لأي لاجئ فلسطيني من الدول العربية بالعودة إلى الضفة الغربية. ترفض الخطة المواقف الإسرائيلية الداعية إلى تحقيق حق

العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، لأن ذلك سيكون خطأ ديموغرافيًا قاتلًا لا يمكن التراجع عنه أو تصحيحه، وتشير الخطة إلى أن على اللاجئين الفلسطينيين العيش في أماكن وجودهم والعمل على توطينهم هناك.

خامسًا: استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على جميع أراضي الضفة الغربية. وتشير الخطة إلى أن شرط نجاحها هو الهدوء على الأرض، وهذا الهدوء يمكن تحقيقه من خلال استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية.

سادسًا: تثبيت الفصل بين غزة والضفة الغربية. فخلافًا لفكرة الممر الآمن، تشير الخطة إلى أنه يجب العمل على تعزيز الفصل بين غزة والضفة الغربية، لأن الربط بينهما سيؤدي إلى تغلغل جميع مشكلات غزة إلى الضفة الغربية الهادئة، بتعبير الخطة. وتعتقد الخطة أن غزة تمر بعملية ضم تدريجي إلى مصر، لذلك على إسرائيل رفع مسؤوليتها عن قطاع غزة وتحميل الجانب المصري هذا العبء، خصوصًا بعد انسحاب إسرائيل من غزة وإجلاء 8000 مستوطن من هناك.

سابعًا: تطوير اقتصادي لدعم التعايش الفعلي بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية، وتقترح الخطة بناء مناطق صناعية ومصانع مشتركة لأن التعايش، بتعبير الخطة، ينمو من أسفل، بين الناس، ويتم من خلال التعاون الاقتصادي بين المجموعتين.

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارِضة إقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه إلى الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، بصفته وزيرًا للاقتصاد وعضو المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركي جون كيري تفعيل العملية التفاوضية والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، صرح بينيت بأن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين صراع غير قابل للحل. وقال: «محاولة إقامة دولة فلسطينية في بلادنا انتهت»، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني لا يملك حق تقرير المصير أو الحصول على دولة في أي بقعة من الأرض بين النهر والبحر، وأن على إسرائيل

«الانتقال من حالة تحاول فيها إقناع العالم بأن قيام دولة فلسطينية غير مُجد، إلى حالة نعتبر فيها هذا الموضوع وراءنا ... كل من يتجول في يهودا والسامرة يعلم أن ما يتحدثون عنه في سراديب أنابوليس وأوسلو ليس له علاقة بالواقع، يوجد اليوم 400 ألف مستوطن في يهودا والسامرة، إضافة إلى 250 ألفًا في القدس الشرقية ... إن الموضوع الأهم في أرض إسرائيل هو البناء ثم البناء ثم البناء ... من الأهمية أن يكون هناك حضور إسرائيلي في كل مكان، مشكلتنا الأساس غياب استعداد قادة إسرائيل للقول ببساطة إن أرض إسرائيل تعود لشعب إسرائيل، يجب أن نقول لأنفسنا وللعالم كله أن هذه أرضنا منذ 3000 عام، لم تكن هنا دولة فلسطينية قط، ولم نكن محتلين، نحن السكان هنا»[39].

وشبّه بينيت الفلسطينيين بشظية في المؤخرة: «يوجد لي صديق مع شظية في مؤخرته ... قالوا له إنه يمكن إجراء عملية جراحية أو يبقى معوّقًا، واختار أن يعيش هكذا (مع شظيته).. هنالك حالات يُسبب الوصول بها إلى حالة الكمال ضررًا أكثر من الفائدة»[40]. وقصد بينيت بهذا الكلام أن طرد الفلسطينيين يحقق الكمال بالنسبة إليه، إلا أن طردهم يسبب ضررًا لإسرائيل أكثر من الفائدة التي قد تجنيها من ذلك، لهذا يعتقد أن بقاءهم وإبقاء الوضع على حاله أفضل من طردهم، لكن من دون حقوق سياسية كما نصّت عليه خطته السياسية.

رابعًا: المستوطنون والانسحاب من غزة إعادة إنتاج الخطاب المسياني والسياسي

عارض المستوطنون وأطرهم السياسية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، إلا أن مقاومتهم هذه الخطة لم يكن عنيفًا في المجمل، وأدركوا أن الخطة ستنفَّذ في نهاية الأمر، واحتجاجهم على الخطة لن يُجدي نفعًا، حتى توجههم إلى المحكمة العليا عشية تنفيذ الخطة على أمل تعطيلها كان مصيره

---

(39) باراك ربيد، «بينيت: الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو كشظية في المؤخرة - غير قابل للحل،» هآرتس، 18/ 6/ 2013. (بالعبرية)

(40) المصدر نفسه.

الفشل. وأدرك قادة المستوطنين أيضًا أن معارضة خطة الانفصال بطرائق عنيفة ستُعيد إلى أذهان الإسرائيليين ما حدث عشية اغتيال رابين، حين قاد المستوطنون وحلفاؤهم السياسيون معارضة عنيفة على مستوى الخطاب والممارسة، لاتفاق أوسلو. تخوّف المستوطنون من أن تؤدي المعارضة العنيفة إلى تراجع تعاطف الجمهور الإسرائيلي مع مطالبهم، لكنهم تخوّفوا أكثر من أن يؤدي احتجاج عنيف إلى اغتيال سياسي جديد، ستكون عواقبه وخيمة على المشروع الاستيطاني كله. في المجمل، كانت معارضة إخلاء مستوطني غوش قطيف هادئة مقارنة بمعارضتهم إخلاء مستوطنة ياميت في سيناء، ومعارضتهم العنيفة لاتفاق أوسلو[41].

ساهمت خطة الانفصال عن غزة إلى ظهور نقاش بين المستوطنين في الضفة الغربية في شأن الموقف الذي يمكن اتخاذه في المستقبل في حال عُرض عليهم إخلاء المستوطنات أو جزء منها. وصل هذا النقاش إلى الساحة الدينية، بين حاخامات الصهيونية الدينية؛ ففي لقاء مع الحاخام شموئيل طال، رئيس المدرسة الدينية «تورات حاييم» التي أُخليت في إطار خطة الفصل، طالب هذا الحاخام بالانفصال عن الدولة، لا بالمفهوم الجغرافي وإنما بالمفهوم الرمزي[42]. ويُعتبر موقفه اقترابًا من موقف التيار الحريدي - الأرثوذكسي اليهودي الذي يعتبر دولة إسرائيل كيانًا علمانيًا، لهذا يمتنع عن أي تمجيد للدولة وممارسة أي احتفالات تتعلق بها. ويعتقد كثيرون، ومنهم مستوطنون وحاخامات المستوطنين، أن بروز خطاب الانفصال عن الدولة ستكون له انعكاسات سلبية على المدى البعيد؛ ففي تصريح للحاخام يوفال شارلو، قال: «خطة انفصال الصهيونية الدينية عن دولة إسرائيل تتم من دون الانتباه إليها،

(41) لمزيد من التفصيل بشأن أنماط معارضة المستوطنين لإخلاء غوش قطيف، انظر: روت، سر القوة، ويتسحاق شنل وشؤول مشعال، اقتلاع من المكان وخطاب المستوطنين عشية إخلاء غوش قطيف (القدس: معهد فلوسهايمر لدراسة السياسات، 2005). (بالعبرية)

(42) دوف شفارتس، «الصهيونية الدينية على مفترق طرق: من توسيع الآفاق إلى إخلاء المستوطنات،» في: دفورا هكوهن وموشيه ليسك، محرران، مفترقات حاسمة وقضايا مفتاحية في إسرائيل (بئر السبع: جامعة بن غوريون، 2010)، ص 201. (بالعبرية)

وتتمثّل في إطلاق تصريحات علنية تطالب برفض تنفيذ أوامر عسكرية، وتعطيل قرارات حكومية، وترك التعليم الديني الرسمي لأطر تعليمية مستقلة ... ونزع أنسنة الخصم وترك لغة الحوار»[43].

أما الحاخام يسرائيل طاو، فاعتبر أن خطة الانفصال كانت فشلًا تربويًا ودعائيًا للمستوطنين عمومًا، وللصهيونية الدينية خصوصًا، واعتبر أنه يمكن التشديد تربويًا على أن صيرورة الخلاص لا تزال مستمرة. واعتبر أن مستوطنات «غوش قطيف» نموذج مصغر لدولة التوراة، حيث أثبت «الغوش» أنه يمكن تشييد دولة شريعة في العالم الحديث، ومن خلال هذا النموذج يمكن احتلال الأجهزة الرسمية للدولة وتحويلها إلى دولة توراة.

كان الحاخام طاو يهدف من هذا التوصيف إلى القول إن «اقتلاع غوش قطيف كان جزءًا من الصراع على الروح والثقافة الإسرائيليتين، ومؤشرًا على تدهور تصور الشعب لقيمة ذاته»[44]، معتبرًا أن «تهجير» اليهود من غوش قطيف جاء بسبب وعي قادة الدولة بخطورة النموذج الذي تقدّمه غوش قطيف باعتبارها دولة توراة مصغرة، وخافوا من انتشار هذا النموذج إلى دولة إسرائيل. ويعتقد أنه كان للصراع على مستوطنات غوش قطيف جانبان: الأول خارجي، وهو صراع بين المستوطنين والسلطة. والثاني داخلي، وهو الأهم، ويتمثّل في الصراع بين من يسعون إلى التطبيع وتشويه هوية إسرائيل من خلال إدخال ثقافة الغرب، ورجالات الدين وأصحاب الشريعة الذين يريدون الحفاظ على الهوية والشريعة اليهوديتين. ويصل الحاخام إلى نتيجة هي أن الهزيمة في الصراع الخارجي ليست هي المهمة (أي إخلاء المستوطنين وتفكيك غوش قطيف)، بل إن الصراع الأساس هو الصراع الداخلي في شأن عقيدة شعب إسرائيل وهويته[45].

جاءت مقولات الحاخام طال من أجل إنقاذ المنظومة الفكرية والدينية الخلاصية التي يستند إليها جزء كبير من المستوطنين المتدينين؛ فالقول إن

(43) مقتبس عند: شفارتس، ص 202.
(44) المصدر نفسه، ص 203-204.
(45) المصدر نفسه، ص 204.

الصراع الخارجي ليس مهمًا بينما الصراع الداخلي هو المهم، يحاول ادعاء أن هدم غوش قطيف لا يعني انتهاء المعركة، فالمعركة الأهم لا تزال قائمة، وهي التي تمثّل حقيقة الخلاص للشعب اليهودي. ونجد في أقواله، بوعي ومن دون وعي، اقترابًا من مقولات تيارات دينية أرثوذكسية ترى أن المعركة الأساس هي على التوراة وهوية الشعب، وليس على الأرض.

في مقابل التوجه الذي مثّله الحاخام طاو، أرادت قيادة المستوطنين المركزية المتمثلة في مجلس المستوطنات وجزء كبير من حاخامات المستوطنين، تأكيد أن المستوطنين هم جزء من دولة إسرائيل، وبرز في هذا التوجه الحاخامات: حاييم دروكمن وموطي ألون ويوفال شارلو. فعلى سبيل المثال، صرّح الحاخام دروكمن، بطريقة مخالفة للحاخام طاو، «أن حكومة إسرائيل السيئة جدًا أفضل كثيرًا من المنفى الجيد جدًا». أما الحاخام شارلو، فقال إن «تبني النموذج الحريدي - الأرثوذكسي (أي الانعزال عن الدولة) سيؤدي بنا إلى أن نصبح فرقة دينية منعزلة». وكان التوجه العام عند أغلبية حاخامات المستوطنين هو أن النموذج الحريدي سيؤدي إلى انهيار كامل لمنظومة الصهيونية الدينية القائمة منذ قرن[46].

ذكرنا في بداية هذا المبحث أن المستوطنين وقادتهم لم يلجأوا إلى وسائل عنيفة وتحريض دموي (مقارنة بفترة رابين) ضد خطة الانفصال الأحادي الجانب. لكن، لا بد من الإشارة إلى أن المستوطنين أرادوا من جهة أخرى ترك رسالة للحكومة الإسرائيلية مؤداها أن سكوتهم عن خطة الانفصال لا يعني أنهم سيسكتون عن عمليات إخلاء مستقبلية، وقرنوا القول بالفعل لدى إخلاء مستوطنة عمونا في فترة حكومة إيهود أولمرت، إذ واجهوا الإخلاء بعنف كبير. صحيح أن معارضي للإخلاء كانوا من الشباب الذين أعادوا إلى ذاكرة الإسرائيليين شباب حركة غوش إيمونيم، إلا أن مجلس المستوطنات برر تصرفهم وندد بسلوك أجهزة الأمن الإسرائيلية العنيف في إخلاء الشباب

---

(46) يهودا بن مئير، «الأزمة في صفوف المستوطنين وانعكاساته،» عدكان استراتيجي، السنة 8، العدد 3 (2005)، ص 31. (بالعبرية)

المعتصم هناك. وظهرت مجموعات من الشباب تمارس العنف ضد الفلسطينيين في إطار ما يسمّى «جباية الثمن»[47].

عبّرت إحدى المستوطِنات الشابات اللواتي اعتصمن في عمونا عن روح المستوطنين الشباب الذين وُصفوا بشباب التلال أو الهضاب: «شرطيون بالسواد لا يخيفونني، يستطيعون كسر رؤوسنا، لكنهم لا يستطيعون كسر معنوياتنا. ما فعلته في عمونا، مستعدة، عند الحاجة، أن أقوم به دائمًا. كنت في الخليل، وأخبرت العائلات اليهودية التي استوطنت «بيت السلام» (بيوت فلسطينية) أنه إذا جاءوا لإجلائها سأكون هناك. وأنا مقتنعة بأن هنالك آلاف الشباب والشابات مثلي ممن كانوا في عمونا، في الصورة رأيتموني وكأني وحيدة ضد كثيرين (تقصد رجال الأمن)، لكن هذا وهْم، وراء كثيرين يقف رجل واحد، أولمرت، وورائي يقف الرب وشعب إسرائيل»[48].

توضح المعارضة العنيفة في مستوطنة عمونا أن هناك جيلًا من شباب المستوطنين ممن ينتمون إلى الصهيونية الدينية يُعيد إنتاج الأفكار الخلاصية التي نشأت عليها حركة غوش إيمونيم، ويعتقد أن على الصهيونية الدينية أن تعيد صوغ ذاتها على تصور «أرض إسرائيل» ككيان ميتافيزيقي لا يملك أحد الحق في تحديد مصيره[49]. ولا بد من الإشارة إلى أن جيل مستوطنة عمونا هو جيل لا يحمل الشعور بالذنب أو تأنيب الضمير على الحوادث التي سبقت اغتيال رابين، حين كان جيل أطفال في فترة الاغتيال، ودُهش للتناقض بين ما تلقاه في المدارس الدينية عن قدسية «أرض إسرائيل» من جهة، وعن سكوت المستوطنين، في نظرهم، عن خطة فك الانفصال الشارونية وتخلّيهم عن أجزاء من «أرض إسرائيل» من جهة أخرى. فكان ردّهم عنيفًا على إخلاء مستوطنة عمونا وتبنّيهم استراتيجية «جباية الثمن». وعلى الرغم من أن عملية الإخلاء

---

(47) محمود محارب، «تنظيم «جباية الثمن».. وجباية الثمن من المستوطنين» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012).

(48) شفارتس، ص 206.

(49) المصدر نفسه، ص 206-207.

جرت في نهاية الأمر، فإن تداعياتها لا تزال حاضرة في كل قرار حكومي لإخلاء البؤر الاستيطانية «غير القانونية» (بالمنظور الإسرائيلي)، علاوة على أن عمونا لا تزال مأهولة بالمستوطنين بعد أن عادوا إليها.

خامسًا: مواقف مجتمع المستوطنين من التسوية والحلول المقترحة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مواقف عموم المستوطنين من الحلول النهائية، بالاعتماد على استطلاع أجراه معهد فولتر لابيخ للتعايش العربي - اليهودي في إسرائيل في جامعة تل أبيب، ونُشرت نتائجه في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وشمل عيّنة واضحة من المستوطنين[50]. يقدم لنا الاستطلاع رؤية منهجية لتطور مواقف جمهور المستوطنين من الحقوق الفلسطينية والحل الدائم.

الجدول (5-1)

مواقف المستوطنين من إمكانية الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين (في المئة)

	2002	2003	2005	2012
يجب التوصل إلى اتفاق سلام	55	61	53	58
الفلسطينيون يستحقون دولة	19	30	35	35
يمكن التوصل الآن إلى اتفاق	5	9	11	5
لا يمكن التوصل إلى اتفاق	68	77	65	71
عدد أفراد العيّنة	2812	644	172	601

يتضح من الجدول (5-1) أن أغلبية المستوطنين لا تؤيد قيام دولة فلسطينية، وتعتقد أن الفلسطينيين لا يستحقون كيانًا سياسيًا. وحتى الذين يؤمنون بأحقية الفلسطينيين بدولة فلسطينية، لا يعتقدون أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين في هذه المرحلة.

(50) يتسحاق شينل وميخا هوب، موقف الجمهور اليهودي من إمكانية اتفاق تسوية مع الفلسطينيين (تل أبيب: جامعة تل أبيب، 2012). (بالعبرية)

وجّه الاستطلاع سؤالًا آخر إلى المستوطنين عن موقفهم من قبول صلاحية قرار مؤسسات الدولة وشرعيتها في حالة اتخذت قرارًا بتفكيك المستوطنات. ويتضح من النتائج أن أغلبية المستوطنين لا تعترف، ولا تعطي صلاحية لهذه المؤسسات، حتى الدينية منها، في اتخاذ قرار بتفكيك المستوطنات.

الجدول (5-2)

مدى قبول المستوطنين قرار المؤسسات بتفكيك المستوطنات (في المئة)

	2002	2003	2005	2012
الحكومة	54	55	44	44
الكنيست	38	40	39	40
كنيست مع أغلبية يهودية	49	57	46	45
استفتاء	55	61	68	63
مؤسسة دينية	30	36	40	22
العيّنة	2812	644	172	601

يتضح من الجدول (5-2) أن المستوطنين ربما يرضخون لرأي عام يهودي معارض لهم، لكنهم لا يقبلون صلاحية حكومة أو برلمان، أو حتى مؤسسة دينية في إجلائهم وتفكيك المستوطنات، وربما يقبلون استفتاء شعبيًا يؤيد ذلك. يعود ذلك إلى قناعتهم بأن الرأي العام اليهودي لن يصوّت في استفتاء لمصلحة إجلائهم وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية. ويلاحَظ من نتائج الاستطلاع التباين بين قبولهم قرار كنيست عادي، وقرار كنيست مع أغلبية يهودية، حيث نجد أن قرارًا للكنيست، مع أغلبية يهودية صوّتت عليه، هو أكثر شرعية من قرار كنيست ليس واضحًا فيه لمن الأغلبية (بوجود نواب عرب في البرلمان). وهو الهجوم نفسه الذي شنّه اليمين الإسرائيلي، والاستيطاني منه خصوصًا، على حكومة رابين التي اعتمدت على القوائم العربية في الكنيست لتمرير اتفاق أوسلو في البرلمان، حيث اعتبر المستوطنون أن ذلك كافيًا لنزع الشرعية عن اتفاق أوسلو الذي لم يوافَق عليه بأغلبية يهودية، مع اعتقادنا

أن المستوطنين لم يكونوا ليقبلوا شرعية الاتفاق حتى ولو بأغلبية يهودية في الكنيست، لكنها كانت مناورة سياسية لمخاطبة المتعاطفين مع فكرة التسوية في الشارع اليهودي.

الجدول (5-3)
ردّات فعل المستوطنين في حال اتُّخذ قرار بإجلائهم
وتفكيك المستوطنات (في المئة)

العام	2002	2003	2005	2012
الانصياع	38	17	16	11
المعارضة في إطار القانون	45	75	69	70
المعارضة بكل الوسائل	17	8	15	14
العيّنة	2812	644	172	601

يوضح الجدول (5-3) أن أغلبية المستوطنين ستعارض إجلاءها بالقانون. ونجد أن هناك ارتفاعًا في نسبة المؤيدين لهذا التوجه في صفوفهم، مقارنة ببداية الألفية الجديدة، ومقارنة بسبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وهذا يؤكد التحولات الديموغرافية التي مرت بها تركيبة المستوطنين، والتي أشرنا إليها في بداية البحث. كما أنها تدل على تراجع المنظومة المسيانية في صفوف المستوطنين لمصلحة المنظومة السياسية، إضافة إلى أن تجربتي غوش قطيف وعمونا أثبتتا أنه إذا قررت الحكومة إخلاء مستوطنة فإنها تستطيع تنفيذ ذلك. ويبيّن الاستطلاع أن قلة قليلة فقط تؤيد استعمال العنف في حال قررت حكومة إجلاءها من مستوطناتها.

خاتمة

مر المستوطنون بتحولات عدة؛ فعلى الصعيد الديموغرافي، ظهر في صفوفهم تنوّع فكري وأيديولوجي وسياسي. كما أنه مروا بتحولات سوسيولوجية تتعلق في الأساس بتبدل الأجيال، إذ حمل كل جيل رؤية سياسية

مغايرة لمستقبل هذا المجتمع وسبل الوصول إليه؛ ففي العقود الأولى من الاحتلال، كانت فكرة الخلاص والحق الديني هي المسيطرة على مجتمع المستوطنين الذين جاءوا في الأساس من الصهيونية الدينية، وكانوا هم بذاتهم جيلًا متمردًا على الجيل القديم التقليدي في الصهيونية الدينية المتمثّل في سياسيي حزب المفدال التقليدي. أما جيل اليوم، فإنه يسعى إلى الحفاظ على «أرض إسرائيل» من دون استخدام مبررات مسيانية كما فعل الجيل القديم، وإن لم تخلُ تصوراته من هذه المبررات. هنالك حديث عن الحق التاريخي أكثر من الحديث عن الحق الديني، وحديث عن تطوير أدوات عمل سياسية ذات طابع دبلوماسي وإعلامي وحزبي، أكثر من الحديث عن احتجاج جماهيري. إنها جزء من تحولات المستوطنين، وتدل أكثر على اندماجهم في الدولة والمجتمع والسياسة الإسرائيلية.

يمثّل المستوطنون في الضفة الغربية مجتمعًا آخذًا في التبلور باعتباره مجتمعًا منسجمًا ومتلاحمًا مع المجتمع الإسرائيلي داخل الخط الأخضر. وهذا يبرز في هيمنتهم على المواقع المتقدمة في الجيش الإسرائيلي والسياسة، وحضورهم الكبير داخل الأحزاب المركزية، خصوصًا الحزب الحاكم - الليكود والأكاديميا والاقتصاد وغيرها من المجالات. وقد ساهمت التحولات التي حدثت في هذا المجتمع منذ عقدين في تأكّل المنظومة الدينية - المسيانية المسوّغة للاستيطان من جهة، إلا أنها عززت تلاحم هذه المنظومة مع المجتمع الإسرائيلي داخل الخط الأخضر من جهة أخرى. وساهمت هذه التحولات في تحقيق ما عجز عن تحقيقه المستوطنون الأوائل في العقدين اللذين أعقبا الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية: تلاحم «أرض إسرائيل» مع دولة إسرائيل.

لا يعني ذلك أن مجتمع المستوطنين قُطِع عن المنظومة المسيانية الدينية لحركة غوش إيمونيم، وأن العنف ما عاد ديدنهم؛ فهنالك مجموعات كثيرة في صفوف مجتمع المستوطنين لا تزال تتخذ من العنف طريقة للحفاظ على المستوطنات «وأرض إسرائيل»، وظهرت بوادر ذلك في المعارضة العنيفة لتفكيك مستوطنة عمونا، وفي ظهور حركات «جباية الثمن»، وفي سلوك

شباب التلال، لكن يبقى التيار المركزي لمجتمع المستوطنين، على تنوّعه الكبير، صاحب مواقف جديدة يتخذها في التعامل مع الواقع السياسي. ولا بد من الإشارة إلى أن جزءًا من تفسير غياب خطاب العنف في خطاب التيار الرسمي والمركزي لدى المستوطنين نابع من التداخل الكبير الذي يجمع بين هذا المجتمع واليمين الإسرائيلي الليبرالي والمحافظ، وسهولة إيصال صوت المستوطنين إلى رأس الهرم السياسي في إسرائيل والتأثير فيه، ما يحوّل العنف إلى وسيلة ضارة لصيرورة اندماجهم، إذ دُمج المستوطنون في بنى الدولة والمجتمع التحتية والفوقية؛ فعلى مستوى البنية التحتية، بات المستوطنون في الضفة الغربية جزءًا من المجتمع الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، وعلى مستوى البنية الفوقية، باتت قيادته صاحبة تأثير سياسي أكثر من أي وقت مضى.

بقيت فكرة «أرض إسرائيل» مركزية في صفوف مجتمع المستوطنين، إلا أن خلافات ظهرت في شأن الاستعداد للبقاء على السيادة اليهودية الشاملة والكاملة على هذه الأرض؛ فحركة غوش إيمونيم لم تقبل المساومة على، أو مجرد التفكير في بسط السيادة اليهودية الكاملة على «أرض إسرائيل» كلها بلا استثناء. أما حزب البيت اليهودي، فهو مستعد للتخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل»، لتكون تحت سيادة فلسطينية. وعلى الرغم من أن بينيت يتحدث عن سيادة فلسطينية مشوّهة وجزئية، فإن ذلك لم يكن محل مساومة عند جيل المستوطنين الأول، وربما تكتلت حول هذه الفكرة أغلبية أحزاب الصهيونية الدينية في الكنيست الأخير، في إطار حزب البيت اليهودي.

جاءت خطة البيت اليهودي أيضًا كنتاج للتحولات التي أصابت مجتمع المستوطنين، فالخطاب الديني المسياني لحركة غوش إيمونيم لم يكن ليجد له أرضية صلبة في هذه المرحلة، كما كان في السبعينيات والثمانينيات.

إن ما يحاول مجتمع المستوطنين إيجاده من تلاحم بين المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية، نابع من التجربة التاريخية؛ فعلى الرغم من خطابه المسياني - الديني وتبريراته الأيديولوجية للاستيطان، فإنه مجتمع ضعيف لا يستطيع العيش من دون الوريد الذي يربطه بالمجتمع والدولة داخل

الخط الأخضر. وفَهِم المستوطنون أنهم لا يستطيعون الاستمرار في الحياة من دون المجتمع الإسرائيلي ودولته التي أقيمت في عام 1948. وكشفت هذه الحقيقة نقطة ضعف هذا المجتمع، لذلك يحاول أن يغزو دولة ومجتمع عام 1948 ويسيطر عليهما ويؤثر في قراراتهما السياسية؛ إذ ما عاد في استطاعته أن يبقى ويتطور من خلال غزو الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني واحتلالهما، بل عليه في المقابل أن يغزو المجتمع والدولة اليهوديين داخل الخط الأخضر ليضمن بقاءه ووجوده.

الفصل السادس

سياسة التجزئة الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني وتفعيلها في تهجير الفلسطينيين قسريًا

منير نسيبة

مقدّمة

منذ اليوم الأول من إقامة دولة إسرائيل على معظم أرض فلسطين، وما تبع ذلك من احتلال للجزء الباقي، ما فتئت السلطات الإسرائيلية تُسخّر أنظمتها القانونية لتجزئة الشعب الفلسطيني إلى فئات مختلفة، خدمةً لأهدافها الاستعمارية. فبعد أن فشلت الحركة الصهيونية ودولة الانتداب البريطاني في تأمين أغلبية يهودية على أرض فلسطين حتى عام 1948، تركزت استراتيجية الدولة الوليدة على تهويد الدولة عن طريق إقصاء الفلسطينيين عن حقوقهم الطبيعية على أرضهم، فجاءت نكبة فلسطين كحدث جلل طُرد فيه 80 في المئة من سكان المناطق التي سيطرت عليها المجموعات المسلحة الصهيونية[1]، وأنبأتنا بما سيليها من سياسات إقصائية.

(1) قدّر المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس أن عدد اللاجئين الذين هُجّروا في عام 1948 كان يقارب الـ 700 ألف نسمة. انظر: Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, 2nd ed., Cambridge Middle East Studies; 18 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2004).

أما لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، فقدرت عددهم بين 800 ألف و900 ألف، انظر: United Nations Conciliation Commission for Palestine, «Historical Survey of Efforts of the United Nations Conciliation Commission for Palestine to Secure the Implementation of Paragraph 11 of =

بعدما تمكّنت إسرائيل من تهجير هذه النسبة الكبيرة من الفلسطينيين، قامت ببعض النشاط التشريعي لضمان عدم عودتهم وضمان إقصائهم عن أي صلة بوطنهم وأرضهم. وكان أبرز هذه التشريعات قانون المواطَنة لعام 1952 الذي حرمت إسرائيل من خلاله عددًا كبيرًا من اللاجئين من جنسيتها واعتبرتهم بذلك أجانب ليس لهم علاقة بها، وقانون التسلل لعام 1954 الذي اعتبر كل من حاول العودة إلى أرضه متسللًا خارجًا على القانون، ومستحقًا عقوبة جنائية يليها الطرد. وبفعل مثل هذه القوانين، منعت إسرائيل وجود أي فرصة لعودة اللاجئ، وضمنت تسخير ممتلكاته لمصالحها الاستعمارية.

بعد احتلال الضفة الغربية وغزة في عام 1967، ضُمّت القدس الشرقية، وطُبّقت عليها قوانين عنصرية، ووضِعت الضفة وغزة تحت حكم عسكري شرّع بدوره أوامر عسكرية (هي بمنزلة قوانين يشرعها جيش الاحتلال الإسرائيلي ويطبّقها) شبيهة بقوانينه، ومن ذلك ابتداع السلطات العسكرية صفة «المقيم» في القدس والضفة وغزة، وفق حالات إقامة قانونية مميزة ومختلفة بعضها عن بعض، واستثناؤها كل من كان مسافرًا أو من هُجّر من الحصول على هذه الإقامة المستحدثة. وبهذا، ازداد وضع الشعب الفلسطيني تعقيدًا، فأصبح مقسّمًا إلى لاجئ أو نازح، وإلى مواطن إسرائيلي، ومقيم في إسرائيل، ومقيم في الضفة ومقيم في غزة، لكل منهم أوضاع حياته المختلفة التي تفرضها عليه القواعد التي وضعتها إسرائيل.

مع مرور الوقت، زادت إسرائيل من «هندستها» للأوضاع القانونية ومن تعقيدها للقوانين والأوامر العسكرية التي تقرر حقوق وواجبات الفئات المختلفة وفق ما نتج من هذه الأوضاع، ما زاد في التهجير القسري وتصعيب شديد لأحوال الفلسطينيين القابعين تحت سلطة هذه القوانين.

ندرس في هذا البحث سياسة التجزئة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، وكيف تسخّر إسرائيل هذه السياسة لتنفيذ مخططاتها الكولونيالية، وتأثير هذه

General Assembly,» Resolution 194 (III): Question of Compensation, Working Paper Prepared by the = Secretariat, 2 October 1961, U.N. Doc. A/AC.25/W/81/Rev.2, <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/3e61557f8de6781a052565910073e819?OpenDocument>.

القوانين والسياسات في الشعب الفلسطيني الذي ما زال يفقد مزيدًا من حقوقه كل يوم بسبب تعقيد هذه الأوضاع.

أولًا: المرحلة الأولى من التجزئة
أثر حرب 1948 في مفاهيم الـ «مواطَنة» والـ «قومية»

بدأت أولى مراحل تجزئة الشعب الفلسطيني مع انتهاء مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وما تلاها من قيام دولة إسرائيل التي عرّفت نفسها في وثيقة «استقلالها» باعتبارها دولة «يهودية»[2]، أو بكلمات أخرى، دولة اليهود أينما كانوا؛ فمن خلال هذا التعريف الذاتي تجاهلت الحركة الصهيونية عن عمد أي ذكر للشعب الفلسطيني الذي سكن هذه الأرض على مدى قرون طويلة، وبدلًا من ذلك ذكرت الوثيقة أن على «أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل المحافظة على السلام» والمشاركة في إقامة الدولة[3]. وفي الوقت نفسه، أعلنت الوثيقة أنها تفتح أبواب الدولة «من أجل الهجرة اليهودية،» وأنها تدعو «الشعب اليهودي» في العالم إلى الالتفاف حول يهود الدولة[4].

لم تكن هذه الإشارات التي بيّنها إعلان الدولة إلا نذيرًا لما سيأتي بعدها؛ ذلك أن هذه الدولة الوليدة دأبت منذ اليوم الأول لنشوئها على تجاهل وجود شعب فلسطيني على أرض فلسطين، واستبدال مفهوم الشعب الفلسطيني بفكرة الشعب اليهودي الذي له الحق في هذه الأرض. وفعلًا، عملت مؤسسات الدولة المختلفة على تكريس هذه المفاهيم بشكل منظم منذ البداية، حيث انعكست عنصرية الدولة على منظومة قوانين المواطَنة وعلى من له حق الدخول إلى الدولة والإقامة فيها. وهكذا، بدأت أولى مراحل شرذمة الشعب

(2) الحكومة المؤقتة لإسرائيل، «إعلان إقامة دولة إسرائيل (وثيقة الاستقلال)،» الجريدة الرسمية، 14 أيار/مايو 1948، العدد رقم 1 الصادر في تل أبيب في الخامس من شهر أيار العبري عام 5708 حسب التقويم العبري الموافق 14 أيار/مايو 1948 ميلاديًا. منشور إلكترونيًا على صفحة الكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي: <http://www.knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm>.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

الفلسطيني وتقسيمه إلى مجموعات ليس لأغلبها أي حق في الدولة الوليدة، ومن بقي منها مضطهَد في كنفها.

منذ نشوب الحرب عام 1947، شرعت إسرائيل في ممارسة سياسة التهجير القسري للفلسطينيين من خلال عملياتها العسكرية التي تمخضت عن إبعاد 80 في المئة من الفلسطينيين إلى خارج حدود الدولة مع انتهاء الحرب في عام 1949[5]؛ ففي المرحلة الأولى من الحرب، وقبل أن يتدخل أي من الجيوش العربية في فلسطين، كانت العصابات المسلحة الصهيونية قد نجحت في تهجير ربع مليون فلسطيني[6]. وفي المراحل اللاحقة، استمرت إسرائيل في عملياتها التهجيرية فتمكّنت من تهجير ما بين 750 ألفًا ومليون فلسطيني[7]. وحتى تتمكن من جعل هذا التهجير مستمرًا، قامت بنشاط تنظيمي يشمل عددًا من التشريعات التي تستثني اللاجئين من حقهم في السكن في مدنهم وقراهم.

بدأ النشاط التشريعي الإسرائيلي بترتيب الجنسية الإسرائيلية، فنظّمها من خلال قانونين: أحدهما قانون العودة لعام 5710 (1950) (نطلق عليه من الآن فصاعدًا اسم «قانون العودة»)، والآخر قانون الجنسية لعام 5712 (1952) (نطلق عليه من الآن فصاعدًا «قانون الجنسية»). وقد أعطى قانون الجنسية جميع اليهود في العالم، بغضّ النظر عن جنسيتهم أو عن كونهم مضطهَدين أم لا، الحق في الهجرة إلى إسرائيل بصفة «عوليه»، وهي مصطلح بالعبرية يعبّر عن وضعية قانونية خاصة لأي يهودي يهاجر إلى إسرائيل فيحصل على عدد من الامتيازات. فكما نص «قانون العودة» يجوز لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل كـ «عوليه» باستثناء الأشخاص الذين انشغلوا بنشاط ضد «الشعب اليهودي» أو من يشكّلون خطرًا على «الصحة العامة أو أمن الدولة» أو أولئك الذين لديهم «سجل إجرامي يهدد الأمن العام». وفي عام 1970، وسّعت

(5) Nur Masalha, ***Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*** (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), p. 175.

(6) Ilan Pappe, ***The Ethnic Cleansing of Palestine*** (Oxford: Oneworld, 2007), p. 40.

(7) Morris, ***The Birth of the Palestinian Refugee***, and United Nations Conciliation Commission for Palestine, «Historical Survey».

إسرائيل من الفئة المستهدفة من القانون لتشمل «أبناء اليهود وأحفاد اليهود وأزواج أبناء اليهود وأزواج أحفاد اليهود، باستثناء الأشخاص الذين كانوا يهودًا وغيّروا دينهم بشكل طوعي». وبهذا القانون، سهّلت إسرائيل هجرة ملايين اليهود وأبناء عائلاتهم.

على الرغم من إسراع إسرائيل في سنّ قانون الهجرة اليهودية، فإنها تأنّت بسنّ التشريع الخاص بالجنسية حتى عام 1952. وأعطت في الفترة التي سبقت هذا القانون الحق في التصويت في الانتخابات لكل من كان مقيمًا فيها. وفي عام 1952، سنّت إسرائيل قانون الجنسية الذي صُمّم لتحقيق هدفين: إعطاء الجنسية لجميع المهاجرين اليهود السابقين واللاحقين، وتضييق حصول غير اليهود على جنسية، خصوصًا الفلسطينيين الذين هجّرتهم إسرائيل خلال الحرب.

لتحقيق هذه الأهداف، ميّز قانون الجنسية بين اليهودي وغير اليهودي بشكل كبير، فأعطى القانون الجنسية لكل يهودي بطريقتين: **الأولى** تشمل كل يهودي اكتسب صفة «عوليه» بحسب قانون العودة، **والثانية** عن طريق الميلاد لأب أو أم إسرائيليين. أما الجنسية لغير اليهود، فنظمت تحت بند آخر في القانون، وهو «الجنسية عن طريق الإقامة»، و«الجنسية عن طريق الميلاد»؛ إذ أعطى القانون الجنسية الإسرائيلية لغير اليهود عن طريق الإقامة بحسب الشروط التالية: «أي شخص كان مواطنًا فلسطينيًا قبيل إقامة الدولة، ولا يصبح مواطنًا إسرائيليًا بحسب البند 2 [وهو البند الذي يعطي الجنسية لكل من له صفة «عوليه» كما ذكر سابقًا وهي تشمل اليهود دون غيرهم]، يصبح مواطنًا إسرائيليًا... إذا (أ) كان مسجلًا بتاريخ 4 آذار، 5712 (الموافق 1 آذار [مارس] 1952) كساكن حسب نظام تسجيل السكان لعام 5709 (1949)؛ و(ب) لا يزال يسكن في إسرائيل بتاريخ سريان هذا القانون؛ و(ج) كان في إسرائيل، أو في مكان أصبح أرضًا إسرائيلية بعد قيام الدولة، منذ يوم إقامة الدولة إلى يوم سريان هذا القانون، أو دخل إسرائيل بشكل قانوني خلال هذه الفترة[8].

(8) قانون الجنسية الإسرائيلي للعام 5712 (1952)، المادة 3 (أ).

هكذا، اعترف قانون الجنسية الإسرائيلي بالجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين الذين يكونون داخل إسرائيل، والذين لم يُهجّروا في الحرب إذا كانوا قد نجحوا في تسجيل أسمائهم في الإحصاء الإسرائيلي لعام 1949. وكما يفسر مناحيم هوفنانغ، كان هذا القانون ترجمة تشريعية لسياسة إسرائيل التي تقضي بـ«منع اللاجئين العرب من العودة إلى الدولة الجديدة»(9). إلا أن آثار هذا القانون السلبية تجاوزت اللاجئين الفلسطينيين وطاولت بعض الذين بقوا في منازلهم، حيث كان على كل فلسطيني بقي في الدولة الوليدة أن يسجل نفسه وأبناءه كساكنين في عام 1949 خلال 30 يومًا من إصدار النظام المذكور أعلاه، أو 30 يومًا من الدخول القانوني للساكن بعد إصدار النظام(10). وبسبب الحرب، لم يتمكن كثيرون من الفلسطينيين من أن يسجلوا أنفسهم وعائلاتهم خلال الفترة القانونية، وبالتالي حرموا من جنسياتهم، شأنهم شأن اللاجئين الذين هُجّروا خلال الحرب(11). وهكذا، امتد أثر التضييق التشريعي إلى منح الجنسية ليشمل آلاف الفلسطينيين الذين بقوا في حدود الدولة، حيث وقع كثير منهم ضحية الإبعاد القسري بسبب عدم حصولهم على الجنسية.

في عامي 1968 و1980، أضاف الكنيست الإسرائيلي تعديلين على قانون الجنسية، فسُمح بمنح الجنسية لعدد ممن بقوا في إسرائيل ولم يحصلوا على الجنسية بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في الإحصاء. فسمح التعديل الأول في عام 1968 للفلسطينيين الذين ولدوا بعد إقامة الدولة بأن يقدموا للجنسية بين يوم ميلادهم الثامن عشر والحادي والعشرين؛ إذا لم يحصلوا على جنسية أخرى وإذا سكنوا في إسرائيل لمدة خمسة أعوام مستمرة قبل

---

(9) Menachem Hofnung, *Democracy, Law, and National Security in Israel* (Aldershot; Brookfield, USA: Dartmouth, 1996), p. 77.

(10) Sabri Jiryis, «Domination by the Law,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 1, 10th Anniversary Issue: *Palestinians under Occupation* (Autumn 1981), pp. 67-92.

نظام تسجيل السكان رقم 50 لعام 5709 (1949).

(11) Jiryis, p. 80; Ayelet Shachar, «Whose Republic?: Citizenship and Membership in the Israeli Polity,» *Georgetown Immigration Law Journal*, vol. 13, no. 2 (1998-1999), p. 107.

موعد تقديم طلب الجنسية[12]. أما التعديل الثاني، فمنح الجنسية لأغلبية الذين لم يحصلوا عليها بسبب عدم تمكّنهم من المشاركة في الإحصاء باستثناء اللاجئين[13]. وهكذا، ظل قسم ممن لم يكونوا ضحية للتهجير عديم الجنسية، كما استمر جميع اللاجئين في حال من انعدام الجنسية ومن اللجوء المستمر.

لتثبيت حال اللجوء وتحديد عدد غير اليهود في الدولة، لجأت إسرائيل إلى المزيد من الإجراءات التنظيمية لمنع عودة أولئك الذين لجأوا إلى خارج حدود الدولة الوليدة؛ ذلك أن عددًا ملحوظًا من اللاجئين شرع في العودة خلال الحرب وبعدها، فوجد مصممو السياسة والتشريع في إسرائيل أن عليهم أن يعالجوا هذا الأمر من خلال إجراءات عسكرية وتشريعية. فعلى الصعيد العسكري، تبنّت إسرائيل عددًا من الإجراءات لمنع ما سمّته «التسلل»، وهو مصطلح يعبّر عن عودة اللاجئين الفلسطينيين ودخول غيرهم من غير اليهود عبر الحدود من غير إذن إسرائيلي؛ فبين عامي 1949 و1951، تبنّت إسرائيل سياسة، طلبت بموجبها من جنودها إطلاق النار على «المتسللين» عبر الحدود وقتلهم[14]. استمرت هذه السياسة بعد عام 1951، لكن بوتيرة أقل[15]. كما قام الجيش أيضًا باعتقال اللاجئين العائدين وإبعادهم، وفي بعض الحالات اغتصب و/ أو قتل «المتسللين»[16]. كما أجرى الجيش عمليات عسكرية قام من خلالها بدخول المدن والقرى العربية وإعلان حال منع التجول ثم البحث عن أي «متسللين» واعتقالهم وإبعادهم[17]. بطبيعة الحال، كان الهدف الأساس من هذه الحملات هو منع

(12) قانون الجنسية (تعديل رقم 2)، 5728 (1968).

(13) قانون الجنسية (التعديل رقم 4)، 5740 (1980).

(14) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1997), pp. 148-184.

(15) المصدر نفسه.

(16) المصدر نفسه.

(17) Alina Korn, «From Refugees to Infiltrators: Constructing Political Crime in Israel in the 1950s,» *International Journal of the Sociology of Law*, vol. 31, no. 1 (March 2003), p. 18, and Jiryis, pp. 80-81.

العائدين من الاستقرار والمشاركة في أي إحصاء سكاني قد يُكسبهم حقوقًا دائمة في السكن، أو حتى في الجنسية[18].

أما على الصعيد التشريعي، فاجتهد المشرّع الإسرائيلي في اعتبار أي عودة للاجئ الفلسطيني مخالفة للقانون. ولم يكتف المشرّع بحرمان اللاجئين من الصفة القانونية التي تسمح لهم بأن يقطنوا بيوتهم بشكل قانوني، بل تجاوز ذلك بأن استخدم قوانين وصلت إلى تجريم العودة بحسب القانون الجنائي.

في الأيام الأولى من قيام الدولة، استخدمت إسرائيل قانونًا انتدابيًا بريطانيًا يطلق عليه اسم لوائح الهجرة لعام 1941 لإبعاد اللاجئين العائدين الذين لم يشاركوا في الإحصاء السكاني على اعتبار أن وجودهم ليس قانونيًا. وفي عام 1952، سنّ الكنيست قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 5712 (1952) الذي حصر الدخول القانوني لغير المواطنين ولغير المهاجرين اليهود في الحصول على تأشيرة إسرائيلية، وعبر إحدى النقاط الحدودية الرسمية. وهكذا، اعتبرت عودة أي فلسطيني إلى بيته من دون تصريح إسرائيلي مخالفةً لقانون دخول إسرائيل، وبالتالي تستحق الإبعاد.

في عام 1954، صعّد الكنيست من إجراءاته التشريعية لمقاومة عودة الفلسطينيين إلى بيوتهم من خلال سنّه قانون منع التسلل (الجرائم والاختصاص القضائي) لعام 5714 (1954) (نطلق عليه من الآن اسم «قانون منع التسلل») الذي عامل كل عودة للاجئين أو دخول غير مرخص من الدول المجاورة لإسرائيل كجريمة يعاقب عليها القانون. هذا وقد عرّف القانون المتسللَ بأنه كل من دخل إسرائيل مدركًا وبشكل غير قانوني، وقد كان بين 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 ووقت دخوله:

- حاملًا الجنسية اللبنانية أو المصرية أو السورية أو السعودية أو الأردنية أو العراقية أو اليمنية؛

---

(18) Nadia Abu-Zahra and Adah Kay, *Unfree in Palestine: Registration, Documentation and Movement Restriction* (London: Pluto Press; New York: Distributed in the U.S. by Palgrave Macmillan, 2013), p. 25.

- مقيمًا أو زائرًا إحدى هذه الدول أو أي مكان في فلسطين خارج إسرائيل [أي الضفة الغربية وقطاع غزة]؛

- مواطنًا فلسطينيًا أو مقيمًا في فلسطين عديم الجنسية، أو جنسيته مشكوك فيها، وترك خلال الفترة المحددة أعلاه مكان سكنه المعتاد الذي أصبح جزءًا من إسرائيل إلى مكان خارج إسرائيل[19].

كما يلاحَظ من نص هذا القانون، جاء تعريف الـ «متسلل» واسعًا ليشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين. ونصّ القانون صراحةً على أن كل من أقام في، أو زار الدول المجاورة لإسرائيل، بما فيها الضفة الغربية وغزة، ثم عاد إلى إسرائيل بشكل «غير قانوني»، فهو متسلل. ولم ينسَ المشرّع أن يشمل صراحةً أولئك الذين قطنوا في ما أصبح أرضًا إسرائيلية بعد الحرب في هذا التعريف، فاعتبر كل عودة للاجئ فلسطيني إلى بلده تسللًا مجرمًا بحسب القانون الجنائي. وبطبيعة الحال، لم يسرِ هذا القانون إلا على غير اليهود في دولة إسرائيل، إذ إن اليهودي كان له الحق في المواطَنة الإسرائيلية بناءً على قانون «العودة» الذي لا يسري إلا على اليهود وأبناء عائلاتهم[20].

بحسب نص القانون، عوقب «المتسلل» بالسجن حتى خمسة أعوام، أو دفع غرامة مالية، أو كلتا العقوبتين معًا. وإذا كان قد أُبعد من قبل، تُرفع عقوبة السجن حتى سبعة أعوام أو غرامة مالية أو كلتا العقوبتين معًا؛ ويعاقَب بالحبس مدى الحياة إذا «تسلل» وهو مسلّح. وعوقب أي شخص يؤوي «متسللًا» أو يساعده أو يتاجر معه بالحبس ما لا يزيد على 5 أو 15 عامًا، اعتمادًا على كونه يؤوي المتسلل أول مرة، أو أنه فعل ذلك بشكل متكرر. ونتيجة هذا القانون، أصبح إيواء أبناء العائلة العائدين من أماكن لجوئهم مكلفًا لأقاربهم في البلاد. كما قضى القانون أن يُنقل عبء إثبات المتهم بالتسلل أنه موجود في إسرائيل بشكل قانوني، وعلى من آوى «متسللًا» أن يثبت أنه لم يكن يعلم

(19) قانون منع التسلل (الجرائم والاختصاص القضائي) لعام 5714 (1954).

(20) Korn: «From Refugees to Infiltrators,» p. 7 and «Crime and Legal Control,» *British Journal of Criminology*, vol. 40, no. 4 (Autumn 2000), p. 582.

بأنه كان متسللًا. وبهذا، خالف قانون منع التسلل القواعد القانونية العامة التي توقع عبء الإثبات على الادعاء العام لإثبات الجريمة وعناصرها كلها. وسن المشرّع الإسرائيلي هذا القانون على أنه من قوانين الطوارئ، مطلقًا بذلك يد السلطة التنفيذية، ومانحًا وزير الداخلية سلطات غير عادية، تحصّن قراراته من الطعن في المحاكم المدنية؛ ذلك أن تنفيذ هذا القانون يقع في سلطة محاكم عسكرية، لا مدنية، ويحق لوزير الدفاع إبعاد من يعتقد أنه «متسلل» حتى من دون توجيه اتهام إليه بأنه متسلل، وبأثر رجعي لفترة ما قبل صدور قانون التسلل.

هكذا، ومن خلال استخدام الوسائل العسكرية والقانونية، فصلت إسرائيل بين الفلسطينيين الذين بقوا فيها بعد الحرب، وأهلهم الذين هجّرتهم الحرب وأصبحوا عديمي الجنسية، وأمست محاولات عودتهم تسللًا؛ وضمنت عدم عودة اللاجئين وبقاءهم في مخيماتهم خلف الحدود. وكما فسّرت أستاذة علم الإجرام الإسرائيلية ألينا كورن: «باستخدام قوانين عديدة (مثل قانون الجنسية وقانون العودة وقانون منع التسلل) منعت أولئك الذين كان يتوجب أن يصبحوا مواطنين أو مقيمين، من العودة، اعتُبر آلاف اللاجئين الذين تركوا الدولة أو طُردوا منها متسللين ومجرمين ومعتدين على الحدود»[21].

كما لاحظت كورن، فإن المشرّع الإسرائيلي صمم منذ الأيام المبكرة لإنشاء دولة إسرائيل نظامًا قانونيًا وإداريًا عنصريًا عاقب الفلسطيني العائد إلى بيته وكل من ساعده على ذلك كما يُعاقَب المجرمون.

إذًا، نفّذت إسرائيل أولى مراحل تجزئة الشعب الفلسطيني، فجعلت من أقلية صغيرة جدًا مواطنين إسرائيليين، وأصبح آخرون لاجئين ممنوعين من العودة بنصوص قانونية تجرّم كل من يحاول ممارسة هذا الحق، فضلًا عن الفلسطينيين غير المهجّرين، سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين فقدوا ارتباطهم القانوني بغيرهم.

---

(21) Alina Korn, «Military Government, Political Control and Crime: The Case of Israeli Arabs,» *Crime, Law and Social Change*, vol. 34, no. 2 (September 2000), p. 162.

ثانيًا: المرحلة الثانية من التجزئة
احتلال 1967 وتقسيمات ما بعد الاحتلال

في عام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب استمرت ستة أيام، أعقبها فورًا ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل وتطبيق نظام عسكري على باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذه الحرب هجّرت إسرائيل عددًا من الفلسطينيين يراوح بين الربع مليون و450 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة، ما شكّل نسبةً تراوح بين ربع سكان هذه المناطق وثلثهم[22].

قبل الاحتلال، كانت الضفة الغربية قد ضُمّت إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. لذا، حصل سكان الضفة الغربية، أصليين ولاجئين، على الجنسية الأردنية. أما سكان قطاع غزة، فكانت جنسيتهم لا تزال فلسطينية. وبعد الاحتلال، أحصت إسرائيل سكان الأراضي المحتلة حديثًا، حيث استثنت من هذا الإحصاء كل من كان قد تهجّر خلال الحرب، وأسست سجلًا سكانيًا جديدًا للأراضي المحتلة، ومنحت أولئك الذين أحصتهم بطاقات هوية تصدرها السلطات الإسرائيلية المحتلة[23]. وشكّل نظام

---

(22) United Nations General Assembly, «Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution 2252 (ES-V) and Security Council Resolution 237 (1967),» 15 September 1967, U.N. Doc. A/6797. Also Issued under the Symbol: S/8158. <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/CC2CFCFE1A52BDEC852568D20051B645>; United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Report of the Commissioner-General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 1 July 1966 - 30 June 1967» (UN General Assembly, Official Records: Twenty-Second Session, Supplement no. 13 (A/6713), 30 June 1967). <http://unispal.un.org/unispal.nsf/181c4bf00c44e5fd85256cef0073c426/2a43e4d980f2c20685256a48004d0424?OpenDocument>; Janet Abu-Lughod, «The Continuing Expulsions from Palestine, 1948-1985,» in: *Palestine: Continuing Dispossession*, Edited by Glenn E. Perry, AAUG Monograph Series; no. 21 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1986), p. 32; Sydney D. Bailey, *The Making of Resolution 242* (The Hague; Boston: M. Nijhoff; Brill Academic Publishers, 1985), p. 94; Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem* (London; Sterling, VA: Pluto, 2003), p. 178, and Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2010-2012* (Bethlehem: BADIL, 2012), xxiii.

(23) Human Rights Watch, *«Forget About Him, He's Not Here» Israel's Control of Palestinian Residency in the West Bank and Gaza* (New York, NY: Human Rights Watch, 2012), p. 17; Noga Kadman, *Families Torn apart: Separation of Palestinian Families in the Occupied Territories* (Jerusalem: B'Tselem; HaMoked, 1999), p. 17; Antigona Ashkar, *Perpetual Limbo: Israel's Freeze on* =

التسجيل والهويات الجديد بداية عهد جديد في الأرض المحتلة، حيث أصبح يحق لأولئك الذين يحملون هويات أصدرتها السلطات الإسرائيلية السكن في الأرض المحتلة. وفي هذه الفترة، استحدثت إسرائيل صفات قانونية جديدة للفلسطينيين سكان الأرض المحتلة. ففي الضفة الغربية، اعترفت إسرائيل بجنسية السكان الأردنية، واعتبرتهم أصحاب إقامة دائمة في الضفة الغربية. أما في غزة، فاعتبرت السكان عديمي الجنسية ومقيمين دائمين في القطاع. أما القدس الشرقية، فكان وضعها مختلفًا، وكان لضمها آثار في الصفة القانونية التي أعطتها إسرائيل لسكان المدينة. وبعد الإحصاء السكاني في المناطق المضمومة، اعتبرت إسرائيل أن سكان القدس اكتسبوا صفة المقيمين الدائمين في إسرائيل، واعتبرتهم أردنيين يسكنون في إسرائيل. إن الفارق الأساس بين الصفة التي أعطتها إسرائيل لفلسطينيي الضفة وغزة من ناحية وفلسطينيي القدس من ناحية أخرى هو أنها اعتبرت الضفيين والغزيين مقيمين دائمين في مناطقهم، أما سكان القدس فهم مقيمون في إسرائيل. وعبّرت إسرائيل عن هذه الفوارق بأن أصدرت هويات زرقاء للفلسطينيين سكان القدس الشرقية، وأخرى حمراء لسكان قطاع غزة، وأخرى برتقالية لسكان الضفة الغربية[24]. واستثنت جميع النازحين من الضفة وغزة من الحصول على حق الإقامة في بيوتهم، إضافة إلى حوالى 60 ألف فلسطيني كانوا مسافرين لأسباب مختلفة، مثل تمضية إجازة أو متابعة دراسة أو عمل ... وغيرها[25]. وهكذا، قلّلت إسرائيل بأوامرها العسكرية من عدد سكان الأرض المحتلة بشكل ملحوظ، وبجرّة قلم.

اتخذت إسرائيل، عملًا بنهجها بعد حرب 1948، إجراءات تشريعية لمنع عودة المهجّرين إلى ديارهم بعد انتهاء الحرب، فأصدر الحاكم العسكري بُعيد الحرب أوامر عسكرية يجرّم من خلالها أي دخول إلى الأرض المحتلة من غير

= *Unification of Palestinian Families in the Occupied Territories*, Edited by Yehezkel Lein; Translated by Zvi Shulman, [Report]/B'Tselem, 0793-520X (Jerusalem: B'Tselem, 2006), p. 8.

(24) Asem Khalil, «Palestinian Nationality and Citizenship: Current Challenges and Future Perspectives» (European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, CARIM Research Report no. 2007/07, Florence, 2007), p. 5. <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1559205>.

(25) Kadman, p. 17, and Human Rights Watch, p. 226.

إذن. بدأ النشاط التنظيمي في آب/أغسطس 1967، حين أصدرت السلطات العسكرية في الضفة الغربية الأمر العسكري رقم 106 لمنع «التسلل»، فعرّفت «المتسلل» بأنه أي شخص «دخل إلى المنطقة [أي الضفة الغربية] عمدًا، مخالفًا للأصول [أي بشكل غير قانوني] بعد أن مكث في الضفة الشرقية من الأردن، في سورية أو مصر أو لبنان»[26]. واعتبر الأمر العسكري «التسلل» جريمة يعاقَب عليها بالحبس لمدة خمسة عشر عامًا أو غرامة أو كلتا العقوبتين معًا إذا لم يكن مسلحًا، أما إذا كان مسلحًا فيُحبس مدى الحياة[27]. أما معنى الدخول القانوني (بحسب الأصول)، فعرّفه الأمر بأنه «بموجب تصريح صادر عن قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أو عن الذي فوّضه»[28]. وسرى هذا الأمر العسكري بأثر رجعي، بيوم «محدد» عيّنه الأمر بـ 7 حزيران/يونيو 1967 [29]، أي بعد يومين من بداية الحرب. وفي هذه المرحلة، لم تكن عقوبة «التسلل» قد شملت الإبعاد بعدُ. وفي قطاع غزة، أصدرت السلطات العسكرية أمرًا مشابهًا لكنها اعتبرت التاريخ المحدد 6 حزيران/يونيو 1967، واعتبرت الدخول إلى قطاع غزة بعد المكوث في الضفة الغربية تسللًا أيضًا[30]. وبعد شهر، أصدر الحاكم العسكري في الضفة الغربية أمرًا جديدًا أضاف فيه الإبعاد للمتسلل، فنص الأمر في المادة 5 (أ) على: «يجوز لقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة أو لمن فوّض منه أن يأمر كتابة بطرد متسلل، سواء أتم اتهامه بموجب هذا الأمر أم لم يتهم. ويكون أمر الطرد مستندًا قانونيًا إلى احتجاز المتسلل تحت الحراسة لغاية طرده»[31]. وأضاف الأمر العسكري صعوبات أخرى على المتهمين

---

(26) أمر بشأن منع التسلل (منطقة الضفة الغربية) (رقم 106) سنة 5727 (1967)، الصادر في 29 آب/أغسطس 1967.

(27) المصدر نفسه.

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه.

(30) أمر بشأن منع التسلل (قطاع غزة وشمالي سيناء) (رقم 82) لسنة 5727 (1967)، الصادر في 4 أيلول/سبتمبر 1967.

(31) أمر بشأن منع التسلل (منطقة الضفة الغربية) (رقم 25) لسنة 5727 (1967)، الصادر في 26 أيلول/سبتمبر 1967.

بالتسلل بأن فرض عبء الإثبات على من يُتهم بالتسلل، فنص الأمر على ما يلي: «في كل إجراء قضائي بموجب هذا الأمر، يترتب عن كل من وجِد في المنطقة من دون شهادة تمكن من تشخيصه بصفة ساكن المنطقة أن يقدم الدليل على عدم دخوله المنطقة متعمدًا، خلافًا للأصول بعد 7/ 6/ 1967»[32].

هكذا، وبحسب هذا البند، يُعتبر كل شخص لا يحمل تصريحًا إسرائيليًا موجودًا في «المنطقة» بشكل غير قانوني ويصبح أهلًا للطرد. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أصدر الحاكم العسكري أمرًا بتعديل الأمر رقم 125 بأن اعتبر أن من دخل المنطقة «بحسب الأصول» لكن تصريحه انتهى يُعتبر متسللًا[33]. وفي عام 1969 أصدرت السلطات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمرين متشابهين لمنع «التسلل»، شملت فيهما المبادئ كلها التي تطورت على مدى السنتين السابقتين، وأضافت أن «كل من دخل المنطقة بعد اليوم المحدد بمقتضى تصريح تم الحصول عليه استنادًا إلى بيان كاذب يُعتبر بحكم المتسلل»[34].

لم تنقض المحاكم الإسرائيلية هذه الأوامر العسكرية التي طُرد بموجبها عدد من سكان الضفة الغربية وغزة، بل على العكس، استندت إليها في أحكامها. فعلى سبيل المثال، في عام 1984، طلب أسير فلسطيني من قطاع غزة إلغاء أمر طرد صدر بحقه بناء على الأوامر العسكرية المتعلقة بالتسلل. ففي هذه الحالة، كان الملتمس قد أثبت للمحكمة أنه شارك في الإحصاء الذي أجرته إسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1967، إلا أنه، بحسب ادعاء السلطات العسكرية، كان قد اعترف بعد اعتقاله في عام 1967 أنه عاد إلى قطاع غزة بعد بداية الحرب وبعد «التاريخ المحدد» الذي عيّنه الأمر العسكري، عائدًا من السعودية حيث كان

---

(32) أمر بشأن منع التسلل (منطقة الضفة الغربية) (تعديل رقم 25).

(33) أمر بشأن منع التسلل (منطقة الضفة الغربية) (تعديل رقم 1) (رقم 190) لسنة 5728 (1967)، الصادر في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1967.

(34) أمر بشأن منع التسلل (الضفة الغربية) (رقم 329)، لسنة 9275 (1967)، الصادر في 29 حزيران/ يونيو 1969، وأمر بشأن منع التسلل (قطاع غزة وشمالي سيناء) (رقم 290) لسنة 5729 (1969)، الصادر في 18 حزيران/ يونيو 1969.

يدرس الصيدلة. وبناءً على هذه المعطيات، رفضت المحكمة التماسه ووجدته مؤهلًا للطرد بسبب دخوله بعد التاريخ المحدد. فقررت المحكمة ما يلي: «من اللحظة التي تحدد فيها أن الملتمس سكن في الأردن وسورية بعد 6/ 6/ 1967 وبعدها عبر نهر الأردن عامدًا بشكل غير قانوني لدخول يهودا والسامرة [أي الضفة الغربية] وإسرائيل وغزة، فإنه ومنذ لحظة دخوله يهودا والسامرة ثم غزة يُعتبر متسللًا بحسب تعريف التشريع الأمني في هذا الموضوع. إن سلطة إصدار أمر طرد ضده تنبع من تسلله»[35]. وأطالت المحكمة في شرح بعض التفصيلات المتعلقة بالإقامة في الأرض المحتلة، فذكرت بأن «مجرد حقيقة أن شخصًا ما كان مقيمًا في المنطقة وخرج بإرادته قبل بداية حكم جيش الدفاع الإسرائيلي لا يعطيه حقًا تلقائيًا بالعودة»[36]. وفسّرت أيضًا أنه لا ضير إذا لم يكن الشخص المنوي طرده لا يملك صفة قانونية تؤهله للسكن في مكان آخر. فذكر القرار بأنه «حتى إذا ترك شخص المنطقة قبل دخول جيش الدفاع الإسرائيلي ولم يؤسس مكانًا آخر للسكن، بل زار إحدى الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع إسرائيل موقتًا، فإن من شأن هذه الزيارة أن تقيّد حقه في الدخول مجددًا إلى المنطقة وتجعله معلقًا على حصوله على تصريح قانوني»[37].

ذكرت المحكمة أيضًا أن «المشاركة في الإحصاء لا تغير من صفة الملتمس كمتسلل»، وأنه «لا يجعل الشخص المشارك فيه ساكنًا قانونيًا في المنطقة». وهكذا، يمكننا الاستنتاج من تحليل هذه القضية أن النظام العسكري الإسرائيلي اعتبر أي دخول إلى الضفة الغربية أو غزة تسللًا جرميًا يؤهل فاعله للطرد بغضّ النظر عمّا إذا كان قد شارك في الإحصاء أم لم يشارك، أو إذا كان قد حصل على صفة المقيم أم لم يحصل. فكما شرحت المحكمة، فإن النظام العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعترف بحق الفلسطيني بالإقامة في الضفة الغربية أو غزة بناء على أنه كان ساكنًا فيها قبل بداية الاحتلال. وهكذا،

---

(35) قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية، م.ع.ع. 159/ 84، عبد العزيز شاهين ضد الحاكم العسكري لمنطقة قطاع غزة.

(36) المصدر نفسه.

(37) المصدر نفسه.

فإن أوامر «منع التسلل» شكلت أداة فاعلة في إبعاد بعض من نجحوا في المشاركة في الإحصاء، فضلًا عن اللاجئين الذين لم يتمكنوا من المشاركة.

ثالثًا: المرحلة الثالثة من التجزئة ما بعد عملية السلام

لم تقتصر سياسة التهجير القسري التي تنتهجها إسرائيل من خلال هندسة الصفة القانونية المجزِّئة للشعب الفلسطيني على فترات الحروب، بل استمرت في التطور بشكل متزايد حتى يومنا هذا، فزادت وتيرتها بعد بداية عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ استمرت إسرائيل في سحب بطاقات إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، واتخذت إجراءات إضافية لمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية، ومنع تسجيل جزء من المواليد الفلسطينيين، ومنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ما يلي نناقش كلًّا من هذه السياسات.

1- سحب بطاقات الإقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة

نهجت إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة سياسة سحب بطاقات إقامة المواطنين الفلسطينيين، وإبعادهم عن مناطق سكناهم حتى بعد إحكام سيطرتها وتوزيع بطاقات الإقامة لساكني الأرض المحتلة. فبعد أن فرضت بطاقات الهوية الجديدة المذكورة في المبحث السابق، أوجبت على السكان استخدام البطاقات ووثائق السفر التي تصدرها السلطات العسكرية الإسرائيلية للسفر الداخلي والخارجي. وكان على الفلسطيني عند سفره إلى الأردن أو مصر من طريق معبر جسر الملك حسين (آلّنبي Allenby)، أو إلى مصر من طريق معبر رفح، أن يترك بطاقة هويته على المعبر ويحمل معه تصريح خروج ساريًا لفترة محددة[38]. وإذا سافر عبر أيٍّ من المعابر الأخرى، مثل مطار اللُّد

(38) Human Rights Watch, pp. 18-19; Ashkar, *Perpetual limbo*; افتُتح معبر رفح بين قطاع غزة ومصر في عام 1982 لسفر سكان غزة إلى مصر. ولم تشمل الإجراءات في رفح ترك الفلسطيني بطاقة هويته عند نقطة العبور في الأوقات كلها. لكن على الرغم من ذلك، كان على الفلسطيني دائمًا الحصول =

(بن غوريون)، كان عليهم تسليم هوياتهم واستخدام وثيقة سفر إسرائيلية سارية لفترة محددة[39]. فإذا لم يعد قبل انتهاء تصريحه، فقَد إقامته ومنعته إسرائيل من العودة[40]. إضافة إلى ذلك، وثّقت مؤسسة الحق أن الفلسطيني كان يفقد إقامته أيضًا عند حصوله على جنسية أو إقامة في الخارج[41].

بحسب إحصاءات الجيش الإسرائيلي التي كشفها مؤخرًا في رسالة لمؤسسة هاموكيد الحقوقية الإسرائيلية بعد مطالبتها بهذه المعلومات، استنادًا إلى قانون حرية المعلومات الإسرائيلي، سحبت إسرائيل إقامة 140 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وأكثر من 108 آلاف فلسطيني من قطاع غزة باستخدام هذه السياسة، أي إن ما يقارب ربع مليون فلسطيني فقدوا حقهم في العيش في المناطق التي حكمها الجيش الإسرائيلي منذ يوم الاحتلال حتى عام 1995[42]. أما بعد هذا التاريخ، فقد توقفت إسرائيل عن هذه السياسة بسبب

= على تصريح خروج لزمن محدود. وكان انتهاء صلاحية التصريح قبل عودة حامله يعني انتهاء إقامته. حُصّلت هذه المعلومات من تبادل رسائل إلكترونية مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في قطاع غزة، من خليل شاهين إلى منير نُسيبة، «رسالة بالبريد الإلكتروني من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المستند: معبر رفح؛ 15 نيسان/ أبريل 2012».

(39) Candy Whittome, *The Right to Unite: The Family Reunification Question in the Palestinian Occupied Territories: Law and Practice* (Ramallah, Palestine: Al-Haq Organisation, 1990), p. 12. <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/the-right-to-unite-the-family-reunification-question-in-the-palestinian-occupied-teritories-law-and-practice>.

(40) أقرت إسرائيل انتهاج هذه السياسة حديثًا في آذار/ مارس 2011، عندما تلقت المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان، «هموكيد»، معلومات رسمية في هذا الشأن عقب تقديمها التماسًا في المحكمة العليا في إسرائيل طالبت فيه بهذه المعلومات. انظر: Omer Knobler to HaMoked - Center for the Defence of the Individual and Ido Bloom, «AdmPet 28741-02/11 HaMoked: Center for the Defence of the Individual v. Coordinator of Government Activities in the Territories et al. - Demand for Information Regarding «Inactive» Status for Palestinian Residents,» 30 March 2011, HaMoked. للترجمة الإنكليزية غير الرسمية، انظر: <http://www.hamoked.org/files/2011/114221_eng.pdf>.

(41) Whittome, p. 12.

(42) Knobler to HaMoked - Center for the Defence of the Individual and Bloom, «COGAT's Resonse to HaMoked Regarding «Inactive» Status»; Guy Inbar to Ido Bloom and HaMoked - Center for the Defence of the Individual, «Response to your Application under the Freedom of Information Act on the Issue of Deportation and Revocation of Residency in the Judea and Samaria Area and in the Gaza Strip,» Response to Application under the Freedom of Information Act, 10 June 2012. Unofficial English Translation is Provided by HaMoked, <http://www.hamoked.org/files/2012/155760_eng.pdf>.

التغييرات التي طرأت على كيفية إدارة سجل السكان الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، حيث تسلمت منظمة التحرير الفلسطينية سلطة انتقالية محدودة في بعض الأرض المحتلة، كان جزءًا منها أن السلطة الفلسطينية شاركت إسرائيل في سلطتها على سجل السكان الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، فأصدرت السلطة وثائق سفر فلسطينية وانتهى العمل بسياسة سحب بطاقات الإقامة بعد السفر لفترات طويلة(43).

يُشار إلى أن السلطات العسكرية لم توضح هذه السياسة رسميًا، بل انتهجتها بشكل سري؛ ذلك أن الفلسطيني القاطن في الضفة الغربية أو قطاع غزة لم يكن يجد أي مرجع قانوني يخبره بأنه سيفقد حق الإقامة إذا لم يعد في تاريخ معيّن. فعلى سبيل المثال، قالت امرأة في تقديمها شهادتها أمام موثّقي منظمة هيومَن رايتس ووتش: «اتضح أنه كان عليّ العودة وتجديد تصريح الخروج في فترة ستة أشهر، إلا أنني لم أفعل فشطبوا اسمي مع أنني لم أكن أعلم بهذا الالتزام القانوني. لم يكن في استطاعتي أن أفعل أي شيء بعد ذلك، وتوجب عليّ منذ ذلك اليوم فصاعدًا أن أحصل على تصريح زيارة قبل كل مرة أردت أن أزور فيها غزة»(44).

اضطرت السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى تفسير هذه السياسة بشكل رسمي أول مرة في عام 2011، من خلال رسالة إلى هاموكيد الحقوقية الإسرائيلية، فشرحت بالقول: «جرى تسجيل الأشخاص الذين لم يعودوا تحت بند ‹الإقامة المنتهية› لأنهم اعتبروا أنهم نقلوا مركز حياتهم إلى خارج البلاد»(45). وبحسب الإحصاء الإسرائيلي الذي نشرته في الرسالة نفسها، أعادت إسرائيل حق الإقامة إلى عشرة آلاف فلسطيني من الضفة الغربية، تاركةً

(43) The Government of the State of Israel and the Palestine Liberation Organization, «Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip» (Washington, D.C., 28 September 1995), Annex III, Appendix I, Article 28 (2), and kadman, p. 95.

(44) Human Rights Watch, p. 19.

(45) Knobler to HaMoked - Center for the Defence of the Individual and Bloom, «COGAT's Resonse to HaMoked Regarding «Inactive» Status».

130 ألفًا وأُسرهم فاقدين حقهم في سكن الضفة الغربية، إضافة إلى العدد الذي ذُكر سابقًا في قطاع غزة[46].

في عام 1995، وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل «الاتفاقية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة» التي نظمت ترتيبات تسليم سلطة محدودة إلى مجلس فلسطيني لفترة كان يُفترض أن تمتد خمسة أعوام. وتناولت هذه الاتفاقية مسألة بطاقات الإقامة التي سحبتها إسرائيل خلال فترة الاحتلال في الملحق الثالث الخاص بالقضايا المدنية، والذي نص على ما يلي: «سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة لحل مشكلة إعادة إصدار الهويات الشخصية لأولئك المواطنين الذين فقدوا هوياتهم الشخصية»[47]. وشُكّلت هذه اللجنة فعلًا، إلا أنها أمضت أعوامًا عدة في مفاوضات سياسية من غير طائل بسبب العراقيل المختلفة التي وضعتها إسرائيل للحؤول دون إنجاح هذه المفاوضات[48]. وكما أوضحت مؤسستا هاموكيد وبتسيلم الإسرائيليتان في تقريرين لهما، ادعت إسرائيل في أولى مراحل المفاوضات أن هدف هذا البند في الاتفاقية هو طباعة بطاقات هوية جديدة للأشخاص الذين فقدوا بطاقاتهم. وبعد أن اعترف المفاوضون الإسرائيليون بأن هدف البند كان إعادة حق الإقامة إلى أولئك الذين حُرموا منه بسبب سياسة «سحب بطاقات الهوية» التي انتهجتها إسرائيل قبل الاتفاقية، أُهدر الكثير من الوقت في تحديد المعايير التي يجب أن تُتخذ من أجل إعادة بطاقات الإقامة إلى أصحابها[49]. وبعد تدهور عملية السلام في عام 2000، انتهت أعمال هذه اللجنة مثل غيرها من اللجان، وبدأت إسرائيل سياسة جديدة تقضي بتجميد سجل السكان الفلسطيني تجميدًا تامًا. وبهذا، بقي أولئك الذين خسروا حق الإقامة ضحايا ينتظرون حل قضيتهم مثل غيرهم من ضحايا الاحتلال.

---

(46) المصدر نفسه.

(47) منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، «الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،» الملحق الثالث: بروتوكول حول القضايا المدنية، البند الثامن والعشرين (3)، واشنطن، 28 أيلول/ سبتمبر 1995.

(48) Kadman, p. 96.

(49) المصدر نفسه،ص 96.

2- سياسة سحب الإقامات في القدس الشرقية

نفّذت إسرائيل، وعلى نحو مشابه من حيث الأثر على الأقل، سياسة سحب بطاقات الهوية في القدس الشرقية وسائر الضفة وقطاع غزة حتى الاتفاقية المرحلية في عام 1995، مع أن الإطار القانوني الذي استخدمته إسرائيل في الضفة وغزة كان مختلفًا، إذ إنها كانت قد ضمّت القدس وطبّقت فيها نظامها القانوني المدني بخلاف الضفة وغزة اللتين طبّقت فيهما نظامًا عسكريًا. وكان التشابه في السياسة يشمل مثلًا أن المقدسي كان (ولا يزال حتى يومنا هذا) مُلزمًا باستصدار تصريح خروج قبل سفره، وكان يترك هويته في معبر الملك حسين (آلّنبي) إذا كان مسافرًا إلى الأردن، ويستخدم وثيقة سفر طبعت إسرائيل عليها تأشيرة عودة، وتُسحب بطاقات إقامتهم إذا لم يعودوا قبل انتهاء الموعد المحدد في تصاريحهم[50]. ومع ذلك، كانت هناك فوارق كبيرة في معاملة إسرائيل للمقدسيين بناء على الفارق القانوني الذي فرضته؛ فالأوامر العسكرية التي كانت مفروضة في الضفة والقطاع لم تكن سارية في القدس. كما أن إقامة فلسطينيي القدس كانت إقامة في إسرائيل، بخلاف سكان الضفة وغزة الذين اعتُبروا مقيمين في مناطقهم من دون إعطائهم أي حقوق في إسرائيل.

هكذا، اكتسب المقدسيون وضعية «المقيم الدائم في إسرائيل»، وهي وضعية ينظّمها قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952 الذي يعطي وزير الداخلية السلطة، «بناءً على تقديره» بإلغاء «أي تصريح إقامة»[51]. وقبل بداية عملية السلام، كانت السياسة العامة التي تبنّتها وزارة الداخلية تقضي، كما توضح اللوائح الصادرة عن الوزارة، بأن المقيم يخسر حق الإقامة إذا «ترك إسرائيل وأقام بدولة خارج إسرائيل»[52]. وأوضحت اللوائح أن هذا الشرط

(50) Whittome, pp. 11-12, and Yael Stein, *The Quiet Deportation: Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians*, Translation by Zvi Shulman (Jerusalem: HaMoked; B'tselem, [1997]), pp. 12-13.

(51) قانون الدخول إلى إسرائيل للعام 1952، المادة 11 (أ) (2).

(52) لوائح الدخول إلى إسرائيل للعام 1974، المادة 11 (ج).

يتحقق إذا ترك الساكن إسرائيل لفترة سبعة أعوام، أو حصل على تصريح إقامة دائمة في بلد آخر؛ أو حصل على جنسية ذلك البلد عن طريق التجنس[53].

حتى بداية عملية السلام، اعتاد كثير من الفلسطينيين هذا الوضع، فسافروا وعادوا لتجديد تصاريح الخروج أو وثائق السفر بشكل دوري، كي يحافظوا على حقهم في الإقامة. وكانت إسرائيل تجدد لهم وثائقهم بحسب السياسة العامة المذكورة أعلاه[54]. كما أنها لم تكن تعتبر من كان يقطن في سائر الضفة الغربية أو في قطاع غزة كمن يسكن خارج البلاد، فلم يؤثر خروجه من القدس في وضعه القانوني[55].

بعد بداية عملية السلام في عام 1995، فاجأت إسرائيل المقدسيين الفلسطينيين بسياسة جديدة لسحب بطاقات الإقامة، حيث بدأ أولئك الذين قطنوا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأولئك الذين سكنوا خارج البلاد، يعانون سحب بطاقات إقامتهم المقدسية من دون إنذارهم بأي تغيير قانوني تخوّل السلطات الإسرائيلية بسحب هوياتهم[56]. ودافعت الحكومة الإسرائيلية عن سرّية تغيير سياسة سحب بطاقات الإقامة بادعائها أن لوزير الداخلية سلطة تقديرية بسحبها من المقيمين، وبالتالي فهو ليس مجبرًا على إعلان القواعد التي يطبّقها في هذا الشأن[57]. وأنبأت هذه التغييرات بحقبة جديدة من تفسير قانون الدخول إلى إسرائيل ولوائحه، حيث وسّع تعريف «السكن خارج إسرائيل» من خلال استخدام معيار جديد أصعب هو «مركز الحياة»؛ فبحسب السياسة الجديدة، اعتُبر الفلسطيني كمن «سكن خارج إسرائيل» إذا كان «مركز حياته» خارج إسرائيل. وكان لهذا التغيير تأثيران عمليان أساسيان: أولهما، تأثير في أولئك الذين سكنوا

---

(53) المصدر نفسه، المادة 11 (أ).

(54) Stein, *The Quiet Deportation* (1997), p. 13.

(55) المصدر نفسه.

(56) المصدر نفسه، ص 12، و Leah Tsemel, «The Continuing Exodus-The Ongoing Expulsion of Palestinians from Jerusalem,» *The Palestine Yearbook of International Law*, vol. 9, no. 1 (1996), pp. 43-45.

(57) Stein, *The Quiet Deportation* (1997), p. 12. =

خارج الحدود البلدية للقدس باتجاه الضفة الغربية (بما فيها ضواحي القدس) أو قطاع غزة، حيث أصبحت إسرائيل تعتبر أنهم نقلوا «مركز حياتهم» إلى خارج إسرائيل[58]. وثانيهما، تأثير في أولئك الذين سافروا إلى خارج البلاد لفترات طويلة واعتبرتهم إسرائيل كمن نقل «مركز حياته» إلى الخارج وبالتالي أصبحوا مؤهلين لسحب الإقامة[59]. واتّبعت وزارة الداخلية الإسرائيلية سياسة ألقت بمقتضاها عبء إثبات مركز الحياة على الفلسطيني الذي أصبح مضطرًا إلى جمع الوثائق التي تثبت أنه يسكن بشكل فعلي في إسرائيل[60].

لم يكن هذا التغيير نابعًا من السلطة التنفيذية فحسب، بل كان للمحكمة العليا الإسرائيلية نصيب في تصميمها؛ ففي عام 1988 رفضت هذه المحكمة التماسًا من مبارك عوض، وهو أكاديمي فلسطيني كان يرأس مركزًا لدراسات اللاعنف، ويدعو إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من دون اللجوء إلى العنف. وُلِد في القدس في عام 1943 وشارك في إحصاء عام 1967، وحصل على الإقامة الإسرائيلية، شأنه شأن أقرانه من سكان القدس الفلسطينيين. وفي عام 1970، سافر للدراسة في الولايات المتحدة ثم حصل خلال فترة الدراسة على إقامة دائمة وجنسية أميركية. وفي إحدى زياراته إلى القدس، تقدّم بطلب لتجديد بطاقة الهوية الخاصة به، لكن وزارة الداخلية رفضت طلبه بحجة أنه خسر حق الإقامة[61]. وفي تفسير الحكم، رفض القاضي أهارون باراك حجة الملتمس بأن على المحكمة عدم تطبيق قانون الدخول إلى إسرائيل على سكان القدس، بل

---

(58) Usama Halabi, «Legal Status of the Population of East Jerusalem Since 1967 and the Implications of Israeli Annexation on their Civil and Social Rights,» in: *43 Years of Occupation: Jerusalem File*, 2nd ed. (Jerusalem: Civic Coalition for Palestinian Rights in Jerusalem, 2011), p. 17; Tsemel, p. 43; Natalie Tabar, *The Jerusalem Trap: The Looming Threat Posed by Israel's Annexationist Policies in Occupied East Jerusalem*, Edited by Grazia Careccia (Ramallah: Al-Haq, 2010), p. 14, and Yael Stein, *The Quiet Deportation Continues: Revocation of Residency and Denial of Social Rights of East Jerusalem Palestinians*, Translation by Zvi Shulman (Jerusalem: HaMoked; B'tselem, 1998), p. 8.

(59) Halabi, p. 17.

(60) Stein, *The Quiet Deportation* (1997), p. 15

(61) حكم محكمة العدل العليا، م.ع.ع. 88/282 مبارك عوض ضد يتسحاق شامير رئيس الوزراء، ووزير الداخلية وآخرين.

يجب أن يعطى هؤلاء السكان «إقامة دستورية» أو «شبه جنسية»، وأكد أن قانون الدخول إلى إسرائيل ووضعية الإقامة يسريان على سكان القدس الشرقية. ثم ناقش القاضي باراك «انتهاء» الإقامة فكتب: «هل يمكن لتصريح الإقامة الدائمة أن ينتهي بنفسه من دون أن يسحبه وزير الداخلية؟ أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال هي بالإيجاب. فتصريح الإقامة الموقت، عندما يُعطى، يستند إلى وضع واقعي وإقامة دائمة. فإذا تغير هذا الواقع، انتهى التصريح من تلقاء نفسه»[62].

بهذا القرار، رفضت المحكمة العليا أن تحمي سكان القدس الشرقية، وأصرّت على معاملتهم كمهاجرين في بلدهم الأصلي، وفتحت الباب واسعًا أمام إبعادهم عن مدينتهم. وأضاف القاضي في حكمه ما يلي: «بالتأكيد، إن في تصريح الإقامة الدائمة - بخلاف التجنس - وجهين. من ناحية، له طبيعة دستورية بإعطائها حق الإقامة الدائمة، ومن ناحية أخرى، له طبيعة إعلانية تعبّر عن حقيقة الإقامة الدائمة. فإذا تغيرت هذه الحقيقة، لا يجد هذا التصريح شيئًا يرتبط به، وبالتالي ينتهي من تلقاء نفسه من دون أي حاجة إلى إجراء سحب إقامة رسمي»[63]. وذكر قرار المحكمة بشكل غير واضح مفهوم «مركز الحياة» الذي تطور في ما بعد إلى السياسة التي ذكرت سابقًا؛ فنص الحكم، بعد أن شرح أن مبارك عوض كان قد عاش في الولايات المتحدة وحصل على جنسيتها: «إن هذه الحقيقة تُظهر أن الملتمس اقتلع نفسه من البلاد وزرع نفسه في الولايات المتحدة. إن مركز حياته لم يعد في البلاد، بل في الولايات المتحدة»[64].

في عام 1994، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكمًا مهمًا آخر في قضية الملتمسة فتحية الشقاقي، زوجة فتحي الشقاقي الذي نفته الحكومة الإسرائيلية إلى لبنان وانتقل منه إلى سورية، فلحقته وسكنت معه هناك مدة ستة أعوام. وبخلاف حالة مبارك عوض، لم تحصل فتحية على إقامة دائمة ولا على جنسية خارج البلاد. وعندما عادت إلى القدس، ذهبت إلى وزارة الداخلية

---

(62) حكم محكمة العدل العليا، م.ع.ع. 88/ 282.

(63) المصدر نفسه.

(64) المصدر نفسه.

لتسجيل أبنائها الثلاثة، لكن وزارة الداخلية رفضت طلبها وأبلغتها أن عليها أن تخرج من البلاد. فالتمست في المحكمة العليا، وكما يمكن التوقع، حاجّت بأن لوائح الدخول إلى إسرائيل التي أصدرتها وزارة الداخلية نفسها نصت على أن شروط تحقق شرط «الإقامة خارج البلاد» هي إما السكن خارج البلاد فترة سبعة أعوام، أو الحصول على إقامة دائمة خارج البلاد، أو الحصول على جنسية دولة أخرى. وبما أن أيًا من هذه الشروط لم يتحقق، فإن سحب بطاقة إقامتها كان مخالفًا لقوانين وزارة الداخلية. كما ادعت أن خروجها من البلاد لم يكن بإرادتها الشخصية، فلولا قيام إسرائيل بطرد زوجها لما سكنت خارج البلاد. وكان حكم المحكمة مفاجئًا، إذ وجدت أن على الرغم من عدم تحقق أي من شروط «انتهاء» الإقامة، فإنه يمكن توسيع هذه الشروط، فحكمت بأنه: «لا يجوز القول إنه لا يمكن إثبات السكن خارج البلاد إلا إذا تحققت واحدة من الوقائع المذكورة في المادة 11 (ج) من اللائحة. فإن السكن في دولة أخرى يمكن أن يثبت من خلال طرائق أخرى لم تذكر في نص اللائحة رقم 11 (أ). وهكذا، برزت واقعة جديدة تغير حقيقة السكن الدائم في إسرائيل، كما يتضح من أحوال غير مذكورة في نص المادة 11 (أ) من اللائحة[65].

مثّلت هذه القضية نقطة انتقالية في توسيع المعايير الإسرائيلية لسحب بطاقات هوية الفلسطينيين في القدس وطردهم. فجاءت في وقت حرج، إذ إن المحكمة قررتها في الوقت نفسه الذي كانت فيه إسرائيل قد بدأت تسحب إقامات المقدسيين الذين يسكنون في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو خارج البلاد بأعداد كبيرة، على اعتبار أن «مركز حياتهم» ليس في القدس. ومنذ ذلك الحين، أصبح على المقدسي في كل مرة يجدد فيها وثائقه الرسمية، أو يسجل طفلًا أن يثبت أن مركز حياته لا يزال في القدس.

بحسب الإحصاءات التي أعلنتها وزارة الداخلية الإسرائيلية، سحبت إسرائيل أكثر من 14 ألف بطاقة إقامة مقدسية بين عامي 1967 و2011، كانت

(65) حكم محكمة العدل العليا، م.ع.ع. 94/ 7023، فتحية شقاقي وآخرون ضد وزير الداخلية، 6/ 6/ 1995.

أغلبيتها بعد بداية عملية السلام، حين سُحب أكثر من 11 ألف بطاقة إقامة بعد عام 1995[66].

في الأعوام الأخيرة، اتخذت وزارة الداخلية إجراءً جديدًا خطرًا؛ ففي عام 2006 قررت وزارة الداخلية الإسرائيلية سحب بطاقات إقامة أربعة مقدسيين فلسطينيين، كان ثلاثة منهم منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني والرابع وزيرًا لشؤون القدس في الحكومة الفلسطينية. بررت إسرائيل هذه السياسة بقولها إن انتماءهم السياسي إلى حزب التغيير والإصلاح الذي نسبت ولاءه إلى حركة حماس «انتهك واجب الحد الأدنى من الولاء لدولة إسرائيل»[67]. وأقلق هذا القرار عددًا من جمعيات حقوق الإنسان، فالتمست إلغاء سحب بطاقات الإقامة لدى المحكمة العليا. وعلّق على هذا الأمر المدير العام لمؤسسة عدالة المحامي حسن جبارين بقوله: «إذا أبقت المحكمة العليا على قرار وزير الداخلية، فسيكون الأمر خطرًا على جميع الفلسطينيين في القدس لأنه سيصبح في مقدور إسرائيل سحب بطاقات إقامتهم بسهولة بناءً على انتماءاتهم ونشاطهم السياسي المشروع. إن القانون الدولي يحرّم على دولة الاحتلال مطالبة من هم تحت الاحتلال بالولاء»[68].

منذ عام 2006، لا تزال هذه القضية في المحكمة العليا، التي رفضت في حزيران/ يونيو 2010 أن تعطي أمرًا موقتًا بعدم إبعاد المسؤولين الفلسطينيين الأربعة حتى بتّ القضية. وبعد بضعة أيام من القرار، لجأ المهدَّدين بالإبعاد إلى مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس الشرقية، واعتصموا هناك

---

(66) B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, «Statistics on Revocation of Residency in East Jerusalem,» 11 January 2011. <http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics>.

(67) Israel Ministry of Foreign Affairs, «Removal of Jerusalem Residency of Four Hamas Representatives-Legal Background,» 28 June 2010. <http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Removal_Jerusalem_residency_Hamas_representatives_28-Jun-2010>.

(68) Adalah - The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, «Motion for Injunction Filed to Israeli Supreme Court to Stop Imminent Deportation Process of Palestinian Legislative Council Members from Jerusalem,» Press Release, 15 June 2010. <http://www.adalah.org/eng/pressreleases/pr.php?file=15_06_10>.

فترة طويلة حتى جاءت الشرطة الإسرائيلية واعتقلتهم داخل المبنى، وأُبعد اثنان منهم إلى الضفة الغربية، بينما اعتقلت الاثنين الآخرين ووجّهت إليهما تهمًا تشمل الدخول غير القانوني إلى إسرائيل. وإذا قبلت المحاكم الإسرائيلية حجة وزارة الداخلية وفرضت «الولاء» كمعيار جديد للإقامة في القدس، ربما يتزايد بصورة خطرة عدد المبعدين عن القدس بسبب هذه السياسة الإسرائيلية.

3- لمُّ الشمل وتسجيل المواليد

إضافة إلى سياسة سحب بطاقات الإقامة، ضيّقت إسرائيل على الفلسطينيين من خلال تحديدها الشديد للمّ شمل العائلات الفلسطينية للسكن معًا؛ فمنذ بداية الاحتلال وتطبيق النظام العسكري على الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت هناك طريقتان فقط لإضافة أسماء سكان جدد إلى سجل السكان قاطني الضفة وغزة: لمّ الشمل وتسجيل المواليد. أما في المناطق التي بسطت إسرائيل عليها سيادتها، بما فيها المناطق التي ضمّتها، مثل القدس، فكان لمّ الشمل وتسجيل المواليد الأسلوبين الأساسين لإضافة أشخاص جدد من غير اليهود إلى سجل السكان الإسرائيلي. وللتحكم في عدد غير اليهود المقيمين في المناطق كلها التي تقع تحت سيطرة إسرائيل، ضيّق المشرّعون الإسرائيليون في المناطق الواقعة تحت سيادة إسرائيل وفي الأرض المحتلة من إمكانية لمّ الشمل وتسجيل الأطفال، ما أدى إلى تشتت في الأسر الفلسطينية وتجزئة إضافية للمجتمع.

على مدى أعوام النظام الاستعماري الإسرائيلي، لجأ صنّاع السياسة والقانون في إسرائيل إلى بعض الإجراءات للحد من ازدياد عدد السكان الفلسطينيين عن طريق الزواج ولمّ الشمل. وقد وظّفت إسرائيل هذه الإجراءات في الأرض المحتلة وفي المناطق التي بسطت عليها سيادتها. ففي المناطق التي طبقت فيها إسرائيل حكمًا عسكريًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، فتحت باب لمّ شمل الأسر الفلسطينية لتسمح لعدد محدود جدًا من اللاجئين الذين هجّرتهم الحرب من العودة، لكن ليس كعائدين، بل كمستفيدين من لمّ الشمل. لم تعترف إسرئيل بحق عودة اللاجئين، ولا بحق الأسر بلمّ الشمل، لكنها اتخذت إجراءاتها وأعطت أصحاب القرار سلطة تقديرية كبيرة في اتخاذه. وأعلنت

الحكومة الإسرائيلية مرارًا أن لمّ الشمل لم يكن «حقًا مكتسبًا، بل كان عملًا خيّرًا تقوم به السلطات الإسرائيلية طوعًا»، وأن لدى إسرائيل النية في أن تقبل أقل عدد ممكن من طلبات لمّ الشمل[69]. ولم يكن طلب لمّ الشمل الطريقة الوحيدة الممكنة لعودة اللاجئين فحسب، بل كان أيضًا الملاذ الأخير لعودة من سحبت إسرائيل بطاقات إقامتهم، والسبيل إلى دعوة الأجنبي/ الأجنبية للسكن في الأرض المحتلة إذا كان/ كانت قد تزوج/ تزوجت من فلسطيني/ فلسطينية.

في المراحل الأولى من الاحتلال، سمحت السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بأن يقدموا طلبات نيابة عن أقارب الدرجة الأولى فحسب، ما دامت سن القريب المعني بلمّ الشمل ليست بين الـ 16 و60 عامًا[70]. وطبقت إسرائيل هذه السياسة في الأعوام الخمسة الأولى من حكمها، فرفضت أو امتنعت عن النظر إلى أغلبية الطلبات، وقبلت القليل منها. وفي عام 1973 تبنّت سياسة جديدة في لمّ الشمل لم تعلنها بتاتًا، إلا أن أثرها لوحظ بعد أن قل عدد طلبات لمّ الشمل المقبولة حتى عام 1983، وهو العام الذي أعادت إسرائيل فيه تقديرها لسياستها وأضافت ضروبًا جديدة من التضييق للحد من عدد الطلبات المقبولة. وبين عامي 1983 و1993 زادت إسرائيل من التضييق على عدد المقبولين في لمّ الشمل، فأصبح من النادر جدًا أن تقبل السلطات العسكرية أي طلب.

في عام 1995 وقّعت منظمة التحرير وإسرائيل الاتفاقية الانتقالية التي أعطت السلطة الفلسطينية سلطة محدودة على سجل السكان الفلسطيني في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وغزة. وفي ما يتعلق بمسألة لمّ الشمل، اتفق الطرفان على أنه يحق للسلطة الفلسطينية في أن تمنح الإقامة الدائمة في الضفة وغزة للمستثمرين، ولأزواج وأطفال المقيمين الفلسطينيين، ولأشخاص آخرين، لأسباب إنسانية[71].

---

(69) Ashkar, p. 9.

(70) Ashkar, *Perpetual Limbo.*

(71) منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الملحق الثالث، البند الثامن والعشرين (11).

في حقيقة الأمر، عملت السلطة الفلسطينية كوسيط بين السلطات العسكرية الإسرائيلية والفلسطينيين، إذ إنها لم تكن صاحبة الكلمة الأخيرة في الموافقة على طلبات لمّ الشمل[72]، وكان الإجراء المتخذ أن يقدم طالب لمّ الشمل طلبه إلى السلطة الفلسطينية التي تقوم بدورها بإرسال هذه الطلب إلى السلطات الإسرائيلية لمعالجته، ثم تخبر مقدم الطلب بالنتيجة. وبدأت السلطات الإسرائيلية معالجة ما لا يزيد على 2000 طلب في العام، ثم زادت هذا الرقم إلى 3000 في عام 1998 ثم إلى 4000 في عام 2000[73].

في عام 2000، عندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، قررت إسرائيل فجأةً عدم معالجة أي طلب له علاقة بسجل السكان الفلسطيني باستثناء تسجيل الأطفال (مع تضييق نشرحه أدناه). ولم تُصدر أي أوامر عسكرية أو أي نوع آخر من القانون يمكنه تفسير سبب هذا التوقف المفاجئ، إلا أنها توقفت بشكل مطلق عن معالجة طلبات لمّ الشمل مع استثناءين: الأول، هو «حالات إنسانية استثنائية» لم تحددها إسرائيل؛ والثاني، ما أطلقت عليه إسرائيل اسم «اللفتة السياسية» لرئيس السلطة الفلسطينية، ففي عام 2008 وعدت إسرائيل بمعالجة 50 ألف ملف لمّ شمل، ثم وافقت على 32 ألفًا منها.

قُدّر في عام 2006 أن ثمة 120 ألف طلب لمّ شمل بحاجة إلى المعالجة. وكما قدرت مؤسستا هاموكيد وبتسيلم، ستحتاج السلطة وإسرائيل إلى فترة 30 عامًا إذا تمت معالجة الطلبات بحسب العدد الأعلى الذي وافقت عليه إسرائيل، وهو 4000 طلب في العام. وتوقفت إسرائيل عن إعطاء تصاريح زيارة لأولئك الذين يودون زيارة أهلهم في الأرض المحتلة، وكان من نتائج ذلك اضطرار كثير من الأزواج إلى العيش منفصلين أو السكن في خارج البلاد.

في القدس الشرقية والمناطق التي بسطت إسرائيل سيادتها وسلطانها المدني عليها، قيّدت إسرائيل معاملات لمّ الشمل بأشكال مختلفة. فكما ذكر

---

(72) Kadman, pp. 77-78.

(73) Ashkar, p. 12.

سابقًا، عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية أعطت المواطنين الفلسطينيين فيها إقامة دائمة تختلف عن تلك التي أعطتها لسواهم من الفلسطينيين الذين سكنوا الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا تزوج مقدسي من سكان الضفة والقطاع، وأراد الزوجان أن يسكنا في القدس، كان عليهما أن يقدما طلب لمّ شمل للزوجين غير المقدسيين حتى يسكنا في القدس بشكل «قانوني» بحسب القوانين الإسرائيلية المطبّقة. وبطبيعة الحال، كان كل زوج فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية يحتاج أيضًا إلى لَمّ شمل زوجه الذي يحمل الهوية الفلسطينية.

لم تقبل وزارة الداخلية الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال حتى عام 1994 أي طلب للمّ الشمل قدمته نساء لديهن إقامة إسرائيلية لجلب أزواجهن إلى القدس الشرقية أو إسرائيل، وبررت هذا الإجراء بادعاء أن في الثقافة العربية «الزوجة تتبع زوجها»[74]. وبعد الالتماس في المحكمة العليا الإسرائيلية في عام 1994 تراجعت الحكومة عن هذا الموقف[75].

رفضت وزارة الداخلية الإسرائيلية أيضًا معالجة الكثير من الطلبات حتى عام 1997، كما رفضت إعطاء تصاريح زيارة موقتة. وفي أوائل عام 1997، غيرت إسرائيل إجراءات لمّ الشمل وأدخلت «إجراءً تدريجيًا» لا يمكن أن يمنح أي وضعية دائمة إلا بعد مرور خمسة أعوام وثلاثة أشهر على الأقل من أول موعد لتقديم الطلب. وفي هذه الفترة، لم تمنح الحكومة الإسرائيلية تصاريح دخول إلى إسرائيل للأزواج حاملي الهوية الفلسطينية، وبالتالي منعت الأسر من السكن بعضهم مع بعض، والأهم من ذلك أنها وجدت عدم سكن طالب لمّ الشمل في إسرائيل سببًا لرفض طلبه بناء على أن مركز حياته ليس في إسرائيل[76]. وهكذا، عرقل هذا النظام إعطاء الإقامة الدائمة للفلسطينيين بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، كان صعبًا على الأزواج حاملي الهوية المقدسية (الإقامة الإسرائيلية الدائمة) أن يسكنوا مع أزواجهم في الضفة الغربية لأن

---

(74) Yael Stein, *Forbidden Families: Family Unification and Child Registration in East Jerusalem*, Translated by Zvi Shulman (Jerusalem: B'tselem; HaMoked, 2004), p 7.

(75) المصدر نفسه.

(76) المصدر نفسه، ص 9.

إسرائيل كانت قد تبنّت سياسة سحب بطاقات الإقامة بناء على مركز الحياة. ووصفت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» هذه السياسة بأنها «إجراء بيروقراطي عقيم» يُميّز ضد المواطنين والمقيمين العرب في إسرائيل[77].

في عام 2000، قامت الحكومة الإسرائيلية بتجميد تقديم طلبات لمّ الشمل كلها من دون أي إعلان. وفي عام 2002، أصدرت قرارًا بتجميد الطلبات كلها لأي شخص من الضفة الغربية أو قطاع غزة حتى يقوم البرلمان بسن تشريع جديد في هذا الصدد. وفي عام 2003، أصدر الكنيست الإسرائيلي تشريعًا موقتًا جديدًا أيّد فيه قرار الحكومة، وقرر أن يجمد الطلبات كلها التي تسعى إلى جلب حامل هوية فلسطينية للسكن في المناطق التي بسطت إسرائيل عليها سيادتها. واستمر البرلمان الإسرائيلي في تمديد هذا القانون حتى يومنا هذا، لكنه أدخل عليه بعض التعديلات؛ ففي عام 2007، أضاف المشرّع الإسرائيلي إلى قائمة منع لمّ الشمل مواطني أو مقيمي العراق وإيران وسورية ولبنان، وأي «منطقة تجري فيها عمليات تهدد دولة إسرائيل». كما قيّدت إسرائيل تسجيل مواليد الفلسطينيين تحت نظاميها العسكري والمدني؛ ففي النظام العسكري في الضفة وغزة، دأبت على تسجيل مواليد سكان هذه المناطق ما دام هذا الطفل لم يبلغ سن الـ 16 عامًا بين عامي 1967 و1987، إذ قررت الحكومة تقييد التسجيل بحيث:

- لا يُسجّل كل من ليست أمه مسجلة بصفتها مقيمة في الضفة أو غزة؛
- كل من وُلِد خارج البلاد لا يسجل بتاتًا بعد سن الخامسة؛
- إذا كانت الأم مقيمة فحسب، تستطيع أن تسجل أبناءها حتى سن الخامسة.

في عام 1995، قبل تطبيق اتفاقية السلام، غيّرت إسرائيل القوانين

(77) ACRI - Association for Civil Rights in Israel, «Comments on the Combined Initial and First Periodic Reports Concerning the Implementation of the International Covenant of Civil and Political Rights (ICCPR),» Submitted to the United Nations Human Rights Committee, july 1998), p. 110. <http://www.acri.org.il/pdf/ICCPR1998.pdf>.

العسكرية، بخطوة إلى الأمام وخطوة إلى الخلف، فرفعت سن التسجيل إلى 18 عامًا، وألغت التقييدات على من كان أحد أبويه غير مقيم. ومع ذلك، شددت السلطات العسكرية أوامرها مطالِبة الأبوين بإثبات أنهما يقيمان فعلًا في الضفة أو غزة حتى تسجل أطفالهم. وعلى الرغم من التحسينات القانونية، استمرت إسرائيل في تطبيق القوانين السابقة الأكثر صرامة[78] حتى بدء العمل بعملية السلام.

عند توقيع الاتفاقية الانتقالية في عام 1995، اتفق الطرفان على أن للجانب الفلسطيني الحق في تسجيل أي طفل لأب مقيم أو أم مقيمة في الضفة أو غزة، بغضّ النظر عن مكان الولادة، حتى يبلغ الطفل سن السادسة عشرة[79]. وبحسب هذا البند، لم يكن لزامًا على السلطة الفلسطينية أن تحصل على موافقة إسرائيلية كي يُعتمد تسجيل الأطفال[80]. ومع ذلك، طبّقت السلطات العسكرية التي تمارس السلطة العليا في الأرض المحتلة فعليًا قاعدة قانونية إضافية، امتنعت بموجبها عن الاعتراف بأي تسجيل لطفل إذا لم يكن الطفل موجودًا في الأرض المحتلة ساعة تسجيله[81]. وفي عام 2002، توقفت السلطات الإسرائيلية عن تسجيل الأطفال الذين سُجلوا بعد سن الخامسة إذا كانوا قد ولدوا خارج البلاد، على الرغم من أن اتفاقية السلام الانتقالية لم تشمل شرطًا من هذا القبيل. وفي عام 2003، تراجعت إسرائيل عن هذا الشرط، لكنها استمرت في اشتراط أن يكون الطفل موجودًا في الأرض المحتلة ليصح تسجيله[82]. وبناء على هذا التقييد، توقفت عن إعطاء تصاريح دخول للأطفال حتى تمنع تسجيلهم، وبطبيعة الحال، فإن تسجيل الطفل يصبح غير ممكن إذا تجاوز سن الـ 16 عامًا، ولا يجوز أن يسكن في الأرض المحتلة إلا بعد معاملات لمّ شمل ناجحة، وهو الإجراء الذي جمّدته إسرائيل كما ذكرنا آنفًا. وإضافة إلى ذلك، تعتبر إسرائيل وجود الأشخاص الذين ولدوا في

(78) Ashkar, p. 13.

(79) منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الملحق الثالث، البند الثامن والعشرين (12).

(80) Human Rights Watch, p. 90, and Ashkar, p. 25.

(81) Ashkar, p. 25.

(82) المصدر نفسه.

الأرض المحتلة وتعذّر تسجيلهم لأي سبب من الأسباب، غير قانوني، وعليهم المغادرة أو الحصول على موافقة على لمّ الشمل.

إضافة إلى مناطق الحكم العسكري، فرضت إسرائيل قيودًا على تسجيل الأطفال الفلسطينيين الذين يقعون تحت حكمها المدني في القدس الشرقية والأراضي التي سيطرت عليها إبان حرب 1948. ففي القدس الشرقية، قُدّر أن أكثر من 10 آلاف طفل فلسطيني ليسوا مسجلين في سجل السكان الإسرائيلي، ولم يحصلوا على صفة المقيم الدائم ونظمت إسرائيل تسجيل الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية في القانون والإجراءات نفسها التي استخدمتها تجاه أهاليهم، وهي قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952 وإجراءات الدخول إلى إسرائيل لعام 1974. وذكرت الإجراءات الأخيرة أن الوضعية القانونية لأي طفل لا يستفيد من قانون العودة (أي غير يهودي) يولد في إسرائيل هي وضعية أبويه نفسها. وإذا كان أبواه ذوي وضعيتين قانونيتين مختلفتين، يتبع الطفل والده أو حاضنه، وإذا اعترض أحد الأبوين، يعود إلى وزير الدفاع تقرير الوضعية.

بناء على هذا القانون، فإن أي طفل ولد في إسرائيل لأبوين لديهما إقامة دائمة في إسرائيل، يحصل طفلهما على هذه الإقامة تلقائيًا إذا أثبت الأبوان أن مركز حياتيهما في إسرائيل. لكن وزارة الداخلية الإسرائيلية أضافت بعض أشكال أخرى من التضييق في حالتين: إذا كان أحد الأبوين غير مسجل كمقيم في إسرائيل، وإذا لم يولد الطفل في إسرائيل؛ إذ بما أن كلتا الحالتين لم ترد في قانون الدخول إلى إسرائيل ولا في إجراءات الدخول، تُرِك الأمر لمرتبة أدنى من التشريع، وهي المسمّاة الإجراءات الداخلية للوزارة[83].

تغيّرت إجراءات الوزارة عبر الزمن، فبعد أن كانت تمتنع حتى عام 1994 من أن تسجل أبناء النساء الفلسطينيات في القدس، عادت وقررت تسجيلهم

(83) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns,» (Report, OCHA, Jerusalem, March 2011), p. 22, and Stein, *Forbidden Families*, p. 26.

حتى عام 1998، ثم امتنعت مجددًا عن تسجيل الأطفال إذا كانت أمهاتهم هن المقيمات، وأعطتهم صفة المقيم الموقت بدلًا من الدائم[84]. وفي العام الذي تلاه، عادت الوزارة إلى إعطاء صفة المقيم الدائم لهؤلاء المواليد.

في عام 2002، وبتزامن مع تجميد إسرائيل طلبات لمّ الشمل للفلسطينيين، لوحظ أن وزارة الداخلية كانت تعامل طلبات تسجيل أبناء المقدسيين المولودين في خارج البلاد (بما يشمل الضفة الغربية وغزة) كطلبات لمّ شمل. ولم تنشر وزارة الداخلية هذا التغيير في القانون بتاتًا، إلا أن أثره لوحظ من المؤسسات الحقوقية، فردّت مؤسسة هاموكيد بالتماس إلى المحكمة الإدارية، حيث انتهى هذا الإجراء باتفاقية بين المؤسسة والحكومة بإعلان السياسة على الملأ، فورد في القرار أن الحكومة تعالج طلبات تسجيل الأطفال المولودين في الخارج كطلبات لمّ شمل[85]. وكان أثر هذا التقييد أن امتنعت وزارة الداخلية عن إعطاء صفة المقيم الدائم لكثير من الأطفال الذين يتأثرون بإجراءات لمّ الشمل بعد صدور قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر موقت) المذكور آنفًا، فهو يقيّد إمكانية لمّ شمل من اعتُبر مقيمًا في الضفة الغربية أو غزة.

رابعًا: تجميد إجراءات «تغيير العنوان» بين الضفة الغربية وقطاع غزة

بعد الاحتلال عام 1967، سمحت السلطات العسكرية الإسرائيلية لسكان الضفة وغزة بأن يغيّروا عنوان سكنهم في المناطق المحتلة، وألزمتهم بإخطار السلطات خلال 30 يومًا من التغيير. وفي عام 1995، جاء في اتفاقية السلام المرحلية بين منظمة التحرير وإسرائيل أن على الجانب الفلسطيني أن «يُخطر» إسرائيل بأي تغيير في سجل السكان، بما في ذلك أي تغيير في مكان سكن

(84) HaMoked - Center for the Defence of the Individual, «Residency in Jerusalem - 1967 until Today». <http://www.hamoked.org/Timeline.aspx?pageID=timeLineNews>.

(85) التماس إداري 03/ 402 حودة وآخرون ضد وزير الداخلية (2004).

أي من السكان؛ فهذه الاتفاقية لم تعطِ إسرائيل أي سلطة بقبول أو رفض تغيير العنوان، بل اقتصر واجب السلطة الفلسطينية على إخطار إسرائيل بالتغييرات. وبطبيعة الحال، اتفق الطرفان على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، ما يعني أن انتقال المرء بين الضفة والقطاع لم يكن مقيَّدًا بحسب نص الاتفاق. وفي عام 2000، قررت إسرائيل، كما ذكرنا سابقًا، تجميد أي تغييرات في سجل السكان الفلسطيني. وبناء على هذا التجميد، امتنعت عن الاعتراف بأي تغيير للعنوان داخل الأرض المحتلة، واعتبرت أن أي شخص مسجَّل كمقيم في قطاع غزة لكنه يسكن في الضفة الغربية مقيم بشكل غير قانوني إلا إذا حصل على تصريح خاص[86]. وأصبح هذا الاعتبار أساسًا قانونيًا للسلطات العسكرية في الضفة الغربية لترحيل الفلسطينيين قسرًا من الضفة الغربية إلى قطاع غزة[87]. ومنذ ذلك الحين، دأبت السلطات الإسرائيلية على ترحيل الفلسطينيين أصحاب الهوية الغزية إذا وجدتهم على الحواجز، أو بعد أن تقوم بعمليات خاصة للبحث عنهم، أو بعد اعتقالهم وحبسهم، أو إذا وجدتهم داخل إسرائيل من دون تصريح[88]. ونتيجة سيطرة إسرائيل على الطرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وطرق الضفة الغربية نفسها، نجحت في الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أوضحت مؤسسة «مسلك» الحقوقية، رحّلت إسرائيل فلسطينيين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة بناءً على ادعاء أنهم لا يحملون التصريح الملائم، في الوقت الذي لم تكن فيه إسرائيل نفسها قد طلبت تصريحًا بين

---

(86) Alon Margalit and Sarah Hibbin, «Unlawful Presence of Protected Persons in Occupied Territory? An Analysis of Israel's Permit Regime and Expulsions from the West Bank under the Law of Occupation,» *Yearbook of International Humanitarian Law*, vol. 13 (2010), p. 263, and Gisha - Legal Center for Freedom of Movement, «Disengagement Danger: Israeli Attempts to Separate Gaza from the West Bank,» Briefing Paper, February 2006, p. 3, <http://gisha.org/publication/1651>.

(87) المصدر نفسه، ص 3.

(88) Gisha - Legal Center for Freedom of Movement, «Restrictions and Removal: Israel's Double Bind Policy for Palestinians Holders of Gaza IDs in the West Bank, November 2009,» November 2009, p, 2. <http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1111>.

الضفة وغزة، وهذا التصريح «ببساطة لم يكن له وجود»[89]. إلا أن إسرائيل اتجهت إلى تنظيم الأمر قانونيًا، وبدأت بتبنّي إجراءات لمعالجة طلبات لانتقال الفلسطينيين بين قطاع غزة والضفة الغربية. وكما يوضح المراقبون، كانت هذه الإجراءات تهدف إلى إيجاد ممر باتجاه واحد للفلسطينيين، حيث يتحكم في عدد الفلسطينيين في الضفة. وفرضت إسرائيل على سكان الضفة الغربية الذين يريدون الانتقال إلى قطاع غزة للسكن مع أسرهم بأن يوقّعوا إعلانًا أنهم لن يعودوا أبدًا إلى الضفة الغربية، وأنهم يوافقون على تغيير عناوينهم إلى غزة[90]. أما الحركة بالاتجاه المعاكس، فكانت مقيدة. ففي عام 2007، بدأت إسرائيل إصدار تصاريح موقتة لمن كان مسجلًا كساكن في قطاع غزة للإقامة في الضفة الغربية[91] باستخدام إجراءات غير معلنة. وكانت هذه الإجراءات غاية في الصعوبة، بحيث لم تسمح لأي شخص من قطاع غزة بدخول الضفة الغربية إلا في أضيق الحالات «الإنسانية». ولم يكن انفصال الأُسر بعضها عن بعض يُعتبر حالة إنسانية بحسب هذه الإجراءات. وهكذا، ضيّقت إسرائيل كثيرًا من احتمال قيام أي شخص يحمل هوية غزة بالإقامة في الضفة الغربية.

في عام 2009، أصدرت إسرائيل أمرًا عسكريًا عدّلت من خلاله الأمر العسكري رقم 329 لعام 1969 الخاص بمنع التسلل، فوسعت بموجبه تعريف المتسلل ليشمل أي شخص موجود في الضفة الغربية وليس لديه تصريح قانوني بالإقامة هناك[92]، وعُرّف التصريح القانوني أنه لا يصدر إلا

---

(89) المصدر نفسه.

(90) Abeer Jubran, «The Quiet Deportation of Palestinians from the West Bank to the Gaza Strip» (HaMoked - Center for the Defence of the Individual, Correspondence between HaMoked and the Military Legal Advisor in the West Bank, 22 May 2008), p. 1. <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=110520>; Gisha - Legal Center for Freedom of Movement, «Separation of Families Due to the Separation between the Gaza Strip and the West Bank,» May 2010, p. 3. <http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1093>; Gisha - Legal Center for Freedom of Movement and HaMoked - Center for the Defence of the Individual, «New Procedure - Israel Bars Palestinians in Gaza from Moving to West Bank,» Position Paper, June 2009, p. 3. <http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1117>.

(91) Gisha, «Restrictions and Removal,» p. 3.

(92) أمر منع التسلل (التعديل رقم 2) (يهودا والسامرة) (رقم 1650) 5769 (2009).

عن السلطات الإسرائيلية العسكرية أو المدنية[93]. وهكذا، غيّر القانون الجديد معايير الإقامة القانونية بأن فرض تصريحًا إسرائيليًا كشرط مسبق للسكن في الضفة الغربية. وبطبيعة الحال، يُحدّد أمر منع التسلل بعقوبات جنائية على من ينتهك هذا الأمر، ما يعني أن السلطات العسكرية الإسرائيلية جعلت من منع سكان قطاع غزة وغيرهم ممن لا يحملون تصاريح من السكن في الضفة الغربية هدفًا مركزيًا.

في عام 2010، حصلت مؤسسة هاموكيد على إحصاءات من السلطات العسكرية الإسرائيلية، علمت فيها أن إسرائيل تعتبر 35 ألف فلسطيني في الضفة الغربية أجانب يقيمون بشكل غير شرعي لأنهم مسجلون باعتبارهم من سكان قطاع غزة وكانوا مع ذلك موجودين في الضفة، ومن بينهم 2479 شخصًا مولودين أصلًا في الضفة الغربية[94]. وبطبيعة الحال، من الضحايا المحتملين لهذا الأمر أيضًا كل شخص لم يتمكن من الحصول على اعتراف إسرائيلي بإقامته الدائمة، كأزواج الفلسطينيين الأجانب أو غيرهم.

خاتمة

هكذا، سخّرت إسرائيل أنظمتها القانونية المدنية والعسكرية لخدمة أهدافها الكولونيالية التي تتلخص في التخلص من السكان الفلسطينيين بقدر الإمكان، وتسخير الموارد كلها لخدمة استعمار البلاد، والسيطرة على من تبقى من الشعب تحت الاحتلال. ولا يخفى على مراقب السياسات الإسرائيلية، خصوصًا إذا نظر إليها بشكل شمولي، أن مخاوف إسرائيل الديموغرافية من التكاثر الفلسطيني الطبيعي انعكست بشكل قاسٍ على الشعب الفلسطيني من خلال النظام القانوني الذي يحلل ويحرم بحسب مصالح تحددها الأيديولوجيا الصهيونية الاستعمارية.

---

(93) المصدر نفسه، المادة 5.

(94) HaMoked - Center for the Defence of the Individual, «Information Provided by COGAT to HaMoked Indicates that Some 35,000 Palestinians Who Live in the West Bank Were Labeled by Israel as «Illegal Aliens» Liable for Expulsion, Because Their Registered Address is in Gaza,» 6 July 2010. <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1038>.

بطبيعة الحال، إن ضحية هذه السياسات كلها هم المدنيون الفلسطينيون، حيث يعاني كثير منهم تشتت أُسرهم وتحكمًا شديدًا في حياتهم الشخصية الخاصة. ومن الواضح أن عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية زادت الطين بِلّة؛ فمنذ بدايات تطبيق الاتفاقية المرحلية، بدأت إسرائيل تغيير القواعد، ففصلت القدس عن الضفة الغربية، وفصلتهما كلتيهما عن قطاع غزة، وبدأت تؤسس لقوانين تطرد من خلالها بعض السكان من القدس إلى الضفة أو غزة، ومن الضفة إلى غزة، ومن هذه المناطق كلها إلى الخارج. كما تصاحب إسرائيل هذه الإجراءات بوضع حواجز تمنع الفلسطينيين من التواصل.

وهكذا، ليس من الممكن أن يتقدم هدف السلام من دون تغيير النظام الكولونيالي الإسرائيلي. فإذا استمرت العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية في انتهاج القواعد الحالية، ستستمر إسرائيل في تنفيذ سياساتها التي لم تتوقف عن ممارستها يومًا واحدًا منذ إنشائها كدولة يهودية في عام 1948. وقد يكون المغزى من الفهم الشمولي للنظام الإسرائيلي هو العلم اليقيني بأن البلاد لن ترى سلامًا ولا خيرًا من دون تغيير هذا النظام.

القسم الثاني

المشروع الوطني الفلسطيني ودوائر الفعل

الفصل السابع

دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية

نادية أبو زاهر

مقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى قوة أو هشاشة الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية في تغيير السياسات الأمنية، وفي الرقابة على الأجهزة الأمنية، وإصلاح القطاع الأمني ومدى التزام هذه المنظمات توفير «الأمن الإنساني» للفلسطينيين من دون الانتقاص من حقوقهم وحرياتهم بذريعة حماية الأمن القومي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا الدور ضعيف لعدد من الأسباب، من بينها تهميش منظمات المجتمع المدني، وزيادة وتيرة الانتهاكات ضدها، وعدم انطلاق مبادرات المجتمع المدني لإصلاح قطاع الأمن وتحسين أحوال المجتمع الفلسطيني الداخلية ومصالحه، وغياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بالنسبة إلى المبادرات المقدَّمة، إضافة إلى ضعف قدرتها المالية الذاتية وضعف قدرتها البحثية على تحليل السياسات الأمنية وعدم فاعلية الرقابة التي مارستها على الأجهزة الأمنية، وضعف دورها في تدريب تلك الأجهزة.

يُعتبر المجتمع المدني من أكثر المفاهيم رواجًا على الرغم من الاختلاف

في شأن دوره[1]. بعد الربيع العربي، ازداد الاهتمام بدوره من الناحية الأمنية[2]، واختلف الباحثون العرب بين من يعتبر أن لـ «مؤسسات المجتمع المدني أهمية للتعاون مع مؤسسات الأمن الوطني»[3]، ومن يجد أن المجتمع المدني يقف موقف المتفرج من الاعتداءات ضد دوله، الأمر الذي يُعَدّ ضارًا بمصالح الأمن القومي[4].

ليست منظمات المجتمع المدني[5] الفلسطينية، على خصوصيتها[6]، بعيدة عن هذا الجدل، وظهرت تساؤلات عن مدى إمكانية أن تتعرض الحالة الفلسطينية لمثل ما تعرّضت له دول أخرى مجاورة كمصر بعد الربيع العربي[7]؟

---

(1) نادية أبو زاهر، المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2008)، ص 9.

(2) يعتبر أول من ربط المجتمع المدني بالأمن، توماس هوبس، عندما قال: «العقود من دون السيف مجرد كلام فارغ وليس في مقدورها توفير الأمن للإنسان بتاتًا». انظر: Thomas Hobbes, *Leviathan*, Introduction by A.D. Lindsay (New York: Dutton, 1950), p. 139.

(3) سعد عبد علي الشهراني، اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات (الرياض: [د. ن.]، 2003)، ص 62.

(4) محمد الأمين البشري، «مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي،» في: معن العمر [وآخ.]، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث؛ 471 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2010)، ص 127.

(5) تُقسم منظمات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية من حيث تكوينها إلى نوعين: الأول، المنظمات غير الحكومية التي انتشرت عقب إنشاء السلطة وانتُقدت بسبب تمويلها الخارجي، والثاني، المنظمات التي أنشئت من الأحزاب السياسية. وسنُميّز هنا بين هذين النوعين من المنظمات استنادًا إلى التكوين، لأن السياسات الأمنية تتعلق بمفهومي الأمن القومي الذي قد يلتقي أكثر مع منظمات المجتمع المدني التي أنشأتها الأحزاب، ومفهوم الأمن الإنساني الذي تروّج له المنظمات غير الحكومية وتدافع عنه.

(6) يشترط بعض المفكرين الفلسطينيين، مثل عزمي بشارة، وجود دولة فلسطينية ديمقراطية من أجل الاعتراف بوجود مجتمع مدني في الحالة الفلسطينية، فيما يكتفي آخرون، مثل جورج جقمان، باشتراط وجود قضاء مستقل وبرلمان، أما زياد أبو عمرو فلم يشترط وجود دولة أو قضاء وبرلمان لأنه يعتبر أن المجتمع المدني الفلسطيني سبق نشوء السلطة. انظر: زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، نقاش علي الجرباوي وعزمي بشارة (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1995).

(7) انظر وقائع ندوة الربيع العربي والحالة الفلسطينية: المواطنة، العدالة الاجتماعية، والإسلام =

أو أن تنحاز إلى حزب دون آخر، أو أن تساعد على تنفيذ برامج خارجية تضر بالأمن القومي بسبب التمويل الخارجي الذي تتلقاه[8]. وسيُعتمد المنهج المرتكز على المجتمع[9] (people-centered approach) لمعرفة مدى قوة دورها أو هشاشته في تغيير السياسات الأمنية، وفي الرقابة على الأجهزة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني، ومدى التزامها توفير «الأمن الإنساني»[10] للفلسطينيين من دون الانتقاص من حقوقهم وحرياتهم بذريعة حماية الأمن القومي[11].

يمكن قياس مدى ضعف منظمات المجتمع المدني أو قوّتها في حالات الصراع وتأثيرها في السياسات الأمنية وتغييرها من خلال مدى التزامها بعدد من المعايير، مثل تدريب الأجهزة الأمنية على مفاهيم الديمقراطية

= السياسي، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

(8) صفاء عزب، «التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الاتهام،» موقع المجلة، 21/6/2012. <http://www.majalla.com/arb/2012/06/article55236396>.

(9) هو أحد المناهج التي يُستند إليها لمعالجة مفهوم المجتمع المدني بصورة تحفظ حقوق المواطن وأمنه الإنساني بشكل أكبر. ويستند هذا المنهج إلى المجتمع في معالجة المفاهيم والقضايا باعتباره وحدة التحليل الأساس، وينطلق من نموذج الأسفل إلى الأعلى. انظر: Andrew Arato, «Afterword Revis(it)ing Civil Society,» in: Ulrike Liebert and Hans-Jörg Trenz, eds., *The New Politics of European Civil Society*, Routledge Studies on Democratising Europe; 6 (Milton Park, Abingdon, Oxon [England]; New York: Routledge, 2011), p. 205.

(10) روَّج لمفهوم «الأمن الإنساني» برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقاريره المختلفة، من بينها تقريره عام 1994 الذي عرّفه بأنه «التحرر من الخوف والتحرر من العوز»، ووصفه بأنه «السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع، والمرض، والقمع، وكذلك الحماية من اضطرابات ضارة مفاجئة في أنماط الحياة اليومية، سواء في المنازل، أو في الوظائف أو في المجتمعات». ثم تطور هذا المفهوم ليشمل حماية أمن الإنسان في كل ما يتعلق بحقوقه المنصوص عليها في العهدين الدوليين وغيرهما من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والطفل والمهجّرين والعمال والمعذبين، ليتم ربط أمن الإنسان بحماية حقوقه وحرياته وانعدام الأمن القومي. انظر: Shahrbanou Tadjbakhash and Anuradha M. Chenoy, *Human Security: Concept and Implications*, Routledge Advances in International Relations and Global Politics (London: Routledge, 2007), p. 24.

(11) يقتصر مفهوم الأمن القومي على الاعتداءات أو التهديدات الخارجية التي تهدد أمن الدولة فقط، حتى لو انتقص من حقوق مواطنيها، أي لم يجرِ إدخال البُعد الإنساني فيه كما هي الحال بالنسبة إلى الأمن الإنساني. انظر: خديجة عرفة محمد أمين، «مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006)، ص 10.

وحقوق الإنسان[12]، وتحليل الموازنة المخصصة للقطاع الأمني الحكومي، ومطالبة البرلمانيين بإصلاح قطاع الأمن[13]، ورصد الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية بشرط أن تعي المخاطر التي تترصدها من إغلاقها أو ملاحقة أعضائها[14]، وتوفير محامين للذين تُنتهك حقوقهم من الأجهزة الأمنية[15]، وشن حملات ضد الدولة المنتهكة حقوق الإنسان[16]، والمساهمة في الأولويات الأمنية[17] والمصالحات الداخلية شرط ألا تنحاز إلى طرف على حساب آخر[18]، والمساعدة على تحليل السياسات الأمنية[19] وتقديم مبادرات للإصلاح شرط أن تكون داخلية لا خارجية[20] وتُعبّر عن المصلحة العامة

---

(12) Comfort Ero, «Sierra Leone: The Legacies of Authoritarianism and Political Violence,» in: Gavin Cawthra and Robin Luckham, eds., *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies*, Democratic Transition in Conflict-torn Societies; v. 1 (London; New York: Zed Books, 2003), p. 232.

(13) إلجا لوسياك، النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني، تحرير ميجان باستيك وفالسيك كريستين (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)، ص 10.

(14) Michelle Ann Miller and Tim Bunnell, «Urban-rural Connections: Banda Aceh through Conflict, Tsunami, and Decentralization,» in: Tim Bunnell, D. Parthsarathy and Eric C. Thompson, eds., *Cleavage, Connection and Conflict in Rural, Urban and Contemporary Asia*, ARI Springer and Asia Series (New York: Springer, 2013), p. 88.

(15) Human Rights Watch, *Ignoring Executions and Torture: Impunity for Bangladesh's Security Forces* (New York: Human Rights Watch, 2009), p. 71.

(16) Ann Marie Clark, ««A Calendar of Abuses»: Amnesty International's Campaign on Guatemala,» in: Claude Emerson Welch, ed., *NGOs and Human Rights: Promise and Performance*, Pennsylvania Studies in Human Rights (Pennsylvania, PA: University of Pennsylvania Press, 2001), p. 61.

(17) عبد الناصر عباس عبد الهادي، «الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة: «القيادة العامة لشرطة دبي أنموذجًا»،» (أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، 2012)، ص 271.

(18) *OECD DAC Handbook on Security Sector Reform: Supporting Security and Justice* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD] and Development Assistant Commuittee [DAC], 2007), p. 226.

(19) Marina Caparini and Philipp Furi, «Civil Society Actors in Defence and Security Affairs,» in: Marina Caparini, Philipp Fluri and Ferenc Molnar, eds., *Civil Society and the Security Sector: Concepts and Practices in New Democracies*, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (Münster: Lit; London: Global [distributor], 2006), p. 14.

(20) Arnold Luethold, «Security Sector Reform in the Arab Middle East: A Nascent Debate,» =

للدولة[21]. كما يجب على الأجهزة الأمنية في حالات الصراع ألا تستخدم القوة المُفرطة ضد المواطنين[22].

ركزت الدراسة في تحليلها على دور منظمات المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في الحالة الفلسطينية على المنظمات التي كان لها مساهمة مباشرة في ما يتعلق بالسياسات الأمنية الفلسطينية وفقًا لتلك المعايير المحددة، ولا تُقصد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كلها التي قد لا يكون لها أي علاقة أو دور بالنسبة إلى السياسات الأمنية وفقًا للمعايير المحددة، علمًا أن تفحّص الباحثة عن مدى قوة دور المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، أو هشاشته، لا يعني أنها تعمل على تقويم أدوارها المختلفة، كما لا يعني أنها تقلل من أهمية أدوار أخرى تقوم بها منظمات المجتمع الفلسطينية. ويجب الإشارة إلى أنه كي تُساهم منظمات المجتمع المدني في أداء دورها من الناحية الأمنية، لا بد من تطوير قدرتها البحثية في قضايا الأمن أو قدرتها على التمويل الذاتي، وبناء شراكة وثقة مع الأجهزة الأمنية قائمتين على عدم تدخل الأجهزة الأمنية في عملها، فالتدخل الأمني يُحدّ من قدرتها وفاعليتها[23].

---

in: Alan Bryden and Heiner Hänggi, eds., *Reform and Reconstruction of the Security Sector* (Münster: = Lit; New Brunswick, N.J.: Distributed in North America by Transaction Pub., 2004), p. 112, and *DAC Guidelines and Reference Series: Security System Reform and Governance* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2005), p. 58.

(21) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, 2nd ed. (Stanford: Stanford University Press, 2013), p. 77; Marcus Dubois King, «Factoring Environmental Security Issues into National Security Threat Assessments: The Case of Global Warming» (Thesis, The Flectcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, 2008), p. 5, and Arist Von Hehn, *The Internal Implementation of Peace Agreements after Violent Intrastate Conflict: Guidance for Internal Actors Responsible for Implementation*, with a Foreword by Martti Ahtisaari, International Humanitarian Law Series; v. 33 (Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2011), p. 216.

(22) Joel Peters, «Introduction: Europe and the Challenge of the Arab Spring,» in: Joel Peters, ed., *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East* (Lanham, MD: Lexington Books, 2012), p. xii.

(23) أماني قنديل، مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (1990-2010) (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، 2010)، ص 67.

أولًا: تطور العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية

تطورت علاقة المجتمع المدني بالسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، خصوصًا بالنسبة إلى دوره في حماية الأمن الإنساني للفلسطينيين، فمرت بمرحلتين رئيستين: مرحلة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، ومرحلة ما بعد الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني في عام 2007، لكن هناك مرحلة سابقة على نشأة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لا بد من الإشارة إليها، وهي مرحلة الانتفاضة. وفي ما يلي توضيح لتلك المراحل:

1- المرحلة الأولى في أثناء الانتفاضة

كان المجتمع المدني في هذه المرحلة يتشكل بمبادرة شعبية في الأساس. ولعل أبرز تكوينات ذلك المجتمع المدني المرتبطة بحماية الأمن الفلسطيني هي اللجان الشعبية. وأكثر ما يُميّزها أنها كانت أقرب إلى التطوع وخدمة أهداف عامة لمصلحة المجتمع الفلسطيني بشكل عام لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، منها إلى النظر إلى العائد المادي أو خدمة أهداف حزبية أو أهداف خاصة[24]. ومن حيث ارتباط تلك اللجان بحماية الأمن الإنساني للمواطن الفلسطيني، كان لها دور فاعل في ذلك، إذ كانت تهتم بحماية أمن الفلسطيني من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، وتحرص على الدفاع عن حقوقه، فكان لا بد من حماية أمن الفلسطينيين من اعتداءات الاحتلال ضدهم. وبرزت أهمية دور المجتمع المدني في حماية الأمن الإنساني للفلسطينيين في تلك الفترة في ظل عدم وجود سلطة فلسطينية أو أجهزة أمنية، إلا أن بعض المفكرين الفلسطينيين اعتبر أن الحديث عن مجتمع مدني في ظل وجود احتلال لا معنى له[25].

---

(24) نافذ أبو حسنة، «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 39 (كانون الثاني/ يناير 1992)، ص 89-90.

(25) عزمي بشارة، «أي مجتمع مدني؟!،» في: أبو عمرو، ص 145.

2- المرحلة الثانية: مرحلة إنشاء السلطة الفلسطينية وأجهزة أمنية موحدة تابعة لها

هي المرحلة التي ازداد فيها عدد منظمات المجتمع المدني، خصوصًا المنظمات غير الحكومية المموّلة من الخارج بسرعة كبيرة، لكن عدد منظمات المجتمع المدني التي أدّت دورًا متعلقًا بالسياسات الأمنية وفق المعايير المشار إليها سابقًا لم يكن كبيرًا. وبالتالي، لم تنعكس هذه الزيادة على الدور الذي مارسته في التأثير في تغيير سياسات الأجهزة الأمنية وممارساتها بصورة أكثر ديمقراطية، والمساعدة على حفظ الأمن والرقابة على الأجهزة الأمنية وممارساتها للمصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني نظرًا إلى ضعفه[26]. ويمكن تفسير الزيادة في عدد منظمات المجتمع المدني من دون أن يكون لها تأثير حقيقي في تغيير السياسات الأمنية والتأثير في ممارسات الأجهزة الأمنية بصورة أكثر ديمقراطية لارتباطها ببرامج سياسية حزبية أو خارجية. فبعد أوسلو (1993)، انتشرت منظمات المجتمع المدني، خصوصًا المنظمات غير الحكومية، باعتبارها ظاهرة جديدة، وبدأت أعدادها تتزايد بصورة كبيرة. ولم يكن قبل أوسلو لدى المانحين أي اهتمام بتمويل المنظمات غير الحكومية في فلسطين. وفي هذه المرحلة تميز فيها دور المجتمع المدني من الناحية الأمنية بالاستمرار في رصد الانتهاكات ضد أمن الفلسطينيين التي يمارسها الاحتلال، ومع ذلك كانت ترصد انتهاكات الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي كانت موحَّدة آنذاك.

3- المرحلة الثالثة عقب الانقسام في السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية

بعد اقتتال حركتي فتح وحماس في عام 2007، حدث انقسام في السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، فأصبح هناك سلطتان، واحدة في غزة تسيطر عليها حركة حماس ولها أجهزة أمنية، وأخرى في الضفة الغربية وتسيطر عليها حركة

(26) ناصر محمود رشيد شيخ علي، «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين،» (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008)، ص 85-86.

فتح، ولها أجهزة أمنية مختلفة عن سلطة غزة. وفي هذه المرحلة زادت انتهاكات الأجهزة الأمنية لكلٍّ من سلطتي الضفة وغزة للأمن الإنساني للمواطنين[27] بهدف حماية الأمن الحزبي، وتراجعت مساءلة تلك الأجهزة بسبب تعطّل المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الانقسام[28]. وضعف دور المجتمع المدني في رصد انتهاكات الأجهزة الأمنية أو تغيير ممارساتها لتأثره بالانقسام، فانحاز بعضها إلى أحد طرفي السلطة المنقسمة لـ «تخدم أهدافًا حزبية»[29].

كان قد حدث أن منظمات المجتمع المدني، التي يُفترض أن تساهم بدورها في التأثير الإيجابي في تغيير السياسات الأمنية للأجهزة الأمنية بصورة تنسجم مع معايير تحقيق الأمن الإنساني، أصبحت هي نفسها عرضة لانتهاكات الأجهزة الأمنية في الضفة أو في غزة؛ إذ رصد تقريرٌ تلك الانتهاكات وأشار إلى أن وتيرة الانتهاكات زادت بعد عام 2007 من جهات رسمية لدى طرفي الأزمة القائمة بشكل لم يسبق له مثيل. وتنافس الطرفان في الانقضاض على منظمات المجتمع المدني وعلى القانون من أجل السيطرة واحتواء تلك المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى قيام عناصر أمنية من حركة حماس وأنصارها باقتحام جمعيات مدنية تابعة لحركة فتح أو مقرّبة منها في غزة. وفي المقابل، تعرض كثير من المؤسسات والجمعيات الخيرية التابعة لحركة حماس أو المقربة منها في الضفة لاعتداءات مماثلة من أجهزة الأمن الفلسطينية والجماعات المسلحة التابعة لحركة فتح. ويرى التقرير أن تلك الانتهاكات تنوّعت بين إغلاق الجمعيات وحلّها والمداهمة والتفتيش من قبل أجهزة أمن طرفي النزاع، وتعيين مجالس إدارات جديدة محسوبة على هذا

(27) وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2010)، ص 17.

(28) مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة: آذار (مارس) 2011 - نيسان (إبريل) 2012 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2012)، ص 4.

(29) نادية أبو زاهر، «دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصادية، قسم العلوم السياسية، 2012)، نُشرت في كتاب: نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 121.

الطرف أو ذلك، وإقالة المجالس القائمة على عملها، وعدم منح تراخيص لجمعيات جديدة مقربة أو محسوبة على انتماء مخالف لانتماء السلطة القائمة في غزة أو في الضفة[30].

على الرغم من تراجع دور المجتمع المدني بسبب ما تعرض له من انتهاكات من أجهزة أمنية والتضييق عليه، فإن هذه المرحلة تميزت بزيادة عدد تلك المنظمات بصورة سريعة. ومقارنة بعدد المنظمات غير الحكومية في عام 2000، ارتفع عددها في عام 2007 إلى ما نسبته 64.1 في المئة[31]. وكانت الزيادة التي حصلت في عدد منظمات المجتمع المدني تصب في خدمة أهداف حزبية، سواء لـ حماس أو لـ فتح، بسبب التنافس بينهما[32]. وتحولت في تلك المرحلة منظمات المجتمع المدني إلى مجرد وكلاء للطرفين المتنازعين، ولم تساهم في حل النزاعات، بل كرّستها[33]، وبالتالي لم يكن لها دور في حماية الأمن الإنساني للفلسطينيين، فيما هُمّشت مؤسسات المجتمع المدني المموّلة من الخارج[34].

(30) تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية (رام الله: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009)، ص 8-12.

(31) مجدي المالكي، ياسر شلبي وحسن لدادوة، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]، 2008)، ص 13.

(32) Roger Heacock, «Barriers To Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and The Arab World by Amaney A. Jamal,» Reviewed in Political Review net, 10/4/2008. <http://www.politicalreviewnet.com/polrev/reviews/INTA/R_0020_5850_746_1007867.asp>, and Benoît Challand, «Comments on Palestinian CSOs How to Trace Down the Impact of External Aid?,» Paper Presented at the Regional Conference on Research on Civil Society Organisations: Status and Prospects, Jordan, 26-28 January 2010. <http://foundationforfuture.org/files/Comments_on_Palestinian_english.pdf>.

«ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية،» ورقة صادرة عن دالية - المؤسسة المجتمعية الفلسطينية، أيار/مايو 2007. متوفر على: <http://www.dalia.ps/files/ConceptPaperArabic.pdf>.

(33) Amaney A. Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2007), pp. 94-95.

(34) «موقف المجتمع المدني من الحوار الوطني الفلسطيني ومدى إمكانية نجاحه». موقع الملتقى الفلسطيني نماء، 2/9/2008. <http://www.pdf.ps/index.php?page=NewsDetails&NewsID=13&CatID=2>.

ثانيًا: دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في الحالة الفلسطينية

عند معالجة تأثير دور منظمات المجتمع المدني في السياسات الأمنية في الحالة الفلسطينية، تجدر ملاحظة أن المقصود هو تغيير هذه السياسات بشكل ينسجم مع تحقيق معايير الأمن الإنساني، وليس تحقيق الأمن القومي أو الحزبي فحسب على حساب الأمن الإنساني للفلسطينيين. كما ينبغي عدم إغفال الوضع الأمني في الحالة الفلسطينية؛ إذ إن «الصورة الشائعة عنها هي أنها واحدة من أخطر مناطق الصراع»[35]، لذلك يصعب تجاهل خصوصية تلك الحالة المتعلقة باستمرار خضوعها تحت الاحتلال. وينبغي أيضًا، لدى معالجة دور المجتمع المدني في التأثير في السياسات الأمنية، عدم إغفال خصوصية الحالة الفلسطينية المتعلقة بالانقسام الذي حصل في نظامها السياسي، حيث أثّر الانقسام في دور المجتمع المدني بالنسبة إلى قدرته على تغيير السياسات الأمنية. وفي ما يلي توضيح لدور المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن وتوحيد الأجهزة الأمنية في غزة والضفة، وتحقيق المصالحة، ودوره في تدريب الأجهزة الأمنية ورصد انتهاكاتها وفي تحليل الموازنة المخصصة لقطاع الأمن.

1- دور المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني والمصالحة

بالنسبة إلى دور المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني وتوحيد الأجهزة الأمنية بين الضفة وغزة، وعقد جلسات حوار مع أعضاء المجلس التشريعي في هذا الشأن، لم تعقد اللجنة الأمنية في المجلس اجتماعات، وذلك بسبب الانقسام وتعطُّل المجلس التشريعي الفلسطيني (الموحد بين غزة والضفة)، علمًا أن أحد أدوراها هو مراقبة أداء الأجهزة الأمنية. كما أن مجموعات العمل التي شُكّلت من بعض أعضاء المجلس التشريعي (باستثناء أعضاء حماس) عقب الانقسام في رام الله لم تعقد اجتماعات تناقش قضايا السياسات الأمنية

(35) Sarah Irving, *Palestine* (USA: The Global Pequot Press Inc., 2011), p. 43.

أو الأجهزة الأمنية وممارساتها[36]. وحتى الاجتماعات واللقاءات بين منظمات المجتمع المدني ومجموعات العمل في رام الله عجزت عن أن تساهم في توحيد الأجهزة الأمنية بين الضفة الغربية وغزة وإصلاحها وفق تحقيق معايير الأمن الإنساني[37]. والشيء نفسه ينطبق على المجلس التشريعي في غزة الذي استمر في الانعقاد بحضور أعضاء حماس فحسب. كما أنها لم تستطع أن تساهم خلال اجتماعات منظمات المجتمع المدني في غزة مع المجلس التشريعي هناك في توحيد الأجهزة الأمنية بين الضفة وغزة، أو وقف انتهاكات الأجهزة الأمنية هناك، وليس أدل على ذلك من استمرار الاعتقالات السياسية على خلفية انتماء سياسي إلى حركة فتح.

أما في ما يتعلق بموقف منظمات المجتمع المدني من المبادرات[38] التي تقدمت بها لإصلاح القطاع الأمني قبل الانقسام، فيؤخذ عليها أنها تتفق مع مصالح خارجية، لأنها جاءت في الوقت الذي طالب به المجتمع الدولي بعملية إصلاح الأجهزة الأمنية[39]، خصوصًا ما يسمى الفلتان الأمني وفوضى السلاح الذي انتشر بعد انتفاضة الأقصى (2000). وبالتالي لم تعكس تلك المبادرات أحوال المجتمع الفلسطيني الداخلية وحاجته إلى السلاح من أجل مقاومة الاحتلال. وكانت تنادي «بوقف مظاهر العسكرة وحمل السلاح بدون مبرر»[40]، وبذلك كانت تتقاطع مع برامج المجتمع الدولي والمموّلين التي

(36) مقابلة أجرتها الباحثة مع مقرر اللجنة الأمنية في المجلس التشريعي الفلسطيني سعيد زيد، رام الله، 15 أيار/ مايو 2013.

(37) على سبيل المثال لا الحصر، عجزت منظمات المجتمع المدني في رام الله عن الضغط على الأجهزة الأمنية لوقف الاعتقالات السياسية بسبب الانتماء الحزبي إلى حماس.

(38) هناك مبادرات بشأن الإصلاح جاءت ضعيفة ولا تتجاوز رصد ومتابعة ما يُنشر في وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية في ما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني: انظر: مرصد قطاع الأمن الفلسطيني، 13/ 5/ 2013 <http://www.marsad.info/ar/all>.

(39) عزمي الشعيبي، «إصلاح القطاع الأمني في البلدان العربية: حالة فلسطين،» دراسات المبادرة الأمنوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، مبادرة الإصلاح العربي، 2012، ص 7.

(40) عزمي الشعيبي، «إصلاح الأمن: «فلسطين»،» (دراسة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، آذار/ مارس 2013)، ص 9.

ترتكز على دور الأمن في مكافحة الإرهاب الذي كان مرفوضًا من المجتمع المحلي ويدافع عن سلاح المقاومة. لكن بعد الانقسام أصبحت المبادرات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني تتفق مع مصالح أحد طرفي الانقسام. كما لم يؤخذ بتلك المبادرات وإنما جرى تنحية مؤسسات المجتمع المدني ومبادراتها[41]. أما بالنسبة إلى المبادرات[42] التي تقدم بها المجتمع المدني من أجل المصالحة وإنهاء الانقسام فيلحظ عليها أنها لم تحقق أي نتيجة في إنهاء الانقسام الذي أثر في تراجع الأمن الإنساني للفلسطينيين.

2- دور المجتمع المدني في تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية ورصد انتهاكاتها

لم يكن دور منظمات المجتمع المدني في تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كبيرًا في هذه الناحية. إذ على الرغم من أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أنشئت حديثًا، نوعًا ما، مقارنة بغيرها من الأجهزة الأمنية في دول العالم، وذلك بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، وعلى الرغم من حاجة الأجهزة الأمنية إلى تدريبٍ أكثر من غيرها، خصوصًا تدريبها على معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان عندما تؤدي دورها، فإن ممارسة منظمات المجتمع المدني دورها بالنسبة إلى تدريب الأجهزة الأمنية على معايير الديمقراطية اتضح في عام 2004 بعدما قرر مجلس الوزراء أن تتضمن اختصاصات هيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات

(41) يزيد صايغ، «بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة،» (دراسة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، شباط/ فبراير 2011)، ص 28.

(42) وجدت مبادرات عدة من المجتمع المدني لإنهاء الانقسام، من بينها مبادرات مقدَّمة من قادة المجتمع المدني ومن بعض جمعيات المجتمع المدني، مثل بال ثنك، ومؤسسة مواطن، والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، وغيرها من المؤسسات. للاطلاع على المزيد من تلك المبادرات، انظر: محمد عبد الله أبو مطر، «إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية (2007-2010)» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 13-18.

الأهلية في مجال حقوق الإنسان «الترشيد والإشراف على برامج تدريب حقوق الإنسان للأجهزة الامنية»[43]، أي إن ممارسة منظمات المجتمع المدني هذا الدور جاءت بعد قرار من السلطة التنفيذية وليس بناء على مبادرة من منظمات المجتمع المدني. واللافت أن عملية تدريب الأجهزة الأمنية على حقوق الإنسان والديمقراطية تجري في الأغلب من وزارة الداخلية، خصوصًا وحدة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها، التي تتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني[44].

في الانتقال إلى دور المجتمع المدني في رصد انتهاكات الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحقوق المواطنين[45]، يمكن القول إنه كان في هذا الجانب أفضل من ممارساته باقي أدواره المتعلقة بتغيير السياسات الأمنية، لكنه تراجع بعد الانقسام، لأن الأجهزة الأمنية لم تأخذ بتقارير منظمات المجتمع المدني المتعلقة برصد الانتهاكات، وبالتالي لم تستطع منظمات المجتمع المدني تحديد استمرار انتهاكات الأجهزة الأمنية[46]، وتبقى الشكاوى من دون جدوى في ظل عدم تنفيذ الأجهزة الأمنية قرارات المحاكم[47]. وبخصوص دور منظمات المجتمع المدني في تعيين محامين للدفاع عن الذين انتهكت

---

(43) قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (13/ 27/ م . و/ أ. ق) لسنة 2004 بشأن اختصاصات هيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات الأهلية في مجال حقوق الإنسان، 28 حزيران/ يونيو 2004، ص 1.

(44) وحدة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزارة الداخلية: <http://www.moi.pna.ps>.

(45) تتخصص بعض منظمات المجتمع المدني برصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان مثل الميزان، الضمير، الحق، وربما تكون أبرز المؤسسات التي تصدر تقارير دورية متعلقة بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية هي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) التي تم إنشاؤها بقرار من الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار بتاريخ 30/ 9/ 1993، ومعظم طاقم مجلس المفوضين فيها كانوا أعضاء سابقين في المجلس التشريعي أو مقربين من السلطة. انظر موقع الهيئة: <http://www.ichr.ps>.

(46) ماجد عاروري ومأمون عتيلي، «الرقابة المدنية الديمقراطية على قطاع الأمن الفلسطيني»، في: رولاند فريدريك وأرنولد ليتهولد، محرران، **المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين**، ترجمة ياسين نور الدين السيد (رام الله: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص 94-95.

(47) **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السابع عشر** (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2011)، ص 50-51.

الأجهزة الأمنية حقوقهم، ساهم عدد قليل من منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، وكان دورها في شن حملات ضد انتهاكات الأجهزة الأمنية ضعيفًا[48]. وبالتالي لم تستطع الحد من انتهاك الأجهزة الأمنية حقوق مواطنيها في سبيل حماية أمن السلطة السياسية الحاكمة، ضاربة بعرض الحائط مهمتها الرئيسة المتعلقة بحماية أمن مواطنيها، خصوصًا أنه «يتم إعادة تأهيل قطاع الأمن الفلسطيني استنادًا إلى حماية الأمن الحزبي وليس استنادًا إلى حماية الأمن الوطني»[49].

3- دور المجتمع المدني في تحليل الموازنة المخصصة لقطاع الأمن

أما في ما يتعلق بدور المجتمع المدني في تحليل الموازنة المخصصة لقطاع الأمن، فعلى الرغم من أن عددًا قليلًا من مؤسسات المجتمع المدني، مثل مؤسسة «ماس»، يقوم بإصدار دراسات لتحليل الموازنة، فإن الملاحَظ هو أنها تقوم بعملية تحليل الموازنة بشكل عام، ولا تقوم بإفراد بند خاص لتحليل الموازنة المخصصة للقطاع الأمني الحكومي. ومن خلال الاطّلاع على آخر دراسة لتحليل الموازنة الصادرة عن «ماس»، يُلحظ أنها أشارت بتوصية لخفض نفقات قطاع الأمن والتعيينات فيها[50]، لكن على الرغم من ذلك، لم تأخذ السلطة التنفيذية في رام الله بتلك التحليلات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني، فاستمر قطاع الأمن في الحصول على أعلى نفقات في موازنة السلطة وأعلى تعيينات في قطاعاتها في موازنة 2012، في مقابل تقليص الموازنة المخصصة لقطاعات التعليم والصحة والخدمات[51]، الأمر الذي دعا

---

(48) Majed Arouri and Mamoun Attili, «Civil-Democratic Oversight of the PNA Security Sector,» in: Roland Friedrich and Arnold Luethold, eds., *Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces [DCAF], 2007), p. 79.

(49) صايغ، «بناء الدولة،» ص 5.

(50) طاولة مستديرة (2): جلسة طاولة مستديرة: موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية [ماس]، 2012)، ص 7.

(51) تمكنت من الاطّلاع على موازنة السلطة الفلسطينية 2012، بحكم عملي في المجلس التشريعي الفلسطيني. انظر: «قرار بقانون لسنة 2012 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2012،» ديوان الرئاسة الفلسطينية، رام الله، 2012.

مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي[52] إلى الاحتجاج على تخصيص النسبة العالية من الموازنة والمطالبة بخفضها[53]. وليس هذا فحسب، بل لم يكن لمنظمات المجتمع المدني أي تأثير في ما تقوم به السلطة التنفيذية من إقرار للموازنة بقرار من الرئيس من دون موافقة المجلس التشريعي عليها، وهو معطّل أصلًا. وبعد الانقسام (2207)، استمرت النفقات المخصصة للقطاع الأمني والتعيينات فيه تزداد عامًا بعد عام.

من الملاحَظ أيضًا أن مؤسسات المجتمع المدني لم تستطع حث المجلس التشريعي أو رئاسة الوزراء أو وزارة المالية على القيام بنشرها على مواقعها الإلكترونية كنوع من المساءلة والشفافية وحق المواطن بالاطّلاع عليها، علمًا أن وزارة المالية كانت تقوم بنشر الموازنة كاملة كل عام خلال فترة حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتوقفت عن ذلك بعدها. ولم يكن ثمة دور لمنظمات المجتمع المدني في التأثير في السلطة التنفيذية لإعادة نشر الموازنة التفصيلية على مواقعها الإلكترونية، خصوصًا بعد تعطيل المجلس التشريعي.

ثالثًا: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطوير قدرتها للتأثير في السياسات الأمنية

يتضح ممّا سبق ضعفُ قدرة المجتمع المدني على تغيير السياسات الأمنية باتجاه تحقيق الأمن الإنساني الشامل للفلسطينيين؛ فهي لم تنطلق في معالجة قضايا الأمن من مصلحة المجتمع الفلسطيني، بل هناك من يرى أنها

(52) لم يكن ثمة تأثير فعلي للاجتماعات التي عقدتها مجموعة العمل الخاص بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المجلس التشريعي، وشكّلت عقب الانقسام مع منظمات المجتمع المدني ورئاسة الوزراء في شأن الموزانة، في مساءلة الحكومة بخصوص الموازنة، وكانت تُقَر على الرغم من اعتراض الكتل البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني عليها.

(53) «تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012» (المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، 2012)، ص 7.

«كانت حليفًا أقرب إلى السلطة منه إلى الشارع»[54]. لذلك، هناك حاجة إلى تطوير مقدرة منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بدورها في تغيير السياسات الأمنية في العديد من الأمور، نذكر منها:

1- تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني البحثية على البحث في قضايا الأمن

هناك حاجة إلى تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية على البحث في قضايا الأمن حتى تتمكن من المساهمة في تقديم فهم أفضل للتحديات الأمنية التي قد تواجه السلطة الفلسطينية، إذ إن اهتمامها بالأمن حديث جدًا[55]. وعلى الرغم من أن بعض منظمات المجتمع المدني، مثل المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية[56]، ومؤسسة أمان للشفافية الفلسطينية[57]، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة[58]، أصدرت عددًا من البحوث والدراسات والتقارير واستطلاعات

---

(54) علي، ص 64.

(55) يُلحَظ أن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية توقف عن إصدار مؤشر مقياس الديمقراطية في فلسطين عام 2007 ليتحول إلى إصدار مؤشر مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة عام 2011. انظر: مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة: آذار (مارس) 2011 - نيسان (إبريل) 2012.

(56) من الدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية: **نحو استراتيجية موحدة للأمن القومي الفلسطيني - المؤتمر السنوي الأول** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010)، وعزمي الشعيبي [وآخ.]، **الأمن القومي الفلسطيني: الرؤية والبناء المؤسسي**، إشراف محمد المصري، كتاب الرؤيا؛ 1 (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008).

(57) من الدراسات التي أصدرها أمان حول الأمن: **الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية: أيلول 2008**، سلسلة تقارير؛ 18 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، 2008)، وسعيد زيد، **فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل الأجهزة الأمنية**، إشراف عزمي الشعيبي، سلسلة تقارير رقم (60) (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، 2013).

(58) من الدراسات التي أصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمتعلقة بالأمن الفلسطيني: فريدريك وليتهولد، **المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين**، ورولاند فريدريك، أرنولد ليتهولد وفراس ملحم، محررون، **التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني**، ترجمة ياسين نور الدين السيد (جنيف؛ رام الله: مركز جنيف للرقابة =

الرأي المتعلقة بالأجهزة الأمنية، فإنه يؤخذ عليها أنها قليلة مقارنة بغيرها من الموضوعات التي تهتم منظمات المجتمع المدني بالبحث فيها. ولا يكفي ما قامت به بعض منظمات المجتمع المدني من ترجمة لبعض التقارير والدراسات المتعلقة بالأمن الفلسطيني[59].

2- تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني المالية

هناك أيضًا حاجة إلى تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المالية كي تُقبَل في المجتمع المحلي الفلسطيني الداخلي، وكي تحافظ على استقلاليتها ونزاهتها، وتتجنب الاستمرار في الاعتماد بشكل كلي على المموّلين الذين قد يتحكمون في أولويات عملها المتعلقة بالسياسات الأمنية لمصلحة برامج خاصة بهم؛ إذ يلاحَظ اعتماد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية على التمويل الأجنبي وترتهن في عملها ببرامجهم[60]، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مصير مثل تلك المنظمات في حال توقفت مصادر التمويل الأجنبي عنها، وبالتالي عن مدى تأثيرها في مسار تغيير السياسات الأمنية الفلسطينية؟ سيثار التساؤل أيضًا عن دور تلك المنظمات من الناحية الأمنية، وهي تعتمد على التمويل الخارجي في حال تعرّضت الحالة الفلسطينية لما تعرضت له الدول التي شهدت ربيعًا عربيًا، فيما تعتمد منظمات المجتمع المدني التي أنشأتها الأحزاب على التمويل الحزبي. وعلى الرغم من أن بعض منظمات المجتمع المدني طورت مصادر مالية ذاتية، فإنه يؤخذ عليها أنها لم يكن لها دور في تغيير السياسات الأمنية بما يحقق التزام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بتحقيق الأمن الإنساني للفلسطينيين.

= الديموقراطية على القوات المسلحة، 2008).

(59) من التقارير التي ترجمها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والمتعلقة بالأمن الفلسطيني: يزيد صايغ وخليل الشقاقي، «تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية،» (تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيويورك، 1999).

(60) مقابلة أجرتها الباحثة مع «مسؤول تراخيص الجمعيات المدنية في وزارة الداخلية» أحمد أبو زيد، رام الله، 28 نيسان/ أبريل 2013.

3- تطوير قدرة منظمات المجتمع المدني على التشبيك

هناك أيضًا ضرورة لتطوير قدرة المجتمع المدني على التشبيك مع قدرات منظمات المجتمع المدني، لأن التشبيك يوفر لها قوة أكثر عندما تتحدث ضمن الصوت العام الفلسطيني. ويمكن أن يساعد على حمايتها من استهدافها واستغلالها من الأجهزة الأمنية، أو استهداف أعضائها، خصوصًا في حالات الصراع، كما حصل معها بعد الانقسام. وهناك أيضًا حاجة إلى التنسيق بين جهد منظمات المجتمع المدني على اختلافها، وليس إلى «التنافس على مصادر التمويل»[61]، حتى تستطيع تأدية دور فاعل بالنسبة إلى المصالحة وإنهاء الانقسام؛ فهي فشلت في تنسيق جهدها المبذول لتقديم مبادرة موحّدة تساهم في إنهاء الانقسام، وفشلت في دفع طرفي السلطة المنقسمة إلى تبني أي من مبادراتها، ودفع المجتمع الفلسطيني للضغط على طرفي الانقسام من أجل توحيد الأجهزة الأمنية بين الضفة وغزة، فأدى ذلك إلى ضعف ثقة المواطن بمنظمات المجتمع المدني بعد الانقسام، وإلى انتقاده بعضها بسبب الفساد فيها[62].

نتائج الدراسة

توصّلت الدراسة إلى أن ضعف تأثير منظمات المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية وإصلاح قطاع الأمن وممارسات الأجهزة الأمنية وفق المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، على الرغم من زيادة عددها، يعود إلى الأسباب التالية:

- الاتجاه بالسلطة وأجهزتها الأمنية نحو السلطوية بشكل أكبر بعد الانقسام، وتنحية مؤسسات المجتمع المدني وتهميشها من طرفي الانقسام بشكل كبير، لناحية رسم السياسات الأمنية.

---

(61) المالكي، شلبي ولدادوة، ص 1.

(62) محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]، 2007)، ص 91-93، و«نشرة إخبارية: عدد خاص في استطلاع للرأي أجرته أمان حول الفساد،» مجلة أمان، العدد 11 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 2.

- انحياز بعض منظمات المجتمع المدني إلى أحد طرفي الصراع، ما ساهم في تكريس الانقسام بدلًا من القيام بالدور الذي يفترض أن يناط بها، أي حل النزاعات.

- زيادة وتيرة انتهاكات الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة بحق بعض منظمات المجتمع المدني.

- عدم انعكاس أوضاع المجتمع الفلسطيني الداخلية وحاجاته في مبادرات المجتمع المدني لإصلاح القطاع الأمني أو المصالحة، بل اتفقت مصالح الممولين ومصالح أحد طرفي الانقسام.

- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني بالنسبة إلى المبادرات التي قدّمتها بهدف المصالحة أو إصلاح القطاع الأمني.

- ضعف منظمات المجتمع المدني عن تطوير قدرتها المالية الذاتية والبحثية في مجال تحليل الموازنة في الشق المخصص للقطاع الأمني، أو تحليل السياسات الأمنية؛ فمن ناحية القدرة المالية، بقيت المنظمات معتمدة على التمويل الخارجي، وارتبط تأثيرها في السياسات الأمنية ببرامج خارجية أو حزبية. ومن ناحية القدرة البحثية في تحليل السياسات الأمنية، جاءت حديثة ولم تكن الدراسات المقدمة كافية في هذا الشأن.

- ضعف دورها عن تدريب الأجهزة الأمنية، إذ جاء التدريب حديثًا وبقرار من السلطة التنفيذية، وتم بتعاون إحدى مؤسسات المجتمع المدني مع وزارة الداخلية.

- قلة عدد منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتعيين محامين للمنتهَكة حقوقهم، وضعف ممارستها الرقابة الفاعلة عن انتهاكات الأجهزة الأمنية، خصوصًا بعد الانقسام، في ظل عدم تنفيذ الأجهزة الأمنية قرارات المحاكم.

- ضعف المجتمع المدني عن بناء ثقة المواطن بها أو بالأجهزة الأمنية.

المراجع

1- العربية

كتب

أبو زاهر، نادية. **المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2008.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. نقاش علي الجرباوي وعزمي بشارة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 1995.

الإصلاح الإداري والمالي في المؤسسة الأمنية الفلسطينية: أيلول 2008. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، 2008. (سلسلة تقارير؛ 18)

تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية. رام الله: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009.

زيد، سعيد. **فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل الأجهزة الأمنية**. إشراف عزمي الشعيبي. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، 2013. (سلسلة تقارير رقم (60))

الشعيبي، عزمي [وآخ.]. **الأمن القومي الفلسطيني: الرؤية والبناء المؤسسي**. إشراف محمد المصري. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008. (كتاب الرؤيا؛ 1)

الشهراني، سعد عبد علي. **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**. الرياض: [د. ن.]، 2003.

طاولة مستديرة (2): جلسة طاولة مستديرة: موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2012. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية [ماس]، 2012.

العمر، معن [وآخ.]. **دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2010.

(إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث؛ 471)

فريدريك، رولاند وأرنولد ليتهولد (محرران). **المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين**. ترجمة ياسين نور الدين السيد. رام الله: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007.

______، ______ وفراس ملحم (محررون). **التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن القطاع الأمني**. ترجمة ياسين نور الدين السيد. جنيف؛ رام الله: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، 2008.

قنديل، أماني. **مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (1990-2010)**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، 2010.

لوسياك، إلجا. **النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني**. تحرير ميجان باستيك وفالسيك كريستين. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008.

المالكي، مجدي، ياسر شلبي وحسن لدادوة. **تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]، 2008.

مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة: آذار (مارس) 2011 - نيسان (أبريل) 2012. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2012.

نحو استراتيجية موحدة للأمن القومي الفلسطيني - المؤتمر السنوي الأول. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010.

نصر، محمد وجميل هلال. **قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]، 2007.

وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السابع عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2011.

وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2010.

دوريات

أبو حسنة، نافذ. «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد 39، كانون الثاني/ يناير 1992.

«نشرة إخبارية: عدد خاص في استطلاع للرأي أجرته أمان حول الفساد،» **مجلة أمان**: العدد 11، نيسان/ أبريل 2010.

تقارير ودراسات

أبو مطر، محمد عبد الله. «إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية (2007-2010).» دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

«تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012.» المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، 2012.

الشعيبي، عزمي. «إصلاح الأمن: «فلسطين».» دراسة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة [أمان]، آذار/ مارس 2013.

______. «إصلاح القطاع الأمني في البلدان العربية: حالة فلسطين.» **دراسات المبادرة الأمنوقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني**، مبادرة الإصلاح العربي، نيسان/ أبريل 2012.

صايغ، يزيد. «بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة.» دراسة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، شباط/ فبراير 2011.

______ وخليل الشقاقي. «تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية.» تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيويورك، 1999.

ندوة

ندوة الربيع العربي والحالة الفلسطينية: المواطنة، العدالة الاجتماعية، والإسلام السياسي، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

أطروحات ورسائل

أبو زاهر، نادية. «دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي.» أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصادية، قسم العلوم السياسية، 2012.

أمين، خديجة عرفة محمد. «مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا.» رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006.

عبد الهادي، عبد الناصر عباس. «الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة: «القيادة العامة لشرطة دبي أنموذجًا».» أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، 2012.

علي، ناصر محمود رشيد شيخ. «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.» رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008.

2- الأجنبية

Books

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East.* 2nd ed. Stanford: Stanford University Press, 2013.

Bryden, Alan and Heiner Hänggi (eds.). *Reform and Reconstruction of the Security Sector.* Münster: Lit; New Brunswick, N.J.: Distributed in North America by Transaction Pub., 2004.

Bunnell, Tim, D. Parthsarathy and Eric C. Thompson (eds.). *Cleavage, Connection and Conflict in Rural, Urban and Contemporary Asia.* New York: Springer, 2013. (ARI Springer and Asia Series)

Caparini, Marina, Philipp Fluri and Ferenc Molnar (eds.). *Civil Society and the Security Sector: Concepts and Practices in New Democracies.* Münster: Lit; London: Global [distributor], 2006. (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces)

Cawthra, Gavin and Robin Luckham (eds.). *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies.* London;

New York: Zed Books, 2003. (Democratic Transition in Conflict-torn Societies; v. 1)

DAC Guidelines and Reference Series: Security System Reform and Governance. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2005.

Friedrich, Roland and Arnold Luethold (eds.). *Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform.* Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces [DCAF], 2007.

Hobbes, Thomas. *Leviathan.* Introduction by A.D. Lindsay. New York: Dutton, 1950.

Human Rights Watch. *Ignoring Executions and Torture: Impunity for Bangladesh's Security Forces.* New York: Human Rights Watch, 2009.

Irving, Sarah. *Palestine.* USA: The Global Pequot Press Inc., 2011.

Jamal, Amaney A. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2007.

King, Marcus Dubois. «Factoring Environmental Security Issues into National Security Threat Assessments: The Case of Global Warming.» Thesis, The Flectcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, 2008.

Liebert, Ulrike and Hans- Jörg Trenz (eds.). *The New Politics of European Civil Society.* Milton Park, Abingdon, Oxon [England]; New York: Routledge, 2011. (Routledge Studies on Democratising Europe; 6)

OECD DAC Handbook on Security Sector Reform: Supporting Security and Justice. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD] and Development Assistant Committee [DAC], 2007.

Peters, Joel (ed.). *The European Union and the Arab Spring: Promoting Democracy and Human Rights in the Middle East.* Lanham, MD: Lexington Books, 2012.

Tadjbakhash, Shahrbanou and Anuradha M. Chenoy. *Human Security: Concept and Implications.* London: Routledge, 2007. (Routledge Advances in International Relations and Global Politics)

Von Hehn, Arist. *The Internal Implementation of Peace Agreements after Violent Intrastate Conflict: Guidance for Internal Actors Responsible for Implementation.* With a Foreword by Martti Ahtisaari. Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2011. (International Humanitarian Law Series; v. 33)

Welch, Claude Emerson (ed.). *NGOs and Human Rights: Promise and Performance.* Pennsylvania, PA: University of Pennsylvania Press, 2001. (Pennsylvania Studies in Human Rights)

الفصل الثامن

الثورات العربية وأفق الصراع العربي - الصهيوني

سلامة كيلة

تقزّم الصراع العربي – الصهيوني إلى صراع «فلسطيني – إسرائيلي»، ودخل في متاهات الحلول الجزئية التي صبّت في خدمة الاستراتيجية الصهيونية، بل إن الفلسطينيين الذين قرروا «فلسطنة» القضية كي ينتصروا كما ظنوا، وقّعت قيادتهم التي قادت «الكفاح المسلح» اتفاق أوسلو الذي خدم بيع الزمن للدولة الصهيونية كي تقضم الضفة الغربية يومًا بيوم من خلال التوسع المستمر في السيطرة على الأرض وزيادة المستوطنات، ومن ثم تقطيع أوصال الضفة الغربية عبر الجدار العازل والطرق الالتفافية والحواجز، بعد تهميش قطاع غزة ومحاصرته في إثر الانسحاب منه.

كان الزمن يسير في مصلحة «تصفية القضية» عبر ضياع الأرض بعد ضياع القضية. وغرقت «القيادة الفلسطينية» في مفاوضات لا نهاية لها ولا جدوى، وانهار العمل المسلح بعد أن انتهى في الخارج الفلسطيني، وتاهت الفصائل في متاهات «التسوية السياسية». هذا الوضع هو الذي حكم القضية الفلسطينية عند تفجّر الثورات العربية، من تونس إلى مصر والبحرين واليمن وليبيا وسورية، ومع نشاط ثوري في المغرب والجزائر والأردن والعراق، وحتى السودان؛ الحراك الذي انصبّ على «إسقاط النظام» كما أعلن الشعب، والذي بات يسترعي الاهتمام العربي والعالمي كله. «النرجسية الفلسطينية» وحدها تحسست من الأمر، إذ ظهر أن قضية أخرى طغت على «القضية

الفلسطينية»، وأصبح العالم يتابع ميدان التحرير والبوعزيزي واعتصام صنعاء والثورة السورية. فالثورة ما عادت هي الثورة الفلسطينية (التي لم تترك سوى صورة باهتة بعد تاريخ طويل بطولي)، بل الثورة من أجل إسقاط النظام في طول البلدان العربية وعرضها، بمعنى أن الشعوب التي كانت تتابع القضية الفلسطينية وتدعمها وتتظاهر من أجلها فحسب (حتى لوضعها المعيشي كما كان يبدو لكثير من النخب العربية)، باتت «تتلهّى» بقضية أخرى «لا تحظى بالمركزية التي تنالها القضية الفلسطينية». هل أن الأمر كذلك، أم أن قِصَر النظر الذي سببته «النرجسية الفلسطينية» هو الذي أوجد هذا الإحساس، لأن الحدث الجديد كسر هذه النرجسية؟

طبعًا، لم يكن الشعب العربي الذي قام بهذه الثورات «جاحدًا»؛ فالتوانسة قاموا عقب هروب بن علي برفع شعار «الشعب يريد تحرير فلسطين»، وفي سورية رُفع شعار «من أجل تحرير فلسطين نريد إسقاط النظام»، وفي مصر كان إسقاط حسني مبارك مرتبطًا بتبعيته للولايات المتحدة وللدولة الصهيونية أيضًا، وبالتالي كانت فلسطين حاضرة. كذلك في اليمن، وحتى ليبيا التي شارك حلف الناتو في إسقاط السلطة فيها، صرخ الثوار حين دخول طرابلس «جاييك فلسطين». واضح بالتالي أن الشعب يعرف الترابط، وإذا كان سابقًا يخرج بالملايين في تظاهرات من أجل فلسطين، لم يكن يستطيعها من أجل لقمة عيشه، توصل إلى أن هذا وذاك يتحققان بـ «ضربة واحدة»، حين إسقاط النظم، وهذا ما لم تكن «النرجسية الفلسطينية» قادرة على فهمه لأن الإعلام العالمي ما عاد يضعها «في الصورة» يوميًا، فما كان يهمَّها هو «الصورة» لا القضية، القضية التي جعلت عددًا من «القادة» «نجومًا» من دون أن يكونوا قادرين على فعل شيء لها، بل كانت سياساتهم على العكس من ذلك: تصبّ في تشويهها.

إذًا، تراجعت القضية الفلسطينية بفعل سياسات «القادة» الذين اعتبروا أنفسهم «الممثل الشرعي والوحيد». وإذا كانت الثورات تحظى الآن بكل الاهتمام العالمي، فليس ذلك تخليًا عن فلسطين بل لأن هذا الحدث هو أكبر

من فلسطين الراهنة، من زاوية ما يمكن أن يحدثه من تغيير عميق وجذري في الوطن العربي كله (بما في ذلك في فلسطين)، وما يمكن أن يؤثر فيه في العالم كله أيضًا. وبالتالي، ما يمكن أن يفرضه من إعادة نظر في وضع القضية الفلسطينية كلها، وما سينعكس إيجابًا على واقعها ومستقبلها؛ فالمسألة لا تتعلق بحركات تمرد عابرة تُلهي عن حدث جلل، وليست فقاعات تشويش فحسب، بل هي حركة جذرية تضرب العالم الرأسمالي كله، وتفتح على تغيير عميق في العالم كله، لن يكون لمصلحة الرأسمالية. وسيعيد كل ذلك صوغ الوضع العربي بكامله، بما فيه فلسطين والصراع العربي - الصهيوني.

أولًا: الأزمة الاقتصادية العالمية كعنصر جوهري

1- أساس الثورات العربية

عبر الإعلام أصبحت الثورات في البلدان العربية ثورات «حرية وكرامة»، وجرى التركيز على وضعها في سياق «الثورات البرتقالية» التي رعتها الطغم المالية المسيطرة في إطار العولمة، هذه الطغم التي عمّمت منذ انهيار جدار برلين (1989) خطابًا يقوم على الحرية والديمقراطية، وتأسيس موجة ديمقراطية في مواجهة الاستبداد. هذا الخطاب كان منحازًا، يركز على النظم المختلفة مع الولايات المتحدة ويتجاهل النظم التابعة، إلا في حالات قليلة كان يستخدم ضد نظم تابعة لأهداف تكتيكية. وهو الخطاب الذي استمر طوال عقدين (1989-2011)، والذي اعتُبر مدخلًا للسيطرة الإمبريالية التي كانت قد تجددت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، حيث عملت أميركا على فرض سيطرة شاملة على العالم.

في تونس كان الهتاف الأول: «العمل استحقاق يا عصابة السراق». وفي مصر كانت المطالب التي طرحت في بيان الدعوة لإضراب 25 يناير: الحد الأدنى للأجور وإعادة الأرض إلى الفلاحين ومواجهة البطالة، ومن ثم الهدف الكبير: عيش، حرية، عدالة اجتماعية. لم يختلف الوضع في البحرين واليمن وليبيا وسورية، ولا في عُمان والجزائر والمغرب والأردن والعراق والسودان.

كان المطلب يتمحور حول العيش [الخبز]، مترابطًا بمطالب الحرية والدولة المدنية. والأمر أعمق ممّا ظهر في خطاب العولمة، وفي الخطاب الإعلامي الذي يتحدث عن الثورات. لم تكن ثورات برتقالية إذًا، على الرغم من أنه لم يكن يُراد لها إلّا أن تكون كذلك.

علاقة ذلك بالصراع العربي - الصهيوني كبيرة، حيث كان خطاب الحرية الذي عُمّم في إطار العولمة «إمبرياليًا» في ما يتعلق بفلسطين، لأنه كان يؤكد إنهاء الصراع، والاعتراف بالدولة الصهيونية وقبول التعايش في ظل السيطرة الإمبريالية الأميركية. وبالتالي، كان تصوير الثورات بأنها تأتي في سياق الموجة التي أطلقتها العولمة يعني التخلي عن فلسطين كقضية، وتكريس السياسة الممارَسة الآن من السلطة الفلسطينية. فالحرية والديمقراطية هنا ترتبطان بـ«الغرب» الذي يحدَّد بأميركا خصوصًا، والدول الرأسمالية كلها عمومًا. ويعني تبنّي هذا الخطاب التزام السياسة «الغربية»، أي سياسة الدول الإمبريالية؛ أي إن الصراع سينتهي لمصلحة الإمبريالية والدولة الصهيونية، فيتكرس المنظور الذي جرى الشغل على أساسه طوال العقود التي تلت وفاة جمال عبد الناصر، والارتداد «اليميني» الذي أحدثه أنور السادات، وعمَّ عربيًا بجهد الدولارات النفطية.

إذًا، بأي معنى هي ثورات؟ طبعًا يحلو لـ «النخب» تكرار معزوفة الحرية والديمقراطية، وبات ذلك السائد لدى معظم الحركات السياسية العربية، من يمينها إلى يسارها. وباتت الديمقراطية هي «الهدف المركزي»، وأضيف: الوحيد، والديمقراطية المتماهية مع «الغرب» ومع السياسة «الغربية» بالتحديد.

لكن مطالب الشعب كانت واضحة، تتعلق بـ «العيش»؛ العيش أولًا والحرية. في هذا السياق يمكن رؤية الأمور من منظار مختلف في ما يتعلق بآثار الثورات في الصراع العربي - الصهيوني. فإذا كان وضعها في سياق «الثورات البرتقالية» من أجل تحقيق «الحرية والديمقراطية» يعني التكيّف مع السياسة الإمبريالية، فإن الانطلاق من واقعها سيفرض السير في مسار آخر يتناقض حتمًا مع الإمبريالية ككل.

2- الوضع الاقتصادي والأزمة العالمية

أسّست التحولات التي حدثت في مجمل الوطن لنشوب الثورات؛ فقد حدثت عملية تحويل واسعة في التكوين الاقتصادي أفضت إلى تحقيق تمايز هائل بين أقلية تمتلك الثروة وأغلبية مفقرة. هذه كانت نتيجة السياسة الليبرالية التي عُمّمت بعد النظم القومية، فتحقق تغيير اقتصادي فرض على مدى العقود الأربعة الماضية تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي بعد أن تفككت الصناعات التي بُنيت أو بيعت، وانهارت الزراعة، فما عاد ثمة اقتصاد منتج (على الرغم من أن الصناعة لم تكن في مستوى عالٍ من قبل، لكنها كانت تغطي بدل الاستيراد، وتشغّل اليد العاملة، وتأتي بفائض قيمة)[1]. هذا الاقتصاد الريعي الذي تمحور حول الخدمات والعقارات والسياحة والبنوك والاستيراد، أفضى إلى مسألتين: **الأولى**، تمركُز الثروة في يد أقلية باتت تتحكم في مجمل الاقتصاد، **والثانية**، تهميش قطاع كبير من الشعب لأن هذا الاقتصاد لا يستوعب إلا جزءًا من اليد العاملة التي هي من نوع خاص في الأغلب. لهذا ارتفعت نسبة البطالة إلى ثلث القوى العاملة تقريبًا، وزادت نسبة المفقرين إلى ما يوازي ذلك. وتضررت الطبقة الوسطى نتيجة تدهور الأجور أو تدهور بعض القطاعات الاقتصادية أو احتكار قلة للنشاط في مهن كثيرة (المحامون، المهندسون، الأطباء، الصيادلة).

أدى تعميم اللبرلة (التي سُمّيت الانفتاح الاقتصادي) إلى هلاك طبقات بفعل الفارق المتصاعد بين الأجور التي تفقد قيمتها نتيجة التضخم والأسعار التي كانت تُزاح كي تكون عالمية. بالتالي، كان تراكم الاحتقان طبيعيًا في وضع يدفع الشعب إلى حافة الموت جوعًا.

كان هذا التحول الاقتصادي كله يجري في ترابط مع السيطرة الرأسمالية، وهيمنة الطغم المالية التي كانت تعمل على تحرير الأسواق وحماية النشاط

---

(1) بشأن هذا التحول، انظر: محمد دويدار، الحركة العامة للاقتصاد في نصف قرن (رؤية استراتيجية): بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة (القاهرة: سطور الجديدة، 2010). وهناك كتب كثيرة تناولت هذا الموضوع لمفكرين مثل إسماعيل صبري عبد الله ود. إبراهيم العيسوي، ود. محمود عبد الفضيل، وآخرين.

المالي بقوانين محلية، والقيام بنهب مضمون وتبييض أموال وتعميم أسواق الأسهم (البورصات). وبالتالي، كانَ التراكم المالي ينزح إلى الخارج[2]. وقد فرضت هذه التبعية للاقتصاد العالمي التأثر السريع بكل تقلبات ذاك الاقتصاد، ولهذا أثّرت المضاربات في النفط (2007/ 2008)، وكذلك المضاربات في المواد الغذائية (القمح والأرز والسكر) في الفترة ذاتها، أي في الوضع المعيشي لتلك الفئات المفقرة، الأمر الذي صعَّد حركات الاحتجاج خلال تلك الفترة (مصر: إضراب عمال المحلة 2006 و2007، والإضرابات العمالية خلال الأعوام التالية؛ تونس: إضراب الحوض المنجمي 2008؛ المغرب: سيدي إفني؛ والجزائر ودول أخرى)[3].

لكن عام 2008 كان العنصر الفاصل؛ إذ انفجرت الأزمة المالية في 15 أيلول/ سبتمبر[4]. وإذا كان قد جرى حصر الأزمة في الخطاب الإعلامي في القطاع المالي، أي كونها أزمة مالية تتعلق بالبنوك التي أقرضت وأصبحت على وشك الانهيار، ولأنها «أكبر من أن يُسمح لها بالانهيار»، كان لا بد من إسنادها من الدولة بضخ ما تحتاج إليه من مال، فإن الأزمة أعمق من ذلك كثيرًا، فهي أزمة نمط فرض طابعه الرأسمالي ألّا يكون مصابًا بمرض «فيض الإنتاج» فحسب، وهو المرض الذي يدفع إلى التنافس والصراعات والسيطرة، بل هو مصاب أيضًا بمرض «فيض المال»، بمعنى أن توسع الإنتاج وتراكم الأرباح كان يفرض الوصول إلى مرحلة لا يعود فيها قادرًا على إعادة تدوير المال في الاقتصاد (الذي بات يسمّى الاقتصاد الحقيقي)، بالضبط نتيجة تشبّع قطاعاته بالمال الموظَّف؛ هذا التشبع الذي كان يظهر في حال نشوء فيض الإنتاج والأزمات التي تنتج منه، حيث

(2) يتناول د. دويدار هذه العلاقة بين التشكل الداخل والسيطرة الرأسمالية، في: دويدار، ص 17-53.

(3) انظر: عمر الشوبكي، محرر، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(4) صدرت كتب مهمة بشأن الأزمة المالية تشرح طبيعتها والأسباب التي فرضتها. انظر: جورج كوبر، أصل الأزمات المالية: البنوك المركزية - فقاعات الائتمان، مغالطة فرضية السوق الفعال، ترجمة حاتم حميد محسن (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع؛ الدار السورية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، وجون بيلامي فوستر وفرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري (الكويت: مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2013).

الإنتاج في مختلف مجالات الاقتصاد كان أكبر من حاجة السوق الممكنة. وهذا الوضع أوقع الرأسمالية في أزمات ظهرت في انهيار عدد من الشركات أو اندماج الشركات وتحقيق المركزة الأعلى، وتجميع مجمل النشاط الاقتصادي، الصناعي والتجاري والبنكي وحتى الزراعي، في شركة واحدة. وعلى الرغم من ذلك، ما زال النمط الرأسمالي يعاني فيض الإنتاج، والتنافسَ الذي يصل إلى حد الصراع. وحاولت أميركا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية (خصوصًا الاتحاد السوفياتي)، ومن أجل حل مشكلاتها الاقتصادية، السعي للسيطرة على السوق العالمية، محاولة تهميش حلفائها (أوروبا واليابان) ومنع توسع خصومها الجدد (الصين وروسيا)، لكنها فشلت، بل إن سياستها التوسعية العسكرية زادت من حدة أزمتها التي انفجرت كما أشرنا في 15 أيلول/ سبتمبر 2008.

تتمثّل المشكلة في أن تكوين رأس مال بات مختلفًا؛ إذ إن المسألة ما عادت تتعلق بفيض الإنتاج والحاجة إلى الأسواق فحسب، حيث أفضى فيض الأرباح إلى نشوء تراكم مالي هائل كان يتكدس في البنوك، ولهذا جرى البحث عن أشكال توظيف «جديدة» خارج الاقتصاد الحقيقي، كان منها مديونية بلدان العالم الثالث منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، واختراع التوظيف في المشتقات المالية وأسواق الأسهم وانفتاح باب المضاربات في سوق الأسهم وعلى السلع والعملة أيضًا، وتعميم منطق الاستدانة (كما حدث في أميركا خصوصًا). ذلك كله كان يوجِد فقاعات مالية سرعان ما تنفجر مخلّفة خسائر كبيرة في الأسواق (خصوصًا لصغار الرأسماليين، ولرأسماليي الأطراف) وانهيار شركات وبنوك. وإذا كانت انهيارات مالية كبيرة قد وقعت نتيجة ذلك في المكسيك (1994) وفي جنوب شرق آسيا (1997) وفي روسيا (1998) وفي الأرجنتين (2000)، فإن المشكلة الأكبر هي في أميركا نتيجة تمركز المال العالمي فيها، وتحوّل اقتصادها تدريجيًا، أكثر من غيرها، نحو «الأموَلة». حدث انهيار 1987 (الأحد الأسود)[5] و1990[6] و2000 (انهيار سوق

---

(5) انظر: مهير بوز، الانهيار: يوم الاثنين الأسود 19 ت1، 1987، نقله إلى العربية عفيف تلحوق (بيروت: دار الحمراء، 1990).

(6) انظر: هاري فيجي وجيرالد سوانسون، الإفلاس، 1995: الانهيار القادم لأميركا، ترجمة =

التكنولوجيا الحديثة بعد أن أُشبعت). ومن ثم الانهيار الضخم في 15 أيلول/ سبتمبر 2008 الذي سُمّي أزمة الرهن العقاري، وأدى إلى عجز سداد الديون المتحصلة للبنوك على مواطنين لم يستطيعوا الإيفاء بالأقساط نتيجة تراجع وضعهم المعيشي فانهار أهم البنوك والمؤسسات المالية الأميركية.

تهمّش القطاع الإنتاجي الأميركي، وباتت الولايات المتحدة تستورد أكثر مما تصدّر، الأمر الذي أوجد عجزًا متزايدًا في الميزان التجاري، وتضخّم القطاع المالي نتيجة النشاط الذي بُذل كي تكون مستقر أموال العالم (ومنها خصوصًا الأموال النفطية) كتعويض عن ذاك العجز، ما فتح الباب على حدوث فقاعات عدة. كما أنها تعاني عجز الميزانية نتيجة دعمها الشركات والبنوك الكبيرة، وتقليص المصاريف الحربية والضرائب المطلوبة من الأغنياء. كما باتت تعاني مديونية عالية توازي الدخل القومي، وما عاد أمامها سوى زيادة المديونية كي تسد العجز في الميزانية. وبالتالي، باتت في مرحلة صعبة تؤذن بانحدارها باعتبارها قوة عظمى.

هذا الأمر الأخير هو الذي يترابط مع بحثنا في الثورات العربية وأثرها في الصراع العربي - الصهيوني؛ إذ نهضت الثورات فيما أميركا تضعف كقوة مهيمنة عالميًا، وعلى المنطقة العربية خصوصًا، هذا **أولًا**. أما **ثانيًا**، فإن ضعفها يفرض عليها الانسحاب من المنطقة، والتوجّه إلى اعتبار منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الأولوية في سياستها العالمية(7)، ولهذا، **ثالثًا**، أثر كبير في وضع

= محمد محمود دبور، ط 2 (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ورافي باترا، **الكساد العظيم عام 1990، هل بدأ يتحقق؟**، نقله إلى العربية عفيف تلحوق (بيروت: دار الحمراء، 1990).

(7) David Alexander and Phil Stewart, «New Pentagon Strategy Stresses Asia, Cyber, Crones,» Reuters, 5/1/2012. <http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105>;

انظر أيضًا: حلقة برنامج ما وراء الخبر - الاستراتيجية الدفاعية الأميركية الجديدة، قناة الجزيرة الفضائية. <http://www.aljazeera.net/programs/pages/1ecac594-1387-40bc-8e6a-b76ad7df2da3>, and «أوباما يعد بالحفاظ على التفوق العسكري،» موقع Before it's News، 5/1/2012. <http://beforeitsnews.com/arabic-news/2012/01/d8a3d988d8a8d8a7d985d8a7-d98ad8b9d8af-d8a8d8a7d984d985d8add8a7d981d8b8d8a9-d8b9d984d989-d8a7d984d8aad981d988d982-d8a7d984d8b9d8b3-1589320.html>.

الدولة الصهيونية. وفي مطلق الأحوال، يفتح انسحابها الآفاق لتوسع الثورات وتجذّرها وتحقيق انتصارات كبيرة ربما تغير وجه المنطقة.

لمّا كانت أميركا هي الداعم الفعلي للدولة الصهيونية، ماليًا وسياسيًا، فإن انسحابها سوف يترك أثرًا هنا. وسنلحظ انهيار استراتيجيتها التي وضعتها، على الأقل منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بناء على السيطرة المباشرة على المنطقة عبر احتلال العراق وتكريس القواعد الأميركية في الخليج، ومن ثم بسطها إلى المغرب العربي (الأفريكوم)، وإبعاد جميع المنافسين كي تكون المنطقة حكرًا على نشاط رأس المال الأميركي وسوقًا للسلع الأميركية. وقد طرحت مسألة تفكيك المنطقة أيضًا من خلال تصعيد الصراعات الطائفية والإثنية والمحلية، وربما السعي إلى تشكيل دول طائفية تعيد صوغ سايكس - بيكو على أسس دينية وطائفية وإثنية. وفعلت ذلك كله اعتمادًا على قوتها العسكرية، لكن بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية، وعجزها عن تجاوزها على الرغم من احتلالها أفغانستان والعراق، وكل هذا التوسع في السيطرة، باتت قدرتها المالية تمنعها من التوسع العسكري، الأمر الذي فرض انكماشها وتركيز قواتها في منطقة المحيط الهادئ. وعلى الرغم من استمرار وجود قواعد عسكرية في الخليج ومناطق أخرى، فإن القدرة على خوض الحروب هي التي تضررت، لهذا أقرت الولايات المتحدة بأنها ما عادت قادرة إلا على خوض حرب واحدة، بعد أن كانت الاستراتيجيا تقضي بامتلاك القدرة على خوض حربين كبيرتين وحروب صغيرة عدة في الآن ذاته (استراتيجية رامسفيلد). هذا الضعف في استخدام القوة نتيجة العجز المالي الهائل، الذي فرض تراكم المديونية على الدولة إلى حد أنه يمكن أن يؤدي إلى «انفجار الفقاعة»، وحدوث انهيار في بنية الدولة ذاتها، جعلها غير قادرة على تنفيذ السياسات التي رسمتها سابقًا، وباتت معنية بالحفاظ على ذاتها كقوة عالمية فحسب، لا باعتبارها قوة مهيمنة، بعد أن توصلت إلى أن الأزمة لا حل لها، ولم يبق في المستطاع سوى إدارتها.

يفتح الضعف الأميركي على وضع عالمي جديد تضعف فيه القبضة المسيطرة على الشعوب، على الرغم من أن الأزمة تفضي إلى زيادة النهب، الأمر الذي يفتح على تصاعد نضالاتها الطبقية من أجل عالم آخر بديل من

النمط الرأسمالي. كما يفتح على تصاعد التنافس بين الدول الرأسمالية من أجل «ملء الفراغ» (وهنا نلمس دور روسيا والصين). أما الدولة الصهيونية، فيضعها في مشكلة عويصة.

لا يعني ما نقول إن أميركا باتت خارج المنطقة، ليس الأمر كذلك، فقواعدها في الخليج ستبقى كما قررت استراتيجيتها العسكرية (ويمكن أن تستخدم الطيران عند الضرورة)، ومحاولتها المحافظة على وجودها فيها سوف تبقى قائمة، وربما تحاول أن تدافع عن مواقع سيطرتها، لكن ما نقوله هو إن قدرتها العسكرية التي هي نتاج وضعها الاقتصادي الصعب، ما عادت تسمح لها لا بفرض مخططاتها ولا بالدفاع الحقيقي عن مواقع سيطرتها. وقد فتح ذلك الباب لأن تكون المنطقة (عدا الخليج) مجال مساومة مع الروس أو الدول الرأسمالية الأخرى عند الضرورة (مثلًا الاعتراف بالمصالح الروسية في سورية ومساعدتها على تحقيق هذه المصالح). وسنلمس الضعف في وضعها حين نتناول التغيير الذي حصل في مصر في 30 حزيران/يونيو 2013، بعد أن أُسقط حكم الإخوان، إذ وقفت تدافع عن «شرعية» سلطة مرسي وأخذت تقلّص دعمها للسلطة الجديدة (التي أصبحت قادرة على المناورة بين الأميركيين والروس نتيجة الوضع الدولي الجديد)، لكنها ما عادت قادرة على فرض خيارها. وسيظهر ذلك في تفلّت دول كانت «تابعة» أو ملحقة أو حليفة، وقيامها بتصرفات مستقلة عن السياسة الأميركية (تركيا، السعودية، قطر)، وإن كان الوجود العسكري هنا سوف يؤثر في هذه «الاستقلالية» في نهاية الأمر.

لقد ضعفت قبضتها، وبالتالي بات التفلّت منها قائمًا، كما باتت مقدرتها على الدعم ضعيفة. ولا شك في أن الانهيارات المالية التالية سوف تعزز هذا المسار، ليصبح وضعها كالوضع الذي حل ببريطانيا قبلًا، على الرغم من أن الواقع العالمي لا يشير إلى إمكانية نشوء قطب جديد قادر على السيطرة؛ فالقوى كلها في أزمة بعد أن تشابكت رؤوس الأموال، ولن تكون قادرة على فرض الهيمنة التي شهدناها منذ بدء الاستعمار إلى مرحلة الحرب الباردة إلى الأحادية القطبية بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي.

3- الدولة الصهيونية في عالم متغير

يؤسس «الضعف الأميركي»[8] والميل إلى الانسحاب من «الشرق الأوسط الصغير» لوضع مربكٍ للدولة الصهيونية التي كانت امتدادًا للوجود الأميركي، والعسكري منه خصوصًا، كونها تشكلت كقاعدة عسكرية أُقيم فوقها مجتمع كي يوجد المبررات التي تسمح بوجود القاعدة العسكرية، وهذا ما اقتضى صوغ أيديولوجيا زائفة لتبرير وجود «المجتمع»، على الرغم من أنه الغلاف الذي يظلل القاعدة العسكرية.

في هذه الوضعية، سنلمس أن الأمر يتعلق بالدعم العسكري والحماية «الدولية» من جهة، والدعم المالي والتقني و«التكويني» من جهة أخرى؛ فـ«الدولة» تحتاج إلى رعاية فعلية كونها تشكلت كـ «دولة مصطنعة»، لا يلبي دخلها «القومي» حاجاتها التي فرضتها عليها طبيعة الهدف الذي أدى إلى إنشائها، حيث إن عبء «الأمن» و«الدفاع» الذي يتمثل في ضرورة تشكيل جيش كبير يكون قادرًا على مواجهة المنطقة والتفوق عليها من جهة، والحاجة إلى تأسيس البنية التحتية (أي الاستيطان والمرافق الضرورية) من جهة أخرى، يجعلان قدراتها الاقتصادية أضعف من أن تتحمل هذا «الحمل» الكبير. هذا الأمر فرض أن تكون بحاجة إلى مساعدات مباشرة وغير مباشرة لا طاقة لتكوينها الاقتصادي على تأمينها.

هذا ما كانت توفره أميركا عبر المساعدات النقدية بصورة مباشرة، وعبر تقديم الخبرات التقنية وتسهيل الحصول على الأسواق لصادراتها بصورة غير مباشرة، فضلًا عن الضغط من أجل الحصول على الدعم من بلدان أخرى، وهذا ما كان يشكل ما يقارب الـ 50 في المئة من «الدخل القومي»[9]، وكان بالتالي في أساس استمرار وجود المجتمع والدولة الصهيونيين.

---

(8) انظر مثلًا بعض التقديرات عن هذا الموضوع: معهد دراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب، التقديرات الاستراتيجية لإسرائيل، العام 2011، إعداد شلومو بروم وعنات كورتس؛ ترجمة سعدي الرجوب (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2012)، ص 169 و174.

(9) انظر بخصوص ذلك: توماس ر. ستوفر، المساعدة الأمريكية لإسرائيل: الرباط الحيوي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ 21 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983).

كانت الدولة الصهيونية عنصرًا جوهريًا في السياسة الإمبريالية الأميركية، ولهذا كانت الولايات المتحدة تقدم الدعم كله إليها. الآن، بعد أن أصبح وضع الاقتصاد الأميركي في قمة أزمته، وهو ما فرض تحوّل أولويات الاستراتيجيا الأميركية بعيدًا عن «الشرق الأوسط»، ماذا يمكن أن يؤثر في تلك الوضعية التي استمرت عقودًا منذ نشوء الدولة الصهيونية؟

لا شك في أن الانسحاب الأميركي، أو ضعف التأثير الأميركي، سيؤدي إلى انكشاف الدولة الصهيونية على الصعيد الاستراتيجي، وبالتالي إلى الحاجة إلى زيادة ميزانية الجيش والأمن، على الرغم من أن ذلك كله سيكون معرّضًا لعدم تعويض الخسارة الكبيرة التي حدثت في الوضع الاستراتيجي كله حين كانت الولايات المتحدة عنصرًا محوريًا في ميزان القوى القائم.

إن أزمة أميركا الاقتصادية أيضًا وتحويلها الأولوية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيفرضان بالضرورة تراجع الدعم الاقتصادي للدولة الصهيونية، المباشر منه وغير المباشر؛ إذ إن الدعم المالي يقدّم وفق أولويات، وكانت أولوية الشرق الأوسط هي التي تفرض تقديم «الدعم المفتوح» لهذه الدولة. أما الآن، فإن تمرير الدعم في الكونغرس (مهما تكن موالاته للدولة الصهيونية) لن يكون سهلًا. وهذا ما سيظهر في الأعوام المقبلة، وبعد انتهاء الأعوام العشرة التي قرر الدعم فيها (2007-2017)[10].

إضافة إلى ذلك، ستنعكس الأزمة التي تعيشها أميركا وأوروبا على الاقتصاد مباشرة، لأنه تشكّل باعتباره اقتصاد تصدير نتيجة ضيق السوق المحلية. وتحظى أميركا بالمرتبة الأولى في العلاقات التجارية، تليها أوروبا، ولهذا فإن ضعف الاقتصاد في المنطقتين بات ينعكس سلبًا على القطاعين الصناعي والزراعي نتيجة تراجع التصدير لهاتين المنطقتين. وبدأ ذلك يؤثر في القطاع الصناعي الذي بات يعاني ضعف التصدير، الأمر الذي أدى إلى إغلاق

(10) انظر، جيريمي م. شارب، المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل، 12 آذار/مارس 2012، تقارير مختارة؛ 5 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

مصانع. ولا شك في أن تصاعد الأزمة فيهما سيفضي إلى أزمة عميقة في الدولة الصهيونية تتمثّل في انهيار القطاعين الصناعي والزراعي[11].

لهذا، لن يكون وضع الدولة الصهيونية مريحًا في المرحلة المقبلة، سواء من المنظور الاستراتيجي أو من زاوية الدعم الاقتصادي والمالي. وهذا يؤثر في تكوينها ومسارات تطور وضعها الاقتصادي، في حال تشهد المنطقة فيه ثورات كبيرة تؤشر إلى حدوث تحولات كبيرة تفرض زيادة الأعباء المالية لمواجهة الأوضاع الجديدة في مجال «الأمن»، خصوصًا أن اقتصاد الدولة يمكن أن يتأثر في الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة الترابط العميق بالاقتصاد العالمي والاعتماد الكبير على السوق العالمية، لكن أيضًا نتيجة سرعة تأثر المجتمع بالأوضاع الاقتصادية واحتمال حدوث حركات احتجاج كبيرة بعد أن باتت أغلبية كبيرة تعاني وضعًا معيشيًا صعبًا.

4- الاقتصاد الصهيوني في عالم عولمي

الثورات في البلدان العربية مرتبطة إذًا بوضع عالمي مأزوم، بعد أن فرضت السيطرة الرأسمالية تشكيل التكوين الاقتصادي المحلي بما يلائم مصالحها، فما هو موقع الاقتصاد الصهيوني ضمن هذا العالم المأزوم؟

البديهية الأولى هي أن الدولة الصهيونية قاعدة عسكرية جرى تركيب مجتمع مدني عليها، في إطار الاستراتيجيا الإمبريالية الهادفة إلى ضمان السيطرة على الوطن العربي. ولهذا، فإن حاجاتها العسكرية أكبر من قدراتها، وهي في الوقت ذاته جزء تابع في النمط الرأسمالي (وإن كان وفق صيغة متطورة نتيجة فاعلية الكتلة البشرية الأوروبية الأصل). ولهذه الحالة الخاصة منطق يختلف عن منطق «الدول الطبيعية» وسيكشفه التغير العالمي الحالي، لأنه سيُظهر «الحاجة إلى أب» من جديد، على الرغم من أن العالم لا يوحي إلى إمكانية وجود أب.

---

(11) انظر: تقرير «مدار» الإستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011، تحرير هنيدة غنام (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [مدار]، 2012)، ص 214-218.

سنلمس أن وضع الدولة الصهيونية في هذه الحال السيئة والمأزومة التي تمر بها الرأسمالية، سيكون سيئًا، لأن هذه الدولة مرتبطة بوضع المركز الأميركي، ومتشابكة في إطار النمط الرأسمالي، وبالتالي خاضعة لمشكلاته. من جهة أولى، سنلحظ أن الاقتصاد الصهيوني الذي بني في كنف الدولة نتيجة الطابع الاستيطاني الذي تشكلت فيه، «تلبرَل» في سياق توسع العولمة، وبالتالي بات خاضعًا للمشكلات ذاتها التي يعيشها «بلد متخلف». ومن جهة أخرى، سنلحظ أن وضع أميركا الانحداري سيجعل الدولة الصهيونية في مأزق، بالضبط نتيجة المشكلة الاقتصادية العويصة التي تعيشها، والتي يمكن أن تمنعها من أن تقدم الدعم لدولة هي في الواقع قاعدة عسكرية كما أشرنا.

بالتالي، يتوقف الصراع العربي - الصهيوني على وضع هذا الكيان الذي يخضع للتحولات العالمية كلها. ويرتبط بصيغة ما بالثورات العربية. لهذا، قبل أن نتحدث عن أثر الثورات العربية في الصراع العربي - الصهيوني، لا بد من أن نلمس الأثر الذي نشأ عن أزمة الرأسمالية في الاقتصاد الصهيوني، بعد أن لمسنا أثر الأزمة في العلاقة بين الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، لأن لكل ذلك أثرًا مهمًا في الصراع ذاته. وحاولنا إعادة ما جرى إلى الأزمة التي أطاحت الرأسماليةَ كي نلمس أثرها في الدولة الصهيونية، وبالتالي تأثير ذلك في مجمل الصراع العربي - الصهيوني؛ إذ إن المسألة تتعلق بمتحوّل عالمي أفضى إلى الثورات في البلدان العربية، لكنه يؤثر بقوة في الدولة الصهيونية ذاتها كما يؤثر في العالم كله.

نحن هنا إزاء تلمّس التكوين الداخلي للدولة الصهيونية في علاقتها بمجمل التكوين الرأسمالي العالمي؛ فإذا كان النمط الرأسمالي المسيطر عالميًا يضغط من أجل تكييف الأطراف بما يخدم مصالحه، فإنه عمَّم الليبرالية في كل مكان. وحدث الشيء ذاته في الدولة الصهيونية التي اتخذت خطوات في هذا السياق منذ عام 1985[12]، وهذا ما أفضى إلى احتمال أن يكرِّر مصيرها

---

(12) مجدي صبحي [وآخ.]، انتخابات الكنيست التاسعة عشرة: الاقتصاد أولًا، تحرير عماد جاد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2013)، ص 48.

ما جرى في البلدان العربية، وهو ما ظهر واضحًا في موجة الاحتجاجات التي حدثت في صيف 2011، والتي كررت شعارات الثورات العربية. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة «في كافة الجوانب تقريبًا (نمو - تشغيل وفرص عمل - تضخم - التعاملات الخارجية كما يعكسها تحقيق فائض في الحساب الجاري واستقرار سعر صرف إلى حد كبير ... إلخ)»[13]، فإن الواقع يشير إلى «احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة قد تعوّق نشاطها الاقتصادي وتلغي مظاهر التعافي كلها من الأزمة المالية السابقة»؛ إذ دل بعض المؤشرات إلى ذلك، «مثل: هبوط الإنتاج الصناعي منذ آب/ أغسطس [2011] بنسبة 1.2 في المئة، وتباطؤ الفاعليات التجارية وفقًا لاستطلاع نشرته دائرة الإحصاءات المركزية وهبوط وتيرة ازدياد استعمال بطاقات الاعتماد من المستهلكين وتوقعات هبوط مستوى الإنتاج في الفترة القليلة القادمة لدى الشركات الكبرى»[14]. وبالتالي، إذا كان الاقتصاد قد شهد في الأعوام التي سبقت الثورات العربية «قوة واستقرارًا في المؤشرات الاقتصادية الأساسية ... لكنه يواجه صعوبات وتحديات حادة على المدى البعيد، لها تأثير جوهري على الأمن القومي، في مجملها، بكونه اقتصادًا صغيرًا نسبيًا، ومكشوفًا للهزات الاقتصادية العالمية وللتهديدات الأمنية، فضلًا عن الفوارق الاجتماعية الكبيرة التي نشأت خلال السنوات، والتي تشكل أرضًا خصبة لهزات داخلية»[15].

إن الاقتصاد الإسرائيلي مكشوف أمام الهزات العالمية؛ فهو يعتمد بشكل كبير «على أسواق الخارج من أجل النمو ومن أجل استيراد المواد الخام والمواد الاستهلاكية والخدمات»[16]، ومعرّض لهزات داخلية نتيجة الفوارق الطبقية التي نشأت، حيث «إن جزءًا كبيرًا من سكان دولة إسرائيل لا يستفيد من هذا النمو ومن ثماره، ويعاني مستوىً منخفضًا نسبيًا في مجالي الأجور

(13) صبحي [وآخ.]، ص 46.

(14) تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، ص 182.

(15) معهد دراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب، ص 165.

(16) المصدر نفسه، ص 154.

والمداخيل»[17]، حيث «تمركز الاقتصاد في أيد قليلة»[18]. لهذا باتت الدولة الصهيونية في وضع مأزوم اقتصاديًا، وفي وضع يتسم بتمايز طبقي كبير، وأزمة في الوضع المعيشي لقطاع كبير من المجتمع، وهو الوضع الذي يهيّئ لعدم استقرار نتيجةً لتصاعد حركات الاحتجاج، ومن ثم الثورة.

ثانيًا: الثورات بآفاقها

1- إلى أين يمكن أن تؤدي الثورات في البلدان العربية؟

يبدو أن الدولة الصهيونية ستدخل في مأزق مزدوج: أزمة اقتصادية نتيجة ارتباطها العضوي بالاقتصاد الرأسمالي من جهة، وأزمة تراجع السيطرة الإمبريالية الأميركية عن المنطقة بحكم أن الأخيرة ما عادت أولوية، وأزمة وضعها الداخلي الذي قد يكون قابلًا للانفجار. لكن، هل سيؤدي ما يحدث في الوطن العربي إلى تغيير جذري يفتح التناقض مع الإمبريالية في سياق طرح مشروع تحرري ثوري يتحقق عبر نظم جديدة جذرية في صراعها مع الإمبريالية، أم أن النتائج ستكون متواضعة، وتأتي بحلول شكلية، أم أن النتيجة حالة وسطى؟ فالصراع العربي - الصهيوني يحتكم ليس إلى قوة الدولة الصهيونية أو ضعفها بل إلى طبيعة الوضع العربي الذي نهض لتحقيق التغيير بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أفضى الصراع الشعبي إلى وصول أحزاب وقوى إلى السلطة في عدد من النظم العربية عملت على تغيير الوضع المحلي، وتصادمت مع الإمبريالية، لكنها تفككت وتكيّفت بعد عام 1970، وتشكلت نظم تابعة للسياسة الأميركية، أحدثت تحولات عميقة في الاقتصاد، كما أشرنا قبلًا، لمصلحة التحكم الإمبريالي الأميركي، الأمر الذي حرف الصراع مع الدولة الصهيونية بعد أن حوّله إلى صراع «فلسطيني - إسرائيلي»، وإدخاله في متاهات التسوية السياسية، ومن ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو،

(17) معهد دراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب، ص 156.

(18) تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، ص 184.

وكانت الدولة الصهيونية قد باتت جزءًا من «الشرق الأوسط الموسع»، وتحظى بالأولوية والسيطرة كونها جزءًا عضويًا من التكوين الإمبريالي الأميركي.

لا شك في أن «الستاتيك» الذي أُسس بعد عام 1970 اهتز بعد بدء الثورات في البلدان العربية؛ فالتكوين الذي جرى تشكيله من أجل تحقيق السيطرة، والقائم على نظم مافياوية تابعة وريعية، أصبح مهدَّدًا بالانهيار، وبات التكييف الذي جرى فرضه على المنطقة معرضًا كله للتلاشي، وينعكس ذلك كله على وجود الدولة الصهيونية، كما على السيطرة الإمبريالية، وقد يحدِث تحولًا يفرض إعادة تصعيد الصراع.

لهذا يُطرح السؤال التالي: إلى أين سيسير الوضع العربي بعد نشوب الثورات؟ هل سيميل إلى انتصار قوى معنية بالتطور والتنمية، الأمر الذي يفرض صدامها مع السيطرة الإمبريالية والوجود الصهيوني، أم أن الواقع القائم سيستمر وإن خضع لبعض التعديل؟

هذا يعيدنا إلى السبب الذي أنشأ الثورات، فالانطلاق من مطلب الحرية والديمقراطية، كما يترسخ في وعي «النخب» وحتى بعض الفئات الرأسمالية أو الفئات الوسطى، سيعني المزيد من «التقرب» من الدولة الصهيونية، باعتبارها جزءًا من «الغرب». وجرى الربط بين الشعارات القومية وتحرير فلسطين واستبدادية النظم تلك، فطفقت النظم تلعب بالشعارات القومية، مدعية العمل على تحرير فلسطين، كي تقمع شعوبها. لهذا، حينما رفضت استبداد النظم، رفضت أيضًا «المنظومة الأيديولوجية» كلها، من دون تمييز بين ما هو حقيقي فيها وما هو شعارات تهدف إلى التغطية على مصالح فئات وصلت إلى السلطة.

أما الانطلاق من أن أساس الثورات هو الواقع المعيشي القمعي الذي تعيشه الشعوب، فسيوصل إلى أفق آخر في ما يتعلق بالصراع. هنا لا بد من دراسة صيرورة الثورة، أي صراع الشعب ضد النظم، كي نتلمّس الآفاق التي يمكن أن توصل إليها على صعيد التكوين المجتمعي السياسي. وبالتالي طبيعة الطبقات التي ستصل إلى السلطة ورؤيتها مصالحها، ومن ثم إلى التكوين

الاقتصادي السياسي الضروري لتحقيق هذه المصالح، وعلاقة ذلك بالنمط الرأسمالي العالمي وبجزئه العضوي: الدولة الصهيونية.

2- احتمالات صيرورة الثورات

ما ظهر في الانتخابات التي جرت بعد إزاحة رئيس تونس ورئيسي مصر، هو سيطرة الإسلاميين في تونس على البرلمان وسيطرتهم في مصر على البرلمان والرئاسة. وبدا أن الثورات لم تحقق شيئًا سوى إيصال هؤلاء إلى السلطة، وهم الذين لم يشاركوا فيها فعليًا. وبدت المشكلة أكبر بعد مرور أكثر من عام على سلطتهم من دون أن يحققوا شيئًا من مطالب الثورة، بل كرسوا السياسات الاقتصادية التي أفضت إلى نشوب الثورات، وأبقوا السياسة الخارجية كما كانت، ليبدو أن ما انتصر هو الأسلمة فحسب في وضع يحتاج إلى «تحقيق مطالب» الشعب الذي صنع الثورة.

يطرح هذا الأمر السؤال عن ماذا يمكن أن تحقق الثورات، هل وصلت إلى نهايتها التي لم تحقق شيئًا، أم أنها لم تصل إلى نهايتها بعد؟ وبالتالي ما الممكن الذي سيتحقق بفعلها؟ هل ستغير بما يفرض تحقيق تغيير في طبيعة الأسس التي حكمت «الصراع العربي - الصهيوني» ومن ثم إلى إعادة إنتاجه؟

ما تحقق بعد انتصار الثورات هو فتح أفق لانتخابات «نزيهة» ومشاركة طيف أوسع من الأحزاب، فما عاد هناك حزب مهيمن يفرض انتصاره بالأشكال السلطوية الممكنة كلها. لكن إذا درسنا سياسات الأحزاب القائمة كلها التي يمكن أن «تنجح» في الانتخابات، فسنلمس أن رؤيتها الاقتصادية لا تختلف مع النمط الاقتصادي القائم، إلا ربما في بعض الهوامش، ومن ثم لا تميل إلى «الخروج من المعسكر الغربي» الذي تعتقد أنها تنتمي إليه، كونها تتبنّى السياسات الليبرالية. وفي هذا السياق، لن نلمس تحولًا في السياسات الخارجية للدول في حال نجاح أي منها، وهذا يعني أن «المنجز» الذي تحقق بفعل الثورات لا يغير من طبيعة التكوين الاقتصادي، ولا من تموضع النظم في التكتلات العالمية، أي استمرار السياسة ذاتها في ما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني.

لكن، لا بد من فهْم جذر الثورات بشكل صحيح، ومن ثم فهْم المآلات التي يمكن أن توصل إليها كي يكون ممكنًا فهْم التحولات الممكنة على الصعد كلها، بما في ذلك الصراع العربي - الصهيوني. وإذا كانت «النخب» والأحزاب في مجملها قد اعتبرت أن الثورات هي ثورات الحرية والديمقراطية، كما أشرنا قبلًا، وظهر بالتجربة حدود الديمقراطية الممكنة والنتائج التي أوصلت إليها، فإن للثورات جذورًا أعمق من ذلك، أشير إليها سابقًا[19]. وقد تحركت النخب والأحزاب طوال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن «من أجل الحرية والديمقراطية»، لكنها ظلت تمثّل قطاعًا محدودًا لا يستطيع مواجهة سلطة بالأعداد المهولة التي تملكها من الأمن والشرطة والجيش و«العواينية»، ولهذا ظل صوتها محصورًا في حدود ضيقة، وفي الأغلب فوجئت بالثورات ولحقت بها، كما حاولت أن تفرض مطلبها كمطلب عام لهذه الثورات، وظل الشغل قائمًا منذ بدء الثورات لإهالة التراب على مطالب العمل والعيش التي سبقت مطلب الحرية. ووصلنا إلى إجراء انتخابات ونجاح الإسلاميين، ثم النشاط من أجل إزاحتهم. وفي الأحوال كلها، لا تملك «البيئة السياسية» المتشكلة خلال العقود الماضية غير هذا المسار: الدعوة إلى الحرية وإعادة إنتاج السياسات ذاتها التي دمرت الحرية وأنتجت الثورات.

هذه هي القشرة التي طفت بفعل الثورات كونها الشكل الوحيد القائم للعمل السياسي، وتصدت (ولا تزال) لبناء «النظام الجديد». لكن مشكلات الطبقات المفقرة والفئات الوسطى الغاضبة، لا تُحَل وفق هذا السياق، وهي أعمق من هذا المستوى الذي يلامس شكل السلطة فحسب، حتى من دون أن يقدم صيغة جذرية لبنية مدنية ديمقراطية. لهذا، لم يستقر الوضع بعدُ في بلدان مثل مصر وتونس، ولا في ليبيا واليمن، حيث تحقق تحوّل اسمي ديمقراطيًا عبر إزاحة الرؤساء وتحقيق انفتاح أوسع قليلًا مما كان. وكما أشرنا، كان أول مطلب في الثورة التونسية العمل والأجر، وفي مصر العمل والأجر والفلاحين،

---

(19) انظر أيضًا: جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2013)، حيث يعطي تصورًا للوضع الاقتصادي العام خلال العقود التي سبقت الثورات.

وهو كذلك حتى في ليبيا واليمن وسورية. وهنا سنجد عمق الثورات، حيث أدت سياسات النظم المتكيفة مع السيطرة الإمبريالية والمشكّلة من فئات رأسمالية ريعية مافياوية (سُمّيت رجال الأعمال الجدد)، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي يتعلق بالخدمات والسياحة والعقارات والاستيراد والتجارة الداخلية والبنوك، إلى تهميش الكتلة الأكبر من الشعب، من العاطلين عن العمل والعمال والفلاحين والفئات الوسطى؛ هذه الكتلة التي باتت تشعر بأنها عاجزة عن العيش في وضع تتراكم الثروة بشكل فظيع في يد أقلية تعيش حالًا من الترف المذهل، الحال التي جعلت المجتمع في موات، أو على حافة الموت؛ فليس هناك إنتاج وإنما استهلاك، وليس هناك راتب وإنما هناك ضرورة للعيش؛ إنه مجتمع الموت في ظل نظم استبدادية بوليسية مافياوية عائلية.

لا شك في أن تحقيق مطالب الشعب، التي هي أولوية بالنسبة إليهم نتيجة الوضع المشار إليه أعلاه، يفترض تغيير كليّة النمط الاقتصادي لا تغيير الشكل السياسي للسلطة؛ فكما في نهاية الأربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، حيث فرض التهميش والفقر تحقيق تغيير في النمط الاقتصادي لا في شكل السلطة (حيث تشكلت نظم دكتاتورية)، نحن في وضع يفرض تغيير النمط الاقتصادي من أجل حل المشكلات «البسيطة» التي يعانيها الشعب، أي الانتقال من اقتصاد ريعي خدمي إلى اقتصاد منتج، لأنه وحده الذي يستوعب العمالة ويحل مشكلة البطالة والأجر المتدني، ويعيد بناء نظام التعليم والصحة والبنية التحتية. بالتالي، إذا كان كل التركيز ينصبّ الآن على الشكل السياسي للسلطة وحدود الديمقراطية ومن يحكم وكيف يحكم، فإنه يجب أن ينتقل إلى التركيز على تغيير النمط الاقتصادي بمجمله.

الثورات تريد الوصول إلى ذلك كي تنتهي الأوضاع الموضوعية التي أوجدتها، ويتحقق الاستقرار. وليس من الممكن أن تتوقف الثورات قبل ذلك، فالشعوب تمردت وكسرت حاجز الخوف الرهيب، وانخرط الشباب في الفعل السياسي بشكل كبير، ومن ثم عادت ديناميات المجتمع تشتغل في سياق تأسيس مجتمع جديد. وإذا كان هناك نقص في «التمثيل السياسي»

للطبقات المفقرة، فإن استمرار الصراع سوف يفضي إلى تشكل جديد يعبّر عنها ويحمل مشروعها، وبالتالي يفرض تحقيق التغيير الاقتصادي السياسي الذي يتضمن تغيير النمط الاقتصادي والسير نحو تحقيق التطور عبر إعادة بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وإعادة بناء التعليم ومنظومة الصحة والبنية التحتية، وكذلك تأسيس الدولة العلمانية الديمقراطية. نحن في صيرورة صراع لا يبدو أنه سوف ينتهي قبل تحقيق ذلك، ففي الأحوال كلها لا بد من تجاوز النمط الاقتصادي الذي تشكل عبر التكيف مع السيطرة الرأسمالية للطغم الإمبريالية والشركات الاحتكارية العالمية[20]. وفي الأحوال كلها، لا بد من عودة دور الدولة الاقتصادي كي تنهض المشروعات الصناعية والزراعية، وتعيد بناء منظومة التعليم والصحة والبنية التحتية، لأن ليس من رأسماليين معنيين بذلك، وبالتالي لأن هذا الخيار يتناقض مع مصالح الرأسمالية المحلية التي هي، كما أشرنا، ريعية ومافياوية، ومع رأس المال الإمبريالي الذي يريد الأسوق المحلية لتصدير السلع (بما فيها السلع الزراعية)، وتحقيق نشاط الأموال المتراكمة لديه في العقارات والمضاربات وأسواق الأسهم.

هل تستطيع الثورات تحقيق ذلك؟ حين يقع المجتمع في حال بين الموت والحياة، بين الرفاه والتهميش، فليس من الممكن أن يستقر. لهذا، سنلمس أن الحراك الشعبي سيبقى قائمًا، سواء أأتخذ أشكالًا بسيطة مثل الإضراب والاعتصام والاحتجاج والتظاهر، أم تصاعد إلى حد الثورة، إلى أن يفضي إلى تغيير حقيقي ليس في شكل السلطة بل في النمط الاقتصادي السياسي ككل، حيث يطيح الطبقة الرأسمالية الريعية المسيطرة. والأمر الذي سيساعد على ذلك هو تصاعد أزمات الرأسمالية ووقوعها في مأزق حرج لا حل له، وبالتالي تعميق نهب الأطراف والشعوب في المراكز عبر ما يسمّى سياسة التقشف، وكل ذلك سوف يُضعف النظم المحلية في الوطن العربي، وفي كثير من بلدان العالم، ويعمّق النضال الشعبي من أجل تغيير حقيقي.

(20) عالجتُ هذه المسألة بشكل أوفى في مكان آخر، انظر: سلامة كيلة، وضع الثورات العربية ومصيرها: تحليل نظري لبلورة استراتيجية جديدة لليسار (دمشق: خطوات للنشر والتوزيع، 2013).

إذًا، لئن كانت المرحلة الأولى للثورات قد أفضت إلى تصدّر الإسلاميين، ومن ثم انفتاح الصراع ضدهم، ويمكن أن تكون المرحلة الثانية هي سيادة خليط من الليبراليين و«السلطة القديمة» (قيادة الجيش أو البيروقراطية أو كليهما)، فإن المسار الموضوعي يشير إلى أن الشعب سيبقى يقاتل، ربما لأعوام، من أجل تبلور مشروع بديل يتضمن حلًا لمشكلاته الجوهرية. هذا الأمر سيفتح الأفق لنهوض مشروع تحرري ديمقراطي جذري، بالتالي سيكون بالضرورة في تناقض مع التكوين الرأسمالي العالمي الذي فرض هذا الشكل من الاقتصاد والنظم، حيث إنه يتضمن التصنيع كأساس، وتطوير القوى المنتجة في عالم يريد الأسواق ويريد التحرر المطلق لحركة رأس المال من أجل المضاربة وتبييض الأموال، بعد أن أصبحت الكتلة الأضخم لرأس المال هي كتلة مالية تنشط في المضاربة، كما أسلفنا. ومن ثم، فإن كل ميل لتحقيق التطور الاقتصادي المستقل المبني على وجود قوى الإنتاج، سيكون في تصادم مع النمط الرأسمالي ذاته بالضرورة، كما حدث مع جمال عبد الناصر حين قرر تطوير الاقتصاد ببناء الصناعة وتحديث الزراعة فاكتشف أن «الغرب» يحاربه.

يمكن القول بالتالي إذا كان ما هو ظاهر من نتائج الثورات يشير إلى تحقيق تحويل ديمقراطي فحسب، فإن الجذور العميقة التي فرضت انفجار الشعوب في ثورات هائلة تستدعي تحقيق التغيير العميق في النمط الاقتصادي الريعي لمصلحة نمط اقتصادي منتج. وهذا سيفرض بالضرورة إعادة بناء الرؤية والسياسات في سياق مناقض لما هو قائم، لأنه بالضبط يؤسس للتناقض مع كليّة الرأسمالية، وليس مع الرأسمالية المحلية فحسب (التي ليست معنية لا ببناء الصناعة ولا بتطوير الزراعة، بل تعمل على العكس من ذلك، أي تدمير هذا وذاك) وإنما النمط الرأسمالي ككل، حيث تتحكم طغم مالية باتت تفرض هذا الشكل الذي نعيشه، والذي أفضى إلى الثورات.

هل ستصل الثورات إلى ذلك؟ أظن أن ليس ثمة من خيار؛ لقد تمردت الشعوب لأنها ما عادت تستطيع تحمّل الوضع، وباتت النظم مربَكة ومهزوزة على الرغم من عنفها ودمويتها (التي ظهر بعضها)، ولن تستطيع الحكم في

ظل تحرك الشعوب. لهذا سيستمر حراك الشعوب إلى أن يصبح ممكنًا تحقيق التغيير الجذري، وستكون أشكال إيجاد الحلول الوسط والالتفاف كلها بلا فائدة فعلية، لأنه يجب حل مشكلات البطالة والفقر وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية كي يسير الوضع نحو الاستقرار. وحين تُبلور الشعوب بديلها تنتصر الثورات، وهذا البديل سوف يحمل كل ما يجعله في تناقض عميق مع النمط الرأسمالي العالمي.

ثالثًا: ماذا يعني كل ذلك في ما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني؟

وفق نتائج التحليل السابق، ما هو انعكاس الثورات على الصراع العربي - الصهيوني؟

أشرنا إلى رؤى التعبيرات السياسية التي يمكن أن تحكم في هذه المرحلة وفي المرحلة المقبلة التي لا تحمل مشروع تغيير يفضي إلى تحقيق الاستقرار، وليست في وارد تغيير النمط الاقتصادي كأساس لحل مشكلات البطالة والفقر، ولا في وارد تغيير مجمل السياسات التي اتبعتها النظم التي قامت الثورات من أجل إسقاطها. ولهذا، ستستمر الثورات، كما أشرنا، الأمر الذي يفرض تلمّس الشكل الذي ستنتصر وفقه، وهو الشكل الذي أشير إلى أنه يقتضي تغيير النمط الاقتصادي وجعل شعار إسقاط النظام يعني إسقاط النظام الاقتصادي السياسي لا النظام السياسي فحسب، وهذا ما يفتح على تصاعد التناقض مع الرأسمالية ككل.

باختصار، إننا ندخل في مرحلة تحررية جديدة ستعيد إنتاج التناقض الجوهري الذي يحكم المنطقة منذ تحقيق السيطرة الاستعمارية وفرض التقسيم السياسي والدولة الصهيونية؛ إذ كان الهدف منع تطور المنطقة ووحدتها، لضمان مصالح القوى الإمبريالية. لهذا مُنع عليها بناء الصناعة منذ محاولة محمد علي باشا، ومنعت وحدتها، وكانت فكرة تأسيس الدولة الصهيونية قد نشأت من تلمّس ما كانت محاولة محمد علي باشا لتوحيد الوطن العربي تشكّله من أخطار على الرأسمالية الصاعدة. بالتالي، فإن التكوين الحالي الذي تشكّل خلال قرنين تقريبًا هو الذي يخدم مصالح الطغم الإمبريالية. لهذا،

فإن ما تفعله الثورات هو رفض هذا التكوين الذي أوصلها إلى حد الإملاق والموت جوعًا. وإذا كانت الشعوب قد تناقضت مع نظمها، فإن هذا التناقض البديهي لا يعني تجاهل أن المسألة مرتبطة بمشروع تحرري، وبصراع أبعد من الصراع مع «النظام»، هذا الصراع الذي عبّرت عنه الشعوب في أحيان كثيرة، من أجل فلسطين، ومن ثم العراق في العقود السابقة.

إذا تجاوزنا «الشعور الشعبي العام»، فسنلمس موضوعيًا أن السعي إلى تحقيق التطور «القطري» من خلال بناء الصناعة وتطوير الزراعة سيعيد إنتاج المشروع التحرري العربي، بالضبط لأن جديّة المشروع ستصطدم برفض الطغم الإمبريالية ومقاومتها، وكذلك برفض الدولة الصهيونية التي لا تستطيع الاستمرار إلا في ظل وضع عربي متخلف ومفكك. المسألة تتعلق ببقاء المنطقة كما هي الآن، أي كما صيغت خلال العقود الماضية، وهذا ما يخدم السيطرة الإمبريالية والدولة الصهيونية، أو التوجه إلى تغيير كليّة التكوين الاقتصادي الذي تكيّف مع تلك السيطرة وخدم مصالح الطغم المالية، الأمر الذي يفرض إسقاط النظم والطبقات التي حققت هذا التكيف، والسعي إلى إعادة بناء الاقتصاد كاقتصاد منتج، والدولة كدولة مدنية علمانية ديمقراطية. بمعنى أنه حتى وإن لم يكن الوعي الذي يحكم التغيير بالصدام مع القوى الرأسمالية والدولة الصهيونية، فإن ممارسة التغيير بعد إسقاط النظم سيطرح الأمر بدقة ووضوح، لأن تلك القوى ستتخذ موقفًا معاديًا ومتصادمًا، بالضبط كما حدث مع جمال عبد الناصر الذي كان يريد تطوير العلاقة بالولايات المتحدة (وليس مع الاتحاد السوفياتي)، لكن عند أول خطوة لبناء اقتصادي اكتشف عمق التناقض الناتج من عمق الرفض الأميركي لتطوير الاقتصاد.

إذًا، كلما تطورت الثورات واستطاعت أن تفرض التغيير الجذري الذي يستهدف تغيير النمط الاقتصادي القائم، وكل النظام السياسي القائم على أساسه، باتت العلاقة مع القوى الرأسمالية الدولية ومع الدولة الصهيونية علاقة تناقض وصراع؛ إذ إن انتصار الحل الجذري سيفرض إعادة بناء الصراع مع الإمبريالية ومع الدولة الصهيونية في سياق السعي إلى تحقيق التنمية والتطور

والوحدة والاستقلال. ولهذا سنشهد حالًا من السيولة في الأعوام الآتية، ومن التغير في المواقف، ومن التحولات التي ستكون مقدمة التغيير الكبير الذي أسست الثورات لتحققه.

هذا هو أثر الثورات في الصراع العربي - الصهيوني، لكن يمكن أن نلمس بشكل سريع أثر الأزمة العالمية في وضع الدولة الصهيونية ذاتها وقدراتها، حيث إنها الطرف الآخر في هذا الصراع الممتد، والمعبّر في الأساس عن مشروع السيطرة الإمبريالية ككل. وهذا أيضًا يفرض ملاحظة أثر ضعف الرأسمالية، وانسحاب أميركا، أو تراجع هيمنتها على العالم، في مجمل الصراع؛ إذ إن هذا الضعف هو الذي سيساعد على تعمق الثورات نتيجة «كف اليد»، لكن أيضًا عدم القدرة على الدعم والتدخل لمصلحة النظم القائمة؛ فتراجع أميركا بات يفتح على تنافس عالمي ومحاولات سيطرة جديدة (من روسيا مثلًا)، لكنه بات يزيد النهب في الأطراف، الأمر الذي يعمّق أزمة النظم ويصعّد عنف الثورات، خصوصًا إذا لاحظنا أن الأزمة سوف تفتح على ثورات عالمية، ولن تبقى منحصرة في الوطن العربي.

ما يمكن قوله في الأثر الذي ستتركه الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي أزمة النمط الرأسمالي ككل، وتراجع وضع أميركا كقوة مهيمنة، على الدولة الصهيونية مسألتان:

المسألة الأولى هي أن الدولة الصهيونية ليست خارج أزمة الرأسمالية ما دامت جزءًا عضويًا في التكوين الرأسمالي (الأميركي خصوصًا). ولهذا، سوف تطاولها أزمة المراكز الرأسمالية بالضرورة، حتى وإن حاولت الهروب من ذلك كما فعلت في الأعوام الخمسة الماضية، ثم إنها ستشهد حالًا مشابهًا لما يحدث في الوطن العربي نتيجة التمايز الطبقي الهائل الذي تحقق خلال ربع قرن من اللبرلة، ومن تكوين الاقتصاد كاقتصاد قائم على التصدير. بالتالي، يمكن أن تتكرر التظاهرات الكبيرة التي حدثت في صيف 2011، وربما تؤدي إلى ثورة. وهنا يمكن توقع حدوث تفسخ في بنية المجتمع، وإعادة صوغ «الهوية» في ضوء الانقسام الطبقي الواضح الذي يفرض تصعيد الصراع الطبقي.

بهذا يمكن أن نلحظ اختلال التماسك الأيديولوجي الذي قامت على أساسه الفكرة الصهيونية، الأمر الذي يزيد تشديد الأحزاب الصهيونية على تكريس يهودية الدولة لضمان عدم تفكك هذا التماسك، وبالتالي احتمال حدوث تفكك داخلي من هذا المنظور (أي من خلال «الأصول القومية» لليهود)، ما يمكن أن يؤسس لاستقطاب طبقي «قومي» (وربما نشير إلى استقطاب اليهود الشرقيين والأشكناز)، يكون أساس الصراع المقبل في الدولة الصهيونية (إضافة طبعًا إلى صراع العرب ضد الدولة الذي ربما يتخذ، من زاوية أخرى، الأساس الاستقطابي ذاته، أي قومي طبقي). هذه احتمالات، لا أشك في إمكانية حدوثها في ضوء وضع الدولة الصهيونية الراهن.

المسألة الثانية تتعلق بإشكالية العلاقة التي ربطت الدولة الصهيونية بالولايات المتحدة، حيث ظهرت كجزء عضوي منها، وبالتالي، بأثر ضعف أميركا وتراجع وضعها في المنطقة في وجود الدولة الصهيونية ذاته. وسبق أن أشرت إلى أثر ذلك في وضعها الاقتصادي، وأشير هنا إلى أن ذلك سوف يخل بوضعها الاستراتيجي كله. وربما يشار إلى أنه يمكنها أن تعتمد على «قوة عظمى» جديدة (روسيا مثلًا)، لكن وضع الرأسمالية ككل لن يسمح بوجود قوة عظمى تستطيع حمل المشروع الصهيوني الذي أسس دولة «غير طبيعية»، كما أشرنا، وتحتاج إلى ضخ مالي هائل لدعم القوة العسكرية والاستيطان والمجتمع، في وضع لا تستطيع هي بقدراتها الاقتصادية فعل ذلك. من المنظور الاقتصادي، ربما تستطيع أن تعيش باعتبارها دولة «طبيعية»، أي من دون أن تكون قاعدة عسكرية، وتحمل «أعباء» كليّة الوضع في المنطقة، وهذا مستحيل لأنه يفكك أساسات وجودها.

إذًا، سيضعف الغطاء الاستراتيجي الذي كانت تحظى به من دون أن يتوافر غطاء آخر، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حين انتقلت دفة «التعهد» من بريطانيا إلى أميركا، ليبدو أن ليس من حاجة إلى وجودها، فكليّة الوضع العالمي تتغير. وإلى أن تستطيع الرأسمالية الخروج من أزمتها العويصة، وهي لن تخرج هذه المرة، ربما يكون الوضع العربي قد انتقل إلى شكل آخر، ويكون مجمل الصراع قد فرض إيقاعًا مختلفًا.

بالتالي، أصبحت الدولة الصهيونية تعاني مأزقًا استراتيجيًا ربما لا فكاك منه، حيث يؤزم وضعها الاقتصادي، وتكاد تفقد حمايتها وحاملها عالميًا، وتشهد انفجار ثورات كبيرة في الوطن العربي ربما تتحسس هي أكثر من غيرها إلى أين يمكن أن يصل.

لهذا يمكن تلخيص الأمر في أن الصراع سيعاد فتحه في ضوء الثورات وانطلاقًا من نتائجها، في وضع ستكون الدولة الصهيونية فيه تعاني الإرباك الاستراتيجي و«اليتم» والأزمات الداخلية أيضًا.

خاتمة

تتمثّل النقطة الجوهرية في أن الواقع القائم لن يستمر، وأن المنطقة تدخل في حال من الصراع الذي سوف يقلب المسلّمات الراهنة كلها، ويعيد صوغ الأسس كلها التي تشكلت خلال العقود الطويلة السابقة، خصوصًا في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي.

في ما يخص الصراع العربي - الصهيوني، نلمس أنه يخضع لمتغيرين: الأول عربي والآخر يتعلق بالدولة الصهيونية ذاتها، في ظل وضع عالمي متغير وصعب بالنسبة إلى الدول الإمبريالية التي هيمنت طويلًا على المنطقة. ولا شك في أن الأزمة العميقة التي تمر بها الرأسمالية فرضت نهوض الحراك الشعبي العربي، لكن الأمر سيكون أوسع من ذلك، حيث يمكن أن يصل إلى مختلف بلدان العالم، بما فيها بلدان المراكز الرأسمالية، وهو الوضع الذي يرجّح تحقيق الانتقال إلى وضع مختلف جذريًا نتيجة الحاجة إلى تغيير النمط الاقتصادي لمصلحة اقتصاد منتج، الأمر الذي سيفرض تصعيد الصراع ضد الرأسمالية ككل، وبالتالي ضد الدولة الصهيونية التي تعتبر جزءًا من السيطرة الإمبريالية على المنطقة. لهذا، نقول إن الصراع سيعود كي يحتل مكانًا مركزيًا في سياق السعي إلى النهوض العربي.

في المقابل، لا بد من أن نتلمس انعكاس الأزمة الرأسمالية، و«ضعف أميركا» الذي يدفعها إلى «مغادرة» المنطقة (التي لا تشمل الخليج)، على الدولة

الصهيونية ذاتها. وعلى الرغم من الحديث عن اقتصادها القوي، فإن مفاعيل الأزمة العالمية ستحل بها، كما أن التكوين الذي تشكّل في العقود الأخيرة، والذي أوجد هوّة اجتماعية عميقة، ربما يفرض تصاعد الصراع الاجتماعي و«التفكك القومي»، ليؤسس لضعف الدولة الصهيونية ذاتها، وهذا ما ينعكس على طبيعة الصراع العربي - الصهيوني، حيث يمكن أن يتداخل «التفكك القومي» الداخلي والصراع الطبقي، مع مجمل الصراع في الوطن العربي، ليتخذ مسارًا جديدًا، لكنه مسار يقوم على إنهاء الدولة الصهيونية بعد أن تكون قد فقدت مبررات وجودها الإمبريالي.

الفصل التاسع

الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية 2013
تغيرات حزبية وسياسية
تحت سقف توافق صهيوني متجدد

إمطانس شحادة

مقدّمة

جرت انتخابات الكنيست التاسع عشر في كانون الثاني/ يناير 2013، قبل موعدها المقرر في نهاية العام، بعد قرار اتخذه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 بإجراء انتخابات مبكرة على خلفية الخلاف داخل مركّبات الحكومة في شأن اقتراح نتنياهو ووزير المالية تقليص كبير في ميزانية الدولة لعامي 2013 و2014.

لم تُغيّر نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة كثيرًا في موازين القوى بين المعسكرات السياسية، بل إنها حافظت على تفوّق معسكر اليمين وقدرته على تركيب ائتلاف حكومي بالشراكة مع أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على الرغم من تراجع عدد مقاعد حزب الليكود؛ إذ تراجعت قوة حزب الليكود الحاكم وشريكه حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) من 40 مقعدًا لكليهما إلى 31 مقعدًا؛ وفشل حزب العمل (المعتبَر في عداد يسار الوسط الصهيوني) بزعامة شيلي يحيموفيتش في تحقيق زيادة جدية في عدد مقاعده (ارتفع من 12

مقعدًا إلى 15)، بينما حقق حزب يوجد مستقبل بزعامة يائير لبيد (المحسوب على يمين الوسط) والذي خاض الانتخابات أول مرة، نجاحًا كبيرًا وفاز بـ 19 مقعدًا ليكون ثاني أكبر حزب في الكنيست. وحصل حزب البيت اليهودي اليميني برئاسة نفتالي بينيت على 12 مقعدًا (ارتفع العدد من 3 مقاعد) ورفع تمثيل التيار الديني الصهيوني الاستيطاني بشكل كبير. كما نجحت رئيسة الوزراء السابقة تسيبي ليفني، التي شكلت حزبًا جديدًا قبيل الانتخابات باسم حزب القائمة، في الحصول على 6 مقاعد، ونجح حزب ميرتس الذي يمثل ما تبقى من اليسار الصهيوني في رفع عدد مقاعده من ثلاثة إلى ستة مقاعد، وحافظ الحزب الديني الشرقي شاس على عدد المقاعد نفسه (11 مقعدًا)، وارتفع تمثيل حزب المتدينين ارتفاعًا بسيطًا من 5 مقاعد إلى 7، في المقابل انهار حزب كديما انهيارًا تامًا (من 27 مقعدًا إلى مقعدين فقط)، وحافظت الأحزاب العربية كلها على عدد مقاعدها (11 مقعدًا). في المجمل، كان انتقال الناخبين في الأساس داخل معسكر اليمين ويمين الوسط أو اليمين الاستعماري الرأسمالي، وفقًا ليفتحئيل[1]، مع انتقال بسيط من اليمين إلى أحزاب اليسار ويسار الوسط.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط التصويت لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتدّعي أن نتائج الانتخابات تعكس نموّ توافق سياسي نيو - صهيوني (الصهيونية المحافظة) في مسألة هوية دولة إسرائيل ووظيفتها، ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية وفي شأن النظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبروز تصدّعات جديدة تدور حول مكانة الأحزاب الدينية المتزمتة وموضوع تقاسم العبء (أمنيًا واقتصاديًا) من جهة أخرى. يعكس التوافق الجديد تغيرات جرت في العقدين الأخيرين وطاولت الهوية الإسرائيلية والقناعات والمواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي وبرامج الأحزاب المركزية، خصوصًا بعد

(1) أورن يفتحئيل، «الاستعمار الليبرالي؟ الانتخابات الإسرائيلية 2013 و«الفقاعة الإثنوقراطية»»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 24، العدد 94 (ربيع 2013).

فشل مفاوضات كامب ديفيد في عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى. ويضع التوافق السياسي النيو - صهيوني المتجدد عراقيل إضافية أمام حل القضية الفلسطينية ويرسّخ خيار تثبيت الوضع القائم إسرائيليًا. أما التصدع الجديد الذي برز في الأعوام الأخيرة، خصوصًا بعد حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في صيف 2011، فيتمحور في الأساس حول رفض الطبقات الوسطى استمرار تحمّل عبء الخدمة الأمنية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي؛ ففي حين يفسر التوافق النيو - صهيوني الجديد استمرار انتصار واستقرار حكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير، يفسّر التصدّع الجديد التغيرات في قوة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

بغية توضيح هذه الادعاءات وتدعيمها، ستستعين هذه الدراسة بثلاث أدوات تحليلية: تتناول الأولى تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في الانتخابات الأخيرة في محاور تعكس التوافق والتصدع المقترحين. وتتابع الثانية تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي بين عامي 1992 و2013 (في سبع حملات انتخابية) في المحاور المقترحة، كما جاءت في استطلاعات رأي عام يجريها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عادة قُبيل كل انتخابات في إسرائيل[2]. والثالثة تتعمق في تحليل أوجه الشبه والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في هذه المحاور في الانتخابات الأخيرة.

بداية، نعرض الإطار التحليلي لهذه الدراسة، ومن ثم ننتقل إلى بحث البرامج السياسية للأحزاب، وبعدها التحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم نتوقف بتوسع عند انتخابات 2013.

---

(2) تُعَدّ تلك الاستطلاعات من أهم الاستطلاعات الشاملة في إسرائيل، لرصد آراء الجمهور ومواقفه تجاه القضايا المركزية على الأجندة العامة في الدولة، وسبر أغوار مركّبات الهوية الجمعية للمواطنين، ومنها دراسة أنماط التصرف السياسي. وهي من إعداد المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قُبيل كل انتخابات إسرائيلية، ومتوافرة في موقع المعهد. The Israel National Election Studies <http://www.ines.tau.ac.il/elections.html>.

أولًا: ولادة إجماع سياسي جديد – تجدُّد الصهيونية

طرح عدد من علماء الاجتماع المتخصصين بدراسة المجتمع الإسرائيلي إطارًا تحليليًا يعتمد على فرضيات الصراع بين المجموعات الإثنية والطبقية وفقًا لبيلد وشافير[3]، أو الثقافية الطبقية وفقًا لرام[4]، بغية تحليل التحولات السياسية في إسرائيل في بداية تسعينيات القرن المنصرم. وفقًا لهذا الطرح، احتدم الصراع في بداية التسعينيات على طابع إسرائيل ومستقبلها بين النخب التقليدية المسيطرة تاريخيًا، أي الطبقات الوسطى والعليا وأغلبيتها من الفئات الغربية – الأشكنازية، والتيار الديني الاستيطاني وفئات اليهود الشرقيين (الذين يمثّلون الطبقات الضعيفة). أرادت الأولى اللحاق بركب العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي والمنظومة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بغية الحفاظ على قيادتها المجتمع الإسرائيلي وجني الثمار الاقتصادية والمالية، وأدركت أن تحقيق ذلك يتطلّب دفع ثمن للمنظومة الدولية بصيغة إنهاء الاحتلال[5]. في المقابل، سادت لدى مجموعة اليهود الشرقيين والتيار الديني الاستيطاني قناعة بأن تعزيز المواطَنة الإثنية والتشديد على الطابع اليهودي للدولة يمكن أن يساهما في تحسين مكانتهم الجمعية في سياق المواطنة المتعددة والمركّبة في إسرائيل. من هنا حاول هؤلاء عرض خطاب ورؤية مغايرة لمستقبل الدولة وعارضوا إنهاء الاحتلال.

طالب التيار الأول، التيار الليبرالي السياسي وفقًا للأدبيات الإسرائيلية، بتنازل دولة إسرائيل عن قسم كبير من الأراضي المحتلة في عام 1967 ولبرلة المواطَنة وتغيير النظام الاقتصادي. وادّعى أن في وسع هذا التحول أن

(3) Gershon Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*, Cambridge Middle East Studies; 16 (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(4) أوري رام، «الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة،» في: داني فيلك وأوري رام، محرران، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة (القدس: فان لير، 2005)، ص 16-34. (بالعبرية)

(5) رام، «الفجوات الجديدة،» و Shafir and Peled, *Being Israeli*, and Guy Ben-Porat, «Netanyahu's Second Coming: A Neoconservative Policy Paradigm?,» *Israel Studies*, vol. 10, no. 3 (Fall 2005), pp. 225-245.

يوفّر لإسرائيل شرعية إقليمية وعالمية، ويُسهّل انضمام إسرائيل إلى الاقتصاد العالمي وفتح أسواق جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار النظام الليبرالي، من دون التطرق إلى التناقضات البنيوية في الديمقراطية الإسرائيلية أو المطالبة بالتعامل معها؛ إذ يكتفي هذا التيار بتغيير السياسات[6]. وكانت ترجمة هذه الأفكار منذ عام 1992 بواسطة البرامج السياسية لأحزاب اليسار الصهيونية، مثل حزبي العمل وميرتس.

في مقابل تنامي «الخطاب الليبرالي»، بدأ لدى بعض النخب الإسرائيلية خطاب محافظ جديد يدعو إلى عدم التنازل عن الأراضي المحتلة بل تعميق الاستيطان، وعدم تطبيع نظام دولة إسرائيل وصيغة المواطَنة، والعودة إلى الجذور الصهيونية الحقيقية ومشارب هيرتزل الفكرية. كما أنه شدد على الجذور اليهودية وخصائص «الشعب اليهودي»، ودعا إلى التشديد على الهوية الإثنية الجامعة، وإقامة دولة «غير طبيعية» بشكل متطرف تشدد على «يهودية الدولة» كهدف جامع لجميع اليهود[7]. يتمثّل هذا التيار منذ عام 1996 في فئات مركزية داخل حزب الليكود وفي الأحزاب الدينية الصهيونية.

توقّع عدد من باحثي المجتمع الإسرائيلي[8] أن يحتد التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيلي إلى أزمة حقيقية وتصادم، لكنهم

---

(6) رام، «الفجوات الجديدة»؛ ميخائيل شاليف وجال ليفي، «الخاسرون والفائزون للعام 2003: أيديولوجيا، المبنى الاجتماعي وتغيرات سياسية،» في: آشير أريان وميخال شمير، محرران، **الانتخابات في إسرائيل- 2003** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2004)، ص 247-276. (بالعبرية)؛ دانئيل غوتوين، «ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي،» في: طوبيا فيرليغر، محرر، **جواب إلى زميل ما بعد صهيوني** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2003). (بالعبرية)؛ داني فيلك، «إسرائيل موديل 2000،» في: فيلك ورام، محرران، **سلطة رأس المال**؛ Shafir and Peled, *Being Israeli*; Ben-Porat, «Netanyahu's Second Coming»; Ben-Porat, «Netanyahu's Second Coming».

(7) يورام حزوني، «مئة عام على دولة اليهود،» **تخيلت**، العدد 13 (ربيع 1997) (بالعبرية)؛ يحزقئيل درور، **تجديد الصهيونية** (القدس: المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، 1997) (بالعبرية)، وروت غبيزون، **شروط لازدهار دولة إسرائيل: أهداف عليا لدولة إسرائيل وإسقاطاتها** (حيفا: معهد التخنيون؛ مؤسسة ش. نأمان، 2006). (بالعبرية)

(8) رام، «الفجوات الجديدة»، و Shafir and Peled, *Being Israeli*.

لم يتوقعوا أن تنتج العلاقة الدياليكتية لهذا الحراك والتنافس خطابًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا صهيونيًا جديدًا في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الطرحين، ويتأثر بالثقافة العسكرية القائمة أصلًا في المجتمع الإسرائيلي[9]، وبانهيار عملية السلام[10]، وبتنامي مركزية الهوية والجوهر اليهوديين لدولة إسرائيل في الثقافة السياسية السائدة[11]. كما قفزت الأطر التحليلية المطروحة عن التناقضات البنيوية القائمة في النظام الإسرائيلي التي وضّحها عزمي بشارة[12]: علاقة الدين والدولة؛ التناقض بين الطبيعة الكولونيالية والديمقراطية؛ ثقافة الاستيطان؛ العلاقة بين الأمة والدين والمواطَنة. ولم تعر اهتمامًا بالقدر الكافي حاجة المشروع الصهيوني والمجتمع إلى إجماع سياسي يهودي يحافظ على وحدة المجتمع والدولة.

بخلاف الأطر المذكورة في الأدبيات الإسرائيلية، ترى هذه الدراسة أن الحاجة إلى الحفاظ على سقف أدنى من الإجماع في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من وجود تناقضات في مصالح الفئات المختلفة، أدّت إلى ولادة تيار نيو- صهيوني يجمع بين الفكر الاقتصادي الليبرالي والتشديد على طبيعة الدولة باعتبارها دولة يهودية وعلى تعزيز المواطَنة الإثنية اليهودية، واستمرار الاستعمار للأراضي الفلسطينية. ويمكن ادعاء أن هذا التيار اقترح صيغة لنظام جمهوري جديد في إسرائيل مبني على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدلًا من الصهيوني التقليدي الذي اقترحه حزب العمل التاريخي. ويشدد على القواسم اليهودية المشتركة للمجتمع الإسرائيلي ويوافق على إبقاء جزء كبير من الاستعمار

---

(9) Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and Military* (Berkeley: University of California Press, 2001).

(10) شاليف وليفي، «الخاسرون والفائزون للعام 2003».

(11) نديم روحانا، «يهودية وديمقراطية»: ثمن الخداع الذاتي القومي،» في: نمر سلطاني، محرر، إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير الرصد السياسي 2004 (حيفا: مدى الكرمل، 2005)، و Nadim N. Rouhana and Nimer Sultany, «Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 33, no. 1 (Autumn 2003), pp. 5-22.

(12) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2005).

الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، خصوصًا في القدس، من دون أن يعارض بالمطلق مبدأ إقامة دولة فلسطينية، بالتوازي لتعزيز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، حتى ولو بمفهوم الصهيونية العلمانية، ويسعى إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة. ويمكن زعم أن البصمات الحزبية لهذا التيار انعكست في إقامة حزب كديما في عام 2005[13]، ومن ثم في تيارات الوسط الجديد أو وسط اليمين، مثل حزب يوجد مستقبل وحزب القائمة.

ترى هذه الدراسة أن الخطاب النيو - صهيوني المحافظ تغلغل في مواقف المجتمع الإسرائيلي عمومًا، وأن هذه التحولات تفسر جزءًا كبيرًا من التحولات السياسية والحزبية في إسرائيل في العقد الأخير، وفي فهم نتائج الانتخابات الأخيرة، ومواقف المجتمع والحكومات الأخيرة في القضية الفلسطينية، والسعي إلى فرض الوضع القائم باعتباره حلًا متفقًا عليه وطويل الأمد. بذلك، تعتقد هذه الدراسة، على عكس الأطر التحليلية القائمة، أن التوافق السياسي لا التصدعات هو الذي يفسر نتائج الانتخابات الأخيرة؛ إذ يفسر التوافق السياسي في المجتمع الإسرائيلي استمرار فوز معسكر اليمين ويمين الوسط، بينما يفسر التصدع الجديد، الذي يدور حول قشور إسقاطات الجوهر اليهودي للدولة فحسب، انتقال المصوّتين داخل معسكر اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الأخيرة.

بغية تدعيم هذه الادعاءات، نتابع في الفقرات التالية إشارات إلى التوافق والتصدع الجديدين في البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب المركزية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم نتابع انعكاس التوافق السياسي في مواقف المجتمع الإسرائيلي بين عامي 1992 و2013، ونعرض بعدها مواقف مصوّتي الأحزاب الرئيسة في الانتخابات الأخيرة في محور التوافق والتصدع السياسيين الجديدين.

---

(13) أسسه رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون بعد انشقاقه عن حزب الليكود في عام 2005 عقب المعارضة الشديدة لخطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة داخل حزب الليكود. وضم حزب كديما، إضافة إلى شخصيات مركزية من حزب الليكود، شخصيات مركزية من حزب العمل، مثل شمعون بيرس رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب العمل، وشخصيات من أحزاب أخرى.

1- مواقف الأحزاب

أظهرت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في الانتخابات الأخيرة وجود توافق وتقارب في محاور أساسية تقليدية عدة، من جهة، وخلافات في محاور جديدة برزت في الانتخابات الأخيرة، من جهة أخرى؛ إذ ظهر توافق في جانب تعريف دولة إسرائيل وهويتها وفي محور القضية الفلسطينية والاستيطان ومحور السياسات الاقتصادية. هذه المحاور تُعتبر تاريخيًا من الأهم في تحديد أنماط التصويت في الشارع الإسرائيلي وفي تعريف موقع الأحزاب ما بين «يسار صهيوني» و«يمين قومي صهيوني»[14]، بينما برز في الانتخابات الأخيرة تصدع جديد في شأن علاقة الدولة بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم) ومكانتها في عملية اتخاذ القرار في إسرائيل، وفي شأن موضوع إشراك الشرائح المتديّنة في سوق العمل والخدمة العسكرية، أو ما يسمّى إسرائيليًا تقاسم العبء.

في جانب تعريف هوية إسرائيل ووظائفها، نجد أن الأحزاب الأساسية الليكود والعمل ويوجد مستقبل والبيت اليهودي والقائمة، تتفق في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل باعتبارها دولة يهودية ووظائفها المشتقة من هذا التعريف؛ فمثلًا يعرّف البيت اليهودي اليميني في مقدمة برنامجه السياسي دولة إسرائيل بأنها دولة اليهود وفقًا للوعد الإلهي الديني، وهي دولة يهودية تحتكم إلى نظام ديمقراطي. ويقول البيت اليهودي إنه «سوف يعمل على تكثيف وترسيخ الموروث والطابع اليهودي للدولة ومحاربة كل من يعمل لتبديل تعريفها أو تحويلها إلى دولة كل مواطنيها»[15]. ويحدد حزب الوسط العلماني يوجد مستقبل رؤيته لهوية الدولة ويقول: «نحن نؤمن بكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية

---

(14) Michal Shamir and Arian Asher: «Collective Identity and Electoral Competition in Israel,» *The American Political Science Review*, vol. 93, no. 2 (June 1999), pp. 256-277, and «The Primarily Political Functions of the Left-Right Continuum,» *Comparative Politics*, vol. 15, no. 2 (January 1983), pp. 139-158.

(15) من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، <http://www.baityehudi.org.il>. للتوسع انظر: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، «نفتالي بنت (Naftali Benett) رئيس حزب البيت اليهودي» (تقرير، المركز، برنامج دراسات إسرائيل، شخصيات في السياسة الإسرائيلية؛ 1، نيسان/ أبريل 2013)، <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/naftali_benett-15.pdf>.

بروح تصور أنبياء إسرائيل، ونؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع»[16]. ويضيف أن من واجب دولة إسرائيل «أن تكون وتتصرف كمركز للشعب اليهودي والاهتمام بكل يهودي ملاحق بسبب يهوديته في كل مكان على وجه الأرض»[17]. أما حزب القائمة، فيكتب في برنامجه الانتخابي أن «للشعب اليهودي حقًا طبيعيًا على أرضه، وذلك ضمن إطار دولة ذات سيادة في حدود أرض إسرائيل». ويضيف: «أن الهدف السياسي الذي يسعى إليه الحزب هو ضمان إسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي ودولة ديمقراطية، تماشيًا مع روح وثيقة الاستقلال. من أجل ذلك يجب الحفاظ على أغلبية يهودية سكانية. يكون ذلك من خلال السعي إلى تحقيق تسوية تضمن دولتين لشعبين - دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية المحاذية لها»[18]. كذلك يشدد حزب الليكود - بيتينو ورئيسه بنيامين نتنياهو على هوية إسرائيل باعتبارها دولة يهودية، ويضيف شرطًا أساسيًا في عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الليكود الحزب الأول الذي أضاف تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في برنامجه الانتخابي في عام 1999[19]. كذلك يعرّف حزب العمل في برنامجه الانتخابي الأخير دولة إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، ويرفض «حزب العمل إمكانية عودة اللاجئين إلى داخل حدود دولة إسرائيل للحفاظ على الأغلبية اليهودية والطابع اليهودي»[20]. إذًا، هناك توافق بين الأحزاب الإسرائيلية

---

(16) انظر الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>. للتوسع، انظر: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، «يائير لبيد :(Yair Lapid) رئيس حزب «يوجد مستقبل»» (تقرير، المركز، برنامج دراسات إسرائيل، شخصيات في السياسة الإسرائيلية؛ 2 أيار/ مايو 2013). <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/Yair_Lapid.pdf>.

(17) الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>.

(18) انظر الموقع الرسمي لحزب «القائمة برائسة تسيبي ليفني»: <http://www.hatnua.org.il>.

(19) عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، «إسرائيل ومفاوضات السلام،» في: هنيدة غانم، محررة، تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية - مدار، 2012).

(20) عن الموقع الرسمي لشيلي يحيموفيتش. <http://www.shelly.org.il/about>.

للتوسع، انظر: إيناس خطيب وشيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich، (تقرير، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، شخصيات في السياسة الإسرائيلية؛ 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

الرئيسة في خصوص هوية دولة إسرائيل وتعريفها باعتبارها دولة يهودية، وأهمية الحفاظ على جوهرها اليهودي.

في محور المفاوضات مع الفلسطينيين ورؤية الأحزاب لحل القضية الفلسطينية، نجد أن الأحزاب المركزية قريبة جدًا في رؤيتها إلى طبيعة الحل، على الرغم من بعض التفاوت في الموقف المعلن. وربما يكون حزب البيت اليهودي الأوضح والأكثر صراحة في موقفه في هذا السياق، إذ إنه يرفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية كحل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويرى أن الحلول السياسية المطروحة لتسوية الصراع بواسطة حل الدولتين أو الأخرى المطالبة بضم «يهودا والسامرة» وسكانها إلى دولة إسرائيل، حلول غير عملية، ومن شأنها تهديد مستقبل دولة إسرائيل[21]. ووفقًا لبرنامج البيت اليهودي «بين النهر والبحر هناك مكان لدولة إسرائيل فحسب»، ويرى أن الحل يجب أن يكون بحسب خطة التهدئة التي يقترحها بينيت وهي تشمل ضم مناطق «ج» مع سكانها إلى إسرائيل، وإقامة سلطة فلسطينية أو إدارة ذاتية في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان، من دون أن تكون دولة. ويضع حزب البيت اليهودي أهمية بالغة لدعم الاستيطان في أرض إسرائيل كلها.

أما طرح حزب يوجد مستقبل لحل القضية الفلسطينية، فلا يأتي بجديد يكسر الإجماع الإسرائيلي. وما يهم هذا الحزب هو ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل يضمن وجود دولتين لشعبين، الذي من خلاله يحافظ أيضًا على الكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث (أريئيل وغوش عتسيون ومعاليه أدوميم) ضمن سيادة دولة إسرائيل، ويمنع الشرخ بين إسرائيل وحلفائها الأبرز الولايات المتحدة وأوروبا[22]. والسلام، وفقًا لبرنامج حزب يوجد مستقبل، هو الرد الوحيد الملائم للتهديد الديموغرافي والطروحات السياسية الشديدة الخطورة مثل دولة كل مواطنيها أو دولة ثنائية القومية. وعند قراءة تفصيلات الحل المقترح من حزب يوجد

(21) الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>.
(22) المصدر نفسه:

مستقبل، نجد أنه لا يقترح أي جديد في سياق الحل المقبول على إسرائيل؛ فمثلًا يدّعي الحزب وجود حاجة إلى وقف بناء مستوطنات جديدة طوال فترة المفاوضات، لكنه يدعم استمرار البناء لتغطية حاجات التكاثر الطبيعي لدى المستوطنين، وأن الحدود التي سيتفق عليها يجب أن تأخذ في الاعتبار حاجات إسرائيل الأمنية، وكذلك الواقع الذي يولد على الأرض منذ عام 1967. ويجب كذلك أن يعترف الطرفان (الإسرائيلي والفلسطيني) بأهمية إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى تحت سيادة دولة إسرائيل، مع حفظ إمكانية تبادل الأراضي، وتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين ضمن حدود الدولة الفلسطينية العتيدة، وأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية[23].

لم تعرض رئيسة حزب القائمة – تسيبي ليفني أيضًا أي تجديد في تصوّرها لحل القضية الفلسطينية، وجل ما تطالب به هو «العودة إلى المفاوضات، والسعي إلى حل سياسي مع السلطة الفلسطينية يضمن مصالح إسرائيل وشروطها، مع الحفاظ على الطابع والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل»[24]. وتعرض أهمية الحفاظ على علاقات استراتيجية جيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق إبقاء الاتصالات والتفاوض مع السلطة الفلسطينية.

لا يختلف ما تطرحه أحزاب الوسط (يوجد مستقبل والقائمة) اختلافًا كبيرًا عن الطرح الرسمي لحزب الليكود وخطاب نتنياهو في بار إيلان (في عام 2009)[25]، لكنه يختلف بعض الشيء عن طرح حزب البيت اليهودي. لكن هذا التفاوت في شأن طبيعة الحل الأفضل بالنسبة إلى الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، من وجهة نظر إسرائيلية، لم يمنع أيًا منهم من المشاركة في الائتلاف الحكومي، ولم يضع أي منهم شرط قبول موقفه على باقي الأحزاب لدخول الائتلاف الحكومي.

في مقابل ذلك، نجد أيضًا أن ما يقترحه حزب العمل من حلول سلمية

---

(23) الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>.

(24) انظر الموقع الرسمي لحزب «القائمة برئاسة تسيبي ليفني»: <http://www.hatnua.org.il>.

(25) أبو سيف ومصطفى، «إسرائيل ومفاوضات السلام،» ملاحظة 8.

لا يختلف كثيرًا عن الحلول المطروحة من جانب حزب الليكود وأحزاب يمين الوسط. والأبرز في هذا السياق أن رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش ابتعدت عن نقاش القضية الفلسطينية في الحملة الانتخابية وفضّلت التشديد على البُعد الاقتصادي - الاجتماعي وتجاهلت الخوض في الفروق السياسية عن حزب الليكود أو كديما. وما زال الطرح الأساس للحزب، وفقًا للبرنامج الانتخابي، يتركز على حل دولتين قوميتين، مع إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة وتبادل أراضٍ وإبقاء السيادة الإسرائيلية في القدس وعدم قبول حق العودة[26].

في الإجمال، تطرح الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة موقفًا يمنع فعليًا إقامة دولة فلسطينية ولو لم تعلن ذلك، ولا يحمل أي أجوبة للحقوق الطبيعية والشرعية للشعب الفلسطيني، وبذلك تلغي أي احتمال للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وجل ما يسعى إليه معظم الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن، مع محاولة لتغيير الجغرافيا والديموغرافيا من دون دفع ثمن سياسي أو أمني من خلال عودة شكلية إلى المفاوضات.

في الجانب الاقتصادي، تفيد متابعة البرامج الاقتصادية للأحزاب الرئيسة أن الأحزاب التي دخلت في الائتلاف الحكومي (الليكود - بيتينو، القائمة، يوجد مستقبل والبيت اليهودي) تتبنّى النظام الاقتصادي الليبرالي - اقتصاد السوق، ولو أن هناك من طالب بترويضه. ونجد أن الأحزاب الرئيسة تتفق على أهمية التعامل مع التشوّهات في تطبيق نظام السوق الحرة، مثل ارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والضعيفة، وتتبنّى في الوقت ذاته حلولًا مشتقة من نظام السوق الحرة، مثل زيادة النمو الاقتصادي الكفيل برفع الدخل ومستوى المعيشة للشرائح كلها، وتقليص الاحتكارات في السوق، والمزيد من اللبرلة وكشف الأسواق الإسرائيلية، وكسر قوة اتحادات العمال المركزية، وخصخصة ما تبقى من قطاع عام، ورفع مشاركة الطبقات الضعيفة في سوق العمل. وتعتقد أن حل المشكلات الأساسية للطبقات

---

(26) البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست ال 19، 12/ 12/ 2012.
<http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp>.

الوسطى لا يكمن في عودة الدولة إلى إدارة الاقتصاد أو في دولة الرفاه، وإنما في تعميق تحرير الأسواق من جهة، وعدم تمويل فئة اليهود المتدينين وإشراكهم في «حمل العبء» الاقتصادي والعسكري. فعلى سبيل المثال، جاء في البرنامج الاقتصادي للبيت اليهودي أن الحزب يدعم «الاقتصاد الحر الحساس اجتماعيًا»، وأن دولة إسرائيل تمتاز بأنها نموذج لـ «نجاح اقتصادي» غير مسبوق. على الرغم من ذلك، ثمة شريحة واسعة من غير المستفيدين من النجاح ومن الازدهار الاقتصادي القائم. ومن أجل إعطاء فرصة متساوية لجميع مواطني دولة إسرائيل، يجب إجراء تغيير جدي في نظام التعليم، وتعزيز المنافسة في السوق، وكسر حال الاحتكارات، وتخفيف الضرائب عن الطبقات الوسطى في المجتمع. إضافة إلى ذلك، يجب أن توفر الدولة «شبكة أمان» وضمانات لأولئك غير القادرين حقًا على تأمين حياة كريمة[27].

أما حزب يوجد مستقبل، فيقول في الجانب الاقتصادي: «إن الرؤية الاقتصادية الاجتماعية الأنسب هي تلك التي تحسن الدمج بين ‹السوق الحرة› التي تعمل ضمن أحوال تنافسية من جهة، وضرورة حماية الطبقة الضعيفة في المجتمع من جهة أخرى»[28]. ويرى أيضًا أن النقاش الاقتصادي ضمن طرفي الاستقطاب المتلخص بالتوجه النيو - ليبرالي الذي يمثّله حزب الليكود الحاكم، والتوجه الاشتراكي التام الذي يمثله حزب العمل، ما هو إلا نقاش عقيم وغير مجدٍ. وبناء عليه، يجب اعتماد خطاب ثالث يجمع بين الرأسمالية التي تتيح المبادرة والازدهار في قطاع الأعمال وضرورة إيجاد آليات تحافظ على المجتمع عمومًا وعلى الفرد من تبعات الحالة التنافسية الممكنة.

في المقابل، نجد أن حزب العمل ورئيسته يشددان على البُعد الاقتصادي الاجتماعي وعلى أهمية وجود دولة رفاه، من دون أن يلغي الحزب أهمية دور السوق الحرة والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية، أي إن حزب العمل يتبنّى أيضًا مبادئ «الطريق الثالث» الذي يدمج بين تدخّل الدولة في الاقتصاد

(27) من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي: <http://www.baityehudi.org.il>.

(28) الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>.

والاقتصاد الحر، مع التشديد على أهمية دولة الرفاه في المشروع الصهيوني. وبهذا يختلف بعض الشيء عن باقي الأحزاب الرئيسة من دون أن يعرض رؤية اقتصادية نقيضة. وجاء في برنامج العمل الانتخابي أن الحزب يعرّف نفسه على «أنه حزب صهيوني يؤمن بقيم الاشتراكية الديمقراطية، وبذلك يضع في مقدمة برنامجه الاقتصادي الاجتماعي مسؤولية النهوض بمجتمع مثالي يحقق قيم تقاسم العبء والعدالة والمساواة. ومن أجل تحقيق هذا كله، يتوجب اعتماد سياسات تشجع النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال في القطاع الخاص من جهة، وتوفير شبكة دعم وحماية لمواطني إسرائيل كافة في مجمل الجوانب المعيشية القائمة، من جهة أخرى». إضافة إلى أهمية وجود سوق خاصة مزدهرة، يطمح حزب العمل إلى استحداث نموذج دولة الرفاه الاجتماعي وإنعاشه وملاءمته لروح ومستجدات المرحلة[29].

2- تصدّع جديد

بعد توضيح الميزات الأساسية للتوافق السياسي القائم بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة، ننتقل إلى عرض معالم التصدّع الجديد الذي برز في الانتخابات الأخيرة، خصوصًا بين حزب الليكود - بيتينو وباقي الأحزاب المتنافسة، مثل البيت اليهودي ويوجد مستقبل والقائمة - أي الأحزاب التي شكلت في ما بعد الحكومة الجديدة، لكن أيضًا بين الليكود وحزب العمل. ويرتبط التصدع بمكانة الأحزاب والفئات الحريدية في إسرائيل ومدى تأثيرهم في إدارة الدولة وتقاسم العبء والموارد. وهنا حصل تغيير عميق؛ إذ وضع كلٌ من حزب يوجد مستقبل في الأساس وحزب البيت اليهودي (حزب متدين لكنه ليس متزمتًا) وحزب القائمة، هدفًا (ومن ثم شرطًا) واضحًا يمنع إشراك أحزاب المتدينين - الحريديم في الحكومة، وسن قانون يلزم الشباب المتدينين بالخدمة العسكرية والعمل على دمجهم في أسواق العمل وتقليص الدعم الحكومي والمخصصات للمدارس الدينية. وبهذا أرادوا تقليص التأثير

(29) البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة.

السياسي للمجتمع الحريدي من منطلق رؤيتهم إلى أن الدولة باتت قوية بما فيه الكافية لفرض ذلك، ولأن الطبقات الوسطى، بمن فيها تيار الصهيونية المتديّنة الذي يمثله حزب البيت اليهودي، سئمت تمويل المتدينين وحمل العبء الاقتصادي والعسكري، ولأن عدم دمج الحريديم في أسواق العمل سيؤثر سلبًا ويبطئ تحويل إسرائيل إلى دولة غربية متطورة. ومن اللافت أن هذا الموضوع لم يكن على جدول أي حملة انتخابية في السابق، أو على الأقل ليس بهذه الحدة، وكان ثانويًا مقارنة بالموضوعات الأساسية مثل المفاوضات مع الفلسطينيين والسياسات الخارجية والأمنية.

لتوضيح موقف الأحزاب والخلافات في محور «تقاسم العبء» ومكانة الأحزاب الحريدية، نتابع ما جاء في برامج الأحزاب الرئيسة. في هذا الجانب يكتب حزب البيت اليهودي: «تُعتبر دراسة التوراة هدفًا أساسيًا وحيويًا في الدولة. على الرغم من ذلك، يجب عدم تجاهل حقيقة عدم التحاق كثيرين بدراسة التوراة، ومن جهة أخرى التملص من أداء الخدمة العسكرية والمدنية وحتى من العمل. في ضوء هذا، يجب العمل لدمج شريحة المتدينين في سوق العمل والخدمة (العسكرية أو المدنية) بالتدريج ومن خلال إيجاد محفزات متلائمة»[30]. ويقترح حزب يوجد مستقبل كذلك «تغييرًا جذريًا في نموذج الخدمة الوطنية/العسكرية، طارحًا ضرورة تشجيع وتوفير محفزات جدية للانخراط في صفوف الخدمة العسكرية، إضافة إلى حل لمشكلة عدم انخراط شرائح المجتمع الإسرائيلي كافة في صفوف الخدمة المدنية»[31]. ويضيف أن من أجل التوصل إلى مجتمع متساوٍ، يجب الوصول إلى حال يُخدم ضمنها المواطنون كافة الدولةَ ويحصلون أيضًا على حقوقهم كلها. كذلك يعتبر حزب القائمة تقاسم العبء مبدأ أساسًا بالدرجة الأولى، إلا أنه أيضًا ضمان لمستقبل أمني واقتصادي مستقر لدولة إسرائيل، وأن الخدمة هي واحد من حجارة الأساس التي يجب الحفاظ عليها. ولذلك، يجب أن يسري واجب

---

(30) من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي: <http://www.baityehudi.org.il>.

(31) الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: <www.yeshatid.org.il>.

خدمة الدولة على كل مواطن من دون تمييز في الدين والجنس والعرق[32]. كذلك يقترح حزب العمل تغيير الوضع القائم ورفع عدد اليهود المتدينين الذين يخدمون في الجيش أو الخدمة الوطنية[33].

في المقابل، على الرغم من أن حزب الليكود يدعم رسميًا تغيير الوضع القائم في خدمة الشباب المتديّن، فإنه كان يجد دائمًا أسبابًا لتأجيل الحسم في الموضوع والتهرب من التزاماته هو، لأنه يرى الأحزاب الدينية أو المتدينة شريكًا طبيعيًا في حكوماته في السابق. وعلى وجه الإجمال، لم يتعهد حزب الليكود - بيتينو في حملته الانتخابية بفرض الخدمة الإلزامية على المتدينين أو إلغاء الهبات المالية والمخصصات التي تحصل عليها المدارس التوراتية، ولم يأت إلى ذكر موضوع تقاسم العبء في حملته الانتخابية. وقامت مجموعة من أعضاء حزب الليكود بإنشاء جسم ضاغط على رئيس الحكومة نتنياهو من داخل الحزب قبل الانتخابات الأخيرة بشهور عدة للتأثير في موقف الحزب باتجاه فرض الخدمة العسكرية على المتدينين[34]. والجدير ذكره أن الخلافات بين مركّبات الائتلافات في شأن فرض الخدمة الإلزامية استمرت حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة[35].

إن التحولات التي عرضت في الفقرات السابقة، والتي تضع التقارب في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في محور هوية إسرائيل وحل القضية الفلسطينية والاستيطان من جهة، وبوادر تصدّع في مجال مكانة الأحزاب الدينية المتشددة والمجتمع المتدين من جهة أخرى، ليست بسيطة بمفاهيم تطور الخريطة الحزبية الإسرائيلية؛ إذ يعكس هذا التوافق - الإجماع والتصدّع السياسي تغييرًا عميقًا طاول الأيديولوجيات والقناعات والتصدّعات الأساسية التي

(32) انظر الموقع الرسمي لحزب «القائمة برئاسة تسيبي ليفني»: <http://www.hatnua.org.il>.

(33) «البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست ال 19».

(34) تسفي زينغر، «جديد في حزب الليكود، مجموعة ضغط لفرض الخدمة القومية أو العسكرية على المتدينين،» موقع نعنع 10، 31/ 8/ 2012. (بالعبرية)

(35) يهونتان ليس، «لبيد يهدد: إذا لم يتم إقرار قانون الخدمة الإلزامية للجميع، سوف تحل الحكومة،» موقع صحيفة هآرتس، 27/ 5/ 2013. (بالعبرية)

تعرف المنظومة الحزبية في إسرائيل، وفي ملامح ومواصفات الهوية الجماعية؛ وتحولات في موازين القوى بين الأحزاب. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل انعكست هذه التغييرات في مواقف المجتمع الإسرائيلي؟ أي هل تترجم مواقف المجتمع الإسرائيلي التقارب والتوافق من جهة والتصدّع من جهة أخرى؟ وهل أثرت هذه المواقف في أنماط التصويت في الانتخابات الأخيرة؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الفقرات التالية، أولًا من خلال مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي قبيل كل معركة انتخابية بين عامي 1992 و2013 كما جاءت في استطلاع رأي عام يُجرى قبل كل انتخابات إسرائيلية، ويحوي محاور ثابتة تترجم بنود التوافق والتصدّع السياسي المقترحين في هذه الدراسة، ومن ثم نحلل مواقف الناخب الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة وفقًا لنيات التصويت لنبحث عن أوجه التشابه والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة.

ثانيًا: تحوّل في مواقف المجتمع الإسرائيلي

نراجع في هذا المبحث مواقف المستطلَعين في عدد من المحاور الأساسية قبيل كل معركة انتخابية جرت في إسرائيل بين عامي 1992 و2013، التي تترجم التوافق والتصدع الجديدين في المجتمع الإسرائيلي. وهذه المحاور هي: محور هوية دولة إسرائيل ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان والمحور الاقتصادي. جرى اختيار عام 1992 كونه يرمز إسرائيليًا إلى بداية حقبة تحوّل في الوعي والهوية وفي تعريف المواطَنة، وبداية عهد اقتصادي جديد وبدء أوهام السلام. وستكون متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي بواسطة تحليل أُجري خصوصًا لهذه الدراسة، وتناول معطيات استطلاعات رأي عام يجريها قبيل كل معركة انتخابية المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في عيّنة تمثيلية واسعة تمثّل شرائح المجتمع الإسرائيلي كافة (لا يشمل البحث.المجتمع الفلسطيني في إسرائيل)[36].

---

(36) هذه الاستطلاعات كلها متوافرة على الموقع الإلكتروني للمعهد: <http://www.ines.tau. ac.il/elections.html>. حيث تعرض معطيات كل استطلاع على حدة. لاستطلاع 1992: <http://www. =

1- محور هوية الدولة ووظائفها

توفر الاستطلاعات بين عامي 1992 و2013 أسئلة عدة توضح موقف المستطلَعين في هوية دولة إسرائيل ووظائفها. أوّلها إمكانية فحص أهم قيمة تمثّلها دولة إسرائيل من وجهة نظر المستطلَعين، من بين أربع قيم مقترحة: أغلبية يهودية في الدولة؛ أرض إسرائيل الكاملة (من البحر إلى النهر)؛ الديمقراطية ومساواة الحقوق للمواطنين كافة، من ضمنهم العرب؛ السلام واحتمال الحرب. تبيّن النتائج ارتفاعًا في قيمة أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل بين عامي 1992 و2013، في مقابل انخفاض في أهمية السلام كقيمة عليا في الأعوام الأخيرة مقارنة بعام 1992 (الجدول (9-1))؛ ففي عام 1992، قال 40 في المئة من المستطلَعين إن السلام هو أهم قيمة يجب بلوغها، في مقابل 28 في المئة لقيمة الحفاظ على أغلبية يهودية. وفي عام 2009 اعتبر 33 في المئة أن الحفاظ على أغلبية يهودية هو أهم قيمة في مقابل 36 في المئة اعتبروا قيمة السلام أهم قيمة، و33 في المئة في عام 2013، على الرغم من أن السلام المقصود سلام وفقًا للمفاهيم الإسرائيلية.

الجدول (9-1)

ما هي القيمة الأهم بين أربع قيم؟ (النسب المئوية)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013
أغلبية يهودية في الدولة	28	37	26	30	36	33	32
أرض إسرائيل الكاملة	14	11	8.5	10	12	10	8
الديمقراطية	18	18	27	18	20	19	25
السلام	40	33	38	41	31	36	33

= ines.tau.ac.il/1992.html>. لاستطلاع 1996: <http://www.ines.tau.ac.il/1996.html>. لاستطلاع 1999: <http://www.ines.tau.ac.il/1999.html>. للاستطلاع 2003: <http://www.ines.tau.ac.il/2003.html>. للاستطلاع 2006: <http://www.ines.tau.ac.il/2006.html>. للاستطلاع 2009: <http://www.ines.tau.ac.il/2009.html>. للاستطلاع 2013: <http://www.ines.tau.ac.il/2013.html>.

السؤال الثاني يتناول موقف المستطلَعين في شأن دعم مقولة «إن على الحكومة إدارة شؤون البلاد العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها». يتضح من نتائج الاستطلاعات أن الفارق الأساس في هذا الجانب والتحول حدث بين عامي 1992 و1996، حين ارتفعت نسبة المستطلَعين الذين يؤيدون إدارة الحياة العامة بحسب تقاليد الديانة اليهودية من 30 في المئة إلى 53 في المئة، وتراجع الرفض. لكن هناك منذ عام 1996 استقرار في نسبة الدعم (حوالى 50 في المئة) مع تراجع طفيف في الأعوام الأخيرة: 46 في المئة في عام 2009 و42 في المئة في عام 2013. لكن في المجمل نجد أن المجتمع الإسرائيلي منقسم في هذا الجانب؛ فنجد أن قرابة نصف السكان اليهود يعتقد أن على الدولة إدارة الشؤون اليومية والعامة في دولة إسرائيل وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. ولا يقل أهمية عن هذا المعطى أن نسبة المعارضة المؤكدة لهذه المقولة انخفضت على مدار الأعوام، على الرغم من الارتفاع الطفيف في الأعوام الأخيرة؛ فالمجتمع الإسرائيلي في عام 2013 يختلف إلى حد بعيد عنه في عام 1992.

الجدول (9-2)

إدارة شؤون الحياة العامة وفاقًا للشريعة اليهودية (النسب المئوية)

	1992	1996	2003	2006	2009	2013
بالتأكيد نعم	14	31	29	29	24	22
أعتقد ذلك	15	22	20	20	22	20
لا أعتقد	32	24.5	24.5	31	27	30
بالتأكيد لا	39	22.5	26	19.5	26	25

تعزَّز استقرار دعم إدارة شؤون الدولة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، بسبب ارتفاع نسبة التديّن في المجتمع الإسرائيلي؛ إذ ارتفعت نسبة المستطلَعين الذين قالوا إنهم يحافظون على قسم كبير من الشعائر الدينية اليهودية أو عليها كلها إلى قرابة 32 في المئة في عام 2013 في مقابل 25 في

المئة في عام 1992. أما القائلين إنهم لا يحافظون بتاتًا على الشعائر الدينية، فانخفضت نسبتهم من 30 في المئة في عام 1992 لغاية 20 في المئة في عام 2013 (الجدول (9-3)).

الجدول (9-3)

تديُّن المجتمع الإسرائيلي (النسب المئوية)

	1992	2013
يحافظ على الشعائر الدينية كلها	9.0	11.2
على القسم الأكبر	16.5	20.3
قسم صغير	43.0	48.0
لا يحافظ	30.0	20.0

2- القضية الفلسطينية والاحتلال

إضافة إلى قياس التحولات في مواقف المستطلَعين في شأن هوية دولة إسرائيل ووظائفها، توفر الاستطلاعات إمكانية فحص مواقف المستطلَعين في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والمستوطنات. من الأسئلة التي شملها استطلاع الرأي العام بين عامي 1992 و2009 (غاب عن استطلاع عام 2013) هو مواقف المستطلَع تجاه مبدأ الأرض في مقابل السلام؛ إذ يطلَب من المستطلَع في هذا السؤال اختيار إجابة من أربعة احتمالات: على إسرائيل أن توافق بالتأكيد على إرجاع أراضٍ مقابل السلام؛ أن توافق؛ أن تعارض؛ أن تعارض بالتأكيد. يتضح من النتائج المعروضة في الجدول (9-4) أن بين عامي 1992 و2009 لم يكن هناك إجماع إسرائيلي يتضمن موافقة مؤكدة لإرجاع أراضٍ في مقابل السلام، ويفضل معظم المستطلَعين، قرابة الـ 50 في المئة، تبنّي موقف وسطي. وبلغت أكبر نسبة دعم لإرجاع الأراضي قبيل انتخابات عام 1999. أما في انتخابات 2009، وبعد التحولات التي نتجت من حرب لبنان الثانية (2006) والحرب على غزة (2008)، وفشل سياسة الانسحابات

الأحادية، بلغ دعم هذا المبدأ أدنى نسبة (8 في المئة يوافقون بكل تأكيد، و35 في المئة يوافقون). ويمكننا القول إن معادلة السلام في مقابل الأراضي تراجعت إسرائيليًا إلى حد بعيد.

الجدول (9-4)
إرجاع أراضٍ في مقابل السلام (النسب المئوية)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009
أعارض بشدة	24.8	21.8	21.9	22.6	25.4	26
أعارض	24.2	20	14.6	23.3	20.1	25
أوافق	20	28	29.5	35.6	31.8	35
أوافق بشدة	30	30.2	33.9	18.5	22.7	8

في مقابل تراجع تأييد مبدأ الأرض في مقابل السلام، لا يعارض المجتمع الإسرائيلي شعار أو مقولة إقامة دولة فلسطينية؛ إذ يُسأل المستطلَع في هذا الجانب عن موقفه من مقولة أن على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل. وتشير المعطيات إلى تراجع في نسبة المعارضين لهذه المقولة بين عامي 1992 و2013، كما يتضح في الجدول (9-5).

الجدول (9-5)
الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (النسب المئوية)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013
بالتأكيد نعم	10	16.6	14.5	14.1	21.9	18.0	17.7
أعتقد ذلك	19	31.7	39.5	33.7	41.0	32.0	52.0
لا أعتقد	23	24.1	26.4	29.3	15.4	14.0	13.8
بالتأكيد لا	47	27.6	19.5	22.9	21.7	29.0	26.6

نرى، وفقًا للنتائج، أن قرابة 70 في المئة من المستطلَعين عارضوا في عام 1992 فكرة إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل، بينما بات معظم المستطلَعين في عام 2013 يقبلها (70 في المئة). وقد بدأ هذا التحول في عام 1996، حينها بات شعار إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية أمرًا مقبولًا. لكن هذه الموافقة ينبغي ألا تضلل القارئ، وعلينا ربطها بالشروط الإسرائيلية المعهودة، نحو: إبقاء كتل استيطانية، وعدم إرجاع القدس، وتنازل الفلسطينيين عن حق العودة. فمن الواضح أن الجمهور الإسرائيلي، على غرار الأحزاب الرئيسة، يوافق على إقامة دولة فلسطينية نظريًا فحسب، من دون أن تترسخ على الأرض، إذ يرفض معظم المستطلَعين، كما سنوضح في الجدول (9-6)، إخلاء المستوطنات كلها القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الموافقة على تقسيم القدس، ما يعبّر عن تناقض إضافي مع الموقف العلني الموافق على إقامة دولة فلسطينية.

على مدار الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2013، وعلى الرغم من اختلاف البيئة السياسية والأمنية واختلاف هوية الحزب الحاكم، وبمعزل عن الوضع الدولي أو الإقليمي، نجد رفضًا كبيرًا من المجتمع الإسرائيلي لإخلاء المستوطنات، أو على الأقل وجود إجماع في شأن إبقاء كتل استيطانية كبيرة تحول دون إيجاد تواصل جغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية. أعلى نسبة دعم على إخلاء مستوطنات كانت قبيل انتخابات عام 1992 حين بلغت 29.1 في المئة وبسبب، كما أعتقد، ربط المساعدات الاقتصادية الأميركية لاستقبال أمواج الهجرة الروسية بوقف البناء في المستوطنات. وكانت أدنى نسبة دعم لإخلاء المستوطنات تلك التي سُجلت في استطلاع عام 2013 إذ بلغت 11 في المئة من مجموع المستطلَعين. ونرى أن القسم الأكبر من المستطلَعين، على امتداد الفترة، يوافق على إخلاء المستوطنات الصغيرة النائية والإبقاء على الكتل الكبيرة، وهذا يصب في صلب الإجماع الإسرائيلي، ويتوافق مع برامج الأحزاب الرئيسة التي تنافست في الانتخابات الأخيرة.

الجدول (9-6)

إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (النسب المئوية)

	1992	1996	2003	2006	2009	2013
لا أوافق	27.4	35.2	30.8	37.7	41.2	35.7
إخلاء قسم من المستوطنات لأسباب أمنية وإبقاء كتل استيطانية كبيرة	41.5	49.6	52.6	45.6	42.6	47.6
أوافق	29.1	15.2	16.6	16.8	12.6	11.0

إضافة إلى إخلاء المستوطنات، تتناول الاستطلاعات الموقف من قضية «تنازل» إسرائيل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية وتحويلها إلى إدارة أو سيطرة فلسطينية. هذا السؤال أُدرج في الاستطلاعات بين عامي 2006 و2013 فقط. لكن، نظرًا إلى أهمية الموضوع، نُدرِجه في تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي. ويتضح من المعطيات (الجدول (9-7)) أن أغلبية المستطلَعين في استطلاع عام 2013 تعارض هذا المبدأ (قرابة 57 في المئة)، بينما عارضه 48 في المئة في عام 2006، ما يعزز ادعاءنا بشأن نمو توافق سياسي في المجتمع الإسرائيلي يعكس مواقف الأحزاب الرئيسة في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان.

الجدول (9-7)

التنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية (النسب المئوية)

	2006	2009	2013
أوافق بالتأكيد	20.3	19.2	11.9
أوافق	31.1	22.5	23.1
عدم التنازل	26.2	20.0	23.7
عدم التنازل بالتأكيد	22	31.4	33.9

تناولنا حتى الآن التغيرات في تعريف المستطلَعين هوية دولة إسرائيل ووظائفها وأهمية القيم، وكذلك مواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه عملية

السلام والحلول المطروحة في الشأن الفلسطيني بين عامي 1992 و2013. وفقًا للمعطيات، نلاحظ ارتفاعًا في دعم المجتمع الإسرائيلي لمركّبات يهودية الدولة والمجتمع، وارتفاعًا في مستويات تديّن المجتمع الإسرائيلي. بالتوازي، نلاحظ تنامي مواقف سياسية أكثر تطرفًا تنعكس في معارضة مبدأ إرجاع أراضٍ في مقابل السلام، على الرغم من زيادة التوافق على مقولة إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية، أي من دون التنازل عن المستوطنات والأحياء العربية في القدس. هذه المواقف تشكل البيئة السياسية الناظمة للحراك السياسي في إسرائيل، وتحدد السقف الأدنى للتوافق السياسي الممكن. ويمكننا القول إن هذه المواقف تعكس التقارب الموجود في برامج الأحزاب الرئيسة التي تنافست في الانتخابات الأخيرة، كما أوضحنا في القسم السابق. وهنا نسأل: هل كان ثمة فوارق في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة المتنافسة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور؟ بغية الإجابة عن هذه الأسئلة، سنحلل في الفقرات التالية مواقف ناخبي الأحزاب المتنافسة في هذه المحاور قبل انتخابات عام 2013، كما جاءت في استطلاع الرأي. وسنقسم المواقف أيضًا إلى ثلاثة محاور رئيسة تعكس ملامح وحدود الإجماع السياسي النيو - صهيوني المقترح في هذه الدراسة. إضافة إلى هذه المحاور، سنبحث عن دلائل للتصدع الجديد في المجتمع الإسرائيلي المتعلقة بمكانة الأحزاب الدينية المتزمتة وتأثيرها في السياسة والمجتمع (لم تتوافر هذه الاسئلة في أغلب الاستطلاعات السابقة لذلك تعذّرت علينا المقارنة).

ثالثًا: انتخابات 2013 إجماع وتصدّع

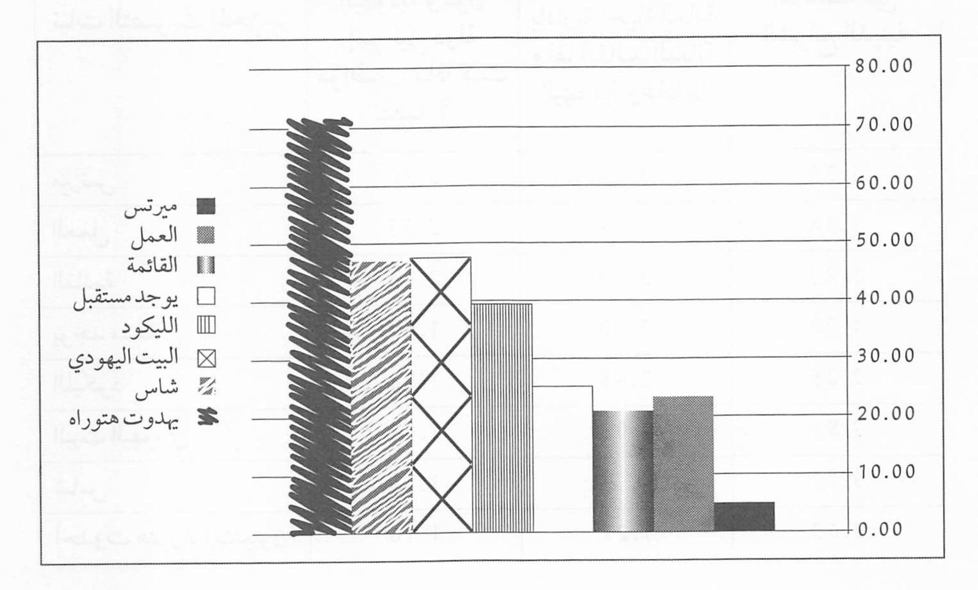
1- هوية دولة إسرائيل ووظائفها

نتناول في هذا المحور أجوبة المستطلَعين وفقًا لنيات التصويت على أربعة أسئلة وردت في الاستطلاع تعكس موقف المستطلَعين من المركّب اليهودي في تعريف الدولة والمجتمع في إسرائيل. بداية، نعرض مواقف مصوّتي

الأحزاب المختلفة في القيمة الأهم من أربع قيم يجب أن تحافظ عليها دولة إسرائيل: أغلبية يهودية في الدولة؛ أرض إسرائيل الكاملة؛ الديمقراطية ومساواة الحقوق للمواطنين كافة، من ضمنهم العرب؛ السلام واحتمال منخفض للحرب. ونعرض في الشكل (9-1) مستويات اختيار أغلبية يهودية كأهم قيمة وفقًا لنيات تصويت للأحزاب الرئيسة. ونجد أن قرابة 5 في المئة فقط من مصوّتي حزب ميرتس وقرابة 20 و25 في المئة من مصوّتي أحزاب العمل ويوجد مستقبل والقائمة اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية، وأن هذه النسبة ترتفع كلما انتقلنا إلى مصوّتي أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والمتدينة، مع العلم أن أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والمتدينة حازت معًا قرابة 60 في المئة من مجموع أصوات الناخبين (71 عضو كنيست)، أي إن أغلبية المستطلَعين اختارت قيمة الأغلبية اليهودية، وإن قرابة ربع مصوّتي أحزاب الوسط والعمل (وهذه نسبة غير عالية) اختاروها.

الشكل (9-1)

نسبة دعم الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل كأهم قيمة وفاقًا لنيات التصويت (النسب المئوية)



ثم، «في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وكون إسرائيل دولة مواطنين (وفقًا للسؤال)، ماذا تفضل؟ ويُطلب من المستطلَع في هذا السؤال اختيار إجابة من ثلاثة احتمالات: اختيار مبادئ الدولة اليهودية في جميع الحالات؛ اختيار القيم اليهودية أحيانًا؛ اختيار مبادئ دولة كل مواطنيها دائمًا. وبعد ذلك يسأل المستطلَع عن موافقته على مقولة: على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. وتراوح الأجوبة بين 1 طبعًا عليها الاهتمام و4 عدم الاهتمام في الحالات كلها؛ أخيرًا يُفحص مدى محافظه المستطلَع على شرائع الديانة اليهودية (أي مستويات التدين)، وتراوح الأجوبة بين 1 لا أحافظ بتاتًا و4 أحافظ على الشرائع الدينية كلها. الجدول (9-8) يعرض معدلات الإجابة عن هذه الأسئلة وفقًا لنيات التصويت (كون سلّم الإجابات كميًا ويمكّن من المقارنة بين المعدلات).

الجدول (9-8)

معدل إجابات المستطلَعين في محور هوية إسرائيل بحسب الحزب

نيات التصويت للحزب	في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وكون إسرائيل دولة مواطنين، ماذا كنت تفضل؟	على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارية الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها	المحافظة على الشرائع الدينية
ميرتس	2.80	3.56	1.55
العمل	2.33	3.14	1.86
القائمة	2.26	3.04	1.83
يوجد مستقبل	1.87	3.00	1.78
الليكود	1.71	2.48	2.25
البيت اليهودي	1.51	2.08	2.85
شاس	1.33	1.2	3.77
أحدوت هتوراه (متدينون)	1.16	1.27	3.63

تشير معدلات إجابات مصوّتي الأحزاب المختلفة إلى أن معدل مصوّتي حزب ميرتس كان الأكثر دعمًا لقيم دولة المواطنين في مقابل القيم اليهودية (معدل الإجابات 2.8) مقارنة بمصوّتي الأحزاب الأخرى. لكن في المجمل، نجد أن مستوى الدعم قريب من الوسط (السلّم من 5 درجات)، أي إن حتى مصوّتي ميرتس لا يعبّرون عن موقف متطرف يفضل قيم دولة المواطنين في حال تناقض مع قيم اليهودية. بعد مصوّتي ميرتس نجد مصوّتي حزب العمل (2.33)، ومن ثم حزب القائمة (2.26) الذين يختارون موقعًا أقل من المتوسط يميل إلى تفضيل القيم اليهودية، بينما تميل الكفة لدى حزب يوجد مستقبل ومصوّتي الليكود إلى خيار أقرب إلى تفضيل المبادئ اليهودية (1.71 و1.87 بالتوالي). وكان أدنى معدل لدعم قيم دولة المواطنين لدى مصوّتي أحزاب اليمين (البيت اليهودي) والأحزاب الدينية (شاس) والمتدينة (أحدوت هتوراه) الذين يفضّلون بشكل واضح القيم اليهودية. والأبرز أننا لا نرى مواقف شديدة التناقض بين مصوّتي الأحزاب الرئيسة في قيم اليهودية أو القيم المدنية، ما عدا حزب ميرتس والأحزاب الدينية، أي في أقطاب الطيف الحزبي.

إلى جانب موقف المستطلَعين في شأن دور الحكومة في إدارة الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، نرى أن مصوّتي حزب ميرتس يعارضون هذه المقولة بشدة، بينما يعارضها مصوّتو أحزاب العمل والقائمة ويوجد مستقبل بشكل وسطي، ويدعمها مصوّتو الليكود دعمًا متوسطًا، ويدعمها بشدة مصوّتو البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة، أي إن هناك، إلى جانب يهودية الدولة ووظائفها، تقاربًا بين مصوّتي أحزاب اليسار الصهيوني والوسط، وموقفًا وسطيًا يميل إلى دعم الهوية اليهودية لدى مصوّتي الليكود، ودعمًا أكبر لدى البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة. هذه المواقف تنبع أيضًا من مستوى تديّن ناخبي الأحزاب المختلفة؛ إذ نرى أن مصوّتي أحزاب اليسار والوسط أقل تدينًا، وأنهم يحافظون بدرجة أقل على شرائع الديانة اليهودية في حياتهم اليومية من مصوّتي باقي الأحزاب. ويرتفع معدل الحفاظ على الشرائع اليهودية بعض

الشيء لدى مصوّتي حزب الليكود، وأكثر لدى مصوّتي حزب البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة. وكلما زاد التدين ودعم الهوية اليهودية، كان المستطلَع في الطرف اليمين والديني من المحور الحزبي في إسرائيل. وفي المجمل، نجد أن القسم الأكبر من الناخبين، مصوّتي حزب العمل وأحزاب الوسط والليكود وحزب البيت اليهودي، يفضل اختيار معارضة وسطية لإدارة الدولة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، ويعّبر هؤلاء الناخبون عن موقف يقع داخل حدود التوافق القائم في هذا المحور، وأن مصوّتي حزب ميرتس (وهم قلة قليلة) يختارون موقفًا رافضًا بوضوح، ومصوّتي الأحزاب الدينية أو المتدينة يختارون موقفًا داعمًا واضحًا.

2- مواقف المستطلَعين في محور القضية الفلسطينية والحلول

نتناول في هذا المحور مواقف مصوّتي الأحزاب الرئيسة من القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، من خلال أربعة أسئلة متوافرة في الاستطلاع. السؤال الأول: بحسب رأيك، هل يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين؟ وتُدرَج الإجابة على سلّم يبدأ من -1 أنا متأكد، ولغاية 4 لا يمكن الوصول بالتأكيد؛ السؤال الثاني: بحسب رأيك، هل على إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق دائم؟ والإجابة عن هذا السؤال تراوح بين 1 (طبعًا عليها أن توافق) ولغاية 4 (بالتأكيد عليها ألا توافق)؛ السؤال الثالث: هل على إسرائيل أن توافق على إعادة أحياء عربية في القدس إلى الفلسطينيين؟ تُدرَج الإجابات من 1 (طبعًا عليها أن تُعيد) لغاية 4 (بالتأكيد لا)؛ السؤال الرابع: بالنسبة إلى مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بحسب رأيك، هل يجب عدم إزالة أي مستوطنة؟ (الإجابة 1)، أو تفكيك المستوطنات النائية الصغيرة؟ (الإجابة 2) وتفكيك المستوطنات كلها؟ (الترقيم 3). ويعرض الجدول (9-9) معدلات الإجابات عن هذه الأسئلة وفقا لنيّات تصويت المستطلَعين.

الجدول (9-9)
معدلات الإجابات وفاقًا لنيات التصويت

نيات التصويت لحزب	التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين	إقامة دولة فلسطينية	إرجاع أحياء عربية في القدس	مستقبل المستوطنات الإسرائيلية
ميرتس	1.9	1.28	1.55	2.75
العمل	2.03	1.76	1.93	2.21
القائمة	2.42	1.99	2.1	2.12
يوجد مستقبل	2.69	2.15	2.48	1.93
الليكود	3.15	2.91	3.35	1.5
البيت اليهودي	3.55	3.25	3.52	1.28
شاس	3.57	3.15	3.64	1.27
أحدوت هتوراه (متدينون)	3.63	3.6	3.68	1.11

يشير معدل إجابة المستطلَعين وفقًا لنيات التصويت إلى أن ناخبي حزب ميرتس وحزب العمل هم الأكثر تفاؤلًا بالتوصل إلى اتفاق سلام مقارنة بباقي الأحزاب (معدل الإجابات 1.9 و2 بالتوالي). ونرى تقاربًا بين موقف مصوّتي حزب القائمة وحزب يوجد مستقبل في هذا الجانب، وهُم أقل تفاؤلًا من ناخبي حزب ميرتس والعمل. أما مصوّتو حزب الليكود والأحزاب عن يمينه، فهُم الأقل تفاؤلًا بإمكانية الوصول إلى اتفاق سلام.

إلى جانب مواقف المستطلَعين تجاه إقامة دولة فلسطينية، نحصل على التوجه ذاته: مصوّتو حزب ميرتس هم الأكثر تطرفًا من حيث الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، يليهم مصوّتو حزب العمل ومن ثم، وبتقارب كبير، مصوّتو حزب القائمة وحزب يوجد مستقبل. ونجد أن مصوّتي الليكود وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية هم الأقل دعمًا لهذه المقولة، أي إن كتلة المصوّتين الأكبر، أحزاب الوسط واليمين، لا تبدي تفاؤلًا كبيرًا ودعمًا واضحًا لإقامة دولة فلسطينية، بينما كتلة المصوّتين الأصغر، أي مصوّتي ميرتس والعمل، فيميلون إلى دعم إقامة دولة فلسطينية، والمواقف هذه تتكرر في السؤال عن إرجاع أحياء

عربية في القدس إلى الفلسطينيين. أما في شأن إخلاء المستوطنات، فتختلف الصورة اختلافًا كبيرًا، ونجد أن مصوّتي حزب ميرتس يميلون إلى الموافقة على إخلاء المستوطنات كلها، وأن مواقف مصوّتي حزب العمل وحزب القائمة وحزب يوجد مستقبل متقاربة وتميل إلى دعم إخلاء المستوطنات الصغيرة النائية (بتفاوت بسيط بينهم). ونجد لدى مصوّتي حزب الليكود وباقي الأحزاب عن يمنيه معارضة لإخلاء المستوطنات، حتى النائية الصغيرة.

3- المحور الاقتصادي

على الرغم من أن محور الاقتصاد لم يؤثر حتى الانتخابات الأخيرة بشكل جدي في أنماط التصويت مقارنة بمحور القضية الفلسطينية والاحتلال ومحور الهوية ووظيفة دولة إسرائيل، وفقًا للبحوث القائمة[37]، فإنه احتل مكانة مركزية في الحملات الانتخابية الأخيرة وفي الحراك السياسي قبيل الانتخابات، خصوصًا في ضوء حركة الاحتجاج الاقتصادي - الاجتماعي الذي وقع صيف 2011، ولأن تقديم الانتخابات كان له صبغة اقتصادية كونها جاءت بسبب تخوف الحكومة أو توقعها بعدم إمكانية المصادقة على ميزانية الحكومة.

نتناول في هذا المحور مواقف المستطلَعين في جوانب اقتصادية عدة تؤثر في أنماط التصويت، استنادًا إلى الأدبيات الإسرائيلية والعالمية، منها موقف المستطلَعين من الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل وأوضاع المستطلَع نفسه، في الأعوام الأربعة الأخيرة (ما يُعرف بالتصويت الاقتصادي Economic voting) من خلال سؤالين: **الأول**: بحسب رأيك، كيف هو الوضع الاقتصادي في الدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة؛ **الثاني**: كيف هو بالنسبة إلى وضعك الاقتصادي الشخصي في الأعوام الأربعة الأخيرة؟ الإجابة في كلا السؤالين هي تحسّن كثيرًا، تحسّن، لم يتغير، تغير إلى الأسوأ أو ازداد سوءًا (حيث تراوح الإجابة عن سلّم من خمس درجات، الرقم 1 يشير إلى: تحسّن بشكل كبير، والرقم 5 يشير إلى: ازداد سوءًا).

---

(37) ميخائيل شاليف، وليفي جال، «الخاسرون والفائزون للعام 2003: أيديولوجيا، المبنى الاجتماعي وتغيرات سياسية،» في: آشير وشمير، محرران، الانتخابات في إسرائيل - 2003.

جانب إضافي يؤثر في أنماط التصويت ويهمنا في هذه الدراسة هو مدى دعم المستطلَع لسياسة اقتصادية ليبرالية - رأسمالية أو اشتراكية - اجتماعية، كون ذلك يساهم في تحديد الانتماء السياسي للمستطلَع، ويوفر إمكانية فهم ما هو النظام الاقتصادي المفضَّل عند المجتمع الإسرائيلي. السؤال المطروح في الاستطلاع يطلب من المستطلَع أن يختار بين دعم كامل لنظام رأسمالي (الإجابة رقم 1) أو أنه يفضل نظامًا يميل إلى النظام الرأسمالي أكثر من الاجتماعي (إجابة 2) أو أنه يفضّل نظام يميل إلى الاجتماعي أكثر من الرأسمالي (3) أو نظام اشتراكي - اجتماعي كامل (ترقيم 4).

في جانب تقويم الأوضاع الاقتصادية في الدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة، نرى أن باستثناء مصوّتي حزب الليكود الحاكم ومصوّتي حزب البيت اليهودي اليميني، يقول مصوّتو الأحزاب إن الأوضاع الاقتصادية في الدولة تراجعت إلى حد بعيد في الأعوام الأربعة الأخيرة، وإن كان هناك تفاوت ما في حدة التراجع.

الجدول (9-10)

معدل مواقف المستطلَعين في المحور الاقتصادي وفاقًا لنيات التصويت

الحزب	الوضع الاقتصادي في الدولة	الوضع الاقتصادي الشخصي	نظام اقتصادي اجتماعي في مقابل نظام رأسمالي
ميرتس	4	3.2	3.33
العمل	3.77	3.25	3.32
القائمة	3.91	3.33	2.86
يوجد مستقبل	3.76	3.29	2.83
الليكود	3.04	2.89	2.51
البيت اليهودي	3.12	3.03	2.74
شاس	3.82	2.94	3
أحدوت هتوراه - متدينون	3.74	3.12	3

لكن عندما ننتقل إلى الأوضاع الاقتصادية الشخصية، تتغير الصورة فنرى أن معدل التشاؤم ينخفض بعض الشيء. في هذا الجانب، نرى أن مصوّتي الأحزاب كلها، ولو كان هناك تفاوت ضئيل، يعتقدون أن وضعهم الاقتصادي الشخصي لم يتغير كثيرًا في الأعوام الأربعة الأخيرة.

توازيًا مع هذه المواقف، نرى أن الاختلاف الأبرز بين مصوّتي الأحزاب الرئيسة هو في موقفهم تجاه النظام الاقتصادي - الرأسمالي في مقابل الاشتراكي - الاجتماعي؛ ففي حين يتموضع مصوّتو حزب ميرتس وحزب العمل على يسار السلّم ويدعمون نظامًا اقتصاديًا اجتماعيًا، يتموضع مصوّتو حزب الليكود والبيت اليهودي على الطرف المقابل ويفضّلون نظامًا رأسماليًا. أما مصوّتو أحزاب الوسط (يوجد مستقبل والقائمة)، فيميلون إلى موقف وسطي مع أفضلية صغيرة لدعم نظام اجتماعي اشتراكي، أي إن في المحور الاقتصادي فوارق في القناعات الاقتصادية للمصوّتين، وفوارق في تقويم الأوضاع الاقتصادية في الدولة، من دون فوارق جدية في تقويم الأوضاع الاقتصادية الشخصية.

4- مكانة الأحزاب والمجتمع المتدين

نتناول في هذا المحور مواقف المستطلَعين، وفقًا لنيات التصويت، تجاه تأثير الأحزاب والمجتمع المتدين في إسرائيل، مثل عدم مشاركة الشباب المتدين في الخدمة العسكرية أو المدنية، ومنع الزواج المدني في إسرائيل، بغية فحص ادعاء نمو تصدع جديد في هذا المحور في المجتمع الإسرائيلي. الأسئلة المتوافرة في استطلاع 2013 في هذا المحور هي: **الأول**، مدى موافقة المستطلَعين على مقولة «يجب فرض الخدمة العسكرية أو المدنية - الوطنية على المتدينين»؛ **الثاني**، مدى موافقة المستطلَعين «على سن قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل». وفي كلا السؤالين يُدرج المستطلع موافقته على سلّم من 1 (غير موافق بتاتًا) إلى 5 (موافق كليًا) على المقولة.

الجدول (9-11)

معدلات الإجابة عن أسئلة مكانة المجتمع والأحزاب المتدينة وفاقًا لنيات التصويت

الحزب	فرض خدمة على المتدينين	الزواج المدني
ميرتس	3.70	3.7
العمل	3.39	3.34
القائمة	3.49	3.44
يوجد مستقبل	3.44	3.38
الليكود	3.62	3.05
البيت اليهودي	3.36	2.62
شاس	1.93	1.67
أحدوت هتوراه (متدينون)	2.29	1.74

توضح معدلات الإجابة عن السؤالين جوانب مهمة في مواقف المستطلَعين من هذه القضايا، وأوجه الشبه والاختلاف بين مصوّتي الأحزاب، ونجد أن مصوّتي الأحزاب الدينية والمتدينة، مثل شاس وأحدوت هتوراه، يرفضون تمامًا تغيير الوضع القائم، ويعارضون فرض الخدمة العسكرية أو المدنية وإتاحة إمكانية للزواج المدني في إسرائيل. ونجد أيضًا تقاربًا كبيرًا في معدل إجابات مصوّتي حزب العمل (3.39) وحزب القائمة (3.49) وحزب يوجد مستقبل (3.44) والبيت اليهودي (3.36) في دعم فرض خدمة عسكرية أو مدنية على المتدينين. وأعلى معدل دعم لفرض الخدمة العسكرية أو المدنية كان في إجابات مصوّتي حزب الليكود (اليميني) (3.62) وحزب ميرتس (اليساري) (3.70).

في شأن السماح بالزواج المدني، نجد لدى مصوّتي أحزاب العمل والقائمة ويوجد مستقبل موقفًا داعمًا متقاربًا يصل إلى نحو 3.4، بينما نجد لدى مصوّتي حزب ميرتس دعمًا يرتفع إلى معدل (3.70)، وينخفض لدى

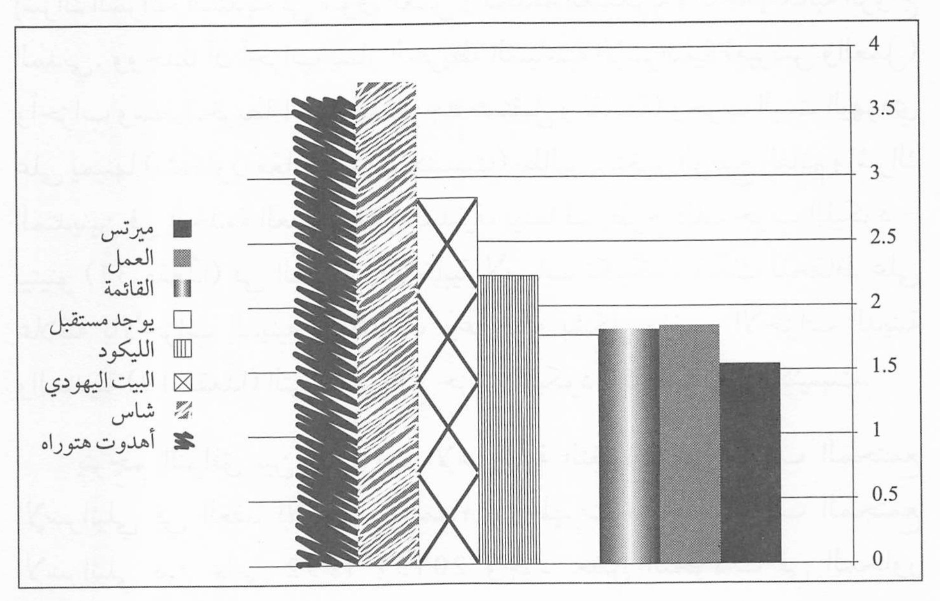
مصوّتي حزب الليكود إلى 3.05، ويتراجع بحدة لدى ناخبي البيت اليهودي، أي إن مصوّتي البيت اليهودي هُم أقرب في هذا الجانب إلى ناخبي الأحزاب المتدينة والدينية منهم إلى ناخبي أحزاب يمين الوسط واليمين.

يمكن القول إن مواقف مصوّتي الأحزاب غير الدينية أو غير المتدينة ليست داعمة بشكل جارف لخفض تأثير الأحزاب الدينية والمجتمع المتدين، أو تغيير ما يُعرف إسرائيليًا باتفاق الستاتوس - كو القائمة منذ بداية الخمسينيات، إنما تتعلق بمضمون التغيير. ونجد مستويات مرتفعة تدعم فرض خدمة عسكرية لدى مصوّتي أغلبية الأحزاب، ما عدا الأحزاب الدينية، بينما نجد فوارق في مستويات الدعم لدى الحديث عن الزواج المدني بين ناخبي اليسار والوسط واليمين. هناك موافقة مرتفعة نسبيًا تدعم إتاحة الزواج المدني لدى مصوّتي الأحزاب الواقعة على يسار الخريطة الحزبية الإسرائيلية مثل ميرتس والعمل، وأحزاب يمين الوسط غير الدينية مثل حزب القائمة ويوجد مستقبل، وموقف وسطي لدى مصوّتي الليكود، وموقف معارض لدى مصوّتي البيت اليهودي.

نرى في ذلك أن مصوّتي الأحزاب يعبّرون أحيانًا عن مواقف متناقضة تجاه رغبتهم في تغيير الوضع القائم، مثل مصوّتي الليكود والبيت اليهودي الذين يؤيدون فرض خدمة عسكرية أو مدنية على الشباب المتدين ويرفضون إتاحة زواج مدني، أي يرفضون تغيير ترتيبات الأوضاع الشخصية القائمة حاليًا وفقًا للديانة اليهودية. أعتقد أيضًا أن هذا الموقف يعود إلى كون مصوّتي الليكود والبيت اليهودي أكثر محافظة وتدينًا من مصوّتي اليسار ويمين الوسط كما نوضح في الشكل (9-2)، لكنهم ملتزمون بالمشروع الصهيوني وضرورة فرض خدمة عسكرية على المتدينين لتحقيق مساواة في تحمّل العبء العسكري والاقتصادي، ولا يرون في ذلك تناقضًا مع يهودية الدولة. وبحسب قناعة المستطلَعين، فإن دعم فرض خدمة عسكرية لا يعني بالضرورة الموافقة على المسّ بإدارة الدولة وفقًا للشريعة اليهودية أو حتى بالمكوّن اليهودي في طابع الدولة.

الشكل (9-2)

معدلات المحافظة على شرائع الديانة اليهودية وفاقًا لنيات التصويت



ملاحظة: 1 لا أحافظ، 4 أحافظ على الشرائع كلها.

خاتمة

ادعى هذا البحث أن نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تعكس نمو إجماع سياسي نيو - صهيوني جديد في مسألة هوية دولة إسرائيل ووظيفتها ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية، والنظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبروز تصدّعات جديدة في مجال مكانة الأحزاب والفئات الدينية المتزمتة وموضوع تقاسم العبء (أمنيًا واقتصاديًا) من جهة أخرى. وقد دعمت هذا الادعاءَ مراجعُ البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور، ومواقف المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، ومواقف ناخبي الأحزاب الرئيسة في الانتخابات الأخيرة.

كما أن متابعة البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسة دعمت ادعاء نمو توافق سياسي في ثلاثة محاور أساسية: تعريف دولة إسرائيل وهويتها؛ محور القضية

الفلسطينية والاستيطان؛ محور السياسات الاقتصادية. كما دعمت بروز تصدع جديد في شأن علاقة الدولة بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم)، وموضوع إشراك الشرائح المتدينة في سوق العمل والخدمة العسكرية وإتاحة إمكانية الزواج المدني. ووجدنا أن أحزاب يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية (ميرتس والعمل) وأحزاب وسط الخريطة السياسية (يوجد مستقبل والقائمة) وحزب البيت اليهودي على يمينها (يشكلون معًا 59 عضو كنيست) يطالبون بتغيير الوضع القائم وإشراك المتدينين في الخدمة العسكرية أو المدنية، بينما لم يطرح ذلك حزب الليكود - بيتينو (31 مقعدًا) في الحملة الانتخابية لأسباب تكتيكية، وذلك للحفاظ على علاقته بالأحزاب الدينية والمتدينة، وعارضته بشكل واضح الأحزاب الدينية والمتدينة (19 مقعدًا) التي تشكل مع حزب الليكود 50 مقعدًا في الكنيست.

يترجِم التوافق بين الأحزاب الإسرائيلية التغيرات في مواقف المجتمع الإسرائيلي في العقد الأخير وينظمها؛ إذ أظهرت مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي بين عامي 1992 و2013 وجود بعض التحولات في المحاور المبحوث فيها، وهي تحولات واقعة تحت سقف الخطاب النيو - صهيوني الجديد. وفي محور هوية الدولة ووظائفها، وجدنا ارتفاعًا في أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، في مقابل انخفاض في أهمية السلام كقيمة عليا. كذلك وجدنا استقرارًا في دعم إدارة شؤون الحياة اليومية وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، وتراجع الرفض المطلق لهذا الاقتراح بالتوازي لارتفاع مستويات التدين في المجتمع الإسرائيلي. إلا أن الأبرز في سياق نمو توافق جديد كان في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان؛ فلقد وجدنا انخفاضًا في دعم مبدأ الأرض في مقابل السلام، وارتفاعًا في دعم مقولة أو شعار إقامة دولة فلسطينية، مع ارتفاع في رفض إخلاء المستوطنات، ورفض إرجاع أحياء عربية في القدس الشرقية.

هذه التحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي بين عامي 1992 و2013، وهي التي يمكن تعريفها كانحراف نحو اليمين المتدين - الديني وانتشار خطاب التيار النيو - صهيوني، شكلت البيئة والمناخ السياسي الذي جرت فيه انتخابات

عام 2013، ووضعت حدود المواقف السياسية والطروحات الحزبية. وأظهرت متابعة مواقف مصوّتي الأحزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات في هذه المحاور تفاوتًا في مواقف مصوّتي الأحزاب المختلفة، وتفاوتًا لدى مصوّتي الحزب ذاته في محاور مختلفة أحيانًا، ووضحت أن المجتمع الإسرائيلي ينقسم من حيث المواقف إلى فئات عدة، وأن المواقف تتلاءم مع أنماط التصويت. أكبر تلك الفئات التي تتبنّى مواقف يمينية محافظة، وتصوت لأحزاب اليمين هي فئة مصوّتي الأحزاب الدينية والمتدينة الذين يتبنّون مواقف أكثر تطرفًا. في المقابل، يتبنّى مصوّتو أحزاب يمين الوسط، في المجمل، مواقف وسطية تميل بعض الشيء إلى يمين المحور السياسي، في مقابل مواقف معتدلة لدى مصوّتي أحزاب اليسار ويسار الوسط، وهم الفئة الأقل. ومن بين النتائج البارزة وفق المحاور، وجدنا تقارب مواقف مصوّتي حزب العمل (يسار الوسط الصهيوني) في محور هوية الدولة ووظائفها مع مواقف مصوّتي أحزاب يمين الوسط مثل حزب يوجد مستقبل وحزب القائمة، بينما نجد تقاربًا بين مواقف مصوّتي الليكود ومصوّتي أحزاب اليمين في هذا المحور. ونجد أن مواقف مصوّتي الأحزاب الدينية والمتدينة هي الأكثر تطرفًا في هذا المحور.

في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، وجدنا أن مواقف مصوّتي حزب ميرتس وحزب العمل هي الأميل إلى قبول حلول سلمية وإقامة دولة فلسطينية، وإخلاء مستوطنات (لكنهم الأقل عددًا). ووجدنا تقاربًا في مواقف مصوّتي أحزاب الوسط الذين يختارون مواقف وسطية تقع في حدود التوافق الإسرائيلي، على الرغم من أن مواقف مصوّتي حزب «القائمة» لا تبتعد كثيرًا عن مواقف مصوّتي حزب العمل. ووجدنا أن مصوّتي أحزاب اليمين (الليكود - بيتينو والبيت اليهودي) أكثر تطرفًا من مواقف مصوّتي الوسط، يليهم في مستوى التطرف مصوّتو الأحزاب المتدينة والدينية.

في محور الأوضاع الاقتصادية وجدنا تقاربًا في مواقف مصوّتي الأحزاب كلها ما عدا مصوّتي الليكود -بيتينو والبيت اليهودي، في تقدير المستطلعين للأوضاع الاقتصادية في الدولة والأوضاع الاقتصادية الشخصية؛ ففي حين تميل

الآراء في الأوضاع الاقتصادية في الدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة إلى التشاؤم، فإنها تميل إلى التفاؤل والواقعية في تقويم الأوضاع الاقتصادية الشخصية. كما وجدنا اختلافًا في دعم نظام اقتصادي وفقًا لنيات التصويت؛ إذ يفضّل مصوّتو اليسار الصهيوني (حزب ميرتس والعمل) نظامًا اقتصاديًا اجتماعيًا اشتراكيًا بشكل واضح، ويفضّل مصوّتو يمين الوسط واليمين النظام الرأسمالي (بتفاوت).

في محور مكانة وتأثير الأحزاب والفئات الدينية المتزمتة وجدنا، على مستوى مواقف المصوّتين، دعمًا لدى مصوّتي الأحزاب كلها، ما عدا الأحزاب الدينية والمتدينة، لفرض خدمة عسكرية أو مدنية على الشباب المتدين. لكن هذه الصورة تختلف في بند إتاحة إمكانية الزواج المدني؛ إذ نرى وجود دعم مرتفع لدى مصوّتي حزب ميرتس، يتراجع لدى مصوّتي حزب العمل. بينما يختار مصوّتو أحزاب يمين الوسط موقفًا وسطيًا لا يقبل بشدة ولا يعارض الزواج المدني، وينخفض الدعم لدى مصوّتي الليكود وحزب البيت اليهودي.

أوضحتْ متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي بين عامي 1992 و2013 أن أغلبية المجتمع الإسرائيلي تميل إلى تبنّي مواقف يمينية محافظة تدعم ترسيخ الهوية والطابع اليهودي للدولة، وتفضّل الحفاظ على أغلبية يهودية في مقابل السلام والديمقراطية. وترفض أغلبية المجتمع مبدأ الأرض في مقابل السلام ولو دعمت إقامة دولة فلسطينية، وتعارض تفكيك المستوطنات وإعادة الأحياء العربية في القدس (وفقًا للتسمية الإسرائيلية). هذه المواقف تشكل المناخ السياسي العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي التي تحدد سقف مواقف مصوّتي الأحزاب المختلفة. يمكن القول، وفقًا لهذه النتائج، إن الاستنتاج الأبرز في الاستيطان والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية هو أن مواقف المجتمع وبرامج الأحزاب تعزز خيار فرض سياسية الأمر الواقع والحفاظ عليه، على الرغم من وجود تفاوت في مواقف مصوّتي الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة. ووجدنا أن نسبة قليلة من المستطلعين تتبنّى مواقف سياسية أقل تطرفًا ويمينية وتميل إلى المواقف السياسية التقليدية لليسار الصهيوني التقلدي، وتدعم حزب ميرتس وحزب العمل (حصلا معًا على 21 مقعدًا في الانتخابات الأخيرة).

وقسم أكبر من المستطلعين يدعم مواقف أقل يمينية، لكنها بعيدة بعض الشيء عن مواقف اليسار، ويدعم أحزاب يمين الوسط (حزب يوجد مستقبل والقائمة) وحصلا على 25 مقعدًا في الانتخابات الأخيرة (من دون عدد مقاعد حزب كديما الذي حصل على مقعدين ولم نتطرق إليه في هذا الدراسة لأنه لم يتمثل في عدد كافٍ من المستطلَعين في استطلاع 2013، ما يصعّب إجراء تحليلات إحصائية). وقسم أكبر من المستطلَعين يتبنّى مواقف سياسية أكثر تطرّفًا ويمينية ويشدد بقوة على القيم اليهودية، وأكثر تشاؤمًا في مسألة حل القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، ويصوّت لحزب الليكود والبيت اليهودي (حصلا معًا على قرابة 44 مقعدًا في الانتخابات الأخيرة). ومن نافل القول إن مواقف مصوّتي الأحزاب الدينية (حزب شاس) والأحزاب المتدينة المتزمتة (أحدوت هتوراه) هم الأكثر تطرفًا وتشددًا. في هذه الأجواء والتركيبة الحزبية، من الصعب تحقيق أي تغيير في سياسات الحكومة الإسرائيلية وفي مواقفها تجاه الحلول المقترحة للقضية الفلسطينية والاحتلال وهوية دولة إسرائيل وطبيعتها، بل تشي بأن ما كان سيكون.

المراجع

1 - العربية

كتب

بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2005.

غانم، هنيدة (محررة). **تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية [مدار]، 2012.

سلطاني، نمر (محرر). **إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير الرصد السياسي 2004**. حيفا: مدى الكرمل، 2005.

دورية

يفتحئيل، أورن. «الاستعمار الليبرالي؟ الانتخابات الإسرائيلية 2013 و«الفقاعة الإثنوقراطية».» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة 24، العدد 94، ربيع 2013.

تقارير

خطيب، إيناس وشيلي يحيموفيتش Shelly Yachimovich. تقرير، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، شخصيات في السياسية الإسرائيلية؛ 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل. «نفتالي بنت (Naftali Benett) رئيس حزب البيت اليهودي.» تقرير، المركز، برنامج دراسات إسرائيل، شخصيات في السياسية الإسرائيلية؛ 1، نيسان/ أبريل 2013.

______. «يائير لبيد (Yair Lapid): رئيس حزب «يوجد مستقبل».» تقرير، المركز، برنامج دراسات إسرائيل، شخصيات في السياسية الإسرائيلية؛ 2، أيار/ مايو 2013.

2- الأجنبية

Books

Kimmerling, Baruch. *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and Military*. Berkeley: University of California Press, 2001.

Shafir, Gershon and Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005. (Cambridge Middle East Studies; 16)

Periodicals

Arian, Asher and Michal Shamir. «Collective Identity and Electoral Competition in Israel.» *The American Political Science Review*: vol. 93, no. 2, June 1999.

________. «The Primarily Political Functions of the Left-Right Continuum.» *Comparative Politics*: vol. 15, no. 2, January 1983.

Ben-Porat, Guy. «Netanyhu's Second Coming: A Neoconservative Policy Paradigm?.» *Israel Studies*: vol. 10, no. 3, Fall 2005.

Rouhana, Nadim N. and Nimer Sultany. «Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 33, no. 1, Autumn 2003.

3- العبرية

كتب

أريان، آشير وميخال شمير (محرران). **الانتخابات في إسرائيل- 2003**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2004.

درور، يحزقئيل. **تجديد الصهيونية**. القدس: المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، 1997.

غبيزون، روت. **شروط لازدهار دولة إسرائيل: أهداف عليا لدولة إسرائيل وإسقاطاتها**. حيفا: معهد التخنيون؛ مؤسسة ش. نأمان، 2006.

فيرليغر، طوبيا (محرر). **جواب إلى زميل ما بعد صهيوني**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2003.

فيلك، داني وأوري رام (محرران). **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير، 2005.

دورية

حزوني، يورام. «مئة عام على دولة اليهود.» **تخيلت**: العدد 13، ربيع 1997.

الفصل العاشر

تداعيات احتمالات انهيار السلطة على خدمات البنية التحتية

عبد الرحمن التميمي

بعد تسارع النقاش في الأوساط الأكاديمية والرسمية في شأن جدوى حل السلطة الفلسطينية بعد عوامل التأكّل الكثيرة في بنيتها، ظهرت أسئلة عدة عن آليات التكيف وتعبئة الفراغ في ما بعد الانهيار، أو كما يسمّى «اليوم التالي»؛ فهدف هذه الدراسة هو الإجابة عن سؤال ماذا عن الخدمات الأساسية «المياه والكهرباء» بعد انهيار السلطة، وبالتالي ركزت على الخيارات المحتملة في ظل معطيات الوضع الراهن، وعرضت الإمكانات المتاحة لتولّي مسؤولية خدمات البنية التحتية في اليوم التالي. واعتمدت الدراسة على منهجية الدراسات المستقبلية من حيث أوزان المتغيرات ومعاملات الارتباط بعضها ببعض.

خلصت الدارسة إلى نتيجة رئيسة: في حال انهيار السلطة، فإن الخيار المحتمَل أكثر من سواه هو أن تتولّى إسرائيل المسؤولية عن الخدمات كونها المستفيدة تجاريًا وسياسيًا من هذا الخيار، وحيث إنها ما زالت تتحكم في 98 في المئة من مصادر الكهرباء و85 في المئة من مصادر المياه.

أوصت الدراسة بإعطاء أهمية كبرى لهيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني لتكون الرافعة الأساس للمجتمع، وتقديم الخدمات في حال حدوث الانهيار.

على الرغم من أنه لا يوجد ما يدل بشكل قطعي على حتمية انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها، فإن هناك مؤشرات لا بد من أخذها في الاعتبار ربما تشير إلى أن من الممكن أن تنهار من دون قرار من أحد، فالعمارات الضخمة لا تنهار بقرار بل بتصدّعات قد تكون مرئية أو غير مرئية. ومن المؤشرات التي تثير الانتباه وتعطي إيحاءات بأن السلطة الفلسطينية هي في مراحل أقرب إلى الانهيار، مؤشرات اجتماعية مثل إحساس مجموعات واسعة بالاضطهاد والتهميش وتنامي ظاهرة العنف غير السياسي، ومؤشرات اقتصادية مثل تنامي الفقر وغياب التوازن في التنمية الاقتصادية، ومؤشرات سياسية، وهي الأهم، مثل «فقدان الشرعية في نظر قطاع كبير من السكان، وتدهور الخدمة العامة، وانسداد الأفق السياسي، وفشل المشروع»، وتغوّل الأجهزة الأمنية، وضعف الأحزاب، وتنامي النخب غير المسيّسة، والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وعدم تجديد شرعيات المؤسسات المختلفة.

من هنا يمكن فهم أن أكثر من عامل واحد يساهم ربما في آليات انهيار السلطة، وربما يأخذ أكثر من شكل واحد، وبالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار وفقًا لآلياته وشكله والقوى التي من خلفه والمدة الزمنية التي يستغرقها، وعوامل أخرى. فمثلًا يرى إبراهيم أبراش[1] أن «بالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، إلا أننا لا نعتقد أنه يمكن إنهاء السلطة بقرار من المجلس المركزي[2] أو أية جهة في المنظمة، لأن السلطة تمردت على المنظمة وباتت تسير بقوة دفع غير مستمدة من المنظمة بل من الجهات المانحة والاتفاقات التي وقّعتها السلطة ذاتها مع إسرائيل والجهات الخارجية. وفي حالة صدور قرار فلسطيني بحل السلطة، فإن جهات فلسطينية مستعدة لتولّي أمر السلطة بعيدًا عن منظمة التحرير، كما أن أي حديث عن حل السلطة لن ينسحب

---

(1) وزير ثقافة فلسطيني سابق. إبراهيم أبراش، «مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بالدولة،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر ما العمل بعد عشرين عامًا على اتفاق أوسلو؟ الذي عقده المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، البيرة 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

(2) هناك اعتبارات إقليمية ودولية قد تمنع حل السلطة، أو تحدد شكل الحل.

على السلطة القائمة في قطاع غزة». ومن زاوية أخرى، يرى جورج جقمان أن انهيار السلطة قد يأتي بسبب استنفاد مهمتها: «إن أزمة السلطة تكمن في أنها لا تستطيع أن تحكم لفترة متناهية دون أفق مرئي وواقعي للوصول إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني المعلن للدول ذات السيادة، فالاسم الرسمي للفترة ما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية هو المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تستمر حتى 1999 تنتهي بمفاوضات الحل النهائي». وبالتالي، بحسب جقمان، فإن «الغاية من إنشاء السلطة قد انتهت وتآكّلت مشروعيتها»[3].

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان الآثار المترتبة عن انهيار السلطة على قطاع البنيه التحتية، خصوصًا قطاعي المياه والطاقة اللذين يشكلان أهم حاجة أساسية للمواطنين، كما أنها تبيّن الآلياتِ المؤسساتية التي يمكن أن تنشأ في محاولة التكيّف مع الانهيار، وسلبيات هذه الآليات وإيجابياتها التي ستملأ الفراغ الناشئ من الانهيار.

أولًا: الواقع الحالي لقطاع الخدمات (المياه والطاقة)

من البديهي أن تتأثر مناحي الحياه كلها جرّاء انهيار السلطة. وفي حالة قطاع البنية التحتية، فإن أكثر القطاعات تأثرًا هما قطاعا المياه والطاقة، لارتباطهما بحياة الناس اليومية.

1- قطاع المياه

تعاقبت على إدارة قطاع المياه في فلسطين إدارات عدة منذ الحكم العثماني، حيث وقع هذا القطاع تحت إدارة الانتداب البريطاني ومن ثم الإدارة الأردنية (1948-1967)، وصولًا إلى الاحتلال الإسرائيلي الذي سيطر على الأراضي الفلسطينية كلها خلال حربين: **أولاهما** في عام 1948، حين سيطرت إسرائيل على نهر الأردن العلوي، **وثانيتهما** في عام 1967، حين سيطرت

(3) جورج جقمان، أستاذ فلسفة في جامعة بيرزيت. جورج جقمان، «هل استنفدت السلطة الفلسطينية دورها؟» شؤون فلسطينية، العدد 252 (ربيع 2013).

إسرائيل على مصادر المياه السطحية والجوفية كلها، وأصدرت جملة من الأوامر العسكرية تمثّلت في وضع المياه كأملاك دولة لا يحق استخدامها إلا بتصاريح تُمنح من الإدارة العسكرية.

تمثّلت هيكلية إدارة قطاع المياه تحت الاحتلال في سيطرة الإدارة المدنية وضابط المياه على القضايا كلها المتعلقة بإدارة مصادر المياه، إضافةً إلى إخضاع دائرة مياه الضفة الغربية، التي أُسست في عهد الإدارة الأردنية قبل عام 1967 ضمن مسؤوليات سلطة المصادر الطبيعية وفق القانون الأردني رقم 12 لعام 1966، لصلاحيات الحاكم العسكري، ووضِعت تحت إشراف ومتابعة ضابط المياه في الإدارة المدنية وحُددت مسؤولياتها بمتابعة القضايا المتعلقة بتزويد المياه للبلديات ومصالح المياه في الضفة الغربية ومنح صلاحياتها في تشغيل الآبار لشركة ميكوروت، وبلغت كميات المياه التي تشرف على توزيعها كمياه شرب بالجملة ما مجموعه 27 مليون متر مكعب (م $م^3$) سنويًا.

أما على مستوى تزويد المواطنين الفلسطينيين بخدمات المياه، فأُبقي على الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية، إضافة إلى مصلحة مياه محافظة القدس (أُنشئت وفق القانون الأردني رقم 9/ 1966) وسلطة مياه ومجاري بيت لحم (أنشئت وفق أمر عسكري في عام 1972)، وبالتالي فإن علاقة المواطن الفلسطيني كانت بهذه المؤسسات بشكل مباشر.

وتستمر منذ العام 1993 السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية؛ فبتغيّر الوضع السياسي بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993 والاتفاق المرحلي في شأن الضفة وقطاع غزة في عام 1995، اعتبر الاتفاق المرحلي «أوسلو 2» في البند 40 من الملحق الثالث «بروتوكول التعاون الاقتصادي» أن قضية الحقوق المائية من الموضوعات المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

بموجب هذا الاتفاق، «البند 40»، أُسست لجنة المياه المشتركة التي يجري من خلالها التعامل مع مشروعات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية، سواء المشروعات الفلسطينية أو المشروعات المرتبطة بالمستوطنات،

من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشروعات، إذ أخذت موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشروعات المياه، ما أوجد حالًا أدّى إلى عرقلة تنفيذ هذه المشروعات، ووصفت سلطة المياه الفلسطينية هذه اللجنة بأنها لجنة عراقيل وتأخير.

كان من المفترض، بحسب الاتفاق المرحلي، نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني للشؤون المدنية كلها، بما في ذلك المياه، ووضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها، إلا أن ذلك لم يحدث، بل بقيت هذه الدائرة تحت إشراف ضابط المياه في الإدارة المدنية وصلاحياته.

مع إنشاء السلطة الفلسطينية، صدر قرار رئاسي رقم 90/لعام 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2 لعام 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3 لعام 2002. وقد هدف القانون إلى تطوير مصادر المياه وإدارتها وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث، وإعطاء سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

قامت سلطة المياه في بداية عملها بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى مشروعات حفر آبار المياه الإنتاجية، وذلك بموازنات مالية ضخمة مموّلة من الدول المانحة، ومنها ما يزيد على حفر 12 بئرًا إنتاجية قامت سلطة المياه بتسليم إدارتها إلى دائرة مياه الضفة الغربية، بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعيّن في عهد الإدارة المدنية ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية باعتبارها مؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق بإنتاج المياه ونقلها وشرائها بالجملة، إلا أن إشراف الإدارة المدنية ورفضها الالتزام بنقل صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية إلى السلطة دفعا الأخيرة إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني في عام 2010 بنقل الموظفين المعينين في عهد الإدارة المدنية بقرار أحادي الجانب إلى سلطة المياه، واعتبار الموظفين الذين عيّنتهم السلطة بعد عام 1996 جزءًا من هيكلية هذه الدائرة. إلا أن التزام الموظفين المسجلين في الإدارة المدنية تنفيذَ القرار كان ضعيفًا،

ما أوجد صيغة تتمثّل في وجود دائرة مياه تتبع للإدارة المدنية ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية.

على مستوى تقديم خدمات المياه، تبعت هذه الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية ومصلحة مياه محافظة القدس وسلطة مياه ومجاري بيت لحم، حيث إنها تتزود بالجملة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية بكميات قُدّرت في عام 2011 بـ 49 مليون متر مكعب (م م^{3}) في الضفة الغربية، مخصصة للشرب، إضافة إلى بعض الآبار التي تديرها البلديات كبلدية نابلس وطولكرم.

بقي واقع تزوّد الفلسطيني بالمياه في مستوى متدنٍ، إذ بلغت حصة الفرد اليومية 75 ليترًا في عام 2011 في الضفة الغربية، على الرغم من الأموال التي استُثمرت من الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه، ويعود ذلك إلى سبب رئيس متعلق بعدم كفاية إمدادات المياه مقارنة بمعدل الطلب عليها، وارتباط ذلك أساسًا بالقيود التي فرضها الاتفاق المرحلي.

الجدول (10-1)

كميات المياه المستهلكة في المحافظات بملايين الأمتار المكعبة (م م^{3})، وبحسب مصدر التزود (سلطة المياه 2012)

المحافظة	عدد السكان	كمية الزيادة خارج السيطرة الإسرائيلية (م م^{3})	كميات المياه المشتراة من ميكوروت (م م^{3}) ونسبتها المئوية
جنين	275	8.3	219.4
طوباس	56	10	428.5
طولكرم	166	14	3.5 5.2
نابلس	340	14	422
قلقيلية	98	11	0.5 5.7
سلفيت	65	5.2	33 2.7
رام الله	310	3.08	84 16.6
أريحا	46	25	27

يتبع

تابع

القدس	148	8	483
بيت لحم	192	4.5	62 7.6
الخليل	625	7.8	61 12.6
	2.145	98.6	29.4 56.7

إن إبقاء الحقوق المائية الفلسطينية ضمن السيطرة الإسرائيلية وتحكّم الأخيرة في كل ما يتعلق بإنشاء البنية التحتية وتطوير مصادر المياه يجعلان دور السلطة الفلسطينية محدودًا جدًا في القضايا المتعلقة بالتخطيط لمصادر المياه وتطويرها.

يتبيّن من الجدول (10-1) أن مجموع استهلاك المياه في الضفة الغربية لأغراض الشرب هي 155.3 م م³ (98.6 من المصادر المحلية و56.7 م م³ عن طريق ميكوروت)، أي إن ما يعتمد عليه من الشركة الإسرائيلية هو 36.5 في المئة، علمًا أن الحاجة تتجاوز 500 م م³ سنويًا.

يوضح الجدول أيضًا أن أقل نسبة اعتماد على شركة ميكوروت هي قلقيلية (0.5) وأعلى نسبة اعتماد هي رام الله والقدس والخليل، إذ تفوق الـ 80 في المئة، وأن معدل اعتماد المحافظات الفلسطينية على الخدمة التي تسيطر عليها إسرائيل بشكل مباشر 29.4 في المئة، وهذه السيطرة في تزايد مستمر.

أما العوامل التي ستكون مؤثرة في أي آلية فلسطينية لتقديم الخدمات، فهي:

- السيطرة الإسرائيلية على 80 في المئة من مصادر المياه و 98 في المئة من مصادر الطاقة.

- الازدياد بشكل مطرد في الحاجات من خلال الزيادة السكانية، إذ تحتاج الضفة الغربية إلى زيادة تُقدَّر بحوالى 1 في المئة من الطاقة، و 3 في المئة زيادة سنوية من المياه.

- زيادة أسعار المياه والطاقة المتاحة في حال شرائها من إسرائيل.

- قد تؤدي البيئة الدولية والإقليمية دورًا كبيرًا في نجاح أي إدارة فلسطينية أو إخفاقها.

- البيئة المحلية (اتفاق الفصائل، مستوى الفوضى، طبيعة الإدارة المحلية وبيئتها).

2- قطاع الطاقة

بلغت كمية الطاقة الكهربائية المستورَدة في الأراضي الفلسطينية حوالى 4.2 مليون ميغا واط/ساعة، وكمية البنزين 172 مليون ليتر وكمية السولار حوالى 476 مليون ليتر، إضافة إلى 122 مليون طن من غاز النفط المسال خلال عام 2010[4].

وبلغ معدل استهلاك الأسرة الواحدة من الكهرباء في الأراضي الفلسطينية حوالى 266 كيلو واط/ساعة، و46 ليترًا من البنزين و21 كلغ من الغاز المسال و10 ليترات من الكاز (للأسر التي استخدمت هذه الطاقة). ويبيّن الجدول (10-2) الطاقة المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بحسب الشهر وشكل الطاقة.

في الضفة الغربية على وجه الخصوص، فإن توزيع معدل استهلاك الأسر من الطاقة التي استخدمت الطاقة بحسب المناطق في كانون الثاني/يناير 2011 هو كما يبيّن الجدول (10-2).

يدار قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال البلديات، وشركة كهرباء القدس، وشركة كهرباء الشمال، وشركة كهرباء الجنوب، لكن هذه الشركات والبلديات كلها هي موزع لكهرباء مستورَدة من شركة الكهرباء القطرية - الإسرائيلية، ولا يستورَد سوى 2 في المئة من الأردن لمصلحة بلدية أريحا (الجدول (10-2)).

أما بالنسبة إلى الوقود، فإن جميع الكميات المستهلكة في الضفة الغربية مستوردة عن طريق إسرائيل التي تتحكم فيها وتقوم بتوريدها إلى الضفة على أسس تجارية.

---

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011 (رام الله: الجهاز، 2011).

الجدول (10-2)

معدل استهلاك الطاقة للأسر التي استخدمت الطاقة في الأراضي الفلسطينية بحسب المنطقة (كانون الثاني/ يناير 2011) (سلطة الطاقة 2012)

المنطقة	معدل استهلاك الأسرة					
	الكهرباء (كيلو واط/ ساعة)	الحطب (كلغ)	غاز النفط المسال (كلغ)	كاز (ليتر)	بنزين (ليتر)	سولار (ليتر)
الأراضي الفلسطينية	266	228	21	10	46	102
الضفة الغربية	256	313	24	20	77	113
شمال الضفة الغربية	220	219	22	15	79	95
وسط الضفة الغربية	314	364	23	23	89	170
جنوب الضفة الغربية	244	419	26	22	56	74

وتُستورد الكهرباء من خلال حوالى 154 نقطة ربط بين الشركة القطرية - الإسرائيلية وشركات التوزيع الفلسطينية أو المجالس القروية أو البلدية. كما أنه لا بد من ملاحظة أن جزءًا كبيرًا من المستوطنات أيضًا يتلقى من نقاط الربط نفسها، الأمر الذي يجعل المستوطنات أيضًا جزءًا من آليات التحكم في هذا القطاع.

ثانيًا: تداعيات «انهيار» السلطة على البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني

تمثّل السلطة بمعناها العام أداة تنظيم التفاعل بين مكوّنات النسق الذي تديره، الأمر الذي يعني أن غيابها يشكل حدثًا تتداعى بفعله تفاعلات لا ينظمها ناظم. لكن الخبرة التاريخية للمجتمعات في مراحل «الأزمة» تكشف عن عملية الاستعاضة عن الناظم السياسي بناظم اجتماعي تفرزه آليات التكيف الذاتية عبر ما يشبه نماذج «التسيير الذاتي» التي عرفتها المجتمعات في مراحل ما بعد الانهيار.

تتميز بنية إدارة المجتمع الفلسطيني بأنها بنية مركّبة؛ فهناك السلطة الفلسطينية من ناحية، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا، وهذا أمر يستدعي إطارًا نظريًا لضبط إيقاع الاحتمالات المترتبة عن الانهيار.

تعتمد الدراسة في جزء من تحليلها على نظرية التكيف (Adaptation) الاجتماعي والسياسي (تعتمد آليات التكيف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والخبرة التاريخية لكل مجتمع)؛ فمنذ انهيار السلطة المركزية في العراق مثلًا، أعاد المجتمع اصطفافه على أساس طائفي، وأصبح رجال الدين هم الفئة الأكثر تأثيرًا، ثم أعاد المجتمع تركيبة هذا الاصطفاف على شكل أحزاب. وفي فلسطين قبل إنشاء السلطة الوطنية استطاع المجتمع الفلسطيني أيضًا المحافظة على تماسكه تحت الاحتلال من خلال المنظمات الأهلية والنقابات التي أدّت دورًا كبيرًا في إدارة حياة السكان لكن بمرجعية حزبية وسياسية في أكثر الأحيان[5]، وضعف هذا الدور بعد حلول السلطة، وبدأ المجتمع المدني يكيّف نفسه ليؤدي دور «لوبيات» (جماعات ضغط) في أكثر الأحيان.

من الأهمية الإشارة إلى أن نظرية التكيّف السياسي[6] ترتكز على فكرة مركزية هي أن الكيان السياسي يواجه نمطين من المطالب:

- **المطالب الداخلية** التي يريدها المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... إلخ؛ ففي الحالة الفلسطينية، هناك ضغط معيشي على السلطة (انقطاع الكهرباء والمياه فترات طويلة، وعدم انتظام الرواتب يجعلاها تقبل، وعلى مضض، كثيرًا من الشروط الإسرائيلية والدولية).

- **المطالب الخارجية**، وهي متطلّبات البيئة الإقليمية والدولية (مطالب القانون الدولي والاقتصاد الدولي والعلاقات السياسية ... إلخ) كشروط البنك الدولي مثلًا.

---

(5) ارتبطت النقابات والمؤسسات الفلسطينية في الداخل بفصائل منظمة التحرير في الخارج.

(6) انظر التفصيلات في: James N. Rosenau, *The Study of Political Adaptation*, Essays on the Analysis of World Politics (London: Frances Pinter; New York: Nichols Pub. Co., 1981), pp. 56-88.

على هذا الأساس، يجد الكيان السياسي نفسه أمام احتمالات:

أ- تغليب المطالب الداخلية على المطالب الخارجية (وهنا تظهر ملامح أزمة دولية بين الكيان والمجتمع الدولي)، ويسمّى التكيّف المقاوِم.

ب- تغليب المطالب الخارجية على المطالب الداخلية، ما يعني تنامي احتمالات عدم الاستقرار الداخلي، ويسمّى التكيف المُذعِن (Acquiescent).

ج- محاولة الموازنة بين مطالب الداخل ومطالب الخارج، وهذا ما يحتاج إلى قدر من الإمكانات من ناحية، وقدرة من البراعة الدبلوماسية، ويسمّى التكيف التعزيزي.

د- التكيّف الوقائي الذي يعتمد على الدراسة المستقبلية بهدف ترجيح أحد الاحتمالات، والعمل على الاستعداد للتعامل معه لحظة حدوثه في المستقبل (Preservative).

ولمعرفة العامل الأكثر تأثيرًا في آليات التكيّف، جرى الاستعانة بتقنية دولاب المستقبل[7]، ومن ثم تم تحديد أهم التداعيات التي ستنشأ نتيجة هذا العامل.

1- المنهجية

تتمحور المنهجية حول نظرية التكيّف، وهي الربط بين آلية الانهيار أو غياب السلطة وآلية التسيير الذاتي والتكيّف عبر الأبعاد التالية:

أ- تحديد آلية الغياب للسلطة، وهي تتمثّل في الاحتمالات التالية:

- نقص التمويل المالي.
- استقالة السلطة الفلسطينية من دون بديل.

---

(7) يمثّل المنهجية الأكثر قابلية لرصد تداعيات الانهيار على أي قطاع من قطاعات التفاعل في المجتمع، ومن ضمنها البنية التحتية. (تقوم الفكرة المركزية لتقنية دولاب المستقبل على اختيار حادث معيّن أو واقعة معيّنة، ثم رصد سلسلة الترابط بين هذه الواقعة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة. من هنا، فإن أهميتها تكمن في أنها تساعد على رصد الآثار غير المباشرة التي من الممكن أن تصل إليها من دون المرور بالآثار المباشرة.

- صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني.
- قرار من الاحتلال.
- انتفاضة ثالثة.
- تضافر العوامل، أو ما تُسمّيه الدراسات المستقبلية (Synergy).

وتحدّد النتائج المترتبة عن كل احتمال من الاحتمالات الستة السابقة في البنية التحتية.

ب- عصف ذهني لفحص آليات التكيف المحتملة، كأن تُدار المرافق من خلال:

- سلطات الاحتلال.
- الأردن (على غرار تولّي الأردن إدارة الأماكن المقدسة).
- إدارة دولية، من خلال الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية أو دولة إسلامية (تركيا مثلًا) أو الاتحاد الأوروبي.
- قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة أو إدارات محلية متعددة في كل منطقة أو محافظة.
- ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيًا.
- اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة، وتولّي الهيئات الدولية المساعدة (وهو أمر مختلف عن البند الثالث).
- الفوضى.

ج- آلية الانهيار الذي قد يكون من خلال:

- غياب السلطة تدريجًا (مثلًا حل الإدارة ذات الطابع السياسي من دون حل الأجهزة الإدارية التي تدير المرافق).
- الانهيار المفاجئ للإدارات كلها.

د- تطبيق تقنية دولاب المستقبل من خلال:

- بناء الدولاب.
- تحديد الواقعة المراد دراسة تطوراتها المستقبلية.
- تحديد النتائج المتوقعة والمباشرة لهذه الواقعة من نواحٍ عدة.
- اعتبار كل نتيجة مباشرة وكأنها الواقعة المركزية.
- تحديد النتائج الأولى لكل نتيجة مباشرة، أي رصد التداعيات المترتبة عن كل نتيجة.

2- تطبيق الحالة

يتم التطبيق وفقًا للخطوات التالية:

- وضع كل احتمال من الاحتمالات الستة الواردة أدناه في دولاب، وترتيب من 3-4 نتائج على كل احتمال، ثم دفع كل تداعٍ من التداعيات الأربعة (أو الثلاثة) لتوليد تداعيات عن كل منها طبقًا لطول الفَترة الزمنية التي يراد التنبؤ لها.
- تُبنى مصفوفة لتحديد التفاعلات بين آخر حلقات التداعي في الدواليب.
- الاستعانة بالخبراء لتحديد الأوزان والنتائج المترتبة عن انهيار السلطة.

ثمة احتمالات لانهيار السلطة بفعل عوامل مؤثرة، والاحتمالات هي:

- **نقص التمويل المالي**: إن إمكانية وقوع مثل هذا الاحتمال مرتبطة بعوامل أساسية عدة، منها تآكّل شرعية السلطة الوطنية، وبالتالي النقص الحاد في التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيأتي بنتائج سلبية على البناء المؤسساتي للسلطة الوطنية، وهذا سيؤدي إلى:

• عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه والكهرباء على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين ديونهم، كما حدث في فترات كثيرة، لكنه سيكون في هذه الحال أعمق، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار الخدمات وتوفير الحاجات الأساسية من المياه والكهرباء والوقود.

• قطع الكهرباء والمياه عن عدد من المناطق الجغرافية، وستكون المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل في تأمين المياه والطاقة هي الأكثر عرضة (الخليل، رام الله، ريف القدس، بيت لحم)، وستليها المناطق الأخرى في ما يتعلق بتوفير الكهرباء.

• زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات، وهذا سيؤدي إلى استقالة عدد من المجالس البلدية والقروية. وقد يؤدي هذا إلى حال من الفوضى، وستكون هذه العملية تدريجية ومتزايدة مع نقص الخدمات.

- **استقالة السلطة الفلسطينية من دون بديل:** في حال حدوث هذا الاحتمال، وهو الأقل حدوثًا، بناء على حديث مع عدد من السياسيين ورصد تصريحات عدة، فإن النتائج ستكون كارثية، خصوصًا أن جمهور المستفيدين من السلطة بشكل مباشر سيمانع هذا الاحتمال، كما أن طبيعة بنية السلطة لن تسمح بمثل هذا الخيار (المصالح، الخوف من المجهول وغيره)، وفي حال حدوث هذا الاحتمال، فإن حالًا من الفوضى سيؤدي إلى انهيار الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه)، وذلك باحتمال توقف الجهات المزوّدة الخدمات عن العمل.

- **صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني:** إن عدم وجود اتفاق فلسطيني على تجديد دور السلطة المستقبلي، وقيام حال من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني في شأن دور السلطة سيؤديان إلى تأكّل شرعيتها، وفي هذه الحالة سيحدث تخبط شديد في إدارة مرافق البنية التحتية، وستحاول إسرائيل استغلال الصراع هذا لتأجيجه بين الفصائل الفلسطينية باستخدام التزويد بالمياه والكهرباء وسيلة لتقوية الجهوية والفئوية وإعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.

- **حل السلطة بقرار من الاحتلال الإسرائيلي:** يدل عرض تاريخ السلطة الفلسطينية وتعامل إسرائيل معها منذ إنشائها على أن إسرائيل غير معنية بحل السلطة، لكنها حريصة على أن تبقى رهينة وضعيفة، وبالتالي (كما حدث في أموال الضرائب) ستكون السلطة في حال من الضعف الشديد من دون حاجة إلى حلها، الأمر الذي سيؤدي إلى تدني الخدمات وتطوير البنية التحتية،

وعدم قدرة السلطة الوطنية على التعامل مع الحاجات المتزايدة لكميات من المياه، الأمر الذي سيثير حالًا من الاحتجاجات الشديدة، ما قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية إلى حل نفسها (من المتوقع أن تكون حاجة الشعب الفلسطيني من المياه إلى ما يقارب 500 م $م^3$)، وهذه الكمية يستحيل توفيرها في ظل سلطة مرتهنة لإسرائيل التي تحاول أن تحول المواطنين الفلسطينيين إلى زبائن لشركة ميكوروت وشركة الكهرباء الإسرائيلية.

- **انتفاضة ثالثة**: تشير المعطيات السياسية والاجتماعية كلها إلى ضعف احتمال وقوع مثل هذه الانتفاضة، وذلك للأسباب التالية: المظاهر والنتائج السلبية المرتبطة بالذهن الفلسطيني للانتفاضة الثانية؛ عدم رغبة السلطة الوطنية في حدوث مثل هذا الاحتمال؛ قدرة إسرائيل على التكيّف مع هذا الخيار.

لكن في حال حدوثه، فإنه سيمنع الكثير من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه والكهرباء، الأمر الذي سيؤدي الى:

- قطع خدمات المياه والكهرباء عن هذه التجمعات.
- انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة من جهة (لأسباب منها المصالح السياسية والصراع الداخلي) وعدم قدرتها على مواجهة الضغط الإسرائيلي من جهة ثانية.
- تضافر العوامل أو ما تسمّيه الدراسات المستقبلية (Synergy): قد يكون تجمع أكثر من عامل هو السبب الرئيس في حدوث انهيار السلطة، من هذه العوامل: انسداد الأفق السياسي وفشل المشروع السياسي؛ تأكّل شرعيتها السياسية والاجتماعية؛ نقص التمويل وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها؛ الصراعات الداخلية وتفككها من الداخل؛ اشتداد الأزمة بين الفصائل الفلسطينية؛ ظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بحل السلطة؛ رغبة إسرائيلية في ضم أغوار ومناطق واسعة من منطقة «ج».

إن حدوث هذه العوامل مجتمعة أو جزء كبير منها سيؤدي بالضرورة إلى انهيار السلطة، الأمر الذي سيحدث إرباكًا كبيرًا في خدمات البنية التحتية بحيث إن نتيجته ستكون مرهونة لآليات التكيّف التي ستنجم عنها لاحقًا.

الجدول (10-3)

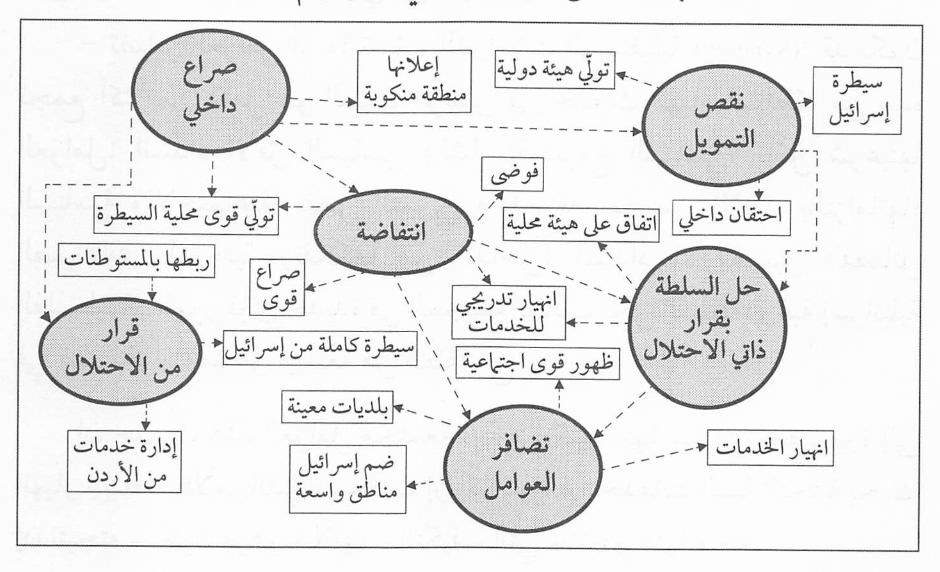
عوامل انهيار الخدمات

المتغيرات	انتفاضة	نقص التمويل	استقالة السلطة	صراع داخلي	حل السلطة بقرار إسرائيلي	
انتفاضة	*	1+	2+	1+	2+	6+
نقص التمويل	3+	*	2+	1+	3-	3+
استقالة السلطة	2+	3+	*	2+	0	7+
صراع فلسطيني داخلي	3-	2-	2-	*	2+	5-
حل السلطة بقرار إسرائيلي	3+	1+	0	1+	*	5+
	5+	3+	2+	5+	1+	16

طبقًا للمؤشرات الكمية، فإن أكثر العوامل تأثيرًا في انهيار الخدمات هو استقالة السلطة الفلسطينية، وأكثر المتغيرات تأثرًا هو احتمالات حدوث انتفاضة أو حدوث صراع داخلي (ويتضمن كلٌّ من المتغيرين نوعًا من الفوضى في إدارة المرافق)، وهذا ما يترتب عنه تداعيات تظهر في بنية دولاب المستقبل المرفق.

الشكل (10-1)

دولاب المستقبل (المدى الزمني حتى عام 2020)



3- آليات التكيّف

بفعل التجربة الطويلة التي راكمها الشعب الفلسطيني والقدرة التي اكتسبها، تولّدت لديه قدرة على إيجاد آليات التكيّف مع الاحتمالات كافة، وبالتالي فإن الآليات التي يمكن أن تحدث في حال انهيار السلطة هي:

- تولّي سلطات الاحتلال إدارة المرافق: ليست هذه الآلية لإدارة المرافق جديدة بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني، لكن طبيعة هذا الخيار لا تكون بالضرورة كما كانت الحال قبل إقامة السلطة الوطنية، على الرغم من أن الإدارة المرئية التابعة للاحتلال ما زالت قائمة وتمارس صلاحياتها كلها في مناطق «ج»، وستتمكن من إعادة التشغيل بشكل سريع، وسيكون انعكاس ذلك على البنية التحتية.

- انهيار الهياكل المؤسساتية التي أقامتها السلطة الوطنية.

- إعادة هيكلة آليات تقديم الخدمات، خصوّصا قطاع المياه.

- توسيع صلاحيات شركتي ميكوروت للمياه وشركة كهرباء إسرائيل.

- التحكم في كميات المياه التي تفتح للتجمعات السكانية الفلسطينية.

- إعطاء دور كبير وفاعل للموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية.

- تولّي الأردن إدارة المرافق؛ إذ في استطاعة الأردن بشكل عملي إجراء ترتيب لإدارة المرافق العامة وخدمات البنية التحتية على غرار ما حدث في اتفاق إدارة المقدسات، لكن هذه الآلية مرهونة بقبول إسرائيل، لأنها تتحكم في 80 في المئة من مصادر المياه، و 36.5 في المئة من كميات التزود بالمياه، و98 في المئة من التزود بالكهرباء «وأن أي ترتيبات مع السلطة الفلسطينية ليست ذات قيمة من دون موافقة إسرائيل».

- قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة من إدارة المرافق أو إدارات محلية في منطقة هذه الآلية، مرتبط أيضًا بمدى قبول إسرائيل هذه

الآليات. وربما تكون هذه الإدارات مقبولة ما لم تعط إسرائيل موافقتها عليها كما حدث مع انتخابات البلديات عام 1976، وبالتالي ستصبح هذه الإدارات مشلولة وغير قابلة للحياة، حيث إن إسرائيل هي التي ستتحكم في البنية التحتية. وفي حالة موافقة التنظيمات على هذه الإدارات وقبول إسرائيل، ستكون شرعيتها الاجتماعية في المستوى الأدنى الأمر، الذي سيعوّق قدرتها على تقديم الخدمات.

- ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيًا: هذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية؛ فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية مرتبط بشبكة البنية التحتية للمياه التي هي نفسها تخدم المستوطنات التي تتحكم في هذه الشبكات.

كذلك الحال بالنسبة إلى الكهرباء، حيث إن الشبكة التي تخدم المستوطنات هي نفسها الشبكة التي تخدم شمال الضفة الغربية وجنوبها، ودمج هذه الشبكات في إدارة المستوطنات أمر سهل للغاية من الناحية الفنية.

- تولّي جهة دولية من خلال الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية أو دولة إسلامية (تركيا) أو الاتحاد الأوروبي إدارة المرافق، وهذه الآلية ممكنة لكن مشروطة بتعاون إسرائيل، وقد تقبل إسرائيل إدارة الخدمات من دون أي وجود ذي معنى سياسي أو سيادي، ويقتصر على الدور التمويلي.

- اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة، وتولّي الهيئات الدولية المساعدة (وهو أمر مختلف عن البند السابق)، حيث إن في هذه الآلية فحسب يتم شراء الكهرباء والمياه ودفع أثمانها إما للإدارة المدنية الإسرائيلية وإما للمزوّد الإسرائيلي مباشرة (شركة الكهرباء وشركة ميكوروت) كما حدث في دفع أثمان الكهرباء في قطاع غزة، أي إن الدور سيكون تمويليًا على شكل إغاثي فحسب.

- الفوضى: هذه الحالة ليست افتراضية، بل حدثت في مواقع كثيرة (الصومال والعراق مثلًا)، وربما تستمر مدة ليست قصيرة، حتى يؤول الأمر إلى تدخّل إسرائيلي أو دولي أو إحدى الآليات السابقة. وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة تنزل بإدارة الخدمات فتؤدي إلى مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

- آليات الانهيار

ربما تنهار السلطة بإحدى الآليات التالية:

• غياب السلطة بالتدريج، وهذا ممكن من خلال حل الإدارات ذات الطابع السياسي والإبقاء على شبه إدارة مدنية فلسطينية تدير المرافق، أو إبقاء البلديات وشركات توزيع المياه والكهرباء على حالها.

• الانهيار المفاجئ لكل الإدارات، وهذا سيُحدث الفوضى، الأمر الذي قد يؤدي إلى توقف الخدمات وحدوث فوضى في التعامل مع المصادر المحلية، خصوصًا المياه؛ بروز قوى مجتمعية تسيطر على الإدارات والمرافق والخدمات؛ تدخّل إسرائيلي لإعادة احتلال المناطق وضمها بشكل فعلي، وإنشاء هياكل جديدة (تجربة تعيين لجان بلديات).

4- تحديد التداعيات لكل آلية تكيف

لمعرفة آلية التكيف الأقرب إلى الحدوث والتعرف إلى تداعياتها والإيجابيات والسلبيات، لا بد من تحديد التداعيات بشكل منهجي، واستخدام دولاب المستقبل، واستطلاع الرأي لدى الخبراء.

أ- تولّي سلطات الاحتلال إدارة المرافق

(1) الانعكاسات المؤسساتية: ستكون للإدارة العسكرية (الإدارة المدنية) صلاحيات إدارة قطاعي المياه والطاقة، وسيُستغنى عن عدد كبير من الموظفين في سلطتي المياه والطاقة، وقد يُستوعب عدد كبير منهم في الإدارة المدنية، وسيصار إلى إعادة تفعيل الأوامر العسكرية الخاصة بالمياه والطاقة.

(2) الانعكاس على مستوى الخدمات: من البديهي أن يصار إلى تقديم خدمات إلى السكان الفلسطينيين بناء على الوضع الذي سينشأ؛ فإسرائيل ستكون صاحبة الولاية على هذه المناطق وستتولّى مسؤولية الخدمات للسكان بشكل كامل، وهذا لن يُحدث تغييرًا كبيرًا على الوضع القائم في قطاع الطاقة،

وربما يؤدي إلى انهيار هياكل مؤسسات السلطة القائمة في قطاع المياه التي تؤدي خدمات، مثل مجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه التي أنشئت حديثًا، وتقيد سلطات الاحتلال الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى إبقاء البلديات مزوّدًا رئيسًا من خلال الشركاء مع شركة ميكوروت وإحالة الخدمات في المناطق كلها، التي أنشأت هذه الشركة فيها مزوّدي خدمة جديدة، إلى «دائرة مياه الضفة الغربية» التي ما زالت موجودة وتمارس مهماتها تحت إدارة الحكم العسكري الإسرائيلي، وستبقى هذه الدائرة، وبالتنسيق مع شركة ميكوروت، المشغّل الرئيس لقطاع الخدمات من حيث الصيانة والتشغيل اليومي.

أما في قطاع الطاقة، فلن يحدث تغيير يُذكر كما ورد سابقًا، بل ستستمر الشركة القطرية - الإسرائيلية في تزويد الخدمة، وستكون إسرائيل أيضًا المزوّد الرئيس للوقود، كما هي الحال الآن.

(3) التداعيات على المدى البعيد: من المحتمل أن يُربط مزيد من القرى والتجمعات الفلسطينية بالمستوطنات، الأمر الذي سيجعل تحكم المستوطنين في الخدمات أمرًا خطِرًا للغاية.

ب- قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار إدارة بديلة من إدارة المرافق أو قيام المجتمع بتنظيم نفسه

استنادًا إلى التجربة الفلسطينية في انتخابات عام 1976، حين انتُخبت مجالس بلدية وطنية، ثم قامت سلطات الاحتلال بحلها وتعيين لجان بلدية، فإن هذا الخيار محفوف بمخاطر الفشل، الأمر الذي يعكس نفسه على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي، خصوصًا ضعف الخدمات. وبناء عليه، فإن هذا الخيار مرهون بموقف إسرائيل من جهة، والتوافق الفلسطيني على عدم تسييس اللجان المتفق عليها من جهة ثانية، وربما يكون لهذا الخيار التداعيات التالية:

- عدم اتفاق الفصائل والقوى الاجتماعية، وبالتالي ستحل فوضى في تقديم الخدمات.

- قطع المياه والكهرباء بشكل مستمر بسبب تخريب في البنية التحتية (سرقات أو تشبيك غير منظم)، ما يؤدي إلى اتخاذ الشركات الإسرائيلية تدابير قطع الخدمات.

- في حال تحقيق هذا الخيار، ربما ينشأ سوء إدارة لمثل هذه الخدمات إما بسبب عدم كفاءة اللجان المختارة لإدارة هذه الخدمات، وإما لأسباب أخرى.

في هذا الخيار، ستكون الأوضاع الأسوأ في رام الله والقدس والخليل وبيت لحم، حيث تسيطر شركة ميكوروت فيها على نسب عالية (82-84 في المئة) في قطاع المياه، وستكون مناطق الضفة الغربية كلها، باستثناء أريحا (2 في المئة)، مسيطرًا عليها من جانب إسرائيل بنسبة 98 في المئة في قطاع الكهرباء.

ج- ربط المرافق بالمستوطنات

ربما يكون هذا الخيار هو الأكثر تعقيدًا وصعوبة من الناحية العملية، إذ ستكون المستوطنات هي المتحكم في إدارة الخدمات، وربما تساعد إسرائيل (الحكومة) المستوطنات على القيام بهذا الدور من أجل إيجاد شرعية لهذه المستوطنات من جهة، وإحداث تطبيع بالقوة بين لجان محلية ومجالس خدمات المستوطنات من جهة أخرى، الأمر الذي سيُحدث انشقاقًا في الشارع الفلسطيني في شأن آليات التعامل مع هذه الخدمات، وربما يتطور الأمر إلى صراع داخلي فلسطيني، خصوصًا في سياق ما سينشأ من إحباط وتشكيك. وهناك في الوقت الحاضر واقع يوضح أن عددًا كبيرًا من القرى والتجمعات الفلسطينية يتقى خدمات من البنية التحتية نفسها التي للمستوطنات، خصوصًا الكهرباء في شمال الضفة الغربية، والمياه في جنوبها.

إن هذا الخيار لن يؤثر في تقديم الخدمات ونوعيتها فحسب، بل سيُحدث أيضًا تغييرات بنيوية في البنية التحتية، حيث يصبح التحكم في الشبكات والخطوط الرئيسة من نصيب المستوطنين بمرور الوقت، ولا غرابة في أن يقوم المستوطنون بإنشاء شركات خاصة لإدارة هذه الخدمات وتوزيعها كما حدث في مستوطنة أريئيل، التي أنشأ المستوطنون فيها شركة خاصة لنقل المياه العادمة من

المستوطنة إلى داخل إسرائيل. ويجري في الإطار نفسه التفكير في إدارة محطة النبي موسى للتنقية. والجدير بالذكر أن محطة تنقية المياه العادمة في بلدية البيرة تقوم بعمل التنقية لمستوطنة بساغوت المقامة على أراضي مدينة البيرة نفسها.

أشارت عميرة هاس في مقالة نشرتها في صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلى أن السلطة الفلسطينية ساهمت بشكل أو بآخر في تعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، وأضافت أن أغلب المشروعات الكبرى لتوسعة شبكة البنى التحتية في المستوطنات التي طُوّرت بين عامي 1995 و2008 حظيت بموافقة السلطة[8]. وفي بحث للباحث البريطاني جان سلبي الذي استند إلى 142 محضرًا للجنة المياه الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، جاء أن السلطات الإسرائيلية حرصت دائمًا على ربط البنية التحتية للمستوطنات بالشبكة الفلسطينية، وما يهمنا هو أن التفكير في السيطرة على البنية التحتية الفلسطينية موجود في ذهن صانع القرار في الحكومة الإسرائيلية ولدى قادة المستوطنين، ولم يبق الأمر نظريًا، بل استولى المستوطنون فعلًا على 30 نبع مياه شفة في الضفة الغربية، وهناك حوالى 26 نبعًا يخطط للاستيلاء عليها بإعلانها مناطق محظورة على الفلسطينيين، وسيزداد هذا الأمر بازدياد ضعف السلطة الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين، وقد يساهم توسع البنية التحتية السياحية للمستوطنات في زيادة الرغبة لدى المستوطنين في الاستيلاء على البنية التحتية ومصادرها في الضفة الغربية، خصوصًا الينابيع.

د- تولي جهة دولية أو إسلامية أو عربية إدارة الخدمات بالتمويل أو بالإدارة المباشرة

هذه الآلية ممكنة من الناحية النظرية، لكنها غاية في الصعوبة من الناحية العملية، وربما يفتقر دور المؤسسات الدولية إلى التمويل وضمان استمرار الخدمات بدفع أثمان الخدمة لإسرائيل، كما هي الحال في شركة كهرباء غزة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتسديد أثمان الوقود لتوليد التيار الكهربائي.

---

(8) عميرة هاس، «السلطة الفلسطينية أُجبرت على توسيع البنية التحتية للمستوطنات،» هآرتس، 2013/4/7. (بالعبرية)

ربما تنشأ من هذا الخيار تعقيدات قانونية كثيرة، وقد فشل الدوران الدولي والعربي في تقديم المساعدات الإنسانية عند قيام إسرائيل بالانسحاب من غزة. وبعد انقلاب حركة حماس و«انهيار السلطة الشرعية»، استمر هذا الدور من دون طرح لإدارة دولية لقطاع غزة كمرحلة انتقالية من أجل حل الخلاف الفلسطيني في موضوع الحكومة الشرعية، الأمر الذي يشير إلى صعوبة التدخل الدولي بشكل عضوي في حال انهيار السلطة، إذ سيؤدي ذلك إلى تردّي الأوضاع المعيشية، وسيحصر تعامل المجتمع الدولي يتعامل في الشكل الإنساني في الفراغ الذي سينشأ من انهيار السلطة، والجدير بالذكر أنه في حال اتخذت منظمة التحرير قرارًا بحل السلطة، فإنها ستخبر المجتمع الدولي بذلك، وهذا قد لا يحظى بموافقة منه، ويعزف بالتالي عن أي تدخل ليقتصر تدخّله في هذه الحالة على الشكل الإغاثي، كما ذكر سابقًا.

هـ- الفوضى

ربما يكون هذا هو الخيار الأسوأ، لكنه محتَمل كثيرًا، إذ إن السؤال المركزي في هذا السيناريو مرتبط إلى حد بعيد بآلية انهيار السلطة، فإذا كان بقرار من منظمة التحرير فنتائجه باتجاه الفوضى أقل كثيرًا ممّا لو كان القرار إسرائيليًا، أو إذا كان الانهيار بفعل تأكّل إدارات السلطة وقدرتها، وفي حال هذا الخيار فإن تداعياته على البنية التحتية قد تكون الآتي:

- الفوضى في أداء الخدمات وبروز نزاعات اجتماعية عدة.

- تزايد حالات الاعتداء على البنية التحتية.

- ارتفاع نسبة عدم التسديد لقاء الخدمات، وبالتالي توقف الخدمة في كثير من المناطق.

ربما يكون لخيار حل السلطات تبعات بتوقف المساعدات الدولية، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار كثير من الخدمات لعدم قدرتها على دفع نفقات التشغيل والصيانة.

ثالثًا: دور الفاعلين الأساسيين بعد الانهيار في تقديم الخدمات

إن تعدد الفاعلين الأساسيين في تقديم الخدمات بعد الانهيار سيعقّد الموضوع بشكل كبير لأنه مرتبط بالقدرة والفاعلية لهؤلاء الفاعلين التي ستتأثر سلبًا أو إيجابًا بانهيار السلطة، ويمكن تحديد الفاعلين في ست مجموعات:

- **مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني**: على الرغم من الخبرة الطويلة في العمل التنموي والقدرات اللوجستية ومرونة اتخاذ القرار فيها، فإن خبرتها بتقديم خدمات الكهرباء والمياه محدودة جدًا، خصوصًا عند الحديث عن التجمعات السكانية الكبيرة. وربما يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون رديفًا لأي إدارة محلية بديلة أو لمؤسسات الحكم المحلي، وتشكل أيضًا آلية لتوفير الدعم المالي لضمان نفقات التشغيل والصيانة، كما أن لها دورًا أساسيًا في تشجيع المجتمع الدولي في التدخل المباشر في ضمان حصول المواطنين على الخدمة من خلال الدعم والمناصرة وتجنيد الأموال اللازمة لذلك.

- **هيئات الحكم المحلي**: من المفترض أن تؤدي مؤسسات الحكم المحلي دورًا أساسيًا في تقديم الخدمات، وهي ستشكل الجسم الأساسي لضمان استمرار هذه الخدمات، لكن هذا الأمر مرهون بالآتي:

• شرعية هيئات الحكم المحلي.

• مدى تعاون المجتمع معها، خصوصًا إذا كانت معيّنة أو من دون توافق سياسي واجتماعي.

• قدرتها المالية والإدارية.

• رغبة إسرائيل في استمرار تقديم الكهرباء والمياه إليها.

على الرغم من كل ما ذُكر، تشكل هيئات الحكم المحلي المعنية خيار استمرار الخدمات وقبول فلسطيني على مضض، كما حدث في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حين قامت إسرائيل بتعيين لجان هيئات محلية، وتعامل معها المواطنون بشكل طبيعي على الرغم من عدم شرعيتها.

- **المؤسسات الدولية:** ربما تؤدي المؤسسات الدولية دورًا أساسيًا في ضمان التمويل وإدخال مواد الصيانة والتشغيل، وربما تمارس هذا الدور برضى إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، إلا أن قدرة هذه المؤسسات ستبقى محدودة في كثير من الأمور الأساسية لتقديم الخدمة، مثل جمع الفواتير، والتعامل مع القضايا اليومية من تشغيل وصيانة، وقضايا الاعتداء على الممتلكات العامة والبنية التحتية.

- **إسرائيل والمستوطنات:** ليس من المبالغة أنهما الطرف الأساس في قطاع البنية التحتية، وتصرفات الحكم العسكري والمستوطنين هي التي ستمكّن أي إدارة محلية أو مؤسسة دولية من العمل، حيث إنهما يسيطران على مصادر الكهرباء والمياه، ومن الممكن أن يستغل المستوطنون الوضع الذي سينشأ لتوسيع نفوذهم ومناطقهم وإحكام سيطرتهم على الآبار ومحطات التوزيع وغيرها.

- **القطاع الخاص:** سينطوي انهيار السلطة على خسائر كبيره تطاول مناحي الحياة الاقتصادية كلها، وسيعاني القطاع الخاص مشكلات عدة، وسيكون في مجال البنية التحتية غير قادر على توريد قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة وعدم ضمان تسديد تكلفة التزويد.

إن ما سيُحدثه انهيار السلطة من ارتفاع في مستويات الفقر والبطالة، وبالتالي فقدان آلاف الأسر دخلهم، سيشكل عبئًا على القطاع الخاص ناتجًا من تحمّل المسؤولية الاجتماعية في المساعدة في تقديم مشروعات للبنية التحتية.

لن يستطيع القطاع الخاص بأي حال من الأحوال إدارة قطاع الخدمات، وذلك لعدم توافر الخبرة، أو بسبب الخوف من الفشل، أو لنقص في التمويل اللازم لإدارة هذه الخدمات.

تؤدي المصالح والشركات القائمة على الخدمة (مصالح المياه وشركات الكهرباء) مثل مصلحة مياه محافظة القدس ومصلحة مياه بيت لحم وغيرها، دورًا كبيرًا، وتقويتها غاية في الأهمية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى شركات

الكهرباء (القدس، الشمال، الجنوب)، لكن هذه الشركات والمصالح تؤدي خدماتها بناء على تزويد إسرائيل لها بالمياه والكهرباء، وفي حال ضمان هذا التزويد، ستقوم هذه الشركات بتوفير الخدمة لأكثر من 60 في المئة من المواطنين، وهذا يعتمد أيضًا على ضمان تسديد المواطنين فواتيرهم وضمان تعاون الجمهور بعدم الاعتداء على البنية التحتية، وهو ما حدث في كثير من الأحيان (الانتفاضتان الأولى والثانية).

النتائج

إن مراجعة مجموعة السيناريوات المطروحة في مختلف الأحوال تُظهر أن إسرائيل هي العامل الحاسم في إدارة الخدمات والبنية التحتية في الضفة الغربية. وهذا يعني أن تطبيق السيناريوات كلها أمر ممكن من الناحية النظرية، لكنه غير ممكن من الناحية العملية من دون موافقة إسرائيل). فهناك اتجاه لدى كثير من الباحثين والكتّاب[9] العرب والإسرائيليين[10] يشير إلى أن السلطة لن تُحَل بقرار من الاحتلال، حيث تؤكد المؤشرات كلها أن استمرار السلطة مصلحة إسرائيلية، وإلا لماذا تتوسط إسرائيل لدى الدول المانحة لتحويل الأموال وتقوم هي نفسها بتحويل أموال إليها، وتشارك إسرائيل في مؤتمر مانحي السلطة وتشيد بالتنسيق الأمني ليل نهار)، وتعاونها في السيناريوات المقترحة كلها لفحص تداعيات هذه السيناريوات؛ إذ طُلب من خبراء بعلم الاجتماع والسياسة والبنية التحتية[11] إعطاء أوزان من 1-5 لكل محدد في هذه السيناريوات (السيطرة والتحكم في المصادر والقدرة على الإدارة وإرضاء الناس من حيث جودة الخدمة وديمومتها والرغبة في تولّي المسؤولية عن الخدمة في حال انهيار السلطة). ومن ثم رتّبت المحددات بجمع العلامات التي أُعطيت لكل محدد من الخبراء، ومن ثم تطبيق تحديد المحدد المركزي الذي حصل على أكبر علامة وهو السيطرة على المصادر، وبعد وضع كل آلية تكيّف

(9) صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن.

(10) حديث لموفاز وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، 20/ 10/ 2010 مع «فلسطين أون لاين».

(11) شارك 15 خبيرًا في وضع العلامات.

في مصفوفة، ومن ثم احتسبت نسبة التغير في الأوزان بالطلب من الخبراء وضع قيمة جديدة بحسب آلية التكيف مع المحددات السابقة واحتسبت هذه الأوزان لكل آلية تغير.

بعد ذلك احتُسب المجموع لكل آلية تكيّف، وتبيّن أن تولّي إسرائيل المسؤولية هو الأعلى وبنسبة 45.4 في المئة، في حين أن السيناريو الثاني للنسبة الاحتمالية هو ربط المرافق بالمستوطنات بنسبة 27.2 في المئة، وباقي الاحتمالات إدارة ذاتية وإدارة دولية والفوضى: 3.7 في المئة و11 في المئة و12.7 على التوالي، فإذا جُمع السيناريوان الأول والثاني، وهما خياران تتحكم إسرائيل فيهما بنسبة 100 في المئة، ستكون القدرة على الاحتمال 72.6 في المئة. لكن يجب التعامل مع هذه الأرقام في سياق ربطها بالتداعيات السياسية والاقتصادية، والعامل الإقليمي والدولي، والأوضاع التي ستنشأ في الضفة الغربية والتوازنات السياسية الإسرائيلية.

تستند هذه النتائج إلى أمرين أساسيين: إن انهيار السلطة قد يحمل وجوهًا وآليات عدة، وبالتالي فإن ميكانيزمات التكيّف ستعتمد، إضافة إلى الأحوال المحلية والإقليمية والدولية، إلى آليات الانهيار وطبيعته، وربما تكون تداعياته قصيرة الأمد أو طويلة الأمد، وإن تطور الأمور على الأرض في حال الانهيار هو الذي سيحدد إلى حد كبير آليات التكيف وتأثيرات خيارات التكيف.

وبالتالي: إن التغيير الملموس في أوضاع الخدمات والبنية التحتية لن يكون كبيرًا عند إعادة الاحتلال الإسرائيلي مسؤوليته عن الأراضي الفلسطينية، حيث إن الوضع القائم سيكون شبيهًا إلى حد كبير بالوضع الجديد الذي سينشأ بعد انهيار السلطة.

الخياران الآخران (الفوضى واستيلاء المستوطنين على البنية التحتية) سيكونان الأكثر كارثية وسيوقعان الضرر الكبير في الخدمات.

إن الدور الأساسي سيكون، في حال عدم حصول الخيار الأول، على عاتق هيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني لجهة تقديم

الخدمات وتنظيمها ولجهة منع خيار الفوضى إلى حد كبير. وقد تؤدي القوى المجتمعية دورًا أكبر بين الأدوار التي ستقوم بها التنظيمات السياسية التي هي الأخرى ستعاني نتائج الانهيار وتداعياته.

وستكون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ستعقب الانهيار محورًا رئيسًا في القدرة على التعامل مع إدارة الخدمات، من حيث القدرة على الدفع، والرغبة في الدفع، وشرعية البلديات وهيئات الحكم المحلي، وقدرة المجتمع المدني وغيرها.

التوصيات

بعد تحليل الواقع وعرض السيناريوات المختلفة وأخذ المعوّقات والمشكلات التي ستنشأ في الاعتبار، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي سيكون من تداعيات هذه المعوّقات والمشكلات، يمكن استخلاص التوصيات التالية المتعلقة بإدارة البنية التحتية:

- الاعتماد بشكل كبير على الهياكل القائمة (مصالح المياه وشركات الكهرباء والبلديات)، وبالتالي العمل على تقويتها في حال كان خيار حل السلطة ذاتيًا أو انهيارًا تدريجيًا.

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقوى المجتمعية (والأحزاب إن أمكن) لتؤدي دور الرديف الأساس في حماية البنية التحتية من جهة، وتدعيم دور مقدمي الخدمات من جهة ثانية.

- ضمان غطاء دولي (لوجستي وتمويلي) في حال انهيار السلطة، أو اتخاذ قرار بحلها لضمان استمرار الخدمات.

- تحميل إسرائيل مسؤولية التزوّد بالكهرباء والمياه تحت أي ظرف، وعدم إسقاط أهمية دور الهياكل والإدارات المحلية في تجنّب الوقوع تحت عقوبات إسرائيل بذرائع عدم الدفع وغيرها.

- تشكيل مجلس أعلى في ظل التفكير في الآليات الممكنة والمتاحة لضمان استمرار الخدمات في حال انهيار السلطة، ويكون هذا المجلس بعيدًا عن التسييس وله شرعية مجتمعية.

- إعطاء دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني للمساعدة على استمرار الخدمة من خلال تشكيل رديف داعم لهيئات الحكم المحلي أو أي إدارة ذاتية.

- الإسراع في تطوير الشركات المزوّدة الكهرباء لتصبح منتجة.

- الاستمرار في مركزة الخدمات من خلال مجالس خدمات مشتركة.

- توريط المجتمع الدولي في القضايا الخدماتية تحت ذرائع إنسانية وحقوق إنسان وغيرها، لأن هذا سيشكل حماية لأي آلية تكيّف فلسطينية.

المراجع

1- العربية

كتب

التقرير السنوي لوضع المياه في فلسطين 2010. رام الله: سلطة المياه الفلسطينية، 2012.

السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011**. رام الله: الجهاز، 2011.

عبد الحي، وليد. **مناهج الدراسات المستقبلية الحديثة وتطبيقاتها في الوطن العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل. تحرير جميل هلال. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012. ج 1: فلسطين والفلسطينيون.

دورية

جقمان، جورج. «هل استنفدت السلطة الفلسطينية دورها؟» شؤون فلسطينية: العدد 252، ربيع 2013.

مؤتمرات

مائدة مستديرة (10): حل السلطة الوطنية: المبررات - التبعات - المحاذير: مع تركيز على الأبعاد الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

مؤتمر ما العمل بعد عشرين عامًا على اتفاق أوسلو؟ الذي عقده المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، البيرة 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

تقارير

الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «كيف تحدث عملية السلب: التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية.» تقرير خاص، القدس الشرقية، آذار/ مارس 2012.

«تقرير ملخص حول مشروع الإصلاح لقطاع المياه الفلسطيني.» تقرير، السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة المياه الفلسطينية، آذار/ مارس 2011.

2- الأجنبية

Johnson, Gerry. «Managing Strategic Change - Strategy, Culture and Action.» *Long Range Planning*: vol. 25, no. 1, 1992.

Rosenau, James N. *The Study of Political Adaptation*. London: Frances Pinter; New York: Nichols Pub. Co., 1981. (Essays on the Analysis of World Politics)

World Bank. «West Bank and Gaza - Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development.» Report no. 47657-GZ, Washington, April 2009.

الفصل الحادي عشر

تحولات المقاومة المسلحة لحركة حماس في الضفة الغربية في أثناء انتفاضة الأقصى من المركزية إلى الشظايا المتفجرة

بلال شلش

مقدّمة

هذه الدراسة محاولة أوّلية لدراسة التحولات التي شهدها العمل العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية، بدءًا من قرارها بإنشاء جهاز عسكري مركزي تشظى كنتيجة طبيعية لمعركة استنزاف طويلة تستبيح قوات الاحتلال الإسرائيلي ساحتها، وصولًا إلى قدرة الحركة على تجاوز ذلك من خلال المجموعات المحلية التي استوعبت شظايا الجهاز، مستكملة مسيرته لأطول فترة ممكنة. وتؤرخ الدراسة لخطوط هذا العمل العامة ولأبرز مجموعاته، محللة إنجازاته العملية وإضافته إلى الانتفاضة وإضافة الانتفاضة إليه، ومقدمة محاولة لتقويم هذا الأداء ولتؤكد قدرة العاملين في هذا الجهاز على الحفاظ على الخطوط العامة التي رسمتها لهم قيادتهم المركزية، وعلى الوسائل، وعدم الانجرار بفعل الحوادث لتتحول وسائلهم، خصوصًا العمل الاستشهادي، إلى غايات. مع الإشارة إلى عجز الحركة، كما يبدو، عن تقديم رؤية واضحة معلنة تُلزم جميع أجهزة الحركة، وتعرّف فيها ذاتها باعتبارها

حركة تحرر وطني، وتحدد موقفها من الانتفاضة ومن ضرورة العمل العسكري فيها، وهو ما أثّر في فاعلية الجهاز ومنع ظهور طاقته القصوى، وعجّل في ضعفه وكمونه، لكنه لم يمنع الحركة من حصاد ثمار جهدها محليًا ودوليًا.

اعتمدتُ في إنجاز هذه الدراسة على مصادر أولية منوعة (عربية وعبرية)، أبرزها نصوص مذكرات وحوارات سجلها أبناء التجربة، مؤرخين وناقدين لها، مقارنة بتتبّع نقدي ليوميات الانتفاضة في الصحف اليومية، وإصدارات حماس، وإصدارات المكتب الإعلامي لجناحها العسكري «كتائب القسام».

أعطت انتفاضة الأقصى العمل العسكري حركة حماس قُبلة الحياة[1]، بعد أن تشتتت كوادره في داخل فلسطين المحتلة بين شهيد ومعتقل، وقيّدت حريتَه سجون الاحتلال أو سجون السلطة الفلسطينية. لكن اندلاع الانتفاضة في 28 أيلول/ سبتمبر 2000 واشتعال المواجهات مع الاحتلال أديا إلى خروج العشرات من القادة والجند العاملين في عمل حماس العسكري من سجون السلطة الفلسطينية، فأعادوا ترتيب صفوفهم بإضافة عناصر جديدة، واستقدام خبرات من الخارج للإعداد والتدريب، ليبدأوا مرحلة جديدة من المقاومة المسلحة.

في قطاع غزة، ترافق اندلاع الانتفاضة مع خروج الشيخ صلاح شحادة، أحد أبرز مؤسسي كتائب القسام، من سجون الاحتلال بعد تعهُّد أجهزة السلطة الأمنية الفسطينية بإبعاده عن أي عمل مقاوم، فشكّل محورًا جاذبًا لناشطي العمل العسكري القدامى وبدأ معهم بإعادة تأسيس الجناح العسكري وتنفيذ

---

(1) لم يقتصر هذا الأمر على العمل العسكري لحماس؛ فمع اندلاع الانتفاضة، أعادت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تأسيس جهازها العسكري باسم جديد هو «سرايا القدس»، ونشأت مجموعات عسكرية لحركة فتح باسم جديد هو «كتائب شهداء الأقصى»، وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم «كتائب الشهيد أبو علي مصطفى». وبرزت على الساحة الفلسطينية «ألوية الناصر صلاح الدين» كجناح عسكري للجان المقاومة الشعبية. وتغيير التسميات دليل على الروح الجديدة التي بثتها الانتفاضة في هذه التنظيمات. لكن هذه الدراسة ستقتصر على دراسة العمل العسكري لحركة حماس على أمل أن تؤسس لبحث مستقبلي يقارن هذا العمل بعمل الفصائل الأخرى، بعد توفير المصادر اللازمة التي تمكّن من قراءة متوازنة لتجربة هذه الفصائل.

عمليات عسكرية ضد الاحتلال من دون تبنّيها[2]، إلى أن صارت قوات القسام جيشًا يحوي كتائب مجهزة ومتعددة التخصصات، ونجح في مواجهة الاحتلال في معارك مباشرة ووقف اجتياحاته بعد أن كانت مقاومته أحد الأسباب الرئيسة لاندحاره عن قطاع غزة في عام 2005.

هذه التجربة في القطاع لم توازها الضفة الغربية على الرغم من أنها كانت الأكثر إيقاعًا للخسائر في صفوف الاحتلال في أوج الانتفاضة، وذلك لعدد من الأسباب والأوضاع الموضوعية، أبرزها اجتياح الضفة الغربية، وتشتت المقاتلين بفعل ذلك أو استشهاد عدد منهم أو وقوعهم في الأسر. وسبق الاجتياحَ اكتشافُ الاحتلال أمر التنظيم العسكري لحماس واغتيال كثير من قادته وكوادره، ما أدى إلى استنزاف قدرة التنظيم العسكرية وتحجيم تأثيره وقدرته في حدود عام 2004. واكتمل هذا الاستنزاف في إثر الحملة التي شنّتها، ولا تزال تشنها، أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية منذ 14 حزيران/ يونيو 2007.

تبحث هذه الدراسة بنية العمل العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية إبان انتفاضة الأقصى، والتحولات المركزية التي شهدها في مرحلتين: مرحلة العمل المركزي ومرحلة التشظي، مبيّنة تفصيلاتها ومحللة عملياتها نوعًا وكمًا، بناء على جداول وبيانات إحصائية لتتوصل في النهاية إلى تقويم أولي لهذه التجربة وحدود تأثيرها في معركة تحرير فلسطين مرحليًا ومستقبليًا. ولتحقيق ذلك قسّمت الدراسة إلى محاور: الأول: ملاحظات تمهيدية بحثت في تحقيب الدراسة لانتفاضة الأقصى وتاريخ القسام في الضفة الغربية قبيل انتفاضة الأقصى، والثاني: بحث في تأسيس الجهاز العسكري المركزي للحركة وهيكلته وعملياته الجهاز، والثالث: بحث في المجموعات العاملة في العمل العسكري

(2) أبرز مثال على هذا هو العمليات التي قام بها الشهيد عوض سلمي وجرى تبنّيها باسم «مجموعات الشهيد عمر المختار»، ولم تُعلَن علاقتها بالقسام إلا بعد استشهاده. انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام، «تلك هي الحقيقة... فليسمع لها كل العالم نضرب العدو بقوة... ونعلن في الوقت المناسب،» بيان صدر بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2000.

للحركة بعد تشظي الجهاز المركزي، وأثر هذا التشظي فيها، والرابع: تقويم عام للانتفاضة ودور كتائب القسام في الضفة فيها، بالاعتماد على مصادر أولية قدَّم فيها عدد من شخصيات التجربة الفاعلة روايتهم وتقويمهم للتجربة، ودعمت ذلك كله بالوثائق وما أوردته الصحف العربية والعبرية بشأن هذه التجربة[3].

يستهدف المحور الأول التمهيد بملاحظتين أساسيتين: الأولى: تبحث في تحقيب انتفاضة الأقصى، مستهدفة تحديد إطار الدراسة الزمني، من خلال تحديد نقطتي البداية والنهاية المفترضتين لانتفاضة الأقصى كفعل، والثانية: تبحث في تاريخ العمل العسكري المركزي لحماس في الضفة الغربية قبل انطلاق انتفاضة الأقصى.

أولًا: تحقيب انتفاضة الأقصى

شكلت الزيارة الاستفزازية لزعيم حزب الليكود أريئيل شارون إلى المسجد الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر 2000 سببًا لاندلاع مواجهات عنيفة في ساحات المسجد الأقصى، تبعتها مواجهات على تخوم رام الله[4]. وسبق الزيارة مقتل جندي إسرائيلي في عملية استهداف دورية بعبوة ناسفة في قطاع

(3) استندت هذه الدراسة بشكل أساس إلى ذكريات أصحاب التجربة، مقارنة بنتائج حوار طويل مع عدد من الشخصيات التي شاركت فيها أو اطّلعت على تفصيلاتها في معتقلات الاحتلال، وفضّل أكثرهم عدم ذكر أسمائهم، لذا لم توثق كمصادر، وبالاستفادة الحذرة من المصادر الصحافية؛ إذ برز للباحث في أثناء إعداد الدراسة أن ركون بعض الدراسات إلى هذه المصادر، خصوصًا العبرية، أدى في كثير من الأحيان إلى الخروج بنتائج مبنية على معلومات مغلوطة؛ إذ إن فيها الكثير من المبالغة وعدم الدقة، وكثير منها موجّه إلى خدمة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فنجدها مثلًا تنسب 11 عملية من بين 12 عملية اشتباك قامت بها كتائب القسام (مجموعة رام الله) ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه في الأراضي المحتلة في عام 1967 إلى كتائب شهداء الأقصى. للمزيد قارن معطيات وتحليل هذه الدراسة بـ: ماجد كيالي، «الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية: التأثيرات والإشكاليات،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 13، العدد 52 (خريف 2002) ص 43-56؛ مع الأخذ في الاعتبار أن ورقة كيالي من الدراسات المبكرة التي لم تتوافر لها جل المصادر المتوافرة الآن.

(4) انظر: «هتافات الله أكبر دوّت في القدس في مواجهة تدنيسه للحرم الشريف: مواجهات عنيفة بعد زيارة شارون للأقصى، مقتل جندي إسرائيلي وإصابة العشرات،» القدس العربي، 29/ 9/ 2000.

غزة[5]، وتبعها استمرار المواجهات مع استشهاد عدد من الفلسطينيين في المسجد الأقصى في إثر تظاهرات يوم الجمعة 29 أيلول/ سبتمبر ومقتل جندي إسرائيلي على يد شرطي فلسطيني رافقه في دورية مشتركة قرب قلقيلية، في إشارة إلى حالة الغضب واستشعار فشل خيار المفاوضات بفشل مفاوضات كامب ديفيد[6].

مع مرور الوقت، استمرت المواجهات الشعبية متلازمة مع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية ضد الاحتلال، وعلم الجميع أنهم أمام موجة جديدة من موجات مقاومة الشعب الفلسطيني لمحتليه، وحدد يوم 28 أيلول/ سبتمبر 2000 يوم ميلاد الانتفاضة الجديدة التي اقترنت بالمسجد الأقصى والمقاومة المسلحة من لحظتها الأولى، لكن ماذا عن نهايتها؟!

ستنطلق هذه الدراسة في تحقيبها لنهاية انتفاضة الأقصى من خلال النظر إلى العمل العسكري الفاعل لكتائب الشهيد عز الدين القسام في الضفة الغربية، محور هذه الدراسة، مفترضة أن نهاية الانتفاضة العملية للكتائب في الضفة كانت باغتيال واعتقال آخر المجموعات العسكرية الفاعلة في الضفة الغربية في أثناء الانتفاضة (مجموعة رام الله) في كانون الأول/ ديسمبر 2003[7]، وأن

(5) كانت هذه العملية باكورة عمليات استهدفت قوات الاحتلال مع اندلاع المواجهات الشعبية، بفعل سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة وقمعها العمل المقاوم الذي أعاد تأكيده رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي عاموس مالكا عقب العملية بقوله إن السلطة تعمل الآن أكثر مما في الماضي لمواجهة الإرهاب. كانت آخر عملية مؤثرة نجحت المقاومة في تنفيذها في قطاع غزة هي عملية الاستشهادي صهيب تمراز في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1998. انظر: «إسرائيل تعتبر الهجوم خطيرًا جدًا: وفاة جندي إسرائيلي متأثرًا بجروح أصيب بها بانفجار قنبلة قرب غزة،» القدس العربي، 29/ 9/ 2000.

(6) انظر: «خمسة شهداء ومئتا جريح، والاشتباكات تتوسع: مجزرة إسرائيلية جديدة في باحة الأقصى،» القدس العربي، 30/ 9/ 2000، و«الرئيس الفلسطيني يستنكر الحادث: شرطي فلسطيني يقتل جنديًا إسرائيليًا ويصيب آخر في قلقيلية،» القدس العربي، 30/ 9/ 2000. وفي شأن المسار التفاوضي السابق للانتفاضة، انظر: أحمد قريع [أبو علاء]، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 2 - مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) 1995-2000 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 223-378.

(7) وجّهت الضربة الكبرى إلى هذه «الحلقة» في كانون الأول/ ديسمبر 2003 باستشهاد واعتقال جل قادتها وكوادرها. انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام: «بينما سماسرة الأراضي في جنيف يتنازلون =

شهادة وفاتها الرسمية أُعلنت بسريان الهدنة في كانون الثاني/ يناير 2005 التي أُكدت في آذار/ مارس 2005 بإعلان القاهرة ونشر السلطة الفلسطينية أجهزتها الأمنية لمنع عمليات المقاومة[8]، وتصعيد وتيرة التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال الذي تؤكد الوقائع أنه لم يتوقف، تطبيقًا لإيمان القيادة السياسية الجديدة بخيار المفاوضات باعتباره خيارًا وحيدًا لحل قضية فلسطين، وبنزع السلاح المقاوم بوصفه سلاحًا غير شرعي[9].

= عن حقوق الشعب الفلسطيني، شهداء القسام في رام الله يرفضون الاستسلام ويقاومون حتى الشهادة،» بيان صدر بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ «لم يفتأ الشعب المجاهد من تحمل الصدمة باستشهاد قائدين قساميين حتى أتاهم خبر اثنين آخرين،» بيان صدر بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ «كتائب القسام تزف الشيخ القائد حسنيين أبو رمانة،» بيان صدر بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 2003. صحيح أن مركز هذه «المجموعة» إبراهيم حامد لم يُعتقل إلا في فجر 23 أيار/ مايو 2006، إلا أن الضربة التي وجّهت إليها في كانون الأول/ ديسمبر كانت سببًا في قطع العناصر التنفيذية لحامد، وعلى رأسهم الشهيد سيد الشيخ قاسم؛ انظر: «كابوس أقضّ مضاجعهم خلال ثمانية أعوام من المطاردة: قوات الاحتلال الصهيوني تعتقل المجاهد إبراهيم حامد قائد كتائب القسام في الضفة الغربية،» منبر الإصلاح، العدد 25 (الأربعاء 24 أيار/ مايو 2006). ص 1 و7، وكتائب الشهيد عز الدين القسام، «عشر سنوات من المطاردة والجهاد بدد خلالها أمنهم وأذاقهم الويلات.. الشيخ «إبراهيم حامد» الرقم الصعب الذي أقضّ مضاجع بني صهيون،» بيان رقم 0605/ 06 صدر بتاريخ 23 أيار/ مايو 2006. للمزيد عن هذه المجموعة انظر: المحور الثالث لهذه الورقة «شظايا متفجرة».

(8) وليد عوض، «قد يطلب مساعدة مصر وسورية والسعودية للضغط على الفصائل، أبو مازن يأمر بنشر قوات أمنية على طول حدود قطاع غزة ويصر على وقف إطلاق العمليات ضد إسرائيل بأية وسيلة،» القدس العربي، 20/ 1/ 2005.

(9) شكلت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، واختيار محمود عباس رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم انتخابه في 15 كانون الثاني/ يناير 2005 رئيسًا للسلطة الفلسطينية، حدثًا فارقًا في الموقف الرسمي من الانتفاضة؛ إذ أكد عباس ضرورة وقف الانتفاضة التي كان من الواجب في رأيه أن تقتصر على «هبّة شعبية لنصرة الأقصى»، وأن لا خيار أمام الفلسطينيين إلا المفاوضات. وسعى عباس إلى وقف العمل العسكري من خلال التواصل مع الفصائل الفلسطينية لإعلان هدنة مع الاحتلال، وبدأ بإعادة بناء الأجهزة الأمنية وإعدادها بدعم أميركي من أجل فرض هذه الهدنة بالقوة. وأعلن في قمة له مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في 8 شباط/ فبراير 2005 وقف العنف، وكرس هذا داخليًا بالتأكيد على الهدنة في إعلان القاهرة. انظر: «أبو مازن: خيار المقاومة المسلحة غير ممكن،» الشرق الأوسط، 27/ 12/ 2004؛ «شعث ينقل رسالة إلى سورية خرق الهدنة خرق لالتزام قومي، عباس يعلن وقف أعمال العنف ضد الإسرائيليين وشارون يعلن وقف الأنشطة العسكرية ضد الفلسطينيين،» القدس العربي، 9/ 2/ 2005؛ «رايس تطالب عباس بتفكيك فصائل المقاومة وتعلن تعيين منسق أمني لمساعدته على الحفاظ على الأمن، شرم الشيخ تعلن وقف العنف،» =

ثانيًا: تاريخ القسام في الضفة قبيل الانتفاضة

في إثر التحول الاستراتيجي الذي أقره المكتب الإداري العام للإخوان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمواجهة الاحتلال، ومع إطلاق حركة حماس بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الأولى[10]، بدأ عدد من كوادر الحركة بالسعي إلى تأسيس عمل عسكري لمقاومة الاحتلال، لكن ضربات الاحتلال المبكرة أخّرت وصول هذا العمل إلى ذروة الفعل في الضفة الغربية في موازاة العمل في قطاع غزة[11].

= القدس العربي، 8/ 2/ 2005، و«شارون يرحب، حماس التزامنا هو مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي، اتفاق بين الفلسطينيين على التهدئة حتى نهاية 2005،» القدس العربي، 18/ 3/ 2005. عن موقف عباس من المقاومة المسلحة، انظر مثلًا: «خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري (رام الله، 15 كانون الثاني/ يناير 2005)،» في: محسن محمد صالح ووائل سعد، تحرير، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 24-27. وقد أكد عباس في خطابه «أن نهجنا سيبقى النهج الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خيارًا استراتيجيًا، خيار السلام العادل الذي يمكن التوصل إليه بالتفاوض [...] قلنا مرارًا وتكرارًا إننا ملتزمون بالشق المتعلق بنا في خارطة الطريق وإننا سننفذ التزاماتنا»، واعتبر «سيادة القانون تتمثّل بوجود سلاح شرعي واحد»، الأمر الذي سبق أن أكده في أثناء رئاسته الوزراء في خطاب أمام المجلس التشريعي بتعهده بإنهاء عسكرة الانتفاضة ونزع الأسلحة من الفلسطينيين كونها غير شرعية. انظر: «الانتفاضة تلفظ أنفاسها والهدنة تتعثر قليلًا،» الجزيرة.نت، 29/ 6/ 2003.
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=55981>.

وبشأن التزامات الفلسطينيين المحددة في خريطة الطريق، انظر: «وثائق «خريطة الطريق»: خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ترتكز على الأداء. واشنطن، 30/ 4/ 2003،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55 (صيف 2003)، ص 158-162.

(10) انظر: بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 96-98.

(11) انظر مثلًا تجربة الشيخ أبو طير وعادل عوض الله الأولى في: «بدايتي مع القسام اعتقال جديد: البحث من أجل عمل مقاوم،» في: بلال محمد، محرر، سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عامًا من الاعتقال، نص مخطوط سينشر قريبًا، وتجربة مجموعة ناجي سنقرط وبعض المجموعات الأخرى العاملة في الضفة الغربية في: حركة المقاومة الإسلامية [حماس]: «بيان بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاقة الحركة وفيه نماذج من العمليات الجهادية التي قام بها أبطال الحركة ومجاهدوها،» 14 كانون الأول/ ديسمبر 1991، ص 18-31، و«ملف في سجل القسام بعض العمليات الجهادية التي نفذها أبطال حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومجاهدو كتائب الشهيد عز الدين القسام،» ملحق مجلة فلسطين المسلمة (كانون الثاني/ يناير 1994)، ص 1-16. وعن الضربات التي =

في الربع الأخير من عام 1992، وبالتحديد في إثر عملية قام بها محمد بشارات في مدينة القدس يوم 22 أيلول/سبتمبر 1992، تحققت هذه الانطلاقة؛ إذ كانت تلك العملية باكورة عمليات المجموعات الجديدة في الضفة، وقد سبقت قرار عدد من كوادر حماس وتلته بإعادة المحاولة والبدء بإنشاء عمل عسكري منظم في الضفة الغربية[12]، ترافق مع وصول عدد من مطارَدي حماس في قطاع غزة، استطاعوا التواصل بتنسيق تنظيمي مسبق مع صالح العاروري[13] أمير الكتلة الإسلامية في جامعة الخليل آنذاك، فجهزهم هذا الأخير بالسلاح ونقل اثنين منهم (طلال نصار وبشير حماد)، إلى شمال الضفة الغربية، واستبقى عماد عقل في منطقة الخليل، ليكونوا نقطة ارتكاز للعمل العسكري الجديد الذي زادت وتيرته بسرعة كبيرة بعد عملية بشارات[14].

= تعرضت لها حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدءًا من الضربة الأولى في عام 1989؛ انظر: محمد، محرر، إلى المواجهة، ص 101-108، و هديل عطا الله، «فلسطين تنقب في مذكرات واحد من «رجالات البدايات»: النائب الرمحي... وجه يعكس الملامح الرئيسية لتاريخ «حماس» في الضفة،» جريدة فلسطين (غزة)، 24/ 12/ 2009.

(12) يتحدث الشيخ صالح العاروري عن قرار اتخذه وعادل عوض الله (استشهد) وإبراهيم حامد (معتقل)، وهُم أمراء الكتل الإسلامية في جامعات الضفة، بالبدء بهذا العمل. انظر: «لقاء خاص مع الشيخ صالح العاروري مؤسس كتائب القسام بالضفة الغربية،» مجلة قسّاميون، العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2011)، ص 15؛ ويبرز العاروري دور رئيس المكتب السياسي د. موسى أبو مرزوق في تمويل العمل من ماله الشخصي، متجاوزًا الأطر التنظيمية التي لم تكن بعدُ قد حددت ميزانية للعمل العسكري في الضفة (ص 17)؛ لكن ألا يمكن اعتبار تمويل أبو مرزوق شبه الفوري وتغطيته للمجموعة قرارًا تنظيميًا، كونه رئيسًا أعلى لهيئة قيادية في حماس؟! علمًا أن وجود مجموعات سابقة يؤكد وجود تغطية تنظيمية للعمل العسكري!

(13) صالح العاروري (1966-): ولد في قرية عارورة قضاء رام الله، والتحق بكلية الشريعة في جامعة الخليل، واعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال الصهيوني بدءًا من عام 1991، وكان أحد أبرز قادة حركة حماس في سجون الاحتلال حتى خروجه بشرط إبعاده إلى خارج فلسطين. وهو عضو الوفد المسؤول عن مفاوضات صفقة «وفاء الأحرار» مع الاحتلال. انتُخب عضوًا في المكتب السياسي لحركة حماس.

(14) «لقاء خاص مع الشيخ صالح العاروري،» ص 16؛ زاهر علي جبرين، حكاية الدم: من شرايين القسام «شهادة للعصر والتاريخ»، تقديم محمد أبو طير (دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة، 2011)، ص29-35؛ غسان دوعر، عماد عقل: أسطورة الجهاد والمقاومة، ط 2، منشورات فلسطين =

اختلفت هذه المجموعات المنتشرة في جلّ فلسطين المحتلة في أحوال تشكلها، لكنها ارتبطت بتنظيم شبه مركزي، نظم تواصل مجموعاته ونسق عملياته، من خلال خلايا اتصال كتلك التي قادها المقدسي تيسير سليمان[15]. ونفذت هذه المجموعات، التي كان معظم كوادرها من «المطارَدين»، عددًا كبيرًا من العمليات المسلّحة[16]، لكن قوات الاحتلال استطاعت تقليص قدرة

= المسلمة؛ 5 (لندن: فلسطين المسلمة، 1994)، ص 50. ويؤكد العاروري وتيسير سليمان أن أول تبنٍ لعملية باسْم القسام في الضفة كان بعد عملية بشارات، بعد حسم أمر التسمية في إثر المفاضلة بين إطلاق كتائب الشهيد عبد الله عزام وإطلاق كتائب الشهيد عز الدين القسام، وتفضيل مقاتلي الضفة للأول، لكن انتشار التسمية في قطاع غزة سابقًا دفع إلى الخيار الثاني. انظر: «لقاء خاص مع الشيخ صالح العاروري،» ص 15؛ مقابلة مع تيسير سليمان، أجراها معه يونس أبو جراد ضمن برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الأولى،» قناة الأقصى الفضائية، 23 أيار/مايو 2013. وكانت تسمية كتائب القسام ظهرت في قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 1990 بعد إحدى العمليات، كتعبير عن استمرار المقاومة المسلحة لحماس بعد قيام الاحتلال باعتقال جلّ كوادر التنظيم القديم «مجاهدو فلسطين»، وعلى رأسهم كوادر المجموعة 101. وصدر البيان الأول باسم الكتائب في 1 كانون الثاني/يناير 1992 متبنيًا إحدى العمليات. انظر: «النشاط الإعلامي لكتائب القسام،» المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، [د. ت.]. <http://www.alqassam.ps/arabic/special_internal.php>.

وبشأن عمليات المجموعة 101، انظر: حركة المقاومة الإسلامية [حماس]، «بيان بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاقة الحركة،» ص 7-9.

(15) تيسير حمدان سليمان (1973-): ولد في بيت حنينا، وانتسب إلى الجهاز الأمني لحركة حماس «مجد»، ولاحق عددًا من عملاء إسرائيل خلال عمله في الجهاز. قيادي في كتائب القسام، قاد مجموعة القدس التي شاركت في عدد من عمليات إطلاق النار والخطف واقتحام المستوطنات، واعتُقل في 29 أيلول/سبتمبر 1993، وحُكم عليه بالسجن المؤبد و60 عامًا. شغل عضوية مجلس الشورى العام لأسرى حركة حماس. خرج في صفقة «وفاء الأحرار» يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2011 وأُبعد إلى تركيا. انظر: تيسير سليمان، «حصريًا.. مذكرات قسامية مقدسية الحلقة، الأولى: كتائب القسام تتكلم،» الرسالة.نت، 21 نيسان/أبريل 2011، <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=32963>، ومجموعة سليمان مثال للمجموعات التي سبقت في تأسيسها قرار أمراء الكتل؛ إذ إنه يتحدث عن قرار تنظيمي مركزي في منطقة القدس كلّفه البدء بتأسيس خلية عسكرية مقدسية مطلع عام 1991، تواصلت مع مجموعات الجهاز لاحقًا. انظر مقابلة مع تيسير سليمان، أجراها معه يونس أبو جراد ضمن برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الأولى».

(16) اتسمت عمليات هذه المجموعات بكونها عمليات اشتباك مسلح، ثابت أو متحرك، وبمشاركة عدد من مطارَدي كتائب القسام في قطاع غزة فيها. ومن أبرز العمليات التي تشير إلى حجم التنسيق بين مجموعات الكتائب، عملية خطف حافلة إسرائيلية في القدس يوم 1 تموز/يوليو 1993، التي شارك فيها مقاتلان من قطاع غزة، ومقاتل من بيت لحم وكانت بقيادة محمد عزيز (منطقة الخليل)، =

هذه المجموعات مع نهاية عام 1993 باغتيال أو اعتقال كثير من كوادرها[17]. مع ذلك، استطاعت الحركة ترميم جهازها العسكري في الضفة برفده بكوادر جديدة من جهاز الدعوة، إذ سبق لها أن اتخذت قرارًا بأن تفرز للعمل العسكري عددًا من كوادر الجهاز في كل منطقة.

استمر العمل العسكري شبه المركزي للحركة بإضافات جديدة إلى المجموعات الأولى، مع تركزه في مناطق جديدة لم تتأثر بالضربات التي وجّهت إلى المجموعات السابقة[18]. وتوسع بانضمام مجموعات جديدة تشكلت بمبادرات فردية من جانب عدد من ناشطي حماس[19]، وبلغت ذروة

= انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام، «هنيئًا لك يا حور الجنة، هنيئا لك بشهداء الإسلام والمسلمين، هنيئًا لك بشهداء القسام الذين قضوا نحبهم واستبشري بمن ينتظر،» بيان ينعى شهداء عملية خطف الحافلة بتاريخ 3 تموز/يوليو 1993؛ و«نص مطالب المجاهدين التي وزعت أثناء احتجاز الحافلة صباح اليوم الخميس 1/ 7/ 1993م: هكذا التفاوض، وإلا فلا!؟» بيان بتاريخ تموز/يوليو 1993.

(17) للمزيد عن هذه المجموعات وعملياتها، انظر: غسان دوعر، موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993، منشورات فلسطين المسلمة؛ 11 (لندن: فلسطين المسلمة، 1995)، ومحسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 193-204، مع وجوب الإشارة إلى أن هذه المجموعات، والمجموعات التالية، لم يؤرِّخ لها بشكل علمي وافٍ، ولعل الأوضاع الأمنية المرافقة للحوادث منعت ذلك.

(18) تركزت هذه المجموعات في مناطق بيت لحم والخليل والقدس، وكان لها نشاط محدود في منطقة رام الله، أما الجهاز العسكري بتشكله الجديد، فنشط في مناطق: نابلس، سلفيت، المنطقة الغربية من رام الله، منطقة جنين، وهذا الأمر يتجلى من تتبّع مناطق العمليات والشهداء والمعتقلين وتؤكده الرواية الشفوية.

(19) للمبادرات الفردية شأن كبير في نشاط الجهاز العسكري لحماس في الضفة الغربية، وقد استمرت منذ انطلاقة العمل العسكري للحركة. وكان لبعض المجموعات، التي بدأت بمبادرات فردية تنطلق في معظمها من سجون الاحتلال، تأثير كبير في هذا العمل، من ذلك مجموعة زاهر جبارين والشهيد عدنان مرعي، ومجموعة «خلية صوريف» في أواسط التسعينيات، ومجموعة جاسر البرغوثي في مطلع انتفاضة الأقصى. انظر: زاهر جبرين، ص 23-30؛ «خلية صوريف الحلقة الثانية: فكرة تشكيل الخلية،» المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، [د. ت.]. <http://alqassam.ps/arabic/special.php?id=1647>، مقابلة مع جاسر البرغوثي، أجراها معه يونس أبو جراد، برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الأولى،» قناة الأقصى الفضائية، 25 آذار/مارس 2013.

هذه المجموعات فترة عمل يحيى عياش (المهندس)[20] في كتائب القسام، حيث قدّم الجهاز خدمات الحماية والخدمات اللوجستية والتنفيذية لعياش وإخوانه، وكانت النقلة النوعية للجهاز في مرحلته هذه إدخال المتفجرات والبدء بتنفيذ العمليات الاستـــشـــهادية[21]، لكن الجهاز استُنزف بفعل ملاحقة قوات الاحتلال المتواصلة له، واضطر عياش إلى الانتقال إلى قطاع غزة[22].

في هذه الفترة كان قرار عدد من قادة كتائب القسام في سجون الاحتلال

---

(20) يحيى عبد اللطيف عياش (1966-1996): ولد في قرية رافات جنوب غرب نابلس. حاصل على بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة بيرزيت. متزوج وله ولدان. التحق بصفوف كتائب القسام ولُقب بالمهندس، اغتيل في بيت لاهيا شمال قطاع غزة في 5 كانون الثاني/ يناير 1996 باستخدام عبوة مفخخة زُرعت في هاتف نقال استخدمه الشهيد. انظر: غسان دوعر، **المهندس الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1997).

(21) كانت أول عملية قام بها الشهيد يحيى عياش بعد تجنيده، إعداد سيارة مفخخة لتنفجر في منطقة إسرائيلية مستهدَفة، لكنها فشلت، وكانت سببًا في اعتقال عدد من إخوانه وبداية مطاردته. انظر: جبرين، ص 39-51، تلا ذلك انطلاق العمليات الاستشهادية بعملية الوفاء للمبعدين، بعد أن فجر الاستشهادي ساهر تمام سيارة مفخخة في بيسان يوم 16 نيسان/ أبريل 1993، تلتها عملية الشهيد سليمان غيظان، قائد القسام في منطقة غرب رام الله، وذروتها عمليات «الثأر» لمجزرة الحرم الإبراهيمي الخماسية التي بدأت بعملية الاستشهادي رائد زكارنة. انظر (ص 89-93)؛ كتائب الشهيد عز الدين القسام: «الشهيد البطل سليمان مصطفى حسن يثأر لمجزرة قبيا ومذبحة الأقصى، خمسين جنديًا بين قتيل وجريح حصيلة العملية الاستشهادية،» بيان صدر بتاريخ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1993؛ «إلى قادة إسرائيل حولتم عيد الفطر إلى يوم أسود فأقسمنا على تحويل عيد استقلالكم إلى جحيم: هذا هو ردنا الأول على مذبحة الخليل، الأربعة الأخرى في الطريق، كتائب القسام تنعي الدكتور رائد زكارنة،» بيان موقع باسم غرفة العمليات التابعة للكتائب، صدر بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 1994.

(22) اغتيل الشهيد عياش في قطاع غزة قبل وقت قصير من موعد مغادرته القطاع، إذ إنه قرر، نتيجة لملاحقة أجهزة السلطة الفلسطينية له في القطاع ومحدودية قدرته على المواجهة مع الاحتلال، أن يعود إلى الضفة الغربية بعد أن ساهم في تدريب وتجهيز خلايا جديدة في منطقة القدس ونابلس، ترأسها عبد الناصر عيسى والشهيد محيي الدين الشريف. انظر حديث عن اللحظات الأخيرة للشهيد في القطاع وظروف العمل العسكري هناك لدى: حسن سلامة، **عمليات الثأر المقدس** (غزة: كتائب الشهيد عز الدين القسام، [2000])، ص 4-10.

بناء جهاز عسكري جديد مركزي بالكامل، تستقر هيئة أركانه في السجن[23]، يُعدّ لمرحلة جديدة من العمل العسكري المنظم، وينفذ عمليات ذات تأثير كبير وموجهة بخطة مسبقة[24]. بدأ الجهاز بالتنظيم والإعداد والتدريب، ومحاولة توفير السلاح في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وحقق تقدمًا ملحوظًا في ذلك، لكنه تأثر بحملات السلطة الفلسطينية الأمنية، وبملاحقة الاحتلال لكوادره وقادته وعوائق مادية ولوجستية[25]، إذ ارتبط الجهاز بعادل عوض الله[26] بعد خروجه من سجون الاحتلال، وتأثر بملاحقة الشهيد عادل ورفيقيه

---

(23) يتحدث الشيخ محمد أبو طير في مذكراته: سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عامًا من الاعتقال، عن تفصيلات إنشاء الجهاز الجديد، ويشير إلى أن هيئة الأركان تكونت في سجن عسقلان، من الأسرى: موسى دودين، ماجد الجعبة، هارون ناصر الدين، زاهر جبرين، محمود عيسى، تيسير سليمان. وجميعهم من كوادر المجموعات القسّامية الأولى في الضفة الغربية. ويؤكد أبو طير أن عادل عوض الله، قائد الجهاز، حافظ من معتقله على تواصله مع مطارَدي القسام، كعبد المنعم أبو أحميد وزهير فرح اللذين استشهدا في أيار/مايو 1994، والأمر الذي فعله أبو طير وقادة آخرون هو أنهم تواصلوا مع خلايا جنّدوها للعمل العسكري، ومع قادة وكوادر الجهاز الجديد في الخارج.

(24) خطط الجهاز لعمليات عسكرية كبرى بعد الإعداد والتجهيز، ودرّب الشهيد محيي الدين الشريف عددًا من كوادر الجهاز على إعداد المتفجرات، وعملت إحدى مجموعاته على بناء مصنع متفجرات، ونفّذ عدد من كوادره وخلاياه عمليات استشهادية في أثناء ذلك، أبرزها عمليات خلية شهداء من أجل الأسرى في عام 1997. انظر: «مع القسام من السجن نواصل،» في: محمد، محرر، سيدي عمر، ووصفت إسرائيل الجهاز الجديد بعد قيامها وأجهزة السلطة الأمنية باعتقال كوادر مجموعة شهداء من أجل الأسرى، وكشف مختبر متفجرات أشرف عليه نسيم أبو الروس وجاسر سمارو، فقالت: «نحن نتعامل مع أخطر بنية تحتية عسكرية لحماس التي نفذت هجمات [...] وخططت لهجمات كانت ستوقع أكبر عدد من الضحايا». انظر: «إسرائيل تعتقل شرطيًا فلسطينيًا بتهمة تنظيم عمليتين انتحاريتين،» القدس العربي، 7/3/1998.

(25) يضرب الشيخ أبو طير أمثلة عديدة على محدودية قدراتهم المادية وحاجتهم إلى السلاح، ويتحدث عن مشاركة أمه في نقل سلاح لقائد مجموعات بيت لحم، عمر سعادة، وسعيهم إلى شراء قذائف R.P.G.

(26) عادل أحمد عوض الله (1967-1998): ولد في البيرة، درس الرياضيات في جامعة القدس، انضم مبكرًا إلى جماعة الإخوان المسلمين، متزوج وله أربعة أبناء، نشط مبكرًا في كتائب القسام، اعتقل مرات عدة في سجون الاحتلال الصهيوني، استشهد وشقيقه عماد في 10 أيلول/سبتمبر 1998 بعد اقتحام الاحتلال الصهيوني المزرعة التي اختفى فيها عادل في القرب من الخليل.

في القيادة عماد عوض الله[27] ومحيي الدين الشريف[28]. واستطاعت قوات الاحتلال وأجهزة السلطة الفلسطينية مع نهاية عام 1998 إنهاء هذا الجهاز بالكامل باعتقال، أو اغتيال كوادره وقادته، بعد سيطرة قوات الاحتلال على أرشيفه الموجود مع عوض الله.

يلاحَظ مما سبق أن المقاومة المسلحة لحركة حماس في الضفة الغربية اتسمت بدرجة من المركزية والتواصل؛ فالضربات المبكرة التي واجهتها الحركة لم تمنعها من تجديد المحاولة إلى أن تحقق الإنجاز. وقتل الاحتلال جلّ قادة الجهاز الأول وكوادره، واعتقل آخرين، غير أن الاعتقال لم يمنع الحركة من إعادة إحياء الجهاز وضخ دماء جديدة فيه، واستطاع قادة المجموعات الأولى المعتقلون بناء جهاز شبه جديد، أشد مركزية وأكثر إحكامًا من داخل المعتقل.

ثالثًا: منحة الانتفاضة جهاز مركزي جديد

«رغم أن وضع الإخوة المجاهدين من حماس، وكل أبناء شعبنا، وضعهم صعب، وهم كمن يسير على حد السيف، أو كما قال أبو الطيب المتنبي لسيف الدولة:

وسوى الروم خلف ظهرك روم فعلى أي جانبيك تميل؟

---

(27) عماد أحمد عوض الله (1969-1998): ولد في مدينة البيرة، التحق بجامعة بيرزيت لكنه لم يكمل تعليمه فيها لاندلاع الانتفاضة وإغلاق الجامعات. متزوج وله أربعة من الأبناء، نشط مبكرًا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين ثم حركة حماس، اعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال الصهيوني، كما اعتقلته في نيسان/ أبريل 1998 أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية بعد مطاردة طويلة. فرّ من سجنه في أوضاع غامضة، واستشهد وشقيقه عادل في 10 أيلول/ سبتمبر 1998. انظر: عماد عوض الله، «رسالة عماد عوض الله «إلى إخوانه وشعبه وأمته» بعد هروبه من سجون السلطة الفلسطينية،» رسالة وزِّعت على وسائل الإعلام موقّعة من عماد عوض الله، وعُلّقت في مساجد الضفة الغربية، بتاريخ 18 آب/ أغسطس 1998.

(28) محيي الدين ربحي الشريف (1966-): ولد في بلدة بيت حنينا شمال القدس، حاصل على بكالوريوس هندسة إلكترونيات من كلية العلوم والتكنولوجيا في جامعة القدس. انتظم مبكرًا في صفوف كتائب القسام، وكان مسؤولًا عن جهاز الاتصال داخل الكتائب (المجموعات الأولى). عمل مع الشهيد يحيى عياش، واعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال لنشاطه في حركة حماس ودعم مطارَدي الكتائب. طاردته قوات الاحتلال بعد عام 1995. استشهد في 29 آذار/ مارس 1998 في أوضاع غامضة.

مع ذلك ... فما جرى في عصيرة الشمالية قبل أيام هو رد ما هو مستقبل العمل العسكري. العمل العسكري مهما واجه من تحديات وعقبات من القريب والبعيد لا يمكن أن يتوقف، قد يتعطل قليلًا، قد تتأثر وتائره، قد يمر في مرحلة من الضيق الشديد، كما جرى في الشهور الماضية ... ولكن روح المقاومة والجهاد ليس عند حماس وحدها [فهي] عند كل شعبنا الفلسطيني، ما قام به أبناؤنا وأهلنا في عصيرة الشمالية هو فعل الشعب هذا، هو استفتاء الشعب الفلسطيني الحقيقي حول المقاومة، بالتالي هذه الروح لا تتوقف، لذلك نحن لسنا خائفين من مستقبل العمل العسكري الذي يوقف المقاومة فقط هو زوال الاحتلال، لذلك الشعب الفلسطيني عندما يجد نفسه أمام معركة حقيقية، أمام أهداف سامية، أمام قيادة تقوده إلى تحقيق إنجازاته الوطنية، يستطيع أن يتغلب على العوائق»[29].

لم يكن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل يتوقع أن حديثه المتفائل، بعد الصفعة التي وجّهها محمود أبو هنود إلى وحدات الاحتلال الخاصة التي جاءت لاغتياله[30]، سيتحقق في أقل من شهر، وأن الانتفاضة التي ستندلع مع

(29) مقابلة مع خالد مشعل، أجراها معه أحمد منصور، برنامج «برنامج بلا حدود: مستقبل حركة حماس السياسي والعسكري،» قناة الجزيرة الفضائية، 30 آب/ أغسطس 2000.

(30) تساءل معلق الشؤون الفلسطينية في يديعوت أحرونوت، روني شكيد، في 13 أيلول/ سبتمبر 1998 معقبًا على استشهاد عادل وعماد عوض الله، بـ «من هو الوريث؟»، متحدثًا عن محمود أبو هنود بوصفه «الدماغ» الذي خطط وبادر لعمليات سابقة. انظر: «كان من الأفضل اعتقالهما لتجنب تعريض الإسرائيليين لعمليات جديدة، انتقام حماس لمقتل الأخوين عوض الله مسألة وقت،» القدس العربي، 14/ 9/ 1998. وفي مساء السبت 26 آب/ أغسطس 2000 وبينما كانت وحدة صهيونية خاصة تستعد لمحاصرة «الوريث» أو «المطارَد الأخير»، استبق أبو هنود الحصار وبدأ معركته مع الوحدة بقنص اثنين من جنودها، واستطاع الانسحاب إلى نابلس بعد إصابته، حيث اعتقلته أجهزة السلطة الفلسطينية. «أسطرت» هذه المعركة أبو هنود وأحيت فكرة الكفاح المسلح. انظر تغطية للمعركة في: ناصر ياسين، «مسؤول عسكري لحماس يقتل ثلاثة جنود بمعركة مع الجيش الإسرائيلي بعصيرة الشمالية،» القدس العربي، 28/ 8/ 2000؛ «عملية فاشلة في عصيرة الشمالية، وحماس تحمّل باراك المسؤولية والسلطة تدين الهجوم الإسرائيلي. قوات إسرائيلية تقتحم قرية فلسطينية لاعتقال ناشط، وتنسحب بثلاث جثث لجنودها،» القدس العربي، 28/ 8/ 2000، و«أبو هنود من البندقية البلاستيكية إلى التفجيرات التي أثارت ذعر إسرائيل،» القدس العربي، 28/ 8/ 2000. انظر أيضًا ردات الفعل في: مقابلة مع خالد مشعل، برنامج «برنامج بلا حدود: مستقبل حركة حماس السياسي والعسكري،» و ناصر ياسين، «لقطات.. لقطات،» القدس العربي، 29/ 8/ 2000. ولا بد من الإشارة إلى أن أول من قام بعمل =

نهاية أيلول/ سبتمبر 2000 ستدفع الشعب الفلسطيني إلى مواجهة الاحتلال في معركة حقيقية، وستعيد إلى العمل العسكري لحركة حماس حياته، بعد أن وضعته ملاحقات الاحتلال وأجهزة السلطة الأمنية في حالة موت سريري.

في أثناء حديث مشعل، ضمت سجون السلطة في الضفة الغربية عشرات الكوادر من أبناء حماس وقادتها وجهازها العسكري. وتبعه بعد فترة قصيرة قرار لثلة منهم ولمحررين من سجون الاحتلال، بالبدء بتأسيس جهاز عسكري مركزي يغطي الضفة الغربية، مؤمنين بأن الانتفاضة المشتعلة «انتفاضة تحرير لا تحريك»[31].

1- تأسيس الجهاز وهيكله الرئيس

بدأت الذراع التنفيذية الأبرز لهذا الجهاز المهندس أيمن حلاوة[32] العمل

= عسكري في الانتفاضة هو الشرطي نائل سليمان الذي قتل جنديًا إسرائيليًا رافقه في دورية مشتركة، من بلدة أبو هنود عصيرة الشمالية. انظر الهامش (6).

(31) حسام بدران، كتيبة الشمال: السباقون إلى الجنة، تقديم خالد مشعل (غزة: المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، 2010)، ص 14. جاءت هذه الكلمة في خطاب لجمال منصور الذي يصفه الاحتلال بأنه رأس الجهاز، ويؤكد هذا الوصف بعض كوادر الجهاز المعتقلين، إلا أن قائد الجهاز الثاني حسام بدران يشير إلى أن دور جمال منصور اقتصر على «التأييد والتحريض والمباركة»، لكن يظهر أن طبيعة العلاقة بين جمال منصور وصلاح الدين دروزة، القائد الأول للجهاز، دفعت دروزة إلى إشراك منصور في قراراته كلها واتخاذه مرجعًا. ويؤكد سليم حجة أنه كان من المقرر في إثر حادث عمل وقع لحلاوة، أن يقدم تقريرًا عن الحادث وسير العمل لمنصور مباشرة، بحضور دروزة وأحمد مرشود، لكن الأوضاع الأمنية لم تسمح لمنصور بذلك، فقدّمه لدروزة. انظر: «موقع القسام.. يكشف لأول مرة عن التفاصيل الدقيقة لأخطر خلية قسامية في شمال الضفة (1-2)،» المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، [د. ت.]. <http://alqassam.ps/arabic/special1.php?all=all&&&sid=4020>، وسليم حجة، «مذكرات قسّامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الأول)،» المركز الفلسطيني للإعلام، 21/ 3/ 2013. <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=131955> وعن علاقة منصور بدروزة؛ انظر: منى منصور، «جمال عبد الرحمن منصور،» نص مخطوط كتبته زوج الشهيد جمال منصور يوجد منه نسخة مصورة لدى الباحث، ص 42.

(32) أيمن عدنان حلاوة (1974-2002): ولد في نابلس، درس الهندسة الكهربائية في جامعة بيرزيت، عمل مع كتائب القسام في مجموعة «شهداء من أجل الأسرى» التي نفذت عددًا من العمليات الاستشهادية في عام 1997، واعتُقل بسبب ذلك 30 شهرًا في سجون الاحتلال، حيث تعرف إلى عدد =

على تجنيد عدد من الكوادر الأساسية للتنظيم، ممن لم يسبق لهم أن شاركوا في العمل العسكري. ويظهر أن حلاوة سعى إلى ذلك قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بقليل، إذ يشير سليم حجة[33] في روايته بشأن تأسيس هذا العمل أن أيمن حلاوة عرض عليه العمل في حزيران/يونيو 2000، لكن، كما يؤكد حجة والحوادث التاريخية التالية، كان لاندلاع الانتفاضة أثر كبير في تسريع إنجاز هذا التأسيس والبدء بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال[34].

جنّد حلاوة في بداية الأمر سليم حجة الذي سبق أن تعرف إليه في سجون الاحتلال، ليكون ذراعه اليمنى. وحدد المهمة الأساسية الأولى إنشاء خلايا جديدة تشمل الضفة الغربية، استعدادًا للشروع في العمل العسكري. واستطاع حجة، بتوجيه من حلاوة في مطلع الانتفاضة، تجنيد الكادر في الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، بلال البرغوثي[35]، ليكون ذراعه التنفيذية في منطقة رام الله والقدس[36]. وبعد اندلاع الانتفاضة، خرج عدد من مطارَدي كتائب القسام

= ممن انضموا لاحقًا إلى العمل معه.

(33) سليم محمد حجة (1973-): ولد في قرية برقة شمال من نابلس. درس الشريعة الإسلامية في جامعة النجاح لكنه لم يكمل تعليمه. اعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال. تعرف إلى أيمن حلاوة في السجن، واتفق معه على العمل الجديد بعد خروجه من سجنه، وذكريات حجة أحد أعمدة هذا النص.

(34) انظر: سليم حجة، «مذكرات قسامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)،» المركز الفلسطيني للإعلام، 23/ 4/ 2013.
<http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=133631>.

(35) بلال يعقوب البرغوثي (1976-): ولد في الكويت، وانتقل إلى فلسطين والتحق في جامعة بيرزيت. هو أحد ناشطي الكتلة الإسلامية في الجامعة. تعرف إلى حلاوة من خلال هذا النشاط. جنَّد بلال للعمل مع حلاوة، عبد الله غالب البرغوثي ليصبح أحد أبرز مهندسي القسام. وانضما لاحقًا إلى العمل مع مجموعة رام الله مستقلين عن الجهاز المركزي.

(36) يتحدث حجة في مذكراته التي لم تُنشر إلى الآن فيقول إن تجنيد بلال استهدف تأسيس خلية تعمل في منطقة القدس، وكان من المقرر أن تعمل المجموعة لأهداف محددة، أبرزها المساهمة في إيواء جندي بعد خطفه من مجموعة قلقيلية، واغتيال أحد مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي. لكن تصاعد حوادث الانتفاضة ثم اعتقال السلطة الفلسطينية المجموعة وجّها عملها باتجاه آخر. انظر: سليم حجة، «مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة،» نص مخطوط لم ينشر للآن محفوظ نسخة منه لدى الباحث أُنهي في سجن رمون 24 نيسان/ أبريل، 2013، تقديم عبد الناصر عيسى وإبراهيم حامد.

السابقين من سجون السلطة في نابلس[37]، وعادوا إلى حياة المطارَدة بعد اغتيال الاحتلال أحد أبرز خبراء المتفجرات في التنظيم العسكري السابق، إبراهيم بني عودة[38].

انضمت مجموعات المطارَدين للمساهمة في قيادة الجهاز وتأسيس مجموعات جديدة، وكان على رأس هؤلاء مهند الطاهر[39] من مدينة نابلس، وطاهر جرارعة[40] من بلدة عصيرة الشمالية، وجميل جاد الله[41] من مدينة الخليل، للعمل كذراع تنفيذية لحلاوة تؤسس لعمل عسكري في منطقة

---

(37) كان ذلك في إثر اقتحام أهالي المعتقلين والمتظاهرين سجن جنيد في مدينة نابلس، بعد استهداف طائرات الاحتلال مقر محافظة نابلس، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2000. انظر: منصور، ص 34، وسبق أن أُطلق معتقلو حماس في غزة بعد استهداف عدد من مقار السلطة في الضفة والقطاع يوم 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2000. انظر: «السلطة الفلسطينية تفرج عن المعتقلين وحماس تهدد إسرائيل بدفع ثمن باهظ،» القدس العربي، 13/ 10/ 2000.

(38) إبراهيم عبد الكريم بني عودة (1965-2000): ولد في الكويت، تخرج في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، دخل الخدمة العسكرية في الأردن مدة عامين، اعتُقل في آب/ أغسطس 1998 لدى أجهزة السلطة الفلسطينية في نابلس، لمسؤوليته عن تصنيع المتفجرات لإحدى خلايا كتائب القسام. كان من المقربين إلى الشهيد جمال منصور. من أوائل الكوادر الذين استهدفهم الاحتلال مع مطلع الانتفاضة، وكان ذلك بتفخيخ سيارة استعملها لحظة خروجه الموقت من سجن جنيد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000.

(39) مهند حافظ الطاهر (1976-2002): ولد في مدينة نابلس، التحق بكلية الشريعة في جامعة النجاح، اعتُقل في سجون السلطة الفلسطينية في عام 1998 لعضويته في خلية شهداء من أجل الأسرى، مع اندلاع انتفاضة الأقصى خرج من السجن، التحق بالعمل مع حلاوة مطارَدًا بعد اغتيال بني عودة. نسبت إليه إسرائيل المسؤولية عن اغتيال 121 إسرائيليًا. انظر: أتيلا شومبلباي، «الجيش يغتال أبرز مطلوبي السامرة،» يديعوت أحرونوت، 1/ 7/ 2002. (بالعبرية)

(40) طاهر محمد جرارعة (1974-2002): ولد في نابلس، درس الشريعة الإسلامية في جامعة النجاح، انضم إلى العمل في كتائب القسام مع الشهيد محمود أبو هنود، اعتُقل في سجون السلطة بعد عمليات مجموعته (شهداء من أجل الأسرى) في عام 1997. عاش مطاردًا مع حلاوة بعد اغتيال بني عودة، إلى أن استشهد.

(41) جميل منير جاد الله (1976-2001): ولد في قرية الولجة قرب بيت لحم. قتل أحد حراس مستوطنة كريات أربع في عام 1998، فاعتقلته السلطة الفلسطينية، إلا أنه فر من سجونها أكثر من مرة، ثم حكمت عليه بالسجن المؤبد مطلع عام 1999. بعد اندلاع الانتفاضة وهروبه من السجن من جديد، التحق بحلاوة في نابلس، وتقرر أن يبدأ بتأسيس مجموعات عسكرية في منطقة الخليل إلى أن اغتيل بقصف من طائرات الاحتلال.

الخليل. ونسقت مع الجهاز الجديد في طولكرم مجموعة عسكرية احتضنها القيادي عباس السيد وقادها خبير المتفجرات فواز بدران ومساعده عامر الحضيري[42]. وفي قلقيلية انضمت مجموعة رئسها عبد الرحمن حماد[43]، وفي منطقة جنين تولّى قيس عدوان[44] تأسيس مجموعات عسكرية جديدة بالتعاون مع حلاوة.

شكلت هذه المجموعات كلها تنظيمًا هجينًا مزج بين التنظيم الهرمي والتنظيم العنقودي[45]، وتواصلت مع قيادة الجهاز وموجّهه «راشد»[46]

---

(42) فواز بشير بدران ([1974]-2001): من طولكرم، درس في الجامعة الأردنية. قاد مجموعة للعمل العسكري لكتائب القسام في منطقة طولكرم مطلع الانتفاضة. تدرب على صنع المتفجرات في أثناء دراسته في عمان على يد أحد المقاتلين السابقين في الشيشان، وقد صنع مادة استُخدمت أول مرة في عملية الاستشهادي أحمد عليان، أطلق عليها «قسام 19»، ومواد أخرى. نسق عمله مع الشهيد صلاح دروزة «راشد»، ودرّب عددًا من الخبراء، منهم أحمد الجيوسي. اغتيل بتفجير سيارة مفخخة في جواره.

عامر منصور الحضيري (1978-2001): خليفة بدران ويده اليمنى، ولد في طولكرم. درس المحاسبة في جامعة الخليل ثم جامعة القدس المفتوحة. استشهد بقصف من طائرات الاحتلال، تلاه شقيقه علي في التنسيق بين مركز الجهاز ومجموعة طولكرم. للمزيد عن قدرات بدران في تصنيع المتفجرات، انظر: حجة، «مذكرات قسّامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)».

(43) عبد الرحمن حماد (-2001): ولد في قلقيلية، وأُبعد إلى مرج الزهور في عام 1992 لنشاطه في حركة حماس. خرج من سجنه، حيث تعرف إلى حلاوة، مع بداية انتفاضة الأقصى، اغتيل بإطلاق النار عليه وهو على سطح منزله.

(44) قيس عدوان أبو جبل (1977-2002): ولد في مدينة جنين، نشط في صفوف الكتلة الإسلامية ورئس مجلس طلبة جامعة النجاح. عمل مع حلاوة مع انطلاقة الجهاز، تواصل ونسق عمل مجموعته مع مجموعات كتائب المحلية في منطقة جنين إلى أن استشهد مع عدد من الكوادر.

(45) «تنظيم متشعب متعدد الرؤوس. متنوع في الاتصال وطرائق التنسيق. تعتمد نواته الصلبة على مجموعة من القادة الميدانيين المطارَدين، موزعين في مناطق بحسب الحاجة والضرورة، مرتبطين بعلاقات مباشرة بينيّة ترتب أمورهم. ويتصل عدد قليل منهم بالقائد اتصالًا غير مباشر من خلال نقاط ميتة، ويتواصل هذا القائد بدوره مع القيادة العامة خارج فلسطين». انظر: بدران، ص 27. انظر أيضًا: الشكل (11-3) المثبت في قائمة الملاحق الذي يقدم رسمًا لهيكلية «أولية مفترضة» لقيادة الجهاز وكادره الأساس الذي أطلق العمل العسكري لحماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى.

(46) «راشد» الاسم الحركي لقائد الجهاز وموجّهه العام. أُطلق هذا الاسم بداية على صلاح الدين دروزة الذي قرر تبنّي الثلة التي قررت إطلاق العمل العسكري بوصفه عضوًا في قيادة حماس في منطقة نابلس، بعد أن استقبل رسالة منها تؤكد استعدادها لذلك وتطلب الدعم. انظر: حجة، «مذكرات =

بطرائق خاصة مباشرة أو من خلال حلاوة. وكان الرابط بين «راشد» وحلاوة، أحمد مرشود. ومن خلال هذا التواصل جيء بالمال والسلاح اللازمين لعمل المجموعات وإطلاق العمل العسكري بتأسيس مختبر متفجرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، عكف حلاوة من خلاله على إعداد العبوات الناسفة والمتفجرات اللازمة للعمليات العسكرية بخبرة محدودة اكتسبها وحاول تطويرها ذاتيًا(47).

دفع الاهتمام بتحسين خبرات الجهاز الجديد وقدراته العسكرية قيادة الجهاز إلى تدريب حلاوة من خلال استقدام خبير المتفجرات مازن ملصة في مطلع عام 2001. كما استقدم أحد خبراء المتفجرات من مجموعة طولكرم التي أوقعت عملياتها خسائر أكثر فداحة من عمليات مجموعات حلاوة الأولى(48)، فقام أحمد الجيوسي بتدريب حلاوة على تصنيع ما أطلق عليه «أم يحيى»؛ هذه الخبرة التي اكتسبها حلاوة انتقلت منه إلى عدد كبير من كوادر الجهاز الذين جندهم، وإلى عدد من المطارَدين الجدد الذين

= قسّامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)،» وبدران، ص 20. ثم أطلق على القائد الثاني، حسام بدران الذي يتجاوز تأكيد ذلك في روايته لدور الجهاز، مدفوعًا، كما يظهر برغبة، في إنكار الذات، إلا أن كل الشواهد فيها ورواية الاحتلال تؤكد ذلك. انظر: بدران، ص 18-39. وحول رواية الاحتلال، انظر ما ورد في متن المقالة المنشورة في هآرتس تعليقًا على اغتيال مهند الطاهر؛ عاموس هرئيل: «لا مطلوب رقم واحد لدى الجيش والشاباك،» هآرتس، 4/ 7/ 2002 (بالعبرية)؛ و«اعتقال مطلوب بارز من حماس بالقرب من نابلس،» هآرتس، 19/ 4/ 2002 (بالعبرية)، وفيليكس فريش، «اعتقال قائد حماس في الضفة الغربية،» يديعوت أحرونوت، 19/ 4/ 2002. (بالعبرية)

(47) يتحدث حجة عن ولع أيمن بتصنيع المتفجرات وتطوير قدراته فيها، ويستشهد بضعف المتفجرات الأولى ومحدودية تأثيرها مقارنة بالمتفجرات التي استخدمت فيها المواد الجديدة؛ انظر: حجة، «مذكرات قسامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)».

(48) نفذت مجموعة طولكرم بقيادة فواز بدران عمليتين استشهاديتين باستخدام مادة «القسام 19»، وأوقعت أكبر عدد من الخسائر مقارنة بالعمليات السابقة. انظر: «مقتل 3 إسرائيليين بهجوم انتحاري يهز نتانيا. عشرة استشهاديين جاهزون لاستقبال شارون،» القدس العربي، 5/ 3/ 2001، و«حماس تعلن الحرب وتوزع الحلوى فرحًا بعملية نتانيا الاستشهادية ومنفذها الذي قتل 7 إسرائيليين،» القدس العربي، 19/ 5/ 2001.

خرجوا من سجون السلطة في إثر استهداف الاحتلال محمود أبو هنود في سجن نابلس[49].

شكّل انضمام المطاردين الجدد نقلة نوعية للجهاز، خصوصًا في شمال الضفة الغربية، حيث انتشر عدد منهم كنسيم أبو الروس وجاسر سمارو ومحمود أبو هنود لتجنيد مجموعات عسكرية جديدة وتجهيزها وتدريبها بتواصل مباشر مع «راشد»[50]، لكن ترافق ذلك مع انكشاف خيوط الجهاز للاحتلال، خصوصًا بعد انكشاف أمر حلاوة وحجة نتيجة انفجار مختبر المتفجرات في نابلس، بفعل خطأ عمل[51]، واعتقال عدد من ناشطي الجهاز، أبرزهم خبير المتفجرات مازن ملصة والكادر في طولكرم نهاد أبو كشك[52]، فدخل الجهاز في مرحلة استنزاف لقادته وكوادره[53] أدت إلى تشظيه، وانضمام شظاياه إلى مجموعات عسكرية «محلية» نمت مع نمو الانتفاضة، ناقلة إليها خبرة جديدة، خصوصًا في تصنيع المتفجرات.

---

(49) يتحدث حجة عن تطوير قدرات عدد من خبراء المتفجرات القدامى، وتدريب ما يقارب العشرين من المطارَدين؛ ودرب حلاوة كذلك من الأعضاء الجدد: عبد الله البرغوثي من رام الله، ناصر نزال من قلقيلية، علي علان من بيت لحم؛ وقام المتدربون بدورهم بنقل خبرتهم إلى عشرات المتدربين لاحقًا. انظر: حجة، «مذكرات قسّامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)،» ومحمد عرمان، مهندسو الموت: معلومات مفصلة تعرض لأول مرة عن أخطر خلية قسّامية عملت في الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى الثانية ([فلسطين]: دار النور للنشر، [2005])، ص 11-12.

(50) يتحدث بدران عن تواصل مباشر من خلال النقاط الميتة، مع عدد من المطارَدين قادة المجموعات، منهم: أيمن حلاوة، مهند الطاهر، نسيم أبو الروس، طاهر جرارعة، نصر الدين عصيدة، محمود أبو هنود، وتشاور مع القائد يوسف السركجي. انظر: بدران، ص 33.

(51) كان ذلك في 21 آذار/ مارس 2001؛ انظر: «إسرائيل قلقة بعد سرقة مخزن أسلحة وانفجار مصنع قنابل بنابلس،» القدس العربي، 22/ 3/ 2001، وحجة، «مذكرات قسّامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسّامي الأسير سليم حجة (الجزء الأول)».

(52) اعتُقل ملصة في 4 حزيران/ يونيو 2001، واعتُقل أبو كشك في 5 آب/ أغسطس 2001، وتسبب اعتقال نهاد في الكشف عن عملية استشهادية عزم عبد الباسط عودة على تنفيذها بعد عثور الاحتلال على وصية مصورة لعودة في سيارة نهاد، فأجّلت العملية لذلك. انظر خبر اعتقال كشك ومطاردة عودة في ثنايا: فيليكس فريش، «قلق شديد: مخرب من الجهاد يريد أن ينفذ عملية في الشمال،» يديعوت أحرونوت، 10/ 8/ 2002. (بالعبرية)

(53) انظر ذلك في الجدول (11-1) المثبت في الملاحق الذي يسجل مصير القادة والكادر الأساس، المفترض، للجهاز العسكري المركزي الذي أطلق العمل العسكري لحركة حماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى.

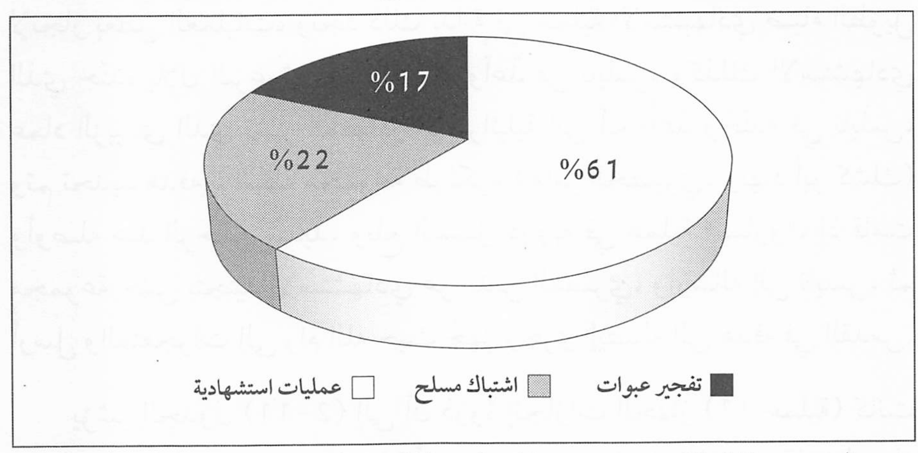
2- عمليات الجهاز: النوعية والجغرافيا

بدأ الجهاز عملياته بعملية استشهادية أعد لها حلاوة وحجة. وكانت آخر عملياته الكبرى ما أعده وأشرف عليه مهند الطاهر وعلي علان قبل استشهادهما. تنوّعت هذه العمليات في كيفيتها وجغرافيتها وفي النتائج التي حققتها.

من حيث النوعية، يمكن تصنيف عميات الجهاز إلى: عمليات استشهادية (أحزمة ناسفة وسيارات مفخخة)، وعمليات إطلاق نار واشتباك (من ذلك عمليات اقتحام المستوطنات)، وعمليات تفجير عبوات. من خلال الشكل (11-1) يلاحظ طغيان العمليات الاستشهادية بنسبة مئوية تقريبية (61 في المئة) من العمليات، تتبعها عمليات الاشتباك (22 في المئة)، وعمليات الاستهداف بعبوات جانبية (17 في المئة). ومن التدقيق في من يقف وراء كل عملية، يمكن ملاحظة تخصص كل مجموعة بصنف معيّن من العمليات، فمثلًا تخصصت مجموعة تل، بقيادة نصر الدين عصيدة، ومجموعات أبو هنود، بعمليات الاشتباك وتفجير العبوات الجانبية، فيما تفرغ حلاوة، لاحقًا مهند الطاهر، ومجموعة طولكرم وقلقيلية وجنين ورام الله لتنفيذ عمليات استشهادية.

الشكل (11-1)

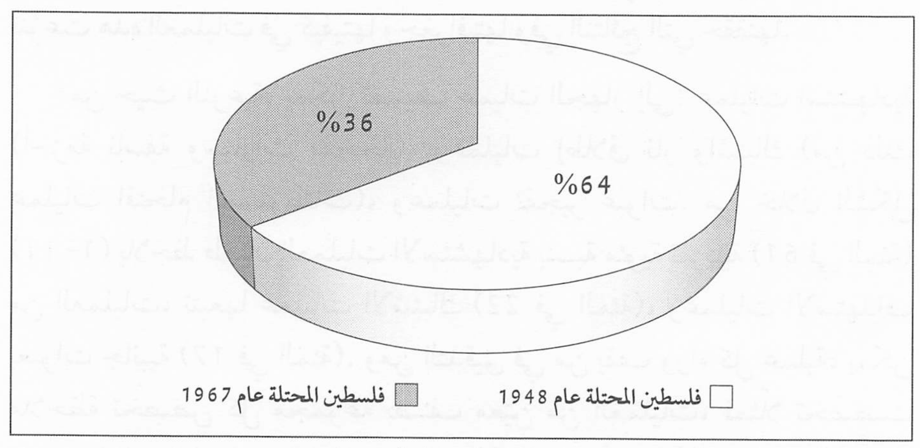
نوعية عمليات الجهاز العسكري المركزي وكادره الأساس الذي أطلق العمل العسكري لحماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى



المصدر: هذا الشكل مستخرج من بيانات الجدول (11-2).

الشكل (11-2)

التوزيع الجغرافي لعمليات الجهاز العسكري المركزي الذي أطلق العمل العسكري لحماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى



المصدر: هذا الشكل مستخرَج من بيانات الجدول (11-2).

أما في ما يتعلق **بجغرافيا العمليات**، فيلاحَظ من خلال الشكل (11-2) أنها تغطي فلسطين المحتلة كاملة، مع تركزها في مناطق فلسطين المحتلة في عام 1948، حيث بلغت نسبتها 64 في المئة في مقابل 36 في المئة للمناطق المحتلة في عام 1967. ويؤشر الجدول (11-2) المرفق في الملاحق إلى أن **التوزع الجغرافي لمجموعات الجهاز** لم يمنعها من إجراء تنسيق عالي المستوى لإنجاز بعض العمليات، ونجد ذلك بداية في عملية الاستشهادي ضياء الطويل الذي جنّده بلال البرغوثي في رام الله وأُعدّ في نابلس، وكذلك الاستشهادي عماد الزبيدي الذي تشير المصادر الإسرائيلية إلى أنه «أُعدّ وجُنّد» في نابلس، وتم تحديد هدفه بواسطة مجموعة طولكرم (عامر الحضيري، ونهاد أبو كشك) وأوصله عبد الرحمن شديد، وبلغ التنسيق ذروته في عملية «سبارو»، إذ قامت مجموعة جنين بتجنيد الاستشهادي عز الدين المصري، وإرساله إلى نابلس، ثم أُرسل والمتفجرات إلى رام الله حيث جُهز وجرى إيصاله إلى هدفه في القدس.

يؤشر الجدول (11-2) إلى أن ذروة إنجازات الجهاز (11 عملية) كانت في النصف الثاني من عام 2001، أي بعد خروج جلّ المطارَدين، قادة الجهاز

لاحقًا، من سجون السلطة الفلسطينية، وتراكم خبرة مهندسي الجهاز، وعلى رأسهم حلاوة، وصقلها باستقدام مدرب متفجرات من الخارج، فيما تراجعت عمليات الجهاز مع تقدم عام 2002 الذي شهد سقوط عدد من قادة الجهاز وتشظيه، عقب حملة الاستهداف المتواصل من قوات الاحتلال واجتياحها مدن الضفة الغربية بعد عملية «بارك»[54].

إذًا بانتهاء عام 2002 تقريبًا تشظى الجهاز المركزي[55]، وتحولت شظاياه إلى العمل في مجموعات محلية، ترافقت في تكونها أو تلت تكوّن الجهاز المركزي، فماذا عن هذه المجموعات وعن تبعات تشظي الجهاز المركزي، وتأثيره في فعل العمل العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية في أثناء الانتفاضة؟!

3- شظايا متفجرة

مع تصاعد فعل الانتفاضة اليومي، كان لحركة حماس على هامش الجهاز المركزي عدد من المجموعات العسكرية، بمبادرة ذاتية، أو بقرار تنظيمي مركزي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. تنوّعت هذه المجموعات بحجمها وأهدافها وتأثيرها، فمنها ما كان تنظيمًا مركزيًا يشبه بهيكليته ونشاطه الجهاز المركزي، كمجموعتي رام الله والخليل التي نشطت في فترة تشظي الجهاز، مستوعبة عددًا من شظاياه المركزية، مسجلة إضافة نوعية إلى العمل العسكري الذي بدأه

---

(54) شكلت عملية «بارك» ضربة استثنائية لإسرائيل؛ فهي العملية الأكثر تأثيرًا من حيث النتائج: 29 قتيلًا و144 جريحًا، والأكثر تحديًا للجهاز الأمني الإسرائيلي؛ إذ إن إسرائيل سبق أن أوقفت تنفيذ عملية للاستشهادي عبد الباسط عودة في أيار/ مايو 2001، باغتيالها عامر الحضيري واعتقالها مهند كشك، إلا أن نجاحه في العام التالي بتنفيذ العملية كان إعلانًا لاستمرار التحدي. انظر: «الانتحاريون: الخصائص الشخصية،» سلطة نهضة المرأة، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص 41. (بالعبرية) <http://www.women.gov.il/NR/rdonlyres/81819B47-FE6C-47C2-B000-77B9A7EB9A5A/0/חוונומתילבםידבאתמםילבחמתרבוחdoc>,and

وليد عوض، «أطاح بهيبة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، منفذ عملية نتانيا عبد الباسط عودة تجول في الفندق ولم يشتبه به أحد،» القدس العربي، 29/ 3/ 2002.

(55) هذا التشظي كان حتميًا كما يبدو، وهذا ما دفع محمد عرمان ليقول بعد تدريبه على المتفجرات: «بدأنا العمل على ترجمة ذلك على أرض الواقع لأن لدينا يقينًا أن عُمر الخلية العسكرية محدود ولا بد من إنجاز أكبر قدر ممكن من الهجمات قبل أن يصل إليها العدو». انظر: عرمان، ص 14-15.

الجهاز، منها ما كان هدفه إنشاء مجموعات مسلحة، انطلقت مع انطلاقة انتفاضة الأقصى، بهدف الدفاع عن المدن والمخيمات في إثر الاجتياحات، أبرزها مجموعة بيت لحم ومجموعة مخيم جنين ومجموعة طولكرم[56].

أ- مجموعة رام الله (إبراهيم حامد)

بدأت المجموعة بالتبلور بقيادة إبراهيم حامد بعد خروجه من سجن السلطة الفلسطينية. وقد نشط في صفوفها عدد من القادة الميدانيين الذين وجّهوا عددًا من الخلايا التي استهدفت الاحتلال[57]. وشكّل انضمام بلال

---

(56) الإشارة إلى هذه المجموعات فحسب، إضافة إلى الجهاز المركزي، لا تعني اقتصار العمل العسكري لحماس على هذه المجموعات؛ فالكثير من المجموعات عملت تحت الستار كخلايا فردية بعيدة عن أي عمل مركزي مراعاة للظرف الأمني، ومن خلال مراجعة بيانات عمليات القسام، وشهدائها ومعتقليها في الضفة الغربية، والإحاطة بكل المجموعات ليس من أهداف الدراسة، إضافة إلى صعوبة ذلك بحجم هذه الدراسة ووقتها، تركز الدراسة على العمل المنظم المتصل بقرار مركزي، يضع للمجموعات التنفيذية استراتيجية عامة يمكن استخلاصها وتقويمها.

(57) منهم: حسنين حمدي رمانة (1969-2003): ولد في مخيم الأمعري قضاء رام الله. متزوج وأب لخمسة أبناء. إمام وخطيب مسجد أبو عبيدة في البيرة. شارك في فاعليات الانتفاضة الأولى وأصيب فيها. انتمى إلى حركة حماس، واعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال وسجون السلطة الفلسطينية. بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وخروجه من سجن السلطة، عمل مع حامد موجّهًا وقائدًا لعدد من الخلايا العسكرية، منها خلية جاسر البرغوثي وخلية محمود شريتح. استشهد في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2003 بعد معركة مع قوات صهيونية حاصرت المبنى الذي كان فيه في مدينة رام الله وانتهت بنسف المبنى؛ سيد الشيخ قاسم (1974-2003): ولد في البيرة. اعتُقل مرتين في سجون الاحتلال. اعتقل في عام 1998 في سجون السلطة الفلسطينية لنشاطه في كتائب القسام وعضويته في المجموعات التي قادها الشهيد عادل عوض الله. خرج من سجون السلطة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى، كان كما يصفه عرمان «محرك الكتائب في رام الله». نسق عمل مهندس المجموعة عبد الله البرغوثي مع باقي المجموعات. استشهد والتلاحمة في اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في رام الله فجر 1 كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ صالح محمود التلاحمة (1966-2003): ولد في قرية البرج، إحدى قرى قضاء الخليل. تخرج في كلية الهندسة في جامعة بيرزيت عام 1993. نشط في كتائب القسام وعمل مع الشهداء يحيى عياش وعادل وعماد عوض الله، واعتُقل في سجون الاحتلال الصهيوني في عام 1993 وفي سجون السلطة الفلسطينية في عام 1996. خرج من سجون السلطة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى، وعمل مع حامد رفيقه في الجامعة وسجون السلطة، ووجّه خلية بيت لقيا. استشهد وسيد الشيخ قاسم؛ محمد حسن عرمان (1975-): ولد في قريب خربثا بني حارث قرب رام الله. نشط في صفوف حركة حماس مع انطلاقتها. جنّده إبراهيم حامد للعمل معه في مطلع انتفاضة الأقصى. قاد مجموعته ومجموعة وائل قاسم، ووجّه عماد أبو عواد، مهندس صواريخ =

وعبد الله البرغوثي، من «شظايا» الجهاز المركزي إضافة نوعية إلى المجموعة، نظرًا إلى خبرة عبد الله في تصنيع المتفجرات، وهي الخبرة التي صقلها حلاوة ونقلها عبد الله إلى مجموعة كبيرة من أبناء المجموعة[58].

استمرت المجموعة في العمل على الرغم من اعتقال عدد من كوادرها وفقدانها التواصل المركزي بعد اجتياح مدن الضفة الغربية، إلى أن استطاع الاحتلال توجيه ضربة قاصمة إلى المجموعة، باغتيال ثلاثة من قادتها واعتقال جل كوادرها في كانون الأول/ ديسمبر 2003. ويقدم الجدول (11-3) المثبت في الملاحق تنوع عمليات هذه الخلايا[59] وتوزُّعها جغرافيًا[60]، مع تميز هذه المجموعة بتعمد استهداف حواجز الاحتلال المحيطة بمدينة رام الله، وبتوجهها نحو تطوير صواريخ محلية الصنع، في محاولتين ناجحتين أفشلهما اعتقال الاحتلال مجموعات التصنيع واكتشاف أماكن التخزين.

= القسام. اعتُقل ومجموعته يوم 19 آب/ أغسطس 2002. ألّف في سجنه كتابين عن العمل العسكري؛ وائل محمود قاسم (1971-): ولد في سلوان بالقدس. درس البرمجة في الكلية الإبراهيمية. انضم إلى حماس وشارك في نشاطها منذ انطلاقتها. اعتقل في سجون الاحتلال. انضم إلى العمل مع حامد في عام 2000، وجند خلية للعمل في الكتائب من أبناء سلوان انضمت إلى العمل مع عرمان. اعتُقل ومجموعته يوم 19 آب/ أغسطس 2002؛ عماد نعيم الشريف ([1984]-): من سكان بلدة بيتونيا، طالب الهندسة في جامعة بيرزيت. مع اندلاع الانتفاضة انضم إلى مجموعة أسسها بمبادرة ذاتية رائد أبو ظاهر (البيرة)، ونفذت في 4 أيلول/ سبتمبر 2001 عملية استشهادية قام بها رائد نبيل البرغوثي وجهز متفجراتها أحمد أبو طه، وبعد انكشاف المجموعة نتيجة إصابة أحد كوادرها في العملية، عاهد النتشة، اعتُقل الشريف وطه لدى جهاز الأمن الوقائي. وعمل الشريف، بعد خروجه من سجن الوقائي، مع حامد، وأشرف على خلية جديدة لتصنيع صواريخ القسام إلى أن اعتقلته قوات الاحتلال في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2003.

لا بد من الإشارة إلى أن بعض الخلايا الناشطة في المجموعة تكونت بمبادرات ذاتية، ثم تواصلت تنظيميًا مع المجموعة.

(58) انظر حديث عرمان عن تدربه على المتفجرات على يد البرغوثي، عرمان، ص 11-12.

(59) من خلال البيانات المقدمة في الجدول (11-3)، شكلت العمليات الاستشهادية ما نسبته التقريبية 32 في المئة من عمليات المجموعة، وعمليات الاشتباك (استهداف حواجز جنود الاحتلال والمستوطنين)، ما نسبته التقريبية 46 في المئة، وشكلت عمليات الاستهداف بمتفجرات 22 في المئة.

(60) من خلال البيانات المقدمة نفسها، توزعت عمليات المجموعة جغرافيًا فغطت فلسطين المحتلة جميعها، وشكلت العمليات التي استهدفت فلسطين المحتلة في عام 1948 نسبة 50 في المئة من مجمل العمليات و50 في المئة هي نسبة العمليات التي استهدفت فلسطين المحتلة في عام 1967.

ب- مجموعة الخليل (عبد اللـه القواسمي)[61]

تشكلت هذه المجموعة في مدينة الخليل بتنظيم من الشيخ عبد الله القواسمي[62]. وكان لعلي علان «شظية» التنظيم المركزي وخبرته دور فاعل بالتدريب والتنظيم؛ فبعد احتضان القواسمي لعلان بدأ الأخير بتدريب بعض كوادر المجموعة على تصنيع المتفجرات[63]، وبدأت المجموعات التنفيذية التي قادها عدد من مقربي القواسمي[64] بسلسلة من العمليات الاستشهادية[65]. وبرزت، كما يقدم الجدول (11-4) المثبت في الملاحق، عمليات اقتحام المستوطنات المحيطة بالخليل، وكانت 27 في المئة من مجموع العمليات الكلي، واستطاعت المجموعة في وقت قصير تحويل منطقة الخليل

---

(61) تشكلت في أثناء تشكّل هذه المجموعة وقبلها مجموعات أخرى في منطقة الخليل، نفذت عددًا من العمليات، وعمل بعض أفرادها مع مجموعة القواسمي، كمجموعة أكرم صدقي الأطرش (اغتيل في 10 نيسان/ أبريل 2002)، ومجموعة جهاد محمد السويطي (استشهد في اشتباك في 30 كانون الثاني/ يناير 2004).

(62) عبد الله عبد القادر القواسمي (1960-): ولد في مدينة الخليل. اعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال، وأُبعد إلى مرج الزهور في عام 1992. اعتُقل في سجون السلطة الفلسطينية، وبعد الإفراج عنه في إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، اغتالته وحدة صهيونية خاصة أمام مسجد الأنصار في 21 حزيران/ يونيو 2003.

(63) نسّق علان ومجموعته في بيت لحم عددًا من العمليات مع القواسمي، أبرزها عملية الاستشهادي نائل أبو هليل. وفي وقت لاحق، نفذ تلامذة علان عددًا من العمليات الاستشهادية، أبرزها عملية محمد عمران القواسمي التي شارك فيها تلميذ علان، مجدي عمرو. انظر: حجة، «مذكرات قسامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسامي الأسير سليم حجة (الجزء الثالث)».

(64) منهم: أحمد عثمان بدر (1981-2003): ولد في مدينة الخليل. التحق للدراسة في كلية الشريعة الإسلامية في جامعة القدس. كان من المقربين من الشهيد القواسمي وذراعه اليمنى. استشهد مع عز الدين مسك في اشتباك مسلح في الخليل يوم 9 أيلول/ سبتمبر 2003؛ باسل شفيق القواسمي (1977-2003): ولد في مدينة الخليل. التحق بكلية الآداب - جامعة الخليل لدراسة اللغة الإنكليزية. عمل في جوار عمه عبد الله وصديقيه بدر ومسك في التخطيط والتنفيذ للعشرات من العمليات. استشهد بعد قصف الاحتلال للبيت الذي كان فيه يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2003.

(65) شكلت العمليات الاستشهادية، كما يفصّل الجدول (11-4)، 38 في المئة من عمليات المجموعة، فيما شكلت عمليات الاشتباك (إطلاق نار واقتحام) 62 في المئة. وتوزعت عمليات المجموعة جغرافيًا لتشمل فلسطين المحتلة في عام 1948 بنسبة 33 في المئة وفلسطين المحتلة في عام 1967 بنسبة 67 في المئة.

ومستوطناتها الآمنة نسبيًا إلى بؤرة ساخنة، إلى أن استطاعت إسرائيل تفتيتها من خلال الاستنزاف الدائم اغتيالًا واعتقالًا[66].

ج- مجموعات بيت لحم ومخيم جنين وطولكرم

إضافة إلى المجموعات السابقة التي تشكلت في المدن واستهدفت الاحتلال في مواقع جغرافية مختلفة وبأساليب متنوعة، وقاربت في عملها التنظيم المركزي، مستفيدة من خبرته في الجانب العملي، صناعة المتفجرات خصوصًا، تشكلت في مدن أخرى مجموعات عسكرية بأسلوب وهدف مختلفين، أبرزها ما تشكل في بيت لحم ومخيم جنين وطولكرم؛ ففي مدينة بيت لحم ومحيطها، أعاد عدد من كوادر العمل العسكري السابق، بعد خروجهم من سجون السلطة الفلسطينية[67]، تأسيس عمل عسكري تركز على بناء مجموعات مسلحة بالأسلحة النارية، استهدفت الاحتلال ووجوده العسكري في محيط المدينة، ثم ساهمت في عملية المقاومة للاجتياحات المحدودة، في منطقة بيت

(66) كان الشهيد باسل القواسمي آخر الشهداء القادة في المجموعة، لكن بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وخروج مراد القواسمي، أحد كوادر المجموعة من سجون الاحتلال بعد تمضية حكمه، وبقيادة عماد القواسمي الذي نجا من الاعتقال، تجدد عمل المجموعة ونُفذت عملية استشهادية مزدوجة في بئر السبع يوم 31 آب/أغسطس 2004. لكن بعد فشل إحدى عملياتها التي كان سينفذها الاستشهادي مالك ناصر الدين لتعطل الحزام الناسف (استشهد في اشتباك في 15 تموز/يوليو 2004)، استطاع الاحتلال اعتقال علاء قفيشة وإبراهيم حلبية عضوي المجموعة، كما اعتُقل عماد القواسمي في إثر اشتباك مسلح في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2004، واستشهد مراد القواسمي وعمر الهيموني في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. انظر: «اعتقال مسؤول عسكري كبير في حركة حماس في الخليل،» القدس العربي، 14/ 10/ 2004، و«استشهاد مقاومَين في الخليل وثالث في رفح،» القدس العربي، 26/ 11/ 2004، و«الانتحاريون: الخصائص الشخصية،» ص 7 (بالعبرية).

(67) أبرزهم: عمر أحمد سعادة (1956-2001): ولد في بيت لحم. التزم في صفوف جماعة الإخوان المسلمين مبكرًا. اعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال. من مؤسسي كتائب القسام في جنوب الضفة الغربية. قاد مجموعة أدمت الاحتلال بعدد من العمليات النوعية حتى عام 1992. اعتُقل في سجون السلطة الفلسطينية مرتين لمسؤوليته في كتائب القسام، حيث كان أحد أبرز قادة المجموعات التي تشكلت بقيادة الشهيد عادل عوض الله. اغتيل في 17 تموز/يوليو 2001 مع مساعد طه عروج وعدد من أقاربه بقصف من طائرة صهيونية؛ طه عيسى العروج (1966-2001): ولد في قرية العروج في القرب من بيت لحم. اعتُقل في سجون الاحتلال مرات عدة لنشاطه في حركة حماس. طاردته قوات الاحتلال عام 1997 بسبب نشاطه في كتائب القسام. اغتيل في 17 تموز/يوليو 2001 مع الشهيد سعادة.

جالا خصوصًا[68]، وشاركت في الدفاع عن المدينة في الاجتياح الكبير وانتهت بانتهاء محاصرة كنيسة المهد[69].

في موازاة ذلك، شُكّلت في مخيم جنين مجموعة عسكرية بقيادة الشيخ جمال أبو الهيجا[70]، فعملت في وقت مبكر من اندلاع الانتفاضة، بمبادرة من نصر جرار[71]، على استهداف الاحتلال في محيط منطقة جنين، ونسقت لاحقًا عددًا من العمليات مع قيس عدوان، مسؤول جنين في التنظيم المركزي، لكن دورها المركزي برز في معركة الدفاع عن مخيم جنين التي استمرت أيامًا عدة

---

(68) بدأ الاحتلال السعي لوقف إطلاق النار على مستوطنة جيلو، فاجتاح بيت جالا في نهاية آب/أغسطس 2000. انظر تغطية خبرية لهذا الاجتياح في القدس العربي، 29/ 8/ 2001 ولغاية 31/ 8/ 2001. شاركت المجموعة في المعارك، واستشهد «خليفة سعادة»، فراس شحدة صلاحات (1972-2001) في أثناء قصفه مستوطنة جيلو بقذائف الهاون ضمن معارك في إثر اجتياح آخر لبيت لحم بدأ في يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. انظر: «استشهاد أربعة فلسطينيين في توغل إسرائيلي بمنطقة بيت لحم وطولكرم،» القدس العربي، 26/ 10/ 2001.

(69) عقب اجتياح بيت لحم، لجأ عدد كبير من مقاومي بيت لحم إلى كنيسة المهد، ليبدأ حصار استمر من يوم 2 نيسان/ أبريل ولغاية يوم 10 أيار/ مايو 2002، وانتهى الحصار باتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بإبعاد مقاتلي بيت لحم المحاصرين إلى قطاع غزة ودول أوروبية. كان مقاتلو المجموعة جزءًا من هؤلاء، وأُبعد منهم إلى الخارج: إبراهيم محمد عبيات وعزيز جبران وممدوح الورديان. انظر: وليد عوض، «استمرار محاصرة المهد والقوات الإسرائيلية تستولي على سيارات لحرس عرفات،» القدس العربي، 4/ 4/ 2002؛ «المناضلون المطلوب نفيهم،» القدس العربي، 8/ 5/ 2002، وعبد الباري عطوان، «نهاية مأساوية لكنيسة المهد،» القدس العربي، 12/ 5/ 2002.

(70) جمال عبد السلام أبو الهيجاء (1959-): ولد في مخيم جنين لعائلة هُجّرت من قرية عين حوض في عام 1948. حصل على دبلوم تربية إسلامية من عمان. عمل في التدريس في اليمن والسعودية. اعتُقل مرات عدة في سجون الاحتلال لنشاطه في حركة حماس. أحد قادة معركة الدفاع عن مخيم جنين في عام 2002 وقد بُترت فيها يده. اعتُقل يوم 26 آب/ أغسطس 2002 وحُكم عليه بالسجن المؤبد 9 مرات. عضو الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس.

(71) نصر خالد جرار (1958-2002): ولد في وادي برقين قرب مدينة جنين. اعتُقل في العام 1978 وبقي في المعتقل مدة عشرة أعوام بعد اتهامه بإلقاء قنبلة «مولوتوف» على حافلة صهيونية. هو أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية في السجون. اعتُقل مرات عدة بعد خروجه من سجنه الأول بسبب دوره القيادي في حركة حماس. اعتُقل في سجون السلطة الفلسطينية. مع اندلاع انتفاضة الأقصى، بدأ بالعمل العسكري بالتنسيق مع محمود المدني. وفي عام 2001 بُترت ساقه ويده بعد انفجار عبوة كان يُعِدّها. استشهد بعد معركة خاضها في بلدة طوباس يوم 14 آب/ أغسطس 2002.

واستشهد خلالها عدد كبير من كوادر المجموعة[72]. وظهرت في الفترة تلك وشاركت في المعركة ذاتها، معركة الدفاع عن المدن والمخيمات، مجموعة في طولكرم[73]، واستشهد كوادرها في عدد من الاشتباكات اللاحقة[74].

رابعًا: الانتفاضة والقسام في الضفة الغربية: تقويم عام

جرى في المحورين السابقين توضيح مشاركة كتائب القسام الفاعلة في انتفاضة الأقصى، من خلال العمل المركزي بداية، ثم المجموعات المحلية التي واصلت مسيرته بقوة. لكن، هل من رؤية مسبقة للانتفاضة وموقعها في المعركة المتواصلة مع الاحتلال الإسرائيلي؟ وهل قوّم القسام هذا الفعل، أهدافًا ونتائج ووسائل؟ سنبحث في المبحث التالي عن هذه الرؤية، ونتطرق إلى تقويم بعض كوادر القسام الفاعلة لتجربتهم في أثناء الانتفاضة، مع محاولة نقدية لتقويم هذه الرؤية وهذا الأداء.

1- حرب استنزاف وصمود أم حرب مفتوحة؟!

يتحدث حسام بدران في كتابه كتيبة الشمال عن موقفين في داخل حماس مع الأيام الأولى للانتفاضة. الموقف الأول، رأى الانتفاضة مسرحية رُسمت وخُطط

---

(72) نعت كتائب القسام الشهداء: محمود حلوة قائد كتائب القسام في المعركة، أمجد فايد (خبير متفجرات)، محمد فايد (مقاتل)، أشرف أبو الهيجا (مقاتل)، نضال حسني أبو الهيجا (مقاتل)، منير وشاحي (مقاتل)، عبد الرحيم علي فرج (مقاتل)، محمد عطية مشارقة (مقاتل)، نضال محمد سويطات (مقاتل)، نزار محمد مطاحن (مقاتل)، محمد محمود طالب (مقاتل). انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام، «القائمة الأولى لشهداء كتائب القسام في معركة الدفاع عن جنين،» إحصائية صدرت بتاريخ 2 أيار/ مايو 2002.

(73) أسس المجموعة بقيادة سائد حسين عواد (1977-2002) وعمل عواد ومجموعته على تصنيع صواريخ القسام في المدينة، التحق عواد لاحقًا بقيس عدوان مسؤول منطقة جنين في الجهاز المركزي، واستشهد بصحبته وعدد من كوادر القسام في اشتباك في بلدة طوباس يوم 5 نيسان/ أبريل 2002. أطلق عواد وأبناء مجموعته صاروخهم الأول كتجربة باتجاه نتانيا، لكن اجتياح طولكرم لاحقًا فتّت المجموعة ودمر مشروعها. انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام، «كتائب القسام تقصف مدينة (أم خالد) المحتلة المسماة نتانيا بصواريخ من طراز قسام (2)،» بيان صدر بتاريخ 4 آذار/ مارس 2002.

(74) من أبناء المجموعة الشهداء الذين شاركوا في معارك الدفاع عن مخيم طولكرم في أثناء الاجتياح وبعده: باسل أبو شهاب ومحمد عوفي وأشرف الظاهر وأمجد عمارة وعادل جدايدة (أبو زيتون) وهاني وهشام خريوش.

لها مسبقًا من دعاة التسوية في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كوسيلة لتخفيف الضغط الداخلي والتنفيس عن مشاعر الإحباط نتيجة فشل التسوية والإخفاقات السياسية والاقتصادية التي منيت بها السلطة. وبناء على ذلك، دعا أصحاب هذا الموقف إلى الدخول الحذر في فاعليات الانتفاضة، والعمل من دون الاسم المباشر، لتجاوز الضربات والتضييق الذي من الممكن أن تتعرض له الحركة[75].

أما الموقف الثاني، فرأى الانتفاضة فعلًا حقيقيًا تحركت فيه الجماهير من دون إيعاز، واعتبرها مدخلًا لإعادة بناء الجدار النفسي بين الفلسطينيين والاحتلال، ولمشروع المقاومة على حساب مشروع المفاوضات. وحاجّ أصحاب هذا الموقف بإمكانية استغلال المسرحية، إن وجِدت، وتجاوزها بإدخال عناصر قوة جديدة تفسد المخططات كلها وتحقق نتائج تخدم موقف حماس السياسي. ويؤكد بدران أن الموقف حسم بنسبة عالية لمصلحة الموقف الثاني، فدخلت الحركة بقطاعاتها كلها وأماكن وجودها في قيادة الانتفاضة بقرار رسمي[76].

يتحدث بدران أيضًا عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الحركة لإعادة استئناف العمل العسكري، مبرزًا قصة الجهاز المركزي، ومؤكدًا أن قرار حماس كان إعادة الاعتبار إلى مشروعها السياسي المبني على المقاومة، باستئناف العمل العسكري، وإخراج هذا القرار إلى حيّز التنفيذ بالسرعة الممكنة، وبزخم كبير يلبّي حاجات الرؤية السياسية والرغبة الشعبية. ويبرر بدران التباينات التي برزت بين المناطق المختلفة في قوة العمل العسكري ووقت انطلاقته، بمدى المظلة التي توفرها القيادة السياسية والتنظيمية المحلية، وبقوة هذه المظلة وثباتها[77].

---

(75) بدران، ص 13.

(76) المصدر نفسه، ص 14.

(77) يشير بدران إلى انفصال العمل العسكري في الأغلب عن المكاتب الإدارية واللجان المحلية، ويعيد ذلك إلى أسباب أمنية، ولأسباب تتعلق بطبيعة أوضاع المكاتب واللجان وطبيعة اختصاصها، لكنه يؤكد أهمية وجود احتضان تنظيمي لهذا العمل، مشيرًا إلى أن وجود قيادة تنظيمية عليا تبادر إلى احتضان العمل العسكري سيدفع العمل العسكري بقوة. انظر: بدران، ص 18، وهذا ما جرى في الانتفاضة (انظر ص 19)، يمكن التمثيل على حديث بدران، بصلاح الدين دروزة وبدران في منطقة نابلس، وعباس السيد في منطقة طولكرم، وجمال أبو الهيجا في منطقة جنين، وعبد الله القواسمي في منطقة الخليل.

إن وجود مثل هذه التباينات يمكن أن يؤشر إلى أن حركة حماس لم تقدم رؤية واضحة معلنة وملزِمة لجميع أجهزة الحركة، تعرِّف فيه دورها كحركة تحرر وطني وتحدد موقفها من الانتفاضة ومن ضرورة العمل العسكري لحماس فيها: أهو عمل محدود يسمح باستنزاف الاحتلال بمعركة طويلة، وتسعى فيه الحركة وأجهزتها المختلفة إلى تقليل الخسائر بأكبر قدر ممكن، وبالتالي إمكانية اتخاذ قرار بترشيد العمل العسكري أو وقفه في لحظات معينة، أو منعه في بعض المناطق، أم هو حرب مفتوحة لا تحدّها خطوط حمر، ينتظر فيها كل كادر في الحركة أن يدفع الثمن شهادةً أو اعتقالًا[78]، وتستعد فيها الحركة إلى تجاوز خطوط حمر محلية أو إقليمية لخدمة هذه الحرب[79]؟ وما هي رؤيتها إلى التنسيق مع حركات المقاومة الأخرى، ورؤيتها للسلطة الفلسطينية (قيادتها وسياستها الأمنية)؟

2- وسيلة أم غاية: رؤية القسام لعملياته والعمليات الاستشهادية

من التحليل السابق في المبحثين الثاني والثالث، وكما تبيِّن الجداول المرفقة، يبرز تنوع عمليات كتائب القسام في الضفة الغربية، مع غلبة العمليات الاستشهادية، فما هي السياقات التي كانت تدفع إلى اختيار وسيلة الاستهداف؟ وما هي نظرة الكتائب إلى هذه الوسائل؟ وهل تحولت إلى غايات؟

إن أبرز العمليات التي نفذتها كتائب القسام نوعًا وكمًا هي العمليات الاستشهادية. في هذا الصدد، يتحدث بدران في مراجعاته عن العمل العسكري

---

(78) أثّرت ضبابية الرؤية في العمل العسكري، فلم تتوجه الطاقات كلها لخدمة العمل العسكري. ويُبرز بدران في تقويمه دور حماس إشكالات واجهت العاملين في العمل العسكري، خصوصًا المطارَدين، نتيجة خوف عدد من الكوادر والقادة من توفير الحماية لهم. انظر: بدران، ص 39. وهذا يعني عجز هؤلاء عن استيعاب معنى الانتماء إلى حركة تحرر، وما يتطلبه ذلك من استعداد دائم للتضحية، وفشل للحركة في إشاعة رؤيتها، إن وجِدت نظريًا، لدور العمل العسكري وأهميته وأهمية التضحية لأجله، كما يُبرز بدران ضعف جهاز التجنيد، والفشل في توسيع دائرة العاملين في العمل العسكري، مقارنة بأعداد أبناء الحركة وأنصارها (ص 96).

(79) من الخطوط الحمر الإقليمية التي يظهر أن الحركة لم تسعَ إلى تجاوزها، على الرغم من مصيرية ذلك في معركة الضفة الغربية، توريد السلاح إلى الضفة الغربية، خصوصًا المضاد للدروع، من خلال التهريب عبر الأردن. ويؤكد بدران أنه سعى إلى ذلك، فلم يستطع بسبب عدم توافر الأشخاص الملائمين. انظر: المصدر نفسه، ص 51.

للجهاز المركزي في أثناء انتفاضة الأقصى عن العمليات الاستشهادية[80]، فيُبرز بدايةً دورَ هذه العمليات في إشاعة فكرة التضحية والاستشهاد كثقافة شعبية عامة، ويُبرز تأثير حماس في الفصائل الأخرى في إدخال هذا الأسلوب إلى عملها[81]. ويشير بدران إلى أن العمل الاستشهادي اعتُبر بمنزلة السلاح الاستراتيجي (سلاح الردع)، فهو سلاح ذكي مدرك يختار المكان والزمان بدقة، ولا يملك الاحتلال حلًا له. ولهذا خضع استخدامه لمعايير وضوابط تحافظ على تميزه وقدسيته وبريقه وأثره العملي وأبعاده النفسية عند أطراف الصراع. وينحصر استخدامه في قرار تتخذه القيادة المركزية. ويؤكد بدران، في سياق نقده استخدام هذا السلاح من جانب الفصائل الأخرى[82]، ضرورة أن يحمل كل رد رسالة واضحة لسبب استخدامه، لإرباك الاحتلال نفسيًا وإحداث حالة من الجدل الداخلي في شأن جدوى الاغتيالات كلما كانت العمليات ردة فعل على مجزرة ما أو اغتيال قائد محدد. ويمثّل على ذلك بعمليات الثأر التي قادها المهندس عياش والجدل الذي أحدثه في إثرها.

ينطبق حديث بدران عن آليات وكيفية استخدام هذا السلاح مع استخدام كتائب القسام في الفترة المدروسة؛ فمن حيث مصدر القرار، يتضح من خلال دراسة العمليات الاستشهادية المرفقة في الجداول أن مصدر القرار بتنفيذ هذه العمليات كان مركزيًا[83]، وأنها حملت رسائل واضحة صيغت في بيانات التبني، واختير الوقت والزمان بعناية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف. وتُبرز

---

(80) انظر: بدران، ص 90-91.

(81) قبيل الانتفاضة، تميزت حركتا حماس والجهاد الإسلامي بتبنّي هذا النوع من العمل. وفي أثناء انتفاضة الأقصى، نفذت الفصائل الفلسطينية كلها عمليات استشهادية.

(82) ينتقد بدران لجوء بعض الفصائل والمجموعات إلى هذا السلاح من دون ضوابط. واختيار أشخاص غير ملائمين للتنفيذ، فتكررت أخطاء أدت إلى فشل العمليات، محدثة حالًا من الإحباط الداخلي واستشعار الاحتلال بالنصر والنشوة، فروّج لنجاحه في الحد من فاعلية هذا السلاح، وروّج لاحقًا أن المقاومة تقوم بهذه العمليات كلما سنحت لها الفرصة ولا يتعلق الأمر برسائل محددة. انظر: المصدر نفسه، ص 90.

(83) هذا ما يؤكده بدران بخصوص تجربة الجهاز المركزي. انظر: بدران، ص 59؛ ويُبرزه محمد عرمان في حديثه عن مجموعة رام الله. انظر: عرمان، ص 26، 35، 40 و73-74.

إحصاءات خسائر الاحتلال أن الكتائب حافظت على مستوى من الجودة في اختيار الأهداف وتحقيق الخسائر[84].

على الرغم من مكانة هذه العمليات في نفوس العاملين في العمل العسكري[85]، ومكانتها الشعبية[86]، فإن الحوادث تؤكد أن هذه العمليات لم تتحول إلى غاية بحد ذاتها؛ فعرمان ينقل تفصيلات الحديث التأسيسي الذي دار بينه وبين قائد مجموعة رام الله إبراهيم حامد، بشأن نوعية العمليات التي ستنفذها المجموعة، وكان اللقاء بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر2001 في الولايات المتحدة، وبعد حديث عن تغيير الرأي العام الدولي تجاه المقاومة، ووجوب مراعاة العمل العسكري لطاقات المجموعة والشعب، تقرر أن يُهاجَم جنود الاحتلال في الضفة عند نقاط التفتيش والحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى، وضرب الآلة العسكرية الإسرائيلية باعتبارها حامية الاحتلال[87]. ولم تبدأ هذه المجموعة بالعمل الاستشهادي إلا بعد مجزرة عائلة أبو كويك في رام الله، إذ صدرت من حامد إلى المجموعة أوامر بالرد الموجع بعمل استشهادي، وكانت العملية الثانية[88] ردًا على مجازر الاحتلال في المدن والمخيمات الفلسطينية بعد الاجتياح الكبير لمدن الضفة الغربية[89].

---

(84) أوقعت 29 عملية استشهادية موضحة في الجداول المرفقة، نفذها الجهاز المركزي، ومجموعتا رام الله والخليل، 287 قتيلًا، و1668 جريحًا.

(85) في أثناء عمل حماس العسكري في انتفاضة الأقصى، ظهرت نماذج فريدة في تعبيرها عن حب العمل الاستشهادي، انظر مثالًا لذلك حديث محمد عرمان عن الاستشهادي محمد جميل معمر. انظر: عرمان، ص 38.

(86) مظاهر الاحتفاء الشعبية بالعمليات الاستشهادية متنوعة، من ذلك الهتافات في التظاهرات الشعبية، ومن أبرزها «فخخني واعمل معروف، وعالخضيرة وديني، بعديها عالديزنكوف، استشهادي فلسطيني».

(87) عرمان، ص 8.

(88) يشير عرمان إلى سعي المجموعة لإنجاز عملية في أثناء انعقاد القمة العربية في بيروت، وذلك من أجل توجيه رسالة إلى القادة والزعماء المجتمعين هناك ردًا على المبادرة السعودية، وعلى الحلول كلها التي تُطرح في أروقة القمة، ولإيصال رسالة بأنهم أصحاب الحق وهذا هو خيارهم: «المقاومة»، وما على المجتمِعين إلا أن يدعموا بالمال والكلمة وإلا فالسكوت أفضل؛ لكن نجاح عملية «بارك» في إيصال الرسالة دفعه إلى إلغائها. انظر: عرمان، ص 35-36.

(89) حرص حامد وعرمان على أن يحمّل الاستشهادي، إضافة إلى حزامه الناسف، حقيبة =

يورد بدران تأكيدًا آخر على عدم تحول هذه العمليات إلى غايات، ومراعاة الجهاز الوضع المحلي والوضع الإقليمي، فيتحدث عن قرار مركزي غير معلَن بوقف العمليات الاستشهادية وتوجيه المقاومة إلى المناطق المحتلة في عام 1967، لوقف عملية أمنية سعت أجهزة السلطة الفلسطينية إلى تنفيذها ضد العاملين في العمل العسكري، والتزام كامل من جميع القادة الميدانيين بالأمر على الرغم من تشوّقهم إلى ذلك[90].

أما العمليات الأخرى، فيلاحَظ تركيز الكتائب في بعض المناطق على تخصيص مجموعات عسكرية تستهدف مستوطني الضفة الغربية والجنود الإسرائيليين المنتشرين في الضفة الغربية[91]، ويتضح كذلك سعي الكتائب إلى تطوير سلاحها بإدخال سلاح الصواريخ كسلاح استراتيجي وضرب الاحتلال به بأساليب مبتكرة[92]، وتطوير أهدافها بمحاولات تنفيذ عمليات استراتيجية

= متفجرة، لمضاعفة تأثير العملية، على الرغم من صعوبة ذلك لوجستيًا. انظر: عرمان، ص 40.

(90) في هذا المثال يتحدث بدران عن إدراك القيادة عجز السلطة عن وقف مثل هذا العمل، لأن جرائم الاحتلال المتتالية كانت ستدفع الشعب إلى المطالبة بالرد والانتقام، وهذا ما حدث. انظر: بدران، ص 59.

(91) ركز الجهاز المركزي عمل مجموعات تل والشهيد أبو هنود على هذه الأهداف، وأبرز إنجازاتها عمليتا عمانوئيل الأولى والثانية. وفي رام الله عمل جاسر البرغوثي، الذي تواصل تنظيمًا مع حسنين رمانة، على تأسيس وقيادة ثلاث مجموعات عسكرية، حددت أسلوب عملها باستهداف الحواجز العسكرية المحيطة برام الله، وضرب حراسة المستوطنات، لترسل رسالتين: الأولى إلى مستوطني الضفة بأن عليهم الرحيل، فلا «الشاباك» ولا الجندي قادر على حماية نفسه ليحميك، والثانية إلى المواطنين المتضررين من هذه الحواجز، ومن تصرفات الجنود بأن هناك من ينتقم لكم. انظر: مقابلة مع جاسر البرغوثي، أجراها معه يونس أبو جراد، برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الأولى،» و«شاهد على الأسر: الحلقة الثانية،» 25 آذار/ مارس 2013، ومقابلة مع جاسر البرغوثي، برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الثالثة،» قناة الأقصى الفضائية، 11 نيسان/ أبريل 2013. ويؤكد البرغوثي أن أبرز عمليات المجموعة التي استهدفت قتل أربعة جنود في قرية عين يبرود تقررت بعد سماعه حوارًا بين سيدتين عن اقتحام الجنود أحد بيوت القرية من دون مراعاة حرمة نسائه. كما ركزت مجموعة الخليل في عملياتها على اقتحام المستوطنات المحيطة بالمدينة.

(92) في مجموعة رام الله، نجح عماد محمود أبو عواد (1983-) من البيرة في تصنيع عدد من الصواريخ، وكان من المقرر أن تقوم مجموعة عرمان بإطلاقها من داخل فلسطين المحتلة عام 1948، من نقطة تمنع الاحتلال من استهداف أي من المدن الفلسطينية، لكن اعتقال أبو عواد في 30 آذار/ مارس =

كبرى، واستهداف القطارات وعمليات اغتيال، لكنها كلها تعطلت أو فشلت لأسباب لوجستية[93].

خامسًا: حصاد الانتفاضة للقضية وحماس[94]

قدمت الانتفاضة لحركة حماس ما لم تقدمه لغيرها؛ فإضافة إلى ما قدّمته للقضية الفلسطينية عمومًا، اختصت حماس بإنجازات مهمة[95].

على مستوى القضية الفلسطينية، وخيار حماس السياسي، تمثّل الإنجاز

= 2002 والكشف عن مكان الصواريخ حالا دون ذلك. انظر: محمد عرمان، ص 74-75، ونجحت مجموعة بقيادة فضل تيسير طه ([1974]-)، من رافات قرب رام الله، في تصنيع صواريخ أكثر تطورًا، لكن اعتقال الاحتلال للمجموعة وكشف مخزنها في نهاية عام 2003 منعا ذلك. انظر: إفرات فايس، «مسموح للنشر: متعلق بإنتاج صواريخ لحماس في رام الله،» يديعوت أحرونوت، 12/2/2004 (بالعبرية)، وجرت محاولات مماثلة بتوجيه من قيس عدوان في منطقة جنين. وفي منطقة نابلس سعى محمد الحنبلي، أحد شظايا الجهاز المركزي، إلى تطوير هذا السلاح لكن استشهاده أوقف المشروع.

يؤكد بدران أن النتائج السياسية والآثار الاقتصادية المترتبة عن قرار استخدام هذا السلاح في الضفة دفعت لأن يكون الأمر محصورًا ومحدودًا ومتروكًا للقيادة التي تقرر تفصيلاته وأهدافه وتوقيت استخدامه كلها. وبسبب فشل المحاولات الأولية لتصنيعه وبداية الاجتياحات، لم يقم الجهاز بشيء فعلي في هذا الجانب. انظر: بدران، ص 52.

(93) حاولت مجموعة عرمان نسف محطة بي غليلوت، محطة الوقود المركزية قرب تل أبيب مرتين، الأولى من دون إدراك حجم الخسائر في حال نجاح العملية، والثانية بسبق إصرار وترصد في إثر اغتيال الاحتلال للشيخ صلاح شحادة. انظر: عرمان، ص 48-53 و69؛ كما نجحت المجموعة في تفجير عبوات ناسفة في قطارين، إلا أن حجم المتفجرات المتوافرة للمجموعة لم يمكنها من تفجيرها بشكل كامل (ص 55-62)، و«المقاومة تفاجئ تل أبيب بمحاولة تفجير قطار بداخله 500 راكب،» القدس العربي، 1/7/2002. وبخصوص الاغتيال، يتحدث محمد عرمان عن محاولتين: الأولى: استهدفت قائد شرطة كبيرًا بتفجير سيارته في أثناء خروجه من منزله، لكن تعطل جهاز التحكم في المتفجرات أفشل العملية، والثانية: استهداف نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي عمري شارون بتفجير استشهادي، لكن انقطاع تواصله مع حامد، قائد المجموعة، دفع إلى إلغاء العملية. انظر: عرمان، ص 22-25 و73، وربما كانت مثل هذه العمليات ستشكّل رادعًا لعمليات الاغتيال ضد القادة الفلسطينيين، الأمر الذي يؤكد فشل المقاومة في تحقيقه، ودعا بدران إلى تجاوزه بخطة مسبقة لتحقيق مبدأ الردع. انظر: بدران، ص 93.

(94) انظر: بدران، ص 89-90.

(95) لا يعني الحديث عن إنجازات الانتفاضة أن لا ظواهر سلبية فيها، لكن حدود هذه الدراسة لا تسمح بتغطيتها. انظر قراءة جيدة في: ساري عرابي، «الانتفاضة بعد ثماني سنوات... نظرة للخلف وأخرى للإمام!،» العصر، 4/10/2008، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=10375>.

الأبرز للانتفاضة في إعادة الاعتبار إلى خيار المقاومة العسكرية، شعبيًا على الأقل[96]، في مقابل استشعار الشعب هزال خيار المفاوضات وغثاء إنجازاته، فقضى على مقولات التعايش كلها، وأثبت أن الفلسطيني عصي على التدجين، بعد أعوام من الدفع العالمي والإقليمي والمحلي لمشروع التسوية واغتيال الذاكرة الوطنية والروح النضالية، ومحاولة مسخ الإنسان الفلسطيني. ومن الإنجازات أن الانتفاضة شكلت الدرع الأول في وقف عملية صناعة قبول الدولة العبرية ككائن طبيعي في المنطقة، وغزو هذه الدولة للأمة سياسيًا واجتماعيًا، فضلًا عن الغزو الاقتصادي، فنجحت الانتفاضة في إعادة بناء الجدار النفسي مع العدو وإعادة تعريف الإسرائيلي كـ «عدو»[97].

من الإنجازات العملية نجاح الانتفاضة في دفع الاحتلال إلى وقف الاستيطان في قطاع غزة وانسحابه منه في عام 2005 لتكون غزة أول أرض محررة من الوجود العسكري المباشر للاحتلال، ولتشكل لاحقًا قاعدة آمنة للمقاومة، منعت الاحتلال بالقوة العسكرية من إعادة احتلالها.

على مستوى حماس الخاص، أعادت الانتفاضة بناء حماس وأجهزتها المختلفة؛ فكما اتضح من المحورين السابقين، أتت الانتفاضة وجل كوادر حماس وذراعها الضاربة في المقابر أو السجون، وما إن اندلعت المواجهات حتى اضطرت السلطة، بفعل الضغط الشعبي المتواصل، إلى الإفراج عن جل هؤلاء السجناء. وبتصاعد مشاركة حماس في حوادث الانتفاضة، ومع تقديمها أبناءها وقادتها شهداء، ارتفعت شعبية الحركة بشكل كبير، وزادت نسبة العضوية فيها، الأمر الذي انعكس في نتائج انتخابات عامي 2005-2006، ليغير موازين القوى الداخلية[98].

(96) على المستوى الرسمي، فرضت المقاومة نفسها وأوصلت رسالتها من خلال عملياتها العسكرية محليًا ودوليًا، فنجحت في إفشال المفاوضات وتكبيل التنسيق الأمني بشكل كبير. وكان لخفوت فعل الانتفاضة الأثر الأكبر في عودة هذا التنسيق ليصل، بحسب تعبير رئيس السلطة الفلسطينية، إلى درجة 100 في المئة في هذه الأيام.

(97) عرابي، «الانتفاضة بعد ثماني سنوات،» وبدران، ص 90.

(98) بدران، ص 90.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة محاولة أولية لدراسة التحولات التي شهدها العمل العسكري لحركة المقاومة الإسلامية - حماس في الضفة الغربية، بدءًا من قرارها بإنشاء جهاز عسكري مركزي جاء نتيجة طبيعية لمعركة استنزاف طويلة، ساحتها مستباحة من جانب قوات الاحتلال، وصولًا إلى قدرة الحركة على تجاوز ذلك من خلال المجموعات المحلية التي استوعبت شظايا الجهاز، مستكملة مسيرته أطول فترة ممكنة، ومؤرخة لخطوط هذا العمل العامة وأبرز مجموعاته، ومحللة إنجازاته العملية وما أضافه إلى الانتفاضة وما أضافته الانتفاضة إليه.

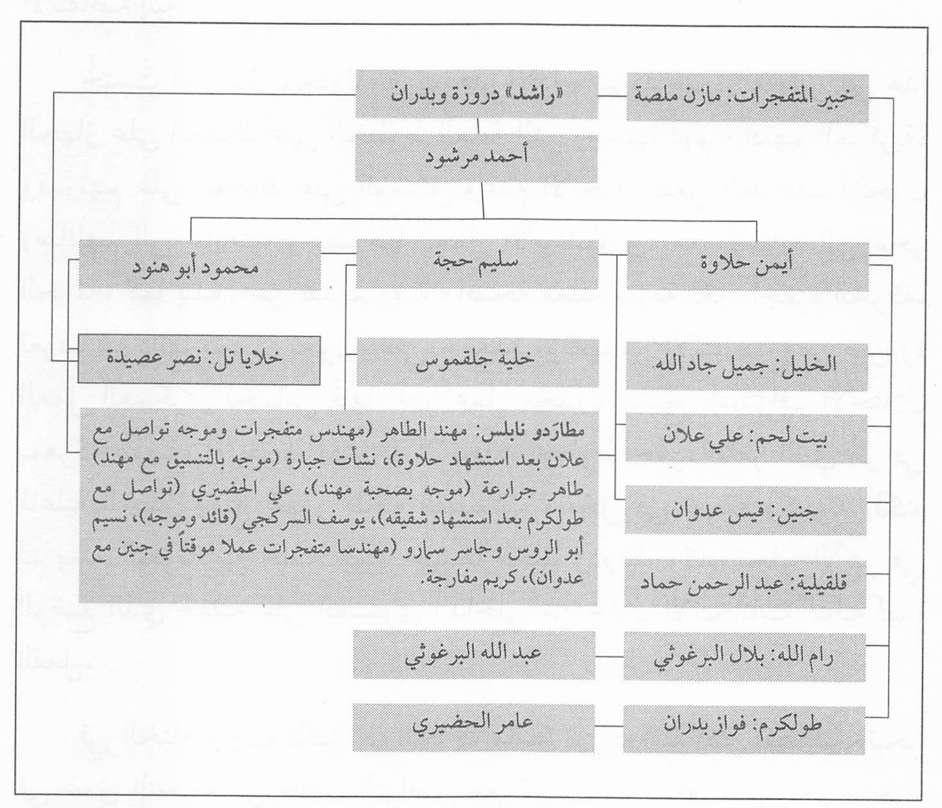
خُتمت الدراسة بمحاولة تقويم هذا الأداء، لتؤكد قدرة العاملين في هذا الجهاز على الحفاظ على الخطوط العامة التي رسمتها لهم قيادتهم المركزية، وقدرتهم على الحفاظ على الوسائل وعدم الانجرار بفعل الحوادث لتتحول وسائلهم إلى غايات، وخصوصًا العمل الاستشهادي، مع الإشارة إلى عجز الحركة، كما يبدو، عن تقديم رؤية واضحة معلنة ملزمة لكل أجهزة الحركة، تعرف فيه ذاتها كحركة تحرر وطني، وتحدد موقفها من الانتفاضة ومن ضرورة العمل العسكري لحماس فيها: أهو عمل محدود يسمح باستنزاف الاحتلال بمعركة طويلة، أم حرب مفتوحة لا تحدها خطوط حمر، الأمر الذي أثر في فاعلية الجهاز ومنع ظهور طاقته القصوى، وعجّل في ضعفه وكمونه. لكنه لم يمنع الحركة من حصاد ثمار جهدها محليًا ودوليًا، وكان تجليه الأكبر في الوضع الذي حققته على المستوى الداخلي من خلال الانتخابات التالية لهذا الفعل.

في الختام وجب تأكيد أن الحاجة ماسة إلى دراسة أكثر تفصيلية، تبحر في عمق التجربة من خلال التواصل مع كوادرها وقادتها الذين خرج جزء كبير منهم من السجون الإسرائيلية في أثر صفقة «وفاء الأحرار» في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وتقارن بين تجربة الضفة الغربية وتجربة قطاع غزة، وبين فعل حماس المقاوم وفعل الفصائل الفلسطينية المقاومة الأخرى،

وتمتد إلى دراسة التحولات التي شهدها العمل العسكري في الضفة الغربية بعد «الانقسام»، والتحولات التي شهدها العمل العسكري في قطاع غزة بعد اندحار الاحتلال عن القطاع و«الانقســـام» والحربين اللتين شُنّتا عليه، لتخرج بمراجعة جادة لهذا الفعل الكبير الذي أخذ الكثير من الدماء والتضحيات.

الشكل (11-3)

هيكلية «أولية مفترضة» لقادة الجهاز العسكري المركزي وكادره الأساس الذي أطلق العمل العسكري لحماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى



المصدر: وضِع هذا الشكل بناء على معلومات مستمدة من نصوص: سليم حجة، حسام بدران، المشار إليها سابقًا، ونشر جهاز «الشاباك» الإسرائيلي في آب/أغسطس 2001 تصوره هذه الهيكلية ووضع على رأسها جمال منصور. انظر ترجمة عربية لما نشرته **يديعوت أحرونوت**: «شبكة حركة حماس شمال الضفة الغربية،» **القدس**، 8/8/2001.

الجدول (11-1)

مصير القادة والكادر الأساس المفترض للجهاز العسكري المركزي الذي أطلق العمل العسكري لحركة حماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى

مازن مصطفى ملصة* اعتقل في 4 حزيران/ يونيو 2001	فواز بشير بدران اغتيل في 13 تموز/ يوليو 2001	صلاح الدين نور الدين دروزة اغتيل في 25 تموز/ يوليو 2001
جمال عبد الرحمن منصور اغتيل في 31 تموز/ يوليو 2001	عامر منصور الحضيري اغتيل في 5 آب/ أغسطس 2001	بلال يعقوب البرغوثي** اعتقله وعبد الله جهاز الأمن الوقائي في 11 آب/ أغسطس 2001
عبد الله غالب البرغوثي اعتقله وبلال جهاز الأمن الوقائي في 11 آب/ أغسطس 2001	عبد الرحمن محمد حماد اغتيل في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2001	أحمد حسن مرشود اغتيل في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2001
أيمن عدنان حلاوة اغتيل في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2001	جميل جاد الله اغتيل في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2001	محمود أبو هنود*** اغتيل في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001
سليم محمد حجة**** اعتقله جهاز الأمن الوقائي في 13 كانون الثاني/ يناير 2002	يوسف خالد السركجي***** اغتيل في 22 كانون الثاني/ يناير 2002	نسيم شفيق أبو الروس اغتيل في 22 كانون الثاني/ يناير 2002
كريم نمر مفارجة اغتيل في 22 كانون الثاني/ يناير 2002	جاسر أسعد سماور اغتيل في 22 كانون الثاني/ يناير 2002	قيس عدوان أبو جبل اغتيل في 5 نيسان/ أبريل 2002
حسام عاطف بدران اعتقل في 14 نيسان/ أبريل 2002******	علي منصور الحضيري اغتيل في 3 أيار/ مايو 2002	مهند حافظ الطاهر اغتيل في 30 حزيران/ يونيو 2002

* حُكم على ملصة بالسجن ستة أعوام، أمضاها جميعًا في زنزانات العزل، وأُطلق في 4 آذار/ مارس 2007.

** خرج بلال وعبد الله لاحقًا، وانضما إلى العمل في مجموعة رام الله، لكن الأمن الوقائي اعتقل بلال مجددًا في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001. انظر: حركة المقاومة الإسلامية [حماس]، «تصريح صحفي حول قيام عناصر من الأمن الوقائي باعتقال ثلاثة من مجاهدي الحركة،» صدر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001؛ واعتقلته قوات الاحتلال وسليم حجة في إثر اقتحامها مقر الجهاز في بيتونيا في 2 نيسان/ أبريل 2002. انظر: كتائب الشهيد عز الدين القسام، «إنذار: صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسام مؤامرة جديدة على أبطال القسام وبطلها الرجوب،» بيان صدر في 2 نيسان/ أبريل 2002، وحركة المقاومة الإسلامية [حماس]، «عاجل جدًا قائد الأمن الوقائي في الضفة يسلم عناصره ومناضلي شعبنا للاحتلال،» بيان صدر في 2 نيسان/ أبريل 2002.

*** تأخر انضمام محمود أبو هنود إلى الجهاز الجديد كونه كان معتقلًا لدى أجهزة السلطة الأمنية، وهرب من السجن بعد فشل محاولة اغتياله بقصف الاحتلال للسجن بطائرات حربية بعد عملية

الاستشهادي محمود مرمش في 18 أيار/ مايو 2001. انظر: «طائرات إسرائيلية تقصف غزة والضفة والحصيلة 9 شهداء ومئات الجرحى،» القدس العربي، 19/ 5/ 2001.

المصدر: التواريخ المستخرجة في الجدول هي من بيانات كتائب الشهيد عز الدين القسام وحركة المقاومة الإسلامية [حماس] التي نعي فيها الشهداء؛ وورد خبر اعتقال بلال وعبد الله البرغوثي بعد عملية الاستشهادي عز الدين المصري، في: «السلطة الفلسطينية تعتقل أربعة ناشطين من حركة حماس،» القدس العربي، 13/ 8/ 2001، وورد خبر اعتقال سليم حجة في: «الشرطة الفلسطينية تعتقل مسؤولاً في حماس،» القدس العربي، 14/ 1/ 2002.

*** انظر: سليم حجة، «مذكرات قسامية تعرض لأول مرة: مذكرات القائد القسامي الأسير سليم حجة (الجزء الثاني)،» المركز الفلسطيني للإعلام، 9/ 4/ 2013.
<http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=132927>.

**** تأخر انضمام الشيخ السركجي وأبو الروس وسمارو ومفارجة إلى الجهاز الجديد لتأخر إطلاق سراحهم من سجن السلطة الفلسطينية في أريحا التي اعتقلتهم في نهاية عام 1997 وشباط/ فبراير 1998.

***** استهدفت قوات الاحتلال بدران بقصف صاروخي، ثم بإنزال بري ومحاصرة مكانه، لكنه نجا من الموت واعتُقل. انظر: «المروحيات الإسرائيلية تشن غارة على شرق نابلس تقتل أربعة فلسطينيين واعتقال مسؤول في حماس،» القدس العربي، 19/ 4/ 2002، وبدران، ص 86-87.

الجدول (11-2)

إحصاء أولي لعمليات الجهاز العسكري المركزي الذي أطلق العمل العسكري لحماس مع انطلاقة انتفاضة الأقصى

تفصيلات العملية	مجموعة التنفيذ	نوع العملية	التاريخ	المكان
عملية الاستشهادي هاشم النجار بسيارة مفخخة	نابلس	استشهادية	22/ 12/ 2000	ميحولا/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي حامد أبو حجلة بسيارة مفخخة(99)	نابلس	استشهادية	1/ 1/ 2001	نتانيا/ فلسطين المحتلة عام 1948

يتبع

(99) يلقي الاحتلال المسؤولية عن الإعداد والتجهيز لهذه العملية على عاتق الشهيد محمود المدني الذي اغتيل في 19 شباط/ فبراير 2001. ولأن حسام بدران يعتبر المدني، ضمنًا، ناشطًا في هذا الجهاز، أضيفت هذه العملية؛ علمًا أن المدني نسّق لتفجير سيارة أخرى كان سيقودها الاستشهادي زياد الخليلي لكن اعتقال أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية للخليلي في منطقة جنين أوقف العملية، واستشهد الخليلي لاحقًا في عملية أعدّها الجهاز. انظر: بدران، ص 67 و84، و«الانتحاريون: الخصائص الشخصية،» ص 69.

تابع

تفجير عبوة ناسفة بجيب عسكري قرب قرية بزاريا	نابلس	تفجير	2001/1/29	نابلس/ فلسطين المحتلة عام 1967
تفجير عبوة بجيب عسكري قرب شافي شومرون	نابلس	تفجير	2001/2/18	نابلس/ فلسطين المحتلة عام 1967
العهدة العشرية: الاستشهادي الأول أحمد عليان	مجموعة طولكرم	استشهادية	2001/3/4	نتانيا/ فلسطين المحتلة عام 1948
العهدة العشرية: الاستشهادي الثاني ضياء الطويل	مشترك: نابلس، ورام الله	استشهادية	2001/3/27	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
العهدة العشرية: الاستشهادي الرابع عماد الزبيدي	مشترك: نابلس، طولكرم	استشهادية	2001/4/22	كفار سابا/ فلسطين المحتلة عام 1948
العهدة العشرية: الاستشهادي الخامس جمال عبد الغني	نابلس	استشهادية	2001/5/29	مستوطنة شافي شمرون/ فلسطين المحتلة عام 1967
العهدة العشرية: الاستشهادي السادس محمود مرمش	طولكرم	استشهادية	2001/5/18	نتانيا/ فلسطين المحتلة عام 1948
العهدة العشرية: الاستشهادي العاشر سعيد الحوتري	قلقيلية	استشهادية	2001/6/1	تل أبيب/ فلسطين المحتلة عام 1948
تفجير عبوة ناسفة في القدس	رام الله	تفجير	2001/8/3	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
تفجير سيارة مفخخة، قام بها الاستشهادي أشرف السيد على حاجز عسكري	نابلس	استشهادية	2001/8/8	الحمرا/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي عز الدين المصري	مشترك: نابلس، رام الله، جنين	استشهادية	2001/8/9	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي محمد حبيشة	جنين	استشهادية	2001/9/9	نهاريا/ فلسطين المحتلة عام 1948
تفجير جيب بالقرب من وادي الباذان	نابلس	تفجير	2001/9/14	نابلس/ فلسطين المحتلة عام 1967
تفجير جيب بالقرب من نابلس	نابلس	تفجير	2001/9/16	نابلس/ فلسطين المحتلة عام 1967

يتبع

تابع

عملية الاستشهادي ماهر حبيشة	مشتركة: نابلس وجلقاموس	استشهادية	2/ 12/ 2001	حيفا/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية «عمانوئيل الأولى»، استشهد فيها عاصم ريحان	خلية تل	اشتباك	12/ 12/ 2001	مستوطنة عمانوئيل/ فلسطين المحتلة عام 1967
اقتحام مستوطنة الحمرا شرق نابلس، الاستشهادي زياد الخليلي	نابلس	اشتباك	6/ 2/ 2002	مستوطنة الحمرا/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي عبد الباسط عودة	مشترك: نابلس: علي الحضري، طولكرم	استشهادية	27/ 3/ 2002	نتانيا/ فلسطين المحتلة عام 1948
اقتحام مستوطنة إيلون موريه شرق نابلس، الاستشهادي أحمد عبد الجواد	نابلس	اشتباك	28/ 3/ 2002	مستوطنة إيلون موريه/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي شادي الطوباسي	جنين	استشهادية	31/ 3/ 2002	حيفا/ فلسطين المحتلة عام 1948
اقتحام معسكر بقعوت الاستشهادي أمجد القطب.	نابلس	اشتباك	13/ 5/ 2002	الأغوار/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي محمد الغول	مشترك: نابلس: مهند الطاهر، بيت لحم: علي علان	استشهادية	18/ 6/ 2002	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية «عمانوئيل» الثانية	خلية تل	اشتباك	16/ 7/ 2002	مستوطنة عمانوئيل/ فلسطين المحتلة عام 1967
اشتباك في وادي قانا. استشهاد عاصم عصيدة أحد منفذي عملية «عمانوئيل»	خلية تل	اشتباك	17/ 7/ 2002	وادي قانا/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي جهاد حمادة	جنين	استشهادية	4/ 8/ 2002	صفد/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي نائل أبو هليل	بيت لحم: علي علان	استشهادية	21/ 11/ 2002	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
اشتباك مسلح قرب مستوطنة يتسهار واستشهاد سامي زيدان	خلية تل	اشتباك	1/ 1/ 2003	مستوطنة يتسهار/ فلسطين المحتلة عام 1967

المصدر: تفصيلات العمليات مستخرجة من بيانات كتائب الشهيد عز الدين القسام، وتغطي الفترة الزمنية التي سبق تحديدها في الملاحظة التمهيدية الأولى، تحقيب الانتفاضة، أي بين 28 أيلول/ سبتمبر 2000 ونهاية عام 2003؛ واعتُمد كذلك على قوائم نشرها المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: «صفحات المجد: عمليات القسام خلال شهر [يناير ولغاية ديسمبر]،» المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، [د. ت.]. ;<http://www.alqassam.ps/arabic/statistics1.php?id=[57-67]>

المركز الفلسطيني للإعلام: «جدول العمليات الاستشهادية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية من تاريخ 28/9/2002 ولغاية 28/9/2003،» <http://www.palestine-info.com/arabic /hamas/ shuhda/amalyat_03.htm>، و«جدول عمليات كتائب القسام للفترة ما بين 20/1/2002 وحتى 15/1/2003،» <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/shuhda/amalyat.htm>، و«الانتحاريون: الخصائص الشخصية،» ص 4-71 (بالعبرية).

الجدول (11-3)

إحصاء أولي لعمليات مجموعة رام الله (إبراهيم حامد) خلال انتفاضة الأقصى(100)

تفصيلات العملية	نوع العملية	التاريخ	المكان
عملية الاستشهادي رائد البرغوثي	استشهادية	4/9/2001	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
هجوم على حاجز لجنود الاحتلال	اشتباك	2/11/2001	بلدة دورا القرع/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهاديين أسامة بحر ونبيل حلبية	استشهادية	1/12/2001	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
هجوم على حاجز مركزي للاحتلال	اشتباك	15/2/2002	بلدة سردا/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي فؤاد الحوراني	استشهادية	9/3/2002	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948

يتبع

(100) نجا عصيدة من محاولات اعتقاله أو اغتياله، إذ حوصر في بلدته تل في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، لكنه نجا بعد تغطية الشهيد محمد ريحان انسحابه، وحوصر ومجموعته قرب قرية صرة جنوب نابلس في 23 تموز/ يوليو 2002، فاستشهد ثلاثة منهم، لكنه تمكن من الانسحاب. كما حوصر ومجموعته قرب قرية عزموط شرقي نابلس في الفترة ذاتها، لكنه انسحب بعد اشتباك أمجد أمين السائح مع المحاصرين. انظر: حسام بدران، كتيبة الشمال، ص 86. والمقابلتين مع جاسر البرغوثي في برنامج «شاهد على الأسر: الحلقة الأولى»، و«شاهد على الأسر، الحلقة الثالثة» على قناة الأقصى الفضائية، في 25 آذار/ مارس 2013 و11 نيسان/ أبريل 2013 على التوالي.

تابع

عملية الاستشهادي محمد جميل معمر	استشهادية	7/ 5/ 2002	ريشون لتسيون/ فلسطين المحتلة عام 1948
استهداف قطار	تفجير عبوة ناسفة	21/ 6/ 2002	قرب اللُد/ فلسطين المحتلة عام 1948
استهداف قطار للمرة الثانية	تفجير عبوة ناسفة	1/ 7/ 2002	جنوب تل أبيب/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الجامعة العبرية	تفجير عبوة ناسفة	31/ 7/ 2002	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
استهداف صهريج وقود لمحاولة تفجير محطة الوقود المركزية «بي غليلوت»	تفجير عبوة ناسفة	7/ 8/ 2002	تل أبيب/ فلسطين المحتلة عام 1948
استهداف سيارات للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	18/ 9/ 2002	مثلث ريمونيم/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف سيارة للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	25/ 11/ 2002	مفترق ترمسعيا/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف سيارة للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	29/ 1/ 2003	مفترق سنجل/ فلسطين المحتلة عام 1967
هجوم على حاجز لجنود الاحتلال	اشتباك	15/ 2/ 2003	بلدة سردا/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف سيارة للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	11/ 5/ 2003	جسر سلواد/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف سيارة للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	20/ 6/ 2003	جسر سلواد/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف سيارة للمستوطنين بإطلاق نار	اشتباك	29/ 8/ 2003	شارع «458» قرب قرية المغير/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي إيهاب أبو أسليم	استشهادية	10/ 9/ 2003	صرفند/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي رامز أبو أسليم	استشهادية	10/ 9/ 2003	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي إياد رداد	استشهادية	19/ 9/ 2003	تل أبيب/ فلسطين المحتلة عام 1948
تفجير جيب عسكري بعبو ناسفة	تفجير عبوة ناسفة	6/ 10/ 2003	بلدة المغير قرب رام الله/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف دورية عسكرية في قرية عين يبرود	اشتباك	19/ 10/ 2003	قرب رام الله/ فلسطين المحتلة عام 1967

الجدول (11-4)

إحصاء أولي لعمليات مجموعة الخليل (عبد الله القواسمي) خلال انتفاضة الأقصى[101]

تفصيلات العملية	نوع العملية	التاريخ	المكان
عملية اقتحام مستوطنة أدورا. استشهد طارق دوفش*	اشتباك	3/5/2002	قرب الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
إطلاق نار على مستوطنين بالقرب من الحرم الإبراهيمي	اشتباك	24/9/2002	مدينة الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي نائل أبو هليل في القدس	استشهادية	21/11/2002	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
هجوم مسلح في البلدة القديمة على جنود الاحتلال	اشتباك	12/12/2002	مدينة الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية اقتحام مستوطنة خارصينا، الاستشهاديان حمزة عوض القواسمي وطارق أبو سنينة	اشتباك	17/1/2003	قرب الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
هجوم مسلح على حافلة للمستوطنين	اشتباك	23/1/2003	قرب يطا/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي محمود عمران القواسمة	استشهادية	5/3/2003	حيفا/ فلسطين المحتلة عام 1948م
اقتحام مستوطنة كريات أربع. نفذها حازم القواسمة ومحسن عمران القواسمة	اشتباك	7/3/2003	قرب الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية اقتحام مستوطنة نفاغوت جنوب الخليل. الاستشهاديان سفيان أحريز وفادي الفاخوري	اشتباك	7/3/2003	قرب الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
مهاجمة جنود قرب الحرم. الاستشهادي حافظ الرجبي	اشتباك	10/3/2003	مدينة الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
اقتحام مستوطنة كريات أربع. الاستشهادي علاء التتشة	اشتباك	5/4/2003	قرب الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
استهداف مستوطنين بعملية استشهادية الاستشهادي فؤاد جواد القواسمة	استشهادية	17/5/2003	مدينة الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967

يتبع

(101) انظر مصادر معلومات هذه البيانات في الهامش 99.

تابع

عملية الاستشهادي باسم التكروري والاستشهادي مجاهد الجعبري في القدس	استشهادية	18/ 5/ 2003	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهاديين وليد أعبيدو وعلاء الدين الفاخوري	اشتباك	8/ 6/ 2003	مدينة الخليل/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية الاستشهادي عبد المعطي صالح شبانة	استشهادية	12/ 6/ 2003	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
عملية الاستشهادي رائد عبد الحميد مسك	استشهادية	19/ 8/ 2003	القدس/ فلسطين المحتلة عام 1948
إطلاق نار على سيارة للمستوطنين	اشتباك	27/ 4/ 2004	مفرق أذنا ترقوميا/ فلسطين المحتلة عام 1967
عملية استشهادية قام بها أحمد عبد العفو القواسمة ونسيم محمد الجعبري	استشهادية	31/ 8/ 2004	بئر السبع/ فلسطين المحتلة عام 1948

* إضافة إلى الشهيد، شارك في العملية منير عبد الله مرعي قائد المجموعة (اعتقل في 2 نيسان/ أبريل 2003)، فادي محمد الدويك (اعتقل وأطلق سراحه في صفقة «وفاء الأحرار» يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ولم يتم التأكد من صلة المجموعة بالشهيد القواسمي، علمًا أن الشهيد أحمد بدر كان على صلة قوية بالشهيد دوفش.

المراجع

كتب

بدران، حسام. كتيبة الشمال: السباقون إلى الجنة. تقديم خالد مشعل. غزة: المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، 2010.

جبرين، زاهر علي. حكاية الدم: من شرايين القسام «شهادة للعصر والتاريخ». تقديم محمد أبو طير. دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة، 2011.

حجة، سليم. «مذكرات القائد القسامي الأسير سليم حجة.» نص مخطوط لم ينشر للآن محفوظ نسخة منه لدى الباحث أنهي في سجن رمون 24 نيسان/ أبريل 2013، تقديم عبد الناصر عيسى وإبراهيم حامد.

دوعر، غسان. عماد عقل: أسطورة الجهاد والمقاومة. ط 2. لندن: فلسطين المسلمة، 1994. (منشورات فلسطين المسلمة؛ 5)

______. المهندس الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1997.

______. موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993. لندن: فلسطين المسلمة، 1995. (منشورات فلسطين المسلمة؛ 11)

سلامة، حسن. عمليات الثأر المقدس. غزة: كتائب الشهيد عز الدين القسام، [2000].

صالح، محسن محمد. الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين. ط 5. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

______ ووائل سعد (تحرير). مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

عرمان، محمد. مهندسو الموت: معلومات مفصلة تعرض لأول مرة عن أخطر خلية قسامية عملت في الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى الثانية. [فلسطين]: دار النور للنشر، [2005].

قريع، أحمد [أبو علاء]. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 2 - مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم) 1995-2000. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

محمد، بلال (محرر). إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

______ (محرر). «سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عامًا من الاعتقال.» نص مخطوط سينشر قريبًا.

منصور، منى. «جمال عبد الرحمن منصور.» نص مخطوط كتبته زوج الشهيد جمال منصور يوجد منه نسخة مصورة لدى الباحث.

دوريات

كيالي، ماجد. «الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية: التأثيرات والإشكاليات.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 13، العدد 52، خريف 2002.

«لقاء خاص مع الشيخ صالح العاروري مؤسس كتائب القسام بالضفة الغربية.» **مجلة قساميون**: العدد 22، أيلول/ سبتمبر 2011.

المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية [حماس]. «ملف في سجل القسام بعض العمليات الجهادية التي نفذها أبطال حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومجاهدو كتائب الشهيد عز الدين القسام.» **ملحق مجلة فلسطين المسلمة**: كانون الثاني/ يناير 1994.

«وثائق «خريطة الطريق»: خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ترتكز على الأداء. واشنطن، 30/ 4/ 2003.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد 55، صيف 2003.

الفصل الثاني عشر

قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني
حركة حماس بين الذات والحكم وآفاق القضية

نوار عبد الغني ثابت

تعيش حركة حماس حال الحراك الفكري والسياسي ضمن منظومة التطورات السياسية التي يعيشها العالم العربي عمومًا وفلسطين خصوصًا. والمقصود هي حال التطورات التي تعيشها الساحة الفلسطينية من الانقسام في ظل الاحتلال، إضافة إلى التحولات الديمقراطية التي تصنعها الثورات العربية، والتي تنتقل تباعًا من دولة إلى أخرى. وبما أن حركة حماس تُعدّ مكونًا من مكونات النسيج الفلسطيني خصوصًا، وامتدادًا لحركات الإسلام السياسي في العالم عمومًا، فهي تُعدّ عاملًا مؤثرًا ومتأثرًا بالتغيرات السياسية في العالم العربي. إنها أوضاع جديدة تشكل التحديات الكبرى للتحولات الديمقراطية الجارية في المنطقة العربية، وربما تتاح لها أوضاع تجعلها قادرة على بلورة نموذج سياسي إسلامي مرجعي يحدد وجهته إزاء قضايا الحكم والرؤى الإصلاحية السياسية والاجتماعية.

تتناول هذه الدراسة علاقات يؤطّرها شكل الحكم ونظامه اللذين تتبنّاهما حركة حماس في خياراتها ومزاوجتها بين المقاومة والحكم في ظل الاحتلال. ويرصد البحث تطبيقاتها عبر نظرية للحركات الاجتماعية متمثّلة في نظرية العملية السياسية ونظرية الإطار البنيوي للحركة، بحيث تعيننا هذه النظريات

على فهم الحركة في تجربتها التاريخية وفكرها السياسي المتعلق برؤيتها لقضايا الدولة المدنية ونظام الحكم في خطابها وأدبياتها ومواقفها في ظل الأحوال البيئية التي تعيش فيها الحركة وتتطور، كونها حركة تحرر وطني أسّست في ظل الاحتلال، واستقرت في «شبه الدولة» في الانقسام الفلسطيني. وتبحث الدراسة في العلاقات التي تربط بين الحركة والأطراف الأخرى في البيئة السياسية ذاتها التي أدت إلى مخرجات الانقسام الفلسطيني إلى قسمين منفصلين، وهما ليسا في سلطة حقيقية ولا في دولة مستقلة ذات سيادة.

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية مناقشة حركة حماس وارتباطها بالحركات الإسلامية في العالم وتحولاتها في البيئة الاستراتيجية التي تعيشها. وهي تأتي محاولة لرصد السلوك السياسي التغييري للحركة بالارتكاز على منظومة هذه الحركة الفكرية وأيديولوجيتها، وارتباط ذلك بسلوكها السياسي وما حققته على صعيد الحكم ومتطلّباته المرتبطة بالمجتمع المدني ونظام الحكم.

وترتكز الدراسة على نقاط عدة: **أُولاها**، ارتباط حركة حماس بحركة الإخوان الممتدة والمتسعة الانتشار ارتباطًا فكريًا وأيديولوجيًا؛ **ثانيتها**، خصوصية حضور الحركة في البيئة التي تعيشها من احتلال وحصار؛ **ثالثتها**، كون حماس حركة دينية براغماتية ذات نظرة اجتماعية وسياسية؛ **رابعتها**، كون حماس حركة تحرر وطنية لديها مشروع مقاومة منذ نشأتها خلال الانتفاضة الأولى (1987)؛ **وأخيرًا** علاقات اشتباك الحركة والأطراف الفلسطينية والخارجية، وتأثير تلك العلاقة في مسار القضية الفلسطينية وتحليل آفاقها.

تبحث الدراسة أيضًا في رؤية حركة حماس التنظيمية والأيديولوجية تجاه متطلّبات الحكم في فضائها المكاني في فلسطين، والزماني بعد مشاركتها في انتخابات 2006 وبعد تشكيل حكومتها الحالية في غزة منذ حزيران/ يونيو 2007، وفي تقويم الحالة الفلسطينية المنقسمة ورصد آفاقها في ظل المخرجات الحالية.

كما تطرح أيضًا أسئلة في مؤسسات الفكر السياسي المتعلق بنموذج الدولة المدنية ونظام الحكم ومتعلقات أدواته الديمقراطية لدى حركة حماس،

وكيف أثّرت ذاتية حماس بتكويناتها المختلفة في أدائها وسلوكها السياسي وفي علاقتها بالأطراف الأخرى، وما إذا كانت قد حاولت تطبيق نموذج الدولة الإسلامية أم أنها تبنّت رؤى إصلاحية تستطيع التعامل مع متعلقات الحكم (المواطنون، مؤسسات الوطن، النظام القضائي والتعليمي، البنية الأمنية والعسكرية). وتسأل الدراسة أيضًا عن حقيقة العلاقة بين حماس والطرف الآخر في قواعد اللعبة السياسية وتأثير مخرجاتها في القضية الفلسطينية.

تفترض الدراسة تطور الفكر الإسلامي عبر التجربة التاريخية في بيئات سياسية مختلفة، حيث فرضت التغيرات الاستراتيجية في البيئة السياسية للحركة، ما شكل عاملًا في تطورها البنيوي وحشدها التعبوي وتشكيل خطابها السياسي ورؤيتها إلى الدولة المدنية ونظام الحكم في صيرورة التغيرات البنيوية التي تتعرض لها الحركة. وتفترض الدراسة أيضًا أن الحركة الإسلامية امتلكت غنًى نظريًا في ما يتعلق برؤيتها إلى الحكم والدولة عبر مؤسستها السياسية التي تمثّلت في أحزابها، لكن ثمة قصورًا كيفيًا في تطبيقاتها اليومية لتلك النظريات.

كما تفترض الدراسة أن الاجتهادات السياسية والتأصيل السياسي لحماس جاءا في معظمهما من تفكير من خارج الحركة وأدبياتها، إذ افتقر فكرها الذاتي إلى التفكير السياسي المؤصل في الحكم ومقتضياته. وتفترض الدراسة تكيف النظام السياسي الحمساوي، بحيث استطاعت الحركة المزاوجة بين حماس كحركة وحماس كحكومة، كما ظل المجتمع المدني فاعلًا من خلال إعادة بناء مؤسساته المختلفة كالتعليمية والخدماتية، إضافة إلى القضائية والأمنية، على الرغم من فرضية أخرى مفادها قصور تطبيق نموذج المواطَنة الحقيقية في القطاع، خصوصًا في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمواطنين وعدد من المؤشرات الأخرى، إضافة إلى الحد من نشاط المعارضة وتقنينها على أساس سلطوي.

في ما يتعلق بعلاقات الأطراف الفلسطينية، نفترض انتقال الفاعلين السياسيين من مربع التنافس الحزبي إلى مربع الصراع الذي أدى إلى نتيجة الارتداد السياسي (Defection) عوضًا عن التعاون (Cooperation)، ما سبب

انعطافًا حادًا في القضية الفلسطينية هو الأكثر خطورة على الإطلاق في تاريخها.

أولًا: مدخل نظري

ستستعين الدراسة في محاولة فهم الحركة الإسلامية في البيئة المتطورة بتطبيقات نظريات الحركات الاجتماعية، كنظرية فرصة الفضاءات (Theory Opportunity Spaces) التي تحلل تطور حركة حماس والخوض في مجالاتها الخاصة إلى المجال العام الجمعي، بحسب الفرصة السياسية المتاحة في تأسيس نظرية العملية السياسية (Political Process Theory)، التي تُعنى بتطور الحركة الاجتماعية في قوة البنية والتنظيم وبنيتها الثقافية والأيديولوجية.

أما في ما يتعلق في بحث حقيقة الانقسام والحال الفلسطينية القائمة والعلاقة بين حماس وأطراف البيئة السياسية المحيطة التي أدت إلى مخرجات الانفصال، فتستعين الدراسة بتحليل تلك العلاقات من مدخلات ومخرجات بنظرية اللعبة التي صُممت أصلًا للبحث في صراعات دولية، لكننا نستغل فرضيتها التي بقيت خياراتها مفتوحة في شأن الأطراف المتفاعلة من غير الدول في تحليل الصراعات والحالات التنافسية. وستبحث الدراسة في تفصيلات أسس هذه النظرية وقواعدها وتطبيقاتها على الحال الفلسطينية.

1- رؤية الحركات الإسلامية للحكم والدولة المدنية الحديثة

إن محاولة استجلاء أنماط حضور الدولة المدنية وتمثُّل طبيعتها لدى الحركات الإسلامية ربما تكون مجدية في تقصّي الكيفيات والسُبل التي تعين على معرفة معنى الدولة المدنية في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة، وستكون في بحثنا بالتحديد في أدبيات حركة الإخوان المسلمين وخطابها، وحيث تظهر تجلياتها الاعتدالية الوسطية الأولى في مجموعة رسائل الإمام حسن البنا وغيرها من أدبيات الإمام ورسائله، وتجلياتها الجهادية في كتاب معالم في

الطريق[1]. ولا شك في أن أدبيات الإخوان على اختلافها شكّلت معتقدات حركة حماس وفكرها السياسي ورؤيتها إلى الدولة والحكم، وأنها أثّرت في ذلك كله.

يُعتبر مبدأ المواطَنة أساس قيام الدول واستمرارها، وهو يقوم على خمسة أسس: الحرية، والمساواة بين الناس، والحق في ممارسة الحريات الأساسية، والمشاركة في السلطة، وحكم القانون. وظهرت الأسس/ المبادئ هذه في الحضارة الغربية وتطورت عبر قرون ساهمت فيها الحضارات كلها. وهذه مبادئ لا يمكن تصور إنفاذها إلا في ظل دولة قائمة. وهكذا أقبل الفلاسفة والفقهاء الدستوريون على التفرقة بين الدولة والنظام؛ فالدولة ضرورية لتمكين المجتمع البشري من الاستمرار والازدهار، أما النظام الذي يسود في الدولة، فيمكن أن يصنَّف إلى نظام ملكي أو جمهوري، بتوظيفات فرعية مثل ديمقراطي أو استبدادي. وكان المسلمون يسمّون نظامهم خلافة أو إمامة التي تقوم في الأصل على الشورى والعدالة والمساواة والحرية، بيد أن الأنظمة اختلفت من عصر إلى آخر، ومن حاكم إلى آخر، وبهذا، فإن مسائل العدالة والمساواة ظلت متعلقة بشكل هذه الأنظمة التي تحكم الدول[2].

أما تفسير أصل المواطَنة، فهو الوطن والمنزل ومكان الإقامة، والمواطن من واطنه، أي شاركه العيش في الوطن. أما المفهوم الاصطلاحي للمواطَنة، فهو مجموعة العلاقات التعاقدية القائمة على الحقوق والواجبات، حيث الحكام يتولون المصلحة العامة والمواطنون يشاركون في الشأن العام ويحاسبون ويراقبون[3]. إذًا، تقوم المواطَنة على أساسين: الحال التي يكون فيها الشخص موطّنًا، وعضويته في المجتمع ومسؤوليته تجاهه في سياق الدولة، وبذلك يصبح المواطن في تعريفه العام عضوًا في المجتمع ومتمتعًا

---

(1) سعيد بنسعيد العلوي، «الدولة المدنية وخطاب الحركات الإسلامية،» التسامح.نت. <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=467>.

(2) عبد الرحمن السالمي، «المواطنة الشاملة والعدالة،» التسامح.نت. <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=458>.

(3) أنطوان نصري، «المواطنة والسلطة والعدالة في المجتمعات المتعددة،» التسامح.نت. <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=460>.

بحقوق وملتزمًا بواجبات. وفي روابط العلاقة بين المواطن والوطن في حدود جغرافية وتراث حضاري وتاريخي مكتسبات لثقافة المجتمع وانتماء المواطن إلى وطنه، إضافة إلى الشعور الناتج من الثقافة السياسية بحق الشعب، صاحب السيادة ومصدر السلطات، في إطار العلاقة بين المواطن والدولة التي ترعى شؤونه وتعترف بحقه في إطار القانون[4].

تُعتبر المواطَنة أصل الديمقراطية وإحدى ركائزها المهمة، حيث تقوم الديمقراطية على الأساس الشعبي للحكم، والحاكم هو الممثّل الطبيعي للجماعة وصاحب السلطة المستندة إلى الشعب. والعقد الاجتماعي فيها أساس لبناء الدولة، باعتباره تجسيدًا لحرية جماعية وفردية، وذلك من خلال تطبيق الميثاق الاجتماعي من خلال نواب الشعب. كما يعطي العقد الاجتماعي الجسم السياسي سلطة مطلقة على جميع أتباعه. وتقوم الديمقراطية على أساس رفعة القانون الذي ينظم الحياة السياسية ويعود أمرُ سنّه إلى الشعب بكامله، أو إلى الشخص العام الذي يتحمل تبعة الشعب ويعمل، بناء عليه، بحسب القانون لمصلحة الجماعة. والتمثيل من الركائز المهمة للديمقراطية، وهو الإخراج السياسي للتعددية، حيث تتحول الدولة إلى ساحة لتمثيل المجتمع المدني، وحيث لا شرعية للحكام إلا الشرعية التمثيلية التي تنجم عن الانتخاب[5].

أما الدولة المدنية (أو دولة الحكم المدني كما يقول فلاسفة العقد الاجتماعي)، فهي الدولة كما تمثل في الفكر السياسي الحديث من جانب أول، وهي الدولة على النحو الذي يشرّع لها الفقه الدستوري المعاصر من جانب آخر.

من الصعب حصر مواقف الحركات الإسلامية العربية من الحكم والدولة، لأسباب تعود إلى تنوع التنظيمات الإسلامية واختلاف أحوالها المكانية

(4) شفيق المصري، «المواطنة في ضوابطها الدستورية،» التسامح.نت.
<http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=462>.

(5) شفيق محسن، «المواطنة والحريات العامة في الدولة الحديثة،» التسامح.نت.
<http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=466>.

ونشأتها الزمانية، إضافة إلى تاريخ كل تنظيم وتطور أفكاره وتعارض توجهه السياسي بين فترة وأخرى. كما أدى اتساع المساحة الجغرافية لعمل المنظمات الإسلامية واختلاف استراتيجياتها بين دولة عربية وأخرى، إلى انقسام التنظيم الواحد وتعدد المصادر الفكرية والثقافية والاجتماعية. لكل طرف. وأخيرًا، ثمة صعوبات للحصول على وثائق المنظمات المختلفة نظرًا إلى تنوّع هذه المنظمات من جهة، ولجوء بعضها إلى العمل السري من جهة أخرى[6]. وفي حال أردنا تصنيف عمل الحركات الإسلامية، فمنها ما يشارك بنسب متفاوتة في برلمانات بعض الدول العربية وحكوماتها، ومنها ما يناهض الأنظمة العربية ويحاربها سياسيًا في مناطق ما وعسكريًا في مناطق أخرى.

راهن كثيرون على فشل الإسلاميين وإخفاقهم بسبب قلة خبرتهم بشؤون الحكم، إضافة إلى فقدان الدول التي يحكمها الإسلاميون مكتسباتها من التأييد والمساعدات الخارجية، كما جرى في تجارب سابقة ومتعددة، مثل التجارب في الجزائر والسودان وفي قطاع غزة الذي لا يزال محاصَرًا.

إن من أهم النتائج التي آلت إليها الثورات العربية حتى الآن صعود التيارات الإسلامية في مناطق متعددة أُطلق عليها مسمّى دول الربيع العربي، ومنها حزب النهضة التونسي الذي حصد 41 في المئة من مقاعد مجلس الشعب. كما نجح حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات وفي تأليف الحكومة، وحصلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر على الأغلبية في الانتخابات واستحقت تشكيل الحكومة[7]. كما تُعتبر جبهة العمل الإسلامي في الأردن أكبر معارضة وأكثرها فاعلية. وصعد التيار الإسلامي في الكويت

(6) أحمد سعيد نوفل، «موضوع الدولة الحديثة في فكر الحركات الإسلامية،» ورقة قُدمت إلى: الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، تحرير حامد قويسي، عصام البشير وجواد الحمد، ندوات؛ 63 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 131-135.

(7) هذا ما جرى في أول انتخابات تونسية بعد الثورة. لكن في انتخابات عام 2014، تغيرت النتيجة؛ إذ حصل حزب النهضة على 31.7 في المئة من الأصوات، وتفوّق عليه حزب نداء تونس الذي حصل على 39.1 في المئة من الأصوات. وبالنسبة إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر، كان هذا قبل 30 حزيران/يونيو 2014 وسجن الرئيس محمد مرسي وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا جديدًا. (المحرر)

كما أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية. أما حركة حماس، فحصلت على الأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية لعام 2006، وهي تحكم قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2007 في أوضاع غير عادية[8].

على الرغم من ذلك، يعتقد مفكرون وقادة في الحركات الإسلامية أن الإسلاميين لم يستطيعوا حتى الآن صوغ نظرية متكاملة للحكم، لكنهم في المقابل بلوروا أفكارًا ورؤى تمثل قاعدة تستطيع التعامل مع قضايا الحكم؛ قاعدة اجتمعت فيها خلاصة الفكر الإنساني من مبادئ الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتداول السلطة واحترام إرادة الشعب وخيارته، إضافة إلى خلاصة ما استنبطه الإسلاميون من حكم الرسول والخلفاء الراشدين والتابعين من بعدهم. لكن يبقى صوغ نظرية للحكم تحديًا قائمًا أمام الإسلاميين في بروزهم كمرشحين للقيادة[9].

يبقى أمام الإسلاميين سؤال عن طبيعة الدولة وبنيتها وماهيتها، ومدى قابليتها لإعادة التأسيس وتحديد غاياتها ومؤسساتها وطبيعة علاقتها بالمجتمع المحلي والمجالين الإقليمي والعالمي؛ إذ يعاني الإسلاميون عدم تبلور رؤية سياسية خاصة بهم بشأن الدولة. أما ما استوى عليه فكرهم، وبحسب ورود الفكرة في أدبياتهم ولوائحهم، فهو دولة مدنية بمرجعية إسلامية تقوم على القانون والمؤسسات، كما تقوم على المواطَنة في الحقوق والواجبات، والأمة فيها مصدر للسلطات والشورى منهج حكم، وهي قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات. وحقوق غير المسلمين مكفولة، ولهم التمتع بالحريات الشخصية والفكرية والدينية. وقد أكدت الحركات الإسلامية في مواثيقها ولوائحها الداخلية، وهي التي شاركت في العملية الانتخابية في مناطق متعددة من العالم العربي، الالتزامَ بقواعد الديمقراطية والتداول السلمي وتحقيق مبادئ الحرية

(8) محمود حسين، «الإدراك القيادي لجماعة الإخوان المسلمين،» ورقة قُدمت إلى: الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، ص 32-35.

(9) حمزة منصور، «رؤية واقعية حول بدايات دخول الإسلاميين تجربة الحكم في العالم العربي،» ورقة قُدمت إلى: المصدر نفسه، ص 42-47.

والعدالة الاجتماعية[10]. ويعتبر الإسلاميون تجربتهم في الحكم تطبيقًا عمليًا للطريقة التي دمجوا بها أنفسهم كأحزاب سياسية، إذ خاضوا انتخابات برلمانية عبر صناديق الاقتراع، الأمر الذي يعزز لديهم مبدأ المشاركة والاندماج في العملية الديمقراطية، إلا أنهم أقحموا أنفسهم في تناقضات عبر رؤيتهم إلى طبيعة الدولة، فهي في نظرهم مدنية، وذلك نفيًا لكونها ثيوقراطية كهنوتية، لكنهم يؤكدون أنها ذات مرجعية دينية، ما يسبب إشكالًا على الفهم وضرورة تفصيل هذه النقطة، وهذا ما لم يرد في خطاب الإسلاميين في اتصال وانفصال بين المدني والديني. أما ركائز الدولة بحسب رؤية الإسلاميين، فتقوم على بعض الأسس[11]:

- الإسلام دين ودولة، حيث إن ما يقتضي تنفيذه من تكاليف في ظل دولة حكم إسلامي يكون من اختصاص الحكومات.

- الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع والعقيدة والأخلاق.

- عندما تتعذر إقامة خلافة إسلامية، تلتزم الحركات الإسلامية إقامة دولة وفقًا للأوضاع الواقعية التي يعيشون فيها، اعتمادًا على المرونة والموازنة في التعامل مع الواقع، ما يعطي الإسلاميين أساسًا للمشاركة في الحكم في ظل أنظمة لا تتبنّى الإسلام كأساس للحكم، أو في ما يرى الغنوشي «رفضًا للسلبية وتصحيحًا للخلل، فإذا استطعنا أن نطال المشاركة مع غير مسلمين في إرساء نظام اجتماعي وإن لم يكن قائمًا على الشريعة، لكنه قائم على أساس من أسس الحكم الإسلامي هو الشورى أو مبدأ سلطة الأمة بما يدرأ شر الحكم الدكتاتوري، فهل يجوز للجماعة المسلمة أن تتأخر عن المشاركة في إرساء نظام ديمقراطي علماني إذا لم يكن نظامًا ديمقراطيًا إسلاميًا، فيقام حكم العقل إذا تعذر حكم الشرع؟»[12].

---

(10) ورد في الوثيقة الصادرة عن الحركة الإسلامية في الأردن مبدأ تداول السلطات وضمان نزاهة العملية الانتخابية واعتماد مبدأ الديمقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع (الفقرات الثالثة والخامسة والعاشرة من الوثيقة). كما أكدت الحركة الإسلامية في المغرب مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، وترسيخ أركان الشورى وحماية حقوق الانسان.

(11) علي الصوا، «الدولة الإسلامية الحديثة: رؤية مقارنة في فكر الحركات الإسلامية،» ورقة قُدمت إلى: الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، ص 103-129.

(12) انظر: عزام التميمي، إعداد وتحرير، مشاركة الإسلاميين في السلطة (لندن: الحرية للعالم الإسلامي، 1994)، ص 16.

ظهرت رؤية جديدة عند الإسلاميين بعد ثورات الربيع العربي أكثر تجليًا عن الدولة المنشودة مع صعود التيار الإسلامي، مفادها أن هذه الدولة ليست دينية بل مدنية، وليست علمانية أو عسكرية، بل مدنية، أي دولة قانون مستمدة من الشريعة، والشعب فيها مصدر السلطات، والحرية فيها مكفولة عبر مؤسسات الشورى، وتقوم على أساس الفصل بين السلطات والتمثيل النيابي للشعب وتأكيد حق المواطَنة، استنادًا إلى التراث الإسلامي منذ عهد الخلافة في تنظيم شؤون الحكم. وحدد المودودي ما يشمله الدستور الإسلامي، وهو أن الأمة أساس السلطة، تختار حاكمها عبر البيعة إضافة إلى السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية[13].

إذًا الدولة في المفهوم الإسلامي ليست دولة دينية، كما أنها ليست علمانية أو عسكرية، إذ إن الدولة الدينية هي دولة يحكمها رجال الدين ويمارَس الحكم فيها باسم الله، والحاكم نائب عن الله، ولا قداسة للحاكم في الدولة الإسلامية. كما أن الشعب فيه مصدر السلطات عبر البيعة منذ أن كانت للخليفة أبو بكر الصديق في سقيفة بني ساعدة، كما أنها قائمة على مبدأ الشورى والفصل بين السلطات، والتمثيل النيابي للشعب، وحق المواطَنة[14].

يُطلَب من القيادة المرشحة لقيادة الربيع العربي إيجاد فن التعايش وتقبّل الآخر، والعمل على أساس المواطَنة، وتوزيع الحقوق والواجبات على أساس المساواة، وتقبّل النظام الديمقراطي بآلياته كلها من دون إقصاء أي طرف، والاحتكام إلى الصناديق. ومهما يكن النظام السياسي الذي يقدّمه الإسلاميون، فإنه يشكّل تحديًا لتقديم نموذج جديد يقترب من التطبيق الواقعي الذي يتلاءم والشروط الموضوعية في المجال العام المحيط في معرض رصد الممارسات السياسية للحركة الإسلامية انطلاقًا من المفاهيم الديمقراطية ومقتضيات الحكم واستحقاقاته.

---

(13) أبو الأعلى أحمد حسن المودودي، تدوين الدستور الإسلامي، ط 5 (الإسكندرية: مركز الرسالة، 1981)، ص 33.

(14) نوفل، ص 133-136.

2- النظم السياسية في الحركات الإسلامية: تجربة فنموذج

تفترض الدراسة عدم نشوء نظام سياسي متكامل لدى الحركات الإسلامية، لكن بروز الفكرة تبلور في مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية وبروزها كمعارضات قوية في أنحاء كثيرة من الوطن العربي وخارجه. وتطورت المشاركة في إطار صعودها في حصولها على الأغلبية البرلمانية والرئاسة أيضًا، في تمثيل تجارب مهمة وغنية. والسؤال هنا: هل وصلت الحركات الإسلامية إلى الحكم من دون خطة واضحة المعالم والقواعد في تحديد نظرية للحكم والنظام السياسي، أم أنها اعتمدت على تجربتها لتكتشف ذلك اعتمادًا على قاعدة التجربة والخطأ؟ لنا من ذلك عرض تجارب حكم الإسلاميين في مناطق متعددة، وتصنيف النظم السياسية التي نشأت وتطورت بناء عليها في نماذج كالآتي:

الشكل (12-1)

النظم السياسية الاسلامية

النموذج	نوع النظام
• النموذج الإيراني في ثورة 1979. يتميز بالدخول في مواجهات عسكرية وصراعات قوية ولكنه يعبّر عن دولة قوية متماسكة	نظام سياسي قائم عبر ثورة شعبية غير سلمية
• النموذج السوداني عبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1989. ظل نظامًا سياسيًا قائمًا لكنه يتسم بالصراعات والانقسامات الداخلية.	نظام سياسي قائم عبر الانقلاب العسكري
• النموذج الافغاني الذي برز عقب الاحتلال السوفياتي.	نظام سياسي ولد في ظل احتلال عسكري أو في أعقابه
• النموذج الذي يقدمه الصومال عقب سقوط سياد بري • يتميز هذا النظام بعدم الاستقرار، وبفشل الدولة وغياب مؤسساتها.	نظام سياسي قائم نتيجة ضعف الدولة وانهيارها
• النموذج الذي تقدمه التجارب التركية والإندونيسية والماليزية وتجربة الإخوان المسلمين في مصر. • تتقاطع في هذا النموذج تجربة حركة حماس 2006 على الرغم من خصوصية الحال في ظل الحصار السياسي والاقتصادي. • تمتاز هذه التجارب باستقرار الدولة وفاعلية مؤسساتها.	نظام سياسي قائم عبر عملية انتخابية ديمقراطية حرة

ثانيًا: حركة حماس وخصوصية التجربة

إذا كانت الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والآراء المتعلقة بشؤون الحكم والدولة والشرعية والمشاركة ودور الحاكم وعلاقته بالمحكوم وحقيقة المواطَنة، فلا بد من استنباط مكونات الثقافة السياسية للحركة من أجل تحليل اتجاهاتها في شأن هذه المكونات، في ظل المعضلة التي تواجه الحركات الإسلامية نتيجة عدم وجود إجابات واضحة عن أسئلة الدولة المدنية وقضايا الحكم. فكما لاحظنا في الشكل (12-1)، لم تشهد تجارب الحكم الإسلامي، في الأغلب، تداولًا طبيعيًا وتجارب متأصلة تشبع نظرياتهم وفعلهم السياسي في شأن الحكم وقضاياه. كما نجد أن حركة حماس هي إحدى الحركات الإسلامية ذات التجارب الغضة في الحكم وشؤونه، وأنها واجهت، على الرغم من مشاركتها في الطرائق الديمقراطية وتداولها الطبيعية للسلطة، عددًا من التحديات التي قلّصت من حقيقة تجربتها في الحكم وطبيعة تحدياته، ما جعلها تعتمد تجربة الصواب والخطأ في معظم ممارساتها السياسية. كما أن حكمها في غزة لا يُعتبر تجربة متكاملة بسبب ضيق الحيز الذي تعيش فيه جغرافيًا وسياسيًا. وعلى الرغم من كون الوجود الفكري والعقائدي لحركة حماس سابقًا على وجودها التنظيمي، عبر علاقتها بحركة الإخوان المسلمين منذ أسّسها الإمام حسن البنا في عام 1928، فإن زخم التجربة الإخوانية رصيد كبير لحماس مع احتفاظها بخصوصية الوضع الفلسطيني، حيث بلورت هويتها الأيديولوجية ذات البُعد العقائدي الديني والبُعد الكفاحي المقاوم في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي كان أحد بواعث وجود الحركة. ولنا هنا أن نبحث في مدى تأثير هذه الخصوصية في نظرة حماس إلى الدولة والنظام السياسي، الذي ابتُعثَت فيه نظريًا وواقعيًا، إضافة إلى دراسة مدى تأثير البنية التنظيمية والهيكلية للحركة وأدائها الداخلي في أدائها السياسي وممارستها مقتضيات الحكم، وكيف سمحت هذه البنية بالنمو الديمقراطي في ممارسة الحركة[15].

(15) رائد نعيرات، «الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم،» مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، السنة 22، العدد 4 (2008)، ص 1154.

لا تعتمد جماعة الإخوان الثورة أو الانقلاب كأسلوب للتغيير، وإنما، كما يرد في أدبياتها، التدرّج والعمل الهادئ. ولم يسبق لمشاركة الإخوان المسلمين في ثورة 25 يناير في مصر تجديد فقهي للمشاركة في الثورة إنما دفعتهم الأوضاع إلى ذلك. وهنا بدأت مراجعات الذات في ضرورة تجديد رؤيتهم بناء على الواقع السياسي المتغير الذي تعيش فيه الحركة؛ إذ طالما كانت الحركة تعتمد أسلوب تربية الفرد الروحية والحركية، حيث تُنشئه نشأة روحية وفكرية، عقيدة ومنهجًا. كما أن الجماعة تُعتبر من الحركات الإصلاحية التي تسعى من خلال منهجها التغييري إلى محاربة الفساد سلميًا؛ فهي تسعى إلى المشاركة السياسية، كتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات واستخدام مصادر التعبئة الخاصة بها، مثل الجمعيات والإعلام والتعليم والاقتصاد وغيرها، لإقناع الناس بتوفير الدعم لها، وهي تحاول الاستفادة من الفرصة المتاحة لها قدر الإمكان، ولديها أولويات أيديولوجية واجتماعية تجعلها تناقش قضايا التعليم وحقوق الإنسان والقانون والديمقراطية باعتبارها آلية تغيير جزئي في النظام القائم[16]، وهو مشروع تغييري سياسي قائم في ظل غياب العدالة وسيطرة الاستبداد وانتشار الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، كما أنه أمر متعلق ببنية الدولة الضعيفة وغياب فاعلية مؤسساتها.

1- تطبيقات النظرية الاجتماعية على حركة حماس

أ- مكونات الذات: مؤثرات في السلوك

انطلقت حركة المقاومة الإسلامية رسميًا مع انطلاق الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987. لكن وجودها الحقيقي ارتبط بحركة الإخوان المسلمين، وقد عرّفت نفسها منذ البداية بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، كما ورد في المادة الثانية من ميثاقها، واعتبرت نفسها

---

(16) M. Hakan Yavuz, *Islamic Political Identity in Turkey*, Religion and Global Politics (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), p. 29.

استمرارًا لعملهم الذي نشأ في فلسطين منذ بداية أربعينيات القرن العشرين (1945)، واتخذ شكله المقاوم منذ عام 1948، واستمر في عمليات المقاومة والجهاد على الأراضي الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وترى الحركة الإسلام منهجًا لها تستمد منه تصوراتها ومفاهيمها[17]، وقد استند اسمها (حركة المقاومة الإسلامية - حماس) إلى مدلولين مهمين ميّزاها من باقي الحركات الفلسطينية؛ فهي حركة إسلامية ذات مرجعية دينية، وهي حركة مقاومة، أي إنها جزء من حركة التحرر الوطني الفلسطيني. كما تعتمد الحركة منهج الإخوان في تربية الفرد وبناء المؤسسة واعتماد الوسطية والتدرج والاعتدال كأسلوب التغيير ضمن مجالها العام الذي تعيش فيه.

طبع النظام الدولي، خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية عشية هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حركة حماس بطابع حركات العنف الإرهابية، بينما اتسمت الحركة بما تتسم به الحركات الاجتماعية من انتماء آلاف، وربما ملايين، إليها وداعمين لها، ومن انتشار شعبي ونشاط اجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

تركّز نظرية الحركات الاجتماعية على الجماعات، وهي نظرية ملائمة لتحليل الفعل الجماعي وعلاقته بالشبكات والعلاقات المحيطة، وتغيير السياقات داخل الجماعة في وحدة التحليل، وبيان أهمية التغيرات التي تطرأ على البناء التنظيمي وعلى شكل الفعل الجماعي، ودور ذلك في بناء الفرصة السياسية للحركة.

تدرس النظرية الاجتماعية متغيرات ثلاثة: **أولها** المتغير في بناء الفرصة السياسية ومدى تأثيره في تسارع الفعل الاجتماعي أو تباطئه، حيث إن المتغير في الفرصة السياسية قد يأتي من الخارج، أي من النظام الدولي أو من قوى خارجية، أو من النظام المحلي والمتغير على مستوى التشريع والقانون، وقد يكون بناء على متغير في الجماعة ذاتها. **ثانيها** متغير البناء الحركي في شكله

(17) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988.

الرسمي الحزبي السياسي إلى شكل غير رسمي، كالشبكات المدنية. ثالثها متغير التكوين الثقافي للجماعة الذي يشمل تأصيلاتها الفكرية ورؤيتها وتراثها، أي الأيقونات الثقافية الخاصة بها، ومنها تتبلور تفسيراتها واجتهاداتها الخاصة وأفكارها النظرية بشأن النظام السياسي وأمور أخرى[18].

أما الأساس الذي يقوم عليه بناء الفرصة السياسية، فهو علاقة الحركة الاجتماعية بالبيئة، خصوصًا البيئة السياسية والعلاقة بالمؤسسة السياسية. وبحسب هانس بيتر كريسي، يرتبط نشاط الحركة الاجتماعية بالميدان السياسي والوضع الاجتماعي الذي قامت الحركة فيه بالحشد وتكوين فكرها السياسي. وتتلخص أبعاد بناء الفرصة السياسية في نبذ عنف الدولة وزيادة القدرة السياسية واقتسام السلطة بين النخب والتحالفات. ويمكن إسقاط هذه الأبعاد على حركة حماس منذ التـأسيس في خلال الانتفاضة، ومن ثم معاهدة أوسلو وفترات الإبعاد، كما سيوضَّح ذلك لاحقًا.

يمكننا من خلال الفرصة السياسية الربط بين الأفكار وبناء التنظيم ونشاطه الاجتماعي، وذلك لرصد تأثير هذه العلاقة في الممارسة السياسية للحركة وأدائها في الحكم. فنشير أولًا إلى مستويات قياس مكوّنات حماس التنظيمية والسياسية، حيث إن رصيدها على المستوى الذاتي يحوي تركيبات مختلفة[19]. وتكفل هذه المكونات الذاتية سرعة الحشد والاتساع والانتشار

---

(18) Glenn E. Robinson, «Hamas as Social Movement,» in: *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*, Edited by Quintan Wiktorowicz, Indiana Series in Middle East Studies (Indiana: Indiana University Press, 2003), pp. 123-135.

(19) الرموز القيادية التي قادت الحركة منذ التأسيس وحتى الآن، على الرغم من فقدانها قادة أصبحوا من رموز الحركة الوطنية الفلسطينية عمومًا، أمثال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وغيرهما.

- القيادة الشابة، حيث تحرص حركة حماس على الاحتفاظ بقادة الظل لاحتمال تعرضها لفقدانهم في أي وقت عبر الاغتيال أو الاعتقال والإبعاد، كما حصل خلال الانتفاضة الثانية، حين فقدت الحركة عددًا كبيرًا من قادتها كان لهم وزنهم الفكري والسياسي في الحركة، أمثال جمال سليم وجمال منصور والمقادمة وإسماعيل أبو شنب وغيرهم، ما يجعل الحركة تحتفظ على الدوام بدماء شابة جديدة ومدربة للقيام بمهماتها حال تطلّب الأمر ذلك. وامتلكت الحركة القدرة الكافية التي تمكّنها من تغيير قادتها من دون أن يؤثر ذلك في فاعليتها بشكل كبير. وقد حرصت على تغذية القيادة بعنصر الشباب =

في جميع المدارج المجتمعية، وتأصّلها في طبقات مختلفة. ونشير ثانيًا إلى الحفاظ على استقرار الحركة وثباتها، وثالثًا إلى ديمومة تجدد دماء الحركة وضمان وجود قادة مستقبليين يضمنون استمرارية الحركة في قيادة ظل للحركة تحتمل ضربات محتملة من اعتقال واغتيال وإبعاد.

استطاعت حماس تأليف سلطة بديلة من خلال زرع شبكة الدعم، ما أكسبها شرعية سياسية، ومكّنها من تشكيل قاعدة شعبية عريضة بتنظيمية وتقنية عالية، وهذا ما ميزها من غيرها من التنظيمات. إن سياسة الانغراس الاجتماعي

= وتجديدها، الأمر الذي أعطاها في النتيجة القدرة على التكيّف مع التغيرات. وهذا ما اعتبره بعضهم مؤشرًا على دينامية الحركة.

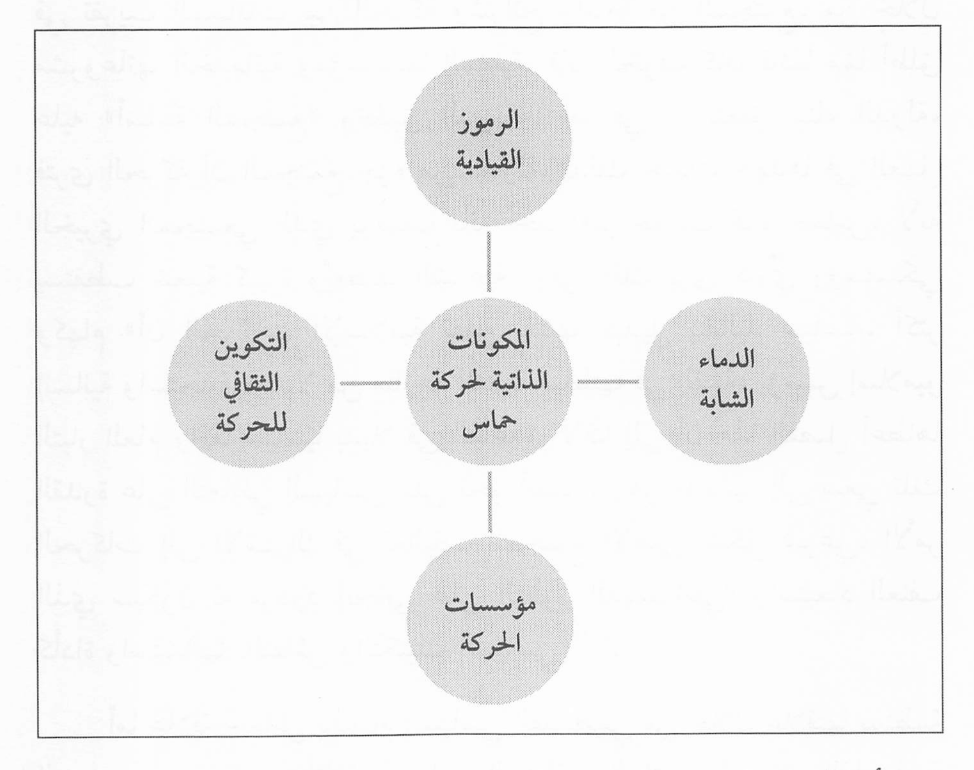
- الحشد القاعدي - التعبوي - حيث تمتاز الحركة بقاعدتها العريضة الواسعة من المؤيدين والمناصرين والأعضاء في مختلف أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج. أما موارد هذا الحشد التعبوي، فيتم عبر مؤسسات الحركة التنظيمية والدعوية عبر الأندية والمساجد، إضافة إلى ما يُسمّى الأسر التي كان لها الدور الأكبر في الحشد للحركة فكريًا وحركيًا، حيث يتربى فيها الفرد روحيًا وفكريًا، ويكتسب منهج الحركة العقائدي والفكري، ويُدرَّب في أقسام منها عسكريًا.

- مؤسسات الحركة هي، كما ذكرنا سابقًا، أحد أهم مصادر الحركة التعبوية، حيث استطاعت الحركة بناء مؤسسات صحية واجتماعية وتربوية وتعليمية، مثل: لجان الزكاة وهيئات الإغاثة والعيادات الطبية والأندية وغيرها، لرفد العمل المقاوم بأوجهه كلها. وأصبحت هذه المؤسسات جزءًا أساسًا من مكوّنات الحياة العامة الفلسطينية، وكانت أحد أشكال التنظيم الجماهيري، وكانت أمكنة للتعبئة والتوجيه دينيًا ووطنيًا وحزبيًا ونشر أفكارها وتجنيد المناصرين، وبالتالي توسيع نفوذها الاجتماعي والسياسي في الساحة الفلسطينية، علاوة على أنها تشكل قناة مهمة من قنوات التجييش وتدبير الدعم والتمويل والتأثير، فكانت دور العبادة على سبيل المثال فرصة لحماس للقيام بالتنظيم السياسي. وشاركت هذه المؤسسات أيضًا في تعزيز الديمقراطية، من خلال المشاركة في الانتخابات للنقابات المهنية والطالبية. كما أظهرت الحركة من خلال مؤسساتها درجة عالية من الشفافية والمعايير المتساوية نسبيًا لمن يطاوله دعمها، حيث وفّرت شبكة الخدمات الاجتماعية التي بنتها الحركة بدائل عالية التنظيم والفاعلية لمثيلاتها الوطنية، وتميزت من معظمها بنوعية الخدمة المقدمة والمتسمة بقلة التكليفات المطلوبة من المواطن من جهة، والممزوجة بدماثة خُلق العاملين من جهة أخرى.

- التكوين الثقافي والسياسي للحركة، ويمثّل منهجها الفكري والعقائدي؛ إذ إنها تتخذ الإسلام منهجًا وعقيدة، وغايتها الله، وقدوتها الرسول. وكما أوضح ميثاقها، فإنها تعتبر نفسها امتدادًا لحركة الإخوان المسلمين، ومنها تتخذ مبادئها وطرائقها التربوية، كما تكتسب من أدبياتها وتستفيد من تجربتها الدعوية والحركية. ويجدر ذكر مشكلة التكوين الثقافي للحركة، حيث قلة الأدبيات التفكيرية وتركيزها من مفكرين خارج الحركة، أو حركيين خارج البلاد، كما أنها تعاني بطئًا في التجديد وخوفًا من خطوات أمامية. انظر: نعيرات، ص 1147-1155.

التي استند نجاح حماس إليها وتغلغلها داخل المجتمع، مكّنتها من المساهمة في عملية التدافع والحراك السياسي، حتى ولو كان من خارج النظام السياسي، وهي مسألة تعوضها عمّا قد تفقده وتزيد من تأثيرها السياسي، وهذا ما أثبتته تجربة الانتخابات.

الشكل (2-12)
التكوينات الذاتية لحركة حماس



أما العلاقات على المستوى الخارجي للمجال العام المحيط بالحركة، فترتبط بتأثيرها في الحركة وممارستها، وهي علاقاتها بالمجتمع وعلاقاتها بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني[20].

(20) تيسير فائق محمد عزام، «التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م» (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2007)، ص 112-126.

ب- حماس في المجتمع

إن الخروج من منطق التنظيم والجماعة إلى رحاب المجتمع يحتاج إلى تدريب وإلى تجديد العلاقات بالمجتمع الذي تعيش فيه الحركة، حيث برز تأثير كينونة الإسلاميين في العمل السري ثم المعارضة المضطهَدة في صيرورتهم إلى الحكم والسلطة، كما أثر ذلك في نفسيتهم وسلوكهم وذهنيتهم. وعلى الرغم من مساهمة مؤسسات الحركة وقاعدتها الشعبية في تقريب المسافات بين الحركة وشرائح واسعة من المجتمع، من خِلال مشروعاتها الخدماتية ومؤسساتها المدنية، فإن الخوف كان قائمًا ممّا أُطلق عليه «أسلمة المجتمع» وتطبيق الشريعة. أما في ما يتعلق ببناء الدولة، فترى الحركة أن المجتمع جزء من الدولة، لذلك جنّدت جهدها في العمل الخيري المجتمعي الذي يوصف بأنه أحد أهم جوانب قوة حماس، لأنه يستقطب شعبية كبيرة ويُعطيها الشرعية. وفي ذلك يرى كاري روسفسكي وكهام «أن الحركات الإسلامية تقدم نفسها كبديل بتقاليد سياسية، أكثر إنسانية واستجابة، وبدلًا من منازعة الدولة سلطتها في القمة، يؤسس إسلاميو التيار العام واقعًا سياسيًا بديلًا في القاعدة، لافتًا إلى أن هذا الفصل أعطاها القدرة على التعاطي السياسي على نحو أفضل، وهو ما يشير إلى سعي تلك الحركات إلى الاشتراك في فعاليات المجتمع الأهلي بشكل شرعي، الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي على التطور الديمقراطي، واستبعاد العنف كأداة واستبدالها بالنقاش والتكنيك السياسي»[21].

أما علاقة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني من خلال علاقتها بمنظمة التحرير، وموقفها من اتفاق أوسلو والسلطة، والعلاقة بالفصائل الفلسطينية الأخرى، وبالأوضاع المحيطة المتسارعة، فلا تنم عن نضج حماس فكرًا سياسيًا متكاملًا، فظلت فكرة الدولة ونظام الحكم عندها غير مكتملة، ولبثت علاقاتِ اشتباك بين توجهها الديني وتوجهها السياسي، ما شكل إرباكًا في

---

(21) كاري روسفسكي وكهام، «الإسلام والتعاطي السياسي في مصر،» ترجمة رمضان عبد الله، مجلة قراءات سياسية، العدد 4 (خريف 1994)، ص 70.

الفكر والممارسة ضمن ثالوث الدين والتحرير وبناء الدولة. وتُعتبر العلاقة بين الحركة ومنظمة التحرير أحد أشكال هذا الإرباك، إذ ترفض الحركة الانضواء تحت لواء المنظمة كباقي الفصائل الفلسطينية، وذلك للتباين بين مبادئ الجهتين، فحماس تتبنّى نهج المقاومة، بينما تعتبر المنظمة المفاوضات ونموذج حل الدولتين مخرجًا للقضية الفلسطينية. وقد أعلنت حماس استعدادها للانضمام إلى المنظمة شرط إعادة إصلاحها، وإجراء انتخابات على مستويي الداخل والخارج، وإحياء مؤسساتها[22].

ذكر ميثاق الحركة أن المنظمة «من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية حماس»، لكنها لا تتفق مع فكرها العلماني[23]. وفي عام 1990 طالبت الحركة دخول المنظمة بشروطها، ومنها حصولها على نسبة 40-50 في المئة من مقاعد المجلس الوطني، وإدخال تغييرات على برنامجها وميثاقها، وهذا يعني اختلافًا جوهريًا بين الجهتين قائمًا على أساس منهجي وعقدي. كما أن مطلب حماس في إصلاح المنظمة يعني من وجهة نظرها تغييرًا عميقًا وجذريًا في المنظمة، وهذا أمر يصعب تحقيقه على أرض الواقع، ويعني حتمًا وجود بون شاسع بين الجهتين، بحيث يتعذر الأخذ بما تطلبه حماس. وتعمقت الخلافات عندما وقّعت المنظمة اتفاق أوسلو (1993)، إذ دعت الحركة وقتئذ إلى الطعن في شرعية المنظمة وما تمخض عن الاتفاق، فأثر ذلك الموقف في طبيعة العلاقة بين الحركة والسلطة، ونجم عنه تجاهل الحركة لشرعية السلطة، وصدام بين الطرفين في أغلب الأوقات، ورفض الحركة المشاركة في مؤسسات السلطة ونهج التفاوض الذي تسلكه، واعتبار السلطة أن هدف العمليات التي تشنها الحركة على إسرائيل هو إحراج السلطة والوقوف عائقًا أمام مشروع التسوية، لذلك عمدت (السلطة) في أحيان كثيرة إلى الحد من انتشار أسلحة المقاومة، واعتقال أفرادها من حركة حماس، إضافة إلى الناشطين السياسيين في الحركة، إذ إنها واءمت بين

(22) عزام، ص 115.

(23) ميثاق حركة حماس، المادة 27.

مقتضيات وشروط وجودها منذ الاتفاق وسبل تعاملها مع حركات التحرر الوطني[24]. لكن لم يسبق أن جرى بين الطرفين في الفترة التي تلت أوسلو صدام مسلح أو حاد، بل كانت الحركة تعتمد نهج المهادنة حفاظًا على وجودها ومكتسباتها. وقد استفادت من هذه السياسة في ما بعد بأن كسبت التأييد الشعبي الذي حقق لها فوزًا كاسحًا في الانتخابات المحلية والبرلمانية. أما السلطة، فكانت تتعامل مع حماس بصيغة تعاون أحيانًا، وبصيغة احتواء أحيانًا أخرى، والبحث عن نقاط التقاء وسبل للحوار بين الطرفين، لكن في إطار يسوده التنافس الحاد بينهما.

يشير الواقع إلى امتلاك حماس تنظيمًا قويًا متماسكًا ومنظمًا، على الرغم من انقسامها بين الداخل والخارج، وهذا ما وضح عبر تجربتها في مختلف المجالات، وبالتحديد إبان تنظيمها الانتخابات المحلية، ومن بعدها الانتخابات التشريعية 2006. وظهرت حماس التنظيم الأشد تماسكًا والأكثر تنظيمًا على الساحة الفلسطينية بلا منازع، لما لهذا التنظيم من قوة تماسك وترتيب للمهمات في داخلها. كما أن جزءًا لا يستهان به من تماسك الحركة التنظيمية وقدرتها على ضبط عضويتها يرجع إلى كونها ذات منهج تربوي يعتمد على تربية الفرد وتقوية صلته بالحركة روحيًا وفكريًا وتنظيميًا، إضافة إلى ثقافة السمع والطاعة والانضباط العالي ورص الصفوف في الخطوب التي تمر بها الحركة من وقت إلى آخر في معرض صراعها مع الاحتلال، وهو ما ساعدها على الحفاظ على تماسكها والتدرب على مواجهة محن الحصار والاغتيال والأسر والإبعاد.

اعتمدت حماس منذ نشوئها مبدأ الشورى ومشاركة أفرادها في اتخاذ القرارات بحسب التنظيم الهرمي، ابتداءً من القاعدة حتى القيادة العليا للحركة[25]، الأمر الذي آل إلى ميزتين: أولاهما تقليص مساحة الخلاف داخل

(24) السلطة الوطنية الفلسطينية كيان إداري وسياسي لتنفيذ الحكم الذاتي المحدد في بعض مناطق الضفة وغزة بموجب اتفاق أوسلو (1993)، مع العلم أن الاتفاق نص على ألا يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهمات السلطة. كما نذكر أن السلطة أنشئت لمهمات محددة لم تشمل مقاومة الاحتلال بل التداول السلمي للحل، كما أنها تعتمد على التمويل العربي والأجنبي.

(25) مكونات البنية الهيكلية والتنظيمية للحركة: =

الحركة وتعزيز الوحدة الداخلية، وأُخراهما، وهي تُعتبر سلبية، تتمثّل في التثاقل والتباطؤ في اتخاذ القرار بفعل مروره بهرمية كبيرة. ومما زاد الأمر سلبية اعتماد الحركة مبدأ الشورى نفسه لدى وصولها إلى السلطة، وذلك في سياق اتخاذها قرارات تخص الحكم وقضايا محلية وإقليمية ودولية، حيث تميل إلى الانضباط والسرية، ما أثر في الأداء العام المرتبط بالقضايا المحيطة[26]. وعلى الرغم من أن هذه الآلية الصارمة ربما تؤكد استقلال الحركة في اتخاذ قراراتها، فإن آلية الشورى في الحركة تمهّد طريق التعددية للمناخ السياسي الفلسطيني في ظل دعوة حماس في الداخل والخارج إلى الانفتاح السياسي.

2- تأثير التنظيم البنيوي في الممارسة الديمقراطية في حماس

هل يوجد ديمقراطية داخل التنظيم السياسي لحركة حماس؟ وهل سيؤثر ذلك في ديمقراطيتها على مستوى الدولة؟

= - مجلس الشورى: يُعنى بوضع السياسات العامة، ويقر الخطط والموازنات وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاط الحركة وقراراتها السياسية. ويحيط الغموض بهذا المجلس من حيث هوية أعضائه وعددهم؛ فبحسب أدبيات حماس، فإن هذا المجلس هو أعلى مرجعية للحركة، ويمثّل فيه الداخل والخارج، وينتخب المكتب السياسي للحركة، كما يُعتبر الإطار القيادي الأعلى، ويمتلك صلاحيات غير تنفيذية لا تتجاوز مبدأ الشورى.

- المكتب السياسي: يُعنى بالشؤون السياسية، ويعمل كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات السياسية، وأعضاؤه من الداخل والخارج. كما أنه يصادق على قرارات الحركة التي يلتزم بها الجناح العسكري.

- الجناح العسكري: يتمثّل في كتائب الشهيد عز الدين القسام. وقد حرصت حماس على فصل الجناح العسكري للحركة عن باقي الأطر التنظيمية، الأمر الذي جعل للجناح قيادة عسكرية مستقلة، تستطيع ممارسة العمل وإصدار القرارات في حال انقطعت عن القيادة السياسية، وهذا ما جرى بالفعل على مدار تاريخ الحركة؛ إذ كان العمل العسكري يتواصل في ظل غياب قيادات سياسية في السجون أو في المنافي التي أبعدت إليها.

- قيادة السجون: يمكن اعتبار قيادة السجون إحدى البنى التنظيمية المهمة للحركة؛ ذلك أن عددًا من القادة السياسيين والعسكريين للحركة يقبعون في سجون الاحتلال، لكنهم ضمن العملية السياسية للحركة، ويشاركون في اتخاذ القرارات، وهم جزء من الهيكلية التنظيمية، لهم هيكلهم التنظيمي الضخم داخل السجون، وسلّمهم الهرمي يتخذ من الانتخابات طريقة في إفرازه، والشورى آلية في مشاركة الحركة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات.

(26) نعيرات، ص 1153.

فرضت الأوضاع الأمنية على حركة حماس سياقات كان لا بد للحركة من اعتمادها للتخفيف من حدة الصدمات والصعاب التي يمكن أن تتعرض لها في أي وقت؛ فمنهجها يعتمد على الفصل بين أجنحة تنظيمها المختلفة التي يوكَل إلى كلٍّ منها مهمات مختلفة في ظل اتصال وتنسيق، لكن بفصل ذكي يحتمل أن يقوم به كل جناح على حدة في منطق تنظيمي يتواءم وأحوال الاحتلال، إضافة إلى عامل آخر هو انتقال الحركة من منطق المعارضة وموقعها إلى موقع الحكم، ما فرض عليها إحداث تغييرات بنيوية تتلاءم وطبيعة المرحلة وأهدافها، فجرى فصل الجهاز الإعلامي عن الجهازين السياسي والعسكري.

تعتمد حماس داخليًا على مبدأ الشورى في اتخاذ قراراتها، كما أنها تعتمد المبدأ نفسه في اختيار قادتها، ولا يسعها بسبب الوضعين الأمني والسياسي اللجوء في أغلب الأحيان إلى الانتخابات كي تختار قواعد الحركة القادة الذين يفرزون بدورهم تشكيلات قيادية تنتخب القيادة العليا. كما أن هذا الوضع لا يساعدها على عقد المؤتمرات العلنية للقيام بالمراجعات التنظيمية والإدارية للحركة، وما يتعلق بالقرارات ورسم سياسات الحركة. ولهذا، كثيرًا ما تلجأ الحركة إلى طريقة التعيين لاختيار القادة، لكن هذا ليس أمرًا مطلقًا، إذ إنها أجرت انتخابات في ظل الاحتلال بشكل سري، لانتخاب مجلس الشورى والقيادة السياسية والمكتب السياسي. والمفارقة تكمن في تمكّن السجناء من أفراد الحركة من إجراء انتخابات حرة وشاملة يُشكّل من خلالها مجلس الشورى وأعضاء الهيئة الإدارية وأمراء الأقسام.

يؤكد قادة حماس أيضًا عدم وجود مركزية وفردانية في القيادة واتخاذ القرار، فالحركة تعتمد مبدأ القيادة الجماعية وتؤمن بالشورى وإلزاميتها[27].

ويشير سياق حماس التنظيمي في العضوية والانتساب والترشيح والانتخاب إلى أن الحركة عرفت مقدارًا من الممارسة الديمقراطية في تنظيمها وهيكليتها ومبدأ الشورى المتّبع في اتخاذ القرارات واختيار القادة وإيمانها بها

(27) عزام، ص 69-79.

على صعيد الفكر والمنهج. فهل تؤثر التجربة الحركية في ممارسة الحركة في المحيط السياسي الفلسطيني في تجربتها الحكم ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الآليات والبرامج عبر مراحل متلاحقة؟

تُعدّ حركة حماس من الحركات الإسلامية ذات المنهج التغييري السلمي والمتجهة إلى داخل المجتمع، وتهدف إلى إصلاحه بتدرج حتى تصل إلى المجال العام المحيط، أي إنها تنطلق من القاعدة الجماهيرية. إلا أن تاريخ الحركة المعارض والمشدد على فكرة المقاومة أضعف تجربتها وتأثيرها في النظام السياسي، الأمر الذي سنرى تأثيره فيها في تجربة الحكم في ما بعد.

يرى جون سبوزيتو «أن معظم الإسلاميين يقبل الدولة الحديثة على الرغم من كثرة ملاحظاته عليها، وأنه اتجه مؤخرًا إلى موقف سياسي مشارك تعددي، يؤيد الديمقراطية ويناصر حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي ورفض العنف وتهيئة الشعب وإعداده لنظام إسلامي»[28]. لكن حركة حماس، كغيرها من الحركات الإسلامية، لم تتوصل إلى نظرية للحكم ورؤية سياسية تفصيلية للنظام السياسي، ودور الإسلام فيه دستوريًا، لكنها في الوقت ذاته حاولت استبعاد مدنية ذات مرجعية دينية[29].

إن الحديث عن رؤية سياسية لدى حركة حماس ما عاد يقع في إطار التحليل والتحريم، وإنما يخضع لمعيار ما يُعرف بـ «المصالح المرسلة» و«جلب المنافع ودرء المفاسد» وغيرها من المفاهيم التي يحفل بها الفقه الإسلامي التي استطاعت الحركة توظيفها بشكل جيد من خلال إقناع عناصرها وكوادرها ومناصريها بصحة مواقفها السياسية. وعلى الرغم من انفتاح الحركة كثيرًا في الآونة الأخيرة على آليات الديمقراطية، مثل التعددية والتداول والمشاركة، فإنها لم تتحول عن الديني في خطابها بل احتفظت فيه بلغتها العامة وظل يميزها من الحركات الوطنية في فلسطين.

---

(28) جون سبوزيتو، «الإسلام والعنف السياسي،» جامعة جورج تاون، 26/ 4/ 2007.
<http://www.newsweek.washingtonpost.com/onfaith>.

(29) نعيرات، ص 77.

ثالثًا: قراءة في التجربة السياسية لحركة حماس

بدأت حماس تهيّئ نفسها للحكم منذ إعلان القاهرة في آذار/ مارس 2005، وهو الإعلان الذي أعلنت فيه تهدئة مع الجانب الإسرائيلي، فشاركت في انتخابات حزيران/ يونيو 2006 وطرحت برنامجًا سياسيًا يدور حول برنامج المقاومة ومقتضياتها، إضافة إلى الجانب المدني وتقديم الخدمات للمواطنين، ومبادئها التي تقتضي مواجهة مشروعات التفريط والحفاظ على الثوابت، واتخذت شعار «يد تبني ويد تحمي وتقاوم». عنت تلك المرحلة في حياة حماس الانتقال من خندق المعارضة إلى سدة الحكم والمشاركة، وتعتبر هذه من أهم الخطوات الانتقالية التي يمكن أن تتعرض لها حركة تحرير وطنية؛ إذ حصلت حماس على أكبر مساحات المشاركة نتيجة فوزها الكاسح بمقاعد المجلس التشريعي الذي حتّم عليها أن تتسلّم مقاليد الحكم وتقود التشكيل الوزاري فيه.

شهدت حركة حماس نموًا واتساعًا على صعيد القاعدة الشعبية والحركية في واقع الحياة الفلسطينية، الأمر الذي كان سببًا في دفعها إلى المشاركة السياسية بالصورة الديمقراطية السليمة في برنامج ينسجم والمشروع الفلسطيني بخصوصياته الموضوعية، إذ يؤكد قادة حماس أن من ضرورات التأثير في الواقع الفلسطيني هو الانتقال إلى حيّز العمل السياسي الذي يساهم في الدفاع عن برنامج - إن جاز القول - القضية الفلسطينية الذي يزاوج بين البناء والمقاومة، على الرغم من رؤية فرَق عدة باستحالة هذه المزاوجة وحتمية فشل تجربتها[30]؛ إذ كيف يمكن أن تقوم سلطة في ظل الاحتلال؟ وكيف يمكن أن تزاوج حماس بين الحكم والمقاومة؟

في ظل رفض حماس المشاركة في العملية السياسية في عام 1996 وتغيُّر موقفها في عام 2006، يبرز سؤال الفكر التغييري لدى الحركة: فهل استبدلت

---

(30) قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 32.

حركة حماس المقاومة بالمشاركة باسم التهدئة، أم أن ما فعلته هو من قبيل استراتيجيات حركية براغماتية، لكل حركة اجتماعية وسياسية أن تتخذها من ضمن التغيرات الاستراتيجية والأولويات، بحسب تفسيرات نظرية موريس دوفرجيه، في ميل الأحزاب السياسية إلى التغير، إذا افترضنا أن حماس تحولت من حركة دينية تحررية إلى حركة اجتماعية وسياسية، مع عدم نفي صفة المقاومة عنها[31]؟

اعتبرت حماس أن مشاركتها في الانتخابات استحقاق موضوعي لثمرة إنجازاتها العسكرية ونشاطها التنظيمي والجماهيري، وطالبت بإجراء انتخابات شاملة دفعة واحدة. وأخذت تُعدّ العدة لخوض تلك الانتخابات بأنجع الوسائل الدالة على الذكاء السياسي. ولتنفيذ البرامج الانتخابية، حرصت الحركة على اختيار أكثر المرشحين مكانة وخبرة وحضورًا شعبيًا في قوائمها الانتخابية؛ إذ تميزت بتقديم عشرات المرشحين خلال المراحل الانتخابية، ويحمل أكثر من نصف مرشحيها شهادات علمية عليا، منها شهادتا الدكتوراه والماجستير، فضلًا عن العشرات من المرشحين الذين يحملون شهادة البكالوريوس في المجالات المختلفة.

1- قراءة في البرنامج

يلتبس الأمر عند المفكرين السياسيين والباحثين عند محاولة قراءة برنامج حماس الذي خاضت به تجربتها الانتخابية الأولى في عام 2006: هل هو برنامج أيديولوجي لا تصح فيه إلا قراءة أيديولوجية، أم أنه سياسي لا تصح قراءته إلا بالطريقة السياسية، أم أنه التباس بين الأيديولوجيا والسياسة؟

لقد حصلت حماس في تحولاتها على شرعية ثورية كفلت لها الشرعية الدستورية، كما منحتها مشاركتها اعترافًا بوجودها على كلٍّ من المستوى المحلي والعربي والدولي، حيث إن التغيرات الحاصلة يمكن اعتبارها خطوات

---

(31) حسين أبو النمل، «حماس من المعارضة إلى السلطة أو من الأيديولوجية إلى السياسة،» في: قراءة نقدية في تجربة حماس، ص 24-30.

تكتيكية تواجه أحوال الصورة المحيطة، بما فيها من تعقيدات وتحولات توأمة فكر حماس الأيديولوجي وحراكها السياسي.

تعتقد حركة حماس أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت، وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار برنامجها الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، ولتكون هذه المشاركة إسنادًا ودعمًا لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خيارًا استراتيجيًا لإنهاء الاحتلال. وتستند هذه المشاركة إلى مبادئ الحركة ومنهجها السياسي والجهادي، حيث تكون المشاركة أو عدمها اجتهادًا ووسيلة، وليست ثابتًا عقديًا أو مبدأً لا يتغير[32]. ومن هذا المنطلق جاء برنامج حماس السياسي الذي اتخذ من ميثاق الحركة أساسًا له، وفيه استناد إلى مبادئ الحركة وعقيدتها، بينما تركز البرامج السياسية عادة على الواقعية أكثر من الشعاراتية، وتبدأ من القابلية للتطبيق أولًا، وتقترب من روح الواقع ثانيًا؛ إذ إن برنامج حماس كان أقرب إلى الأيديولوجيا ومتأثرًا بميثاق الحركة، حيث تطرح حماس في برنامجها برنامج تحرير شامل يفتقر إلى الآليات والوسائل والخطط التي يمكن للحركة تطبيق أهدافها التي أدرجتها. وفي الحديث عن الثوابت والمقاومة وعلاقاتها الداخلية والخارجية ما يدل على أن هذا برنامج حركة ستقاوم فحسب، من دون القيام بدور سياسي يحاكي الوضع الفلسطيني ويتعامل مع الاحتلال لتسيير شؤونه وتحمّل أعباء مجتمع مدني له متطلّبات الحياة العادية[33]. وفي التقويم العام للبرنامج إغراق في الأيديولوجيا وابتعاد عن السياسة، وإغراق في الثوابت من دون الحديث عن متطلبات المرحلة. والسؤال الذي يُطرح في إطار هذا التقويم هو: لمّا كانت حماس تتمسك ببرنامج المقاومة وبأعلى سقف للثوابت، فما حاجتها إلى الحكم والسياسة؟

---

(32) عزام، ص 112-118.

(33) جاسم سلطان، «تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة 2006،» في: قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 161-170.

إن فوز حماس الكاسح في الانتخابات حرمها التدرج الطبيعي للعمل السياسي وممارسة الحكم. فإذا كانت المشاركة في الانتخابات هدفًا استراتيجيًا والفوز نجاحًا استراتيجيًا أيضًا، فإن عدم التعامل مع هذا الفوز يعد فشلًا استراتيجيًا أيضًا في ظل غياب الفعل السياسي. إن التشدد الأيديولوجي الذي صنعته حماس لا يتلاءم والمناخ الفلسطيني الدائم التحول، وعلى الرغم من تشدد حماس الأيديولوجي، فإنها وجدت نفسها تندفع نحو المرونة السياسية، وذلك يعود إلى دواعٍ شتى، من أهمها:

- طبيعة الفقه الإسلامي الرحبة التي أتاحت لحماس ممارسة مرونة سياسية في ضوء الواقع الفلسطيني المعقد عند استلامها الحكم بعد انتخابات 2006، واصطدامها بواقع سياسي يحتاجِ إلى أكثر من الأيديولوجيا للتعامل مع النظام السياسي الفلسطيني وأطيافه المختلفة، إضافة إلى اصطدامها بحركة فتح، صاحبة السلطة عبر عقود مضت.

- استفادت حماس من تجربة الإخوان في عقود من المرونة والتكيف الأيديولوجي بحسب الواقع الذي تعيشه[34]. وهذا يتجلى في قبول حماس الهدنة على مراحل، لكن من دون الاعتراف بإسرائيل، أي أصبحت حماس تأخذ الواقع السياسي في الاعتبار من دون الاعتراف الأيديولوجي.

يمكننا رصد التحول في برنامج حماس بشأن الحكومة بين عامي 2006 و2010، حيث الانتقال من الأيديولوجيا إلى السياسة، إذ أدركت الحركة خطأ اتخاذها الميثاق الخاص بها برنامجًا تطبّقه، فهي في مرحلة تحول من منطق الثورة والمعارضة، إن صح التعبير، إلى منطق الدولة، وبين الواقعين بون شاسع، ففي الثورة مساحات كبيرة للتعبير والتحرك والتمسك بالثوابت والتحدث عنها، أما في الدولة فالحال أكثر رسمية وحذرًا، وفيها علاقات متشابكة ومقيدة، ونطاق أوسع للتحدث عن متغيرات.

---

(34) أسامة أبو أرشيد وبول شام، «حماس: تشدد عقائدي ومرونة سياسية» (سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 47، المؤسسة الأمريكية للسلام، الولايات المتحدة، كانون الثاني/يناير 2010)، ص 8.

حُكم العمل السياسي الفلسطيني باتفاقات ومعاهدات لم تكن حماس قد ساهمت في أي منها، بل كانت معارضة لها في ظل الاحتلال الذي ضيّق حيز العمل السياسي بفرض سيطرته على الأراضي الفلسطينية والحدود والمعابر، ولم يترك إلا جزءًا صغيرًا هو صلاحية المراقبة الحثيثة، هذا إضافة إلى توسيع الرئاسة صلاحياتها خلال فوز حماس لتشمل الخارجية والأمن، علاوة على ضرب الحصار الخانق سياسيًا واقتصاديًا، دوليًا وإسرائيليًا وعربيًا، في أحيان أخرى.

ضمن هذه الأوضاع الموضوعية، اضطرت حماس إلى إجراء تغيرات تضمن لها الاستمرارية والبقاء، فخفضت من سقف مواقفها لتتلاقى مع بعض المواقع والجهات الأخرى، فكان اتفاق مكة من الخطوات التي ترجمت موقع الالتقاء بتأليف حكومة الوحدة الوطنية، لكن هذا لم يحقق فعليًا مطلب الوحدة ولا حتى التشارك السياسي مع حركة فتح والأحزاب الأخرى. كما أن حماس لم تتمكن في ظل هذه الضبابية من تنفيذ برنامجها الاجتماعي والسياسي بل سلكت مسلكًا آخر اعتقدت أنه سيمكنها من تحقيق رؤيتها ولو بصورتها الأولية من خلال تشكيل قوة تنفيذية خاصة بها غير تلك التي تسيطر عليها الرئاسة، على الرغم من رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس دمجها والقوى الأمنية، ما زاد الأمر توترًا، حيث جُرّت حماس إلى دائرة الاقتتال الداخلي في الوقت الذي تدخّل الاحتلال فيه لضرب مواقع استراتيجية لحماس واغتيال قادتها ورموزها، إضافة إلى اعتقال عدد من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي. فهل حمت المشاركة في الحكم حركة حماس وتنظيمها؟

في هذه المرحلة، قالت حركة فتح إن من العار عليها المشاركة في حكومة ترأسها حماس، وطالبت الحكومة العتيدة بأن ينسجم برنامجها وشروط الرباعية، والالتزام بالاتفاقات الدولية. ومنحت رئاسة السلطة حركة حماس خمسة أسابيع لتشكيل الحكومة[35]. لكن الفصائل الفلسطينية رفضت عرض حماس للمشاركة في تشكيلة الحكومة، واعتذرت عن عدم المشاركة كلٌ من الجبهة

---

(35) «الوضع الفلسطيني الداخلي: شقاء الأشقاء» في: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).
<http://www.alzaytouna.net/index.php?news=32177>.

الشعبية والجبهة الديمقراطية والجهاد الإسلامي. وفي الوقت الذي كانت حماس تعتقد فيه أنه لا يوجد نظام سياسي حقيقي في ظل الاحتلال ولا سلطة تمارس صلاحياتها، ركزت في برنامجها على الإصلاح ومحاربة الفساد من خلال تشكيلة حكومية تتمتع بخبرات علمية وعملية قادرة على التعامل مع الواقع المؤسسي الذي يعاني مشكلات كثيرة. لكن الأمر بدا أكثر تعقيدًا، إذ تجلى مشهد حاد ومتوتر، الأمر الذي أفرز حالًا من عدم الاستقرار والفلتان الأمني بمشاركة الأجهزة الأمنية، وحدوث حالات الإضرابات العامة في المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها، ما سبب حال شلل في الشارع الفلسطيني، فكان لا بد من مخرج سياسي لإنهاء الأزمة، لذا دعت حماس إلى الحوار الوطني الذي خرج بوثيقة الاتفاق الوطني، ومن ثم اتفاق مكة الذي نتج منه تأليف حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة من الفصائل الفلسطينية، وعُيّن سلام فياض وزيرًا لماليتها. وعلى الرغم من ذلك، استمرت حال الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والاقتتال الداخلي، كما استمرت حال الحصار والإضرابات العامة[36]. فهل كان ذلك قصورًا في النظام السياسي الفلسطيني أم في الحركة التي لم يستوعبها هذا النظام ولم تعترف به كونه نتاج أوسلو وكونها ليست في المؤسسة الفلسطينية العليا، أي منظمة التحرير الفلسطينية. وكان المخرج، بحسب حماس، هو إلغاء المنافس في حال عدم التوصل إلى اتفاق معه، وكذلك كان لسان حال حركة فتح عندما استمرت في سياسات اغتيال واعتقال أفراد من حركة حماس وإغلاق مؤسساتها في الضفة الغربية، في الوقت الذي لجأت فيه حماس إلى الحسم العسكري.

لم تعبّر حماس وفتح عن التعارض بالطرائق الديمقراطية والقدر الكافي من المسؤولية، الأمر الذي نمّ عن رثاثة النظام السياسي الفلسطيني وادعاء التعددية السياسية وإيجابية تعاون الفصائل الوطنية الفلسطينية، أما مرحلة الحسم والانقسام، فكانت أحد تعبيرات الوضع الفلسطيني القائم[37].

---

(36) مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 55-65.

(37) صقر أبو فخر، «حماس وفتح ومنظمة التحرير، شقاء الأخوة،» في: قراءة نقدية في تجربة حماس، ص 62-65.

2- حماس والتعددية السياسية

في الباب الرابع من ميثاق حركة حماس، وردت فقرة هذا نصها: «وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولًا وعملًا حاضرًا ومستقبلًا، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساع حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس»[38].

في هذه الفقرة بيان لطبيعة العلاقة التي تربط الحركة بالأحزاب والاتجاهات الفلسطينية الأخرى، كما أنها تعبّر عن الموقف الإيجابي مع المسيحيين، وعن رغبتها الدائمة في إشراكهم سياسيًا عبر دعمها مرشحين مسيحيين في الانتخابات ووضع أشخاص من الوسط المسيحي في قوائمها. ويمكن اعتبار تشكيل الفصائل العشر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر 1991 المفصل التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين حماس والفصائل الفلسطينية اليسارية والوطنية، إلى أن جرى تطويره إلى صيغة تحالف القوى الفلسطينية الذي ظهرت فيه حماس كجزء سياسي أساس عبّرت من خلاله عن مقاومتها اتفاق أوسلو، مثل قوى سياسية أخرى.

أما مشاركة حماس في الانتخابات والنقابات المهنية والبلدية التشريعية، فيعبّر عن الاستعداد الفعلي للتشارك والتفاعل السياسي على الساحة الفلسطينية وقبول التعددية السياسية، وهذا ما قاله أحمد ياسين: «أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة لمن يفوز بالانتخابات»[39].

3- حماس والمواطَنة

تعاني حركة حماس غياب قضية المواطَنة وأسس الدولة المدنية. كما أن ميثاقها بات يعاني مشكلات كثيرة، بحيث يصعب على الباحث الاعتماد عليه في

(38) «ميثاق حركة حماس،» الباب الرابع، 18 آب/أغسطس 1988.

(39) نعيرات، ص 18.

تحليل خطاب الحركة واستنباط مواقفها من قضية مهمة مثل المواطَنة؛ فالميثاق ما عاد يتعدى كونه وثيقة مؤسِّسة لحركة حماس يعرفها ويبيّن أهدافها ومبادئها ومواقفها من القضايا المحيطة بلغة عامة جدًا، ودينية صرف. والميثاق لم يتعرض لقضايا المواطَنة والحكم. أما البرنامج الانتخابي للحركة، فتُعرض فيه المسألة بعمومية في البند الثاني الذي أكد الحريات العامة وحقوق المواطنين والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة التي تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، وضمانة الإصلاح ومحاربة الفساد وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم. كما أكد البرنامج في البند ذاته حماية مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في التنمية والرقابة[40] وضمان حق المواطن في المساءلة والرقابة. ولاختبار هذه المبادئ، لنا أن نستقرأ تجربة الحركة في حكمها القطاع.

رابعًا: حكم حماس في غزة بين التجربة والخطأ والربح والخسارة

تجاوزت حماس تحديات كبيرة منذ سيطرتها على القطاع، كان أولها صمودها في وجه عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية الإسرائيلية والحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2008. وقد أثبتت أن حكمها تعزز وأصبح أكثر متانة، كما أثبتت قدرة أكبر على التأقلم والنجاح. إن الفترة التي تلت الحسم العسكري في حزيران/ يونيو 2007 أصبحت أكثر تعقيدًا وتحديًا في وجه الحركة، فهل تمضي حماس في برنامجها الإصلاحي السابق؟ وكيف تحدد طبيعة العلاقة بين حكومتها وحركتها، أم أن الحسم أمر فرضه واقع التعقيد السياسي في الوقت الذي أزال هذا الحسم القيود عن الحركة، ما يفتح المجال أمام تثبيت دعائم المقاومة والدفع بأجندة حماس الإسلامية.

أظهرت حكومة غزة ومؤسساتها قدرات عالية على التنسيق والتنظيم وتفعيل التواصل بين الوزارات والجمهور الغزاوي، كما اهتمت بتفعيل الأجهزة المختلفة وتطويرها من خلال الاستعانة بالأجهزة التابعة للحركة، كلجان العمل

---

(40) برنامج حركة حماس. <http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128>.

الشعبي والعمل التطوعي. ومن المفارقات أن مرسوم فياض الذي وجّه أمرًا إلى الموظفين بالاستنكاف عن عملهم حرر حماس نوعًا ما وثبّت السلطة التنفيذية الكاملة لها؛ إذ إن استلام موظفيها أعباء العمل سهّل عليها تنفيذ برامجها السياسية والاجتماعية، والموظفون الذين رفضوا أمر حكومة الضفة وضعتهم ضمن الجهاز الإداري والهيكلي الخاضع للإدارة والتطوير[41].

ورثت حكومة غزة أجهزة ومؤسسات موجودة في الأصل، وساعد على تطويرها الهبات المالية التي كانت حركة فتح تتلقاها من الجهات المانحة المختلفة، وأدارتها حماس بطريقة أكثر فاعلية وإيجابية، إضافة إلى أن حماس استقطبت خريجي الجامعات وذوي الخبرة من أعضاء حركة فتح الذين ظلوا في مناصبهم، كما قدّمت المزيد من الدورات التدريبية التي ترسخت عبر شعار «خدمة الناس» لحكومة حماس منذ عام 2007 بوجود 32 ألف موظف و15 ألفًا من عناصر الشرطة[42].

ينفي قادة حماس اتجاهات الحركة نحو أسلمة المجتمع، إذ تحرص الحركة على الحفاظ على شكلها وسياستها البراغماتية، إلا أنها تصرفت بالمثل ردًا على حكومة الضفة في ما يتعلق بالحزبية والتعامل مع مؤسسات الحركة التنظيمية في غزة، إذ منعت حكومة هنية توزيع الصحف الفلسطينية اليومية باستثناء صحيفتي فلسطين والاستقلال التابعتين لحركة الجهاد الإسلامي. ومع أن الحكومة كانت تدعم الحريات وما يكفلها للغزيين، فإن الحركة ظلت تخدم مشروعها الدعوي من خلال منظماتها الخاصة ودور المساجد فيها[43].

كان من الجلي أن الحصار لم ينجح في تقويض حماس، لأنها أخذت تتكيف وتطوّع نفسها بحسب الأوضاع المحيطة بها، واستطاعت رسم سياستها

(41) يزيد صايغ، «بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة» (دراسة، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 28 شباط/ فبراير 2011)، ص 14-22.

(42) المصدر نفسه، ص 29-31.

(43) المصدر نفسه، ص 19.

بنفسها لا بتقدير الجهات المانحة الخارجية، ما أشعرها بفاعلية في قدرتها السياسية وحفاظها على القطاع متماسكًا، كما ظهر تسلسل قيادي منظّم عندها، طور قدرات تدريبية وتخطيطية أكثر مهنية.

يرى ناثان براون في دراسة له عن وضع القطاع عشية الانقسام أن حركة حماس أظهرت تركيزًا على المجالين القانوني والتعليمي؛ ففي مشروعها للحكم، نجحت في الحفاظ على فاعلية المجتمع المدني في قطاع غزة بأنظمة قضائية وتعليمية وصحية مستمرة ومستقرة[44]. ويرى براون أيضًا أن هذه الإنجازات تقوم على أساس سلطوي أرجأت بمقتضاه تطبيق برنامجها ودعوتها لمصلحة تثبيت حكمها في القطاع وبسط سيطرتها على الإعلام، والحد من فاعلية معارضة الأحزاب الأخرى، وبشكل خاص حركة فتح، لكنها ظلت تشجع وتدمج المؤسسات الأهلية والمجتمعية ذات الطابع الخدماتي التي استمرت في تأدية دورها الحيوي في القطاع[45].

أما المجال القانوني والقضائي، فظل في هيكل قضائي فاعل، على الرغم من صعوبات تنفيذ المهمات بسبب الانقسام بين الضفة وغزة في ظل تعليمات الحكومة في الضفة لموظفيها بعدم التوجه إلى أعمالهم في غزة، إلا أن حكومة غزة تعاملت مع المأزق بتأليف لجان مصالحة محلية لفض النزاعات، ودرّبت كوادرها من المطّلعين على مبادئ الشريعة الإسلامية لمعالجة مشكلات الأحياء. كما وظفت مجموعة كاملة من قضاتها، وملأت المحاكم المختلفة في غزة بموظفيها، مع أن قاضيًا واحدًا من السلطة القضائية قبل عام 2007 وافق بالفعل على البقاء، على الرغم من الضغط المادي المتمثّل في محدودية التدريب القضائي وانقطاع الرواتب لفترات طويلة.

على الرغم من الضغط السياسي القوي جدًا في سبيل الوحدة، فإن هناك انقسامات اجتماعية عميقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتجاوز الفكر

---

(44) ناثان ج. براون، «غزة بعد خمس سنوات من الحكم: حماس تتكيّف» (دراسة، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 11 حزيران/يونيو 2012)، ص 11-15.

(45) المصدر نفسه، ص 16-19.

والسياسة. وإذا ما تمت المصالحة بين الطرفين، فستبدأ على الأرجح كعملية محدودة وبطيئة يُسمح لها بالمضي قدُمًا على وجه التحديد بالوسائل التي تسبب أقل قدر من الإزعاج للمصالح والترتيبات السياسية القائمة. هذه «المصالحة» سترقى حقًا إلى كونها تسوية موقتة تهدف إلى جعل الوضع الحالي سهل الانقياد بدلًا من حل الانقسام.

إلى جانب ذلك، هناك الانتخابات، حيث تتعدد التأثيرات المفيدة لتجديد عملية التصويت الفلسطيني، فتضطر القيادتان إلى تغيير وجهتيهما نحو التماس دعم الشعب بدلًا من إدارة شؤونها بنفسها بكل بساطة؛ إذ من المرجح أن تتصرف حركة حماس، التي يتعين عليها أن تطلب أصوات الفلسطينيين، بشكل مختلف، وتهتم بالرأي العام، وتعبّر عن رؤيتها الاستراتيجية، وتسعى إلى إقناع من هم خارج الدوائر الإسلامية. أما حركة فتح التي تواجه الحاجة نفسها، فإما ستضطر إلى التكيّف وإما ستستمر في التواري عن المشهد ببطء[46].

عمدت حركة حماس إلى ترشيد مساحات عملياتها التنظيمية والحركية بناء على محدودية المساعدة والدعم اللذين تتلقاهما. وفيما ركزت الضفة على التعزيز التقني بناء على المساعدات الخارجية، ضعفت الحوكمة المؤسسية والتنظيمية، بعكس الحال في القطاع. وبسبب غياب الدعم الخارجي، استفادت الحركة من فرصة أن تختار بنفسها رسم سياساتها وخططها، الأمر الذي جعلها تمسك بزمام أمورها وتتمتع بسلطة قيادية وتخطيطية قوية وأكثر مهنية.

على الرغم من تأكيد حكومة غزة التزام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فإن ثمة رقابة تشريعية وقضائية ضعيفة، ما يدل على ضعف الحوكمة الديمقراطية والنظام الدستوري. أما من الناحية الأمنية، فحققت حماس خطوات سابقة على نظرائها في الضفة، وحقق القطاع الأمني في حماس عملية

---

(46) بروان، ص 19.

إعادة بناء ذاتية تتوحد تدريجيًا. وكان لزامًا على القطاع أن يجعل من الحاجة دافعًا لوضع برامج والتدريب والتخطيط وتنفيذها، وهو ما حاولت فعله في أوضاع معقدة وفقًا للموارد المتاحة. وبذلك، لم تواجه ما واجهته الضفة في مواجهة التدخل الخارجي. وعلى الرغم من المقاطعة المالية التي فرضتها الرباعية في نهاية آذار/مارس 2006، أظهر قطاع الأمن الذي تديره حماس فاعلية أكبر في استخدام الموارد البشرية المتاحة أكثر مما فعلته الإدارة الأمنية بقيادة فتح منذ عام 1994.

في الوقت الذي أصدر سلام فياض مرسومًا يقضي بامتناع قوات الأمن عن تأدية مهماتهم، قامت حماس ببناء قطاع أمني جديد بمساعدة خبرات من قادة فتح الذين اعترضوا على مرسوم فياض، وتمكنت من فرض السيطرة المدنية من خلال تطوير الدوائر المدنية في وزارة الداخلية، إضافة إلى تطوير إدارتها للخدمات العامة التي أصرت حكومة حماس على أن تظهر بوجهها الأكثر تجليًا، إلا أن تنامي النزعة الحزبية لدى أفراد قوى الأمن كان من مشكلات القطاع.

يرى يزيد صايغ أن حماس في غزة ذهبت مذهب الاتجاه السلطوي، إذ قمعت النشاط العلني للمعارضين السياسيين، وعلى رأسهم فتح والجهاديون المتشددون ذوو الاتجاه التكفيري. كما شكّلت جهاز الحماية الذي حددت مهماته بالحفاظ على الأخلاق في الأماكن العامة. وهو بذلك يرى أن التطوير التقني وبناء القدرات المؤسسية في قطاع غزة لا يخضعان للحوكمة الديمقراطية بل يذهبان باتجاه السلطوية، في الوقت الذي يتطلب الأمر تغيير ترتيب الأولويات السياسية والتقنية في قطاع الأمن، وإعادة توحيد قوات أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واحتكار الوسائل الشرعية للقوة، وإعادة إشراك المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية وأصحاب المصالح في المجتمع المدني[47].

---

(47) صايغ، ص 22.

خامسًا: حماس وأطراف اللعبة والخيارات المتاحة

سنقوم في هذا المبحث بتجاوز العلاقة بين الأطراف الفلسطينية، وتحليل علاقاتها ومساراتها ذهابًا إلى آفاق الوضع الفلسطيني. وإذا كنا سنطبق نظرية اللعبة في وضع الصراعات الدولية، فإننا سنتناولها هنا على أساس المنافسة والتحدي بين أطرافها على الساحة الفلسطينية؛ فإضافة إلى الطرفين الأساسيين: حركتي فتح وحماس، هناك الطرف الإسرائيلي والأطراف الخارجية، وأبرزها الولايات المتحدة. ونحن نعتقد أن للعبة بدايات سابقة على الصراع الفلسطيني - الفلسطيني بين فتح وحماس؛ أي لم تكن بداياتها منذ مشاركة حماس في الانتخابات، بل ظهرت بوادرها منذ توقيع اتفاق أوسلو، لكنها كانت تتخذ طابعًا أقل حدة وتتسم بالتنافس الذي يغلب على الصراع.

عُرفت نظرية اللعبة أول مرة في عام 1944، عندما نشر أوسكار مورغنسترن وجون نيومان كتابهما **نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي**، ثم وجدت هذه النظرية تطبيقًا واسعًا لها في الأمور المتعلقة بالاستراتيجيا والسياسات الدفاعية وتحليل الصراعات. وخلال سبعينيات القرن الماضي، كانت نظرية اللعبة أهم أداة تُستعمل في تحليل العلاقات بين مجموعة أفراد كلما كانت هناك مواقف متضاربة بينهم، وتكون صناعة القرار العقلاني لأحد الأطراف متوقفة على توقعاته بشأن ما سيفعله طرف آخر أو أطراف أخرى عدة وما هي توقعاتهم نحوه. إن مفهوم النظرية بشأن طبيعة الفواعل غامض ويطرح التساؤل عما إذا كان يقتصر على الدول في هذه الحالة، أم يمكن إدراج فاعلين آخرين غير الدول، مثل الأحزاب والفصائل كما في تطبيقنا على الحالة الفلسطينية التي نحاول استقراءها منذ إعلان القاهرة (2005). وبينما يعرّف مارتن شوبيك نظرية اللعبة بأنها «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع»، وبأنها «دراسة للطرق في التفاعلات الاستراتيجية بين لاعبين عقلانيين تترتب عنها مخرجات بالنظر إلى تفضيلات أو منافع هؤلاء اللاعبين»، فإننا هنا في حالة تقصٍّ لحال الأطراف الفلسطينية والخارجية والأسباب التي

جعلتها تتخذ مسار الارتداد السياسي والعسكري، إضافة إلى الشروط والعوامل المؤثرة في بيئتها الاستراتيجية[48].

أما عناصر النظرية، فهُم الأطراف، وهُم وحدة اتخاذ القرار ومجموعة القواعد والشروط التي تضبط اللعبة والاستراتيجيا أو النمط السلوكي الذي تتخذه الأطراف والعوائد أو مخرجات العملية التفاعلية بين أطراف الصراع، ثم المعلومات والخيارات والاستراتيجيات، وربما تكون البدائل التي يتبنّاها كل طرف لتحقيق هدفه.

تقوم أسس نظرية اللعبة على: **أولًا** الخيارات، حيث يكون لكل طرف من أطراف اللعبة بدائل يختارها بطريقة عقلانية للحصول على أكبر قدر من المنفعة؛ **ثانيًا** الأهداف التي يحددها كل طرف ويعمل على تحقيقها؛ **ثالثًا** العقلانية، أي إن على كل طرف أن يسلك الخيار الذي يحافظ على بقائه وسيطرته بحساب الربح والخسارة؛ **رابعًا** المعلومات التي تعني الأحوال والبيئة المحيطة بالأطراف التي تواجه فيها الخيارات التي يجب أن تختارها وتكون محددة مسبقًا؛ **خامسًا** المنفعة التي تأتي بنتاج اللعبة بين الأطراف.

يفترض كارل دويتش أن كل طرف يسعى إلى الحصول على المعلومات الضرورية لإدارة المباراة التي يمكن أن يحدد فيها إمكاناته وإمكانات الخصم، وأن الاستراتيجيا العقلانية هي الاستراتيجيا التي تؤدي إلى النصر الشامل، أو على الأقل إلى عدم الهزيمة الكلية بالمعنى الرياضي، أي زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى وتقليل الخسائر إلى الحد الأدنى[49].

في مجال الصراعات التنافسية التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق، يمثّل الكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدهما في الوقت نفسه وفي الدرجة نفسها خسارة للطرف الآخر، كما أنه إذا تسنّى للطرف أن يحقق

---

(48) Theodore L. Turocy and Bernhard von Stengel, «Game Theory,» (CDAM Research Report LSE-CDAM-2001-09, London, 8 October 2001), pp. 2-38.

(49) المصدر نفسه، ص 33.

النصر ثم مُني بعد ذلك بهزيمة، فحصيلته النهائية تكون في مجموعها صفرًا. وفي هذا النوع من اللعب يسعى كل طرف إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح، وإنهاء وجود الطرف المعادي (دفعه إلى الاستسلام)، وهو ما يُسمّى اللعبة الصفرية (zero-sum)[50].

أما اللعبة غير الصفرية، فيفترض أصحابها أن يكون هناك مجال واسع للتنسيق والتعاون بين طرفي الصراع. ويعرّف هذا النوع من الصراعات بالصراعات غير التنافسية؛ إذ ربما يكسب طرفا الصراع معًا أو يخسران معًا، ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة، وذلك من خلال الدبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة، ووجود خطوط الاتصال والتنسيق والحرص على الحلول الوسطى. وخلفية هذه المباراة هي الحساب العقلاني لكلا الطرفين اللذين يقرران الحل الوسط، وهو الخيار المفضّل لكليهما. وعلى هذا الأساس يصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خيارًا عقلانيًا ترجح فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة إلى الأطراف كلهم.

قام الفلسطينيون (فتح وحماس، مع اعتبار للفصائل الأخرى والسلطة)، وهُم أطراف اللعبة، منذ آذار/ مارس2005 بتوقيع ورقة تفاهم سياسي بوساطة مصرية في القاهرة. وقد مثّلت هذه الورقة صيغة تفاهمية توافرت فيها شروط اللعبة واستراتيجياتها، وذلك في الوقت الذي كانت فيه حركة فتح تعاني هبوطًا في شعبيتها واهتراءً في مؤسساتها وشرعيتها، إضافة إلى خلافاتها الداخلية وفشل مسار المفاوضات، بينما توافرت لدى حماس محفّزات جعلتها طرفًا منافسًا قويًا، ومن ذلك حضور اجتماعي وخدماتي، ورصيد في المقاومة، ثم أخيرًا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. مثّلت هذه الدواعي الشروط الاستراتيجية التي تمكّن الطرفين من الاجتماع في صيغة معينة لتحقيق أكبر قدر من الربح، وتمكّنهما أيضًا من صوغ تفاهم سياسي مشترك يقوم على تنازلات متبادلة، وبناء مقاربات سياسية توفيقية لقضايا سياسية شائكة. وكان من أبرز

---

(50) حامد أحمد موسى هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983)، ص 15-32.

مرتكزات هذه الوثيقة ما يتصل بتحول في موقف حماس تجاه الانخراط في العمل السياسي الفلسطيني الرسمي، والإقرار بقبول قيود واشتراط التعامل السياسي اليومي. وأوجدت وثيقة التفاهم مناخًا سياسيًا واجتماعيًا كان من شأنه أن يغير مسار القضية الفلسطينية، وفي ظله أعلنت حركة حماس استعدادها للمشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية التالية.

تغيرت مسارات اللعبة بشكل غير متوقَّع وغير مخطَّط له؛ إذ كانت معطيات الطرفين محسوبة بحيث تبقى فتح متقدمة وتبقى حماس معارضة قوية، ولكن برزت مدخلات غير محسوبة، وحصلت حماس على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التي فاجأت الجميع. وبناء على نظرية اللعبة، هذه شروط استثنائية يمكن أن تغير مسار الأطراف والانتقال من مرحلة إلى أخرى؛ إذ كان، بحسب النظرية، أن على كل طرف الاتجاه نحو الأوضاع الموضوعية والمعلومات المتوافرة لاتخاذ قرار عقلاني يصب في مصلحته، إلا أن قرار الأطراف الفلسطينية اتسم بالفئوية، واتخذ منحى الصراع بدلًا من التعاون، واتجه نحو سعي كل طرف إلى تحقيق الربح وتكبُّد أقل قدر من الخسائر. ولم تستوعب حركة فتح النتيجة بالقدر المطلوب، ولم تكن مستعدة للتخلي عن السلطة، وهذا ما يسمّى الارتداد (Defection) والحياد عن مسار التعاون الذي تجلت معطياته في حجب نفوذ الحكومة الجديدة والحد من صلاحياتها وعدم التعاون معها، إضافة إلى الاستعانة بالأطراف الخارجية الأخرى، حيث فُرض الحصار ومُنعت أسباب النجاة وجُر الأطراف إلى مربع الخلافات والتوترات الداخلية التي تطورت إلى حد الاقتتال والصراع المسلح. لم يكن لحركة حماس إلا الصمود والاتجاه نحو قرار عقلاني يحمي تنظيمها ويأخذها إلى بر الأمان، واستدعاء شروط اللعبة وقواعدها من جديد، فسارعت إلى الموافقة على وثيقة الاتفاق الوطني التي صاغها قادة الفصائل الفلسطينية في السجون، والتي صدرت في أيار/مايو 2006، وفي شروطها عودة إلى اتفاق القاهرة (آذار/مارس 2005)، إضافة إلى تأكيد الثوابت والروابط الفلسطينية وحرمة الدم الفلسطيني، والدعوة إلى التعاون بين الأطراف الفلسطينية، وتأليف حكومة وحدة وطنية.

فهل نجحت هذه الشروط للحفاظ على قواعد اللعبة؟ في الحقيقة كان المجال العام أكثر توترًا، وبقيت ملامح الصراع موجودة مع تدخل أطراف خارجية كاللجنة الرباعية وإسرائيل التي أبقت على الحصار واستخدام القوة المسلحة ضد القطاع. ولجأ الفلسطينيون إلى محاولة استقدام قواعد ملزمة تمثّلت في دعوة الطرفين السعودي والمصري إلى التفاهم، وهو ما أفضى إلى ما سُمّي «اتفاق مكة» (8/ 2/ 2007) الذي أكد مجددًا مبدأ الشراكة الفلسطينية، وتحريم الدم الفلسطيني، والإسراع في تأليف حكومة الوحدة الفلسطينية في صيغة حوارية وتفاهمية. بدت البيئة الفلسطينية أكثر تعقيدًا بسبب اشتباك مصالح متعددة تجاوزت الفصائل الفلسطينية وصراعها مع الاحتلال إلى التحالفات الخارجية؛ فعقب اتفاق مكة وقيام حكومة الوحدة الوطنية، تدخلت الرباعية الدولية لفرض شروط اللعبة التي توائم أطرافها وفق ما سُمي «خطة دايتون»، فأوجبت على أعضاء الحكومة الفلسطينية كافة أن يكونوا ملتزمين شروط الرباعية، وهي نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، ومن ضمنها كل ما يتعلق بخريطة الطريق والاتفاقات المبرمة سابقًا، والسلطة الوطنية. وبالتالي يتعين على حركة حماس أن تتخلّى عن المقاومة وتحل الجناح العسكري الخاص بها وتلتزم الاتفاقات المبرمة مسبقًا والاعتراف بإسرائيل، وهو ما رفضته بشدة، فكان من نتائج ذلك فشل حكومة الوحدة وقيام إسرائيل بعمليات عسكرية ضد القطاع، إضافة إلى اغتيال واعتقال عدد كبير من قادة حماس، وفرض حصار دولي قاسٍ على القطاع. كما بقيت الأطراف الفلسطينية عالقة في مربع الصراع، ما أدى ثانيةً إلى حالة الارتداد الذي شمل هذه المرة الارتداد السياسي والأمني، إذ كان خيار حماس الاستراتيجي والعقلاني صون نفسها وبناء خط آمن يحميها من الاندثار، فاستعانت بأسباب قوتها في القطاع لتسيطر على الأجهزة الأمنية وعلى القطاع عمومًا، بينما قبلت حركة فتح شروط الأطراف الدولية التي تمثّلت في تطوير الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتعزيز ارتباطها وتعاونها مع الأجهزة الإسرائيلية، فاستمر الدعم والتعاون الدوليين للسلطة الفلسطينية، وأُعلنت حكومة غزة حكومة مُقالة وغير شرعية، كما أُعلنت حماس حركة غير شرعية في الضفة، واعتُقل أعضاؤها وصودرت أسلحتهم.

من هنا يمكن القول إن تطبيقات نظرية اللعبة في طبيعتها الصفرية تواءمت والحال الفلسطينية، وهي لا تفسح مجالًا أمام سياسات أخرى غير سياسة المواجهة ما دام أن نتيجة الصراعات التي يخوضها صنّاع القرار هي إما الربح وإما الخسارة. ومن هنا، سوف لن يكون هناك مجال للثقة بين الأطراف ما دام أساس العلاقات هو المواجهة والصراع وليس المفاوضة والتعاون.

خاتمة

درسنا نموذج الحركة الإسلامية المتمثّل في حركة حماس والعلاقة بذاتها وتأثيرها في أدائها السياسي. واستعنّا بنظرية الحركة الاجتماعية في المبحث الأول لدراسة العلاقة بين ذات حماس وفعلها السياسي على أرض الواقع وممارستها الحكم بأدواته المختلفة. ونرى في إثبات أن حركة حماس هي حركة اجتماعية برهانًا على أنها تقوم بفعل اجتماعي على مستوى الفرد والمؤسسات، وهي إذن تمتلك أدوات الفعل الاجتماعي وتمارس أدواره المختلفة التي ترتبط على هذا النحو أو ذاك بالممارسة السياسية وأدوات الحكم. ثم استعنّا في المبحث الثاني بنظرية اللعبة السياسية في تتبّع الحالة السياسية الفلسطينية ومآلاتها وتحليل آفاقها.

حاولت حماس في صوغها نظرية الحكم مواءمة نفسها مع النظام السياسي الفلسطيني، وإيجاد نظرية تنهض من خلالها في مقاربة الحالة السياسية الموجودة، إلا أن طبيعة الأوضاع المحيطة وحال الحصار والمعارضة الداخلية والخارجية وقفت أمام سقف توقعات حركة حماس التي اتّبعت توجّهين للتعامل مع الواقع: **أولهما** التكتيك السياسي المتغير، حيث تغير سلوك حماس السياسي كما تجلى في برنامجها الذي عُدِّل بين الحكومة العاشرة والحكومة الحادية عشرة، إضافة إلى استجابتها لاتفاق مكة وتأليف حكومة الوحدة الوطنية وترشيد سلوكها مع الآخر، ما حقق نوعًا من المرونة السياسية. والتوجه **الآخر** هو التوجه إلى الذات، حيث ارتكزت حماس على ذاتها التي تعلم إمكانية الركون إليها عبر سنين مضت منذ تأسيسها، إذ اعتمدت عليها في كل مرة لتنقذ وجودها وتقوّي ثباتها ونموّها. وما نعنيه بالذات هو مكونات

الحركات الاجتماعية التي وفّرت لحماس أسباب قوتها واتساع قاعدتها الشعبية من خلال تكوينها الثقافي والتعبوي والمؤسسي والقيادة الشابة والمدربة، إضافة إلى الممارسات الديمقراطية داخل بناء الحركة التنظيمي والهيكلي الذي أثر في سلوكها العام. لكن هذا لا يعني تطور نظرية الحكم لدى حركة حماس لأنها ظلت محكومة بثقافتها السياسية ومبادئها الخاصة. كما نجد أن الحركة لم تستخدم في أدائها السياسي وفي تعاملها مع الأطراف الأخرى إلا خطة التجربة والخطأ والربح والخسارة.

كما ظل تأثير الالتباس بين الأيديولوجيا والسياسة، والحكم والمقاومة في السلوك السياسي لحركة حماس، فلم يستوعبها النظام السياسي الفلسطيني بطبيعتها الحالية، لذا واجهت تحديات لا يستهان بها، من محاولات الإلغاء والتحجيم وتجريم النشاط عقب الحسم العسكري، لكنها اعتمدت على مصادر قوّتها، وحاولت تطبيق نموذج حكمها في قطاع غزة، واستمرت حكومتها في إدارة المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات المختلفة والأجهزة الأمنية والقضائية، على أن هذه الإدارة لم تحتكم إلى الحوكمة الديمقراطية التي استند إليها البرنامج السياسي للحركة، وذلك لأسباب تعود إلى الأحوال الاستثنائية التي تحكم فيها الحركة، وعجزها عن تحقيق طموحها في الحكم في ظل سلطة تقبع تحت الاحتلال، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني.

في اللعبة السياسية الفلسطينية، ارتأت حماس اعتماد ما يفضي إلى أقل الخسائر، فاتخذت مسارًا استراتيجيًا يهدف إلى حمايتها على المستوى الأمن الحركي (Security Level)، وهو من الاستراتيجيات التي يتخذها الطرف السياسي للحفاظ على وجوده بأقل الخسائر مع تعرضه للخسارة على أي حال؛ إذ إن البناء الإصلاحي والتغيري والقطيعة مع الاستبداد يحتاجان إلى تعاون القوى السياسية، وبناء الثقة، وتطبيق نموذج الدمج والمشاركة، وإنهاء حال الصراع، والركون إلى التعاون (Non-Zero Sum)، وهذا ما تحتاج إليه الأطراف الفلسطينية للخروج من المأزق السياسي الخطِر الذي وقعوا فيه.

المراجع

1-العربية

كتب

الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية. تحرير حامد قويسي، عصام البشير وجواد الحمد. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012. (ندوات؛ 63)

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

التميمي، عزام (إعداد وتحرير). **مشاركة الإسلاميين في السلطة**. لندن: الحرية للعالم الإسلامي، 1994.

عيتاني، مريم. **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**. تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007. تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

المودودي، أبو الأعلى أحمد حسن. **تدوين الدستور الإسلامي**. ط 5. الإسكندرية: مركز الرسالة، 1981.

هاشم، حامد أحمد موسى. **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983.

دوريات

نعيرات، رائد. «الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم.» **مجلة جامعة النجاح للأبحاث -العلوم الإنسانية**: السنة 22، العدد 4، 2008.

وكهام، كاري روسفسكي. «الإسلام والتعاطي السياسي في مصر.» ترجمة رمضان عبد الله، **مجلة قراءات سياسية**: العدد 4، خريف 1994.

دراسات وتقارير

أبو أرشيد، أسامة وبول شام. «حماس: تشدد عقائدي ومرونة سياسية.» سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 47، المؤسسة الأمريكية للسلام، الولايات المتحدة، كانون الثاني/ يناير 2010.

براون، ناثان ج. «غزة بعد خمس سنوات من الحكم: حماس تتكيف.» دراسة، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 11 حزيران/ يونيو 2012.

صايغ، يزيد. «بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة.» دراسة، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 28 شباط/ فبراير 2011.

______. «ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة.» تقرير، مركز كروان لدراسات الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 53، بيروت، أيار/ مايو 2010.

عزام، تيسير فائق محمد. «التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م.» رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2007.

نمر، محمد. «في بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حركة حماس.» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ 45، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

2- الأجنبية

Books

Bayat, Asef. *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn*. Stanford: Stanford University Press, 2007. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach. Edited by Quintan Wiktorowicz. Indiana: Indiana University Press, 2003. (Indiana Series in Middle East Studies)

Jensen, Michael Irving. *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective.* Translated from Danish by Sally Laird, Rev. and Updated Ed. London; New York: I.B. Tauris, 2009. (Library of Modern Middle East Studies; 64)

Yavuz, M. Hakan. *Islamic Political Identity in Turkey.* Oxford; New York: Oxford University Press, 2003. (Religion and Global Politics)

Report

Turocy, Theodore L. and Bernhard von Stengel. «Game Theory.» CDAM Research Report LSE-CDAM-2001-09, London, 8 October 2001.

الفصل الثالث عشر

تخندق حماس في غزة

طارق بقوني

مقدمة

نستخدم في هذه الدراسة تحليل الخطاب النقدي لمعرفة دور حماس في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وفهمه، وذلك من خلال ملاحظة تطور الحركة طوال الفترة بين عامي 2000 و2010، وهو عقد نعتبره تحوّليًا على نحو خاص[1]. تؤكد الدراسة أنه ابتداءً من الانتفاضة الثانية، وعلى مدارها، شهدت استراتيجية مقاومة حماس تحولًا جوهريًا جرى بمقتضاه التركيز في النهاية على البُعد السياسي لا على الأداء العسكري. وبناءً على هذه الأطروحة، تناقش الدراسة بعدئذٍ اندماج حماس في الجسم السياسي الفلسطيني، وتوضح، باستخدام مقولات حماس، كيف سهّل رفضُ المجتمع الدولي التعاطي مع دخول حماس المعترك السياسي تهميشَ الحركة، وبالتالي حدوث الصدع بين الضفة الغربية وغزة في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، قوّض الحصار المستمر على قطاع غزة والرفض المستمر للتعامل المباشرة مع حماس جهد المصالحة الفلسطينية، وأدى إلى تخندق حماس في غزة على حساب النضال الأوسع

---

(1) تقدم الدراسة نظرة شاملة من التحليل المفصل المنجز في أطروحة للدكتوراه بعنوان «حماس: عقد من التحولات 2000-2010»: Tareq Baconi, «Hamas: A Transformative Decade, 2000-2010,» (Phd Thesis, Kings College London, 2014).

لتقرير المصير الفلسطيني، والنتيجة قيام هيكليتي قيادتي مؤسستين متمايزتين ومتصارعتين في معظم الأحيان.

تناول الكثير من البحوث المنشورة عن حماس في تسعينيات القرن الماضي أسباب صعود الحركة الإسلامية الوليدة التي كان لظهورها تأثير كبير في المشهد الفلسطيني[2]. وعالجت هذه البحوث مزايا حماس وأيديولوجيتها وعلاقتها بالإخوان المسلمين والفصائل الفلسطينية الأخرى، وتقنيات مقاومتها، وموقفها من عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية[3]. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية (2000)، بات دور حماس في الساحة الفلسطينية لا يُنكَر[4]. وتوسعت الدراسات بشأن الحركة منذ ذلك الحين، لتشمل مجموعة واسعة من الكتب

---

(2) بالنسبة إلى الأعمال الأكاديمية الأولى عن حماس، انظر:
Andrea Nusse, *Muslim Palestine: The Ideology of Hamas* (Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 1998); Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence* (New York: Columbia University Press, 2000), and Khaled Hroub, *Hamas: Political Thought and Practice* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2000).

(3) لمزيد من التفصيل عن الأعوام الأولى لحماس، انظر: Ziad Abu-Amr, «Hamas: A Historical and Political Background,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 4 (Summer 1993), pp. 5-19.

وبالنسبة لعلاقات حماس مع الفصائل الأخرى، انظر: Jean-Pierre Filiu, «The Origins of Hamas: Militant Legacy or Israeli Tool?» *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 3 (Spring 2012), pp. 54-70, and Helga Baumgarten, «The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948-2005,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 3 (Summer, 2005), pp. 25-48.

ولمعرفة المزيد عن تقنيات المقاومة، انظر: Beverley Milton-Edwards, «The Concept of Jihad and the Palestinian Islamic Movement: A Comparison of Ideas and Techniques,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 19, no. 1 (1992), pp. 48-53.

وانظر بالنسبة لحماس وعملية السلام: Beverley Milton-Edwards, «Political Islam in Palestine in an Environment of Peace?» *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 2 (June 1996), pp. 201-225, and Wendy Kristianasen, «Challenge and Counterchallenge: Hamas's Response to Oslo,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (Spring 1999), pp. 19-39.

(4) انظر: Jean François Legrain, «The Islamic Movement and the Intifada,» in: *Intifada: Palestine at the Crossroads*, Edited by Jamal R. Nassar and Roger Heacock (New York: Praeger, 1990), pp. 175-190; Joas Wagemakers, «Legitimizing Pragmatism: Hamas' Framing Efforts from Militancy to Moderation and Back?» *Terrorism and Political Violence*, vol. 22, no. 3 (2010), pp. 358-378; Hisham H. Ahmad, Hamas: *From Religious Salvation to Political Transformation: The Rise of Hamas in Palestinian Society* (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs [PASSIA], 1994), and Lisa Taraki, «The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising,» *Middle East Report*, no. 156: *Iran's Revolution Turns Ten* (January-February 1989), pp. 30-31.

الأكاديمية وغير الأكاديمية[5]. وبينما تتبنّى تلك الدراسات في الأغلب نظرة تختزل الحركة إلى منظمة إرهابية أساسًا، نظرت دراسات أكاديمية عدة بطريقة صائبة إلى حماس باعتبارها حركة معقدة ومتعددة الأوجه[6].

حماس، باعتبارها حركة إسلامية حديثة، هي حزب سياسي مرتبط بالنضال الفلسطيني ومكرس للمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي[7]. وباعتبارها امتدادًا للإخوان المسلمين، فإنها تملك بنية تحتية راسخة للأعمال الخيرية والاجتماعية تشمل نطاقًا واسعًا من الأراضي الفلسطينية[8]. وقد استهل فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006، واندماجها الرسمي عقب ذلك في الهيئات السياسية الفلسطينية، فصلًا جديدًا في التاريخ الفلسطيني (والإقليمي)[9]. ودرس الأكاديميون وصنّاع القرار على حد سواء الآثار المترتبة

---

(5) بالنسبة إلى الكتب الأكاديمية، انظر: Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters* (London: Hurst & Co., 2007); Beverley Milton-Edwards and Stephen Farrell, *Hamas* (Cambridge: Polity Press, 2010); Zaki Chehab, *Inside Hamas: The Untold Story of Militants, Martyrs and Spies* (London: I.B. Tauris, 2007), and Jeroen Gunning, *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence* (London: Hurst and Co., 2009).

وكأمثلة عن الكتب غير الأكاديمية، انظر: Paola Cardici, *Hamas: From Resistance to Government*, Translated by Andrea Teti (New York: Seven Stories Press, 2012).

(6) إضافة إلى النصوص المذكورة أعلاه، توجد نصوص أخرى تركز على مناقشة الطبيعة متعددة الأوجه للحركة، ومنها: Sara Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector*, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011); Michael Irving Jensen, *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective*, Translated from Danish by Sally Laird, Library of Modern Middle East Studies; 64 (London: I.B. Tauris, 2009).

ويقترح ميشال على سبيل المثال، أن تُدرس حماس باستخدام «المنهج الشبكي» كإطار عمل يأخذ في الحسبان أبعادها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. انظر: Shaul Mishal, «The Pragmatic Dimension of the Palestinian Hamas: A Network Perspective,» *Armed Forces and Society*, vol. 29, no. 4 (Summer 2003), pp. 569-589.

وبالنسبة إلى النصوص التي تتعامل مع حماس باعتبارها منظمة إرهابية أساسًا، انظر: Matthew Levitt, *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*, Foreword by Dennis Ross (New Haven: Yale University Press, 2006).

(7) انظر: Beverley Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine* (London: I.B. Tauris, 1996).

(8) انظر: Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza.*

(9) يمكن النظر إلى انتخاب حماس الديمقراطي كباكورة لانتخاب الحركات الإسلامية في الحكومات التالية لما يدعى الربيع العربي. ولمعرفة المزيد عن الحركات الإسلامية المقبلة إلى السلطة، =

عن مشاركة حماس في السياسة الفلسطينية[10]. ومع عزلتها وتهميشها اللاحق الذي انتهى إلى فصل غزة عن الضفة الغربية (2007)، توسعت الدراسات لتشمل حكم حماس في غزة، والآثار الاقتصادية المترتبة عن الحصار وآفاق المصالحة الفلسطينية[11].

تساهم أطروحتنا التي تشكل أساس وجهة النظر المقدَّمة في هذه الدراسة، في توضيح تطور الحركة على مدى هذه المراحل، من خلال اعتماد أدوات نقدية لإجراء تحليل منهجي لمقولات الحركة على امتداد العقد 2000-2010. وعبر دراسة كيف تغير خطاب الحركة ووسائل التمثيل الذاتي لديها في هذه الفترة، ويجري سبر غورها وتحديد دورها في النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير.

يُعتبر استخدام تحليل الخطاب نهجًا ملائمًا لدراسة حماس؛ فميدان العلاقات الدولية مليء بالعناصر الخطابية التي تُعتبر مصدرًا للإيحاء السياسي. وأصبحت مفردات خطابية مثل «ديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«إرهابي»

= انظر: Clive Jones and Beverley Milton-Edwards, «Missing the 'Devils' we Knew? Israel and Political Islam Amid the Arab Awakening,» *International Affairs*: vol. 89, no. 2 (March 2013), pp. 399-415, and Shadi Hamid, *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(10) انظر مثلًا: Khaled Hroub, «A «New Hamas» through its New Documents,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 4 (Summer 2006), pp. 6-27; Graham Usher, «The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 3 (Spring 2006), pp. 20-36; International Crisis Group, «Dealing with Hamas» (Middle East Report; no. 21, 26 January 2004), pp. 19-33, and Beverley Milton-Edwards and Alastair Crooke, «Elusive Ingredient: Hamas and the Peace Process,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 33, no. 4 (Summer 2004), pp. 39-52.

(11) من أبرز الدراسات التي تركز على غزة دراسة سارة روي: Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*.

ولمعرفة المزيد عن الفصل، انظر: Ilana Feldman, «Gaza's Humanitarianism Problem,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 38, no. 3 (Spring 2009), pp. 22-37; Nathan J. Brown, «The Road out of Gaza» (Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, 14 February 2008), pp. 1-18, and International Crisis Group, «After Gaza» (Middle East Report; 68, August 2007), pp. 1-46.

ولمعرفة المزيد عن الأنفاق، انظر: Nicolas Pelham, «Gaza's Tunnel Phenomenon: The Unintended Dynamics of Israel's Siege,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 4 (Summer 2012), pp. 6-31.

بالنسبة إلى آفاق المصالحة انظر: Beverley Milton-Edwards, «The Ascendance of Political Islam: Hamas and Consolidation on the Gaza Strip,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 8 (2008), pp. 1585-1591, and Nathan J. Brown, «Gaza Five Years On: Hamas Settles In» (Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, June 2012), pp. 1-30.

و«غربي» و«متمرد» مصادر تحمل مضامين وتلمح إلى معان مهمة. وفي حين نسي التاريخ المؤسس الذي صاغ هذه الحدود في نظرة «الغرب» إلى «الآخر»، تقدم هذه المصطلحات الآن من منظور غربي مهيمن يدّعي الحق العالمي، حيث جرى تطبيع تلك الافتراضات والتعريفات التي قام عليها مفهوم الغرب[12]. ويتجلّى دور التصورات المسبقة والمثل والمعتقدات، وكذلك قوة الخطاب في إنتاج تأثيرات سياسية تديم الوضع الراهن، على نحو خاص في الصراع العربي - الإسرائيلي. وربما نتيجة ديمومتها، صيغ بعض التصورات التاريخية التي تجسّدت وفقدت مرونتها مع الزمن[13]. وتبعًا لذلك، يُعتبر استخدام تحليل الخطاب النقدي في دراسة حماس والصراع عمومًا منهجًا منطقيًا وواقعيًا ويوفر الأدوات اللازمة لإجراء تقويم نقدي للخطاب السائد.

إن المصطلحات والصور التي تضفي معنى على الحوادث وتعكس افتراضات أساسية مضمرة، تفتقر إلى تعريفات صارمة عمومًا. وتشكل هذه المصطلحات التي تسمّى «الدوال» [جمع دالّة] بنى طيّعة تسمح للفريقين، المصدر والمتلقّي، بتحوير الخطاب إلى عدد من المعاني المختلفة[14]، فترتدي مصطلحات مثل «إرهابي» تعريفات موقتة اعتمادًا على وضعها في قطاعات معيّنة من الخطاب.، بل حتى في التعريفات الملموسة، تنجم قابلية التطويع عن إعادة تدوير عناصر الخطاب أو نقلها إلى سياقات أو ثقافات أو حتى بيئة جغرافية أخرى، مفضية إلى تغيرات كبيرة في المعنى[15].

---

(12) Roxanne Lynn Doty, *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North-South Relations*, Borderlines; v. 5 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), p. 10. يعرض سيد على سبيل المثال دراسة حالة قديرة عن استخدام التحليل النقدي لتتبع ظهور فكرة الأصولية الإسلامية في الغرب، انظر: S. Sayyid, *A Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islamism*, 2nd ed. (London: Zed Books, 2003).

(13) سمحت عملية التكرار وإعادة التكرار بنشوء فهم مهيمن، لكن ذلك أدى في الوقت نفسه إلى «انزياح في معنى» الدوال. Ernesto Laclau, «Converging on an Open Quest,» *Diacritics*: vol. 27, no. 1 (Spring, 1997), p. 17.

(14) Doty, p. 10, and Ernesto Laclau, *New Reflections on the Revolution of our Time*, Phronesis (London: Verso, 1990), p. 28.

(15) المصدران نفسهما.

على هذا النحو، ليس «الواقع المنظور» لأي حدث أو واقعة مرنًا ومفتوحًا على التأويل فحسب، بل إنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا بالخطاب الذي يرد في سياقه ويسمح بصوغ المعنى بطريقة نسبوية (Relativistic)[16]. وإذا استخدمنا أحد المنشورات الغربية مثالًا، نجد أن مقالات مجلة الإيكونوميست، الصادرة في أثناء حرب غزة (2008)، أوردت صورًا سمحت برؤية حماس وإسرائيل بطرائق معيّنة ذات صلة بكلٍّ منهما؛ إذ جرى تصوير إسرائيل باعتبارها دولة لها «ذاكرة» تحتفظ بـ «دروس مستفادة» مهمة من هجماتها السابقة في لبنان. وعلى النقيض من هذه المزايا الإنسانية، صُوّرت حماس على أنها «مخلوق» بدائي انبثق من رحم الإخوان المسلمين[17].

بدلًا من تكريس الفهم السائد، يسمح تحليل الخطاب للباحثين بدراسة عناصر الخطاب نقديًا، عبر الأخذ بالحسبان الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية والسياسية بهدف بناء واقع مقيم تجريبيًا، أو توضيح تأريخ منسي[18]. وتوفر مدة هذا الصراع ومقدار الخطاب المتواصل المتاح عن حماس فرصة نادرة لتعقّب التقلبات في الخطاب على مدى فترة زمنية طويلة، ومواءمة هذه التقلّبات مع التغيرات في سياق أوسع. وهذا يجعل تحليل الخطاب جذابًا على نحو خاص لأنه يوضح بشكل أدق العملية الجدلية بين الخطاب وموضوع البحث[19]. عبارة أخرى، يوضح تقويم خطاب حماس في أثناء وضعه في سياقه ضمن بيئة أوسع للصراع، التفاعل بين الخطاب والفعل، والعلاقة بين خطاب حماس وأفعالها؟ ويوفر فهم هذه الدينامية معرفة نهج حماس في صوغ السياسة وصنع القرار. وإن استخدام نهج موجَّه نقديًا إلى خطاب حماس الخاص، بهدف وضع خريطة لتطور الحركة في الفترة الزمنية قيد البحث، يتيح لنا بناء سرد معمَّق للحركة.

---

(16) Doty, *Imperial Encounters*, and Laclau, *New Reflections*.

(17) «Iran and Hamas: How Iran Fits In,» *The Economist*, 17 January 2009. <http://www.economist.com/node/12959539>.

(18) Marianne Jorgenson and Louise J. Phillips, *Discourse Analysis as Theory and Method* (London: Sage Publications, 2002), pp. 60-96, and Norman Fairclough, *Critical Discourse Analysis: Papers in the Critical Study of Language*, Language in Social Life Series (London: Longman, 1995), p. 64.

(19) Jorgenson and Phillips, p. 61.

لكن على الرغم من الفائدة الجلية والعملية من استخدام تحليل الخطاب النقدي، هناك أوجه قصور مهمة يجب الانتباه إليها؛ فهذا النهج كثيرًا ما يُنتقد بأنه لا يعتمد إلا على اللغة لتسليط الضوء على التغيرات السياسية والبنيوية، وهذا يعني أنه يغض الطرف عن جوانب مادية أخرى قد تمثّل التغيير تمثيلًا أفضل مع مرور الزمن. ويتطلّب تحليل الخطاب، علاوة على ذلك، الانتباه إلى الدوافع الذاتية للمحلل الذي كثيرًا ما يكون نتاج الخطاب الذي يسعى إلى تقويمه نقديًا[20]. ويمكن القول إن هذه المخاوف تتزايد في حالتنا هذه بسبب الطبيعة السرية للمنظمة وعدم قدرة المؤلف على الوصول إلى وثائقها الداخلية التي كان يمكن أن توفر مصدرًا موثوقًا أكثر بالنسبة إلى الخطاب الذي يجري تحليله من أسلوب البيان العام للحركة[21].

يُعتبر هذا النقد قيّمًا، لأن تحليل الخطاب لا يتيح القياس العلمي لـ «واقع» حماس، لكنه يزوّدنا بأدوات لوضع فرضيات لها أرضية وغنية عن هذا الواقع؛ فتحليل خطاب حماس هو عملية تُدرس فيها مستويات من التمثيل لكشف الترابط بين أفعال الحركة وخطابها. وفي حين لا يسمح هذا الترابط بتقرير حاسم عن «واقع» حماس، فإنه يقدم معلومات غنية عن طبيعتها. واختلاف تصرفات حماس بشكل كبير عن خطابها المعلن - كما يحصل على سبيل المثال حين تتبنّى خطاب مقاومة هجوميًا لكنها لا تنفذ أي عمليات عنيفة - يسمح باستخلاص استنتاجات قيّمة عن قراراتها ووضعها في الفترة المعنية.

يمكن، إضافةً إلى ذلك، وعبر رسم المسار اللغوي للدوال (مثل الهدنة) في خطاب حماس، الكشف عن نزعات معينة لديها، وبشكل خاص عندما توضع ضمن سياق تطورات أوسع؛ فمصطلح «الهدنة» مثلًا يمكن النظر إليه كـ «راية بيضاء» ترفعها الحركة في خطابها المتشدد دومًا في مسعى لتأكيد صدقيتها. لذا، على الرغم من ثبات الخطاب الداعي إلى تدمير إسرائيل، فإن

---

(20) المصدر نفسه، ص 149. Jorgenson and Phillips p, 149.

(21) ولأسباب عملية مختلفة، لم يستطع المؤلف السفر إلى غزة أو الضفة الغربية، وبالتالي اضطر إلى اعتماد منهج تحليل الخطاب الذي يعمل على التخفيف من هذه الشواغل.

ظهور الدعوة إلى «هدنة» يعكس قرارًا سياسيًا واعيًا. ويقود رصد هذه «الرايات البيضاء» وتحليل تواترها والحفر أعمق لتوضيح مصادرها إلى فهم أفضل للتغييرات الأيديولوجية والبنيوية الجارية داخل الحركة.

تضع الأطروحة التي تقوم عليها هذه الدراسة الخطوط التفصيلية لتحليل هذا الخطاب. وتسلّط الدراسة الضوء ببساطة على السردية العالية المستوى التي نشأت نتيجة ذلك التحليل، وتقدم بذلك قراءة نقدية مختصرة لسردية حماس بشأن حوادث الفترة بين عامي 2000 و2010.

ملاحظة

اعتبرتُ المصادر العربية أساسية لتشكيل جوهر الخطاب المجمع بين عامي 2000 و2010، واستخلصتُ أقوال حماس المتداولة من الاقتباسات والتصريحات والإصدارات والمقابلات التي أجراها أعضاء الحركة والمسجلة في منتديات مختلفة، مثل «فلسطين المسلمة». وللقيام بذلك، كان من الضروري إجراء تجميع منتظم لمجموعة كبيرة من المنشورات التي تُبرز معالم حماس، وتضمن ذلك صحفًا محلية وإقليمية ومجلات وتصريحات مكتوبة وإصدارات وبيانات ومقابلات وتصريحات إذاعية ومقابلات تلفزيونية ومواقع إنترنت. واستخدمت مواد ثانوية للمساعدة على عملية وضع السياق، ومنها وسائل إعلام إقليمية ودولية تتناول التطورات.

جرى جمع معظم هذه المواد الأرشيفية الأساسية عن حماس من مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، حيث يوجد أرشيف شامل عن الصراع. واعتمدت مصادر أرشيفية أخرى مثل مركز الزيتونة (مركز أبحاث ودار نشر في بيروت) لسد ثغرات معيّنة في المواد المجمعة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا سيما «وثائق فلسطينية» التي ينشرها المركز وتجمع التصريحات والتقارير الإخبارية كلها عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وشكلت مصدرًا قيّمًا للمواد الأساسية، خصوصًا في ما يتعلق بالأعوام 2006-2010. وجمعت مواد ثانوية من الصحف العالمية والمنشورات الأكاديمية والكتب الجامعية والبحوث المنفذة من مختلف المنظمات والهيئات الحكومية والمنظمات غير

الحكومية ومراكز البحوث. وترد مصادر الأرشيف الأولية والثانوية في قائمة تفصيلية في ثبت المراجع.

إضافة إلى المواد المتعلقة بخطاب حماس، أجريتُ سلسلة من اللقاءات مع أعضاء في الحركة لتعزيز صدقية المعلومات المجمعة من الخطاب المكتوب. واقتصرت أماكن المقابلات على الأردن ولبنان، لتعذّر دخولي إلى إسرائيل والضفة الغربية وغزة. لذلك، فإن نتائج هذه الدراسة عرضة للانتقاد بشكل كبير لأنها تقدم تحليلًا خاصًا بحماس يقتصر على وجهة نظر الشتات، ولأنها تزيد الشرخ بين القادة «داخل» الأراضي الفلسطينية و«خارجها». وهذا الانتقاد صحيح وأُخذ في الحسبان، وجرت - ما أمكن - محاولات لموازنة مخاطر التعميم والحفاظ على التمييز بين قيادة حماس في الخارج وقيادتها الموازية في غزة.

أولًا: الانتفاضة الثانية ودخول المعترك السياسي

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/ سبتمبر 2000، وبدأت سريعًا في إبراز عناصر من الكفاح المسلح الذي تصاعد بسرعة نتيجة تكتيكات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية والمقاومة الفلسطينية العنيفة[22]. وبينما يدّعي بعض المؤرخين الإسرائيليين، مثل بني موريس، أن إسرائيل مارست ضبط النفس في دفاعها ضد الهجمات الفلسطينية، يقول باحثون آخرون مثل مايكل إسبوزيتو إن السبب الأساس للعسكرة السريعة للانتفاضة كان الإظهار المتعمد منذ البداية للبأس العسكري الإسرائيلي[23]. وعلى الرغم من أن حماس كانت

(22) لإلقاء نظرة شاملة على الانتفاضة الثانية من ناحية التفجيرات الانتحارية والعمليات الإسرائيلية، انظر: Michele K. Esposito, «The Al-Aqsa Intifada: Military Operations, Suicide Attacks, Assassinations, and Losses in the First Four Years,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 2 (Winter 2005), pp. 85-122.

(23) Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*, With a New Final Chapter (New York: Vintage Books, 2001), pp. 660-675.

وفي حين نفذ فلسطينيون ما مجموعه ثلاث «عمليات استشهادية» في عام 2000، ولم تعلن حماس مسؤوليتها عن أي منها، نفذت إسرائيل 22 عملية اغتيال استهدافي (لا يشمل عمليات محاولة الاستهداف)، كانت ست منها لأعضاء من حماس. انظر: Esposito, pp. 85-122.

متحفظة في البداية تجاه الانضمام إلى المقاومة العسكرية للانتفاضة[24]، فإنها أصبحت في النهاية المحرض الرئيس على العنف ضد إسرائيل من خلال ما سمّته حملة «الهجمات الانتحارية»[25] التي بدأت بآذار/ مارس 2001 واستمرت طوال الأعوام الباقية للانتفاضة.

أوردت دراسات كثيرة أن استخدام حماس المقاومة العنيفة كان استراتيجيًا في أثناء الانتفاضة[26]. وتبيّن هذه الدراسة، من خلال تتبّع خطاب الحركة في أثناء تنفيذ هذه العمليات العسكرية، أن استراتيجية مقاومة حماس تغيرت بشكل ملحوظ على مدى الانتفاضة الثانية؛ ففي الأيام الأولى، تبنّت نهجًا عُرف بـ «توازن الرعب»، وهو أفضل وصف لذلك النهج، الذي كان الهدف منه، جوهريًا، هو استخدام «الرعب» لممارسة درجة من المعاملة بالمثل مع إسرائيل، من شأنها تقليل استعدادها لتنفيذ هجمات ضد الفلسطينيين عبر إجبارها على توقع عمليات انتقام حتمية، وكان ذلك واضحًا في طريقة إعلان حماس عن هجماتها[27]؛ ففي تبرير عملياتها الأكثر إثارة للجدل، كتلك التي

---

(24) باستثناء بعض العمليات العسكرية القليلة المتدنية التقنية، لم تنفذ حماس أي عملية عسكرية كبيرة حتى آذار/ مارس 2001، بعد مضي ستة أشهر على الانتفاضة، إذ قاد تنظيم فتح الكثير من أعمال العنف الأولى من الجانب الفلسطيني، على عكس ما يتوقع بداهةً تقريبًا. وكان هذا التنظيم حركة مفصولة عن المركز، انشق في منتصف تسعينيات القرن الماضي عن الهيكل الرسمي لفتح، وسيطر عليه، كما يظن، عرفات وضباطه الذين أداروا منظمة التحرير الفلسطينية في أثناء نفيها في تونس.

(25) لمعرفة المزيد عن نهج حماس في الاستشهاد، انظر: Farhana Ali and Jerrold Post, «The History and Evolution of Martyrdom in the Service of Defensive Jihad: An Analysis of Suicide Bombers in Current Conflicts,» *Social Research*, vol. 75, no. 2: *Martyrdom, Self-Sacrifice, and Self-Denial* (Summer 2008), pp. 617-625.

(26) بالنسبة إلى أولئك الذين يحاجّون بأن حماس استخدمت عنفها وفق تصور استراتيجي، انظر: Robert A. Pape, «The Strategic Logic of Suicide Terrorism,» *American Political Science Review*: vol. 97, no. 3 (August 2003), pp. 343-361; Mia M. Bloom, «Palestinian Suicide Bombing: Public Support, Market Share and Outbidding,» *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 1 (Spring 2004), pp. 61-88, and Andrew Kydd and Barbara F. Walter, «Sabotaging the Peace: The Politics of Extremist Violence,» *International Organization*, vol. 56, no. 2 (Spring 2002), pp. 263-296.

(27) وكعيّنة عن كيفية صوغ حماس في بياناتها استراتيجيتها بشأن توازن الرعب، انظر: «نجحت كتائب عز الدين القسام في خلق توازن الرعب،» فلسطين المسلمة (نيسان/ أبريل 2001)؛ «يعيش الفلسطينيون تحت الحصار حتى الموت، وتطوّق المقاومة الوطنية والإسلامية قلوب الصهاينة وعقولهم،» فلسطين المسلمة (نيسان/ أبريل 2001)؛ «بيان صحفي للشيخ أحمد ياسين معلقًا على الاغتيالات =

حصلت – على سبيل المثال – داخل «أراضي 1948» (وهو مصطلح تستعمله حماس في وصف إسرائيل)، كانت حماس تصر على أنه إذا كان لإسرائيل الحق في استخدام القوة لتهديم الممتلكات وشروط العيش في المناطق المحتلة، فإن للفلسطينيين الحق نفسه أيضًا في «أراضي 1948»[28]. وبتأكيد خطابها أن الرعب الذي تسببه معادل للرعب الذي تخلقه هجمات إسرائيل على الفلسطينيين، كانت حماس تسعى إلى تحقيق هدفها المتمثل في تخفيف التباين في القوة بين الأطراف الفاعلة في الانتفاضة.

إضافة إلى التشديد على سعيها إلى تحقيق المعاملة بالمثل، يُظهر تحليل خطاب حماس أن هدفها من استخدام المقاومة العنيفة ضد إسرائيل كان في البداية مقتصرًا على إجبارها على الانسحاب من دون شروط من المناطق المحتلة[29]. وكرر عبد العزيز الرنتيسي، أحد كبار مسؤولي حماس في غزة، وقادة آخرون، عرض الهدنة في خطابات حماس في بداية الانتفاضة[30]، وأكدوا استعداد حماس والجهاد الإسلامي لهدنة من عشرة أعوام من شأنها أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية داخل حدود 1967 وعاصمتها القدس، من دون التخلي عن «شبر واحد من فلسطين التاريخية»[31]. ويبرهن صدور هذا العرض بالتوازي مع مقاومة الحركة على الرأي القائل إن «توازن الرعب» الذي اتبعته حماس كان تقنية عسكرية استخدمت لتحقيق نتيجة سياسية، وهي تحرير الأراضي المحتلة.

= الاستهدافية،» القدس العربي، 5/ 8/ 2001؛ «تتواصل انتفاضة الأقصى، وتتطور المقاومة ويشعر جيش الدفاع الإسرائيلي بالإنهاك،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2001)، ومها عبد الهادي، «طورت المقاومة الفلسطينية علاقة جديدة مع الاحتلال،» فلسطين المسلمة (كانون الأول/ ديسمبر 2000).

(28) انظر مثلًا: «شهداء تجعل الأمواج تميد تحت أقدام شارون،» فلسطين المسلمة (حزيران/ يونيو 2000)، و«نجحت كتائب عز الدين القسام في خلق توازن الرعب».

(29) يتناقض هذا مع المزاعم القائلة إن حماس تسعى إلى محو إسرائيل من الخريطة.

(30) انظر مثلًا: «بيان صحفي عن عرض الرنتيسي لهدنة محتملة مع إسرائيل،» الحياة، 15/ 1/ 2001؛ «بيان صحفي للدكتور الرنتيسي معلقًا على استمرار الحركة في هجماتها ضد الإسرائيليين،» الحياة، 4/ 6/ 2001، و«بيان صحفي لكتائب عز الدين القسام وسرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى وكتائب العودة يدعون فيه لتعليق العمليات العسكرية،» السفير، 10/ 12/ 2001.

(31) «بيان صحفي عن عرض الرنتيسي لهدنة محتملة مع إسرائيل،» الحياة، 15/ 1/ 2001.

فشلت حماس في جهدها لفرض الانسحاب الإسرائيلي، على الرغم من الهجمات الكبيرة المدمرة. وبدا نشاطها بدلًا من ذلك، مقتصرًا على إيجاد حالة تشجع إسرائيل على زيادة ضراوة ضرباتها العسكرية ضد الفلسطينيين عمومًا وحماس بشكل خاص[32]. واستمرت إسرائيل، خصوصًا عقب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، مستمدة القوة مما فُسّر أنه دعم أميركي، في الضغط على القيادة الفلسطينية لتفكيك ما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تسميانه «البنية التحتية للإرهاب». وأدى هذا إلى تفاقم التوتر في صفوف الفصائل الفلسطينية، حين نفذت السلطة الفلسطينية حملات اعتقال واسعة ضد أعضاء حماس، ما دفع حماس بشكل متقطع إلى تعليق نشاط مقاومتها، بزعم نزع فتيل التوتر داخل الساحة الفلسطينية وحماية الوحدة الوطنية[33].

في ضوء ما سبق، بدأت أفعال حماس وأقوالها تدلل تدريجيًا على أنها تعترف بعدم قدرتها على تحرير المناطق المحتلة بالاقتصار على استخدام القوة فحسب، نظرًا إلى اختلال موازين القوى مع إسرائيل. فبدأت، بالترافق مع العمليات العسكرية وخطابها عن توازن الرعب، تعبّر أكثر من السابق عن ضرورة إصلاح المؤسسة السياسية الفلسطينية لإضفاء الطابع المؤسسي على فكرة المقاومة داخلها. وأكدت قيادة الحركة ضرورة الحرص على إطالة أمد الانتفاضة من خلال توسيع جوهرها خارج المجال العسكري وإلى الساحة السياسية. وبذلك، بدأت حماس بتسويق تطلّعاتها السياسية الخاصة.

---

(32) كما هو مبيّن في التسلسل الزمني للهجمات المدرجة عند إسبوزيتو «انتفاضة الأقصى».

(33) لمعرفة المزيد عن كيف نظرت حماس إلى حملات الاعتقال في ظل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، انظر: «لماذا كافأت السلطة الفلسطينية السكين المجرمة لشارون بملاحقة واعتقال أطهر أفراد شعبنا الفلسطيني؟،» فلسطين المسلمة (كانون الأول/ ديسمبر 2001)؛ نزار رمضان، «الحملة التي تشنها السلطة الفلسطينية على مؤسسات الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وغزة،» فلسطين المسلمة (كانون الثاني/ يناير 2002)؛ مها عبد الهادي «فلسطين هي الحلقة الثانية من الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أفغانستان،» فلسطين المسلمة (كانون الثاني/ يناير 2002)، و«مبادرة حماس طوت شرارة الحرب الأهلية،» فلسطين المسلمة (كانون الثاني/ يناير 2002).

ميّز خالد مشعل، العضو البارز في «القيادة الخارجية» لحماس، بين تطلعات الحركة على المدى القصير وتطلّعاتها على المدى الطويل. وتحدث عن برنامج سياسي يوحّد مختلف الفصائل تحت رؤية موحَّدة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية[34]. وأوضح ضرورة وجود إطار عمل سياسي إلى جانب المقاومة. وسعى مشعل، عبر تنحية القضايا الطويلة الأجل جانبًا، مثل ديمومة هذا الحل أو نموذج الدولة التي ستنشأ على الأرض المحررة، إلى وضع أجندة سياسية تجسّد المقاومة قاعدة أساسية لتحقيق هذه الأهداف[35]. وأوضح موسى أبو مرزوق، وهو عضو بارز آخر في «قيادة الخارج»، رؤية حماس بالقول إنها تسعى إلى تعزيز التمثيل السياسي لأحزاب المقاومة[36]. والحصيلة المرجوة بالنسبة إلى حماس كانت إيجاد إطار عمل يسمح بحرية التعبير وتعدد الأفكار لجميع الفصائل، ويشمل أيضًا مجمل الشعب الفلسطيني لا الموجودين داخل المناطق المحتلة فحسب[37].

مع نهاية الانتفاضة بحلول عام 2004، تخطت مقاومة حماس النضال المسلح لتشمل بعدًا سياسيًا. وتكفلت سلسلة من العوامل الداخلية والخارجية، في السنتين التاليتين، بإضفاء الطابع الرسمي على هذا التحول في استراتيجية مقاومة حماس. داخليًا، أسفرت المراجعة الذاتية لقضايا مثل فوائد «العمليات الاستشهادية»[38] وكذلك الدور السياسي لحماس عن تغيير مهم في التوجهات

(34) «رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل: سنواصل مواجهة الاحتلال مهما كانت الضغوط،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2002).

(35) المصدر نفسه.

(36) رأفت مُرّة، «الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في حديث شامل مع «فلسطين المسلمة»،» فلسطين المسلمة (آب/ أغسطس 2002).

(37) انظر مثلًا: «بيان صحفي لإسماعيل أبو شنب مطالبًا بتغييرات جوهرية في السلطة الفلسطينية،» الحياة، 16/ 5/ 2002.

(38) انظر مثلًا: «التفجيرات الانتحارية بين مؤيد ومعارض،» فلسطين المسلمة (تشرين الأول/ أكتوبر 2002). وثبت ذلك من خلال مقابلة بين المؤلف وأحد صانعي القرار المرتبط بحماس عن قرب، والذي كشف عن وجود علاقات متوترة وتعرض للتعذيب في صفوف قيادة حماس مرتبطة باستخدام الحركة للتفجيرات الانتحارية.

كان في الإمكان لمسه في أفعالها على الرغم من أنها لم تصرح عنه في خطابها. وخارجيًا، وفّرت حوادث متفرقة وضخمة بدأت بكانون الأول/ ديسمبر 2003، للحركة الزخم المطلوب للتغيير. وبدأ ذلك بإعلان إسرائيل عزمها على الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة[39]. وباتخاذها تدابير لتأكيد فك ارتباطها من موقع القوة، وفّرت إسرائيل لحماس، من دون قصد، فرصة ملموسة لتنمية رؤيتها السياسية. وساهم اغتيال الزعيم الروحي لحماس أحمد ياسين ثم اغتيال عبد العزيز الرنتيسي بشكل خاص، إلى جانب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، في إيجاد فراغ في المؤسسة السياسية تعيّن ملؤه في وقت يستعد فيه الفلسطينيون لتولّي حكم غزة، ونافست حماس فورًا لملء هذا الفراغ[40].

مع شروعها في مهمة حكم غزة عقب الانسحاب، قدمت حماس نفسها في خطابها باعتبارها طرفًا يستطيع «المزاوجة» بين المقاومة والسياسة[41]. ولتحقيق ذلك، شددت على البُعد السياسي في استراتيجيتها في المقاومة. واستفادت من

---

(39) «Sharon's Gaza Gambit,» *The Economist*, 5 February 2004. <http://www.economist.com/ node/2409578>. وإن فك الارتباط الإسرائيلي بغزة، على الرغم مما افترضه كثيرون من أنه فرصة بالنسبة إلى الفلسطينيين لإثبات أنهم قادرون على بناء ديمقراطية نابضة بالحياة، فإنه من الناحية الفعلية «تطبيق لسياسة إسرائيلية متعمدة تؤدي إلى التفكك الاقتصادي والمؤسساتي والإغلاق». وقالت سارة روي إن فك الارتباط الإسرائيلي كان من الناحية الجوهرية استمرارًا لسياسة أوسلو في التبعية الاقتصادية وهجرة السكان تدريجيًا، بل أنهت أيضًا أي آمال في وحدة إقليمية أو وطنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. انظر: Sara Roy, «Praying with their Eyes Closed: Reflections on the Disengagement from Gaza,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 4 (Summer 2005), pp. 64-74.

(40) كعيّنة عن منشورات حماس خلال هذه الأشهر، انظر: «بعد الاغتيالات: الوحدة الفلسطينية حول حماس،» فلسطين المسلمة (أيار/ مايو 2004)؛ «بيان صحفي لخالد مشعل يناقش وضع الحركة بعد اغتيال ياسين،» الحياة، 23/ 3/ 2004؛ «بيان صحفي للزهار عن الإصلاح وحكم غزة بعد الانسحاب،» القدس، 11/ 8/ 2004، ومها عبد الهادي، «قراءة سياسية للوضع بين الفلسطينيين عقب اغتيال ياسين والرنتيسي،» فلسطين المسلمة (أيار/ مايو 2004).

(41) انظر مثلًا: «مقابلة مع خالد مشعل يناقش فيها الصراع الفلسطيني،» المركز الفلسطيني للإعلام، 28/ 9/ 2004. ورأفت مُرّة، «ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان يتحدث لفلسطين المسلمة،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2004). وستعكس المنشورات في سنوات لاحقة فيما إذا حققت حماس هذا الزواج أم لا. وسام عفيفة، «حماس أنجحت في زواج الحكم والمقاومة؟،» فلسطين المسلمة (كانون الثاني/ يناير 2010).

تعريف مرن للمقاومة لتسليط الضوء على أنها استراتيجيا متعددة الأوجه تشمل عمليات عسكرية، لكنها تشمل أيضًا القدرة على الحكم والتنمية وأعمال إعادة الإعمار، وكذلك على وضع أساس اجتماعي[42]. وأتاح هذا النهج لحماس الاستفادة من إرث المقاومة والقيام في الوقت نفسه بنقل بؤرة تركيزها بعيدًا عن العمليات العسكرية. وطرحت إمكانية أن تكون المؤسسات الفلسطينية والبنية التحتية الاجتماعية والمدنية امتدادًا للجهاد مترجمًا إلى المستوى المجتمعي.

أظهر خطاب حماس أن إضفاء الطابع السياسي هذا على استراتيجيتها في المقاومة جاء بدرجة كبيرة ضد أوجه القصور الملاحظة داخل السلطة الفلسطينية[43]. وسمح ذلك للحركة بتقديم نفسها باعتبارها «الآخر»؛ أي رؤيةً للقيادة البديلة يمكن للفلسطينيين اختيارها. وأكدت حماس أن برنامجها السياسي المبني على المقاومة مماثل، في الجوهر، لبرنامج سياسي آخر لا يركز على المقاومة؛ والفارق هو في تحديد طريقة التعامل مع الطرف الثالث، وهو قوة الاحتلال؛ فالبرنامج الذي اقترحته حماس يتمسك على نحو حازم بمبادئه ويرفض تقديم تنازلات هدامة عبر المفاوضات، وهذا يعني أن ذلك ربما يشكل قطيعة مع سياسات السلطة الفلسطينية. ومكن برنامج حماس القيادة من صوغ سياسات واتخاذ قرارات والتعامل مع قوة الاحتلال بطريقة تحافظ على الحقوق الفلسطينية. ويمكن لسياسات القيادة أن تشمل المقاومة العسكرية، لكن حماس شددت على أن في إمكانها أيضًا تصعيد الضغط الدبلوماسي[44].

---

(42) كعيّنة عن هذا الخطاب، انظر: مها عبد الهادي: «حماس سياسيًا وعسكريًا بعد اغتيال الشيخين: ثبات على المواقف وتقدم شعبي،» فلسطين المسلمة (نيسان/ أبريل 2005)، و«بين الحوار والتهدئة والانتخابات: هل يلوح نظام سياسي جديد في الأفق؟،» فلسطين المسلمة (أيار/ مايو 2005)، و«خالد مشعل: الانسحاب من غزة إنجاز للمقاومة،» فلسطين المسلمة (أيلول/ سبتمبر 2005).

(43) قدمت حماس نفسها دائمًا، ومنذ الأيام الأولى لميثاقها، باعتبارها خيارًا بديلًا عن فتح. ولمعرفة المزيد عن علاقات حماس بالفصائل العلمانية، انظر محمود الزهار وحسين حجازي: «حماس: ترقب التدمير الذاتي للحركة الوطنية العلمانية». Mahmud Zahhar and Hussein Hijazi, «Hamas: Waiting for Secular Nationalism to Self-Destruct. An Interview with Mahmud Zahhar,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 3 (Spring 1995), pp. 81-88.

(44) كعيّنة تدلل على مثل هكذا خطاب، انظر: «في بداية السنة الخامسة من الانتفاضة، السلطة الفلسطينية في حالة ارتباك،» فلسطين المسلمة (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)؛ «الفساد ينخر فلسطين،» =

حددت حماس بهذا التصرف ميثاقها السياسي، وسلّطت الضوء على الإصلاحات المطلوبة في المؤسسة السياسية الفلسطينية. وناقشت قضايا مثل الفساد ومحدودية فرص تعددية حزبية ونقص التمثيل لجميع الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة وخارجها[45]. وفي تسارع خطى طموحات حماس السياسية، شاركت في الانتخابات البلدية في عامي 2004-2005، وكان أداؤها جيدًا[46]. وبلور هذا النجاح تصميمها على استكمال دخولها السياسة الداخلية[47]. وأعلنت حماس بناءً على فرضية إعادة صوغ كاملة للمؤسسة السياسية، نيّتها المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في تموز/يوليو 2005. وبررت قرارها ذاك بأنه: «الشكل الشرعي من الاجتهاد. وهو يمثّل حنكة سياسية لجهة التوقيت الصحيح لاختيار المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع ... وهذا هو [أسلوب المشاركة] الصحيح لضمان إصلاح سليم ولترميم المؤسسة الفلسطينية الهشة، وتحويلها إلى حضور قوي وآمن لمواجهة احتلال عنصري غاشم»[48].

قدم خطاب الحركة المشاركة السياسية بوصفها «مسؤولية» ضرورية للحفاظ على المقاومة ضد الاحتلال، وبالتالي ضمان استمرار الانتفاضة

= فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2004)، ومها عبد الهادي، «السلطة الفلسطينية: حصاد من عقد مر،» فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2004).

(45) انظر مناقشة بيان حماس الانتخابي عن الإصلاح والتغيير في: Hroub, «A «New Hamas» through its New Documents».

(46) Tamimi, pp. 203-217.

ولمعرفة المزيد عن تغطية حماس لهذه الانتخابات، انظر: محمد الحلايقة، «انتخابات الخليل البلدية،» فلسطين المسلمة (كانون الثاني/يناير 2005).

(47) شكّل قرار حماس المشاركة في انتخابات 2006 تحولًا كاملًا عن قرارها بعدم المشاركة في انتخابات 1996. ولمعرفة المزيد عن التغيرات الجارية بين 1996 و2004، والتي أثرت في هذا التحول، انظر: وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، و Milton-Edwards, «Political Islam in Palestine,» pp. 215-217.

(48) «مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية: قرار حكيم وذكي،» فلسطين المسلمة (أيار/مايو 2005).

بوسائل أخرى[49]. وأصبحت المشاركة السياسية ببساطة مظهرًا آخر من مظاهر المقاومة. وتضمّنت رؤية حماس عودة المجلس التشريعي الفلسطيني لأخذ دوره السياسي السائد. وأملت من قيامها بذلك باستخدام المجلس التشريعي الفلسطيني للدفاع عن حق المقاومة ومكافحة الفساد وإجراء انتخابات نزيهة وضمان إصلاح شامل في منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا التصميم على تجديد النضال الوطني، شاركت حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006 وفازت فيها، وبالتالي أكملت دخولها في الجسد السياسي الفلسطيني.

ثانيًا: تهميش حماس

ظهرت فور انتصار حماس في الانتخابات دلائل على أن هذا الفوز لن يمضي من دون منازعات؛ فالأميركيون والإسرائيليون وعدد من المسؤولين الفلسطينيين، كما تردد على نطاق واسع، وضعوا استراتيجيا للتعامل مع انتصار حماس كعقبة كبيرة أمام توطيد السلام الذي كان يُعتقد أنه في طريقه إلى التحقق[50]. وهدفت الخطة إلى معاكسة نتائج الانتخابات، بناءً أساسًا على فرضية أن انتصار حماس كان مجرد تكتيك اعتمده الفلسطينيون لمعاقبة فتح، وهو لذلك لا يعكس التأييد الانتخابي الفعلي على الأرض. ونفذت هذه الخطة من حيث الجوهر، في تقوية القيادة القائمة بزعامة محمود عباس، وفي الوقت نفسه زعزعة استقرار حماس وصعود دورها السياسي[51].

تجلى هذا النهج بجوانب عدة؛ فلدعم القيادة الحالية وُضعت تدابير لتعزيز سلطة عباس بصفته رئيسًا للسلطة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية على

---

(49) «مقابلة مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية،» الحياة، 17/ 12/ 2005.

(50) لمعرفة المزيد عن السياسات الدولية المعتمدة لعزل حماس انظر: David Rose, «The Gaza Bombshell,» Vanity Fair News, April 2008. <http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804>; Elliott Abrams, *Tested by Zion: The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013); Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*, pp. 39-49; Tamimi, pp. 224-245, and «Elliott Abram's Uncivil War,» Conflicts Forum, 7/1/2007. <www.conflictsforum.org/2007/elliot-abrams-uncivil-war>.

(51) Steven Erlanger, «U.S. and Israelis are Said to Talk of Hamas Ouster,» *The New York Times*, 14/2/2006. <http://www.nytimes.com/2006/02/14/international/middleeast/14mideast.html?pagewanted=all&_r=0>.

حساب منصبي رئاسة الوزراء والمجلس التشريعي اللذين باتا تحت هيمنة حماس. وقبل تشكيل حكومة حماس، أبطل عباس بنجاح الإصلاحات التي ضغطت الولايات المتحدة وإسرائيل على ياسر عرفات لتنفيذها[52]. وأدى هذا فعليًا إلى مركزة جميع السلطات مرة أخرى في يد الرئيس، وتحجيم دور رئاسة الوزراء والمجلس التشريعي. وجرى إلى جانب ذلك إضعاف حثيث لحركة حماس، عبر حصار مالي فرض شروطًا صارمة لتوفير المساعدات للفلسطينيين، وعبر حجب إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية أيضًا التي تجمعها إسرائيل والمستحقة للفلسطينيين[53]. لكن الأمر الأشد ضررًا هو ذلك الذي جرى في إثر ضغط من وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس على اللجنة الرباعية (هيئة مؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا)، هو إصدار شروط ثلاثة للتعامل مع حكومة حماس: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف، وقبول كل الاتفاقات السابقة مع إسرائيل[54].

بالترافق مع هذه السياسات، فُرض حصار دولي فاعل ضد حماس، وضمنًا ضد الفلسطينيين بشكل جماعي. وتصورت الخطة أنه حالما يشعر الفلسطينيون بهذا العبء، فإنهم سيجبرون حماس إما على قبول شروط الرباعية وإما قبول دعوة عباس إلى انتخابات جديدة[55]. ومع ذلك، عارضت حماس أيديولوجيًا شروط الرباعية، بل بدا بوضوح منذ البداية أنها سعت بدلًا من قبول ذلك إلى استخدام انتصارها الانتخابي لفرض برنامجها السياسي على قاعدة المقاومة. والأهم أن حماس، وهذا ما أقلق كثيرًا أطراف عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، صوّرت برنامجها السياسي كفرصة للخروج من إطار العمل هذا وإعادة هيكلة كاملة للطريقة التي يلتزمها الفلسطينيون تجاه إسرائيل ويتعاملون مع الاحتلال[56]. وكان التحدي الأكبر أمام حماس للقيام بذلك هو تأمين دعم

(52) Tamimi, p. 227.

(53) Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*, pp. 39-49; Tamimi, pp. 224-245, and «A Tricky Jigsaw,» *The Economist*, 23 February 2006. <http://www.economist.com/node/5558950>.

(54) المصادر نفسها.

(55) Erlanger, «U.S. and Israelis».

(56) انظر على سبيل المثال: «رسالة من حماس إلى اللجنة الرباعية المنعقدة في دافوس =

دولي وعون مالي نظرًا إلى الحصار. وكان نجاحها في ذلك مرهونًا بقدرتها على تهدئة مخاوف المانحين المتعلقة باعتراضها على شروط الرباعية، فضلًا عن المخاوف بشأن خطط إدارتها وممارساتها الاجتماعية وهيكلها القضائي نظرًا إلى طبيعتها الإسلامية المحافظة.

حاولت الحركة، لتحقيق هذه الأهداف، إثبات استعدادها للتعاون الدبلوماسي والاعتدال السياسي، ورغبتها في الحكم في ائتلاف مع أعضاء من فتح[57]. وفي النهاية، وبعد أن تأكدت من عقم جهدها، بدأ خطاب حماس في التركيز على «مؤامرة دولية» متصورة، الأمر الذي يقوض احتمالات التوصل إلى حكومة وحدة نظرًا إلى الدعم الذي يزعم أن فتح تتلقاه لتجنّب التعاون مع حماس[58]. وتقدمت حماس، لدى إعلانها أن المراسيم التي أصدرها عباس «غير دستورية»[59]، بحكومة جرى التصويت على منحها الثقة باعتبارها الحكومة الفلسطينية العاشرة في 28 آذار/ مارس 2006. وعُيّن إسماعيل هنية رئيسًا للوزراء ومحمود الزهار وزيرًا للشؤون الخارجية وعمر عبد الرزاق للمالية وسعيد صيام للداخلية[60]. وشرع قادة حماس، بناءً على برنامجها السياسي، في الالتفاف على الحصار الدولي وحشد التأييد للحكومة.

= (30 كانون الثاني/ يناير 2006،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، إعداد وتحرير محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

(57) Tamimi, pp. 224-227 وكعيّنة عن خطاب حماس في ذلك الوقت، والذي تناقش فيه الحركة أهدافها السياسية وجاهزيتها للوحدة، انظر: مها عبد الهادي، «تشرع حكومة حماس بمرحلة جديدة من التطلعات السياسية والاقتصادية،» فلسطين المسلمة (نيسان/ أبريل 2006)؛ «مقابلة مع النائب سعيد صيام عضو القيادة السياسية لحركة حماس حول الشراكة بين القوى الفلسطينية (16 شباط/ فبراير 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، و«مقابلة مع موسى أبو مرزوق قال فيها: إذا تعارضت ظروف الحكم مع المقاومة فالمقاومة هي الأصل (25 نيسان/ أبريل 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

(58) انظر مثلًا: «التآمر لهزيمة حماس في الحكم،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2006).

(59) «تصريح صحفي لحماس تعتبر فيه ما صدر عن المجلس التشريعي في جلسته الختامية باطلًا (14 شباط/ فبراير 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

(60) «مرسوم رئاسي لسنة 2006 بشأن تشكيل مجلس الوزراء (29 آذار/ مارس 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

منذ الأيام الأولى لحماس كحزب منتخب، كشف خطابها كيف قاربت مهمة تنفيذ برنامجها السياسي في صيغة حكومة فاعلة، حيث حاولت حكومة حماس مأسسة مفهوم «المقاومة» في جوانب الحكم كلها، كالاقتصاد والأمن والبنية التحتية الاجتماعية[61]. وبذلك، أكملت الحكومة من الناحية الأساسية إضفاء الطابع السياسي على الحركة، فأوجدت في الواقع ما تسمّيه هذه الدراسة شكلًا من «المقاومة السياسية». واعتمد ذلك على شرعية حماس كحركة مقاومة. وأكد خطاب قادتها، في أثناء متابعتهم تطلعاتها السياسية، المقاومة في مساعيهم السياسية؛ إذ أكد خالد مشعل مثلًا أن «معارضة شروط الرباعية والصمود في وجه الحصار الدولي» شكل من أشكال المقاومة[62]. وبهذا التوظيف للمصطلحات، بقي غزو الحركة للحكومة شكلًا مشروعًا من أشكال المقاومة، ولو على حساب كفاحها المسلح.

كانت حماس على قناعة راسخة بأن ما اعتبرته قضية صائبة سيكون كافيًا للالتفاف على القيود المفروضة من الولايات المتحدة وإسرائيل. لكن كان خلف هذا التصور قناعة براغماتية غير معلنة بأن في إمكانها أن تتفاوض في شأن شروط الرباعية إذا أثبتت مبادراتها الأخرى عقمها. فعلى سبيل المثال، يُظهر تحليل خطاب مشعل في أثناء جولاته الدبلوماسية بُعيْد انتصار حماس الانتخابي، أنه كان يراوغ بخصوص إمكانية قبول حماس مع مرور الوقت ديمومة الحل «المرحلي» (على أساس حدود 1967)، إذا تعاملت إسرائيل بالمثل[63]. وتجسد ذلك بصورة أكبر عندما أوضح مشعل كيف أن أفعال

---

(61) انظر على سبيل المثال: «خطاب إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة للحكومة العاشرة (28 آذار/مارس 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006؛ «مشروع البرنامج السياسي لحكومة حماس (20 آذار/مارس 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، و«البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية،» فلسطين المسلمة (نيسان/أبريل 2006). وأشار أسامة حمدان إلى هذا المفهوم باعتباره مهمة حماس الطويلة الأجل لتشكيل «مجتمع المقاومة»، انظر: مقابلة مع أسامة حمدان، أجراها معه طارق بقوني، بيروت، 10 آب/أغسطس 2011.

(62) «كلمة خالد مشعل في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بنقابة الصحفيين بالقاهرة (7 شباط/فبراير 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

(63) «مقابلة تلفزيونية لخالد مشعل مع فضائية الجزيرة.. حول كسر عزلة حماس الدولية (6 =

حماس تستجيب ضمنًا لشروط الرباعية من دون اضطرار الحركة إلى تعريض قاعدتها الأيديولوجية للخطر عبر إعلان واضح لالتزامها تلك الشروط؛ فعبر احتوائها البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، والحفاظ على تعاملاتها الإدارية اليومية مع إسرائيل، وعبر قبول قيادة عباس لمنظمة التحرير الفلسطينية والتزامه في المفاوضات على نحو مستمر، كان مشعل يدلل أن حماس تعلن الاعتراف بإسرائيل بحكم الأمر الواقع[64].

تبنّى قادة حماس أيضًا مواقف تفاوضية في شأن شرط الرباعية المتعلق بالاعتراف بجميع الاتفاقات الموقَّعة سابقًا مع إسرائيل. وأكد مشعل مرارًا أن هذا الشرط غير ملائم بسبب فشل إسرائيل المزمن في تحمل مسؤولياتها، جراء رفضها وقف النشاط الاستيطاني وبناء الجدار العازل أيضًا. وإضافة إلى ما سبق، كان مشعل يشدد على أن الاتفاقات السابقة صيغت على أساس مصلحة إسرائيل وتفاوض بشأنها من تعتبره حماس هيئات حكم فلسطينية غير تمثيلية وغير ديمقراطية. وأكد مشعل أنه فور إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتصبح مؤسسة تمثيلية وديمقراطية، ستغدو أداة مقبولة لتقويم صلاحية اتفاقات سابقة، وستكون حماس حينها على استعداد لالتزام أي شرط يمكن أن يصدر عن كيان كهذا[65].

يشير جهد حماس لتوضيح اعترافها الضمني بإسرائيل ولتبرير رفضها قبول الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة، وبالترافق مع عروضها الدائمة للهدنة، إلى أن خطابها الناري كان في الأغلب يخفي حيزًا، ولو ضيقًا، للمناورة الدبلوماسية في شأن شروط الرباعية. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا

= آذار/ مارس 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006. وورد في الصحافة الدولية تقارير عن مساعي قادة حماس لتسوية هدنة طويلة الأجل وحل قائم على أساس الدولتين. انظر مثلًا: «Shut your Eyes and Think of Palestine,» *The Economist*, 4 May 2006. <http://www.economist.com/node/6889139>.

(64) انظر مثلًا: مها عبد الهادي، «آفاق سياسية قادمة: حماس تقود القضية الفلسطينية لمرحلة تاريخية،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2006)، و«مقابلة مع خالد مشعل حول الجولة العربية والعلاقة مع إيران وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (22 شباط/ فبراير 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006. ولمعرفة المزيد عن هذا انظر: Tamimi, pp. 224-227.

(65) «مقابلة مع خالد مشعل حول الجولة العربية والعلاقة مع إيران وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية».

تعتبران تلك الشروط غير قابلة للتفاوض. وكانت الولايات المتحدة متعنتة في رفضها التعامل مع حماس قبل موافقة الحركة على شروط الرباعية من دون قيد أو شرط، وعملت على كسب دعم دول أخرى لهذه الاستراتيجيا[66]. وفشلت حماس أيضًا في محاولاتها التغلب على هذا الحصار عبر حشد الدعم من الدول العربية التي أظهرت حذرًا من إزعاج الولايات المتحدة أو من السماح بنجاح حكومة إسلامية تهدد أنظمتها. وبدلًا من التعهد بدعم مالي يعوض خسارة المساعدة الدولية، كما أملت حماس، وعدت الأخيرة، فحسب، بالحفاظ على مستوى تمويلها السابق في القمة العربية التي تلت فوزها الانتخابي[67].

فاقمت استمرارية الحصار الدولي وفاعليته شعور حماس بالعزلة، كما بدا واضحًا في خطابها آنئذ. وازدادت حدة ذلك بفعل الحصار الذي أخذ يتجلى على أرض الواقع بمساعدة مالية وعسكرية لفتح، وإيجاد ما اعتبرته حماس حكومة ظل فلسطينية تهدف إلى تقليص سلطتها[68]، وفاقم هذا التدخل الأجنبي التوتر بين الفصائل الفلسطينية[69]. ونظرًا إلى فشل حماس المستمر في إدارة الحكم بشكل فاعل، بات خطابها فريسة عقلية حصار معوّقة. وعكس بذلك الارتياب المتصاعد في أن «المؤامرات» المحلية والدولية تهدف إلى تحطيمها[70]. وفتح التوتر المتصاعد الطريق أمام حدوث اشتباكات متقطعة

---

(66) Erlanger, «U.S. and Israelis».

(67) «Isolated, in its Violent Corner,» *The Economist*, 20 April 2006. <http://www.economist.com/node/6831963>, and «Foul-weather friends or foes?,» *The Economist*, 18 May 2006. <http://www.economist.com/node/6955030>.

(68) لمعرفة المزيد عن الدعم العسكري والمالي الأميركي لفتح، انظر: Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*, pp. 39-49, and Tamimi, pp. 224-245.

(69) كي تتصدى حماس لهذا التهديد المتصور، أنشأت قوة أمنية خاصة أطلقت عليها اسم القوة التنفيذية. انظر: «نص الرسالة التي بعث بها إسماعيل هنية إلى محمود عباس تناول فيها شرعية تشكيل القوة التنفيذية (22 نيسان/ أبريل 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، و«القوة التنفيذية منتشرة في الشوارع،» فلسطين المسلمة (حزيران/ يونيو 2006).

(70) كعيّنة عن هكذا خطاب، انظر: إبراهيم السعيد، «ينفذ الاحتلال خطة «جدار حديدي» لمقاطعة حكومة حماس،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2006).

وعنيفة بين الفصائل، تتبعها جولات من المفاوضات المحلية الهادفة إلى تجنّب حرب أهلية شاملة وإلى إقامة حكومة وحدة[71].

تمسّكت حماس على نحو ثابت، طوال هذه المفاوضات الداخلية، برفض قبول شروط الرباعية صراحةً، لكنها مع ذلك أظهرت براغماتية في استعدادها للتنازل قليلًا عن تعنّتها الدبلوماسي والتوصل إلى تقارب مع فتح، حيث أُجريت مفاوضات بُنيت عمومًا على اتفاقات سابقة بين الفصائل، ومنها إعلان القاهرة 2005، ووثيقة الأسرى التي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 وإلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتحرير الأسرى والتمسك بحق العودة استنادًا إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194[72]. وقدّمت الحركة على مدى مناقشات عدة جرت في شأن هذه القضايا خلال الفترة الوجيزة من تولّيها الحكومة، عددًا من الفرص للتوصل إلى اتفاقات دبلوماسية؛ فعلى سبيل المثال، أشارت حماس إلى أنها توافق على الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية بشكل موقت ريثما يتم إصلاح المنظمة. وأشارت أيضًا، على الرغم من رفضها الاعتراف بإسرائيل، إلى أنها ستلتزم نتائج استفتاء شعبي بشأن السلام[73].

كانت هذه العروض مناورات واضحة من حماس للتوصل إلى حل مع فتح والإبقاء على الحوار الوطني، من دون الاضطرار إلى تقديم أي تنازلات أيديولوجية حقيقية، لكنها مع ذلك مثلت فعليًا نقطة انطلاق للنقاشات. وعلى الرغم من هذه الفرص، استمرت سياسات التهميش في تقويض المبادرات السياسية المحتملة التي اتُّبعت مع ظهور التكهنات بخصوص تليين محتمل في مواقف حماس؛ فمثلًا، نُقل عن مشعل في مقابلة مع وكالة رويترز في أوائل

---

(71) بالنسبة إلى رأي حماس في هذا التوتر، انظر: «مقابلة مع النائب سعيد صيام عضو القيادة السياسية لحركة حماس حول الشراكة بين القوى الفلسطينية (16 شباط/ فبراير 2066)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

(72) عاطف دغلس، «عوامل محركة كثيرة من أجل حكومة وحدة، لكن عراقيل الولايات المتحدة متواصلة،» فلسطين المسلمة (تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

(73) لمعرفة المزيد عن مناورات حماس الدبلوماسية، انظر: «مقابلة مع الناطق باسم الحكومة غازي حماد حول الحوار الوطني (1 أيار/ مايو 2006)،» و«كلمة إسماعيل هنية في مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني (26 أيار/ مايو 2006)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2006.

كانون الثاني/يناير 2007: «كفلسطيني، أنا أتحدث باسم مطلب فلسطيني وعربي في الحصول على دولة على حدود 1967. صحيح! وبالاستدلال، يعني ذلك أنه يوجد كيان أو دولة تدعى إسرائيل على بقية الأراضي الفلسطينية. هذا واقع وأنا لن أتعامل مع هذا الواقع بالاعتراف به أو المصادقة عليه. إنه مجرد واقع قائم على ظرف تاريخي. نتحدث اليوم عن استعداد فلسطيني وعربي لقبول دولة فلسطين على حدود 1967 ... والسؤال هو هل يوجد استعداد إسرائيلي أو أميركي أو دولي للاعتراف بهذا؟»[74].

غذّت مثل هذه التصريحات، مترافقة مع سلسلة اتفاقات فاوضت عليها حكومة حماس وجولات مستمرة من المباحثات بين هنية وعباس، التوقعات بأن الحركة تحاول التفاوض على تسوية دبلوماسية. لكن بدلًا من تشجيعها، قوّض التعنت من الجانبين الأميركي والإسرائيلي، وبالتواطؤ مع عناصر معطّلة داخل فتح في النهاية، أي فرصة للتعاطي مع حماس بصورة إيجابية.

تلك كانت الحالة حتى عقب اتفاق مكة (2007) الذي اتفقت فيه حماس وفتح على تأليف حكومة وحدة. وكان ذلك الاتفاق صفقة واعدة بالمعاني كلها، ونظر إليه كثيرون باعتباره الخطوة الأولى لحماس نحو الاعتدال، فرأى الاتحاد الأوروبي مثلًا، أن المقاطعة فشلت في تحقيق أهدافها ومن غير المرجح أن تقود حماس إلى قبول شروط الرباعية[75]. وحاجّ كثيرون بأن حماس ستقْدم على تحقيق شروط الرباعية بحكم الأمر الواقع من خلال إطار سلام ذي صدقية[76]. وكانوا بذلك يعترفون باحتمال أن يكون خطاب حماس مجرد أداة تعتمدها الحركة لحماية شرعيتها فيما تمضي في عملية تسيسها. وأيّدت بلدان أوروبية عدة وجهة نظر أن ثمة

---

(74) «Q&A with Hamas Leader Khaled Meshaal,» Reuters, 10/1/2007. <http://www.reuters.com/article/2007/01/10/us-palestinians-meshaal-text-idUSL1046412720070110>.

(75) نبيل شبيب، «الاتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية الجديدة،» فلسطين المسلمة (نيسان/أبريل 2007).

(76) انظر على سبيل: «Time for an Arab Road Map,» *The Economist*, 22 March 2007. <http://www.economist.com/node/8888829>.

ضرورة للاتفاق مع الحكومة بشكل انتقائي على الرغم من الجهد الإسرائيلي بأشكاله المتضافرة للإبقاء على المقاطعة[77]، ومارست ضغطًا لطيفًا على الرباعية لمراجعة موقفها[78].

أبقت الولايات المتحدة وإسرائيل، على الرغم من هذه الفرص، ضغطها على عباس للدفع باتجاه اعتراف صريح بشروط الرباعية[79]. ونظرًا إلى كون جهد التفاوض على اتفاق الوحدة يفشل باستمرار، فإن خطاب حماس يؤكد كشف «المؤامرة» في ذلك[80]، حيث قدّرت حماس أن في غياب أي آفاق للعودة إلى عملية السلام، ترمي الولايات المتحدة بثقلها خلف فتح، وشككت في أن رايس توصلت إلى اتفاق مع عباس وراء الكواليس لمنع أي شرعية تُمنح لحماس من خلال تشكيل حكومة وحدة. وكانت لجولة رايس في الشرق الأوسط، التي دعت في أثنائها وزراء الخارجية العرب إلى الكف عن دعم حماس، مساهمتها في تعزيز هذه الشكوك مثلما فعلت الأخبار المتعلقة بإرسال مساعدة مالية إلى عباس[81]. وجادلت حماس في أن هذه السياسات يقودها «جهد صهيوني» حين وقعت الحركة على مقالات إخبارية إسرائيلية ونقاشات أكاديمية عن تواطؤ إسرائيل مع فتح، من الناحية المالية أو من خلال التنسيق الأمني[82]. وأصبح خطاب حماس أكثر احتدامًا حين عنّفت الحركة بشدة

---

(77) أعادت النرويج على سبيل المثال العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الحكومة الجديدة. «The Squeeze Continues,» *The Economist*, 22 March 2007. <http://www.economist.com/node/8896189>.

(78) «بلير في لقائه مع عباس: من الممكن إحراز تقدم في الشرق الأوسط مع مسؤولين كبار من حركة حماس (20 شباط/ فبراير 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، إعداد وتحرير محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

(79) Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*, pp. 39-49.

(80) وكعيّنة، انظر مثلًا: «بيان لحركة حماس حول التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل (25 آذار/ مارس 2007)،» و«أسامة حمدان: أمريكا وإسرائيل تسعيان لإفشال اتفاق مكة (7 آذار/ مارس 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وإبراهيم السعيد، «يستعد الاحتلال لاجتياح غزة،» فلسطين المسلمة (نيسان/ أبريل 2007).

(81) انظر: «Elliott Abram's Uncivil War».

(82) مها عبد الهادي، «الهدف هو دعم عباس وتدمير حماس،» فلسطين المسلمة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006).

«الحلفاءَ المحليين للصهاينة» و«الخونة» الذين يدعمون تنفيذ «المؤامرة» التي تحيكها أميركا[83].

إن تحوّل الولايات المتحدة وإسرائيل نحو الحلول العسكرية زرع بشكل لا يقبل الجدل بذور صراع مستقبلي بين حماس وفتح، وعمل بنشاط على تقويض أي جهد بينهما لتشكيل حكومة وحدة[84]. وحذّرت حماس في مواجهة إشارات واضحة إلى التواطؤ والدعم العسكري لفتح، من أنها «ستجبر على العودة» إلى المقاومة[85]. وبحلول نهاية أيار/مايو 2007، ارتدت حوادث في غزة بسرعة إلى العنف، حين أقدمت حماس على «استباق» ما اعتبرته ذروة في المؤامرة الهادفة إلى تقويضها. وخلال أيام قليلة، استولت الحركة على قطاع غزة بالكامل.

ثالثًا: تحصّن حماس في غزة

نددت الأطراف الدولية والمحلية باستيلاء حماس على غزة، وأعادت مباشرةً توجيه الحصار المطبق على حكومتها ليشمل كامل قطاع غزة[86].

---

(83) «التسلسل الزمني الكامل لأحداث غزة،» فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2007).

(84) تحت ذريعة «الإصلاح الأمني»، بدأت الولايات المتحدة بتمويل معسكر تدريب لقوى الأمن الرئاسي، وهم تحت طلب عباس خارج أريحا. هؤلاء الحراس، وهم «القوة 17» الشهيرة التي أنشأها الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات كحراس شخصيين له، كان من الضروري تعزيزهم بـ 2000 جندي من لواء بدر، الذي فرّع من جيش التحرير الفلسطيني في الأردن. وهذا سيرفع إجمالي عدد أفراد أمن عباس إلى عشرات الآلاف مقارنةً بـ 5700 جندي في غزة لحماس و1500 جندي في الضفة الغربية. «Military Solutions in the Air,» *The Economist*, 2 November 2006. <http://www.economist.com/node/8109652>.

(85) انظر مثلًا: محمد راجح، «حكومة الوحدة على مفترق طرق لمواجهة الفلتان الأمني،» فلسطين المسلمة (أيار/مايو 2007)، و«غزة بين مطرقة الاحتلال وسندان الثوريين،» فلسطين المسلمة (حزيران/يونيو 2007).

(86) كان الحصار المفروض دلالة واضحة على السلطة والسيطرة الشاملة والتي يمكن لإسرائيل فرضها على غزة. لكن ثمة استثناء واحدًا واضحًا لهذه السيطرة الكاملة، وهو اقتصاد أنفاق غزة، الذي يقول بيلهام إنه سمح لحماس بالالتفاف على أسوأ آثار الحصار. انظر: Pelham, «Gaza's Tunnel Phenomenon».

وأدت السيطرة تلك إلى جعل غزة «منطقة سجينة وتحت الحصار»، تكشف الوضع فيها عن أزمة =

ووصفت الحوادث الانقسامية من عباس والولايات المتحدة وإسرائيل بـ«الانقلاب» على النضال الفلسطيني، وبالتالي عوملت على هذا الأساس[87]، لكن رواية فتح قوبلت برواية معاكسة من حماس عن كيفية تطور الحوادث؛ إذ وضعت الحركة رواية مضادة وعززتها بشكل منهجي في خطابها؛ فبدلًا من «الانقلاب»، وصف مشعل الحوادث في غزة باعتبارها «وضعًا أمنيًا» أجبرت الحركة على اتخاذه[88]. وتعاملت حماس مع الانفصال باعتباره تتويجًا للحملة الدولية التي تعتقد أنها تهدف إلى النيل منها منذ انتصارها الانتخابي في عام 2006، وبالتالي هو استيلاؤها على السلطة بصورة استباقية.

بقيام كيانين فلسطينيين، باتت حماس الحزب الحاكم الوحيد في القطاع. ولأن السلطة الفلسطينية أمرت موظفيها بعدم الالتحاق بالعمل، وعرضت في الوقت نفسه الحفاظ على دفع رواتبهم من الضفة الغربية[89]، استطاعت حماس تعيين موظفين للمؤسسات الهيكلية للسلطة الفلسطينية من دون العبء الاقتصادي لموظفين لا يعملون. علاوةً على ذلك، ما عادت الحركة مكبّلة بالاضطرار إلى تطويع برنامجها السياسي المبني على المقاومة لاستيعاب فصائل مثل فتح الملتزمة عملية السلام، بل منحت كادرًا نظيفًا لتنفذ من خلاله برنامجها السياسي من طرف واحد.

شرعت حماس، منذ البداية، في تحويل المؤسسات التي خلّفتها السلطة

= إنسانية «مدارة» بعناية (بحيث إنها تعاقب الشعب في غزة من دون قرع أجهزة الإنذار في الغرب). انظر:
Gisha: Legal Center for Freedom of Movement, «Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 36, no. 3 (Spring 2007), p. 194.

(87) انظر مثلًا: «كلمة محمود عباس في افتتاح اجتماعات المجلس المركزي (18 تموز/يوليو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

(88) كعيّنة عن الرواية المضادة لحماس، انظر: «رسالة من حماس في غزة إلى حماس في دمشق حول تطورات الأحداث قبيل الحسم (13 حزيران/يونيو 2007)؛» «تصريح صحفي لأسامة حمدان حول أحداث غزة (14 حزيران/يونيو 2007)،» و«المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركة حماس في مدينة غزة بعد الحسم العسكري (22 حزيران/يونيو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، و«مشعل: المشكلة ليست مع فتح،» فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2007).

(89) «قرار مدير عام الشرطة في قطاع غزة كمال الشيخ بعدم التعامل مع الحكومة المقالة (15 حزيران/يونيو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

الفلسطينية وراءها لإنشاء حكومتها الخاصة التي تؤيد «المبادئ الوطنية الفلسطينية»، وتصر على الحق في المقاومة[90]. وانطلقت حماس عيانيًا في تثبيت حكمها عن طريق التشديد على هيمنتها، فأزالت صور عرفات، ووزعت راياتها الخضر، ونشرت عناصرها للحراسة الأمنية عند التقاطعات الرئيسة والمباني الحكومية والمؤسسات الأجنبية. وسلّطت الحركة الأضواء على الفائدة من سيطرتها عبر إعداد تقارير عن تعزيز مزعوم للأمن في الشوارع بعد «أن أبعد مقاتلوها بشجاعة العناصر المتمردة المسلحة ونظفوا القطاع»، وادعت أنه لم يبق هناك رجال مسلحون يتجولون بأسلحتهم لأنها وضعت لوائح تنظم حمل السلاح ووضع الأقنعة والأشكال الأخرى من التحريض في الأماكن العامة. وأجرت مقابلات مع أسر بدا بوضوح «أنها تشعر بالأمان في التجول على الشاطئ والبقاء خارج بيوتها في وضح النهار». وأظهر آخرون أنهم «أخيرًا قادرون على الاستغراق في النوم من دون أصوات إطلاق النار المستمر في الشوارع». وأشارت الحركة إلى وجود ابتهاج وارتياح مطلق في صفوف سكان قطاع غزة. وأصبحت الأغاني التي ترددها الحركة ذات طبيعة وطنية وتمجد حماس وقواها الأمنية - القوات التنفيذية - ومن هذه الأغاني «حمساوي لا يخشى الموت» و«القوات التنفيذية الله معهم». وحتى حركة السير قيل إنها كانت أكثر تنظيمًا مع وجود متطوعين في الشوارع لاستعادة الهدوء والنظام[91].

لعل أقوى دليل على أن حماس بدأت بتوطيد نفسها في غزة وصفها برنامجها لإتمام إصلاح القوات الأمنية بجعله على أساس الجدارة بدلًا من الانتماء، وطرد العملاء وإرساء سيادة القانون[92]. وصرحت الحركة بأنها

---

(90) انظر مثلًا: «يؤكد المؤتمر الفلسطيني الوطني في دمشق على الالتزام بفلسطين التاريخية والمقاومة والوحدة والعودة،» فلسطين المسلمة (شباط/ فبراير 2008).

(91) وكمثال لهذه تقارير، انظر: «غزة بعد شهر: هدوء وأمن ومتطوعون ينظمون حركة السير،» فلسطين المسلمة (آب/ أغسطس 2007)؛ «القيادي في حماس محمود الزهار يؤكد أن حماس لن تسلّم بعودة الأوضاع في القطاع إلى ما كانت عليه (12 تموز/ يوليو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، وإبراهيم منصور، «برنامج لحكم غزة،» فلسطين المسلمة (آب/ أغسطس 2007).

(92) لمعرفة المزيد عن الوضع الأمني في غزة بعد الانفصال، انظر: Beverley Milton-Edwards, «Order without Law? An Anatomy of Hamas Security: The Executive Force (Tanfithya),» *International* =

ملتزمة بناء قوتها الأمنية الوطنية الخاصة التي تضم جميع الفصائل، عوضًا عن السماح لقوات عباس الأمنية - الذين وصفتهم بـ «الخونة» - من إحكام السيطرة في حال حدوث مصالحة[93]. ويعتبر تأكيد حماس اللفظي لانفتاحها على التعددية والمعارضة السياسية دليلًا آخر على أنها صارت تعتبر نفسها كيانًا حاكمًا. وأكدت أنها ترحب بالتظاهرات وبمسيرات التأييد التي تنظمها فتح، بل قارنت سياستها المزعومة بالسماح لرايات فتح بأن تعلّق على الأبنية في وسط غزة، بسياسة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي اتهمتها بمنع المشيّعين من حضور جنازات عناصر حماس[94]. واستفادت حماس، في هذه المواقف من الأمن والتعددية، من موقعها المهيمن كآلية وحيدة للردع والقوة، وظهرت بهالة القوة التي لا تُقهر في غياب أي معارضة ملموسة لحكمها في غزة[95].

تحوّل خطاب حماس أيضًا نحو الاقتصاد ووسائل جعل القطاع مكتفيًا ذاتيًا، بل ألمحت إلى أنها تُجري مباحثات غير مباشرة مع «الصهيونيين» لاستعادة مراقبة الحدود[96]. وبدأت الحركة بتوسيع البنية التحتية لما سيصبح لاحقًا شريان حياة غزة الاقتصادي، وهو شبكة كثيفة من الأنفاق موجودة على الحدود بين غزة ومصر، حيث ستصبح الضرائب المفروضة على البضائع المهرّبة عبر الأنفاق في النهاية المصدر الرئيس للدخل بالنسبة إلى الحركة[97]. وبدأت حماس إظهار أدلة على التعامل مع المجتمع الدولي عبر القيام بدور

Peacekeeping, vol. 15, no. 5 (2008), p. 670, and Yezid Sayigh, «“We Serve the People”: Hamas Policing = in Gaza» (Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, Crown Paper; 5, April 2011).

(93) «القيادي في حماس محمود الزهار يؤكد أن حماس لن تسلّم بعودة الأوضاع في القطاع إلى ما كانت عليه».

(94) «بيان لحركة حماس تتهم فيه فتح بمنع حماس من الخروج في جنازات الشهداء بالضفة (2 أيلول/ سبتمبر 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

(95) تصاعد التحدي لحكم حماس من قبل الجماعات السلفية مع مرور الوقت، لكن استمرار انعدام تنظيمها، ولإظهارها قدرات عسكرية أقل كثيرًا من حماس، لم يجعل منها تهديدًا كبيرًا. انظر: International Crisis Group, «Radical Islam in Gaza,» Middle East Report; no. 104, 29 March 2011.

(96) منصور، «برنامج لحكم غزة».

(97) Pelham, «Gaza's Tunnel Phenomenon».

الوساطة لإطلاق ألان جونسون، مراسل هيئة الإذاعة البريطانية الذي قبضت عليه مجموعة من «جيش الإسلام» واحتجزته مدة 16 أسبوعًا، وأدّت حماس «دورًا حاسمًا» في تأمين الإفراج عنه. وسعت الحركة إلى استخدام هذا التطور كمؤشر واضح على قدرتها على الحفاظ على الأمن والقانون والنظام[98].

كان من الواضح أن خطاب حماس الموجّه إلى الجمهور الغربي يميز بين الحركة وما وصفته بأنه أيديولوجيا متطرفة لـ «جيش الإسلام» ومجموعات أخرى أكثر تشددًا في غزة. ووضعت نفسها في موقع حركة تستطيع التشارك وإبقاء الحوار مع المجتمع الدولي، داعية الصحافيين إلى المجيء إلى القطاع وإرسال التقارير عن تحولها[99]. كانت حماس تعرف أن المجتمع الدولي يقدم الدعم إلى السلطة الفلسطينية، وهذا يعد بتحسين حياة سكان الضفة الغربية لا السكان الغزاويين. وأدركت أنه حالما يشعر الغزاويون بوطأة أحوالهم المتدهورة نتيجة استمرار الحصار، فمن المرجح أن يلوموا حكومة حماس ويقوموا ضدها. ولذلك ركز خطاب حماس على التحول الإيجابي في غزة. لكن على الرغم من الجهد الأقصى الذي بذلته حماس، فإن ادعاءها التحول تعرض للطعن الشديد، ولا سيما ما ورد في تقرير نشره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة الذي اتهم قوات حماس بارتكاب انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ضد الصحافيين والمواطنين وأعضاء الأحزاب الأخرى[100].

بحلول صيف 2007، كان الانقسام بين غزة والضفة الغربية كاملًا باستثناء الإعلان الرسمي، مع ترسخ خطاب الحكم لدى الحركة. واعترضت الحركة في الوقت نفسه على تأليف حكومة الطوارئ بقيادة عباس في الضفة الغربية،

---

(98) انظر: «مقال بقلم خالد مشعل بعنوان: «إطلاق سراح جونستون: وقت للفرح والتبصر» (5 تموز/يوليو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

(99) «مقابلة مع إسماعيل هنية عن الوضع الفلسطيني بعد الحسم العسكري (21 تموز/يوليو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

(100) «رسالة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى إسماعيل هنية حول تجاوزات حقوق الإنسان في غزة (13 أيلول/سبتمبر 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

وعلى السعي الحثيث للإبقاء على مفاوضات السلام. وإلى جانب توبيخها عباس جراء ما وصفته بـ «تحالف غير مقدس» مع «الكيان الصهيوني»[101]، أصرت على أن الحوار الوطني الهادف إلى إعادة التواصل الجغرافي بين الضفة والقطاع يجب أن ينال الأسبقية على المفاوضات مع إسرائيل[102]. لكن على الرغم من انفتاح حماس الظاهر على المصالحة، كان خطابها يعني أنها أقل استعدادًا لإظهار البراغماتية التي أظهرتها في أثناء محادثات الوحدة في عامي 2006 و2007. وبدلًا من ذلك، كانت تخطط للإبقاء على تمسكها بحكومتها في غزة إلى أن يتم ضمان تحقيق «مصالحة ملائمة» (كما ورد في رؤيتها إلى حكومة وحدة على أساس المقاومة). وكلما طال بقاء حماس ككيان حاكم، ضعف دافعها للتنازل عن جوانب من برنامجها السياسي في سبيل المصالحة. وبعد أقل من عام من حدوث القطيعة، واصل عباس سياسة فتح بالتفاوض مع إسرائيل من خلال مؤتمر للسلام قادته الولايات المتحدة في أنابوليس، في حين كانت حماس تسعى إلى أهدافها السياسية بمؤتمر عُقد في دمشق في كانون الثاني/يناير 2008 لأولئك الذين يدّعون أنهم «يعبّرون عن الرغبة في التمسك بمبادئ القضية»[103].

هكذا بدأ تحصّن حماس في قطاع غزة باعتبارها كيانًا حاكمًا، باستراتيجيا وطنية مميزة خاصة بها، تحدت احتكار فتح التاريخي للنضال الفلسطيني. أما سياسات المجتمع الدولي، فبدلًا من أن تؤدي إلى تهميش حماس وانهيارها، مكّنتها في النهاية من الحصول على قاعدة تنفذ فيها رؤيتها إلى النضال الفلسطيني؛ إذ بينما حافظت على إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل،

(101) انظر مثلًا: «عباس والاندماج الكامل مع الاحتلال،» فلسطين المسلمة (أيلول/سبتمبر 2007)؛ «أبو مازن: عندما يفضح نفسه،» فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2007)، و«عباس عميل للكيان الصهيوني،» فلسطين المسلمة (آب/أغسطس 2007).

(102) انظر مثلًا: غياث ناصر، «أبو مرزوق: الوضع تحول والظروف تغيرت ونحن نحتاج إلى الحوار،» فلسطين المسلمة (تموز/يوليو 2007)، و«هنية: إغلاق باب الحوار لا يعني إلا الاستقواء بالخارج ضد الشعب الفلسطيني (24 حزيران/يونيو 2007)،» في: الوثائق الفلسطينية لسنة 2007.

(103) «يؤكد المؤتمر الفلسطيني الوطني في دمشق على الالتزام بفلسطين التاريخية والمقاومة والوحدة والعودة».

بدأت بعام 2008 مباحثات غير مباشرة للهدنة مع إسرائيل على مجموعة من المسائل، مثل تبادل الأسرى ومراقبة الحدود. وأدت هذه المفاوضات، منذ مطلع عام 2008، إلى «تسوية أمر واقع» قيّض لها أن تستمر أعوامًا كثيرة، واتصفت بنوبات متقطعة من العنف تليها هدن هشة غير ثابتة. والواقع أن تحصّن حماس في غزة أجبر إسرائيل في نهاية المطاف على تغيير أسلوب تعاملها مع الحركة؛ إذ حققت حماس أخيرًا التوازن أو التماثل مع إسرائيل، الذي سعت إليه منذ أعوام؛ فعبر التفاوض على أشكال منوعة من وقف إطلاق النار، ولو بشكل غير مباشر، أكدت إسرائيل عن غير قصد أن حماس طرف مركزي في الصراع الفلسطيني.

تأكدت هذه «الحقيقة» في حرب غزة عام 2008؛ فطوال الحملة المدمرة التي شنتها إسرائيل، صمدت حماس في رفض قبول الشروط الإسرائيلية للهدنة، وظلت صامدة حتى أعلنت إسرائيل هدنة من جانب واحد في 18 كانون الثاني/ يناير 2009، بعد أن قُتل حوالى 1300 فلسطيني، بمن فيهم مئات من الأطفال، و13 إسرائيليًا، في ثلاثة أسابيع من القتال[104]. وكما هو متوقع، هللت حماس للحرب كانتصار فشلت فيه إسرائيل من تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على حماس أو وقف إطلاق الصواريخ، ورفضت الحركة شروط إسرائيل في وقف إطلاق النار[105]. وحتى بعد أن تضاءلت هبّة التعاطف بين الفلسطينيين مع إدراك حجم الدمار، استمرت حماس في الاستفادة من الدعم الشعبي الهائل الذي حصلت عليه. وأثبتت حرب غزة 2008 زعم أن المقاومة قادرة على انتزاع تنازلات من «العدو»، بما فيها تحرير عشرين أسيرة من الفلسطينيات في مقابل شريط مصور للجندي الإسرائيلي الأسير العريف

---

(104) Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*, pp. 226-231.

(105) انظر مثلًا: «صدور بيان من حماس بعد توقف العدوان على غزة،» فلسطين المسلمة (شباط/ فبراير 2009)؛ «أظهرت المقاومة في غزة قدرات قتالية عالية ولم تتأثر بالضغط العسكري،» فلسطين المسلمة (شباط/ فبراير 2009)، و«زاد العدوان على غزة من قوة جبهة المقاطعة وعزز من قناعة الشعب في المقاومة كخيار فعال لمواجهة الاحتلال،» فلسطين المسلمة (شباط/ فبراير 2009).

جلعاد شاليط[106]، وزيادة الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي وحماس بعد العملية[107].

أصبحت دوائر السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا في الواقع، بعد الهجوم على غزة، أكثر استعدادًا للاعتراف بفشل السياسة الأميركية - الإسرائيلية في استبعاد حماس والدعوة إلى المشاركة في آن معًا[108]. وتحدثت الحركة عن جهد عام متزايد للتعامل معه على الرغم من رفضها التزحزح في شأن شروط الرباعية ومن حقيقة أنها لا تزال توسم كـ «حركة إرهابية»[109]. وعلى الجبهة الدبلوماسية، حاولت حماس الاستفادة من الهجوم الإسرائيلي حين ضغطت على دول كتركيا[110] لإعادة النظر في انفتاحها على التطبيع مع إسرائيل والنظر في فتح قنوات دبلوماسية مع الحركة[111].

ظهرت حماس، مع هذا التغير في ميزان القوى، واثقة أكثر من أي وقت آخر بالنفوذ الذي حان لها أن تمارسه وبدورها كممثلة للفلسطينيين في غزة. إن ما اعتبرته حماس اعترافًا متزايدًا بفشل الحصار، بالترافق مع قناعتها بأنها خرجت منتصرة من هجوم غزة، زادا كثيرًا من فاعليتها التفاوضية مع فتح وإسرائيل، إذ اعتمدت مواقف أكثر تشددًا من السابق. وكان من الواضح بحلول عام 2010 أن النضال الفلسطيني دخل مرحلة جديدة فيها استراتيجيتان وطنيتان ومتنافستان علنًا. فاستراتيجية حماس الوطنية واصلت الاعتماد الشديد على

---

(106) «الأقصى، غولدستون والأسيرات: نصر للصمود والمقاومة،» فلسطين المسلمة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2009).

(107) «اجتماع الاتحاد الأوروبي مع حماس علق طلبات الرباعية ودعا لمحادثات أعمق لتأمين الحقوق الفلسطينية،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2009).

(108) انظر على سبيل المثال: Henry Siegman, «US Hamas Policy Blocks Middle East Peace,» Norwegian Peacebuilding Resource Centre, NOREF Report, no. 8 (September 2010), pp. 1-9.

(109) رأفت مُرَّة، «لقاءات ورسائل تعترف بشرعية حماس،» فلسطين المسلمة (آذار/ مارس 2009).

(110) «زاد العدوان على غزة من قوة جبهة المقاطعة».

(111) إبراهيم السعيد، «الصمت والرهانات على تقويض حماس والتحيز نحو الكيان الصهيوني،» فلسطين المسلمة (شباط/ فبراير 2009).

المقاومة السياسية والعسكرية، بينما بدأ النضال الفلسطيني بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية يأخذ شكلًا رمزيًا إلى حد كبير، مثل عروض الأمم المتحدة لقيام دولة واستمرار التزام عملية السلام أيضًا.

خاتمة

يؤكد تحليل خطاب حماس، على الرغم من رفضها قبول شروط الرباعية، أن الحركة عرضت على المجتمع الدولي عددًا كبيرًا من الفرص للتشارك الدبلوماسي؛ فقد أظهرت الاعتراف بإسرائيل بحكم الأمر الواقع، وكذلك استعدادها لالتزام الاستفتاءات الديمقراطية بشأن الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة. وبذلت حماس قصارى جهدها لتلبية المطالب المترتبة عنها، في حين حرصت على تأكيد أنها لن تتخلى عن مبادئها. وبيّنت باطراد وبشكل عملي، مع نهاية عهدها في السلطة الفلسطينية، أن جهدها على صعيد المقاومة السياسية والعسكرية مقتصر على استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من التداخل بين رؤيتها ونموذج الدولتين لعملية السلام، فإن إظهارها البراغماتية لم يوجه التجاهل فحسب، بل جرى تقويضه بشكل حثيث.

أدى رفض التعامل مع حماس - ولا سيما من الولايات المتحدة وإسرائيل - في النهاية إلى فشل حماس في تنفيذ رؤيتها السياسية. كما ساهمت الخطط التي وضعتها الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاؤهما المحليون في تحويل الخطاب العام عن الوحدة والتعددية، الذي أظهرته حماس في الفترة التي سبقت الانتخابات ومحاولاتها تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلى خطاب يظهر القلق والخوف من كونها محاصرة ومعزولة. ويمكن من خلال استخدام تحليل الخطاب، رؤية هذا التحول بشكل صارخ، مثل استعمال الحركة مصطلحات مثل «مؤامرة» و«مكيدة» باتت تتخلل خطابها بالكامل. وبدلًا من الحفاظ على موقعها كحركة تحاول موازنة التزاماتها الأيديولوجية في المقاومة مع دور سياسي حديث العهد، أصبحت تظهر كمنظمة دفاعية وقلقة وتتصرف بردّات الفعل. وتصاعد التوتر الداخلي إلى حد أنه جعلها تحشد قواتها، وفقًا لرواية الحركة، تحسبًا لهجوم ضدها.

من المؤكد أن حماس نفسها ساهمت إلى حد ليس بالقليل في بلوغ هذه النتيجة، لأن القيود الأيديولوجية والانقسامات داخلها عرقلت عملية تسييسها، وحدّت بشكل هائل من إمكانية تقديم تنازلات كبيرة. ومع ذلك، وحتى بعد أخذ الديناميات الداخلية في الحسبان، يظل واضحًا أنه جرى تضييع الفرصة الملائمة للتعامل مع حماس. وبدلًا من ذلك، وفّرت سياسة التهميش لحماس في نهاية المطاف قاعدة تنفّذ من خلالها رؤيتها إلى المقاومة السياسية من دون الحاجة إلى إجراء أي تنازلات للفصائل الأخرى في سياق تأليف حكومة وحدة، ومع عدم وجود نهاية واضحة لوجودها في الحكم. ولو كانت طرفًا من أطراف السلطة الفلسطينية، لتسنّت إمكانية أن يتغير شكل حكمها من فصائل أخرى، وعبر طيف من الرؤى السياسية، ولأسفرت ربما عن أجندة سياسية أكثر مرونة وقوة. وبدلًا من تشجيعها على الحلول الوسط، تعرض وجودها في غزة كحاكم وحيد للتحدي من مجموعات أكثر تطرفًا تشجع حكومة حماس على أن تكون أكثر - وليس أقل - أيديولوجية.

يضاف إلى ذلك أنه لو جرى احترام العملية الديمقراطية الفلسطينية، لاقتصر تولّي حماس الحكومة ربما على دورة واحدة، وفق ما يقرره الشعب الفلسطيني. وبدلًا من ذلك، من المرجح أن يستمر حكمها الحالي في غزة بما أن آفاق المصالحة تبددت. والحركة حاليًا أقل استعدادًا لإجراء أي تنازلات بهدف المصالحة مع فتح ما لم تقرر تغييرات كبيرة في المؤسسة الفلسطينية. وبدلًا من ذلك، شجعت حماس على طرح مشروع وطني فلسطيني بديل يتصارع ويتنافس علنًا مع المشروع الوطني للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

يمكن التحقق من صحة هذه الفرضيات من خلال تاريخ حماس الأقرب بين عامي 2011 و2013. فبدايةً، أصبح حكمها في غزة أكثر سلطوية بشكل ظاهر[112]، وهذا يؤكد أن تسهيل الانشطار بين غزة والضفة الغربية أزال الضغط عن حماس كي تصبح أكثر دبلوماسية. وأخذت نزعاتها السلطوية شكل التعتيم السياسي وانعدام المساءلة ورفض ملامح التعددية أو المعارضة السياسية، على

(112) انظر: Brown, «Gaza Five Years On», and Milton-Edwards, «The Ascendance».

الرغم من ادعائها عكس ذلك. وفرضت حماس سيطرتها على القطاع عبر السحق الجسدي لأي معارضة سياسية وإظهار التزامها جوهر أيديولوجيتها المتمثل في المقاومة. ونتيجة تعزز موقعها، توسعت سلطويتها إلى اتّباع أجندة ثقافية واجتماعية أشد محافظة كما تجسدت في فرض سياسات كالفصل بين الجنسين[113] وفرض قيود صارمة على مختلف النشاط وأشكال الترفيه[114].

يمكن أيضًا التحقق من واقع تحصن حماس عبر الجولات التي لا تحصى لمحادثات المصالحة التي يجري عقدها من دون جدوى. وكما تبرهن هذه الدراسة، شهدت الأعوام اللاحقة للانقسام مباشرةً تقلص حوافز حماس للتفاوض على برنامج سياسي مشترك مع فتح. وشهدت الجولات الأخيرة جمودًا في جوانب عدة من المفاوضات، مثل إصلاح اللجنة الانتخابية والمرشحين لرئاسة الوزراء، ومكان حكومة الوحدة[115]. وتعززت قوة حماس التفاوضية ليس محليًا فحسب، بل في مقابل إسرائيل أيضًا؛ فصمودها في المطالب الخاصة بإطلاق سراح جلعاد شاليط حتى بعد حرب غزة (2008)، وجد مسوغاته أخيرًا في صفقة غير متكافئة إلى حد كبير: فمقابل الإفراج عن شاليط، أطلقت إسرائيل 1027 أسيرًا[116]، وصار في إمكان حماس أن تدّعي في ضوء هذه «الانتصارات» أنها نجحت في الحفاظ على رؤيتها البديلة للمشروع الفلسطيني؛ ففي معادلة «لا ربح ولا خسارة» التي تحكم النضال الفلسطيني الآن، بات انتصار حماس يُعتبر تمثيلًا لهزائم السلطة الفلسطينية، والعكس بالعكس[117]. وفي مظهر تقليدي لحالة فرّق تسد، بعد أعوام قليلة

---

(113) على سبيل المثال انظر: Costanza Spocci and Eleanora Vio, «Under Hamas, No More Coed Classes in Gaza,» *The Atlantic*, 23/5/2013. <http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/05/under-hamas-no-more-coed-classes-in-gaza/276163/>.

(114) انظر مثلًا: Fares Akram, «Gaza Marathon Canceled after Women are Barred from Participating,» *The New York Times*, 5/3/2013. <http://www.nytimes.com/2013/03/06/world/middleeast/gaza-marathon-canceled-after-women-are-barred-from-participating.html>.

(115) انظر: Daoud Kuttab, «Palestinian Reconciliation: Why The Delay?,» Al Monitor, 15/5/2013. <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/fatah-hamas-palestinian-reconciliation.html>.

(116) Ronen Bergman, «Gilad Shalit and the Rising Price of an Israeli Life,» *The New York Times Magazine*, 9 November 2011.

(117) المثال لكيفية النظر إلى هذا كمعادلة «لا ربح ولا خسارة»: «Gilad Shalit's Release,» =

من القطيعة بين حماس والضفة الغربية، كانت القيادتان الفلسطينيتان تتنافسان على ادعاء شرعية التمثيل، بدلًا من القتال معًا ضد الاحتلال الإسرائيلي لخدمة المساعي الفلسطينية من أجل تقرير المصير.

لا يزال مبكرًا أن يؤكَّد بأي قدر من اليقين كيفية تأثير تطورات ما يسمّى «الربيع العربي» في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني عمومًا وفي حماس على وجه التحديد. ومع ذلك، فإن للحجج الرئيسة الواردة في هذه الدراسة آثارًا كبيرة في تحديد آلية تكيف حماس مع هذه التغيرات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، فإن تأكيد أن من المرجح أن تحمي حماس موقعها في غزة بدلًا من اتّباع المصالحة، يغير علاقتها بمصر. فبدلًا من اعتبار غزة جزءًا من دولة فلسطينية مستقبلية، تعتبرها مصر دولة - مدينة فقيرة ومكتظة بالسكان على حدود شبه جزيرة سيناء الخارجة عن القانون. ولهذا تداعيات وخيمة ومزعزعة جدًا للاستقرار في مصر، ويمكن أن يقوّض بسهولة أي آفاق لعلاقات حميمة بين حماس ومصر، وهو ما نشهده بالفعل في مشاعر معاداة حماس التي تجتاح مصر وفي عدم الاستقرار الكبير في شبه جزيرة سيناء[118]. وبالمثل، فإن تكريس القطيعة بين غزة والضفة الغربية سيؤثر في هذه الأخيرة التي ستصبح من دون غزة مجرد إقليم يمكن إسرائيل نظريًا «إدارته» بسهولة أكبر، كما رأينا في تصريحات المرشحين في الجولة الأخيرة للانتخابات الإسرائيلية[119].

يمكن القول على نحو جازم إلى حد بعيد إنه نتيجة تجذّر حماس في غزة والتعنّت المتبادل بينها وبين فتح تجاه المصالحة، فإن طموحات الحركة لحكم

= *International New York Times*, 18/10/2011. <http://www.nytimes.com/2011/10/19/opinion/gilad-shalits-release.html>.

(118) انظر: Nicolas Pelham: «Sinai: The Buffer Erodes» (Chatham House - The Royal Institute of International Affairs, Programme Report, September 2012), pp. 1-17, and «Gaza: A Way Out?» *The New York Review of Books*, 26 October 2012. <http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2012/oct/26/gaza-isolation-way-out/>, and Zack Gold, «Sinai Security: Opportunities for Unlikely Cooperation among Egypt, Israel, and Hamas» (The Saban Center for Middle East Policy at Brookings, 22 October 2013), pp. 1-34.

(119) Harriet Sherwood, «Naftali Bennett Interview: «There Won't Be a Palestinian State within Israel»,» *The Guardian*, 7/1/2013. <http://www.theguardian.com/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home>.

القطاع أثّرت في تفانيها للنضال الفلسطيني. واستنادًا إلى مقابلات عدة وخطابات سابقة، نرى أن حماس ترفض بشدة هذه المزاعم. بل تجادل بأن الحفاظ على حكمها في غزة ومنع المصالحة من شأنه أن يعرقل التقدم على جبهة السلام، وبالتالي يمنع بشكل غير مباشر السلطة الفلسطينية من تقديم تنازلات إضافية. وباستخدام هذا المنطق، تحمي حماس النضال الفلسطيني. وبما أن الحركة تعتبر هذا النضال طويل الأمد، فإنها ستقوي موقعها في غزة وستستخدمه قاعدةً لمشروع رؤية بديلة من المشروع الوطني الفلسطيني.

بفعل ذلك، تعلن حماس نفسها قوة موازنة فاعلة مع إسرائيل عبر تأكيد الاعتراف بها كسلطة وحيدة في القطاع. وسيمكنها تحصنها، أكثر من أي شيء آخر، من تحقيق المعاملة بالمثل وتوازن للقوى مع إسرائيل سعت إليه خطابًا وممارسة طوال أعوام انخراطها في المقاومة العنيفة. ومع ذلك، يأتي هذا التكريس للحكم في غزة على حساب النضال الفلسطيني الأوسع، مع تداعيات ربما لا رجعة فيها. وحتى لو كانت رؤية حماس البعيدة المدى هي حماية «استقلال» غزة والاستعداد لتحرير الضفة الغربية، فإن تطورات المديين القصير والمتوسط تشير إلى أن طموحات حماس الإقليمية تؤثر سلبًا في المساعي الفلسطينية لتحقيق تقرير المصير، وتسد آفاق إقامة دولة موحدة فلسطينية (الضفة الغربية وغزة). إن تداعيات جهد عزل حماس ليست ملموسة فحسب، بل إنها تستمر في تقويضها الفاعل للهدف الرئيس للحل السلمي الذي يزعم الوسطاء الخارجيون أنهم انبروا إلى تحقيقه.

المراجع

1- العربية

كتب

المبحوح، وائل عبد الحميد. المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

الوثائق االفلسطينية لسنة 2006. إعداد وتحرير محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

الوثائق الفلسطينية لسنة 2007. إعداد وتحرير محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

دوريات

«أبو مازن: عندما يفضح نفسه.» فلسطين المسلمة: تموز/ يوليو 2007.

«اجتماع الاتحاد الأوروبي مع حماس علق طلبات الرباعية ودعا لمحادثات أعمق لتأمين الحقوق الفلسطينية.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2009.

«أظهرت المقاومة في غزة قدرات قتالية عالية ولم تتأثر بالضغط العسكري.» فلسطين المسلمة: شباط/ فبراير 2009.

«الأقصى، غولدستون والأسيرات: نصر للصمود والمقاومة.» فلسطين المسلمة: تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

«البرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2006.

«بعد الاغتيالات: الوحدة الفلسطينية حول حماس.» فلسطين المسلمة: أيار/ مايو 2004.

«تتواصل انتفاضة الأقصى، وتتطور المقاومة ويشعر جيش الدفاع الإسرائيلي بالإنهاك.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2001.

«التسلسل الزمني الكامل لأحداث غزة.» فلسطين المسلمة: تموز/ يوليو 2007.

«التفجيرات الانتحارية بين مؤيد ومعارض.» فلسطين المسلمة: تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

الحلايقة، محمد. «انتخابات الخليل البلدية.» فلسطين المسلمة: كانون الثاني/ يناير 2005.

«خالد مشعل: الانسحاب من غزة إنجاز للمقاومة.» فلسطين المسلمة: أيلول/ سبتمبر 2005.

دغلس، عاطف. «عوامل محرّكة كثيرة من أجل حكومة وحدة، لكن عراقيل الولايات المتحدة متواصلة.» فلسطين المسلمة: تشرين الأول/أكتوبر 2006.

راجح، محمد. «حكومة الوحدة على مفترق طرق لمواجهة الفلتان الأمني.» فلسطين المسلمة: أيار/ مايو 2007.

«رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل: سنواصل مواجهة الاحتلال مهما كانت الضغوط،» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2002.

رمضان، نزار. «الحملة التي تشنّها السلطة الفلسطينية على مؤسسات الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وغزة.» فلسطين المسلمة: كانون الثاني/ يناير 2002.

«زاد العدوان على غزة من قوة جبهة المقاطعة وعزز من قناعة الشعب في المقاومة كخيار فعال لمواجهة الاحتلال.» فلسطين المسلمة: شباط/ فبراير 2009.

______. «الصمت والرهانات على تقويض حماس والتحيز نحو الكيان الصهيوني.» فلسطين المسلمة: شباط/ فبراير 2009.

السعيد، إبراهيم. «ينفذ الاحتلال خطة «جدار حديدي» لمقاطعة حكومة حماس.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2006.

شبيب، نبيل. «الاتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية الجديدة.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2007.

«شهداء تجعل الأمواج تميد تحت أقدام شارون.» فلسطين المسلمة: حزيران/ يونيو 2000.

«صدور بيان من حماس بعد توقف العدوان على غزة.» فلسطين المسلمة: شباط/ فبراير 2009.

«عباس عميل للكيان الصهيوني،» فلسطين المسلمة: آب/ أغسطس 2007.

عبد الهادي، مها. «آفاق سياسية قادمة: حماس تقود القضية الفلسطينية لمرحلة تاريخية.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2006.

______. «بين الحوار والتهدئة والانتخابات: هل يلوح نظام سياسي جديد في الأفق؟» فلسطين المسلمة: أيار/ مايو 2005.

______. «تشرع حكومة حماس بمرحلة جديدة من التطلعات السياسية والاقتصادية.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2006.

______. «حماس سياسيًا وعسكريًا بعد اغتيال الشيخين: ثبات على المواقف وتقدم شعبي.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2005.

______. «السلطة الفلسطينية: حصاد من عقد مر.» فلسطين المسلمة: تموز/ يوليو 2004.

______. «طورت المقاومة الفلسطينية علاقة جديدة مع الاحتلال.» فلسطين المسلمة: كانون الأول/ ديسمبر 2000.

______. «فلسطين هي الحلقة الثانية من الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أفغانستان.» فلسطين المسلمة: كانون الثاني/ يناير 2002.

______. «الهدف هو دعم عباس وتدمير حماس.» فلسطين المسلمة: تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

«عباس والاندماج الكامل مع الاحتلال.» فلسطين المسلمة: أيلول/ سبتمبر 2007.

عفيفة، وسام. «حماس أنجحت في زواج الحكم والمقاومة؟» فلسطين المسلمة: كانون الثاني/ يناير 2010.

«غزة بعد شهر: هدوء وأمن ومتطوعون ينظمون حركة السير.» فلسطين المسلمة: آب/ أغسطس 2007.

«غزة بين مطرقة الاحتلال وسندان الثوريين.» فلسطين المسلمة: حزيران/ يونيو 2007.

«الفساد ينخر فلسطين.» فلسطين المسلمة: تموز/ يوليو 2004.

«في بداية السنة الخامسة من الانتفاضة، السلطة الفلسطينية في حالة ارتباك.» فلسطين المسلمة: تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

«قراءة سياسية للوضع بين الفلسطينيين عقب اغتيال ياسين والرنتيسي.» فلسطين المسلمة: أيار/ مايو 2004.

«القوة التنفيذية منتشرة في الشوارع.» فلسطين المسلمة: حزيران/ يونيو 2006.

«لماذا كافأت السلطة الفلسطينية السكين المجرمة لشارون بملاحقة واعتقال أطهر أفراد شعبنا الفلسطيني؟» فلسطين المسلمة: كانون الأول/ ديسمبر 2001.

«مبادرة حماس طوت شرارة الحرب الأهلية.» فلسطين المسلمة: كانون الثاني/ يناير 2002.

مُرّة، رأفت. «الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في حديث شامل مع «فلسطين المسلمة».» فلسطين المسلمة: آب/ أغسطس 2002.

______. «لقاءات ورسائل تعترف بشرعية حماس.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2009.

______. «ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان يتحدث لفلسطين المسلمة.» فلسطين المسلمة: آذار/ مارس 2004.

«مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية: قرار حكيم وذكي.» فلسطين المسلمة: أيار/ مايو 2005.

منصور، إبراهيم. «برنامج لحكم غزة.» فلسطين المسلمة: آب/ أغسطس 2007.

ناصر، غياث. «أبو مرزوق: الوضع تحوّل والظروف تغيرت ونحن نحتاج إلى الحوار.» فلسطين المسلمة: تموز/ يوليو 2007.

«نجحت كتائب عز الدين القسام في خلق توازن الرعب.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2001.

«يعيش الفلسطينيون تحت الحصار حتى الموت، وتطوّق المقاومة الوطنية والإسلامية قلوب الصهاينة وعقولهم.» فلسطين المسلمة: نيسان/ أبريل 2001.

2- الأجنبية

Books

Ahmad, Hisham H. *Hamas: From Religious Salvation to Political Transformation: The Rise of Hamas in Palestinian Society*. Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs [PASSIA], 1994.

Abrams, Elliott. *Tested by Zion: The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Cardici, Paola. *Hamas: From Resistance to Government*. Translated by Andrea Teti. New York: Seven Stories Press, 2012.

Chehab, Zaki. *Inside Hamas: The Untold Story of Militants, Martyrs and Spies*. London: I.B. Tauris, 2007.

Doty, Roxanne Lynn. *Imperial Encounters: The Politics of Representation in North - South Relations*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996. (Borderlines; v. 5)

Fairclough, Norman. *Critical Discourse Analysis: Papers in the Critical Study of Language*. London: Longman, 1995. (Language in Social Life Series)

Gunning, Jeroen. *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence*. London: Hurst and Co., 2009.

Hamid, Shadi. *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Hroub, Khaled. *Hamas: Political Thought and Practice*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2000.

Intifada: Palestine at the Crossroads. Edited by Jamal R. Nassar and Roger Heacock. New York: Praeger, 1990.

Jensen, Michael Irving. *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective*. Translated from Danish by Sally Laird. London: I.B. Tauris, 2009. (Library of Modern Middle East Studies; 64)

Jorgenson, Marianne and Louise J. Phillips. *Discourse Analysis as Theory and Method*. London: Sage Publications, 2002.

Laclau, Ernesto. *New Reflections on the Revolution of our Time*. London: Verso, 1990. (Phronesis)

Levitt, Matthew. *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*. Foreword by Dennis Ross. New Haven: Yale University Press, 2006.

Milton-Edwards, Beverley. *Islamic Politics in Palestine*. London: Tauris Academic Studies, 1996. (Library of Modern Middle East Studies; 10)

_______ and Stephen Farrell. *Hamas*. Cambridge: Polity Press, 2010.

Mishal, Shaul and Avraham Sela. *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence*. New York: Columbia University Press, 2000.

Morris, Benny. *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*. With a New Final Chapter. New York: Vintage Books, 2001.

Nusse, Andrea. *Muslim Palestine: The Ideology of Hamas*. Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 1998.

Roy, Sara. *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Sayyid, S. *A Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islamism*. 2nd ed. London: Zed Books, 2003.

Tamimi, Azzam. *Hamas: Unwritten Chapters*. London: Hurst & Co., 2007.

Periodicals

Abu-Amr, Ziad. «Hamas: A Historical and Political Background.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 22, no. 4, Summer 1993.

Ali, Farhana and Jerrold Post. «The History and Evolution of Martyrdom in the Service of Defensive Jihad: An Analysis of Suicide Bombers in Current Conflicts.» *Social Research*, vol. 75, no. 2: *Martyrdom, Self-Sacrifice, and Self-Denial*, Summer 2008.

Baumgarten, Helga. «The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948-2005.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 3, Summer 2005.

Bergman, Ronen. «Gilad Shalit and the Rising Price of an Israeli Life.» *The New York Times Magazine*, 9 November 2011.

Bloom, Mia M. «Palestinian Suicide Bombing: Public Support, Market Share and Outbidding.» *Political Science Quarterly*: vol. 119, no. 1, Spring 2004.

Esposito, Michele K. «The Al-Aqsa Intifada: Military Operations, Suicide Attacks, Assassinations, and Losses in the First Four Years.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 2, Winter 2005.

Feldman, Ilana. «Gaza's Humanitarianism Problem.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 3, Spring 2009.

Filiu, Jean-Pierre. «The Origins of Hamas: Militant Legacy or Israeli Tool?.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 41, no. 3, Spring 2012.

Gisha - Legal Center for Freedom of Movement. «Disengaged Occupiers: The Legal Status of Gaza.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 36, no. 3 (Spring 2007).

Hroub, Khaled. «A «New Hamas» through its New Documents.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 4, Summer 2006.

Jones, Clive and Beverley Milton-Edwards. «Missing the 'Devils' we Knew? Israel and Political Islam Amid the Arab Awakening.» *International Affairs*: vol. 89, no. 2, March 2013.

Kristianasen, Wendy. «Challenge and Counterchallenge: Hamas's Response to Oslo.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 1999.

Kydd, Andrew and Barbara F. Walter. «Sabotaging the Peace: The Politics of Extremist Violence.» *International Organization*: vol. 56, no. 2, Spring 2002.

Laclau, Ernesto. «Converging on an Open Quest.» *Diacritics*: vol. 27, no. 1, Spring 1997.

Milton-Edwards, Beverley. «The Ascendance of Political Islam: Hamas and Consolidation on the Gaza Strip.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 8, 2008.

_______. «Order without Law? An Anatomy of Hamas Security: The Executive Force (Tanfithya).» *International Peacekeeping*: vol. 15, no. 5, 2008.

_______. «Political Islam in Palestine in an Environment of Peace?.» *Third World Quarterly*: vol. 17, no. 2, June 1996.

_______. «The Concept of Jihad and the Palestinian Islamic Movement: A Comparison of Ideas and Techniques.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 19, no. 1, 1992.

_______ and Alastair Crooke. «Elusive Ingredient: Hamas and the Peace Process.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 33, no. 4, Summer 2004.

Mishal, Shaul. «The Pragmatic Dimension of the Palestinian Hamas: A Network Perspective.» *Armed Forces and Society*: vol. 29, no. 4, Summer 2003.

Pape, Robert A. «The Strategic Logic of Suicide Terrorism.» *American Political Science Review*: vol. 97, no. 3, August 2003.

Pelham, Nicolas. «Gaza: A Way Out?» *The New York Review of Books*: 26 October 2012.

_______. «Gaza's Tunnel Phenomenon: The Unintended Dynamics of Israel's Siege.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 41, no. 4, Summer 2012.

Roy, Sara. «Praying with their Eyes Closed: Reflections on the Disengagement from Gaza.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, no. 4, Summer 2005.

Taraki, Lisa. «The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising.» *Middle East Report*, no. 156: *Iran's Revolution Turns Ten*: January - February 1989.

Usher, Graham. «The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 35, no. 3, Spring 2006.

Wagemakers, Joas. «Legitimizing Pragmatism: Hamas' Framing Efforts from Militancy to Moderation and Back?.» *Terrorism and Political Violence*: vol. 22, no. 3, 2010.

Zahhar, Mahmud and Hussein Hijazi. «Hamas: Waiting for Secular Nationalism to Self-Destruct. An Interview with Mahmud Zahhar.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 3, Spring 1995.

Thesis

Baconi, Tareq. «Hamas: A Transformative Decade, 2000-2010.» Phd Thesis, Kings College London, 2014.

Reports

Brown, Nathan J. «Gaza Five Years On: Hamas Settles In.» Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, June 2012.

______ «The Road out of Gaza.» Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, 14 February 2008.

International Crisis Group. «After Gaza.» Middle East Report; 68, August 2007.

______. «Dealing with Hamas.» Middle East Report; no. 21, 26 January 2004.

______. «Radical Islam in Gaza.» Middle East Report; no. 104, 29 March 2011.

Pelham, Nicolas «Sinai: The Buffer Erodes.» Chatham House - The Royal Institute of International Affairs, Programme Report, September 2012.

Sayigh, Yezid. ««We Serve the People»: Hamas Policing in Gaza.» Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, Crown Paper; 5, April 2011.

Siegman, Henry. «US Hamas Policy Blocks Middle East Peace.» Norwegian Peacebuilding Resource Centre, NOREF Report, no. 8, September 2010.

Zack Gold, «Sinai Security: Opportunities for Unlikely Cooperation among Egypt, Israel, and Hamas.» The Saban Center for Middle East Policy at Brookings, 22 October 2013.

الفصل الرابع عشر

نحو خطاب فلسطيني للشتات
الكتابة في أزمنة الارتحال

رامي أبو شهاب

مقدّمة

يُعدّ الشتات (Diaspora) مظهرًا وممارسة كونية قديمة قِدَم الإنسان ذاته؛ فقد اختبرته جماعات بشرية وشعوب منذ فجر التاريخ، ولا يزال قادرًا على صوغ خريطة الوعي البشري. ولا نبالغ إذا قلنا إنه يمثل مكونًا أساسًا من بنية الإنسان الثقافية فرديًا وجمعيًا، نظرًا إلى ما ينطوي عليه من آثار وتداعيات عميقة.

إن تجربة الشتات الفلسطيني المعاصر هي من أكثر تجارب الشتات حضورًا وتعقيدًا، وهي تمثل قضية مركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر الذي يبرر حضورها في كثير من الدراسات التي ذهب معظمها إلى البحث في الجانب الإحصائي، فضلًا عن تداعياتها على البنية المجتمعية الفلسطينية من منظورات متعددة، منها: السياسي والاجتماعي والثقافي، وبتلازم واضح مع مبدأ حق العودة وقضية اللاجئين. وقد جعل ما سبق تجربة الشتات حاضرة في أدبيات الثقافة الفلسطينية على أكثر من مستوى. فهذا الفعل من البحث والكتابة في الشتات وعنه، لا بد من أن يتمظهر في خطاب، ومن هنا يحق لنا أن نتساءل عن وجود «خطاب الشتات العربي الفلسطيني»، لكن من منظور

يتجاوز المفهوم التقليدي القائم على تعريف الشتات في إطار الدلالتين المكانية والإحصائية، سعيًا نحو البحث في التكوين الخطابي للشتات، واختبار قدرته على صوغ منظور متماسك ومؤثر. في هذا السياق، لا بد لنا من أن نستحضر خطاب الشتات اليهودي الذي يشكّل قوة مؤثرة على أكثر من صعيد، بالاتكاء على آليات ومكوّنات وسمت التكوين الخطابي للشتات اليهودي، ومنه على سبيل المثال إعادة سرد قصة خروج اليهود وتشتتهم في النص التوراتي من الخطاب الصهيوني على مستوياته المختلفة، وتمظهراته أدبيًا وتاريخيًا وإعلاميًا وسياسيًا وفنيًا ... وما إلى ذلك.

يذكر كتاب **الشتات الفلسطيني** (*Palestinian Diaspora*) أن أغلبية الدراسات ذهبت إلى بحث أوضاع اللاجئين وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، في حين أن موضوعي الخروج والنفي غابا عن معظم الدراسات الأكاديمية[1]. بيد أن هذه المقولة ربما تحيف على جهد بعض الدراسين، خصوصًا تجاهلها دور إدوارد سعيد في التنظير النقدي للمنفى والشتات - عالميًا - في سياق ما بعد الكولونيالية، علاوة على جهد غيره من الدارسين. ومن هنا، كان لا بد من أن نختبر صحة هذه المقولة من خلال بحث خطاب الشتات الفلسطيني؛ ملامحه وتحقق شروط وجوده، ونتيجة ذلك تتغيا هذه الدراسة رسم حدود لمفهوم الشتات الفلسطيني إنشائيًا؛ النشأة والقضايا التي ينطوي عليها، إضافة إلى استراتيجياته؛ كل ما سبق من منظور أن الخطاب عبارة عن ممارسة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة التي تدّعي امتلاك المعرفة، فالخطاب ليس علامات أو نصًا فحسب، إنما هو ممارسة ترسخ مفهومًا وتحدث أثرًا تبعًا لتصورات ميشيل فوكو[2]. فالخطاب ليس معنيًا بالحقيقة، أو بتمثيل الحقيقة، إنما بالعملية التي ينتج فيها[3]. وفي ضوء هذا التصور نختبر الشتات الفلسطيني من حيث قدرته على الاستجابة للمكونات والاستراتيجيات الماثزة لبنية الخطاب.

---

(1) Helena Lindholm Schulz and Juliane Hammer, *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland* (London; New York: Routledge, 2003), p. 3.

(2) Sara Mills, *Discourse*, New Critical Idiom (London; New York: Routledge, 2004), p. 15.

(3) المصدر نفسه، ص 16.

1- الشتات: الإطار الإسلامي

يُحيل مفهوم الشتات إلى تكوينات وإحالات تبعًا للسياقات التي يتموضع فيها، تاريخية أكانت أم أنثروبولوجية أم اقتصادية أم أدبية أم ثقافية؛ ولهذا تُعدّ تجربة الشتات ذات ارتباط بنيوي - تاريخي بالإنسان، إذ شهد آدم أول تجربة حملت معها النفي والإبعاد من الجنة نحو التشتت في الأرض أو - الخروج الأول - بسبب خطيئته، ما اضطره إلى أن يقيم وجوده الجديد في أرض غريبة، ولتبقى تداعيات هذا الفعل ماثلة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. وجاء في القرآن الكريم: ﴿**وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدًا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين. فأزلّهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين**﴾[4].

هكذا تحمل تجربة آدم ملامح تداعيات الخروج والشتات، وأهمها العناء نتيجة النفي، وما تمخض عنه من أشكال الصراع والعداء بين البشر على الأرض؛ فمحدودية الجغرافيا والزمن دفعت الإنسان إلى تشكيل صورة ذهنية لذاته وحدوده في المحيط الذي طرأ فيه، وأي اعتداء على حدود الأنا وأهوائها، ينتج معه شكل من أشكال الرفض للطارئ، أي الحضور الإنساني المنافس (الآخر)، وكل ما سبق يتغذى بالطبيعة البشرية القائمة على الذاتية المفرطة والأنانية ووقودها الطمع.

في سياق التأريخ الديني (الإسلامي) وتقاطعه مع الشتات مفهومًا وأثرًا، نُحيل إلى السيرة النبوية التي يتبدى الارتحال فيها فعلًا محوريًا في سردياتها، فنواجه هجرة المسلمين إلى الحبشة في مستهل الدعوة، ومن ثم الهجرة إلى المدينة المنورة، مع ما تحتمله هذه التجربة من إطلاق لمعاني الغربة، كما تتضح في السيرة النبوية، إذ واجه الرسول وأصحابه غربة معنوية ومادية، وجعلت المقاطعة والأذى المسلمين منفيين، فقدوا ما ألفوه من أمكنة، فضلًا

(4) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآيتان 35-36.

عن تنكّر الأهل لهم. ومما يجانس هذا البُعد من التشتت والنفي الروحي أو المعنوي، ذلك الاغتراب الذي طاول الفلاسفة والشعراء المتصوفين والأدباء في العصور الإسلامية، مثل الحلاج وابن عربي والفارابي وابن رشد وابن باجة وأبي حيان التوحيدي ... وغيرهم، فهُم نماذج للتشتت والاغتراب الفكري، لذلك يجب عليهم، وعلى من جانسهم أن يرتحل إلى المدينة الفاضلة، فهم المتوحدون أو النوابت[5]، إذ وصفهم ابن باجة في كتابه تدبير المتوحد: «هم غرباء في أوطانهم، وبين أترابهم وجيرانهم، فهم قد سافروا بأفكارهم إلى مراتب أخر»[6].

لا بد من أن النفي والإبعاد القسري أو الطوعي يتعالقان بالفعل السالب من خلال وجود قوة دافعة لارتحال مجاميع بشرية، فهما في النهاية يعنيان تشتتًا عن مركز ما، وبذلك تتعدد أشكال الخروج والارتحال تبعًا للدوافع، ومن ذلك - على سبيل المثال - الفتوحات الإسلامية التي استدعت مغادرة الديار بهدف نشر الدعوة الإسلامية. ومما يأتي في سياق النفي والإبعاد الممنهج ما تم من طرد وتهجير للموريسكيين عقب سقوط الأندلس. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هنالك عوامل اقتصادية وتجارية وسياسية ساهمت في ارتحال مجاميع بشرية معيّنة منذ نشوء الدولة الإسلامية إلى لحظة تفككها؛ فالشتات في السياق الإسلامي تمخّض عن إشكاليات ومظاهر تتخذ مواقعها إنشائيًا. وهنا لا بد من أن نستحضر على سبيل المثال قصيدتي مالك ابن الريب وابن زريق البغدادي، في حين أن هنالك نماذج كثيرة تطاول تجربة النفي والشتات في الكتابة الإسلامية والعربية، شأنها شأن التجربة الإنسانية باختلاف إحداثياتها، كما هي الحال في العصر الحديث الذي شهد موجات من الهجرات الجمعية تبعًا لعدد من العوامل.

---

(5) للتوسع في مفهوم فلسفة النوابت، انظر: فتحي المسكيني، فلسفة النوابت (بيروت: دار الطليعة، 1997)، القسم الثاني.

(6) أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي، تدبير المتوحد، تنسيق سامي بن أحمد (تونس: سراس للنشر، 1994)، ص 13.

هكذا نتوصل إلى أن التشتت، بما يحمله من تداعيات وآثار تحضر بالتوازي مع بروز فكر ناشئ، يعيد تأسيس الوعي الجديد المرتهن (الحاضر) في المكان الجديد، ناهيك عن محاولة ترويض الصدمة المتحققة من مواجهة فكرة النأي عن الأوطان والأهل، كل ما سبق يتخلل الخطاب، وهذا بدوره يستدعي رؤى جديدة، تضطلع بمحاولات تحليل هذه المتغيرات التي تحفر عميقًا في وعي الإنسان على مستوى الفرد والمجتمع، ما يستدعي توجهات بحثية لاختبار الشتات الإسلامي وخطابه.

2- الشتات: الإطار اليهودي

نتطلق في هذا المحور من فرضية أن خطاب الشتات اليهودي وافق ذلك التصور الذي يرى أن «الخطاب» يجب عليه أن يتجاوز المستوى اللفظي (اللغوي) إلى كونه ممارسة، فالاطلاع على الخطاب اليهودي المرتبط بالشتات والخروج، يشي بالكثير من الملحوظات التي تبيّن عن فهم الأثر الذي أحدثه، ولا سيما في المراكز الحواضرية في العالم، ونعني الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، ويأتي هذا من قوة أدبيات الخطاب اليهودي واستراتيجياته كالتكرار، ونموذجه على سبيل المثال عبارة «السنة القادمة في أورشليم»[7].

في سبيل الحفر في المكونات التي دفعت خطاب الشتات اليهودي وتمكنه، يرى روبين كوهين أن المسيحية مارست دورًا في رفد الخطاب (تاريخيًا)، ولا سيما المسيحية الأوروبية والأميركية من حيث تأكيدهما ارتباط التجوال اليهودي بالكتاب المقدس، ومحاولة الإفادة من هذا التصور في الخطاب المسيحي[8]، وذلك رغبةً في جعل المعاناة اليهودية مرئيةً للجميع من أجل إثبات صحة المسيحية، كما قال كوهين: «إن التجوال اليهودي يُعدّ شاهدًا على حقيقة الكتاب المقدس»[9].

(7) Khachig Tölölyan, «Diaspora Studies: Past, Present and Promise» (IMI Working Papers Series 2011, no. 55, Oxford Diaspora Programme, April 2012), p. 9.

(8) Robin Cohen, *Global Diasporas: An Introduction*, 2nd ed., (London; New York: Routledge, 2008), pp. 6-7.

(9) المصدر نفسه، ص 7.

هكذا، أدّت الصهيونية وأدبياتها دورًا في صوغ الشتات؛ بآلامه ومعاناته، بل وعملت على قصره على اليهود فحسب، حتى إن الشتات (مفهومًا) استمد تقاليده من التجربة اليهودية، وهذا مكن الصهيونية من النجاح في ترسيخ الشتات اليهودي في المكون الثقافي الغربي وأدبياته، علاوة على إيجاد وعي يهودي عالمي بالهوية المهددة جراء الشتات. واللافت في طبيعة التكوين (الإنشائي) للخطاب اليهودي الرؤية التاريخية التي ترى في المنفى والشتات نمطًا متكررًا، فهم في حال نفي قسري متكرر، حيث كان النفي من فلسطين ومن ثم العودة إليها، وكذلك النفي من مصر ومن ثم العودة إلى فلسطين، وكذلك النفي من بابل من ثم العودة إلى فلسطين[10]. وهكذا يعمل الخطاب الصهيوني على تعميق مركزية الأثر السلبي للشتات، فاليهودي خارج إسرائيل ربما تعرّض لنفي قسري ومتكرر[11]، ما يجعل من الحالة اليهودية رديفًا لغويًا واصطلاحيًا للشتات وألمه.

كي نتمكن من رسم صورة واضحة للخطاب اليهودي وأثره في تعميق الشتات اليهودي نشير إلى الجهد الذي اضطلعت به الصهيونية في ربط الشتات (التجوال) اليهودي بأرض الميعاد، فكلمة إسرائيل باتت تمثّل محورًا مهمًا لدى صانعي السياسة الأميركية، حيث بُذل جهد لتنشيط اللغة العبرية في المدارس والجامعات الأميركية الخاصة بالجالية اليهودية، وبذلك وجِد واقعٌ ثقافي مركزه الهوية اليهودية التي باتت عالمية الحضور والتأثير[12]، بل عملت الصهيونية على تأكيد فكرة أن اليهود في جميع أنحاء العالم يتشاركون الجنسية، بالتجاور مع ابتكار نظام ثقافي ولغوي وتعليمي، مدعومًا بخبرة عسكرية من أجل إيجاد منظومة متكاملة تمكنت من إحداث أثر، ولا سيما في العصر

---

(10) انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2005)، مج 1، ص 70.

(11) انظر: المصدر نفسه، ص 71.

(12) Caryn Aviv and David Shneer, *New Jews: The End of the Jewish Diaspora* (New York: New York University Press, 2005), p. 14.

الحديث[13]. وهكذا استطاع هذا الجهد أن يصنع وعيًا جديدًا في وجدان اليهود المشتتين في العالم وأذهانهم، ففي دراسة شملت بعض اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل تمحورت حول عوامل الهجرة، خرجت بنتيجة مفادها أن الهجرة جاءت نتيجة تنامي الوعي بالهوية اليهودية جراء تشتت اليهود في أنحاء العالم؛ بل إن بعضهم اعتبر الحديث باللغة الإنكليزية، أو بلغات أخرى، عاملًا من عوامل تهشيم الهوية اليهودية[14]، ولهذا رأت الصهيونية ضرورة تكوين وعي جديد بالهوية، قوامه اللغة العبرية، تمهيدًا لنشوء دولة إسرائيل وتمكّنها.

مما يلاحَظ أن أغلبية الدراسات التي بحثت في الجماعات اليهودية نهضت على تعميق إحساس اليهودي بالنفي الدائم والأزلي، بالتجاور مع السعي لإنهاء هذه الحالة بالعودة إلى أرض الميعاد[15]. في كتاب صدر حديثًا نقرأ محاولة لإعادة كتابة تاريخ الصهيونية بوعي ديني ردًا على دراسات اضطلع بها التيار الأكاديمي الذي يحاول أن يقرأ الحركة الصهيونية في سياق علماني، يهدف إلى نفي الشتات اليهودي[16]؛ ففي كتاب معجزة جمع الشتات للراب يوئيل بن نون، نقرأ خطابًا يدين بمفاهيمه مرجعيات توراتية؛ إذ إن عملية جمع الشتات، كما يرى المؤلف، لم تأت باعتبارها فعلًا بشريًا، إنما هي فعل رباني، بل هي عملية لم تكتمل إلى الآن[17]. وهنا نلاحظ أن فكرة الخلاص بدت محورية في تصورات الكاتب بفعل النصوص التوراتية، ذلك أن الخلاص والعودة من منظوره جزء من التاريخ، بل هما خطة ربانية! لذلك، تُعدّ اليهودية ودولة إسرائيل جزءًا من التاريخ، وتجسيدًا لفكرة الخلاص التي تتطلب أن

(13) Steven J. Gold, *The Israeli Diaspora*, Global Diasporas (London: Routledge, 2002), p. 3.

(14) المصدر نفسه، ص 218.

(15) لا بد من الإشارة إلى قوة هذا الخطاب وتموضعه في أدبيات الخطاب اليهودي، حيث يشير عبد الوهاب المسيري إلى أن كلمات مثل «المنفى» و«الشتات» و«الدياسبورا» و«العودة» أصبحت كلمات متواترة ومألوفة وشائعة. للتوسع في هذا الموضوع، انظر: المسيري: ص 68.

(16) انظر: مهند مصطفى، «مراجعة كتاب «معجزة جمع الشتات»،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 كانون الثاني/يناير 2010. <http://www.dohainstitute.org/release/3e14dc12-a63d-4314-a875-b1317d144148>.

(17) المصدر نفسه.

يُقتَل الشعب الفلسطيني ويُشرّد من أرضه استجابةً لتصورات وأساطير نصية لغوية، ولتأكيد المبررات النصية الموجهة، نستعين بما ذكره الكاتب من أن قيام دولة إسرائيل جاء كي يحقق هدفًا واحدًا هو جمع الشتات اليهودي في فلسطين[18]، فلا عجب إذًا أن يدعم هذه التصورات بالنص التوراتي وأقوال الحكماء، ولا سيما من الفترة التي امتدت من البيت الثاني (الهيكل الثاني) إلى القرن السادس الميلادي[19]. وكي تستمر معجزة جمع الشتات اليهودي في سياق مركزية إسرائيل، يرى المؤلف أنه لا بد من وجود ترابط بنيوي بين ثلاثة عناصر: الإسرائيلية واليهودية، وكلتاهما لا يمكن أن تستقيم إلا بوجود العنصر الثالث، أي الصهيونية[20].

الجدير بالتنبه إليه في الطرح السابق هو بروز المراوغة الصهيونية، كما تتجلى في خطابها، حيث تسعى إلى توظيف «الشتات» بهدف تحقيق الإحلال اليهودي في فلسطين؛ ففي مواجهة تعميق مأساوية الشتات ووجوب تصفيته من خلال تجمّع اليهود في فلسطين، برزت تيارات ترى خلاف ذلك، وتنص على ضرورة بقاء بعض الجماعات اليهودية، أو جزء من الشتات، خارج إسرائيل من أجل تقديم الدعم السياسي والمادي إلى الدولة الصهيونية. ومن أجل ذلك، سعى اليهود المقيمون في الولايات المتحدة - بالتحديد - إلى إيجاد صيغ توفيقية للجمع بين المُثُل الصهيونية التي ترى في اليهود شعبًا عضويًا، وتبنّي أفكار تنويرية تقوم على أن الناس متساوون في أنحاء العالم[21]. هذا المستوى من الفعل والممارسة ينافي ويقوّض فكرة الخلاص التوراتي التي بشّرت بها الصهيونية في خطابها الذي يحمل في داخله بذور فنائه وتصدّعه وعدم اتساقه، فهو يسعى إلى الاستعانة بكل ما من شأنه أن يخدم واقع دولة إسرائيل وحضورها ويعززهما، وهذا يدفعنا إلى إدراك أن المشروع الصهيوني في فلسطين خضع لتحولات فرضتها المتغيرات؛ فبعد أن جرى تبني استراتيجية

(18) مصطفى، «مراجعة كتاب «معجزة جمع الشتات»».

(19) المصدر نفسه.

(20) المصدر نفسه.

(21) المسيري، ص 261.

«نفي المنفى»[22] التي تهدف إلى مقاومة اندماج اليهود في الأوطان التي يقيمون فيها عبر تعميق تداعيات المنفى وآلامه، في حين أن معظمهم لم يختبر هذا الواقع فعليًا، ولا سيما قبل نشوء القوميات في أوروبا وتطورها، إذ كان اليهود يعيشون بشكل طبيعي هانئين بمنافيهم، بل هناك من كان منهم أصحاب نفوذ واسع في بعض المدن الأوروبية[23]، بيد أن ظهور الصهيونية حال دون تحقق اندماج اليهود الكامل في المجتمعات الأوروبية[24]، بغية تحقيق مشروع الصهيونية بإقامة وطن لليهود في فلسطين. وهنا لا بد من أن نشير إلى ما اضطلع به بعض الدراسين اليهود في تحليل استراتيجية «نفي المنفى»، ولا سيما أمنون راز كراكوتسكين الذي يرى أن قيام دولة إسرائيل يمثّل أولى خطوات تحقيق نفي المنفى، لذلك فهو يناقش أفكار بعض المفكرين اليهود في سياق قراءة تداعيات هذا المشروع، ومنهم غيرشوم شوليم وهانا أرندت، ومواقفهم تجاه دولة إسرائيل وما تقوم به من ممارسات القتل والنفي والطرد ضد الفلسطينيين. ويرى الباحثان شوليم وأرندت ضرورة قيام دولة ثنائية القومية للتخلص من المأزق الأخلاقي[25].

يندرج ما سبق تحت ما نعته أوري رام بعملية التطبيع (Normalization) التي اضطلعت بها حركة ما بعد الصهيونية، ولا سيما بعد تمكن الدولة العبرية التي بدأت تشرع في إحداث تحول في خطابها، ولا سيما بعد تراجع الفكر القومي، وانتشار التعددية، وتعالي النزعة الفردية، والهيمنة الشاملة للرأسمالية بطابعها

(22) يُطلق المسيري على هذه العملية مصطلح «نفي الدياسبورا». وقد ذكر عددًا من الاستراتيجيات والآليات التي قامت الصهيونية بتطبيقها بغية تحقيق تصفية الشتات في جميع أنحاء العالم، بما فيه العالمان العربي والإسلامي. ولعل هذا يرتبط بفكرة مركزية إسرائيل في حياة الشتات اليهودي، إذ فرضت الصهيونية على بعض الدول عدم استقبال المهاجرين اليهود لإجبارهم على الهجرة إلى فلسطين. انظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 345-346.

(23) حسن خضر، «في نقد الصهيونية: نفي المنفى أم وهم الهوية..؟،» مجلة الكرمل، العدد 80 (صيف 2004)، ص 158.

(24) المصدر نفسه، ص 162.

(25) أمنون راز - كراكوتسكين، «المنفى والثنائية القومية من شوليم وأرندت إلى سعيد ودرويش،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 92 (خريف 2012)، ص 114-118.

العولمي، وتصاعد الصدام الغربي - الإسلامي، وأخيرًا بروز اتفاق أوسلو[26]. وهنا يرصد أوري رام تحول المشروع الإسرائيلي من مشروع استعماري إلى تطبيع رأسمالي وبناء مجتمع مدني[27]. وكي نتلمس واقع تحول البنية الثقافية في إسرائيل، نستعين بما طرأ من تحولات على مناهج التعليم التي تبدو مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالخطاب الصهيوني الذي لا يكف عن تشكيل الوعي بالقضية اليهودية وتحولاتها؛ فالأدب اليهودي الذي يدرّس في المدارس شهد تحوّلًا تمثّل في تراجع السرديات الخاصة بالشتات والتجوال اليهودي في مقابل الخطاب الخاص بالهولوكوست[28]، وتعليل ذلك يعود إلى الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الفائدة لكسب التعاطف الدولي، بعد أن استُهلك خطاب الشتات بقيام دولة إسرائيل. هذا ما يؤكده المسيري في معرض مناقشته تحولات الخطاب الصهيوني الكلاسيكي الذي طرح المقولات العقائدية جانبًا بعد أن استهلك معظمها، لذلك شرع الصهيونيون بالاستعانة بالشعارات المادية الاستهلاكية التي تنهض على مقولة أن إسرائيل دولة يمكن أن يعثر الإنسان اليهودي فيها على بيت مريح وعمل وما إلى ذلك من المظاهر المادية[29].

نخلص إلى خطاب الشتات اليهودي الذي نهض مبدئيًا على فكرة الشعب العضوي (Volk)، أي «الشعب الذي يترابط أعضاؤه ترابط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد، والذي تربطه رابطة عضوية بأرضه وتراثه»[30]، لذلك كان الشتات في الوعي الجمعي اليهودي، ومن ثم تم نفي هذا الشتات بناء على متغيرات جيوسياسية وتاريخية، واستقام هذا الأمر إنشائيًا بتوظيف عدد من العناصر والاستراتيجيات: بعث اللغة العبرية والهوية ومركزية النفي والخطاب

---

(26) انظر: Uri Ram, «Four Perspectives on Civil Society and Post-Zionism in Israel, *Palestine - Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, vol. 12, no. 1 (2005). <http://www.pij.org/details.php?id=328>.

(27) المصدر نفسه.

(28) Yael Darr, «Negating Diaspora Negation: Children's Literature in Jewish Palestine during the Holocaust Years,» *European Judaism*, vol. 42, no. 1 (Spring 2009), p. 17.

(29) المسيري، ص 349.

(30) المصدر نفسه، ص 66.

الديني، غير أن أهم ما يجمع بين هذه الاستراتيجيات هو امتلاك الخطاب آلية المراوغة، فهو يقوم بإنتاج ذاته مرارًا وتكرارًا، وبأكثر من صورة، أو كما يقول عبد الوهاب المسيري يقوم بـ «تعديل نفسه»[31]، وبالتالي فهو خطاب براغماتي يلجأ إلى توظيف الشتات تبعًا لمقتضيات الصهيونية ومصلحتها، فقد بدأ خطابًا مستعطفًا مغرقًا في إظهار تداعيات المنفى على اليهود، وما يتمخض عنه من آلام، ثم ما لبث أن تحول نحو «استراتيجية نفي المنفى»، والتحول إلى مفهوم الدولة العبرية المدنية، وتمكين ثباتها حضاريًا، وسياسيًا، كما يحدث الآن.

أولًا: الشتات المصطلح والمفهوم

عند البحث عن كلمة الشتات في لسان العرب، نقرأ: «الشت: الافتراق والتفريق. شت شعبهم يشت شتًا وشتاتًا، وانشت، وتشتت أي تفرق جمعه ... وشعبٌ شتيتٌ مشتتٌ ... ويقال: إني أخاف عليكم الشتات أي الفرقة»[32]. التكوين اللغوي للشتات يتمركز حول الدلالة التي تحيل إلى التفرق والجماعة، وهنا نلمح بُعدًا سلبيًا للكلمة، وتموضعها في سياقات تحتمل شيئًا من البعث لمفهوم الفرد نقيض الجماعة في تصورات الثقافة العربية الإسلامية.

في قاموس أكسفورد للغة الإنكليزية، تشير كلمة الشتات إلى اليهود «وتشتتهم أو وجودهم خارج فلسطين» في القرن السادس قبل الميلاد. ثمة - إذًا - إشارتان إلى هجرتين جماعيتين لليهود: الأولى في العهد الروماني، بينما الثانية في عهد البابليين، في حين يأتي المعنى العام في المرتبة الثانية من حيث إحالته إلى مجموعة بشرية وانتشارها وعيشها خارج موطنها الأصلي[33]. وهكذا نستنتج أن هنالك حضورًا عميقًا للأثر اليهودي في صوغ المفهوم العام للشتات، إذ حُصر ضمن التجربة اليهودية، بل تكاد معظم الدراسات

---

(31) المسيري، ص 349.

(32) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، مادة «شت»، ص 2192.

(33) *DK Illustrated Oxford Dictionary* (London: DK Pub.; New York: Oxford University Press, 1998), p. 224.

الغربية تنطلق في مناقشتها الشتات من النموذج اليهودي، كونه يُعَدّ مؤسسًا لتقاليد الشتات[34]، فمفهوم الشتات أصبح أسيرًا لتقاليد الضحية (اليهود)، فهُم النموذج المعياري[35]، وهذا يثبت ببساطة عند البحث في الترجمات التي يقدمها موقع البحث المعروف Google لكلمة Diaspora حيث نواجه ترجمتين: الأولى «الشتات»، والثانية «اليهود المشتتون في العالم»[36]، وهنا نلمح الحضور التاريخي والعميق لمفهوم الشتات في الثقافة الغربية[37]. تعليل ذلك يعود إلى دور الصهيونية العالمية التي تستند إلى مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي أتينا إلى مناقشتها، وبيّنا ما ينطوي عليه الخطاب من تناقض ينهض على الجمع بين الأسطرة اللغوية التوراتية وخطاب تنويري معاصر أعيد إنتاجه تبعًا لمقتضيات المصلحة الصهيونية. ومع ذلك، تبقى مناقشتنا محدودة، لكن الأمل معقود بظهور دراسات معمَّقة ومنهجية للخطاب الصهيوني، وما يتسم به من تناقض وزيف وادعاء، ولا سيما فكرة مركزية الشتات اليهودي ومعياريته؛ فالشتات على سبيل المثال ليس مقتصرًا على اليهود، بل تشير الدراسات إلى أن الشتات ارتبط قديمًا ببعض جماعات من التجار اليونانيين الذين أسسوا مجتمعات في البلدان التي استقروا فيها. ومع أن الشتات تم بشكل طوعي، فهو في المحصلة يعني خروجًا وتشتتًا عن المركز، غير أن الصهيونية تصر في خطابها على دعامة مفادها أن الشتات وقع بشكل قسري، لذا هو منفى، أو نفي قسري لا طوعي[38]. هذا التصور الصهيوني يفسر لجوء المرجعيات الغربية

---

(34) لا بد من الإشارة إلى الكم الهائل من الكتب والدراسات التي تتخذ من الشتات اليهودي موضوعًا لها، بل لا نبالغ إذا قلنا إن أغلب الدراسات الغربية ترى في الشتات اليهودي مصدرًا للتنظير عن هذا الموضوع، وبذلك أصبح نموذجًا للشتات، وهذا يعني مغالطة وتشويهًا منهجيًا.

(35) Cohen, p. xi.

(36) انظر: Google translator: <http://translate.google.com/#en/ar/diaspora>.

(37) Cohen, p. 1.

كما نلاحظ، وكما ناقشنا سابقًا، يذهب معظم المصادر الغربية التي تعرض لمفهوم الشتات إلى ربطه باليهود، وهنا يتحدد المصطلح ضمن رؤية كلاسيكية تنطلق من الشتات اليهودي وتجربته، وهذا يحتاج إلى الكثير من الجهد لنفيه وإقصاء حضوره، ولا سيما في الأدبيات الغربية.

(38) المنفى القسري، ويعبَّر عنه بالأدبيات الصهيونية بالجولا، أو الجالوت. انظر: المسيري، ج 1، ص 71-72.

إلى تبنّي معيارية النموذج اليهودي، ومنها قاموس النظرية النقدية (*Dictionary of Critical Theory*) غير أنه - في ما بعد - يجعل من توسعه في تحديد الإطار التاريخي للشتات في الزمن المعاصر مقصورًا أو محصورًا بالشعوب التي طُردت وهُجّرت بسبب العبودية والاستعمار، أو ما يصطلح عليه بالهجرات الإجبارية[39].

في سياق البحث في كلمة (Diaspora) ومنشئها تاريخيًا، نجد أن جذورها تعود إلى اللغة اليونانية، وعلى وجه التحديد من الفعل (speiro) وتعني «نثر» أو «نشر»، ومن حرف الجر (dia)، أي «في كل مكان»[40]. تشير الكلمة من حيث التكوين الدلالي - لدى اليونانيين - إلى الارتحال، وتشير عند النظر إليها في السياق الاصطلاحي للعلوم الإنسانية، إلى الهجرة والاستعمار[41]. إذًا، لم ينحرف مفهوم الشتات كثيرًا عن المعنى التاريخي، لكنه يصبح على النقيض من ذلك إذا ما نُظر إليه في سياقات أخرى، ونعني من منظار شعوب عانت تبعاته وآثاره السلبية في العصر الحديث، مثل الفلسطينيين والأرمن والأفارقة[42]؛ فالشتات يخضع للسياق الذي يتموضع فيه، بل يكاد يتحدد مفهومه تبعًا للتجربة المعيشة، فمن منظور القوي، يعني فتحًا أو استعمارًا يتطلب الانتشار والارتحال لتحقيق مصلحة ما، أما من منظار الضعيف فيعني تشريدًا ونفيًا نحو المجهول.

أما من الناحية الأكاديمية، فقد نشطت الدراسات الخاصة بخطاب الشتات بصدور عدد من الدراسات والكتب التي نُشرت في مجلات العلوم الإنسانية منذ

---

(39) في سبيل استكمال الإطار التاريخي لمفهوم الشتات كما ورد في قاموس النظرية النقدية، نشير إلى مصطلح «الشتات الأوسط» الذي يبدو ركنًا من أركان مستويات إضاءة المفهوم العام زمنيًا، بيد أنه يتجه إلى أن يكون أكثر تخصيصًا من الناحية التاريخية، وهنا نختبر تجربة الشعوب الأفريقية التي تعيش، وتنتشر خارج القارة الأفريقية، أو كما يطلق عليه (الشتات الأسود). انظر: David Macey, *The Penguin Dictionary of Critical Theory* (London; New York: Penguin Books, 2001), p. 98.

(40) Cohen, p. ix.

(41) المصدر نفسه، ص ix.

(42) المصدر نفسه، ص 42.

عام 2003 إلى الآن؛ إذ تضاعف الاهتمام بموضوع الشتات بين عامي 1998 و2002، وأصبح يتقاطع مع علوم كثيرة: علم الإنسان وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم السياسة والدراسات الدينية والتاريخ وحتى الأدب[43]، وبهذا يمكن الجزم بأن مفهوم الشتات وخطابه باتا موضوعًا حاضرًا في الدراسات الإنسانية[44]، ولا سيما أن اللغة أخذت تتموضع في خطاب الأقليات[45]، فسابقًا كان مفهوم الشتات يقتصر على شعوب قليلة العدد، لكن أضحى حديثًا يشمل قطاعات واسعة من أنحاء العالم، ومن هنا غدا ظاهرة ومفهومًا يتسع يومًا بعد يوم، ولا سيما لدى ممثلي الشتات أنفسهم الذين اضطلعوا بتقديمه إلى العالم[46].

هكذا، نتوصل إلى أن مفهوم الشتات وخطابه تجاوزا المفاهيم السابقة من حيث التعريف الاصطلاحي والدلالات الإحصائية والموقف القانوني، أو حتى الوضع السياسي؛ فدراسات خطاب الشتات تعنى بمستويات التمظهر النصي، فضلًا عن آلياته واستراتيجياته من حيث كونه منتجًا مؤسساتيًا، يُحدث أثرًا، وهذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على استراتيجيا مركزية هي «التمثيل» (Representation) كما وضّحها ميشيل فوكو في كتابه **الكلمات والأشياء**[47]، ومن بعده إدوارد سعيد، فضلًا عن تعمّق الثاني في تحليل ثنائية المنفى والمثقف، إضافة إلى تداعيات الاستعمار، ولا سيما ارتحال التكتلات السكانية وانزياحاتها بين التخوم أو الهوامش، والمراكز الحواضرية في العالم، وما يتمخض عن ذلك من مشكلات وتشققات ثقافية.

---

(43) William Safran, «Deconstructing and Comparing Diasporas,» in: *Diaspora, Identity and Religion: New Directions in Theory and Research*, Edited by Waltraud Kokot, Khachig Tölölyan and Carolin Alfonso, Transnationalism. Routledge Research in Transnationalism (New York: Routledge, 2003), p. 9.

(44) Oliver Bakewell, «In Search of the Diasporas within Africa» (International Migration Institute, University of Oxford, 2008), p. 2.

(45) Safran, p. 9.

(46) المصدر نفسه، ص 9.

(47) ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء؛ أنطولوجيا العلوم الإنسانية، ترجمة مطاع صفدي [وآخ.]، ط 2 (بيروت: مركز الإنماء القومي، 2013)، ص 100-103.

ثانيًا: السمات والملامح

لا بد لنا، من أجل تحقيق مفهوم معرفي ومنهجي للشتات، من تتبّع وجود منظومات أو أسس معرفية للشتات بغية الاطمئنان إلى تحققه فعلًا وممارسة ولغة. ولهذا يشترط روبين كوهين[48] ضرورة توافر سمات أو ملامح مشتركة للشعوب التي اختبرت الشتات، وهذا - في ظني - من شأنه أن يدعم التحديد المعرفي للشتات الفلسطيني الذي يعدّه كوهين ضمن نموذج «الضحية»، وهذا يؤهله لأن يكون منضويًا تحت مظلة الشتات العالمي[49] - لا بد من الإشارة إلى أن معظم هذه السمات والملامح وضعها وليم سفران، لكن كوهين قام بمراجعتها، وتعديلها، وهي كالآتي:

- تحقق التشتيت والنفي بطريقة جارحة ومؤلمة.

- جاء الابتعاد عن الوطن بفعل عوامل اقتصادية أو استعمارية.

- يجب أن يشمل التشتيت والتهجير الشعوب (الأسلاف والأحفاد).

- يجب أن يكون هناك ذاكرة جمعية مشتركة وإنجازات وثروة تاريخية مادية، فضلًا عن أساطير وآداب تتمحور حول الوطن الأصلي أو الوطن الأم.

- توافر الرغبة في العودة إلى الوطن نتيجة عدم تقبّل وجودهم في البلدان التي هاجروا إليها.

---

(48) كوهين: هو من أبرز دارسي الشتات أنثربولوجيًا؛ إذ تسعى دراساته إلى الإحاطة بحيثيات الشتات اصطلاحيًا ودلاليًا من الناحيتين التاريخية والأنثروبولوجية. وهو يحدد ثلاث مراحل تؤرخ للتطور الزمني لمصطلح الشتات بالمفهوم الكلاسيكي الذي يحيله إلى الشتات اليهودي: المرحلة الأولى بين عامي 1960 و1970، ويشير فيها إلى الشتات الأفريقي والأميركي والأيرلندي، في حين تطور المفهوم في المرحلة الثانية عام 1980، فأصبح يحيل إلى المنفيين والمغتربين واللاجئين السياسيين والأقليات العرقية، ثم تطور في المرحلة الثالثة في منتصف التسعينيات ليتحول إلى مفهوم نقدي يبحث في النظريات التي تدرس المجموعات البشرية التي تعرضت للشتات بعد أن تم الاعتراف بها، ولا سيما من منظورات اجتماعية وما بعد حداثية، بالتوازي مع تعميق مفهوم «الوطن» (Homeland) بالنسبة إلى الشتات. للتوسع انظر: Cohen, p. 1.

(49) المصدر نفسه، ص 31.

- النظرة المثالية (الطوباوية) إلى الوطن الأصلي وحلم عودة الأحفاد إليه يومًا ما.

- الالتزام تجاه الوطن والحرص على ازدهاره.

- الإحساس بالمسؤولية المشتركة والتعاطف مع أعراق أخرى في بلدان أخرى.

- وجود حياة أو مساهمة إبداعية مميزة في البلد المضيف.

- الدعوة إلى تفعيل السرديات الشخصية والجمعية، ولا سيما في شأن الأصول العرقية بالتضافر مع وجود وعي مشترك قائم على التضامن في ما بينهم[50].

يضيف عدد من الدراسين - إلى ما سبق - بعض الملامح العميقة التي يشترك فيها الأفراد، أو الجماعات التي تعرضت للشتات؛ فهي في الأغلب تحرص على المحافظة على لغتها، مع سعي واضح إلى تعميق الروابط الإنسانية مع الوطن، بالتوازي مع ابتعاث الذكريات بين الحين والآخر. وكثيرًا ما تحمل هذه الجماعات معها شيئًا من متعلقات الوطن، مثل المتاع والصناديق والصور، بالتجاور مع أحلام العودة إلى الوطن يومًا ما[51].

عند البحث عن الأسباب والدوافع التي أشاعت مفهوم الشتات وتجدده في العصر الحديث، نجد أن معظمها ذو مرجعية ترتبط بالعوامل المؤسسة للشتات؛ فالبعد الاقتصادي المتمثّل في الحاجة إلى اكتشاف أراض جديدة واستعمارها، يبدو استمرارًا لما كان في العصر القديم من حيث الرغبة في الهيمنة على أراضي الغير، ونماذجه قديمًا حملات اليونانيين والروم والفرس، فلا غرو أن تكون كلمة Diaspora أحد إفرازات التكوين الإمبريالي والرغبة في الهيمنة، وهي ضمن هذا المستوى ترتبط بآليتين متناقضتين: التطوع

(50) Cohen, p. 6.

(51) Shaleen Singh, «Diaspora Literature - A Testimony of Realism,» Ezinarticles, 28/8/2008. <http://ezinearticles.com/?Diaspora-Literature---A-Testimony-of-Realism&id=1362004>.

والإجبار[52]، حيث سعى الإنسان إلى مغادرة موطنه إلى مناطق أخرى، والشتات وصفٌ لهذا الفعل قديمًا، بينما حديثًا، تتباين دوافع الرحيل والنأي عن الأوطان، لعل أهمها الدافع الاقتصادي، فالحاجة إلى العبيد الأفارقة للخدمة في البلدان الكولونيالية يُعدّ عاملًا أساسيًا، بالتوازي مع هجرة الأوروبيين إلى المستعمرات الجديدة، ونماذجه الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، وهنا نجد استمرار النسق الكلاسيكي القديم، لكنه يُضاف إلى ما سبق - حديثًا - الفعل المتمثل في الهجرة إلى البلدان الغنية بهدف العمل، ونماذجه هجرات الهنود والصينيين والأفارقة وبعض مواطني الدول العربية، ما يجعل من مفهوم التطوع (الاختيار) متحققًا في الظاهر، إلا أن الرغبة أو الحافز يُعدّ فعلًا نفسيًا مشوبًا بشيء من الإكراه، وإن استتر، فلا يوجد إنسان أو جماعة ترغب في مغادرة وطنها من دون مبرر معقول، إذ لا بد من وجود دافع أو سبب قاهر، فالقرار في المغادرة يرتبط بالأحوال المحيطة التي تتحكم في من يُقْدِم على الارتحال في مقابل من يفضل البقاء. وخلاصة الأمر أن الإكراه يبدو منسجمًا ومتحققًا؛ ففعل الارتحال والنأي عن الوطن، بكل ما يتمظهر فيه من مظاهر، ينطلق من دوافع لا يمكن أن توصف إلا بأنها سلبية قهرية، كونها ترتبط بالاختلالات وفقدان التوازن.

في حال الشتات الفلسطيني، نجد أن فعل الارتحال تحقق بفعل قوى مارست نفوذًا، فالارتحال الفلسطيني كان تهجيرًا، وليس هجرة، كما يذكر شريف كناعنة في دراسة تبحث الإجراءات والعوامل التي مارستها الصهيونية لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه[53]. ولا بد من أن يرتبط الشتات بمنظومة متكاملة، «فلا يكفي أن يتم ركوب السفينة حتى يتحقق الشتات...»[54]، ذلك أن كثيرًا من الجماعات التي ارتحلت تمكنت من تحقيق الانسجام والاندماج

---

(52) Stéphane Dufoix, *Diasporas*, Translated by William Rodarmor; with a Foreword by Roger Waldinger (Berkeley: University of California Press, 2008), p. 2.

(53) للتوسع في هذا الموضوع، انظر: شريف كناعنة، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟ (رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني [شمل]، 2000).

(54) Cohen, p. 24.

التام مع السكان المحليين. ولهذا يضيف كوهين ضرورة وجود ماض وحاضر ومستقبل، ويقصد به تحقق إنتاج ثقافي واجتماعي للجماعات التي تختبر الشتات[55]، وهو هنا يضع حدًا معياريًا للشتات، نظريًا وعمليًا، وهذا ما ينطبق فعليًا على التجربة الفلسطينية؛ فالفلسطينيون (شعبًا) امتلكوا منظومتهم الثقافية، ويملكون ماضيًا وحاضرًا، ويبحثون عن مستقبل أفضل، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى جهد دارسي الشتات الفلسطيني، ولا سيما البحث في الأطر التاريخية للشعب الفلسطيني، علاوةً على مكوناته الثقافية والحضارية باختلاف مستوياتها، وهو كذلك، يسعى إلى مستقبل أفضل، لا وجود فيه للاحتلال والنفي والتشتت.

من العوامل المؤسِّسة للشتات ما يتمثّل في الاضطراب السياسي والأمني، فالهروب والفرار من مناطق النزاع المسلح طغيا على الكثير من المناطق المتوترة في العالم، ونماذجهما في العصر الحديث: الحرب الأهلية اللبنانية والعراق وكوريا، والتجربة الفلسطينية طبعًا. وفي السياق ذاته، نعثر على العامل الاستيطاني عنوانًا لافتًا، وتحديدًا ما يُمارس من طرد وتهجير لشعوب آمنة، فضلًا عن الإبعاد والنفي القسري الممنهج كما حدث ويحدث في فلسطين، والكلمة التي تعبّر عن هذه النمط، أو الوصف للمجموعات البشرية المرتحلة هي «اللاجئون» (Refuges)، فالشتات الناتج من الإبعاد القسري (الطرد) يبدو مضاعفًا من حيث درجة الإحساس بالغبن والظلم، وهذا شديد الاقتراب من ممارسات الاستيطان الأبيض في الأميركتين وأستراليا وكندا من إبادة للسكان الأصليين، فقبائل هندية كثيرة كانت تُضطر إلى ترك قراها وبيوتها هربًا من المستعمِر الأبيض.

مما يجب الالتفات إليه في هذا السياق هو ما أثاره بعض الدارسين الغربيين في شأن التساؤل عن مدى تحقق مفهوم الشتات الفلسطيني؛ فأكثر من دارس غربي يرى أن الشتات الفلسطيني غير منجَز كون الفلسطينيين انتقلوا إلى مجتمعات تحيط بفلسطين، أي الدول العربية التي يتقاسمون معها اللغة

---

(55) Cohen, p. 24.

والتاريخ والثقافة[56]، وهنا نشير إلى الرأي الذي قدمه عزمي بشارة لنقض ما سبق؛ إذ يرى أن النفي وتحقق مفهوم اللاجئين لم يأتيا لتأكيد النفي بمقدار ما أتيا لتأكيد حق العودة إلى الوطن[57]، مع الإشارة إلى أن الشتات يرتبط بمنظومة مجتمعية واقتصادية وثقافية وإنسانية؛ فالاقتلاع مورس بالقوة على بنية مستقرة جرى تقويضها وهدمها ومصادرة أهم عوامل استقرارها، أي الأرض، وهذا يجعل مفهوم الشتات متحققًا، خصوصًا إذا ما استأنسنا برأي كوهين في ما يتعلق بضرورة وجود منظومة أو إنتاج ثقافي ومادي للشعوب التي اختبرت الترحيل والتهجير.

هذه المفاهيم والملامح تتسع وتضيق لدى بعض الجماعات تبعًا لأوضاع معيّنة، ومع ذلك، فإنها تبدو عوامل تشكيل مهمة للبنى الثقافية لجماعات الشتات[58]. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الرغبة في تمتين الروابط مع الوطن الأم، مع ما تمثّله من مركزية في التأسيس لمفهوم الشتات، إلا أن المفارقة تنشأ من خلال وجود مشكلات تتحدد بفعل الحلول في الأرض المضيفة، بكل ما تعنيه هذه الأرض من تعميق للغربة والنبذ، والرفض أحيانًا، ولذلك تسعى الجماعات المشتتة إلى محاولة إقامة روابط صحية مع الوطن المضيف من خلال بناء جسور، غير أنها تتسم دومًا بهشاشتها، ولهذا يبدو الفرد المشتت واقعًا في السياق المهمش.

إن موضوع الشتات ومستويات تناوله قابل لكثير من المقولات ووجهات النظر التي يمكن الباحث اكتناهها كونها تتداخل مع كثير من القضايا التي تتجاوز الحدود المفاهيمية لتتخلل أوضاعًا سوسيولوجية وأنثربولوجية وجيوسياسية ونفسية وثقافية، فالشتات يبدو عبر نماذج يحددها كوهين

---

(56) Abbas Shiblak, ed., *The Palestinian Diaspora in Europe: Challenges of Dual Identity and Adaptation*, Refugee and Diaspora Studies; no. 2 (Ramallah: Palestinian Refugee and Diaspora Center (SHAML) and the Institute of Jerusalem Studies, 2005), p. 8.

(57) عزمي بشارة، «ما بعد الشتات: كان شتاتًا صار شظايا،» السفير-ملحق فلسطين، العدد 2 (حزيران/يونيو 2010)، ص 2.

(58) Bakewell, p. 5.

انطلاقًا من الآليات والدوافع التي تصوغ التجربة، فهناك نموذج العامل، ومنه الشتات الهندي، والنموذج الاستعماري (الإنكليز)، ونموذج الضحية (الأفارقة واليهود)، في حين يمثّل الصينيون واللبنانيون النموذج التجاري، والكاريبيون النموذج الثقافي[59]. هذه النماذج تتسم حتمًا بالالتباس من حيث التداخل بين آليتي التطوع والإكراه اللتين تحكمان عملية الارتحال، وهذا دفع أكثر من دارس إلى إقامة حدود بين مفهومي الشتات والهجرة، ولا سيما في وقتنا الراهن، اتكاء على الإطار الإبيستمولوجي، خصوصًا في بيان المفاصل التي تخصص الشتات وتؤطره في تعريف يتمايز فيه من الهجرة باختلاف أنماطها، طوعية كانت أم قسرية، لعل أهمها أن الارتحال لا بد من أن يكون إلى مكانين على الأقل أو إلى جهتين تشكلان حواضن للجماعات المرتحلة، ويشترط كذلك وجود روابط بين المشتَّتين والوطن الأم، بغضّ النظر عن الأشكال والمظاهر والآليات، مع ضرورة أن يتمخض عن ذلك تشكل وعي بالهوية في أماكن الشتات[60].

لا ريب في أن سمات فعل الشتات وملامحه تكاد في معظمها تنسحب على الشتات الفلسطيني، وهو ما يتيح لنا الانتقال إلى مناقشة تجربة الشتات الفلسطيني، ولا سيما النشأة والقضايا التي ينطوي عليها، فضلًا عن مستويات الخطاب وتمظهراته النصية.

ثالثًا: الشتات العربي الفلسطيني: النشأة والمفهوم

إذا تجاوزنا البُعد المفاهيمي (العام) للشتات الكلاسيكي والمعاصر بتجليات مظاهرهما ومكوّناتهما المعرفية، سعيًا وراء المستويات والأشكال التي يحضر فيها الشتات الفلسطيني نموذجًا بارزًا، ولا سيما أنه يُعدّ من أكثر أشكال الشتات وضوحًا وعنفًا في التاريخ الحديث والمعاصر، فإن التجربة ذات حضور عميق في المشهد التاريخي الحديث. وإذا كان مفهوم الشتات

(59) Cohen, p. x.

(60) Kim D. Butler, «Defining Diaspora, Refining a Discourse,» *Diaspora: A Journal of Transnational Studies*, vol. 10, no. 2 (Fall 2001), p. 192.

يشير بوجه خاص أو كلاسيكي إلى الشتات اليهودي، فإن الشتات الفلسطيني بات أكثر واقعية لتجسيد هذا المفهوم ودلالاته المعاصرة.

يشير مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين التاريخية يصل إلى أكثر من 6.863.527 فلسطينيًا من مجموع 11 مليون نسمة[61]، فلا غرو أن تذهب موسوعة الشتات إلى وضع فصل تبحث فيه الشتات الفلسطيني كونه نموذجًا للشتات الحديث[62]. وإن تجربة بهذا الحجم، لا بد من أن تفضي إلى الكثير من القضايا والإشكاليات على مستوى الكتابة، وهنا نلفت إلى أنماط خطابية تتجسد للتعبير عن تلك الحساسية التي تختبرها المجاميع البشرية التي تعرضت للشتات، وهنا يجب رسم مناطق ومساحات تبعًا لإحداثيات فعل الشتات وإفرازاته.

من القضايا المهمة التي تأتي إليها موسوعة الشتات مسؤولية إسرائيل عن الشتات الفلسطيني وموقفها منه، ولا سيما إنكارها الممنهج، كما في الخطاب الإسرائيلي التاريخي الذي يحيل الشتات الفلسطيني إلى عملية غير مقصودة أو غير مبرمجة. لكن الموسوعة توضح وجهة نظر أخرى، وتستند إلى دعائم واقعية، وتتكئ على أرشيف ومقابلات، فضلًا عن صحف ودراسات ووثائق عسكرية تكشف وتؤكد مسؤولية إسرائيل عن نشوء الشتات الفلسطيني، ولا سيما في الفترة الواقعة بين كانون الأول/ ديسمبر 1947 وحزيران/ يونيو 1949[63]. ولتحقيق هذا الغرض، تستعين الموسوعة بما ذكره المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي عن دور إسرائيل في وجود الشتات الفلسطيني بواسطة خطة محكمة ممنهجة، اضطلعت بها الصهيونية في سبيل التخلص من الفلسطينيين، وبالتحديد قبيل انتهاء الانتداب البريطاني[64].

---

(61) قياسًا بنسبة الشتات على مجموع السكان، حيث يعيش أكثر من 60 في المئة من شعب فلسطين خارج وطنه. انظر موقع الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء: <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main%20Indicators%20Outside%20Palestinian%20Territory-A.htm>.

(62) Melvin Ember, Carol R. Ember and Ian Skoggard, eds., *Encyclopedia of Diasporas: Immigrant and Refugee Cultures around the World*, 2 vols. (New York: Springer, 2005), p. 233.

(63) Ember, Ember and Skoggard, p. 235.

(64) المصدر نفسه، ص 235.

من أهم القضايا المصاحبة للشتات الفلسطيني ما ينتج من تداخل في الإحالة؛ فهنالك مفهوم الشعوب المهاجرة أو الجماعات المرتحلة، ذلك أن أكثر من دارس يجعل من كلمة الشتات الرديف المباشر لكلمة المهاجرين، وبالتحديد الجيل الثاني أو الثالث، من منطلق أن هذه الأجيال بات لها دور واضح في تنمية البلدان المضيفة[65]، وهو ما يجعل هذه القضية موضع دراسة، علاوة على حضورها في المعادلة السياسية والاجتماعية والثقافية لبعض البلدان المضيفة، وهذا يكاد يتطابق تمامًا مع الشتات الفلسطيني الذي واجه هذا الواقع وإفرازاته.

لا ريب في أن الاحتلال يُعَدّ فعلًا كلاسيكيًا مورس منذ القدم، ولمّا يزل، إلا أن ممارسة إلغاء منظومة متكاملة من التاريخ والإنسان والأرض، ومصادرة كل ما سبق، تبدوان نمطًا جديدًا غير مسبوق، وهكذا يحتمل المعنى المعاصر تقاطعًا واضحًا في سياق التجربة الفلسطينية، فإذا كان الدارسون في الغرب يشترطون تحقق وجود مجموعة بشرية - بمن فيها الأحفاد - خارج الوطن الأم، بالتوازي مع وجود وإثبات علاقة عضوية مع الأوطان الأصلية، كما هي الحال لدى الشتات الأفريقي، فإن هذا المفهوم يبدو أكثر واقعية وتحققًا قياسًا بتجربة الشتات الفلسطيني الذي يُعَدّ أكثر تعقيدًا وخصوصية؛ فالفرد أو المجموع الأفريقي (عرقيًا) اكتسب مواطَنة كاملة في بعض البلدان، إضافة إلى أن المعطيات العرقية والثقافية تبدو جزءًا من المشكلة، بينما التاريخ والتكوين السياسي ما زالا حاضرين ماثلين؛ فالمجموعات الأفريقية التي تعرضت للشتات ما زال لديها كيانات وبنى سياسية وثقافية حاضرة أو قائمة، على الرغم من استحالة العودة إليها نتيجة الاندماج «الكامل» في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان التي فيها الشتات الأفريقي، علاوة على نيل حقوق المواطَنة الكاملة، بينما تنبثق المسألة الفلسطينية من محاولة إلغاء التكوين المرجعي بأطيافه كافة، سياسيًا أكان أم ثقافيًا أم حضاريًا أم تاريخيًا، في حين يدخل وجودهم على أراضي الغير في باب الطارئ والموقت، فضلًا عن حقوق منقوصة. وبذلك يبدو الشتات الفلسطيني معقدًا، فهو أشبه بتيه، وهذا يتطلّب إعادة مراجعة المفاهيم والسِمات والملامح التي تؤطر مفهوم

---

(65) Bakewell, p. 3.

الشتات، لا أن يكتفي بالتقاليد التي استمدت من النموذج اليهودي فحسب. وبناء عليه، سيبدو المنتج الخطابي مالكًا أو انعكاسًا لتداعيات هذه التجربة. ما يهمنا هنا هو المفهوم المعرفي للشتات بالتحديد؛ فعلى الرغم من تاريخيته، فإنه بقي خاضعًا للتحولات المفاهيمية، ولا سيما إذا كان يحتمل بيانات جديدة لجماعات خضعت للشتات. ففي عام 1960 أصبح يشمل مجموعات بشرية باتت مركزًا محوريًا في أدبيات الشتات، وأهمها الشتات الفلسطيني والهندي والكوبي[66]، وهنا يجب التوجه بعمق إلى تفرّد التجربة الفلسطينية من حيث قدرتها على صوغ مفهوم غير مسبوق للشتات، يمكن أن يضاف إلى البنى المعرفية للممارسة والمفهوم.

رابعًا: نحو خطاب فلسطيني للشتات

تقوم كتابة الشتات على عدد من العوامل التي تختص بالتجربة التي تصوغ أقدار البشر في رحلات قاسية مريرة، ولهذا يتبدى السرد نموذجًا مفضلًا للتعبير عن تداعياته. بيد أن هنالك معطيات يجب توافرها بغية تحقيق الحساسية التي يمكن من خلالها نعت خطاب ما بأنه خطاب الشتات، وفي سياق هذه التوجهات يجب البحث عن شروط تحقق مفهوم كتابة الشتات، ونعني السمات السائدة، أو المهيمنة في معظم الخطابات، أبرزها مشاعر الحنين إلى الوطن. وهنا نستعيد أبياتًا معبّرة لعبد الرحمن الداخل الملقب بصقر قريش عكست بجلاء الإحساسَ المرهف بغياب الوطن والاقتلاع، فجاءت الأبيات لتضيء الروابط الكامنة والعميقة في لاوعي المقتلع والمنفي عن أرضه:

أيهـا الراكـب الميمـم أرضي ... أقـر من بعضي السلام لبعض

إن جسـمي كما علمـت بأرض ... وفـؤادي ومالكيـه بـأرض

قـدر البيـن بيننـا فافترقنـا ... وطـوى البين عن جنونـي غمضي[67]

---

(66) Cohen, p. 25.

(67) سيمون الحايك، عبد الرحمن الداخل؛ صقر قريش (بيروت: مؤلفون للنشر، 1982)، ص 122.

ويقول أيضًا:

بـــدت لنـــا وســـط الرصافـــة نخلـــةٌ	تناءت بأرض الغـرب عن بلد النخل
فقلـت شـبيهي فـي التغـرب والنوى	وطـول اكتئابـي عـن بني وعـن أهلي
نشـــأت بـــأرض أنـــت فيهـــا غريبـــةٌ	فمثلك في الإقصاء والمنتأى مثلي[68]

تبدو تجربة الشتات وتداعياتها من خلال الخطاب الذي يأخذ على عاتقه صوغ هذه التجربة بكل ما يكتنفها من أبعاد، إضافة إلى أنه يأخذ الكثير من مكوّناته ورؤاه من عنف الواقع وألمه. وتحفر تجربة الشتات عميقًا في الوعي الإنساني الجمعي، فهي ممارسة للمجاميع البشرية التي عايشت التجربة التي تتحول بدورها إلى خطاب له تقاليد تتموضع في السياق الإنشائي، ومنها التجانس والتكرار والثبات، وأخيرًا التمثيل مركز الخطاب. ولعل النموذج الأمثل للخطاب الفاعل يتجسد بخطاب الشتات اليهودي وتموضعاته في التاريخ اليهودي عبر إعادة سرد وتكرار هذه التجربة في الأدبيات اليهودية، ولا سيما النفي الذي تعرض له اليهود على يد البابليين وقائدهم نبوخذ نصر، فهذه ثيمة ثابتة ومتكررة في الفن والثقافة اليهوديتين[69]، وسبق أن أشرنا إلى ذلك.

من أهم الملامح التي تؤطر حقل خطاب الشتات تداعيات فعل الارتحال، حيث تتمثّل البادرة الأولى بالصدمة الجماعية التي تختبرها الشعوب التي هجّرت بفعل الإجبار الذي يتسم بطابع مفاجئ، ولهذا برزت دراسات تبحث في البُعد النفسي السلبي الناتج من صدمة الاقتلاع والتهجير، كما تعبّر عنه نصوص أدب الشتات[70]، ويحمل المشتّتون معهم مشاعر النفي والخروج

(68) الحايك، ص 173.

(69) Cohen, p. 3.

(70) يُذكر أن أول من استخدم مصطلح الشتات الأدبي (Veve Clark) وذلك في مقالة حملت عنوان Developing Diaspora Literacy and Marasa Consciousness إذ سعت من خلالها إلى مقاربة الإشكاليات الناتجة من الشتات وتقاطعه مع مفهوم آخر، هو الهُجنة Hybridity. انظر: Mark Shackleton, *Diasporic Literature and Theory - Where Now?* (Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Pub., 2008).

والإبعاد، ومن ثم تتحول الحالة إلى حلم بالعودة إلى الوطن[71]، كونهم يتشاركون في العيش خارج مكان الولادة، أو الولادة في المنفى، ولهذا يأخذ مفهوم الوطن نعتًا جديدًا، ويطلق معظمهم عليه «وطننا القديم»[72]. وفي الحالة الفلسطينية نجد أن هذا التعبير اللغوي استخدمه الفلسطينيون بعد النكبة، ويشير الفلسطينيون في الأغلب إلى «فلسطين» بكلمة «البلاد»[73]. ومن علامات هذا الفعل (أي النفي) آثاره وتداعياته، ما يتخلل المهاجر والمنفي من تعارضات وتقاطعات، يختص معظمها بمفهوم الولاء واللغة والدولة[74]، ولا سيما في الأرض الجديدة، فالمشتتون يحتاجون إلى إظهار ردّات فعل وعمليات من التكيف بغية تحقيق المواءمة بين واقعين، ولا سيما لدى الجيل الأول، فهو كثيرًا ما يعاين هذا الواقع، لكن هذا ربما يبدو مختلفًا قليلًا لدى الجيل الثاني أو الجيل الثالث، فهما يبقيان على تماس مع هذه التداعيات بوتيرة أقل حدة، فالفعل اللغوي يتراجع إلى الخلف، والقدرة على فهم التعقيدات الثقافية والمجتمعية تبدو أقل وضوحًا، وتعقيدًا مما كانت لدى الجيل الأول، في حين أن الوطن يبقى ماثلًا من خلال تقاطعه مع البنية العرقية التي لا يمكن أن تتجاوز، فضلًا عن التاريخ الذي يتخلل التكوين الثقافي للإنسان.

عند البحث في الخطاب الفلسطيني الخاص بالشتات، يجب تتبّع قدرة الفلسطينيين على تشكيل الخطاب بتعدد مستوياته التعبيرية؛ فهنالك خطاب يبحث في الشتات من منظور التجربة وتداعياتها، وهذا ما نعثر عليه في الأدبيات السياسية ونتاجها الذي ينهض على جهد مؤسسات أو منظمات أو حتى أفراد يُعنَون بمشكلة الشتات واللاجئين، وهناك الجهد الذي بذلته منظمة التحرير الفلسطينية، فضلًا عن المنظمات والمؤسسات التي تعنى بهذه القضية، وهي كثيرة جدًا. أما على مستوى الأفراد، فهناك أسماء كثيرة، منها على سبيل المثال سلمان أبو ستة، غير أن ما سبق يجب أن يتجاور مع خطابات تبحث

(71) Cohen, p. xi.

(72) المصدر نفسه، ص xi.

(73) انظر: بشارة، «ما بعد الشتات».

(74) Cohen, p. x.

في الهوية الفلسطينية التي تهمّشت جراء الشتات وفقدان الأرض. ومن الذين اضطلعوا بالبحث في تكوين الفلسطينيين التاريخي والسياسي دراسات رشيد الخالدي، في حين أن هناك من اشتغل في التنظير السياسي للقضية الفلسطينية وتداعياتها، كما هو جهد عزمي بشارة وآخرين. أما على المستوى الثقافي، فيجب أن تُرمم الهوية الفلسطينية من خلال دعوة شريف كناعنة إلى إقامة رموز تراثية فولكلورية يتم اختلاقها بهدف تعميق الهوية السياسية[75].

من القضايا التي بحث فيها خطاب الشتات العلاقة المتداخلة والحساسية الناتجة منها، والعلاقة بين المراكز والأطراف أو الهوامش وحيثيات الكتابة المصاحبة لها، أو ما يمكن أن نطلق عليها الهوية الشتاتية[76]، حيث باتت من أكثر المستويات معالَجةً في مقاربات دراسات ما بعد الكولونيالية وخطاب الشتات[77]؛ فالمثقف، بما يمثّله من صوت تعبيري لمجموع بشري، يعاني تقاطعات بناء الهوية بكل ما يثقل كاهله من قلق الانتماء إلى الميتروبوليتان أو الهامش، بل حتى إلى المرجعية التي انحدر منها ومواقفه من القضايا التي تمس التكوينات الثقافية والاقتصادية. وفي هذا السياق نشير إلى دراسات ساري حنفي التي تبحث في مستويات الشتات الفلسطيني أنثربولوجيًا، وهذا يتسق مع الكثير من تنظيرات دارسي الشتات عالميًا من حيث دعوتهم إلى البحث في علاقة اللاجئين أو المشتتين بالأوطان الأصلية[78]، في حين نجد أن كثيرين من منظّري ما بعد الكولونيالية يدعون إلى تكوين ممارسات مفاهيمية وخطابية، ومنها على سبيل المثال «الهُجنة» كما بيّن هومي بابا في كثير من دراساته، إضافة إلى تساؤلات عن فكرة القومية لدى إدوارد سعيد، فضلًا عن المعالجات

---

(75) Sharif Kanaana, «Towards the Preservation of Palestinian National Identity,» in: Shiblak, ed., *The Palestinian Diaspora in Europe*, p. 112.

(76) بيل أشكروفت، جاريث جريفيث وهيلين تيفين، دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية، ترجمة أحمد الروبي، أيمن حلمي وعاطف عثمان؛ تقديم كرمة سامي، المشروع القومي للترجمة؛ 1681 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 138.

(77) Meyer Howard Abrams and Geoffrey Galt Harpham, *A Glossary of Literary Terms*, 10th ed. (Stamford, CT: Wadsworth Cengage Learning, 2012), p. 27.

(78) Osten Wahlbeck, «The Concept of Diaspora as Analytical Tool in the Study of Refugee Communities,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 28, no. 2 (April 2002), p. 222.

الهادفة إلى إيجاد مواقف تتحدد بقلق الهوية في المنفى، وهذا ما سوف نشير إليه في محور آخر.

في سياق خطاب الشتات، يبرز الأدب وخطابه للتعبير عن القضايا السابقة في قوالب وأشكال فنية تنطوي على الفكر والعاطفة، ولهذا نجد أن الأدب الفلسطيني - على سبيل المثال - الخاص بالشتات، يحمل صدى هذا الواقع بتعدد مظاهره، كما هي الحال في أعمال إميل حبيبي ومحمود درويش وسميح القاسم وغسان كنفاني وجبرا إبراهيم جبرا وإبراهيم نصر الله ... وغيرهم.

من القضايا التي يمكن أن يُبنى عليها أيضًا في سبيل دراسة الكتابة الفلسطينية في الشتات، رحلة النفي والخروج ومراراتها، بُعَيد الانتداب البريطاني، علاوة على مشكلة الفلسطينيين ووجودهم في الدول المضيفة، وما يرتبط بهذا الحضور من حقوق، فضلًا عن إشكالية الهوية، خصوصًا أوضاع الفلسطينيين في الدول المضيفة، وما ينشأ من تعقيدات في شأن صيغ وجودهم، ولا سيما في الدول العربية: الأردن وسورية ولبنان ودول الخليج ومصر، وبدرجة أقل في الدول غير العربية، علاوة على ما يكتنف هذه الحالة من ظلال وأطياف اجتماعية وسياسية تلقي بمؤثرات على التشكيل الخطابي، وما يتمخض عن ذلك من تجاذبات وتعارضات نتيجة العلاقة المتوترة - أحيانًا - بين الأقلية (المشتتين) والأغلبية المهيمنة في الأوطان المضيفة، فالكاتب ربما يتحول إلى ناطق باسم الأقلية وحقوقها، ما يشي بإيجاد الكثير من التحديات والاحتمالات المفتوحة، كما تشير شالين سينغ[79].

خامسًا: الوعي بالنفي ... الوعي بالشتات

للبحث في قضايا الشتات ومستوياته، يجب العمل على وضع تصورات للطيف الشتاتي الفلسطيني ضمن مستويين: أفقي ورأسي، الأول يتمثّل بالصدمة الأولى التي تمثّلت في نكبة 1948، حين شُتت الفلسطينيون من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1948، ما أدخل عملية الشتات في أطوار من

---

(79) Singh, «Diaspora Literature».

التحولات التي تأتي على شكل مراحل: الصدمة ومن ثم النفي أو المفارقة، يعقب ذلك الترقب والانتظار المصحوب بمحاولات العودة، ومن ثم مرحلة محاولة فهم الواقع وتحليله وإعادة إنتاجه غير مرة. وهنا يبدو الخطاب الفلسطيني واقعًا في مجال ردة الفعل، فلا غرو أن تنهض الكتابة الفلسطينية في الداخل والخارج على محاولات تحليل وتصوير هذا الفتق في خاصرة الشعب الفلسطيني الثقافية والحضارية، بينما يتمثل المستوى الثاني (الرأسي) في محاولة بدء التكيف وإقامة علائق جديدة بالمكان الجديد والسعي للبقاء عبر بناء الذات من جديد، أو ترميم الصورة المثلى للوطن وبروز الحنين وفكرة استعادة الكيان الكلي، وأخيرًا الحلم بالعودة في يوم ما.

لا بد من أن تفصيلات هذه المراحل تبدو متحققة للجيل الذي عانى هذا الواقع، وبالتحديد من داخل مدارك الوعي، وهنا تنبثق التجربة النصية ضمن مستويين: «الأسلاف»، أو الجيل الأول الذي يتعامل مع الشتات بآليات مختلفة عن الجيل اللاحق «الأحفاد». وفي الأغلب يبدو الإنتاج الإنشائي للجيل الأول قلقًا حائرًا، وأقرب ما يكون إلى الحنين والغضب، في حين تنطلق الأجيال التالية من محاولة تحديد مفهوم الوطن والاستلاب وتحليل عوامل فقدانه؛ ففي نظرة إلى أعمال الكتابات الفلسطينية المتقدمة نجد أن أهم سماتها الغضب والسخرية، وهنا نحيل إلى أعمال إميل حبيبي، أو بعنفها، وغضبها كما لدى غسان كنفاني، وهنا يبدو التعبير عن الشتات إنشائيًا وأقرب إلى ردة الفعل، لكن إذا نظرنا إلى أعمال الكتّاب الفلسطينيين الذين ينتمون إلى الأجيال اللاحقة، فسنجد أنها نحت منحى استعادة الحكاية، كما فعلت سوزان أبو الهوى في روايتها بينما ينام العالم[80] التي تبدو أقرب إلى حال التأمل والرغبة في استرجاع

(80) سوزان أبو الهوى: كاتبة فلسطينية تعيش في الولايات المتحدة الأميركية، تُعدّ روايتها بينما ينام العالم من الإصدارات الحديثة، وهي تصور تداعيات الشتات والخروج الفلسطيني من خلال قصة عائلة فلسطينية هُجّرت بعد قيام دولة إسرائيل، وتحكي واقع أربعة أجيال فلسطينية عايشت تجربة الاقتلاع والنفي والترحال. ولاقت الرواية صدى واسعًا في الأوساط الثقافية العربية والغربية على حد سواء. انظر: سوزان أبو الهوى، بينما ينام العالم، ترجمة سامية شنان تميمي (الدوحة: دار بلومزبري - مؤسسة قطر للنشر، 2012).

الوطن ورحلة الخروج ضمن تصور مثالي ينزع إلى التذكر أو ربما اختلاق الحالة؛ فهي عبارة عن عملية توليد صورة متخيلة للوطن من خلال مصادر متعددة، تعود في مجملها إلى سرد الأهل وحكايات عن الوطن، بالتوازي مع المناهج المدرسية والأعمال الأدبية والفعل الإخباري؛ فالفلسطيني من الأجيال الجديدة توصل إلى الوعي والإدراك بأنه منبوذ ومقتلَع من وطنه، وأنه طارئ في المكان، ولهذا يبدو الوطن المضيف عرضة هو الآخر لإعادة بناء ذهني من خلال الفصم بين واقعين أو بين وطنين: وطن منتقص طارئ، ووطن مثالي غائب، ولهذا تبنى النصوص عبر تعبيرات تضطلع بفعل الإظهار لحال الحنين إلى الوطن المتروك أو المهجور، بالتوازي تمامًا مع محاولات إقامة علائق جديدة، أو البحث عن وطن بديل، وهنا تنشأ مفارقات لدى المشتت، فهو يقف في منتصف حالة، يتجاذبها بُعدان: الأول محاولة الاستقلال عن الوطن والآخر محاولة تحقيق أكبر درجة من الانسجام مع الطارئ من الحيز الجغرافي الجديد، مع محاولة بناء روابط ووشائج جديدة مع الوطن الجديد (المضيف).

تبدو هذه الأطوار من التحولات والأبعاد والحساسيات زادًا للكتابة التي يمكن أن ينتجها خطاب الشتات، إذ نخرج بشكلين أوليين للشتات إنشائيًا: معايشة التجربة وتأمل التجربة، وهنا ينفتح الفعل الكتابي على مظاهر أخرى تستند إلى خصوصية تجربة الشتات؛ فهنالك شتات الفلسطينيين الذين هاجروا بعد حرب 1967، ويتمثل في مستويين: الأول واقع سكان الضفة الغربية الذي ارتحلوا إلى خارج فلسطين، والآخر واقع اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948 الذين عانوا تجربة النفي والتهجير مرة ثانية في عام 1967. ولعل تجربة التهجير من المنزل إلى الحدود، ومن ثم النفي خارج الوطن كلية، يمثّل تجربة مضاعفة من المرارة، بل إنها تبدو متعالقةً بالتكوين الوظيفي لوجود الإنسان، وما يحمله من انتماءات لتكوينات جغرافية ومعرفية وثقافية قارة ومنجزة؛ فالهوية الفلسطينية يكتنفها التعقيد الشديد، وتبدو أشبه بمعضلة حقيقية للإنسان الفلسطيني في حله وترحاله الشتاتي. ومع أن الفلسطيني فقدَ أرضه بكل ما يحتمله هذا الفعل من تداعيات، فإنه بقي حاملًا معه «صخرة سيزيف» ولعنة الهوية الملتبسة أينما حل وارتحل.

سادسًا: الهوية

يناقش كتاب الشتات الفلسطيني (*The Palestinian Diaspora*) مفهوم الشتات من منطلق الهوية التي يرى فيها مفهومًا متعددًا؛ فجدلية الهوية تقع ضمن ثلاث فئات، مع الإشارة إلى أن هذه الفئات غير حصرية، إنما اختيرت لأهميتها وأثرها: الهوية السياسية والهوية الثقافية والهوية الدينية[81]، وضمن هذا السياق يبحث الكتاب في جوانبها، ليتوصل إلى أن وعي الفلسطينيين بهويتهم في الدول العربية يُعد متقدمًا على وعي الفلسطينيين الذين يعيشون في الدول الغربية، خصوصًا من جهة الوعي والالتزام السياسي، ولا سيما لدى فئات الشباب، وهذا طبعًا نتيجة عوامل عدة، لعل أهمها ما يقع في فئة الأطفال الذين يعيشون ضمن مناطق أو مجموعات فلسطينية أو أغلبية فلسطينية، وذلك نتيجة تعرضهم لتثقيف سياسي من الوالدين، إضافة إلى أثر منظمة التحرير الفلسطينية (التثقيفي)، ولا سيما في سبعينيات القرن المنصرم. لا بد لنا من الإشارة إلى أن هذه الدراسة تناولت الفلسطينيين في مناطق متعددة، وخلصت إلى أن لدى الفلسطينيين في داخل المخيمات الفلسطينية وعيًا سياسيًا بالهوية يفوق وعي الفلسطينيين الذي يعيشون خارج المخيمات[82]. وما يعنينا هنا هو ذلك التوجه نحو بحث أثر الشتات في النشء، وأثره في تشكيل البنى الثقافية، علاوةً على بروز مفاهيم مستويات البحث في الشتات من مختلف المنظورات والجوانب؛ فكما أشرنا سابقًا، يجب أن تقارب مستويات الخطاب المساحة التي تعنى بالوعي السياسي للهوية قبل العودة وبعدها.

إن تحقيق الاستجابة لفهم الواقع السياسي الفلسطيني يتحدد بأحوال عدة، لعل أهمها دراسة الكتابة عن فلسطين، بل عن التاريخ الفلسطيني؛ فدارس الشتات الفلسطيني يعاين هذه التجربة لدى الأبناء الذين لم يتعرضوا لتاريخ فلسطين بمبحث مستقل، وأغلب الدول المحيطة كانت تهتم بتاريخها[83]،

(81) Schulz and Hammer, p. 167.

(82) المصدر نفسه، ص 168.

(83) المصدر نفسه، ص 169.

وهكذا كان الإدراك لفلسطين (تاريخيًا) هشًا ومشوّشًا وخجولًا، ما جعل بناء مفهوم الهوية السياسية مجتزأً ومقتصرًا على ما يُلتقط من هنا وهناك، بيد أن أهم تلك المصادر هو ذاكرة الأجداد والآباء ووسائل الإعلام والكتب وشيء من التخيل لأرض لم تعاينها الأجيال الناشئة ولم تختبرها، لكن الفكرة عن وطن اسمه «فلسطين» كانت حاضرة، ولا غرو أن تتوالى عملية إعادة تشكيل الهوية الفلسطينية في المدارس والجامعات وأماكن العمل لدى الجيل الفلسطيني منذ منتصف الستينيات، كما بيّن رشيد الخالدي[84]. وفي ظني أن فكرة الوطن كانت تنشأ في الأغلب وتبنى ذهنيًا. ومن اللافت أن معاينة فلسطين تاريخيًا وعمليًا كانت تخضع لحيثيات الشتات وواقعه؛ فعلى سبيل المثال، كان «الفلسطينيون الأميركيون» قادرين على ملامسة فلسطين من خلال الفرص المتاحة لزيارتها، في حين أن هذا الخيار لم يكن متوافرًا لدى معظم الفلسطينيين الذين يقيمون في مخيمات دول الجوار أو في مناطق أخرى من العالم.

يناقش رشيد الخالدي في كتابة الهوية الفلسطينية: بناء وعي قومي حديث مأزق الفلسطيني الذي يضطر دومًا إلى اختبار المعاناة تبعًا لإشكالية الحسم في شأن هويته التي هي في حالة إرجاء دائم، ويبقى الفلسطيني ملفوظًا ومحاصَرًا بأوراق مرفوضة، كما في وثائق السفر التي يحملها كثير من الفلسطينيين من جهات متعددة، وحتى مع حمل جوازات السفر الغربية، فإنه يبقى في موضع تذكير بهويته، ولا سيما عند العودة إلى الوطن[85]. وعند مقارنة الشتات الفلسطيني ببعض تجارب الشتات المعاصرة، يتوصل الخالدي إلى أن تجربة الشتات الفلسطيني، في ما يتعلق بالهوية، أكثر تعقيدًا، وتمتلك تجارب الشتات الأخرى هامشًا من الحرية في بناء تكوين الهوية على الرغم من المنعطفات التاريخية. يضاف إلى ما سبق تقلّص الهيمنة التي تمارس عليها[86]، في حين أن هذه الرفاهية لا تتوافر للفلسطينيين في الوقت

(84) Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University press, 1997), p. 180.

(85) Khalidi, p. 4.

(86) المصدر نفسه، ص 11.

الحاضر، فالهوية الفلسطينية ما زالت منجزًا غير قابل للتطبيق على المستوى العملي، وهذا يدفع التجربة هذه إلى مستويات حساسة نتيجة تشابك كثير من المعطيات السياسية والثقافية والتاريخية. وبهدف تعميق الهوية الفلسطينية والتأسيس لها خطابيًا، يسعى رشيد الخالدي إلى تتبّع الهوية الفلسطينية إبان الحكم العثماني، وما طرأ عليها من تحولات في فترة الانتداب البريطاني، ومن ثم يتوقف لرسم صورة الخروج الفلسطيني من فلسطين التاريخية، ويعمل في هذا المقام ضمن استراتيجيتين: استراتيجية الوعي بالهوية والتأسيس لها تاريخيًا من خلال الخطاب، واستراتيجية تفعيل سرديات النفي والخروج.

في سياق تشكّل الهوية الفلسطينية ومحاولة استعادتها، يسعى روحي الخالدي متمثّلًا أدبيات خطاب ما بعد الكولونيالية التي تنهض على تفكيك التمثيل الذي اضطلعت به الصهيونية للشعب الفلسطيني وتاريخه، ولهذا هو يقارع هذه العملية بواسطة بناء ذاكرة بصرية «استعادية» تمتح من التاريخ صورة الفلسطينيين شعبًا، وهنا يمثّل خطوةً رائدة في سبيل تكوين خطاب الشتات الفلسطيني من حيث الاعتماد على الذاكرة واسترجاع الماضي الحضاري للشعب الفلسطيني. ولعل القدرة على استحضار فكرة حضور للوطن - ولو بصريًا - يتسق مع آلية تأكيد الهوية؛ فمحاولة إيجاد جغرافيا بصرية أرشيفية يقوّي فعل تعميق الهوية، ولهذا، تعمد أغلب الأعمال التي ترتبط بفكرة المقاومة إلى هذا النوع من الفعل؛ إنها شكل من أشكال الجغرافيا المتخيلة من وجهة نظر أهم دارسي ما بعد الكولونيالية إدوارد سعيد[87]. لا ريب في أن روحي الخالدي يعمد إلى إيجاد واقع حقيقي لا متخيل؛ فالصورة البصرية تمارس نفوذًا وتأثيرًا إنشائيًا واضحًا، ولا سيما رفض حضور الآخر (أي الصهيوني)، إنها - ببساطة - عملية «استعادة الهوية»[88] كما في النضال ما بعد الكولونيالي، بل هي محاولة إيجاد واقع لغوي خطابي مؤثر في تشكيل

---

(87) للتوسع في هذا الموضوع، انظر: إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة. السلطة. الإنشاء.، نقله إلى العربية كمال أبو ديب، ط 5 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 2005)، ص 80-100.

(88) فريال جبوري غزول، «الهوية الثقافية والشتات،» مجلة ألف، العدد 32 (2012)، ص 76.

سرديات الخروج الفلسطيني[89]، فروحي الخالدي يسعى (بصريًا) إلى توثيق الهوية الفلسطينية قبل الشتات، ولهذا وضع كتابًا يؤرخ فيه للهوية الفلسطينية قبل الشتات عبر مجموعات من الصور جُمعت بين عامي 1876 و1948، أي قبيل انتهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة إسرائيل وبدء الشتات الفلسطيني.

هكذا، يهدف روحي الخالدي من خلال كتابه إلى تقويض - الرد على - الخطاب الصهيوني، ولا سيما مقولات منها: الفلسطينيون ليسوا شعبًا، وليس لديهم تاريخ، أضف إلى ذلك محاولة تصويرهم على أنهم إرهابيون، مع الضغط لترسيخ هذا التصور في الوعي العالمي؛ ولهذا يعمل الخالدي على نقض هذا الخطاب، بل الرد عليه عبر جمع أرشيف بصري لجميع المناحي السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية في فلسطين، والغاية هنا هي تأكيد الوجود الفلسطيني حضاريًا، ولا سيما قبل التشتت[90]، وهنا يتفق الخالدي مع تنظير عزمي بشارة في ما يرتبط بتأكيد الهوية الجماعية التي يرى فيها الأخير أيديولوجيا تجمع مآثر الأبطال وتراجيديا الماضي ومعاناته، فالماضي يتحول إلى شيء مشترك، يجب أن يقرأ ويدرّس في المدارس والجامعات، وبهذا فإنه «يستعاد نصيًا وليس طقوسيًا»[91]، كما يقول عزمي بشارة.

في سياق نشوء الهوية الفلسطينية وتكوّنها، نشير إلى دراسة قدمها شريف كناعنة، ترتكز على محور وعي الفلسطيني بهويته، بدءًا من نهاية الحكم العثماني وبدء الانتداب البريطاني، حيث لم يكن مفهوم الهوية قد تبلور بعد لدى الفلسطينيين[92]. وهنا لا بد لنا من تحليل ما قدّمه كناعنة الذي يناقش الهوية الفلسطينية ضمن مدارات تأتي في أولها الهوية الفلسطينية التي تتقاطع

(89) Khalidi, p. 179.

(90) وليد الخالدي، قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000)، ص 16. يمكن أن نشير إلى عمل مماثل اضطلع به طارق السويدان: طارق السويدان، فلسطين التاريخ المصور (الكويت: الإبداع الفكري، [د. ت.]).

(91) عزمي بشارة، «الأقلية الفلسطينية في إسرائيل،» كنعان، العددان 21-22 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1993)، ص 46.

(92) Kanaana, p. 109.

في مستويات، منها: القرية والعائلة والمنزل وحتى الطبقة، لكن هذا تحوَّل في ما بعد لتتطور الهوية الفلسطينية في سياقها العربي والإسلامي، بناءً على مرتكزات منها: اللغة والتاريخ والدين. فالهوية الفلسطينية الوطنية لم تتضح ولم يؤسس لها فعليًا إلا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية[93]، ومن هذا المنطلق، راح الفلسطينيون يؤسسون للهوية الوطنية، إذ هم يبحثون عن كل ما يميزهم، لذلك بدأوا يختلقون أو يبتكرون رموزهم الوطنية الخاصة بهم بهدف إيجاد شيء من التماسك على الرغم من الشتات[94]، وفي سبيل ذلك، توجّه كناعنة إلى الفولكلور الفلسطيني ورموزه التي يجب أن تخضع لشروط محددة، واقترح وضع مشروع يقع على عاتقه إيجاد منظومة متكاملة من الرموز الفولكلورية الفلسطينية التي تعمّق الهوية الفلسطينية[95].

ما نريد تأكيده في هذا السياق هو أن وجود الفلسطينيين في الشتات ضمن مفهوم الأقلية يدفع باتجاه البحث عن كل ما من شأنه أن يقيم أو يرمم هوية متشظية مهددة من ثقافة سائدة تمتلك مقومات السيادة، في حين أن الفلسطيني يبدو ضمن مساحة ضيقة لا تتيح له التعبير عن هويته إلا بواسطة رموز ثقافية تعمل كأثر في وجوده وحقه في التعبير عن خصوصيته.

يرى بعض الدارسين أن الشتات يُنتج عددًا من القضايا العميقة، بل يمكن أن يوجد ثيمات (محاور) تتخلل كتابة الشتات؛ فالشتات ممارسةٌ يخضع لقوانين تتكئ على القوة والسلطة والنفوذ، وهذا يبدو واقعًا بين مجموعتين بشريتين: «الأغلبية» (Majority) و«الأقلية» (Minority)، ما يدعو إلى بروز أنماط من التحديات لكلتا المجموعتين. وفي هذا السياق، نشير بداية إلى جهد عزمي

(93) Kanaana, p. 110.

(94) المصدر نفسه، ص ١١١.

(95) يقدم شريف كناعنة نماذج من الرموز الفولكلورية الفلسطينية التي حاول الفلسطينيون أن يبتكروها، ومنها على سبيل المثال الكوفية المعروفة لدى عدد من الشعوب العربية؛ إذ إن الفلسطينيين أضافوا إليها وجعلوها رمزًا لهم. وأشار كذلك إلى بعض الشروط الواجب توافرها، كأن تكون تاريخية ومقبولة للجميع، وتشمل جوانب، منها الموسيقى والأدب والفن والإعلام والمتاحف والكتب والألعاب، وينبغي ألا تقتصر على النخب المثقفة، بل أن تكون ذات شعبية. انظر: Kanaana, p. 115.

بشارة في التنبه للفلسطينيين في داخل ما يسمّى «دولة إسرائيل»، وما يواجهونه من تهميش، ولهذا يتتبّع نشوء مفهوم «عرب إسرائيل» بالتوازي مع نشوء دولة إسرائيل[96]، بيد أن ما يجب علينا أن نبرزه في مقاربة عزمي بشارة هو إتيانه إلى ما يمكن أن يُعَدّ في مركز خطاب الشتات، أي إشكالية الهوية؛ فهو يرى أن ليس ثمة وجود لفئة قومية تدعى «عرب إسرائيل»[97]، فضلًا عن نقده عملية «الأسرلة»[98]. فالفلسطينيون في إسرائيل هم حاملو هوية دولة ترفضهم، وهُم في المقابل في حالة رفض لها، فضلًا عن الاضطهاد الممارس بحقهم على الرغم من نيل حقوقهم الليبيرالية من إقامة دائمة وحق التصويت[99]. إن ما يعنينا هنا هو الحالة التي تنشأ من تهشم الهوية على الرغم من وجود المشتت على أرضه، وهذا يعني أن الشتات ربما يتجاوز (مفهومًا) النفي عن الوطن فيزيائيًا، فهو في أحد مستوياته يتسم بمظهر ثقافي[100]، وهذا يصنع مفارقةً تستحق الكثير من التأمل، ولا سيما التداعيات التي يتسبب فيها هذه الوضع من الشتات الداخلي للفلسطينيين في إسرائيل. فكما أشرنا سابقًا، يعني الشتات في أبسط مفاهيمه التفرق عن الجماعة والنفي، فالنفي للفلسطينيين يأتي من محاولة سلخهم عن محيطهم الثقافي والقومي والتاريخي، وحتى عن إدراك ذاتهم الفلسطينية الداخلية في نطاق الدولة، وحالهم هنا لا تكاد تختلف عن حال الفلسطينيين في دول الشتات الأخرى.

---

(96) بشارة، «الأقلية الفلسطينية،» ص 11.

(97) المصدر نفسه، ص 11.

(98) مصطلح استعمله عزمي بشارة، وورد في كتابه العرب في إسرائيل، حيث يناقش الكثير من الإشكاليات التي ترتبط بواقع الفلسطينيين في إسرائيل، من تمييز وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ ولهذا يضع تصورًا للوسائل التي ينبغي للفلسطينيين انتهاجها في سبيل مواجهة الممارسات الصهيونية. انظر: عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 71-93. وانظر أيضًا: بشارة، «الأقلية الفلسطينية،» ص 31.

(99) بشارة، «الأقلية الفلسطينية،» ص 13.

(100) أشار رشيد خالدي إلى الحالة الفلسطينية في داخل إسرائيل، حيث إن هنالك قسمًا من الفلسطينيين يدرسون اللغة العبرية والأدب والتاريخ اليهوديين، ويحملون جوازات سفر إسرائيلية، ويصوتون في الانتخابات. انظر: Khalidi, p. 507.

من اللافت أن هذا الجهد يعمد إلى استرجاع الهوية الفلسطينية، وعملية تشكيلها تاريخيًا، بل البحث في مكوناتها، ونلاحظ أنه يتخذ نمطًا إنشائيًا منسجمًا مع السمات التي وضِعت لتحديد مفهوم الشتات كما بيّنا سابقًا.

سابعًا: المكان ومستوى الخطاب

في ضوء تجربة الشتات المتعددة والقلقة، نشأت وتنشأ كتابات تخضع للجغرافيا التي توزعها الشتات الفلسطيني؛ فالتهجير تم أولًا في الداخل الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومن ثم خارج فلسطين (الدول المحيطة). وفي المكان المضيف تبدو تجربة التعبير الكتابي خاضعة للمناخ الذي تتموضع فيه، فالشتات في الدول المحيطة يخرج بكتابات ذات سمة مغايرة للشتات الذي نشأ في ما وراء البحار، وبالتحديد في أوروبا والولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، وسائر المنافي، وهذا ينطبق على الشتات الفلسطيني في الخليج العربي، ولا سيما الكويت، حيث استقر وعمل هنالك أكثر من 500 ألف فلسطيني، تعرضوا بدورهم للشتات الثاني أو الثالث. وفي هذا السياق نلاحظ أن الشتات الفلسطيني - في بعض الأحيان- يبدو مزدوجًا أو مركّبًا، كما هي الحال في شتات لاجئي عام 1948 الذين تعرضوا للتهجير مرة ثانية في عام 1967، أو كما في الكويت في أثناء الاجتياح العراقي (1991). إذًا - أحيانًا - يرتحل الفلسطينيون إلى أكثر من مكان، فهم دومًا وأبدًا حاضرون في الموقت (الطارئ) من المكان، ما يعني المزيد من التشتت على اختلاف مستوياته.

لا بد من أن خطاب الشتات الفلسطيني تمظهر في بعض الدراسات التي اضطلع بها عدد من الدارسين، ولا سيما من المنظور الأنثروبولوجي؛ فعلى سبيل المثال، هنالك دراسات تنهض على بحث العلاقة الناشئة بين الفلسطيني في الشتات ووطنه، علاوةً على دراسة الجهد الذي يبذل في سبيل تكوين علاقة صحية تردم الفجوة بين الفلسطينيين في الشتات من جهة وتواصلهم مع وطنهم المستلب من جهة أخرى. ويمكن أن تضاف دراسات تدرج في السياق ذاته، لكن من منظور يبحث في شكل العلاقة التي تجمع الفلسطينيين

في دول الشتات على تعددها، وذلك على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية، وهنا لا بد من ذكر جهد ساري حنفي الذي وضع أكثر من دراسة تعنى بتتبّع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية لفلسطينيي الشتات، علاوة على الوضعية الحقوقية والسياسية وتصنيف الفلسطينيين في فئات محددة تبعًا لوضعهم وطريقة خروجهم من فلسطين[101]، بل إن هذه الدراسات تتخذ بُعدًا عميقًا من حيث البحث في كيفية استقبال الفلسطينيين في الدول المضيفة، خصوصًا درجة القبول والاستيعاب، وذلك بالتعالق مع الهوية والتعبير عنها. ولهذا يضع حنفي شرطين لتحقق مفهوم الشتات الفلسطيني، إلى جانب تصنيفات أخرى، منها فلسطينيو الترانزيت والفلسطينيون المنصهرون[102]، والشرطان هما وجود القبول القانوني للفلسطينيين في المجتمعات المضيفة، وارتباط الجوالي الفلسطينية المبعثرة بشبكات منوّعة اجتماعية واقتصادية وبمكان جغرافي أو أسطوري، ما يعني في المحصلة تحقق هوية مشتركة[103].

في السياق ذاته، بدأت دراسات أخرى تنحو باتجاه هذا المنحى، خصوصًا مناقشة علاقة الفلسطيني بالدول المضيفة من منظار الاندماج والقدرة على بناء تواصل صحي. وهنا نحيل إلى دراسات عباس شبلاق الذي يدرس وضعية الفلسطينيين في عدد من الدول المضيفة، ولا سيما الأوروبية منها، وعلى نطاق مستوى الأجيال الفلسطينية، بالتجاور مع فئات رجال الأعمال والطلاب من حيث طبيعة العلاقة الناشئة بالأراضي الفلسطينية[104]. وهذا يتقاطع مع جهد ساري حنفي الذي يبحث في منظومة العودة، وما تتمظهر به من أشكال واقعية أو افتراضية عبر الشبكة الإلكترونية لدى عدد من الأفراد أو المؤسسات[105].

---

(101) ساري حنفي، هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2001)، ص 38.

(102) حنفي، ص 37.

(103) المصدر نفسه، ص 29.

(104) يدعو عباس شبلاق إلى دراسة الاختلاف في التعاطي مع تجربة الشتات في أوروبا من حيث الجنس والعمر والنوع وغيرها من المعطيات. انظر: Shiblak, p. 15 and 141.

(105) Sari Hanafi, «Physical Return, Virtual Return: The Palestinian Diaspora and the Homeland,» in: Shiblak, ed., *The Palestinian Diaspora in Europe*, p. 142.

هكذا، يبدو الشتات الفلسطيني من أشد الأشكال تعقيدًا وألمًا كونه معيشًا ومكرورًا؛ فالفلسطيني ينتقل ويختبر الشتات مرارًا وتكرارًا، وترتحل المجاميع البشرية في المكان والزمان، فلا تعرف الاستقرار كون الدول المضيفة في معظم الأحيان لا تُعد أو لا تمثل للفلسطيني نموذجًا مثاليًا للاستقرار، ولا سيما دول الطوق أو الدول المحيطة، نظرًا إلى عوامل ديموغرافية أو عرقية، مع ما يكتنف هذه المسألة من تجاذبات سياسية ودولية، ما يفرض على الفلسطيني حالة من الاستعداد لتجارب أُخَر من التهجير والبحث عن أوطان جديدة، وبذلك تبدو الكتابة الفلسطينية شديدة التعقيد على أكثر من مستوى؛ فقراءة في المنتج الأدبي والثقافي الفلسطيني تكشف عن كثير من الملحوظات والتباينات في الشكل والمضمون، وحتى عن الحساسية، للتعبير عن تجربة بهذا الحجم والتعقيد. وعلى سبيل المثال، تبدو كتابة الفلسطيني آخذة من خصوصية الشتات من منطلق الجغرافيا التي يحل فيها، وتجربة الخطاب الفلسطيني المنتج في دول الشتات، وعلى وجه التحديد دول الجوار العربي، تبدو نمطًا مختلفًا عن نمط الكتابة الفلسطينية التي تتموضع في الغرب، أو الكائنة في دول أميركا اللاتينية، بل يقر رشيد الخالدي بصعوبة صوغ سرديات خاصة بالهوية الفلسطينية في الأردن ومصر وإسرائيل[106]، ولهذا، فإنها تختلف باختلاف المناخ والواقع، فالكتابة الفلسطينية في أوروبا لا بد من أن لها تجربة تختلف عن تجربة الكتابة في الولايات المتحدة الأميركية، أو في كندا، وهذا ينطبق على الكتابة الفلسطينية في أميركا اللاتينية، وإن كانت دراسات بهذا الصدد محدودة كما لاحظنا، ولا سيما الكتابة التي تتجاوز المحيط العربي، باستثناء بعض الكتّاب والمفكرين الذين استطاعوا أن يكونوا عالميين في كتاباتهم، حيث جرى التعرف إليهم عبر المشهد العالمي، وليس عبر الخصوصية الثقافية العربية.

تُضاف إلى ما سبق المنظورات التي تصوغ الخطاب، منها الأدب على سبيل المثال، تبعًا لعوامل عدة، منها: عدم الاستقرار، إضافة إلى حساسية «الاستضافة»؛ لذلك يجب على الفلسطيني أن يكون واعيًا بما يتضمنه النص من تداعيات،

(106) Khalidi, p. 179.

ما يجعله واقعًا في بينية الخطاب وكوى التعبير بحثًا عن سياقات وأنماط قادرة على تجنيبه الكثير من الانهدامات لعوالمه المقوّضة أصلًا. في هذا المنحى من التلمس لحساسية الكتابة الفلسطينية الشتاتية، يمكن أن نشير إلى نماذج أولية لكتابة تتسم بأنها ملتبسة من حيث كونها تحيل إلى مفاهيم الهوية وخصوصية المكان، ولا سيما في عصر الاضطرابات والاختلالات السياسية؛ فأعمال جبرا إبراهيم جبرا في العراق، وأعمال إميل حبيبي في فلسطين المحتلة، وأعمال محمود درويش في تنقلاته المتكررة، وأعمال إبراهيم نصر الله في الأردن، ومريد البرغوثي في مصر، ومحمد الأسعد في الكويت، وإدوارد سعيد في الولايات المتحدة ... وغيرهم ... تبقى في سياق مركزية الاختلال بين الواقع المعيش في أوطان مستضيفة، ويوتوبيا الوطن المستلب، مع محاولات يائسة للتوازن بين أكوان متشظية.

ثامنًا: أدب الشتات

من أهم ما يميز أدب الشتات عدم قدرته على بناء علاقة تربطه بالأمكنة الطارئة، فهو دومًا في حالة حنين إلى الجذور، «إلى الوطن»؛ فشعر محمود درويش يشي بملامح المنفى، علاوة على استرداد الأمكنة والتأمل فيها، ذلك أننا نقرأ في قصائده ارتدادًا نحو قيم الوطن، بمكوّناته المادية والمعنوية، كما في قصيدة «رسالة من المنفى» وفي غيرها من القصائد التي تشي بأثر الاقتلاع والاغتراب، في حين تُستعاد رحلة الخروج في مجموعة «لماذا تركت الحصان وحيدًا»، حيث يسعى الشاعر الفلسطيني - في الأغلب - إلى البحث عن مكان لا يشعر فيه بالغربة، ولا غرو أن يتساءل درويش عن حدود المنفى حين يقول:

إلى أين نذهب بعد الحدود الأخيرة؟ أين تطير العصافير بعد السماء الأخيرة

أين تنام النباتات بعد الهواء الأخير؟[107]

(107) محمود درويش، الديوان: الأعمال الأولى 3 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2005)، ص 115.

في هذا الإطار يأتي شعر مريد البرغوثي وزكريا محمود وعبد اللطيف عقل ومريم قاسم السعد ومحمد القيسي ووليد خازندار وغسان زقطان ويوسف عبد العزيز وإبراهيم نصر الله وطاهر رياض وخيري منصور وأحمد دحبور ومحمد الأسعد ... وغيرهم. هذا الصدى للشتات في الشعر العربي الفلسطيني يجب التوجه إليه من منظار جديد، يقوم على تتبّع أثر تجربة الشتات في النص الأدبي الفلسطيني من خلال آليات تبحث في أثر المكان، وقلق الهوية وتشظيها، وفعل الحنين، والحلم بالعودة وبناء الوطن المتخيل أو المفقود وما يمكن أن يحمله المستقبل، وما إلى ذلك من قضايا يمكن أن ترصَد، فضلًا عن تتبّع السياق الفني واللغوي وتحولاته جراء ضغط فعل التشتت والنفي والاقتلاع، وأثره في البنية الفنية للنص الشعري.

لا شك في أن الكتابة الأدبية الفلسطينية بفنونها وأشكالها المختلفة، تنطوي بشكل أو بآخر على شيء من أثر الشتات، بوعي أو من دون وعي، إذ يمكن أن ترصد هذه العلائق بين الأدب والشتات مع ما يحتمله من إفرازات، ويأتي ذلك كله بالتجاور مع المنظور والأدوات النقدية المنهجية. ومن ذلك أن الرواية الفلسطينية كثيرًا ما تتخذ من محوري الخارج والداخل مركزًا لخطابها؛ فروايات غسان كنفاني أتت لتغتال المنفى والشتات، بل لمحاكمة فعل الخروج كما في روايتيه **عائد إلى حيفا** و**رجال في الشمس**. وفي السياق عينه، تأتي رواية **العشاق** لرشاد أبو شاور بمستويات متعددة من تصوير التشتت والهزيمة، غير أن ذلك كله بالتجاور مع مقولة أن للشعب الفلسطيني مرجعيات تاريخية وثقافية راسخة.

تحضر غربة الفلسطيني كأحد مستويات التعبير عن الشتات الفلسطيني في الرواية العربية، خصوصًا تجربة الإنسان الفلسطيني في الخليج العربي، كما في شخصية «المعلم» في ثلاث روايات: **نجران تحت الصفر** ليحيى يخلف، و**براري الحمى** لإبراهيم نصر الله، و**الطريق إلى بلحارث** لجمال ناجي[108]،

(108) تمثّل هذه الروايات نموذجًا لسمة التشظي كما وردت في أدبيات الشتات وما بعد الكولونيالية جراء فعل النفي والتشتت.

وفيها يبدو أثر المكان والاغتراب فاعلًا في تعميق الفعل الشتاتي، بل وتشظي الإنسان الفلسطيني، وهذا يبدو بوضوح على سبيل المثال في رواية **براري الحمى**، فالشخصية المحورية (محمد حماد) تنشطر إلى شخصيتين، حيث يطالب محمد حماد (الحي) بدفع تكاليف محمد حماد (الميت)[109]، في حين أن شخصيات جبرا إبراهيم جبرا في رواياته تسفر عن بنية شخصية الفلسطيني المشتت الذي يستمد من المنفى والشتات مكونات تمظهراته السردية، فهي شخصية تعمل على قهر المنفى بما تمتلكه من حضور ثقافي وجاذبية إنسانية، تكفل لها البقاء، بل التأثير كنوع من التعويض عن فقدان الوطن، بينما تقارب أعمال ربعي المدهون الشتات الفلسطيني من منظورات تتسم بحساسية إنسانية عالية.

هكذا، نلمح إيقاع الترحال في الرواية العربية الفلسطينية، وإفرازات خطاب الشتات وما يتركه من انعكاسات على بنية الإنسان الفلسطيني على أكثر من مستوى. إن النماذج التي يمكن أن يتموضع فيها خطاب الشتات روائيًا كثيرة، وهي بالتالي تحتاج إلى قراءة من منظور يمتح من نقد الشتات مضامينه، فضلًا عن آلياته ورؤاه الفنية، إضافة إلى محاولة الاستفادة من هذا الأدب في جعل خطاب الشتات الفلسطيني عالميًا من خلال الترجمة الحقيقية والمنهجية في سبيل تفعيل خطاب الشتات ثقافيًا وعالميًا.

في كتابات السيرة هامش واسع للتعبير عن تجربة الشتات الفلسطيني، وهنا دعوة إلى البحث في هذا التشكيل اللغوي المهم من منظور تداعيات الشتات. فإذا نظرنا إلى بعض أعمال المثقفين الفلسطينيين، سنجد أنها تتخذ نمطًا أو تشكيلًا آخذًا من الشتات قلقه، ولا سيما على مستوى السرد الذي يحضر في أمكنة متعددة، وما يعتور ذلك من قلق وحنين إلى الوطن المستلَب، بل إن معظم تلك الأعمال يأتي بعناوين ذات دلالات تحيل إلى أمكنة أو أزمنة، فإدوارد سعيد كتب **خارج المكان**، وفيه يبدو شتات سعيد ثقافيًا وإنسانيًا بين

(109) إبراهيم نصر الله، **براري الحمى**، ط 3 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص 46.

فلسطين ولبنان ومصر والولايات المتحدة، وبقي سعيد حاملًا مشاعر النفي والاغتراب والتشتت خارج وطنه (فلسطين)، بل إنه يذهب إلى تشتته اللغوي بين لغتين: العربية والإنكليزية[110].

إن أهم سمة لكتابة الشتات هي الاسترجاع، أو فعل التذكر، كما لدى مريد البرغوثي الذي يتهيأ له سياق تأمل تجربة المنفى كما في «رأيت رام الله» التي تنهض على بوح سردي، يجمع بين المنفى والوطن، وهنا يستعيد الأخير عند مفارقته له قائلًا: «آخر ما أتذكره من هذا الجسر أنني عبرته في طريقي من رام الله إلى عمان قبل ثلاثين سنة، ومنها إلى مصر، لاستئناف دراستي في جامعة القاهرة. إنه العام الدراسي الرابع والأخير 1966/1967 عام تخرجي المنتظر»[111]. وفي سياق السيرة، نطالع جبرا إبراهيم جبرا في ارتداده نحو المكان، أو نحو «البئر الأولى»[112] حيث يتخذ المكان دلالة مركزية بوعي طفولي، بينما في الجزء الثاني «شارع الأميرات»[113]، يبدو جبرا وقد تنازعته الأمكنة: بريطانيا وبغداد وبيروت والولايات المتحدة ... وغيرها، إلا أن إقامته الدائمة في بغداد، ومنزله الذي شيّده هناك، لم يحولا دون بحثه عن صورة موطنه في كل مكان ذهب إليه، فهو لم ينزع عنه ذاك الإحساس بالنفي والاغتراب الدائم، وهذا يصدق على إحسان عباس في رحلته من قرية عين غزال الفلسطينية إلى أمكنة متعددة: القاهرة والخرطوم وبيروت والولايات المتحدة

---

(110) يسرد إدوارد سعيد في سيرته تداعيات المنفى إنسانيًا، فضلًا عن تشظيه اللغوي فيقول: «والأكثر إثارة بالنسبة لي ككاتب هو إحساسي بأنني أحاول دائمًا ترجمة التجارب التي عشتها لا في بيئة نائية فحسب وإنما أيضًا في لغة مختلفة، ذلك أن كلًا منا يعيش حياته في لغة معينة، ومن هنا فإن الكل يختبر تجاربه ويستوعبها ويستعيدها في تلك اللغة بالذات، والانفصام الكبير في حياتي هو ذلك الانفصام بين اللغة العربية، لغتي الأم وبين اللغة الإنكليزية». انظر: إدوارد سعيد، خارج المكان: (مذكرات)، نقلها إلى العربية فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، 2000)، ص 21-22.

(111) مريد البرغوثي، رأيت رام الله، ط 4 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 5.

(112) انظر: جبرا إبراهيم جبرا، البئر الأولى: فصول من سيرة ذاتية (بيروت: دار الآداب، 2009).

(113) انظر: جبرا إبراهيم جبرا، شارع الأميرات: فصول من سيرة ذاتية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).

وعمان ... وما واجهه من مشاق وعدم استقرار، فجاءت سيرته مشحونة بعاطفة شفافة، تحمل حزنًا لغياب معنى أن يكون الإنسان في وطنه، حيث يقول في سيرته: «لم يكن لي وطن أمارس فيه حق الانتخاب والترشيح، فظللت حيث أقيم على هامش الحياة الشوروية والممارسة الديمقراطية»[114]. وفي نص آخر يبدو فعل التذكر والحنين، حيث يقول: «... وأصبحت أنا جالسًا في الخرطوم أشم رائحة القهوة السوداء التي يصنعها خالي، وأنا جالس في البيت، أو مسافر في القطار ...»[115]، بينما يرسم فيصل حوراني في خماسيته دروب المنفى سيرة الشتات بدءًا من لحظة التهجير، مرورًا باختبار صدمة المكان الجديد، وانتهاء برحلة المقاومة والنضال ونقدها. في الجزء الثاني من سيرته نختبر أثر الارتطام بالمنفى لحظة الوصول، وفي هذه الحال فإنها دمشق، حيث يتحقق الوعي بالشتات، أو بالنفي، لتبدأ الهوية الملتبسة بالتشكل، خصوصًا حين تضغط الحياة على المقتلع من أرضه، فتنبثق الحساسية تجاه الفلسطيني الذي بات ينافس الآخر في سوق العمل، علاوة على ما يواجه الفلسطيني من تنميط وصفات وتخوين، ولهذا يشعر فيصل الطفل بأثرها في ذاته[116]. هذا النسق من التعدد والتشتت المكاني نعثر عليه في عملي هشام شرابي صور من الماضي والجمر الرماد، لكن من وجهة نظر أخرى، حيث تكون فلسطين جزءًا من وطن أكبر، غير أن كليهما بات مفقودًا على الرغم من الصلات الفكرية والروحية. وكان هشام شرابي يبحث عن دوره بصفته مثقفًا في وطن صغير، نُبذ عنه، أو عن وطن أكبر نبذه بعيدًا. هذا الترحال وهذا العناء نجدهما كذلك في سيرة عبد الباري عطوان وطن من كلمات وغيرها من أعمال السيرة الذاتية لمثقفين فلسطينيين وسياسيين ومناضلين، فما ذُكر إلا نماذج فحسب، فالسيرة فن قابل لأن يكون ركيزة أساس في تكوين خطاب خاص بالشتات، مع التنويه بأهمية الترجمة في سبيل إيجاد وجود لغوي للشتات الفلسطيني عالميًا.

(114) إحسان عباس، غربة الراعي: سيرة ذاتية (رام الله: دار الشروق، 2006)، ص 117.

(115) المصدر نفسه، ص 206.

(116) فيصل حوراني، دروب المنفى 2: الصعود إلى الصفر: شهادة (عمان: دار سندباد للنشر، 1996)، ص 80-81.

تاسعًا: لغة الشتات ... شتات اللغة

يقول ميشيل فوكو: «كانت اللغة معرفة، وكانت المعرفة دون أي ريب، خطابًا. كانت اللغة بالنسبة إليّ كل معرفة، وفي موقع أساسي: كان من المستحيل إدراك أشياء هذا العالم إلا من خلالها»[117]. تملك اللغة دورًا محوريًا في إدراك ذواتنا، فنحن نحضر باللغة، وبغيابها لا وجود لنا، فلا عجب أن تكون اللغة عامل تكوين رئيس لمفهوم القومية التي تتخلل بشكل أو بآخر تكوين الشتات وخطابه، فالشتات ببساطة شعور جمعي يتمركز على مفهوم القومية، واللغة تشكيل مركزي في إيجاد القومية التي نشأت وترسخت بفعل الكتابة، ولا سيما بعد ابتكار الطباعة كما يذكر بندكت أندرسون في كتابه **الجماعات المتخيلة**، وفيه يناقش بزوغ القوميات، خصوصًا في القرن التاسع عشر بفعل اللغة، أو ما يمكن أن نعدّه بالملكية الخاصة للغة على حد تعبير الكاتب[118]. إن ما تحقق في أوروبا في القرن التاسع عشر من اشتغال باللغات المحلية لشعوب جرى اكتشافها، وإدراك الأوروبيين حضارات كانت غائبة عن وعيهم، ساهم في زيادة الاهتمام بالتأليف المعجمي لهذه اللغات، وبذلك ساهمت أوروبا في تكوين القوميات بالتضافر مع نشوء الطباعة الرأسمالية كما يستنتج أندرسون. ونتيجة ما سبق، يمكننا قياس هذا التوجه بالعالم العربي الذي بدأت القوميات فيه تقوى وتتبلور، بل يشتد عودها تبعًا لتطور القيم التعليمية والجامعات التي غذّيت من الحكومات الوطنية بعد الاستقلال، وما صحب ذلك من ظهور الطباعة وانتشارها في معظم أقطار الوطن العربي في القرن العشرين. التصور السابق يؤكده أندرسون حين ينقل عن هوبزباوم فكرته في شأن أثر الجامعات والمعاهد في دفع مفهوم القومية وترسيخها[119]، ولهذا شرعت كل جماعة بشرية للاشتغال على كل ما يمكن أن يعزز اختلافها بواسطة تشييدها لثقافتها الخاصة، ما يساهم بطريقة أو بأخرى في تمكين الهوية القومية

(117) فوكو، ص 332.

(118) بندكت أندرسن، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة (بيروت: قدمس للنشر والتوزيع، 2009)، ص 94.

(119) المصدر نفسه، ص 96.

التي ترتحل مع المجموعة البشرية في شتاتها، وهذا يذكي مشاعر الإحساس بالاختلاف والاغتراب والحنين عن الوطن والثقافة. وإذا كان خطاب الشتات نتاجًا لقومية ما، فذلك يعني وقوعه في منطقة من الحدية، أو الصراع على التعبير عن الإشكاليات الناتجة؛ بفعل الوعي القومي، خصوصًا إذا ما نُظِر إلى الجماعة على أنها أقلية في وسط أغلبية، ما ينعكس بدوره على النتاج الثقافي والإبداعي.

في سياق اللغة، لا بد من أن نشير إلى الخطاب الأدبي، ولا سيما الشعري، وذلك من ناحية توظيف اللغة العامية، وهذا جاء نتيجة الحاجة إلى تقويض محاولات الاستلاب الثقافي الذي يمارسه الفعل الاستيطاني، وهو نمط قار في أدبيات ما بعد الكولونيالية؛ فعلى سبيل المثال، يلجأ سميح القاسم، وهو أحد أبرز شعراء المقاومة الفلسطينية، إلى الاستعانة بالمفردة العامية في شعره لتأكيد التكوين اللغوي الثقافي للشعب الفلسطيني في الداخل، وإيجاد منظومة ثقافية شعبية تحتمل شكلًا ارتداديًا إلى الداخل من خلال تأكيد قيمة اللهجة العامية والأغاني الشعبية.

على مستوى آخر يشير إبراهيم مهوّي إلى أهمية الترجمة التي يرى فيها فعلًا ثقافيًا مقاومًا لاستلاب الهوية جراء الشتات؛ فهو ينطلق من اللغة التي تبتكر تمثيلات وأفكارًا تتمحور حول الأرض المقدسة (فلسطين) التي تتنازعها الأديان، ذلك أن الجميع يحاول أن يدّعي بلغته أنها أرضه. لذلك يذهب مهوّي إلى تحليل وعد بلفور في سياق لغته التي جاء بها، فضلًا عما يضطلع به (الوعد) من تصنيف للفلسطينيين، «فهم ليسوا يهودًا، وليسوا سكانًا أصليين، بل هم فقط مجموعات من الشتات»[120]. لا شك في أن مهوّي يعي دور اللغة، وما تتمظهر به من خطاب أو كتابة يضطلع بها الآخر، تقوم على نفي الفلسطينيين من داخل اللغة، وباللغة ذاتها، ولا سيما في مؤلفات القرن التاسع عشر، ومنها كتب الرحلات والتاريخ، ولهذا يرى أن أهم ما يُميّز إدوارد سعيد - كمثقف

---

(120) Ibrahim Muhawi, «Translation and the Palestinian Diaspora,» in: Shiblak, ed., *The Palestinian Diaspora in Europe*, p. 117.

عالمي - أنه لم يطابق الصورة المتخيلة للبربري في الخطاب الأنغلوفوني الذي صيغ من مجموعة من الصهيونيين[121]. ونتيجة لما سبق، يقترح إبراهيم مهوّي نقض هذا الفعل اللغوي عبر مشروع ترجمة يهدف إلى مقاومة آثار الشتات من خلال ترجمة الأعمال الفلسطينية والفولكلور وتفعيل الكتابة عن الشتات الفلسطيني باللغتين الإنكليزية والإسبانية ... وغيرها من اللغات، إنها عملية تهدف إلى تحويل «الواقع إلى لغة»[122]، كما يقول مهوّي.

هكذا، نتوصل إلى نتيجة مفادها أنه يجب على المثقفين الفلسطينيين إيلاء مشروع الترجمة عناية قصوى، بل بذل كل ما من شأنه أن يجعله واقعًا، كونها تمثّل استراتيجيا يحتملها الخطاب، وما يضطلع به من تحقيق الأثر المطلوب؛ فالشتات لا يعني مجاميع بشرية ترتحل في الأمكنة والأزمنة، إنما هو، وقبل كل شيء، تكوين لغوي وعلاماتي لبنى ثقافية وحضارية للوجود بمعناه الفيزيائي، لأن غياب الوجود لغويًا يعني تلاشيه وذوبانه واختفائه من الخارطة، وهنا أستعير عبارة إبراهيم مهوّي في معرض مناقشته أثر الترجمة، ودورها في مقاومة تداعيات الشتات: «نحن لسنا فقط ضحية الخارطة، إنما ضحية اللغة أيضًا»[123].

من القضايا التي يأتي إليها كتاب الشتات الفلسطيني قضية الهوية من منظار اللغة؛ إذ ينقل الكتاب التشتت اللغوي الذي يختبره الفلسطيني على أكثر من مستوى، ونعني في المقام الأول حضور اللغة العربية، بالتجاور مع لغات دول مضيفة غير ناطقة باللغة العربية، ويعبّر عنه بمصطلح ثنائي اللغة، بالتوازي مع نشوء إشكالية اللهجة المحكية، أو بتعبير آخر مستوى اللهجة الفلسطينية؛ فالفلسطيني يواجه تعدد مستويات التعاطي اللغوي، ومظهرية استخدام اللهجة، وهنا تنحصر الدراسة في الأبناء أو الأحفاد، في حين أن بعض الفلسطينيين - خصوصًا الأحفاد - أو الجيل الثاني كثيرًا ما يستخدمون لهجات الدول المضيفة، ومنها اللهجات اللبنانية والأردنية والسورية والعراقية والخليجية،

---

(121) Muhawi, p. 118.

(122) المصدر نفسه، ص 120.

(123) المصدر نفسه، ص 169.

وهذا طبعًا يتطلّب وعيًا باختبار هذا الواقع ثقافيًا، وأثره في بناء الهوية وإدراك حدودها[124]؛ فالتشتت اللغوي يبدو حرجًا جراء القلق والتشظي الذي يصيب الهوية، والفلسطيني - ربما - يستعير لهجة الآخر في الشارع، لكن عندما يعود إلى منزله، فإنه يعود إلى استخدام لهجته الفلسطينية مع عائلته. واختبرت هذا الواقع وعاينته لدى كثير من الفلسطينيين، حيث كان يضطر بعضهم إلى استخدام لهجة الدول المضيفة في المدرسة والشارع والجامعة والعمل بهدف تحقيق الانسجام مع المحيط، غير أن لهجته الفلسطينية تستعاد، أو تحضر مباشرة عند مخاطبة الأسرة أو المحيط العائلي[125]. هذا القلق اللغوي من شأنه أن يعزز الاختلال القائم في تكوين الهوية وتشظيها، خصوصًا لدى الأطفال، حيث يدفعهم ذلك إلى تساؤلات تطاول الوجود والأزمة الملتبسة جراء عدم حسم الهوية. وهكذا نستنتج أن اللغة تشكل عاملًا مهمًا في بنية خطاب الشتات، وما المستويات التي أتينا إلي ذكرها سوى نماذج مقترحة، إذ إن هنالك مستويات كثيرة يجب على دارسي خطاب الشتات الفلسطيني التوجه إليها والعناية بها.

في ختام هذا المبحث، نصل إلى تحديد محاولات لإيجاد خطاب يعنى بالشتات الفلسطيني والتعبير عنه، غير أنها لم تتبلور بالشكل الكافي لإيجاد خطاب مؤثر؛ فمعظم الكتابات كان يتجه إلى البحث في موضوع اللاجئين والوضع القانوني والسياسي من دون التعمق في مستويات الخطاب، ولا سيما ضمن السياق الإنشائي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى شروط ورؤى تحكم المنظور الذي يتأثر بنزعة نحو قراءة السلوك الإنساني الذي يتخلل حيثيات فعل الارتحال في ما يرتبط بالهوية والوعي بها، وبفعل النفي وتحولات المكان

---

(124) للتوسع في هذا الموضوع، انظر *Palestinian Diaspora* الذي يعرض التعدد اللغوي على مستوى اللغة القياسية والمحكية من خلال نماذج من شباب فلسطيني ينتمون إلى الشتات داخل الوطن العربي وخارجه. Shiblak, ed., *The Palestinian Diaspora in Europe*, p. 173.

(125) يعرض لنا الباحث نماذج في حوار مع منى، إحدى الفتيات الفلسطينيات المقيمات في مصر، حيث تسرد الفتاة استعمالها اللهجة المصرية في الشارع بهدف التواصل مع المصريين الذين كانوا يواجهون صعوبة في فهم اللهجة الفلسطينية أو اللهجات العربية الأخرى، وتشرح منى كيف أن والدها لم يكن يسمح باستخدام اللهجة المصرية في داخل المنزل، ويصر على استعمال اللهجة الفلسطينية. انظر: المصدر نفسه، ص 173.

وبروز مستوى خطاب أدبي، وأخيرًا ظهور اللغة كإشكالية، وهي المستويات التي اقترحت لقراءة خطاب الشتات الفلسطيني.

عاشرًا: الشتات نقديًا: إدوارد سعيد وآخرون

لا بد من الإشارة إلى أن الكتابة في الشتات وعنه هي من القضايا التي يجب على النقد العربي مقاربتها، لما تمثله من أهمية في صوغ الخطاب الثقافي العربي، خصوصًا من زاوية تبدو شديدة التعقيد من حيث تحديد الأطر الإنسانية والمعرفية للواقع العربي الذي يبدو مشهد الشتات فيه من أكثر مكوّناته وضوحًا وتأثيرًا، ولا سيما في الوقت الراهن؛ فالشتات الفلسطيني لا يُعدّ النموذج الوحيد في المشهد العربي، لكن ربما يكون النموذج الأكثر خطورة وإشكالية، ومع ذلك، باتت تجربة الشتات (العربي) مشكلة إقليمية، تشمل الشتات العراقي واللبناني والصومالي والمغاربي والسوري. ولكل ما سبق تأثير عميق في إحداثيات التجربة العربية والعالمية على حد سواء، ما يجعلها مؤهلة لصوغ مفاهيم وتعبيرات جديدة في ما يرتبط بتجربة الشتات.

لا بد من الإشارة إلى أثر إدوارد سعيد ومقاربته الشتات والمنفى في سياق ما بعد الكولونيالية إنشائيًا، فهو كمثقف عالمي بات مرجعية مارست نفوذها على المشهد العالمي، في ما يرتبط بتداعيات الاستعمار على الإنسان، وأتت تجربة سعيد «الفلسطيني» ونفيه في سياق هذا الواقع، فمعظم كتابات سعيد كان ينطلق مما يمكن للاستعمار أن يخلفه على البنية الثقافية للإنسان، وذلك ضمن اللغة والخطاب. في كتاب **الثقافة والإمبريالية** نجد تحليلًا لعواقب عملية تفكيك الاستعمار، وما تمخضت عنه هذه العملية من بروز للعمال والمهاجرين واللاجئين على شكل انزياحات سكانية كبيرة، ما يدفع إلى ظهور مستويات تعبيرية تهدف إلى استثارة التراث والهوية القومية أو الدينية علاوة على الحمية الوطنية[126].

(126) إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ترجمة كمال أبو ديب، ط 3 (بيروت: دار الآداب، 2004)، ص 383.

هذا الفعل، وما تنتجه الآلة الاستعمارية والنزاعات، أطلقا مفاهيم تقع في أتّون خطاب الشتات، ولا سيما المنفى، وترك إدوارد سعيد تصوراته عن هذا الموضوع عبر أداة القراءة النقدية لمثقفين بناءً على تصورات مختلفة[127]؛ فالمنفى، كما يقول سعيد، «هو أكثر الأقدار مدعاة للكآبة»[128]. بيد أن أهمية سعيد تأتي من رصده أثر المنفى والشتات في السلوك الإنساني، وما يضطلع به من إيجاد تشظيات وتساؤلات وجودية، ولهذا يتساءل عن قدرة المثقف على التوافق مع قوة مهيمنة جديدة أو ناشئة، وهنا تبدو ردة الفعل بالقدرة على التأقلم أو إيثار الانعزال[129]. ما سبق يعيدنا إلى ما أوردناه عن إشكاليات الهوية لدى الفلسطيني ووجوده في سياقات قوى أخرى، ما يجعل خطابه قابلًا تصوير أو تمثيل مخاضات المنفى والشتات، ولهذا تأتي كتابات المنفى - في الأغلب - مجزأة ومتشظية وتفتقد التسلسل، كونها تعاني القلق، كما يوضح سعيد في مناقشته كتابات ثيودور آدورنو حينما كان يقيم في الولايات المتحدة الأميركية[130]. وفي مستوى آخر تبقى الكتابة رهينة التعلق بأمل، أو لحظة العودة إلى الوطن، كما رصدها سعيد لدى إيريش آورباخ الذي بقيت الرغبة في العودة إلى ألمانيا تلازمه[131].

في كتاب تأملات في المنفى لإدوارد سعيد نفسه، نقع على ذلك التعدد والانفتاح في مناقشة المنفى وحدوده على المثقفين، كما عبّر عنهما فايز أحمد فايز وراشد حسين ومحمود درويش وجيمس وجويس ... وغيرهم[132]. هذا

---

(127) من المستويات التي يبحث فيها إدوارد سعيد علاقة المفكرين اليهود بتراثهم، إذ ينتمون إليه ويتخلون عنه في الوقت ذاته، ومنهم سبينوزا وفرويد وهايته ودويتشر. انظر: إدوارد سعيد، الأنسنية والنقد الديموقراطي، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، 2005)، ص 99.

(128) إدوارد سعيد، صور المثقف: محاضرات ريث سنة 1993، نقله إلى العربية غسان غصن؛ راجعه منى أنيس (بيروت: دار النهار، 1996)، ص 161.

(129) المصدر نفسه، ص 61.

(130) المصدر نفسه، ص 65.

(131) المصدر نفسه، ص 120.

(132) Edward W. Said, *Reflections on Exile and Other Essays*, Convergences (Cambridge, Ma: Harvard University Press, 2000), pp, 173-183.

النسق يمكن أن يُختبر من خلال الكتابة الفلسطينية، كون هذه التجاذبات حاضرة فيها، لكنها تحتاج إلى الأدوات النقدية والمنظورات التي وظّفها سعيد، فلا عجب أن يحضر المنفى في كتابات فيصل دراج وفخري صالح وغيرهما، ما يشي بحالة من الحراك النقدي الذي يجب أن يتوسع عبر ممارسات نقدية تطبيقية لنصوص من الأدب الفلسطيني.

إن الكتابة عن المنفى والشتات في السياق الكولونيالي - وبأثر من إدوارد سعيد وكتابات المؤسسين مثل فرانز فانون وإيمي سيزار وسنغور وأتشيبي - مارست نفوذًا وحضورًا على دارسي ما بعد الكولونيالية أكاديميًا، ومنهم هومي بابا الذي أدرك ما للنفي والشتات بفعل القوى الكولونيالية من أثر في تفعيل أزمات الهوية والتشظي كما برزت في كتابه موقع الثقافة، فلا عجب أن يفتتح تساؤله عن حدود المنافي ونهايتها بمقطع محمود درويش «ما بعد السماء الأخيرة».

تنهض رؤية هومي بابا على قراءة ذلك التمثّل الثقافي للهوية وبقائها، أو تجمعها على حافة ثقافات أجنبية، وبهذا فهي تنتج خطابات مبعثرة ومتناثرة[133]، هذا ما نراه واقعًا على صعيد خطابات الشتات الفلسطيني التي تنتشر هنا وهناك على تخوم أوطان بديلة، أو مراكز حواضرية عالمية. وهكذا، لا مناص لهذه الأمم من أن تسعى إلى إيجاد خطابات أو سرديات تكون ناطقة باسم الأمة أو الشعب، أو كما يطلق عليه بابا عملية «الانزلاق المتواصل لمقولات الجنس والانتماء الطبقي والبارانويا الإقليمية أو الاختلاف الثقافي»[134]، وهنا يبدو صدى إدوارد سعيد في ما يتعلق بنشوء خطابات بعث القومية وتمكّنها في سياق تداعيات الأثر الكولونيالي لتتحول إلى استعارات انطلاقًا من استشهاد سعيد بمقولة نيتشه بأن «التاريخ البشري ما هو إلا جيش متحرك من الاستعارات

(133) هومي بابا، موقع الثقافة، ترجمة ثائر ديب، المشروع القومي للترجمة؛ 569 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 265.
(134) المصدر نفسه، ص 267.

والكنايات»[135]. هذا التأثير البيّن لتصورات سعيد للمنفى والشتات وآثاره تجلّى بوضوح في كتاب روبرت يونغ ما بعد الكولونيالية الذي يقارب مونتاجيًا الكيانات المتنشرة أو المترامية في بقاع العالم، ومنها الشتات الفلسطيني بمخيماته، واللاجئون في أفغانستان والصومال وباكستان والبرازيل، فالكتاب محاولة لإلقاء الضوء على حياة المشتت التي تجزأت جراء مصادرة أراضي الغير وتملّكها، ولا سيما في فلسطين[136].

من أجل النهوض بتجربة الكتابة عن الشتات المجزأ والمتشظي، يجب التوجه إلى الكتابة العربية، أينما كانت، وفي هذا الصدد نشير إلى جهد نقدي يهدف إلى إلقاء الضوء على المثقف العربي ونتاجه في المنفى أو الشتات، ولا سيما على المستوى الأدبي. وطبعًا هذا يأتي في سياق رؤية تستمد منظورها من أثر إدوارد سعيد. إذ تسعى ليلى المالح في كتابها *Arab Voices in Diaspora: Critical Perspective on Anglophone Arab Literature* إلى دراسة الأدب الذي أُهمل، وعلى وجه التحديد تجربة الكتابة ذات الأصول العربية، أو لنكن أكثر تحديدًا الكتّاب العرب الذين يعدّون جزءًا من البنى الأنغلوفونية الثقافية، فالباحثة تنطلق من مسوغات، لعل أهمها تزايد الاهتمام بهذا الأدب في الجامعات والأكاديميات الغربية[137].

تقوم دراسة المالح على مقارنة تبدو مبررة ومعقولة، خصوصًا حين تشير إلى الأثر الذي أحدثته الكتابة الكاريبية والهندية والأفريقية في إبراز التجربة الخاصة بها[138]؛ فأدب الشتات من وجهة نظر المالح يتداخل مع مفاهيم أدبية متعددة، وهو يمثّل قضية - أو موضوعًا أو جزءًا من مقولة عامة، وهذا يتحقق إذا توجهنا إلى مصطلحين: الأدب الفرانكوفوني والأدب الأنغلوفوني،

---

(135) سعيد، الأنسنية والنقد الديموقراطي، ص 80.

(136) Robert J. C. Young, *Postcolonialism: A Very Short Introduction*, Very Short Introduction; 98 (New York: Oxford University, 2003), pp. 11, 14 and 51.

(137) Layla Al Maleh, *Arab Voices in Diaspora: Critical Perspectives on Anglophone Arab Literature* (Amsterdam; New York: Rodopi, 2009), p ix.

(138) المصدر نفسه، ص ix.

غير أن الثاني يُعدّ أكثر من الأول حداثة من الناحية الزمنية، كونه يعبّر عن التعددية الثقافية للناطقين بالإنكليزية[139]، إضافة إلى تعالقه، أو لنقل انضواءه إلى مظلة آداب ما بعد الكولونيالية، فهو يلجأ إلى التعبير عن قضايا تقع في صلب الخطاب ما بعد الكولونيالي، خصوصًا التوتر بين المركز والهامش، أو بين الوطن والطيف المضيف، في قضايا شتى، منها الولاء والهوية، وهذا يحيلنا إلى هومي بابا الذي نعت هذه الممارسة بالوضعية البينية[140]. وعلى ما يبدو، فإن ليلى المالح تدعو إلى العناية بالصوت العربي وحضوره، أو ما يقوم به من تمثيلات نصية في الغرب، وذلك بعد تنامي الاهتمام بالمنتج الثقافي العربي بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، «فالعرب أصبحوا مرئيين بعد هذا التاريخ، ولكن عبر بوابة الإرهاب»[141]. ومن هنا نستنتج أن هنالك محاولة لخلخلة هذا الوضعية بالتوجه إلى الخطاب العربي المنتج في البيئات الغربية ولغاتها، ولا سيما الإنكليزية.

تبدو مقاربة المالح شديدة الأهمية من حيث توجهها إلى الكتابات العربية التي بدأت، أو ظهرت في الغرب، وبالتحديد المبكرة منها، وهنا تبدو مفاهيم أدب المهجر الذي شكل ظاهرة أدبية واتجاهًا قارًا في المشهد الأدبي من الناحية التاريخية والفنية، إلا أن هذا الاتجاه عبر التمثيل الكتابي الذي اضطلع به لا يمكن أن نعدّه واقعًا في خطاب أدب الشتات، أو ما بعد الكولونيالية، كونه يحمل سمات، منها:

- سعيه إلى التماهي مع الغرب.
- عدم وجود قلق يتمثل في التهديد للهوية والبنى الثقافية.
- عدم وجود تاريخ استعماري متوتر.

هكذا نستنتج أن أدب المهجر يتميز بنزوعه نحو الإبقاء على الترابط العضوي بالمنظومة الثقافية العربية، ويرى في نفسه امتدادًا لها من خلال

(139) Al Maleh, p.2.

(140) المصدر نفسه، ص x.

(141) المصدر نفسه، ص 2.

المضامين التي عبّر عنها في كتابته، وإن ظهرت أحيانًا قضايا فرضتها تجربة الاغتراب، ولا سيما الحنين إلى الأوطان والرؤى الفلسفية التي تنبثق نتيجة المؤثرات الغربية، إلا أن المتن كميًا ونوعيًا كان عميق الصلة بالفضاء الثقافي العربي، باستثناء الأشكال التي أخذت تتأثر شيئًا فشيئًا بالتجربة الغربية، وفي ظني أن هذا فرضته عوامل عدة: أولًا حداثة تجربة الاغتراب؛ ثانيًا الإبقاء على الروابط مع الأوطان؛ وأخيرًا عدم وضوح الحس القومي بمفهومه السياسي الاجتماعي. فالهوية بتمظهرها السياسي للشعوب العربية لم تكن قد تحققت بعد أو لم تكن قد نضجت في تلك الفترة، بالتوازي مع وجود رغبة عميقة في الارتباط بالوطن على الرغم من الابتعاد عنه فيزيائيًا، لكن من دون التعمق في الهوية أو القلق بشأنها أو حتى تشققها جراء تجربة الاغتراب، كونها لم تكن واقعًا جاء نتيجة تجربة أليمة، فضلًا عن عدم تبلور مفهوم الهوية في تلك الفترة، فالمهاجرون كانوا يمتلكون خيارات متعددة، وذلك يتضح من التنقل (الحر) بين الأوطان الأصلية والأوطان التي جرت الهجرة إليها.

مما لا شك فيه أنه ينبغي للآليات القرائية للأدب العربي أن تسعى إلى البحث في الآداب العربية، ولا سيما المعاصر منها؛ فالشتات بتداعياته صاغ هذا الإنتاج، خصوصًا بعد تنامي هجرات الشعوب العربية صوب الدول الغربية، أو التي كانت تخضع لاستعمار بعض منها، وهذا يتضح بأبرز تجلياته في الهجرات المغاربية نحو فرنسا خصوصًا، وأوروبا عمومًا، وبالتحديد بعد منتصف القرن العشرين، وطبعًا الهجرات الفلسطينية والحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج، وأخيرًا أثر العوامل الاقتصادية عمومًا. وبناءً على ذلك، لا سبيل لنا إلا أن نتوجه إلى هذه الكتابات (الصيغ الجديدة) التي جاءت نتيجة أوضاع ينتمي معظمها إلى خارج حدود النص، لكن هذه المؤثرات شديدة الأهمية من حيث تحقق الأثر في التشكيل الفني للنص؛ وذلك نتيجة عوامل التأثر والتأثير والتلاقح الثقافي المثمر. ويقع كل ما سبق ضمن فضاءات متهاجنة، وهنا نصيب شيئًا من التداخل بينه وبين الأدب المقارن، إلا أن أدب الشتات أكثر تعقيدًا، كونه ينطلق من رؤى أيديولوجية مهيمنة، وهو بذلك يستوي مع ما أشار إليه هومي بابا حين وصف هذه النصوص بالبينية - كما أشرنا سابقًا - كونها تتوسط، أو تقع في

مواقع وسطى (بينية)، أي بين ثقافات متعددة، وتستلف وتتأثر وتؤثر في الفضاء الثقافي المحيط الذي أنتجت فيه، لكنها في الوقت ذاته، ما زال في داخلها منظومات ثقافية أصيلة، ومنها ما يسعى إلى التقويض وتدمير خطاب الآخر.

خاتمة

نتوصل هنا إلى أن الشتات صاغ أقدار الإنسان منذ أن وطئت قدماه الأرض، فلا عجب في أن يتمثّله الخطابان الإسلامي واليهودي، بل والخطاب المسيحي أيضًا، غير أن الشتات اليهودي تمظهر في خطاب وممارسة تمكّنت الصهيونية بواسطتها من تحقيق عدد من الأهداف، لعل أهمها نفي الشعب الفلسطيني وتشتيته خارج أرضه التاريخية، ما جعل من الشتات الفلسطيني واقعًا معيشًا، وهذا بدوره يستدعي وجود خطاب خاص بالشتات الفلسطيني، من مبدأ الرد بالكتابة. لذلك برز خطاب الشتات الفلسطيني، وتمظهر بمستويات عنيت بالتأريخ الفلسطيني، لغة وصورة، فضلًا عن دراسة علاقة الشتات بفلسطين التاريخية، وهذا يأتي بالتجاور مع مقاربات بحثت في وجود الفلسطينيين القلِق في الشتات، ولا سيما في المحيط العربي والداخل، وأعني الفلسطينيين في إسرائيل، وطبعًا في سائر بقاع العالم. بيد أن أهم مظاهر الشتات تنامي الوعي بالهوية ومواجهة تشققها جراء الشتات؛ لذلك نشطت الدراسات التي تُعنى بترميم الهوية لمقاومة الشتات لغويًا وثقافيًا وأدبيًا، من منطلق أن اللغة تمثّل علامة على الحضور وعدم التلاشي. ومما يلاحَظ أن مسؤولية إنتاج الخطاب وقعت على عاتق عدد من المثقفين الفلسطينيين والعرب، إلا أن هذا الجهد - ربما - لم يمنح الخطاب الفلسطيني الخاص فعل الممارسة المؤثر، بيد أن جهد إدوارد سعيد جاء فاعلًا ومحوريًا، كونه مثقفًا (فلسطينيًا) عالميًا ومقروءًا شرقًا وغربًا، ما منح تنظيراته بُعدًا كونيًا على صعيد الصيغ التعبيرية الذاتية، وعلى مستوى التنظير الفكري كذلك. إن ما سبق يجعل من خطاب الشتات الفلسطيني حاضرًا وغائبًا في الوقت ذاته، فإذا كان سعيد قد تمكن من التأسيس لخطاب الشتات الفلسطيني في السياق العالمي، فإن الخطاب يفترض سيرورة حاضرة ومنظومة متكاملة، علاوة على منهجية واستراتيجيات محددة يضطلع

بها أفراد ومؤسسات تستكمل ما قام به أو شرع فيه سعيد وآخرون، ولهذا يجب تفعيل البحث والكتابة عن الشتات الفلسطيني ضمن تصورات الخطاب وآلياته واستراتيجياته، وبما يحتمله من قدرة على التحول إلى ممارسة من منطلق أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يتجاوز المظهر العسكري أو السياسي أو القانوني إلى صراع ثقافي حضاري، الأمر الذي يتطلب جهدًا كي يبقى الصوت الفلسطيني العربي حاضرًا وفاعلًا باللغة العربية، وسائر اللغات، ولا سيما المؤثرة منها.

المراجع

1- العربية

كتب

ابن باجة الأندلسي، أبو بكر محمد بن يحيى. **تدبير المتوحد**. تنسيق سامي بن أحمد. تونس: سراس للنشر، 1994.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.].

أبو الهوى، سوزان. **بينما ينام العالم**. ترجمة سامية شنان تميمي. الدوحة: دار بلومزبري - مؤسسة قطر للنشر، 2012.

أشكروفت، بيل، جاريث جريفيث وهيلين تيفين. **دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية**. ترجمة أحمد الروبي، أيمن حلمي وعاطف عثمان؛ تقديم كرمة سامي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010. (المشروع القومي للترجمة؛ 1681)

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب؛ تقديم عزمي بشارة. بيروت: قدمس للنشر والتوزيع، 2009.

بابا، هومي. **موقع الثقافة**. ترجمة ثائر ديب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004. (المشروع القومي للترجمة؛ 569)

البرغوثي، مريد. **رأيت رام الله.** ط 4. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011.

بشارة، عزمي. **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل.** ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

جبرا، جبرا إبراهيم. **البئر الأولى: فصول من سيرة ذاتية.** بيروت: دار الآداب، 2009.

______. **شارع الأميرات: فصول من سيرة ذاتية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

الحايك، سيمون. **عبد الرحمن الداخل؛ صقر قريش.** بيروت: مؤلفون للنشر، 1982.

حنفي، ساري. **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية [مواطن]، 2001.

حوراني، فيصل. **دروب المنفى 2: الصعود إلى الصفر: شهادة.** عمان: دار سندباد للنشر، 1996.

الخالدي، وليد. **قبل الشتات؛ التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948.** ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000.

درويش، محمود. **الديوان: الأعمال الأولى 3.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2005.

سعيد، إدوارد. **الاستشراق: المعرفة. السلطة. الإنشاء..** نقله إلى العربية كمال أبو ديب. ط 7. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 2005.

______. **الأنسنية والنقد الديموقراطي.** ترجمة فواز طرابلسي. بيروت: دار الآداب، 2005.

______. **الثقافة والإمبريالية.** ترجمة كمال أبو ديب. ط 3. بيروت: دار الآداب، 2004.

______. **خارج المكان: (مذكرات).** نقلها إلى العربية فواز طرابلسي. بيروت: دار الآداب، 2000.

______. صور المثقف: محاضرات ريث سنة 1993. نقله إلى العربية غسان غصن؛ راجعه منى أنيس. بيروت: دار النهار، 1996.

السويدان، طارق. فلسطين التاريخ المصور. الكويت: الإبداع الفكري، [د. ت.].

عباس، إحسان. غربة الراعي: سيرة ذاتية. رام الله: دار الشروق، 2006.

فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء؛ أنطولوجيا العلوم الإنسانية. ترجمة مطاع صفدي [وآخ.]. ط 2. بيروت: مركز الإنماء القومي، 2013.

كناعنة، شريف. الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني [شمل]، 2000.

المسكيني، فتحي. فلسفة النوابت. بيروت: دار الطليعة، 1997.

المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2005.

نصر الله، إبراهيم. براري الحمى. ط 3. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.

دوريات

بشارة، عزمي. «الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.» كنعان: العددان 21-22، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1993.

______. «ما بعد الشتات: كان شتاتًا صار شظايا.» السفير - ملحق فلسطين: العدد 2، حزيران/ يونيو 2010.

خضر، حسن. «في نقد الصهيونية: نفي المنفى أم وهم الهوية..؟.» مجلة الكرمل: العدد 80، صيف 2004.

راز - كراكوتسكين، أمنون. «المنفى والثنائية القومية من شوليم وأرندت إلى سعيد ودرويش.» مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة 23، العدد 92، خريف 2012.

غزول، فريال جبوري. «الهوية الثقافية والشتات.» مجلة ألف: العدد 32، 2012.

2- الأجنبية

Books

Abrams, Meyer Howard and Geoffrey Galt Harpham. *A Glossary of Literary Terms*. 10th ed. Stamford, CT: Wadsworth Cengage Learning, 2012.

Al Maleh, Layla. *Arab Voices in Diaspora: Critical Perspectives on Anglophone Arab Literature*. Amsterdam; New York: Rodopi, 2009.

Aviv, Caryn and David Shneer. *New Jews: The End of the Jewish Diaspora*. New York: New York University Press, 2005.

Cohen, Robin. *Global Diasporas: An Introduction*. 2nd ed. London; New York: Routledge, 2008.

Diaspora, Identity and Religion: New Directions in Theory and Research. Edited by Waltraud Kokot, Khachig Tölölyan and Carolin Alfonso. New York: Routledge, 2003. (Transnationalism. Routledge Research in Transnationalism)

DK Illustrated Oxford Dictionary. London: DK Pub.; New York: Oxford University Press, 1998.

Dufoix, Stéphane. *Diasporas*. Translated by William Rodarmor; with a Foreword by Roger Waldinger. Berkeley: University of California Press, 2008.

Ember, Melvin, Carol R. Ember and Ian Skoggard (eds.). *Encyclopedia of Diasporas: Immigrant and Refugee Cultures around the World*. 2 vols. New York: Springer, 2005.

Gold, Steven J. *The Israeli Diaspora*. London: Routledge, 2002. (Global Diasporas)

Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.

Macey, David. *The Penguin Dictionary of Critical Theory*. London; New York: Penguin Books, 2001.

Mills, Sara. *Discourse*. London; New York: Routledge, 2004. (New Critical Idiom)

Said, Edward W. *Reflections on Exile and Other Essays*. Cambridge, Ma: Harvard University Press, 2000. (Convergences)

Schulz, Helena Lindholm and Juliane Hammer. *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland*. London; New York: Routledge, 2003.

Shackleton, Mark. *Diasporic Literature and Theory - Where Now?*. Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Pub., 2008.

Shiblak, Abbas (ed.). *The Palestinian Diaspora in Europe: Challenges of Dual Identity and Adaptation.* Ramallah: Palestinian Refugee and Diaspora Center (SHAML) and the Institute of Jerusalem Studies, 2005. (Refugee and Diaspora Studies; no .2)

Young, Robert J. C. *Postcolonialism: A Very Short Introduction.* New York: Oxford University, 2003. (Very Short Introduction; 98)

Periodicals

Butler, Kim D. «Defining Diaspora, Refining a Discourse.» *Diaspora: A Journal of Transnational Studies*: vol. 10, no. 2, Fall 2001.

Darr, Yael. «Negating Diaspora Negation: Children's Literature in Jewish Palestine during the Holocaust Years.» *European Judaism*: vol. 42, no. 1, Spring 2009.

Wahlbeck, Osten. «The Concept of Diaspora as Analytical Tool in the Study of Refugee Communities.» *Journal of Ethnic and Migration Studies*: vol. 28, no.2, April 2002.

Studies and Reports

Bakewell, Oliver. «In Search of the Diasporas within Africa.» International Migration institute, University of Oxford, 2008.

Tölölyan, Khachig. «Diaspora Studies: Past, Present and Promise.» IMI Working Papers Series 2011, no. 55, Oxford Diaspora Programme, April 2012.

القسم الثالث

المشروع الوطني الفلسطيني والقانون الدولي

الفصل الخامس عشر

تداعيات الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل رؤية عملية لبناء استراتيجيا قانونية وسياسية

محمد خليل الموسى

مقدّمة

في 9/ 7/ 2003 أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا في شأن النتائج القانونية المترتبة عن إقامة الكيان الصهيوني الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجاء صدور الرأي هذا بناء على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولم يقدّر للمحكمة أن تتناول مسألة فلسطين قبل هذا التاريخ مطلقًا بسبب رغبة بعض الدول في تقليص دور الأمم المتحدة في تسوية هذه المسألة وفي عدم تطبيق القانون الدولي كأساس لهذه التسوية.

اتخذت الجمعية العامة قرارها المتعلق بطلب الرأي الاستشاري من المحكمة سندًا لقرار «الاتحاد من أجل السلم» بأغلبية 90 صوتًا، بينما صوتت ثماني دول ضد القرار وامتنعت 74 دولة عن التصويت. ووجّهت الجمعية العامة في طلبها سؤالًا محددًا إلى محكمة العدل الدولية: ما هي الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، بوصفها قوة احتلال، بإقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في شرق القدس وحولها على النحو الموضح في تقرير الأمين العام، من حيث قواعد القانون الدولي ومبادئه بما

فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟[1].

مما لا شك فيه أن للرأي الاستشاري المذكور أهمية كبيرة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية على المستويين النظري والعملي، إذ تجاوزت المحكمة حدود السؤال الموجّه إليها بالقدر اللازم للإجابة عنه، الأمر الذي حدا بها إلى مراجعة عدد لا بأس فيه من الجوانب القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، نظرًا إلى الترابط الوثيق بين السؤال الموجّه إليها من الجمعية العامة ومجمل الموضوعات والجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

تناولت المحكمة في هذا الرأي الاستشاري جملة من الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بغية تقديم إجابة عن السؤال الموجّه إليها، ومن الموضوعات التي عالجتها: الوضع القانوني للأراضي المحتلة؛ حدود الإقليم الفلسطيني؛ مدى صلاحية اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ صلاحية صكوك حقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ مسؤولية الكيان الصهيوني والأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

من حيث الشكل، ليس للرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة في شأن الجدار الفاصل إلا أثر معنوي، أما من حيث الجوهر والمضمون، فهو كاشف عن الوضع القانوني الراهن المتعلق بالموضوعات التي بحثتها المحكمة في رأيها. بمعنى آخر، يتمتع هذا الرأي بأهمية بالغة لأن المحكمة أعلنت من خلاله القانونَ وأحكامه المتعلقة بالقضية الفلسطينية وكشفت عنهما، ويعبّر عن موقف القانون الدولي تجاه الجوانب التي عالجتها المحكمة.

كُتب الكثير عن هذا الرأي وعن دلالاته وأبعاده القانونية، باللغات كلها. كما دأب على الإشارة إلى ذلك كثير من المعنيين بالقضية الفلسطينية، لكن -

---

(1) General Assembly Resolution ES-10/14, United Nations General Assembly Official Records (GAOR), 10th Emergency Sess., United Nations Doc. A/Res./ES/10-14 (2003).

للأسف - لم يكن هناك أي جهد منظم للإفادة من هذا الرأي الاستشاري والبناء عليه من أجل تحقيق مكتسبات قانونية وعملية على صعيد القضية الفلسطينية. وستسعى هذه الدراسة إلى معالجة بعض المسائل التي بحثها الرأي الاستشاري كي يتسنّى تأطيرها ضمن استراتيجيا قانونية وسياسية محددة وواضحة المعالم. وستتناول هذه الدراسة إيجازًا بأهم المسائل التي عالجها الرأي الاستشاري والتدابير التي اتخذها بعده الأطراف المعنيون به، ثم ستقارب بين الوضع في فلسطين والوضع في ناميبيا، وكيف ساهمت آراء المحكمة الاستشارية في بناء استراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بتحرير ناميبيا، كما ستتضمن مقترحات محددة لبناء استراتيجيا لتحرير فلسطين على أساس المبادئ الواردة في الرأي الاستشاري وأهم التوصيات التي يتعيّن اتخاذها لتفعيل هذه المبادئ.

أولًا: أبرز المبادئ القانونية التي وردت في الرأي الاستشاري

تضمّن الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل عددًا من المبادئ القانونية المحورية والمهمة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وهي مبادئ لا تتقاطع إلى حد كبير مع المسار السياسي والتفاوضي السائد حاليًا؛ فالمقاربة القانونية التي قدّمتها محكمة العدل الدولية في هذا الرأي تستند في المقام الأول والأخير إلى الحالة الراهنة للقانون الدولي وموقفه من القضية الفلسطينية لا إلى المقاربة السياسية التي كرّستها المفاوضات الفلسطينية - الصهيونية. ويمكن إيجاز أهم هذه المبادئ وأبرزها على النحو الآتي:

- **وضع الأراضي المحتلة القانوني**: أخذت المحكمة بمفهوم الاحتلال الفعلي كما جاء في المادة 42 من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب البرية لعام 1907 وأعرافها؛ فالأراضي الفلسطينية المحتلة هي القسم الباقي من فلسطين التاريخية الذي خضع للسيطرة الفعلية للاحتلال الصهيوني عقب حرب 1967. وهو القسم الواقع بين الخط الأخضر والحدود الشرقية السابقة لفلسطين الانتدابية. هذه الأراضي تُعد أراضي محتلة بحسب القانون الدولي العرفي، وهي - وفقًا للمحكمة - الأراضي كلها الواقعة وراء الخط الأخضر

(باتجاه الشرق)، بما في ذلك القدس كلها: شرقها وغربها[2]. فالكيان الصهيوني - بحسب المحكمة - ما زال قوة احتلال في هذه الأراضي على الرغم من اتفاق أوسلو ومن قيامه بضم شرق القدس. وتترتب عن ذلك النقاط التالية:

• إن الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس أراضي متنازَعًا عليها كما يروّج الكيان الصهيوني، ويتعيّن خروجه منها كاملة وليس كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 242.

• تُعد القدس كلها أرضًا محتلة، ويحدَّد وضعها بحسب القانون الدولي والحق في تقرير المصير.

• كل اتفاق يخالف ما سبق يُعد باطلًا لأنه ينتهك قاعدة دولية آمرة.

• بطلان الاستيطان في هذه الأراضي وضمها، بما في ذلك ما اقتطعه الجدار من أراضٍ.

• حظر ترحيل السكان من بلد سلطة الاحتلال إلى الأراضي التي يحتلها خلافًا للمادة 49/ 6 من اتفاقية جنيف الرابعة.

- الحق في تقرير المصير: أعادت محكمة العدل الدولية التذكير بقرار الجمعية العامة رقم 2625 وبرأيها الاستشاري المتعلق بناميبيا وانطباق الحق في تقرير المصير على الشعب الفلسطيني؛ فبعد أن وصفت المحكمة الحق في تقرير المصير بأنه من القواعد الدولية الآمرة (JUS COGENS)، وبأنه يرتب التزامات حجة على الكافة (ERGA OMNES)، ربطت بين الجدار الفاصل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وأشارت إلى أن هذا الجدار قد يفضي إلى تهجير الفلسطينيين الواقعين ضمن مساره وترحيلهم عن مساكنهم وأراضيهم. وانتهت في النتيجة إلى أن الجدار يمس بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[3]. ويترتب عن ذلك:

---

(2) International Court of Justice (ICG), «Legal Consequences of the Construction of a Wallin the Occupied Palestinian Territory,» 9 July 2004, Rep. 136, paras. 75-78, 43 I.L.M. 1009 ss.

(3) المصدر نفسه.

• يتعذر قانونًا وعملًا الحديث عن تسوية للقضية الفلسطينية في ظل بقاء الجدار الذي ينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

• إن ترحيل الفلسطينيين وتهجيرهم يعرقلان ممارستهم الحق في تقرير المصير، الأمر الذي يدعم فكرة أن ممارسة الحق في العودة وعودة الفلسطينيين الفعلية إلى أراضيهم تمثل شرطًا مسبقًا لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

- الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة: ذهبت المحكمة إلى بطلان الاستيلاء الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنه يخالف مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو التهديد بها، وأن الجدار ربما يضر بالحدود المستقبلية بين فلسطين والكيان الصهيوني، ويمثل وسيلة يقوم من خلالها الكيان الصهيوني بدمج المستوطنات في أراضيه ويصل إلى درجة الضم الفعلي للأراضي[4].

- انطباق اتفاقيات حقوق الإنسان على الأراضي المحتلة: خلصت المحكمة في رأيها الاستشاري إلى أن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة التي يلتزمها الكيان الصهيوني، وفي مقدمها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجبة التطبيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشارت إلى أن الجدار ينتهك عددًا من الحقوق المدرجة في العهدين المذكورين: حرية التنقل والحق في العمل والحق في الصحة والحق في مستوى لائق من العيش. كما أكدت المحكمة أن الجدار الفاصل لا يُعد إجراءً تقييديًا مقبولًا أو جائزًا بمقتضى العهدين المذكورين لانعدام شرط الضرورة[5]. وينشأ عن ذلك عمليًا:

• إمكانية التطبيق ما فوق الإقليمي لاتفاقيات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمكانية التمسك بها في مواجهة الكيان الصهيوني.

---

(4) International Court of Justice (ICG), para. 121.

(5) المصدر نفسه، الفقرة 134.

• إمكانية اللجوء إلى المحاكم الوطنية في الدول الأخرى عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، مثل التعذيب على أساس الصلاحية العالمية[6].

• إمكانية التوجه إلى آليات حقوق الإنسان التعاهدية والمؤسسية المنبثقة من الأمم المتحدة، علمًا أن الكيان الصهيوني لم يعترف لأيٍّ من الآليات التعاهدية بصلاحية استلام بلاغات دول أو تبليغات فردية ضده، فيقتصر الأمر على تقديم تقارير موازية أو يظل في مواجهته كلما تقدم بتقرير دوري إلى إحدى هذه الآليات[7].

- انطباق القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة: وجدت المحكمة أن الجدار يخالف المادتين 46 و52 من لائحة لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب البرية لعام 1907 لأنه سيفضي إلى تدمير ممتلكات الفلسطينيين، وأنه يخالف كذلك المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة. كما ذهبت المحكمة أيضًا إلى عدم انطباق الاستثناء الوارد في هذه المادة في شأن جواز الاستيلاء على الأموال لضرورة عسكرية. وأشارت المحكمة كذلك إلى أن الجدار يخالف المادة 49/ 6 من اتفاقية جنيف الرابعة لأنه سيؤدي إلى تهجير الفلسطينيين الواقعين ضمنه وإجبارهم على الرحيل[8]. وحسمت المحكمة بهذا الرأي مسألة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها في المقابل طبقت المادة 6 من الاتفاقية التي تشير في فقرتها الثالثة إلى أنه يوقف تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة بعد عام واحد من انتهاء العمليات الحربية بوجه عام، مع التزام الاحتلال بالمواد: 1-12، 27، 29-34، 47، 49، 51، 53، 59، 61-77 و143 طوال مدة الاحتلال ما دامت دولة الاحتلال تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة. وبحسب

---

(6) انظر، على سبيل المثال، نص المادة (5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(7) للاطلاع على تفصيلات هذه الآليات، انظر: محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006)، ج 1: المصادر ووسائل الرقابة.

(8) International Court of Justice (ICG), paras. 90-101, 110-113 and 124.

المحكمة، تنطبق اتفاقية جنيف الرابعة جزئيًا على الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس أن العمليات الحربية المفضية إلى الاحتلال انتهت - من وجهة نظر المحكمة طبعًا - منذ وقت طويل. وهذا تفسير خطر، لأنه يستبعد تطبيق مواد مهمة، منها المادتان 55 و56 اللتان توجبان على قوة الاحتلال تزويد السكان بالغذاء والقيام بالخدمة الطبية والصحية، والمادتان 146 و147 اللتان تتضمنان عددًا من جرائم الحرب، مثل القتل العمد والتعذيب والنفي والنقل غير المشروع للسكان، والحجز غير المشروع، وتدمير الممتلكات.

في ضوء ما جاء في رأي المحكمة بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية عمليًا وقانونيًا، يترتب الآتي:

- العمل على تحميل الكيان الصهيوني مسؤولياته الناشئة من اتفاقية جنيف الرابعة.

- العمل على الرد على تفسير المحكمة في شأن المادة 6 من اتفاقية جنيف الرابعة واستبعادها المادتين 146 و147 من الاتفاقية، وخطورة النتائج التي قد تنشأ عن ذلك.

- تهافت وسقوط نظرية الاستيلاء الدفاعي الذي تذرّع بها الكيان الصهيوني.

- مخالفة الأوامر العسكرية مقتضيات القانون النافذ في وقت الاحتلال.

- إن القانون المنطبق هو القانون الخاص، وهو قانون النزاعات المسلحة وليس قانون استخدام القوة وتهافت الحجة الإسرائيلية في ما يعني الدفاع عن النفس.

- الدفاع عن النفس: بحسب محكمة العدل الدولية، لا مجال للأخذ بفكرة الدفاع عن النفس التي تذرّع بها الكيان الصهيوني لتبرير إنشاء الجدار الفاصل، وذلك لعدم وجود شرط الضرورة، ولكون الحالة التي يتمسك بها الصهيونيون لتبرير قيام الدفاع عن النفس حالة أثاروها هم بوصفهم محتلين

للأراضي الفلسطينية، علاوة على عدم توافر الشروط الأخرى للدفاع الواردة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[9]. ويترتب عن ذلك:

• إن سيطرة الكيان الصهيوني باعتباره قوة احتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة تمنعه من التذرّع بحالة الدفاع عن النفس.

• كما تمنعه سيطرته أيضًا من التذرّع بالإرهاب وبقراري مجلس الأمن رقم 1368 ورقم 1373 لأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة - بحسب المحكمة - مختلف عن ذلك الذي نظر فيه مجلس الأمن، فالسيطرة على الأرض المحتلة هنا هي سيطرة الكيان الصهيوني.

• الفصل بين نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه للتحرر، وأعمال الإرهاب المحظورة، فالشعب الفلسطيني يمارس حقه في الكفاح المسلح لتحرير أراضيه في مواجهة قوة الاحتلال الصهيوني.

- التزامات الأمم المتحدة/ الكيان الصهيوني وغيرهما من الدول: أوضحت المحكمة أن الكيان الصهيوني انتهك بتشييده الجدار وفق مساره الحالي التزامات دولية عمومية وحجة على الكافة، خصوصًا تلك الناشئة عن حق تقرير المصير، وعن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وأوجبت المحكمة عليه أن يوقف هذه الانتهاكات من خلال وقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء الموجودة منه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وإعادة الممتلكات، والتعويض عن الأضرار الناشئة. وقد ألقت المحكمة على الكيان الصهيوني واجبًا إيجابيًا بإزالة أي عوائق تنشأ عن الجدار والنظام الملحق به، وتعرقل ممارسة الحق في تقرير المصير.

أما بالنسبة إلى الدول الأخرى، فأكدت المحكمة التزام الدول كلها بشكل فردي وجماعي بالعمل لتعزيز مبدأ المساواة بين الشعوب في الحق في تقرير

---

(9) International Court of Justice (ICG), paras. 137-142.

المصير وفقًا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وبتقديم المساعدة اللازمة إلى الأمم المتحدة للنهوض بما ناط بها الميثاق من مسؤولية عن تنفيذ هذا المبدأ. والدول كلها ملزَمة كذلك بإزالة أي عائق قد يمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

أشارت المحكمة أيضًا إلى أن الدول ملزَمة بموجب القانون الإنساني الدولي، خصوصًا بمقتضى المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة، بأن تضمن امتثال الكيان الصهيوني للقانون الإنساني الدولي واحترامه كما جاء في هذه الاتفاقية، سواء أكانت أطرفًا في النزاع أم لا. كما تلتزم الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار ونظامه الملحق به، وبعدم تقديم أي معونة أو مساعدة تفضي إلى الإبقاء على الوضع الناشئ عن بنائه.

أما بالنسبة إلى مسؤوليات الأمم المتحدة، فقد رفضت المحكمة القول إن الجدار مجرد علاقة ثنائية بين فلسطين والكيان الصهيوني، وأكدت أن ذلك يندرج ضمن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه فلسطين، وتقع على الجمعية العامة مسؤولية وفقًا للمشروعية الدولية. وأشارت كذلك إلى أنه يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن ينظرا في ما يتوجب اتخاذه من تدابير أخرى لاحقة لإنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار والنظام الملحق به[10].

أوضحت المحكمة أن مسؤولية الأمم المتحدة ناشئة عن الانتداب على فلسطين، وهي مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين حتى حلها كليًا؛ فبمجرد انسحاب دولة الانتداب من فلسطين، أضحى الإقليم الفلسطيني خاضعًا لإدارة الأمم المتحدة، خصوصًا في ظل عدم قيام دولة عربية في فلسطين على أساس قرار تقسيم فلسطين؛ فالأمم المتحدة تُعد مسؤولة في النتيجة عن تطبيق القرار المذكور كله وإنهاء الوضع غير القانوني في فلسطين بإقامة دولة فلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. والأمم المتحدة - كما جاء في الرأي الاستشاري - ملزَمة بضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين وربما

(10) International Court of Justice (ICG), para. 50.

تُسأل عن أي سلوك سلبي ناجم عن عدم التدخل للنهوض بهذه المسؤولية وعن إحجامها عن ضمان هذا الحق وممارسة الفلسطينيين له. وينشأ عن ذلك:

- وجوب العودة إلى نصوص عصبة الأمم ذات الصلة بفلسطين، لأنها تتضمن أساسًا مهمًا للقول بمسؤولية الأمم المتحدة المستمرة تجاه فلسطين إلى الآن.

- الطابع العمومي والحجة على الجميع للالتزامات الواقعة على الأمم المتحدة والكيان الصهيوني وغيرهما في إطار القضية الفلسطينية.

- المسؤولية الدولية الناشئة بحق الدول التي تقدم العون المادي والمعنوي والسياسي للكيان الصهيوني، أو تمتنع عن دفعه لوقف اعتداءاته وتحميلها هذه المسؤولية.

- تحميل الكيان الصهيوني مسؤوليته الدولية وفقًا لقواعد المسؤولية الدولية.

ثانيًا: الإجراءات اللاحقة بصدور الرأي الاستشاري

اتخذ الأطراف المعنيون بالرأي الاستشاري بعد صدوره عددًا من المواقف والإجراءات المختلفة والمنوعة؛ فالكيان الصهيوني رفض رأي المحكمة وما جاء فيه، واستمر في انتهاك القانون الدولي بالنسبة إلى الجدار وعدم إزالته أو بالنسبة إلى الجوانب الأخرى مثل المستوطنات وضم شرق القدس. وجاء في تقرير المقرر الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الجدار أنه بدلًا من إزالته حين كان على امتداد 225 كلم غداة صدور الرأي الاستشاري، وصل اليوم إلى 425 كلم من مجموع طول الجدار المقرر إقامته والبالغ 721 كلم، وفي أجزاء منه يدخل مسافة 20 كلم في الأراضي الفلسطينية. كما أوضح أنه عندما يتم الانتهاء من بناء الجدار، سيفصل شرق القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فاعتمدت في 19/ 7/ 2004 الرأي، وطلبت من الكيان الصهيوني الامتثال لما جاء فيه. كما دعت الدول كلها إلى

احترام التزاماتها الموضحة فيه. وطلبت الجمعية العامة أيضًا من أمين عام الأمم المتحدة القيام بإنشاء هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة لحصر الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين نتيجة بناء الجدار. وأُنشئت إدارة للهيئة وسجلٌ لحصر المتضررين والأضرار، واتصف عمل هذه الهيئة بالبطء الشديد لعوامل عدة، منها عدم تفاعل السلطة الفلسطينية مع الهيئة وعدم توعية المتضررين بأهمية اللجوء إلى الهيئة والتسجيل في السجل الخاص بحصر الأضرار والمتضررين. ويشار هنا إلى أهمية الاستفادة من تجربة لجنة التعويض المتعلقة بالأضرار التي نشأت عن احتلال العراق للكويت والكيفية التي عملت بها اللجنة لتعويض الضحايا والمتضررين. كما دعت الجمعية العامة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى ضمان احترام الكيان الصهيوني التزاماته الناشئة عنها. ودعت سويسرا، بصفتها الجهة المودعة اتفاقيات جنيف الأربع، إلى بدء مشاورات في شأن ذلك وتزويدها بالتقارير اللازمة[11].

أما أمين عام الأمم المتحدة، فقام في عام 2004 بطلب استشارة قانونية من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في شأن التدابير الواجب اتخاذها لمتابعة الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل. وجاء في المذكرة القانونية التي قدّمها المكتب إليه، وكانت بعنوان «التزامات الدول الأعضاء الواردة في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار»، ما يأتي: يتوجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة، كأمر قانوني وواقعي، أن تحث الدول كلها على عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن الجدار، وعدم عرقلة ممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، وضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي؛ هذا بالنسبة إلى ما يمكن أن تنفّذه الدول. كما جاء في المذكرة بالنسبة إلى الأمانة العامة أنه يتعيّن عليها إنشاء سجل لحصر المتضررين والأضرار. وأنشأ الأمين العام هذا السجل، كما ذكر أعلاه، بعد ثلاثة أشهر من طلب الجمعية العامة منه ذلك.

---

(11) General Assembly Resolution ES-10/15, United Nations General Assembly Official Records (GAOR), 10th Emergency Sess. UN Doc.A/RES/ES/10-15 (2004).

في 2006/12/14 تبنّت الجمعية العامة القرار رقم 61/ 118 بأغلبية 162 دولة، وطالبت، في الفقرة السابعة من القرار، إسرائيلَ، بوصفها القوة المحتلة، بتنفيذ التزاماتها كما جاءت في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية.

ثالثًا: مقترحات للاستراتيجيات المتعلقة بتحرير فلسطين في ضوء الرأي الاستشاري

تشبه حالة فلسطين إلى حد بعيد حالة ناميبيا في كثير من الجوانب. وقد جرى التوصل إلى حل لقضية ناميبيا ولم يتحقق ذلك بالنسبة إلى فلسطين إلى الآن. ويبدو أن السبب الرئيس وراء ذلك هو أنه على الرغم من أن الحالتين تتعلقان بتدابير متخذة من القوة المحتلة لمنع تقرير المصير أو عرقلته، فإنه كان في حالة ناميبيا تصميم سياسي وقانوني على الوجود غير القانوني لجنوب أفريقيا في ناميبيا، وهذا ما كرسته محكمة العدل الدولية في آرائها الاستشارية المتعلقة بناميبيا. أما في حالة فلسطين، فتأخر قيام محكمة العدل الدولية بمعالجة القضية الفلسطينية لأسباب كثيرة ليس هنا مكان إيرادها. ولم يكن هناك تصميم سياسي وقانوني مماثل - قبل الرأي الاستشاري الخاص بالجدار طبعًا - على الوجود غير القانوني للكيان الصهيوني في فلسطين؛ إذ ركزت المفاوضات المتعلقة بناميبيا على ضمان انسحاب كامل من جنوب أفريقيا، بينما لم تركز المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية على ضمان انسحاب إسرائيل.

يضاف إلى ما سبق أنه جرى في فلسطين التركيز على قانون الاحتلال أكثر من التركيز على الحق في تقرير المصير بالنسبة إلى الجهد السياسي الرامي إلى تسوية المسألة، بينما العكس هو الصحيح في حالة ناميبيا؛ فعلى الرغم من أن الجمعية العامة دأبت منذ عام 1969 على تأكيد حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، بدأ مجلس الأمن هذه الممارسة لكنه توقف عن الاستمرار فيها، فضلًا عن أنه لم يلتزم تنفيذ القرار 242 على أساس حق تقرير المصير أو ضمان السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة، خلافًا لممارسته المتعلقة بناميبيا.

ساهمت الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية في حالة ناميبيا في إيجاد توافق بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والمجتمع الدولي. وكان للجمعية العامة، بوصفها خلفًا لعصبة الأمم، في نظام الانتداب على ناميبيا دور كبير في الإشراف عليها. أما في حالة فلسطين، فلم تتمتع الجمعية العامة إلى الآن بهذا النوع من الإشراف أو الإدارة القانونية، الأمر الذي سهّل محاولات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في حالة فلسطين لعرقلة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ومحاولة إيجاد حل للمسألة خارج إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي. وليس هناك إلى الآن توافق بين الدول ذاتها والجمعية العامة ومجلس الأمن على الإطار القانوني الحاكم لتسوية الصراع المتعلق بفلسطين؛ فتوصيات الجمعية العامة تطالب الكيان الصهيوني بالانسحاب من كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، بينما عرقل مجلس الأمن جهد الجمعية العامة المتعلق بهذه المسألة وباستخدام القانون الدولي لحل مسألة فلسطين، ففي قراره رقم 242 طالب بالانسحاب من «أراضٍ محتلة في عام 1967» وليس من كامل الأراضي المحتلة.

كما أن التوافق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في شأن محورية النهج القائم على القانون الدولي في إيجاد حل للقضية الفلسطينية ليس موجودًا، وجاء طلب الجمعية العامة رأيًا استشاريًا عن الجدار الفاصل في جلسة طارئة ردًا على فيتو أميركي، فالولايات المتحدة تدعم في حالة فلسطين نهجًا لا يقوم على القانون الدولي بقدر ما يقوم على التفاوض والعملية السياسية خارج الأمم المتحدة.

ساهمت الخيارات التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو في تكريس النهج غير القائم على القانون الدولي، خلافًا لما كانت عليه الحال في ناميبيا حيث تمسك ممثل الشعب الناميبي بهذا النهج. وخلا اتفاق أوسلو من أي إشارة قانونية إلى المرجعيات القانونية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مثل اتفاقية جنيف الرابعة أو الحق في العودة، الأمر الذي ساعد بشكل كبير على تقويض التوافق في شأن النهج القائم على القانون الدولي كأساس لحل القضية الفلسطينية، وعزز في النتيجة السياسات التي اتّبعتها

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والقائمة على فكرة التحاور بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني.

يمكن القول، في ضوء ما سبق، إن الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل يمثّل أساسًا مهمًا لأي استراتيجيا قد تتبنّاها الأمم المتحدة لتحرير فلسطين على أساس القانون الدولي، خصوصًا أن الآراء الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في شأن ناميبيا ساهمت في اعتماد الأمم المتحدة استراتيجيا قانونية وسياسية أفضت إلى تحرير ناميبيا، ولا يخفى حجم التماثل القائم بين الحالتين من الناحية القانونية. وعلى أي حال، يمكن الإفادة من الرأي الاستشاري في هذا الخصوص على النحو الآتي:

- يجب أن تركز الاستراتيجيات القانونية والسياسية على التزام الأمم المتحدة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أساس المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن فلسطين.

- يجب أن تستند سائر الاستراتيجيات القانونية والسياسية المتعلقة بفلسطين إلى الإطار القانوني الواجب تطبيقه والذي أكدته محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار الفاصل، وأن تستند أيضًا إلى القانون العرفي المعبَّر عنه في مقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- يجب أن تدفع الاستراتيجيات القانونية والسياسية مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر في التدابير اللاحقة المطلوب اتخاذها لإنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن الجدار والنظام الملحق به كما جاء في الرأي الاستشاري للمحكمة.

- يجب أن تستخدم الجمعية العامة السلطات والصلاحيات المتاحة كلها، بما في ذلك صلاحياتها المخوّلة لها بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلم، ومجلس الأمن، والأمين العام، وهيئات الرقابة المعنية بحقوق الإنسان، والمحاكم الدولية والوطنية وفي مقدمها محكمة العدل الدولية، للحصول على آراء استشارية أخرى تتعلق بجوانب أخرى للقضية الفلسطينية، مثل مدى قانونية النظام الإسرائيلي القائم في الأراضي المحتلة، والالتزامات القانونية

العمومية (الحجة على الكافة) المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والآثار القانونية المترتبة عن عدم تنفيذ الكيان الصهيوني ما جاء في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار، والنتائج القانونية المترتبة عن الوجود غير القانوني للكيان الصهيوني في فلسطين، والصلة بين عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وممارستهم الحق في تقرير المصير.

- العمل على إجراء دراسة قانونية عن مدى امتثال الكيان الصهيوني لالتزاماته المذكورة في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار، والإطار القانوني الواجب التطبيق عليها (أكدت المحكمة - على سبيل المثال - انطباق اتفاقيات لاهاي وجنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجب في النتيجة أن تعمل الدول على ضمان احترام الكيان الصهيوني لهذه الاتفاقيات).

- إجراء دراسة أخرى بغية توضيح التزامات الدول بألا تشارك هي ولا مواطنوها أو أي كائنات أخرى في تقديم العون أو المساعدة لانتهاك القانون الإنساني الدولي.

- المطالبة بانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لتأكيد عدم قانونية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- إجراء دراسة أخرى على أساس ما جاء في الرأي الاستشاري الخاص بالجدار لتحديد إمكانية ملاحقة سائر الأشخاص المشتبه في تورطهم بالانتهاكات الجسيمة لالتزامات حقوق الإنسان الحجة على الكافة، بما في ذلك الانتهاكات الصادرة عن دول ثالثة (فاعل، محرض، تقديم العون والمساعدة، عرقلة جهد الملاحقة أو عدم اتخاذ اللازم لمنع وقوعها)، والعمل على تطبيق ما تنتهي إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

- الإفادة من وضع فلسطين كدولة تحمل صفة غير مراقب لملاحقة جرائم الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الانضمام إلى نظام روما بتاريخ رجعي منذ 1/ 7/ 2002، ولإقامة دعاوى تتعلق بتحميله المسؤولية الدولية.

- إجراء دراسة معمّقة عن الطرق والإمكانات المتاحة عمليًا وقانونيًا أمام الدول للوفاء بالتزاماتها الواردة في الرأي الاستشاري، وفي مقدمها التزام عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني في فلسطين.

- في ضوء تأكيد محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حق الفلسطينيين في تقرير المصير، يجب القيام بدراسة لتحديد وتقويم التوافق بين الإطار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية والحق في تقرير المصير. بمعنى آخر، وجوب تقويم الدرجة التي أخذت بها الحلول السياسية للحل بهذا الحق غير القابل للتصرف وتأثير ذلك في قانونية الاتفاقات التي جرى التوصل إليها إلى الآن.

- في ضوء إشارة المحكمة إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وعدم قانونية المستوطنات، من الضروري تحديد التدابير التي تشكل ضمًّا قانونيًا وفعليًا من الكيان الصهيوني.

- في ضوء إشارة المحكمة في رأيها الاستشاري إلى انطباق اتفاقيات حقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثمة التزامات واضحة متوجبة على الكيان الصهيوني، مثل إعادة الممتلكات المستولى عليها والتعويض عنها، وعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم، والتوقف عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. لذا، يجب العمل على استخدام الآليات التي تتيحها هذه الاتفاقيات، إضافة إلى الإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان لإلزام الكيان الصهيوني باحترامها وضمانها.

- العمل على تأسيس سجل وطني لحصر الفلسطينيين المتضررين من الاحتلال الإسرائيلي بوجه عام، ومن بناء الجدار والنظام الملحق به بوجه خاص. وتزويد الهيئة التي أنشأها الأمين العام لهذه الغاية بأسماء المتضررين وبالضرر الذي لحق بهم، والتنسيق معها بشكل منتظم ودوري إلى حين تعويض المتضررين جميعهم.

الفصل السادس عشر

تأكيد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية

ديانا بوطو

مقدّمة

في 3 آذار/مارس 2014، أوردت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية إحصاءات صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تُظهر أن إسرائيل بدأت في عام 2013 ببناء ضعف عدد الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية التي بنتها في عام 2012، حين بدأ العمل على بناء 2534 وحدة سكنية خاصة وعامة جديدة في عام 2013 مقارنة بـ 1133 وحدة في عام 2012[1]. لكن البناء لم يكن النشاط الوحيد في المستوطنات الإسرائيلية في عام 2013؛ فوفقًا لمنظمة السلام الآن المناهضة للاستيطان الإسرائيلي، أعلنت إسرائيل عطاءات/مناقصات لبناء 22.586 وحدة سكنية استيطانية بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2013، وأدرجت أيضًا 90 مستوطنة إسرائيلية بصفتها «مناطق تنمية ذات أولوية»، ما جعلها بالتالي مؤهلة لنيل منافع خاصة مصممة لجذب الإسرائيليين إلى هذه المستوطنات أو إقناعهم بالبقاء فيها[2].

---

(1) The Associated Press, «Israeli Settlement Construction Doubles in 2013,» *The New York Times*, 3/3/2014. <http://www.nytimes.com/aponline/2014/03/03/world/middleeast/ap-ml-israel-palestinians.html?_r=0>.

(2) «Bibi's Settlements Boom: March-November 2013,» Peace Now, Updated December 11/12/2013. <http://peacenow.org/issue.php?cat=settlements-in-focus#.UzbG0NxD9vY>.

إن الاستعمار الإسرائيلي للضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة ليس جديدًا؛ فمنذ بداية الاحتلال في عام 1967، عملت إسرائيل في نشاطين متزامنين - الاستعمار والسيطرة على الناس والموارد الموجودة على هذه الأرض. وهاتان العمليتان متداخلتان: لم يكن من الممكن تعزيز الاستعمار من دون سيطرة واسعة على الأرض الفلسطينية والفلسطينيين، وبدوره قاد الاستعمار إلى زيادة السيطرة الإسرائيلية على حياة الفلسطينيين[3].

على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يحظر الاستعمار، فهو لم يكن كافيًا لحماية الأراضي الفلسطينية من الاستعمار الإسرائيلي. كما أن المجتمع الدولي ليس راغبًا على ما يبدو في تحدي هذا الاستعمار مباشرة، إذ اتخذ، طوال العقدين الماضيين، تدابير تقرّه بشكل غير رسمي مع الحفاظ على الموقف القائل بعدم شرعية المستوطنات. ويتضح ذلك بشكل خاص مع استمرار توقف عملية المفاوضات. وسيدرس هذا البحث تقييدات القانون الإنساني الدولي بخصوص الاستعمار الإسرائيلي، وكذلك موقف المجتمع الدولي المتراجع باستمرار من نشاطه. كما سيبحث في سبل أخرى - قانونية وغيرها - أمام الفلسطينيين لتحدي هذا الاستعمار.

أولًا: المستوطنات الإسرائيلية والقانون الإنساني الدولي

يحدد القانون الإنساني الدولي القواعد المطبّقة على الدول في أوقات الحرب والاحتلال. وتنتهك المستوطنات الإسرائيلية اثنين من مواثيقه الأساسية: اتفاقية لاهاي لعام 1907 الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية وبروتوكولها (في ما يلي: بروتوكول لاهاي)، واتفاقية جنيف الرابعة في شأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 (في ما يلي: اتفاقية جنيف الرابعة).

وضع القانون الإنساني الدولي المتعلق بعدم شرعية الاستيلاء على

(3) للاطلاع على القيود المفروضة على السفر، انظر: Amira Hass, «Haaretz: «Impossible Travel»,» International Solidarity Movement, 20/1/2007. <http://imeu.net/news/printer004242.shtml#list>.

الأراضي بالقوة وحماية المدنيين تحت الاحتلال العسكري أول مرة في القرن التاسع عشر، ودوّن في ما بعد في اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899[4] و1907[5]. وتنص المادة 46 من بروتوكول الاتفاقيتين على ما يلي: «يجب احترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأفراد والممتلكات الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية. ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة».

يحظر بروتوكول لاهاي أيضًا النهب، ويمنع مصادرة الأراضي إلا لتلبية الحاجات العسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي والمباني العامة، تقول المادة 55 منه: «لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها إلا مسؤولًا إداريًا ومنتفعًا من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية، والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. ويتعيّن عليها حماية رأسمال هذه الممتلكات وإدارتها وفق قواعد الانتفاع».

يدرك الباحثون القانونيون أن بروتوكولات لاهاي مصمّمة لحماية حقوق الملكية وغيرها من الحقوق، وذلك بسبب الطابع «الموقت» للاحتلال العسكري. بعبارة أخرى، يحظر على المحتل إيجاد حقائق دائمة في الأراضي المحتلة، على الأراضي الخاصة أو العامة، لأن الاحتلال العسكري «موقت بطبيعته»[6].

شهدت الحرب العالمية الثانية انتهاكًا صارخًا لهذه الأحكام في أوروبا ارتكبه النازيون، حين صادرت القوات النازية أملاك الأفراد الذين رحّلتهم

(4) الاتفاقية الثانية الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها «بروتوكول قوانين وأعراف الحرب البرية». لاهاي، 29 تموز/ يوليو 1899: «Convention (II) with Respect to the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulations Concerning the Laws and Customs of War on Land. The Hague, 29 July 1899». <http://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Treaty.xsp?action=openDocument&documentId=CD0F6C83F96FB459C12563CD002D66A1>.

(5) الاتفاقية الرابعة الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها «بروتوكول قوانين وأعراف الحرب البرية»، لاهاي، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1907: «Convention (IV) Respecting the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulations Concerning the Laws and Customs of War on Land. The Hague, 18 October 1907». <http://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Treaty.xsp?documentId=4D47F92DF3966A7EC12563CD002D6788&action=openDocument>.

(6) يورام دينشتاين، قوانين الحرب، ص 209 و220. (بالعبرية)

وطردتهم ووطنت ألمان على أراضيهم المصادرة[7]. ولخصت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ تصرفات النظام النازي على النحو التالي: «في بعض الأراضي المحتلة التي زعم ضمها إلى ألمانيا، سعى المتهمون بشكل منهجي ومخطط إلى ضم تلك الأراضي سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا إلى الرايخ الألماني، وطمس طابعها الوطني السابق. وفق هذه الخطط والمساعي، رحّل المتهمون بالقوة سكانًا كانوا في الأغلب غير ألمان وأدخلوا آلافًا من المستعمرين الألمان»[8].

بحجة أن الأراضي المحتلة ضُمت إلى ألمانيا، حاول المتّهَمون النازيون التهرب من تطبيق قانون الاحتلال العسكري[9]. ورفضت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ هذه الحجة، لأن عمليات الضم كانت غير صحيحة، ولأن قواعد لاهاي لعام 1907 التي تحمي حقوق الملكية كانت نافذة[10].

وضعت اتفاقيات جنيف في أعقاب فظائع الحرب العالمية الثانية، بهدف منع وقوعها في المستقبل. ورابع هذه الاتفاقيات، المعروفة باسم اتفاقية جنيف الرابعة في شأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، هي أول صك دولي مخصص كليًا لحماية السكان المدنيين في أوقات الاحتلال العسكري. ومن المواد ذات الصلة في هذه الاتفاقية المادتان 47 و49 (6)، ونصهما:

المادة 47: «لا يُحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأي كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة احتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يُعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة».

---

(7) *Trial of the Major War Criminals before the International Military Tribunal, Nuremberg, 14 November 1945-1 October 1946*, 42 vols., Military Legal Resources (Nuremberg: [n. pb.], 1947-1949), vol. 1, p. 63.

(8) المصدر نفسه، ص 63.

(9) المصدر نفسه، ص 254.

(10) المصدر نفسه، ص 64.

المادة 49 (6): «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».

باختصار، يوضح بروتوكول لاهاي، إضافة إلى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، أن الاستعمار الإسرائيلي (بما في ذلك مصادرته الأراضي العامة والخاصة) باطل. وأيّد مجلس الأمن والجمعية العامة هذه القواعد؛ إذ أعلن قرار مجلس الأمن رقم 446 في 22 آذار/مارس 1979 أن المستوطنات ليست ذات «شرعية قانونية»، وأكد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس. وأكد مجلس الأمن هذا الموقف مرة أخرى في القرار رقم 452 في 20 تموز/يوليو 1979 والقرار 465 في 1 آذار/مارس 1980.

ثانيًا: محاولة شرعنة غير الشرعي

من أجل تجنّب هذه القوانين الدولية، لجأ أنصار الاستيطان الإسرائيلي إلى استخدام عدد من الحجج، على أنها حجج قانونية[11]. وتلخّص هذه الحجج الإسرائيلية بإيجاز على النحو التالي:

1 - اتفاقيات جنيف لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة

اقترح يهودا بلوم، الذي أصبح مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، في البداية نظرية «صاحب الحق الأصلي مفقود» هذه في عام 1968، أي بعد

---

(11) Iain Scobbie, «Justice Levy's Legal Tinsel: The Recent Israeli Report on the Status of the West Bank and Legality of the Settlements,» EJIL: Talk!, 6/9/2012. <http://www.ejiltalk.org/justice-levys-legal-tinsel-the-recent-israeli-report-on-the-status-of-the-west-bank-and-legality-of-the-settlements>. يقول إيان سكوبي، كاتب هذا الملاحظة:

يبدو تقرير ليفي بالقدر نفسه عازمًا على تشويش الواقع عبر تقديم مبرر قانوني مزعوم للمستوطنات. وهو ليس أكثر من بهرجة قانونية تحاول التشتيت والإخفاء، لكنها تبرهن على أنها واجهة ضعيفة غير قادرة على الوقوف في وجه تحليل قانوني جدي. المنطق المستخدم في تقرير ليفي ليس مجرد هراء قانوني، بل هراء مع مكونات مضافة: كما سيقول جيرمي بنثام، هذا هراء على ركائز متينة.

العام الأول من الاستعمار الإسرائيلي للضفة الغربية[12]. وأيد المدعي العام الإسرائيلي مئير شمغار نظرية بلوم لاحقًا. ويجادل أنصار هذه النظرية بأن القانون الإنساني لا ينطبق على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، لأن ضم الأردن ومصر، على التوالي، لهما لم يُعترف به دوليًا. ولذلك، تمضي الحجة قائلة إن الأرض لم تكن «أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة» - وهو شرط لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. ورفضت الأمم المتحدة[13] واللجنة الدولية للصليب الأحمر[14] ومحكمة العدل الدولية حتى هذه الحجة، مؤكدة أن اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة لإسرائيل في نشاطها في الأراضي الفلسطينية المحتلة[15].

(12) Yehuda Z. Blum, «The Missing Reversioner: Reflections on the Status of Judea and Samaria,» *Israel Law Review*, vol. 3 (1968), p. 279.

(13) أكدت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة في مؤتمرها في 15 تموز/ يوليو 1999 انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001، أكدت الأطراف السامية المتعاقدة مرة أخرى، بالإشارة بالتحديد إلى المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة، انطباق هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي 15 أيلول/ سبتمبر 1969 دعا مجلس الأمن الدولي في القرار 271 (1969) إسرائيل إلى «التقيد الدقيق بأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي اللذين ينظمان الاحتلال العسكري».

وفي القرار 446 (1979) في 22 آذار/ مارس 1979، اعتبر مجلس الأمن أن تلك المستوطنات «ليس لها شرعية قانونية»، وأكد «مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المبرمة في 12 آب/ أغسطس 1949 تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس». ودعا «إسرائيل مرة أخرى، بوصفها سلطة الاحتلال، إلى التقيد الدقيق» بالاتفاقية.

وفي القرار رقم 799 (1992) في 18 كانون الأول/ ديسمبر والقرار 1992 و904 (1994) في 18 آذار/ مارس 1994، أعاد مجلس الأمن تأكيد موقفه في شأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة.

(14) في إعلان 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001 أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر انطباق اتفاقية جنيف الرابعة بحكم القانون على الأراضي المحتلة التي تحتلها دولة إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.

(15) الفقرة 101: «في ضوء ما تقدم، ترى المحكمة أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على أي إقليم محتل في حالة نزاع مسلح ينشأ بين دولتين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة. وكانت إسرائيل والأردن طرفين في تلك الاتفاقية عندما اندلع النزاع المسلح في عام 1967. وبذلك ترى المحكمة أن تلك الاتفاقية قابلة للتطبيق في الأراضي الفلسطينية التي كانت تقع قبل الصراع إلى الشرق من الخط الأخضر، والتي احتلتها إسرائيل في أثناء هذا الصراع، وليس هناك حاجة إلى أي تحقيق في الوضع الدقيق السابق لتلك الأراضي».

2- الاستعمار الإسرائيلي «طوعي» تمامًا

بموجب هذه النظرية، لا يمكن النظر إلى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في شأن نقل السكان قسرًا إلى الأراضي المحتلة بوصفها منعًا لـ«العودة الطوعية» للأفراد إلى المدن والقرى التي عاشوا فيها يومًا، وليس المقصود بها تهجير السكان الفلسطينيين، ولا هي تفعل ذلك في الواقع[16]، بيد أن هذه الحجة غير صحيحة. وكما ذُكر آنفًا، تهدف المادة 49 (6) إلى حماية السكان المحليين من توطين سكان آخرين على أرضهم، بما في ذلك الحماية من الأضرار الناتجة من هذا النشاط الاستيطاني - كاستغلال الموارد الطبيعية والقيود المفروضة على التنمية والإضرار بالاقتصاد. كما تحظر هذه المادة بالتالي السياسات الحكومية الرامية إلى تمكين أو تشجيع حركة سكانها إلى الأراضي المحتلة، لذلك يجب الإشارة إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 سهّلت الاستعمار عبر: مصادرة مساحات واسعة من الأراضي لمستوطناتها، وإعلان آلاف الدونمات من الأرض باعتبارها «أراضي دولة» لبناء المستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة لاحقًا، وبدء بناء أراضي المستوطنات وتمويله، وتقديم حوافز إلى الإسرائيليين للانتقال إلى المستوطنات. بعبارة أخرى، جرى تشجيع أفعال المستعمرين الإسرائيليين وتيسيرها من الدولة، وهي ليست منفصلة عنها.

3- المستوطنات الإسرائيلية إجراء «موقت»

يقول أنصار المستوطنات الإسرائيلية في كثير من الأحيان إن المستوطنات إجراء «موقت» ضروري لضمان أمن إسرائيل في أثناء هذا الاحتلال «الموقت». وعلى الرغم من تصريحات السياسيين الإسرائيليين القائلة إنه يراد أن تكون المستوطنات الإسرائيلية دائمة (كما سنلاحظ أدناه)، وإن البنى الموجودة ليست مجرد بيوت متنقلة أو خيام بل مدن بكاملها، لا تزال المحكمة العليا الإسرائيلية تتبنّى الرأي القائل إن هذه المستوطنات ليست دائمة وهي ضرورية لضمان

(16) وزارة الخارجية الإسرائيلية، المستوطنات الإسرائيلية في القانون الدولي، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية.

أمن إسرائيل. ولاحظت المحكمة، مستشهدة بلوائح لاهاي دعمًا للافتراض القائل إن المستوطنات موقتة، ما يلي: «تدور قواعد لاهاي حول محورين رئيسين: أحدهما ضمان المصالح الأمنية المشروعة للذين يستولون على الأراضي بالاحتلال العسكري، والآخر ضمان احتياجات السكان المدنيين في الأراضي الخاضعة للسكان المعتدين ... ولا يجوز للقائد العسكري أن يعمل بموجب المصالح القومية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبلده طالما ليس لها آثار على مصلحته الأمنية في المنطقة، أو على مصلحة السكان المحليين. وحتى الاحتياجات العسكرية هي احتياجاته [أي القائد العسكري] وليست احتياجات الأمن القومي بمعناها العام»[17].

مع ذلك، ووفق مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان «بتسيلِم»: «أسفرت الاستثمارات الهائلة في المستوطنات ونقل مئات الآلاف من المدنيين الإسرائيليين للعيش فيها عن تغيير عميق وواسع في واقع الضفة الغربية، وهذا يخالف مبدأ وقتية الاحتلال. كما يخالف إنشاءُ المستوطنات لوائح لاهاي لأن المستوطنات لم تُبن لصالح السكان المحليين، الفلسطينيين، بل فقط لصالح الإسرائيليين»[18].

على الرغم من محاولات إسرائيل تبرير مستوطناتها، تعزَّز عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في نظام روما الأساسي لعام 1998 الذي أُسست بموجبه المحكمة الجنائية الدولية؛ فالمادة 8 (8) من النظام المذكور تنص على أن نقل السكان إلى الأراضي المحتلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، يشكل جريمة حرب[19].

---

(17) محكمة العدل العليا 393/82، جمعية إسكان المعلمين محدودة المسؤولية ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي، بيسكي دين 37(4) 785.

(18) الاتفاقية الثانية الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها «لائحة قوانين وأعراف الحرب البرية».

(19) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: «Rome Statute of The International Criminal Court,» Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict, <http://childrenandarmedconflict.un.org/keydocuments/english/romestatuteofthe7.html>.

أكدت محكمة العدل الدولية أيضًا عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية لدى عرضها النتائج القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ إذ لاحظت المحكمة في رأيها الاستشاري في الفقرة 120 ما يلي: «تخلص المحكمة إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل انتهاكًا للقانون الدولي».

حتى الرأي المخالف الوحيد، لأسباب لا علاقة لها بعدم شرعية المستوطنات، لاحظ في الفقرة 9: «أوافق على أن هذا الفقرة تنطبق على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وبأن وجودها ينتهك المادة 49، الفقرة 6».

باختصار، إن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية مثبت في القانون الإنساني الدولي[20].

ثالثًا: المفاوضات والمستوطنات

على الرغم من أن المستوطنات الإسرائيلية تُعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي، وسّعت إسرائيل، مستفيدة من الإفلات من العقاب، هذه المستوطنات منذ عام 1967، وبالتحديد، منذ بداية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في عام 1993. وبسبب الدعم الحكومي الإسرائيلي الهائل بين عامي 1993 و2000، وهي الأعوام السبعة الأولى من المفاوضات، ارتفع إجمالي عدد المستوطنين اليهود من 269.200 إلى 380.000 في أعوام أوسلو، وارتفع عدد الوحدات السكنية بنسبة 50 في المئة في أثناء تلك الفترة [باستثناء القدس الشرقية][21]. واليوم، تُقدّر الأمم المتحدة أن عدد المستوطنين

(20) تنتهك المستوطنات الإسرائيلية أيضًا عددًا من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في الملكية، والحق في مستوى معيشي لائق، وغيرها.

(21) للاطلاع على قائمة شاملة لنمو المستوطنات الإسرائيلية، يرجى الاطلاع على: «Comprehensive Settlement Population 1972-2010,» Foundation for Middle East Peace. <http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/comprehensive-settlement-population-1972-2006>.

الإسرائيليين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) يقارب 600.000، في حين تقدره الأرقام الإسرائيلية بحدود 550.000. وتسيطر هذه المستوطنات اليوم على قرابة 60 في المئة من مساحة الأرض في الضفة الغربية.

نصت المادة 5 (3) من إعلان المبادئ لعام 1993 الموقّع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أن المفاوضات «تشمل باقي القضايا، مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيرانهم، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك». ويعتقد الفلسطينيون أن من شأن الدخول في عملية السلام أن يضمن عدم اتخاذ إسرائيل أي خطوات أخرى لتوسيع أطماعها في أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. وهذا التوقع نابع جزئيًا من تطمينات الولايات المتحدة الواضحة للفلسطينيين في بداية العملية. ففي رسالة مؤرخة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، قالت حكومة الولايات المتحدة: «لطالما آمنت الولايات المتحدة بأن أي طرف ينبغي ألا يتخذ إجراءات أحادية تسعى إلى تحديد مسبق للقضايا التي لا يمكن حلّها إلا عبر المفاوضات. وفي هذا الصدد، عارضت الولايات المتحدة وستبقى تعارض النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في عام 1967، والذي لا يزال يشكل عقبة أمام السلام»[22].

عززت شروط الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية هذا التوقع؛ فإضافة إلى توفير جداول زمنية لإعادة الانتشار الإسرائيلي خارج الأراضي المحتلة، ذكرت الاتفاقات أن «الطرفين ينظران إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة، سيتم الحفاظ على سلامتها وحالتها في الفترة الانتقالية»[23]. وبناء على ذلك، يعتقد الفلسطينيون أن إسرائيل ستوقف بناء المستوطنات وتوسيعها.

لكن في الواقع، ثبت أن المفاوضات غطاء لاستمرار التوسع الاستيطاني -

(22) رسالة التطمينات الأميركية إلى الفلسطينيين (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991)، في:
Mahdi F. Abdul Hadi, ed., *Palestine: Documents*, 8 vols. (Jerusalem: PASSIA, 1997), vol. 2: *From the Negotiations in Madrid to the Post-Hebron Agreement Period.*

(23) الاتفاق المؤقت، المادة 31 الفقرة 8، انظر أيضًا إعلان المبادئ، المادة 4.

مرفقًا بمواقف مائعة من جانب الأميركيين يليهم الأوروبيون وغيرهم، وبالتالي، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

1- موقف الولايات المتحدة في شأن المستوطنات الإسرائيلية

يُنسب إلى الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر موقف مؤيد للموقف القانوني الدولي في شأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية. ومع ذلك، اعتبارًا من عام 1977، مع بدء المفاوضات بين مصر وإسرائيل، أخذ الرئيس كارتر يبتعد عن هذا الموقف الدولي، بل وصفه بأنه «عقبة في طريق السلام»، وتبنّى التصريحات الإسرائيلية باعتبار أن المستوطنات موقتة في طبيعتها. على سبيل المثال، في 28 تموز/يوليو 1977، أدلى كارتر في مؤتمر صحافي نوقشت فيه قضايا الشؤون الخارجية بالتصريحات التالية: «أعتقد أن أي تحرك نحو جعل المستوطنات في الأراضي المحتلة دائمة أو إنشاء مستوطنات جديدة يزيد بشكل واضح الصعوبة في تحقيق السلام النهائي»، و«هذه ليست مشكلة مستعصية على الحل. مسألة شرعنة المستوطنات القائمة موضوعًا لم أناقشه قط ولم يناقشه رئيس الوزراء بيغن. كان همّي الشخصي يتعلق بمسألة إنشاء مستوطنات ‹جديدة›. وجعلته يعرف جيدًا أن هذا الأمر من شأنه أن يسبب قلقًا شديدًا لحكومتنا» ... «لطالما وصفت حكومتنا، أنا وأسلافي، مسألة المستوطنات في الأراضي المحتلة بأنها عمل غير شرعي. لكني أعتقد أن إنشاء مناطق جديدة [مستوطنات] أو الاعتراف بأن المناطق القائمة [المستوطنات] شرعية، **كلاهما يشكل عقبات في طريق السلام، عقبات أعتقد أننا نستطيع التغلب عليها، بالمناسبة**».

ثم أضاف: «وأشرت إليه، كما قلت سابقًا، أني اعتقدت أن إنشاء مستوطنات جديدة سيكون أمرًا من الصعب جدًا أن يتقبّله الرأي العام، سواء هنا أو في الدول العربية، وأني - أشار إلى أن المستوطنين الجدد، حرصوا، نتيجة تصريحات حملته الانتخابية وحملات معارضيه، على الذهاب إلى المنطقة - لا أعتقد أنه كسر لأي ثقة أن أقول لك ما قلت، **وأن قبول زيادة في عدد سكان المستوطنات القائمة سيكون أسهل علينا من قبول إقامة مستوطنات جديدة**» ... «والحكومة

الإسرائيلية لم تدعِ قط أن هذه المستوطنات دائمة. ما فعلوه هو القول إنها شرعية في الوقت الحاضرِ» [التشديد مضاف، تصويبات في النص الأصلي].

كان هناك حاجة تمليها الحقائق على أرض الواقع إلى سياسة أميركية أقوى: لم تنشأ مستوطنات جديدة فحسب، لكن موقف الحكومة الإسرائيلية المعلن منذ فترة طويلة إزاء بناء المستوطنات الإسرائيلية - أنها موقتة - تغير تغيرًا مماثلًا. بحلول عام 1980، في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل، تمدد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي كما وصفته واشنطن بوست الأميركية: «منذ توقيع الاتفاقات قبل عامين تقريبًا، تغير المشهد المادي للضفة الغربية بإضافة 39 جماعة مدنية يهودية جديدة، ليصل إجمالي عدد المستوطنات العاملة هناك، قيد الإنشاء أو التي وافقت عليها الحكومة، إلى 72، ويبلغ عدد سكانها اليوم 14.000» ... «إجمالًا، منذ احتلال إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، تم شراء أو مصادرة أو إغلاق أو الاستيلاء بطرائق أخرى على قرابة ثلث مساحتها البالغة 2200 ميل مربع لأغراض مدنية وعسكرية إسرائيلية. وتغطي المستوطنات وحدها 28000 هكتار»[24].

إضافة إلى ما سبق، في أيار/ مايو 1981، أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحيم بيغن الذي كان يتحدث في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية أنه ليس لديه أي نيّة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة: «أنا، مناحيم، ابن زئيف وحسياء بيغن، أقسم رسميًا أننا، طالما أنا أخدم الأمة رئيسًا للوزراء، لن نترك أي جزء من يهودا والسامرة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان»[25].

طوال فترة رئاسته، أدلى الرئيس كارتر بتصريحات مماثلة، مشددًا على خمس نقاط رئيسة: (1) عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، عرفت في ما بعد باسم «عقبة في طريق السلام»؛ (2) ضرورة وقف المستوطنات الجديدة مع قبول توسيع المستوطنات القائمة؛ (3) عدم دوام المستوطنات القائمة؛ (4)

---

(24) W. Claiborne and Edward Cody, «Israel Shapes Immutable Future for West Bank,» 7 September 1980 at A1.

(25) *Jerusalem Post*, 10/5/1981.

تفكيك المستوطنات «ليس صحيحًا ولا عمليًا»؛ (5) من شأن المفاوضات أن تحل مصير هذه المستوطنات.

في وقت تشكّل عملية السلام برعاية الولايات المتحدة في عام 1993 (برعاية الرئيس بيل كلينتون)، كان موقف الولايات المتحدة في شأن المستوطنات قد أصبح واضحًا: المستوطنات ما عادت، في رأي الولايات المتحدة، غير شرعية بموجب القانون الدولي بل مجرد 'غير مفيدة' أو 'عامل تعقيد' أو 'متعارضة' مع التزامات أوسلو بأن يتفاوض كلا الجانبين على تسوية». وإضافة إلى تمييع اللغة في شأن عدم شرعية المستوطنات، طرح الرئيس كلينتون أيضًا موقفًا مفاده أن على الفلسطينيين استيعاب المستوطنات الإسرائيلية اللاشرعية. على سبيل المثال، في عام 2000 في نهاية رئاسته، عرض الرئيس «مقترحات كلينتون» التي زعم أنها تهدف إلى إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وأشار، بخصوص الأراضي، إلى ما يلي: «استنادًا إلى ما سمعته، أعتقد أن الحل يجب أن يكون بين 94 و96 في المئة من أراضي الضفة الغربية في الدولة الفلسطينية. ويجب التعويض عن الأراضي التي تضمها إسرائيل بتبادل الأراضي بنسبة 1-3 في المئة، إضافة إلى ترتيبات متعلقة بالأراضي مثل ممر آمن دائم. كما يجب أن يدرس الطرفان تبادل أراض مستأجرة لتلبية حاجات كلٍّ منهما. وهناك طرائق مبتكرة للقيام بذلك ويجب أن تعالج حاجات الفلسطينيين والإسرائيليين ومخاوفهم. وعلى الطرفين وضع خريطة متسقة مع المعايير التالية:

- 80 في المئة من المستوطنين في وحدات سكنية [كذا].
- التواصل الجغرافي.
- تقليص المناطق التي يجري ضمها.
- تقليص عدد الفلسطينيين المتضررين»[26].

(26) The Jewish Peace Lobby, «The Clinton Parameters,» Clinton Proposal on Israeli-Palestinian Peace, Meeting with President Clinton, White House, 23 December 2000. <http://www.peacelobby.org/clinton_parameters.htm>.

يمثّل هذا الصياغةَ الأميركية الأولى لـ «استيعاب» المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية عبر إعادة رسم الحدود لجلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين (80 في المئة) إلى الكتل الاستيطانية الكبيرة. وعلى الرغم من رفض كلا الطرفين، لا تزال مقترحات كلينتون تشكل أساس المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المستقبلية وموقف الولايات المتحدة المعلن.

اللافت أن الرئيس الأميركي جورج بوش (الابن) أشار في رسالته إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في 29 نيسان/ أبريل 2004: «كجزء من تسوية سلام نهائية، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، يجب أن تنبثق من مفاوضات بين الطرفين وفق قراري مجلس الأمن 242 و338. وفي ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى القائمة بالفعل، من غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، وقد وصل الجهد السابق للتفاوض على حل الدولتين إلى النتيجة نفسها. فمن الواقعي أن نتوقع أن أي اتفاق على الوضع النهائي لا يتحقق إلا على أساس تغييرات متفق عليها تعكس هذه الحقائق».

الواقع أن تصريحات الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما في شأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لا تزال تتّبع هذا النموذج عبر الاعتراف بالمستوطنات القائمة، مع التركيز على المستوطنات الجديدة وعدم الإشارة إلى المستوطنات بوصفها غير شرعية؛ ففي خطابه في القاهرة، طرح أوباما موقف حكومته في شأن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية: «لا تقبل الولايات المتحدة شرعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية. فعمليات البناء هذه تنتهك الاتفاقات السابقة وتقوّض الجهد المبذول لتحقيق السلام. آن لهذه المستوطنات أن تتوقف»[27].

(27) نص خطاب أوباما في القاهرة: «Text: Obama's Speech in Cairo,» *The New York Times*, 9/6/2009.
<http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?pagewanted=all&_r=0>.

2- المستوطنات في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

في حين تحول موقف الولايات المتحدة في شأن المستوطنات إلى إجبار الفلسطينيين على استيعاب النشاط غير المشروع في إسرائيل، استوعب المفاوضون الفلسطينيون أيضًا نشاط إسرائيل الاستيطاني عبر مواقفها التفاوضية؛ فهؤلاء يصرحون بأنهم لا يقبلون أي مستوطنات إسرائيلية، إلا أنهم قالوا أيضًا: «لمصلحة السلام، كنا على استعداد لمناقشة تبادل طفيف وعادل ومتفق عليه للأراضي إذا ارتأينا أن القيام بذلك في مصلحتنا»[28].

تشمل هذه التبادلات «الطفيفة» للأراضي تقريبًا المستوطنات كلها في القدس الشرقية وبعض المستوطنات الكبيرة في باقي الضفة الغربية. وكما أوجزت «ورقات فلسطين» (Palestine Papers)، اقترح المفاوضون الفلسطينيون أن تضم 1.9 في المئة من الضفة الغربية (التي تمثّل 119 كلم2 وتستوعب أكثر من 300.000 مستوطن إسرائيلي، أي تقريبًا جميع مستوطني القدس الشرقية المحتلة)[29]. ودفع هذا الاقتراح لاحقًا كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات إلى القول: «ليس سرًا أننا على خريطتنا التي اقترحناها نقدم لكم أكبر أورشليم في التاريخ»[30]. وعلى الرغم من أن المستوطنات المعزولة الكبيرة، مثل أريئيل ومعاليه أدوميم، لم تُدرج في هذه المفاوضات، فقد أُدرجت الكتل الاستيطانية الكبيرة كتلك الموجودة في منطقة بيت لحم وفي المنطقة المركزية ألفي منشيه بشكل كامل تقريبًا. وشملت المقترحات تبادل 2 في المئة من الأراضي لاستيعاب 70 في المئة من المستوطنين الإسرائيليين[31].

---

(28) دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، الموقف من الحدود. <http://www.nad-plo.org/etemplate.php?id=10&more=1#4>.

(29) محضر اجتماع عريقات وقريع وليفني حول الحدود: «Meeting Minutes: Borders with Erekat, Qurei and Livni,» Al Jazeera, The Palestine Papers. <http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/20121823285937752.html>.

(30) محضر اجتماع: اجتماع الجلسة العامة بكامل هيئتها 29 حزيران/ يونيو: «Meeting Minutes: General Plenary Meeting,» Al Jazeera, The Palestine Papers. <http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/201218233147859806.html>.

(31) محضر اجتماع: صائب عريقات وديفيد ولش: «Meeting Minutes: Saeb Erekat and David Welch,» Al Jazeera, The Palestine Papers. <http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/20121820422675O662.html>.

على الرغم من هذه المقترحات، لا تزال إسرائيل تُصرّ على ضم 10.6 في المئة من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية كلها تقريبًا، لاستيعاب نشاطها غير الشرعي. وخفّضتها مقترحات لاحقة إلى 9.2 في المئة من الضفة الغربية المحتلة، وضمت كذلك القدس الشرقية كلها تقريبًا لاستيعاب 80 في المئة من المستوطنين في إسرائيل كما حدد الرئيس كلينتون[32]. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يخلص المفاوضون الفلسطينيون بعد أعوام عدة من المفاوضات إلى استنتاج: «لقد تم إحراز تقدم قليل جدًا على مستوى اللجنة الفنية حتى الآن، ويرجع ذلك أساسًا إلى رفض الجانب الإسرائيلي العمل على أساس حدود 1967 وإصراره على اتباع نهج تدريجي وجزئي للحدود والأراضي (مثلًا، عبر محاولة استبعاد منطقة القدس ووادي الأردن، وغيرها)، وكذلك المشكلات العملية الناجمة عن عدم الاتفاق على بعض القضايا الأساسية على المستوى السياسي»[33].

بدلًا من التركيز على انسحاب كامل للمستوطنين الإسرائيليين وتفكيك المستوطنات، ظل المفاوضون الفلسطينيون مصرّين على تبادل الأراضي. وصرّح صائب عريقات: «العقدة هي دولتان على حدود 1967 مع تبادل متفق عليه. أقوله متفق عليه - **أي إن إسرائيل لديها حق النقض**. أنا بحاجة إلى شيء أعود به مع نهاية اللعبة ... تنتهك إسرائيل جميع جوانب القانون الدولي واتفاقيات جنيف على مدى عقود - **لذلك أنا ألجأ إلى التبادل - فكرة جديدة - من أجل السلام وحل الدولتين**»[34] [التشديد مضاف].

بعد أعوام، لا يزال الوضع نفسه: لا يزال المفاوضون الفلسطينيون يطلبون مفاوضات على أساس تبادل الأراضي وتسوية وضع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

---

(32) «Meeting Minutes: Saeb Erekat and David Welch».

(33) المصدر نفسه.

(34) محضر اجتماع: صائب عريقات وجورج ميتشل: «Meeting Minutes: Saeb Erekat and George Mitchell,» Al Jazeera, The Palestine Papers. <http://transparency.aljazeera.net/en/projects/thepalestinepapers/20121821919875390.html>.

رابعًا: معالجة المستوطنات

كما ذُكر آنفًا، فشلت عملية المفاوضات في معالجة عدم شرعية المستوطنات، مع تركيز المفاوضين الفلسطينيين على «تسوية وضع» المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين وليس على إنهاء استعمار فلسطين بالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

تتوافر آليات لمعالجة هذا الاستعمار، عبر اتّباع استراتيجيا قانونية متماسكة تهدف إلى محاسبة إسرائيل ومؤيديها على استمرار استعمارها الأرض الفلسطينية. وربما تأخذ هذه الاستراتيجيا شكل رأي استشاري ثانٍ لمحكمة العدل الدولية، أُعدّ خصيصًا للتركيز على التداعيات القانونية للاستعمار الإسرائيلي عبر دراسة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى التي تهدف إلى محاسبة إسرائيل.

ثمة آلية قانونية ثانية هي انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أشار إلى أن خطته لترقية مكانة فلسطين في الأمم المتحدة ربما تكون خطوة لمحاسبة إسرائيل على أفعالها، اعتبارًا من أول كانون الثاني/يناير 2014، لم تتخذ إلا خطوات قليلة من الفلسطينيين لمحاسبة إسرائيل على مواصلة نشاطها الاستيطاني في المحكمة الجنائية الدولية. وفي كانون الثاني/ يناير 2009 قدّم وزير العدل في السلطة الفلسطينية علي خشان إعلانًا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طالبًا قبول ممارسة السلطة القضائية من المحكمة الجنائية الدولية في شأن «الأفعال التي ترتكب على أراضي فلسطين منذ 1 تموز/يوليو 2002». وتنص المادة 12 على أن أي «دولة» يمكن أن تمنح سلطة قضائية للمحكمة حين تصبح طرفًا في نظام روما الأساسي (المادة 12 (1)) أو عن طريق تقديم إعلان خاص يقبل سلطة المحكمة (المادة 12 (3)). ولأن فلسطين ليست دولة عضوًا في الأمم المتحدة، فإنها لا يمكن أن تصبح طرفًا في نظام روما الأساسي، وبالتالي سعت

إلى قبول السلطة القضائية للمحكمة. وفي معرض رفضه منح السلطة القضائية، قال المدعي العام: «إن وضع فلسطين الحالي في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو وضع 'مراقب' وليس 'دولة غير عضو'. ويفهم المكتب أن فلسطين قدمت في 23 أيلول/ سبتمبر 2011 طلبًا لقبولها في الأمم المتحدة دولة عضوًا بموجب المادة 4 (2) من ميثاق الأمم المتحدة، لكن مجلس الأمن لم يُصدر حتى الآن توصية في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن هذه العملية ليس لها صلة مباشرة بالإعلان المودع من فلسطين، فإنها تعلمنا بالوضع القانوني الحالي لفلسطين لتفسير المادة 12 وتطبيقها. وفي وسع المكتب النظر مستقبلًا في مزاعم الجرائم المرتكبة في فلسطين، إذا قامت الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، أو في نهاية المطاف جمعية الدول الأطراف، بحل المشكلة القانونية ذات الصلة بتقويم المادة 12، أو إذا قدم مجلس الأمن، بموجب المادة 13 (ب)، إحالة توفر السلطة القضائية»[35].

على الرغم من رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، لم تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية ومحمود عباس أي خطوات لتصبح فلسطين طرفًا في نظام روما الأساسي، أو لإحالة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عملًا بالمادة 12 (3) من هذا النظام. وإضافة إلى هذه التدابير القانونية، تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ خطوات لتأكيد عدم شرعية المستوطنات عبر الابتعاد عن موقفها المؤيد لـ «تعديلات طفيفة على الحدود» والذي يهدف إلى تسوية وضع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فحسب. وإذا فعلت ذلك، سترسل المنظمة رسالة حازمة تفيد بأنها ترى عدم شرعية المستوطنات مسألة ذات أهمية قصوى، وليس استيعاب هذه المدن غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية.

(35) The Office of the Prosecutor, International Criminal Court, «Situation in Palestine». <http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/9B651B80-EC43-4945-BF5A-FAFF5F334B92/284387/SituationinPalestine030412ENG.pdf>.

الفصل السابع عشر

استخدام آلية الشكوى الدولية في اتفاقية مناهضة العنصرية في قضية فلسطين - إسرائيل

زها الحسن

مقدّمة

من بين الالتزامات المقدَّمة إلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري ضمن محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية التي بدأت في صيف 2013 برعاية الولايات المتحدة، موافقة محمود عباس (الرئيس الفلسطيني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية) على تأجيل أي نشاط إضافي في الأمم المتحدة وأمام الهيئات الدولية من شأنه تعزيز الدعاوى القانونية ضد دولة إسرائيل[1]. أما في ختام فترة الأشهر التسعة المخصصة للمفاوضات في نيسان/ أبريل 2014، فسيكون لمنظمة التحرير الفلسطينية الحرية في الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية وتوقيع الاتفاقات التي قد يكون من شأنها أن تتحدى احتلال إسرائيل المطوّل لفلسطين وسياستها في نقل السكان[2].

---

(1) Mohammed Daraghmeh, «Abbas to Honor Promise to US to Put UN Bid on Hold,» A.P., 23/9/2013. <http://news.yahoo.com/abbas-honor-promise-us-put-un-bid-hold-152320155.html>.

(2) نلفت إلى أن هذا النص كُتب قبل قبول أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون طلب «دولة =

إن إعلان إسرائيل المستمر إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتسارع المقلق في مشروعاتها الاستيطانية في أثناء سير محادثات السلام أرغما عضوًا واحدًا على الأقل من فريق المفاوضات الفلسطيني على الاستقالة[3]، ما أعطى أملًا ضئيلًا لتوقيع اتفاق سلام شامل بين إسرائيل وفلسطين في حلول الموعد النهائي للمحادثات. وبالتالي، فإن واقع الحال بالعيش إلى أجل غير مسمى في نظام مؤسسي يخيم فيه العزل العنصري بشكل واسع على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يقتضي إجراء دراسة جادة للفرص المتاحة للفلسطينيين من أجل تدويل الحل المتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كجزء من استراتيجيا أشمل من أجل إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب ومن أجل تطوير القوانين الدولية لحقوق الإنسان بطريقة تدعم الهوية الفلسطينية وحقوق الإنسان والمطالب القانونية والعلاجات، يوصي هذا البحث بأن تقوم دولة فلسطين، أو أي دولة أخرى يعنيها الأمر، بالنظر في تقديم شكوى دولية ضد دولة إسرائيل وفقًا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)[4] (International Convention for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination ICERD) (يشار إليها في ما يلي باتفاقية مناهضة العنصرية). إن هيئة الاتفاقية التي تحمل اسمها والمسؤولة عن التطبيق ومراقبة الالتزام وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية (يشار إلى هذه الهيئة في ما يلي باللجنة) مكلفة بالاستماع إلى مثل هذه الشكاوى بين دولتين طرفين في هذه الاتفاقية.

= فلسطين» الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية في 7/ 1/ 2015 [المحرر].

(3) Isabel Kershner, «Palestinians in Peace Talks with Israel Offer Resignations,» *The New York Times*, 31/10/2013. <http://www.nytimes.com/2013/11/01/world/middleeast/palestinians-in-peace-talks-with-israel-offer-resignations.html?_r=0>, and «Abbas Accepts Resignation of Palestinian Peace Negotiator Shtayyeh,» *The Jerusalem Post*, 22/11/2013. <http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Abbas-accepts-resignation-of-Palestinian-peace-negotiator-Shtayyeh-332671>.

(4) «International Convention for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination - ICERD,» 7 March 1966, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195.

إن شكوى دولية كهذه مقدّمة إلى محكمة لها خبراء قانونيون دوليون مستقلون ولديهم التفويض في النظر في ممارسات الدول جملة وتفصيلًا، وليس مجرد إلقاء اللوم على أفراد بخصوص حوادث بعينها فحسب، تتيح للفلسطينيين الفرصة، **أولًا**، لإلغاء تجزئة تاريخ النضال الفلسطيني والتجربة الفلسطينية من أجل فهم انتهاكات حقوق الإنسان التي عاناها الفلسطينيون وما زالوا يعانون، في سياق قانوني ووقائعي صحيح؛ **وثانيًا**، لتأسيس قضية قانونية بأن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، كما يشهده الداخل الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية المحتلة، أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع بشكل يناقض اتفاقية مناهضة العنصرية؛ **وثالثًا**، لعرض مقترحات بشأن حلول وتعويضات تتلاءم مع خصوصية القضية الفلسطينية/الإسرائيلية؛ **ورابعًا**، لبدء نقاش مع دول الطرف الثالث في ما يخص المسؤولية الفردية والجماعية والإجراءات التي يجب اتخاذها لفرض نهاية لهذه الحالة غير الشرعية.

كمنطلق للنقاشات في شأن استراتيجية استخدام آلية الشكاوى الدولية هذه، يقدم البحث لمحة عامة عن الإجراءات وبعض القضايا التي يجب مراعاتها عند التفكير في شكوى تخص انتهاكات حقوق الإنسان التي يعانيها الفلسطينيون، سواء أكانوا شعبًا محتلًا أم مواطنين في دولة غاية في العنصرية أم لاجئين أُنكر عليهم حقهم في العودة إلى منازلهم.

نناقش في القسم الأول العلاقة بين القوانين الدولية لحقوق الإنسان وهيئات الاتفاقية. ونعرض كيفية أداء هيئات الاتفاقية وظائفها كمسألة عامة من أجل دفع تطوير القوانين الدولية والحماية لحقوق الإنسان. وفي القسم الثاني، نقدّم لمحة عامة عن المحظورات والحماية والالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة العنصرية. ونلخص أيضًا إجراءات تقديم شكوى دولية وفقًا للاتفاقية. وفي القسم الثالث، نناقش بعض المزايا لتقديم شكوى دولية ضد إسرائيل وبعض الأمور التي يجب النظر فيها قبل القيام بذلك.

أولًا: العلاقة بين قوانين حقوق الإنسان الدولية وهيئات الاتفاقية

أهم مصدر لقوانين حقوق الإنسان على الصعيد العالمي مستمد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[5]. إن الاتفاقيات التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) (Universal Declaration of Human Rights)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)[6] (International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR))، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[7] (International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR)) تشكل في ما بينها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (International Bill of Human Rights) التي تشكل جزءًا للحقوق الأساسية التي يعترف بها «مجتمع الدول»[8]. تشكل ICESCR و ICCPR، مع ثماني اتفاقيات أخرى، الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان[9]. تنص كل واحدة من اتفاقيات حقوق الإنسان تلك على إنشاء هيئة مستقلة مفوضة بمراقبة تطبيق الدول الأطراف الوسائل الخاصة بالهيئة[10].

يجب على الدول الأطراف أن تقدم تقارير دورية لهيئات الاتفاقية المختلفة[11] كنوع من التقويم الذاتي، وأن تشارك في عمليات الحوار «في شأن جهد [الدول الأطراف] لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أو في شأن

---

(5) Walter Kälin and Jörg Künzli, *The Law of International Human Rights Protection* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2009), p. 37.

(6) «International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights,» 16 December 1966, 993 United Nations Treaty Series 3.

(7) «International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights,» 999 United Nations Treaty Series 171 and 1057 United Nations Treaty Series 407.

(8) Kälin and Künzli, supra note 4, p. 40.

(9) انظر: Human Rights Bodies, Office of High Commission for Human Rights, 10 January 2014. <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/HumanRightsBodies.aspx>.

(10) المصدر نفسه.

(11) انظر على سبيل المثال: ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supra note 3, Article 9, para. 1.

المشكلات التي يجري مواجهتها»[12]. تقدم هيئات الاتفاقية تعليقات تخص دولًا بعينها، إضافة إلى تعليقات عامة، لإرشاد الدول الأطراف في تطبيقها لاتفاقية مناهضة العنصرية[13]. إضافة إلى المراجعات الدورية والتعليقات التفسيرية، فإن هيئات الاتفاقية قد تنظر في «شكاوى فردية» من أشخاص كانوا ضحية انتهاكات إحدى الدول الأطراف لحقوق الإنسان[14]، وكذلك في «الشكاوى الدولية» للدول الأطراف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المحمية بموجب المعاهدة[15]، وفي المعلومات التي تعطي «إنذارًا مبكرًا» لانتهاكات حقوق الإنسان أو طلبات من أجل «إجراءات مستعجلة»[16]. إن «الإجراءات المستعجلة» «تتعامل مع المسائل التي تتطلب اهتمامًا فوريًا من أجل منع أو كبح أو الحد من نطاق أو عدد الانتهاكات الخطرة» لحقوق الإنسان، بينما تتعلق أعمال «الإنذار المبكر» بالأوضاع الموجودة حاليًا، وربما تتفاقم لتصبح صراعًا[17].

بجمعها معًا، يكون العمل التفسيري لهيئات الاتفاقية وتطبيقاته العملية لمعايير حقوق الإنسان في وقائع محددة، الطريقة الدينامية التي من خلالها تتطور القوانين الدولية لحقوق الإنسان، والتي تتضمنها اتفاقيات حقوق الإنسان، عبر الزمن.

---

(12) *The Oxford Handbook on the United Nations*, Edited by Thomas G. Weiss and Sam Daws (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007), pp. 451-452.

(13) المصدر نفسه، ص 454.

(14) انظر على سبيل المثال: ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 14.
لاحظ أن المادة 14 تسمح بالشكاوى الفردية فقط عندما توافق دولة عضو على تلقي مثل هذه الشكاوى.

(15) انظر، على سبيل المثال: المصدر نفسه، المواد 11-13.

(16) الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لجنة القضاء على التمييز العنصري، «تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة،» 10 كانون الثاني/ يناير 2014. <http://www.ohchr.org/ar/HRBodies/CERD/Pages/EarlyWarningProcedure.aspx>.

(17) الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لجنة القضاء على التمييز العنصري، «تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة،» 10 كانون الثاني/ يناير 2014.

ثانيًا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهيئة الاتفاقية

1 - الحماية في اتفاقية مناهضة العنصرية

إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هي إحدى الأدوات الرئيسة لحقوق الإنسان. وتعرِّف اتفاقية مناهضة العنصرية التمييزَ العنصري بأنه: «أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة»[18].

تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بمعاملة الأشخاص كافة بشكل متساوٍ أمام القانون، وضمان احترام حقوقهم «من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني»[19]. كما تُلزم استئصال ممارسات العزل كلها أو الفصل العنصري «في الأقاليم الخاضعة لولاية [دولة طرف]»[20].

يرتبط عدد من المحميات التي جرى تعدادها في اتفاقية مناهضة العنصرية، بشكل خاص، بالسياق الفلسطيني - الإسرائيلي في ضوء المحنة الدائمة للاجئين الفلسطينيين، وبعدم وجود دولة، وبعنف المستوطنين الذي لا يمنع أو يحاكم، وبقيود الحركة المفروضة في الأراضي المحتلة الفلسطينية، وبالتمييز المؤسسي ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ما يؤدي إلى حرمانهم من حقوق وامتيازات بعينها تكون مرتبطة عادة بالمواطَنة. لغرض التوضيح، هذا عرض لبعض هذه المحميات:

---

(18) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supra note 3, Article 1.

(19) المصدر نفسه، المادة 5.

(20) المصدر نفسه، المادة 3.

- الحق في الأمن على شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أي جماعة أو مؤسسة[21].

- الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة[22].

- الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده[23].

- الحق في الجنسية[24].

- الحق في الزواج واختيار الزوج أو الزوجة[25].

- الحق في التملك[26] والحق في السكن[27].

2- الشكاوى الدولية المقدَّمة إلى لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية

إن اتفاقية مناهضة العنصرية هي الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الوحيدة التي تجعل الشكاوى الدولية «إلزامية» لجميع الدول الأطراف[28]. تبدأ إجراءات تقديم شكوى دولية وفق اتفاقية مناهضة العنصرية، بقيام دولة طرف بـ «لفت نظر هيئة الاتفاقية»[29] إلى [عدم التزام دولة طرف أخرى بالاتفاقية]. وتتألف هذه الهيئة من 18 خبيرًا بالتمييز العنصري؛ فعلى الرغم من التوزع الجغرافي لهؤلاء الخبراء، كي يعكس التنوع في الدول الأطراف في الاتفاقية،

---

(21) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 5, para b.

(22) المصدر نفسه، الفقرة (د) (1).

(23) المصدر نفسه، الفقرة (د) (2).

(24) المصدر نفسه، الفقرة (د) (3).

(25) المصدر نفسه، الفقرة (د) (4).

(26) المصدر نفسه، الفقرة (د) (5).

(27) المصدر نفسه، الفقرة (هـ) (3).

(28) في معظم الحالات، يجب أن تعلن الدولة العضو بصورة محددة أنها تنوي أن تكون عرضة لشكاوى فردية أو بين دول، أو أن تكون قد وقعت البروتوكول الاختياري الذي يتيح مثل هذا الإجراء القضائي.

(29) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supra note 3, Article 11.

تنص الفقرة الأولى على: «إذا اعتبرت دولة طرف أن دولة طرفًا أخرى لا تضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، كان لها أن تلفت نظر اللجنة إلى ذلك».

فإنهم يؤدون عملهم بصفتهم الشخصية[30]. ليس من الضروري أن تكون الدولة التي تقدم الشكوى هي الدولة الطرف التي تأثرت مصالحها بشكل مباشر، بل يمكن لأي دولة طرف أن تقدم شكوى فـ «تعكس الطابع الكلي لحقوق الإنسان القائمة في الاتفاقية»[31].

لا توفر الاتفاقية، ولا قواعد اللجنة، تنسيقًا لتحضير «البلاغ»؛ إذ يبدو أن الأمر متروك لتقدير الدولة المقدِّمة للشكوى؛ فبناء على قرار الأغلبية في اللجنة، تقوم الهيئة بإحالة البلاغ إلى الدولة الطرف التي قدّم ضدها[32]، لكن لا يُسمح للجنة أن تنظر في مضمون البلاغ المقدَّم من الدولة الشاكية في تلك الأثناء[33].

تُمنح الدولة المرسل إليها ثلاثة أشهر لتقديم «إيضاحات أو بيانات مكتوبة لجلاء المسألة مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى أي تدابير ربما تكون قد اتخذتها لتدارك الأمر»[34]. يتعين على اللجنة عندها أن تحيل رد الدولة المرسل إليها إلى الدولة الشاكية. وعند تعذّر تسوية المسألة بين الطرفين من خلال تبادل الرسائل هذا خلال ستة شهور، يحق عندئذ لأي من الدولتين أن تحيل المسألة إلى اللجنة[35].

---

(30) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 8.

(31) Kälin and Künzli, supra note 4, at 234 (Citing African Commission on Human and Peoples' Rights, Democratic Republic of Congo v. Burundi, Rwanda and Uganda, Communication no. 227/1999 (2004)).

لمزيد من النقاش حول المصلحة القانونية لدولة طرف ثالث في حماية حقوق الإنسان، انظر:
Annie Bird, «Third State Responsibility for Human Rights Protection, *The European Journal of International Law*, vol. 21, no. 4 (2011), pp. 883-890. Citing «Barcelona Traction, Light and Power Company,» (Report, International Court of Justice, 1970), p. 32, at para. 33-34 and Article 48 (1) (b) and its Commentary, The International Law Commission's Drafts Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, UN Doc. A/56/10, at 294-295.

(32) المصدر نفسه.

(33) Rules of Procedure of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination - CERDRP, Rule 69. <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/898586b1dc7b4043c1256a450044f331/cb35dcd69a1b52a3802564ed0054a104/$FILE/ROP_En.pdf>.

(34) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supra note 3, Article 11, para. 1.

(35) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 11, para 2.

يتعين على اللجنة أن تنظر في المسألة بعد أن تتأكد من أن طرائق التظلم المحلية كلها جرى «تطبيقها واستنفادها»، باستثناء الحالات التي يستغرق فيها تطبيق الحلول «مددًا تتجاوز الحدود المعقولة»[36]. في تلك الحالة، يمكن للجنة أن تطلب من الأطراف المعنية تزويدها بالمعلومات كلها ذات الشأن بخصوص تطبيق المادة 11 من الاتفاقية[37]، ويمكن أن يرسل كل طرف ممثلًا عنه للمشاركة في أعمال اللجنة، لكن من دون التمتع بحق التصويت[38].

تقوم لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية، «بعد حصولها على جميع المعلومات ذات الصلة التي تعتبرها 'ضرورية' لحل الخلاف، وقيامها بتدقيقها ومقارنتها، بإخطار الأطراف المعنية، وتبدأ المشاوراتِ لتشكيل 'لجنة توفيق خاصة'»[39]. وتتألف هذه اللجنة من خمسة أشخاص يمكن أن يكونوا من أعضاء لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية أو من غير أعضائها. ويعيّنهم رئيس لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية بموافقة طرفي النزاع بالإجماع[40]. وعند تعذر وصول الدولتين الطرفين إلى الاتفاق على تكوين اللجنة، يُنتخب أعضاء اللجنة عن طريق اقتراع بنسبة الثلثين من أعضاء لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية[41].

تقوم اللجنة بعد أن «تستنفد النظر في المسألة» بإعداد تقرير يتضمن النتائج التي توصلت إليها في شأن «جميع المسائل الوقائعية»، ويضم التقرير «التوصيات التي تراها ملائمة لحل الخلاف حلًا وديًا»[42]. لدى الدولتين الطرفين ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال تقرير اللجنة لإخطارها بقبولها أو عدم

---

(36) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 11, para 3.

(37) المصدر نفسه، المادة 11 الفقرة 4، و CERDRP, supra note 25, rule 70.

(38) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supta note 3, Article 11, para 5.

(39) المصدر نفسه، المادة 12، الفقرة 1 (أ) (تم إضافة التأكيد)، و CERDRP, supra note 25, rule 72.

(40) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supra note 3, Article 12, para 1 (A), and CERDRP, supra note 25, note 73.

(41) ICERD, 660 United Nations Treaty Series 195, supra note 3, Article 12, para. 1 (b), and CERDRP, supra note 25, rule 74.

(42) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, supta note 3, Article 13, para 1.

قبولها التوصيات الواردة في التقرير[43]. وبعد انتهاء مهلة الأشهر الثلاثة، يتعيّن على رئيس اللجنة إحالة تقرير اللجنة وما صرحت به الأطراف المعنية إلى الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة العنصرية[44].

خلافًا لإجراءات الشكاوى الفردية وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الأساسية الأخرى، ليس ثمة شرط لا في اتفاقية مناهضة العنصرية ولا في قواعد الإجراءات في اتفاقية مناهضة العنصرية بأن يشمل التقرير السنوي للجنة اتفاقية مناهضة العنصرية ملخصًا للتقرير وتصريحات الدول الأطراف[45]. وعلى الرغم من هذا الأمر، تخوّل قواعد الإجراءات لدى لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية توزيع التقارير والقرارات الرسمية ووثائق رسمية أخرى للجنة وهيئاتها الفرعية التي أنشئت وفق أحكام الشكاوى الدولية في الاتفاقية، إلى «جهات مهتمة أخرى» في حال قررت اللجنة ذلك[46]. وتسمح القواعد أيضًا بتوزيع ملخص لسجلات الاجتماعات الخاصة بناء على قرار من اللجنة[47].

من المتعارف عليه أن هناك سلطة ضمنية لأعضاء اللجنة لإنشاء أدلّة توجيهية للإجراءات في حال عدم وجودها في الاتفاقية[48]، خصوصًا في حالات الطوارئ والأوضاع المستعجلة، بحيث يكون هناك إمكانية لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان أو من الملزم مراقبتها. تملك اللجنة السلطة لدراسة «ابتكارات إجرائية»[49]. وبالتالي، تمتلك حرية واسعة لتطوير أدلّة توجيهية

(43) ICERD, United Nations Treaty Series, vol. 660, 195, Article 13, para 2, and CERDRP, supra note 25, rule 78, para. 2.

(44) CERDRP, supra note 25, rule 78, para. 2.

(45) انظر: المصدر نفسه، القاعدة 96 في ما يخص تضمين توصيات لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية بخصوص البلاغات الفردية في تقرير اللجنة السنوي.

(46) المصدر نفسه، القاعدة 35 (2).

(47) المصدر نفسه، القاعدة 34 (2).

(48) انظر: M.R. Burrowes, «Implementing the UN Racial Convention-Some Procedural Aspects,» in: *Australian Year Book of International Law* (Sydney: Butterworths, 1976-77), vol. 7, pp. 237 and 244.

(49) «Meeting of the Chairpersons of Treaty Bodies,» Forty-second Session, A/47/628, =

وإجراءات إضافية من أجل إصدار التقارير والوثائق المتعلقة بالشكاوى الدولية ونشرها.

من الجدير ذكره أن هناك شكوى دولية قدّمت وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية أو أي من اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تنص على مثل هذه الإجراءات للشكاوى الدولية[50]. وربما يعود سبب ذلك إلى حقيقة أن إجراء دوليًا كهذا اختياري في معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، وربما يكون أيضًا مرتبطًا بحقيقة أن معظم الدول تفضل الدبلوماسية وآليات حل النزاعات غير الرسمية على إجراءات الخصومة العلنية. وتدرك الدول أن تقديم شكوى دولية هو طريق ذات اتجاهين، وربما لا ترغب في أن تفتح باب الشكاوى على نفسها بتقديمها شكوى خاصة بها. وبالتالي، ليس ثمة سابقة ذات صلة يمكن اكتساب دروس منها.

ثالثًا: شكوى دولية ضد إسرائيل وفق اتفاقية مناهضة العنصرية

1- منصة فريدة

بما أن إسرائيل وقّعت اتفاقية مناهضة العنصرية وصادقت عليها[51]، فربما تكون عرضة لشكوى دولية. وعلى الرغم من عدم وجود سابقة، فإن

(1993), para. 44, quoted in: «Report of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination,»= Forty-ninth Session, Supplement no. 18 (1995), A/49/18, para. 18.

(50) انظر: Office of the High Commissioner for Human Rights, Human Rights Bodies- Complaint Procedures, 10 January 2014. <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/TBPetitions/Pages/HRTBPetitions.aspx#interstate>, and Kälin and Künzli, supra note 3, p. 234.

«لا توجد حادثة واحدة قدمت فيها دولة ما شكوى من هذا النوع على المستوى العالمي، فقط في أوروبا وحالة واحدة في أفريقيا، وقد جرى فيهما مثل تلك المحاكمات على المستوى الإقليمي». على المستوى الإقليمي: African Commission on Human and Peoples' Rights, Democratic Republic of Congo v. Burundi, Rwanda and Uganda, Communication no. 227/1999 (2004).

(51) انظر: «International Convention for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination ICERD,» Status of Ratifications. <https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-2&chapter=4&lang=en>.

وقّعت إسرائيل الاتفاقية في 7 آذار/ مارس 1966 ووافقت عليها في 3 كانون الثاني/ يناير 1979.

تقديم شكوى دولية ضد إسرائيل يُعتبر فرصة مهمة؛ ففيما عدا محكمة العدل الدولية، لا يمكن تصور أي منصة موجودة أخرى يمكن لدولة أخرى أن تقدم شكوى من خلالها ضد إسرائيل، كدولة، لارتكابها انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وتشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. أما بالنسبة إلى محكمة العدل الدولية، فمن المستبعد أن تقبل إسرائيل بمقاضاتها كما يتطلّب الأمر في القضايا الجدلية. يتوجب بالتالي، وعلى الأغلب، أن يأتي الأمر إلى محكمة العدل الدولية على شكل إحالة من الجمعية العامة للحصول على رأي استشاري. إن الحصول على إحالة من الجمعية العمومية عملية شاقة. ويجب إنفاق الكثير من رأس المال السياسي من أجل الحصول على تصويت بأغلبية الدول الأعضاء لمصلحة قرار يحيل المسألة إلى محكمة العدل الدولية. إضافة إلى ذلك، لا بد من حصول بعض المفاوضات والتنازلات السياسية في اللغة المستخدمة عند طرح المسألة على المحكمة. لكن في مقابل ذلك، تسمح إجراءات الشكاوى الدولية، وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية، للدولة الشاكية بأن يكون لها مطلق الحرية لتقديم شكوى وتمنحها سيطرة كاملة في تقديم المسألة.

بالمثل، لن تكون المحكمة الجنائية الدولية المنصة الملائمة لشكوى تنطوي على ادعاءات تتعلق بالفصل العنصري ضد دولة إسرائيل لأسباب عدة، من ضمنها أن الملاحقات القضائية أمام المحكمة مقتصرة على الأشخاص بصفتهم الطبيعية[52].

2- ميزات مهمة

يمنح تقديم شكوى دولية أمام هيئة اتفاقية مناهضة العنصرية عددًا من الميزات. فلو أن منظمة التحرير الفلسطينية قدمت شكوى دولية ضد إسرائيل إلى اتفاقية مناهضة العنصرية بعد انضمام الأخيرة إليها[53]، لمنح ذلك منظمة

(52) International Committee of the Red Cross, «Rome Statute of the International Criminal Court, 17 July 1998,» 2187 United Nations Treaty Series, 90, Article 25: Individual Criminal Responsibility.

(53) كي تنضم الدولة إلى اتفاقية مناهضة العنصرية، يجب عليها أن تكون دولة عضوًا في الأمم =

التحرير الفلسطينية فرصة إضافية لممارسة قدر من السيادة وتحدي إسرائيل بشكل مباشر وعلى قدم المساواة بطريقة لم تعهدها المنظمة من قبل. وإضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن الدولة التي تقوم بتقديم الشكوى فعلًا، فإن تقديم شكوى دولية إلى هيئة اتفاقية مناهضة العنصرية يدفع بشكل كبير من أجل محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها حقوق الإنسان.

على الرغم من عدم وجود ما يتطلب نشر تقرير اللجنة في التقرير السنوي، ليس هناك شك في أن التقرير ونتائجه وتوصياته سيلقى صدى إعلاميًا حتى من دون نشره. يمكن أن يعزز هذا جهد التأييد الدولي لمصلحة دعم حقوق الإنسان الفلسطينية، خصوصًا إذا تضمنت النتائج الفصل العنصري. وسيلقي التقرير بحد ذاته، إضافة إلى توصيات الإجراءات العلاجية والتعويضات عن انتهاكات الاتفاقية، بظلاله على أعضاء اللجنة في أثناء استمرارهم بالمشاركة في المراجعات الدورية لسجل إسرائيل في حقوق الإنسان وإصدار ملاحظات وتعليقات ختامية. وكثيرًا ما يستشهد بالملاحظات والتعليقات تلك من المحاكم الإقليمية والدولية. وفي الواقع، اعتمدت محكمة العدل الدولية بشكل مكثف على الاستشارة القانونية ذاتها في شأن العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي المحتلة الفلسطينية[54]. وبالتالي، ربما يكون تقديم شكوى دولية مفيدًا في تطوير القوانين، ما قد يؤدي بدوره إلى تقوية مطالب الفلسطينيين في منابر أخرى.

= المتحدة، أو عضوًا في أي من وكالاتها الخاصة، أو دولة طرفًا في محكمة العدل الدولية، أو يجب أن تدعوها الجمعية العمومية في الأمم المتحدة إلى الانضمام. المادة 17، الفقرتين 1 و18، الفقرة 1. يصبح انضمام الدولة نافذ المفعول بعد مرور 30 يومًا على تقديم طلب الانضمام إلى الأمين العام للأمم المتحدة. المادة 18، الفقرتان 1 و19، الفقرة 2. على الرغم من أن فلسطين ليست دولة عضوًا في الأمم المتحدة في الوقت الراهن، فقد اعتُرف بها كدولة عضو في اليونسكو، وهي إحدى الوكالات الخاصة في الأمم المتحدة. وبالتالي، يحق لها الانضمام إلى اتفاقية مناهضة العنصرية.

(54) تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2004، ص 136. انظر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة 34 (2) و(3) اللتان تنصان معًا على أن «في حال كون هيكلية منظمة دولية عامة أو هيكلية اتفاقية دولية تم تبنّيها بموجبها موضع سؤال في قضية ما أمام المحكمة، يقوم أمين السجل بإعلام المنظمة الدولية العامة» و«باستلام هذه المعلومات المقدمة من قبل هذه المنظمات بناء على طلبها».
International Court of Justice, «Statute of the International Court of Justice,» 15 January 2014. <http://www.icj-cij.org/documents/index.php?p1=4&p2=2&p3=0#CHAPTER_II>.

إن إجراءات الشكوى والنتائج والتوصيات قد تكون مفيدة أيضًا في دفع المناقشات، مع دول الطرف الثالث والهيئات متعددة الأطراف، في شأن ما يجب أن تقوم به الدول والمسؤولية الجماعية والإجراءات التي يجب اتخاذها لفرض نهاية بالقوة لانتهاكات حقوق الإنسان والحالة غير الشرعية الموجودة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

3- أمور يجب النظر فيها

ثمة أمور عدة يجب النظر فيها عند اتخاذ قرار بتقديم شكوى دولية وكيفية تقديمها. فكما أشرنا سابقًا، فإن المجازفة بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، على اعتبارها حكومة دولة فلسطين، والأمر نفسه، طبعًا، بالنسبة إلى أي دولة طرف في هذا الشأن، عند دفعها قضية خلافية أمام لجنة اتفاقية مناهضة العنصرية، هي أنها ستفتح الباب على نفسها لشكاوى دولية من إسرائيل أو دول أخرى. وبصرف النظر عن الجدارة القانونية لتهديدات «الشكاوى المضادة» هذه، فإن نفقات الموارد والتكاليف في الرد قد تكون كبيرة.

ثمة مسألة أكثر تعقيدًا، وهي ما إذا كان رأي هيئة الاتفاقية مواتيًا لمصالح الفلسطينيين أو أنه يذهب بعيدًا بما فيه الكفاية. لمعالجة هذا الأمر، يجب التفكير مليًا في ما يجب تضمينه في الشكوى إلى هيئة الاتفاقية. ربما يكون الأمر أكثر فاعلية في حال تركيز الادعاءات على الكيفية التي انتُهكت من خلالها حقوق الإنسان الأساسية وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية عوضًا عن التركيز على الحصول على نتيجة مفادها أن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام فصل عنصري. على سبيل المثال، ربما تختار فلسطين أن تكتفي بمسألة ما إذا كانت سياسة إسرائيل في مصادرة الأراضي لمصلحة مستوطنات لليهود فحسب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل نقلًا قسريًا للسكان تستفيد منه مجموعة عرقية - دينية واحدة على حساب أخرى. فكما هي الحال في الفصل العنصري، يُعتبر نقل السكان القسري جريمة ضد الإنسانية وفق

النظام الأساسي لاتفاقية روما[55]. لكن سيكون إثبات نقل السكان القسري، من الناحية القانونية، شاقًا بدرجة أقل. ومن الناحية السياسية، ربما يجد الخبراء القانونيون الذين يشغلون مقعدًا في هيئة اتفاقية مناهضة العنصرية، أو أولئك الذين جرى تعيينهم من خارج الهيئة، أن التعامل مع دعاوى لنقل السكان أقل تعقيدًا من تلك المتعلقة بجرائم الفصل العنصري.

مع ذلك، يؤمّن تأطير الأمر في مسألة واحدة مرتبطة بنقل السكان فرصة لإلقاء نظرة تاريخية على سياسات إسرائيل حيال فلسطين بما أن سياسة إسرائيل في السيطرة على الواقع السكاني لم تبدأ في عام 1967 مع احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. وفقًا لأيٍّ من المقاربتين - دعاوى نقل قسري للسكان أو الفصل العنصري - يملك اللاجئون الفلسطينيون والمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل النازحون داخليًا منبرًا يمكن من خلاله تحليل الجرائم التي ارتُكبت بحقهم من خلال سياسات إسرائيل وممارساتها الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه الحالة، يمكن أن تطلق الآلية الدولية الإجراءات من أجل إلغاء تجزئة الصراع السياسي وتجربة الشعب الفلسطيني، وبالتالي تؤمّن إطارًا أكثر شمولية لتحليل السياق القانوني والوقائعي الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه.

إذا أخذنا في الاعتبار تصريحات هيئة الاتفاقية الأخيرة، في ما يخص سياسات إسرائيل وممارساتها داخل إسرائيل والأراضي المحتلة الفلسطينية، فثمة سبب للاعتقاد أن هيئة الاتفاقية ربما تصدر نتائج مواتية؛ إذ من ضمن الملاحظات الختامية في مراجعتها الدورية في عام 2012 لسجل إسرائيل في تطبيق اتفاقية مناهضة العنصرية والالتزام بها[56]، وجدت هيئة الاتفاقية أن في ما يخص معاملة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل:

---

(55) انظر النظام الأساسي لاتفاقية روما، الحاشية 51، المادة 1(هـ).

(56) The Committee on the Elimination of Racial Discrimination [CERD], «Consideration of Reports Submitted by States Parties under Article 9 of the Convention,» Advance Unedited Version, CERD/C/ISR/CO/14-16 (9 March 2012).

- لا يزال العزل العنصري داخل إسرائيل شأنًا ملحًّا[57]؛

- الحماية التي تقدمها إسرائيل ضد التحريض على الكره العنصري غير كافية[58]؛

- تمنع قوانين الأراضي التمييزية داخل إسرائيل الوصول المتكافئ إلى الأراضي بالنسبة إلى غير اليهود[59].

كما أن الهيئة دعت إلى إلغاء القوانين التي تمنع لمّ شمل العائلات وتميّز بناء على الأصل القومي[60]، وعبّرت عن قلقها بخصوص سياسة مصادرة الأراضي من المواطنين البدو في النجف، ودعت إسرائيل إلى سحب القوانين «التمييزية» التي تشرع هدم ممتلكات البدو[61]. في الأعوام السابقة، لحظت اللجنة إنكار إسرائيل حق الفلسطينيين في العودة وامتلاك بيوتهم في إسرائيل، وأعطت «أهمية قصوى» لمعالجة هذا الوضع[62].

بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هيئة الاتفاقية: «عبّرت عن قلقها العميق بخصوص 'عواقب السياسات والممارسات' في إسرائيل، التي 'ترتقي إلى فصل عنصري في الواقع' كما هي الحال في تطبيق نظامين قانونيين وجهازَي مؤسسات منفصلين، أحدهما لليهود في 'المستوطنات غير الشرعية' وآخر للفلسطينيين»[63]، وأعلنت أنه «راعها» «الطابع المنيع للفصل» بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود الإسرائيليين[64].

---

(57) CERD, «Consideration of Reports,» para 11.

(58) المصدر نفسه، الفقرة 14.

(59) المصدر نفسه، الفقرة 15.

(60) المصدر نفسه، الفقرة 18.

(61) المصدر نفسه، الفقرة 20.

(62) انظر: The Committee on the Elimination of Racial Discrimination [CERD]: «Concluding Observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Israel,» Fifty-Second Session, CERD/C/304/Add.45 (30 March 1998), para. 18, and «Concluding Observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Israel,» Seventieth Session, 19 February - 9 March 2007 CERD/C/Isr/CO/13 (14 June 2007), para. 18.

(63) CERD, «Consideration of Reports Submitted by States Parties under Article 9 of the Convention,» para. 24.

(64) المصدر نفسه.

وأشارت إلى التوصية العامة رقم 19 للجنة اتفاقية مناهضة العنصرية في ما يخص منع وحظر وإزالة السياسات والممارسات كلها للعزل والفصل العنصريين، ودعت إسرائيل إلى اتخاذ تدابير فورية لحظر وإزالة مثل هذه السياسات والممارسات. ووصفت، بشكل ملحوظ، سياسات إسرائيل وممارساتها بأنها تنتهك المادة 3 من اتفاقية مناهضة العنصرية التي تحظر العزل والفصل العنصريين[65].

وكررت أن قوانين إسرائيل في التخطيط وتقسيم المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة «تخرق مجالًا من الحقوق الأساسية بشكل خطر» وفقًا لاتفاقية مناهضة العنصرية، ودعت إسرائيل إلى القضاء على سياسة «التوازن السكاني»[66]، ووجدت أن سياسة الاعتقال التعسفي سياسة تمييزية وتنتهك قوانين حقوق الإنسان الدولية[67].

خاتمة

مع اقتراب نهاية الجولة الأخيرة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، سيستمر جهد الفلسطينيين لتدويل الحل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل فاعل. وقد ناقش هذا البحث فكرة أن استراتيجية قانونية دولية من أجل إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب والدفع بالهوية الفلسطينية وحقوق الإنسان والدعاوى والحلول القانونية، كل هذا يجب أن يلحظ تضمين استخدام آلية الشكاوى الدولية في اتفاقية مناهضة العنصرية. وتقدم الآلية منصة فريدة لمحاسبة إسرائيل على انتهاكها الحقوق الأساسية والمحظورات التي تحويها اتفاقية مناهضة العنصرية. كما تقدم الإمكانية لإيصال الرواية الفلسطينية بطريقة تعبّر بشكل أفضل عن أنواع الأذى الذي يتعرض له الفلسطينيون بشكل جماعي أو فردي. وتسهّل النقاش الدولي في

(65) المصدر نفسه.
(66) المصدر نفسه، الفقرة 25.
(67) المصدر نفسه، الفقرة 27.

شأن المقاربات المبنية على الحقوق من أجل إصلاح هذا الأذى. إضافة إلى ذلك، ربما تستخدم نتائج هيئة الاتفاقية في حملات التوعية العامة الدولية وفي جهد الدفع مع دول الطرف الثالث. وربما أيضًا تستخدم النتائج والتوصيات من أجل تأسيس سياق وقائعي وقانوني لقضايا تقدم إلى محاكم إقليمية أو دولية أخرى، مثل محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية.

الفصل الثامن عشر

محاكمة المسؤولين الإسرائيليين بحسب الولاية القضائية الدولية: تحديات وعقبات

سلمى كرمي أيوب

مقدّمة

رُفعت في العقد الأخير ضد مسؤولين إسرائيليين قضايا عدة وفق الولاية القضائية الدولية (Universal Jurisdiction) بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في حق الفلسطينيين. ويشير التحقيق الجنائي في حق مسؤولين إسرائيليين في إسبانيا في عام 2008، وتعرّض جنرال إسرائيلي لإمكانية الاعتقال في المملكة المتحدة في عام 2005، إلى وجود أدلّة ضد جُناة إسرائيليين قادرة على إيصال القضايا إلى مرحلة التحقيق. مع ذلك، لم تنجح حتى الآن أي محاكمة لمتهم إسرائيلي بجرائم حرب[1].

سنقوم في هذه الدراسة بوصف التحديات والعقبات التي تواجه محاكمة المسؤولين الإسرائيليين وفق قانون الولاية القضائية العالمية. والفرضية التي نطرحها هي أن السبب الرئيس لعدم حصول محاكمة ناجحة لمتهم إسرائيلي هو المعارضة السياسية الإسرائيلية لهذه القضايا، مع افتقاد الحكومات الأجنبية الإرادة السياسية لمساندة هذه المحاكمات.

---

(1) انظر الهامش 5 في ما يلي.

نشير، من خلال مراجعة كل ما جرى في الأعوام العشرة الأخيرة، إلى أن الولاية القضائية العالمية تبقى فكرة قابلة للوجود في ملاحقة المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في حق الفلسطينيين، ويجب أن تستمر عمليات الملاحقة. مع ذلك، يجب أن تكون القضايا المرفوعة استراتيجية ومعدّة جيدًا. إضافة إلى ذلك، يجب التركيز بشكل أكبر على الجهد الدعاوي الذي يساعد على إيجاد بيئة سياسية تفضي إلى قضايا أو دعاوى ناجحة.

أولًا: مبادئ الولاية القضائية العالمية

تشير الولاية القضائية العالمية إلى قدرة الأنظمة القضائية المحلية على التحقيق في جرائم دولية معيّنة ومحاكمتها، حتى لو لم تكن الجرائم مرتكَبة على أراضي تلك الدول من عمل مواطنيها أو ضدهم. وفي حالة جرائم الإبادة والتعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تنجم المقاضاة بسبب الطبيعة البشعة للجرائم، ما يعني أن كبحها ومعاقبتها هما محط قلق المجتمع الدولي بكامله[2].

تجبر بعض الاتفاقيات الدولية الدول الأعضاء فيها على تطبيق الولاية القضائية العالمية. وتشمل هذه اتفاقيات جنيف (1949) التي تُجرّم وتنص على الولاية القضائية العالمية في حال جرائم الحرب البالغة («الانتهاكات الخطرة» في اتفاقيات جنيف)[3]، واتفاقية (1984) ضد التعذيب. ويسمح قانون الأعراف الدولية بتطبيق الولاية القضائية العالمية في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية[4].

---

(2) Luc Reydams, *Universal Jurisdiction: International and Municipal Legal Perspectives*, Oxford Monographs in International Law (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), p. 30.

(3) الفقرة 49 من اتفاقية جنيف الأولى، الفقرة 50 من اتفاقية جنيف الثانية، الفقرة 129 من اتفاقية جنيف الثالثة، الفقرة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.

(4) الفقرات 5 (2) و6 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لحقوق الإنسان.

ثانيًا: الدعاوى ضد المسؤولين الإسرائيليين

كانت جميع قضايا الولاية القضائية العالمية التي رُفعت ضد مسؤولين إسرائيليين، حتى اليوم، في أوروبا الغربية (باستثناء قضية واحدة رُفعت في نيوزيلندا)[5]. وأُبلغ علنيًا حتى الآن عن تسع قضايا على الأقل، استندت كلها إلى أدلّة تدين المتهمين بتفويض التعذيب أو بانتهاكات خطرة لاتفاقية جنيف الرابعة.

من ضمن أشهر القضايا، إصدار مذكرة توقيف في حق وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني في المملكة المتحدة في عام 2009[6]، وفي حق قائد الجنوب السابق في الجيش الإسرائيلي دورون ألموغ، في المملكة المتحدة أيضًا في عام 2005. كما بوشر التحقيق الجنائي في إسبانيا في عام 2008 في حق وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بنيامين بن أليعيزر وغيره من المسؤولين الإسرائيليين ذوي الرتب العالية، بتُهم تورّطهم في جرائم حرب[7].

1- الاعتراض الإسرائيلي والغربي على قضايا الولاية القضائية العالمية ضد متهمين إسرائيليين

تعترض إسرائيل بشدة على المبادرات القضائية كلها التي تتوخى محاسبتها على انتهاكها حقوق الإنسان، محاولة تكذيب حركة حقوق الإنسان الفلسطينية. كما أنها تعتبر المبادرات القضائية كلها التي يتخذها الفلسطينيون

(5) يركز هذا التحليل على قضايا الولاية العالمية الجنائية. لا يشمل ذلك القضايا المدنية التي رفعت في الولايات المتحدة وكندا. من أجل الاطلاع على قضايا الولاية القضائية العالمية المرفوعة ضد مسؤولين إسرائيليين حتى يومنا هذا، انظر: Palestinian Centre for Human Rights [PCHR], *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction: PCHR's Work in the Occupied Palestinian Territory* (Gaza: PCHR, 2010).
<http://pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/PCHR-UJ-BOOK.pdf>.

(6) Ian Black, «Tzipi Livni Arrest Warrant Prompts Israeli Government Travel 'Ban',» *The Guardian*, 15/12/2009.

(7) PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, pp. 121-122 and 129-131.

«حربًا قانونية»، وهي تعني «سوء استخدام القانون كبديل من الوسائل العرفية لتحقيق أهداف عسكرية أو سياسية»[8]. كانت نتيجة ذلك أن شنت إسرائيل هجومًا دبلوماسيًا لمنع نجاح المبادرات القضائية الفلسطينية. وتطرق نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيالون إلى المسألة في عام 2010، قائلًا: «انتقلت خنادق القتال اليوم إلى جنيف في مجلس حقوق الإنسان، أو إلى نيويورك في الجمعية العمومية (للأمم المتحدة)، أو إلى مجلس الأمن، أو إلى لاهاي ... أو إلى محكمة العدل الدولية»[9].

على المستوى الدولي، قامت إسرائيل (والولايات المتحدة) بالضغط على السلطة الفلسطينية كي لا تطلب من محكمة العدل الدولية التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل[10]. فضلًا عن ذلك، نجح الضغط الإسرائيلي في منع تطبيق توصيات «تقرير غولدستون» التي تنص على إحالة الانتهاكات التي ارتكبت خلال «عملية الرصاص المصبوب» إلى محكمة العدل الدولية[11].

---

(8) Anne Herzberg, *NGO «Lawfare»: Exploitation of Courts in the Arab-Israeli Conflict*, Edited by Gerald M. Steinberg, 2nd ed. NGO-Monitor Monograph Series (Jerusalem: NGO Monitor, 2010), p. 2. <http://www.ngo-monitor.org/data/images/File/lawfare-monograph.pdf>.

(9) بيان صحافي صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية: «Deputy FM Ayalon: «Challenges for Israeli Foreign Policy»,» Israel Ministry of Foreign Affairs, 6 January 2010. <http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2010/Pages/DepFM_Ayalon_Challenges_Israeli_Foreign_Policy_6-Jan-2010.aspx>.

(10) انظر علي سبيل المثال: Barak Ravid, «Palestinians Refuse Clause in UN Draft Barring Criminal Charges against Israel,» *Haaretz*, 27/11/2012, and «Kerry's Offer: You Release Terrorists, They'll Renew Talks,» Israel National News, 24/3/2013.

(11) ضغط كلٌّ من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل على السلطة الفلسطينية، ومن ضمن ذلك ما نُقل عن تهديدات إسرائيلية بالتأثير سلبًا في الاقتصاد الفلسطيني، أدّيا إلى تأخير التصويت على «تقرير غولدستون» في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. انظر: Jonathan Cook, «How Israel Bought off UN War Crimes Probe,» The Electronic Intifada, 6/10/2009.

كذلك ضغطت إسرائيل والولايات المتحدة على الأمم المتحدة من أجل التأكد من عدم وصول «تقرير غولدستون» إلى أبعد من الجمعية العامة، وكي لا تُحال الانتهاكات الإسرائيلية في خلال «عملية الرصاص المصبوب» في مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية. انظر بيان صادر عن مؤسسة «الحق»: «What is to Prevent 'Cast Lead' from Happening Again,» Al-Haq, 27/12/2011.: <http://www.alhaq.org/advocacy/targets/united-nations/515-what-is-to-prevent-«cast-lead-from-happening-again>; «Is the Goldstone Report Dead, High Commissioner?» Al-Haq, 4/2/2001. <http://www.alhaq.org/advocacy/targets/united-nations/391-qis-the-goldstone-report-dead-high-commissioner>; Marian Houk, «UNSG Ban Ki-Moon Target of Israeli Lobbying against Goldstone =

إضافة إلى ذلك، تعهد القادة الإسرائيليون بمنع محاكمة أي إسرائيلي بتهمة ارتكاب جرائم حرب(12).

على المستوى الدولي، ضغطت إسرائيل مرارًا على حكومات الدول التي تعقد فيها المحاكمات، من أجل وقف دعاوى الولاية القضائية العالمية ضد الإسـرائيليين، ونجحت نتيجة ذلك في إحباط عدد من تلك الدعاوى(13).

فضلًا عن ذلك، كانت الحكومات الغربية بشكل عام غير مساندة لتلك القضايا، معتمدة الموقف القائل إن محاكمة مسؤولين إسرائيليين تكلف إذا أُجريت ثمنًا باهظًا في العلاقات الدولية. وغيّرت بعض الحكومات الغربية قوانينها لحصر تطبيق الولاية القضائية العالمية، حتى إنها قامت بالتدخل في قضايا معينة مرفوعة ضد إسرائيليين لمنعها من التقدم.

لذلك، ومع أن دعاوى الولاية القضائية العالمية تشكل تحديًا كبيرًا بغضّ النظر عن جنسية المتهمين، إلا أن الدعاوى ضد إسرائيليين تواجه مجموعة فذة من التحديات، بسبب المعارضة السياسية لمحاكمة مسؤولين إسرائيليين من إسرائيل والحكومات في الدول التي ترفع فيها الدعاوى(14).

Report,» UN-Truth, 24/10/2009, <http://un-truth.com/ban-ki-moon/unsg-ban-ki-moon-target-of-israeli-lobbying-against-goldstone-report>; Roni Sofer, «Minister Shalom to UN Chief: Bury Goldstone Report,» Ynet News, 23/10/2009; Canaan Liphshiz, «Jewish Lobbying Sways EU against Support of Gaza Goldstone Report,» *Haaretz*, 10/3/2010, and «U. S. Dodges UN Debate on Goldstone Gaza Report,» *Haaretz*, 4/11/2009.

(12) على سبيل المثال، في عام 2009 قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه لن يسمح بأي ملاحقة لإسرائيليين مرتبطين بـ «عملية الرصاص المصبوب»،

«Netanyahu Vows Never to Let Israelis be Tried for War Crimes,» *Haaretz*, 12/10/2009.

(13) انظر على سبيل المثال: PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, pp. 113-131.

(14) للاطلاع على التحديات التي تواجهها دعاوى الولاية القضائية العالمية بشكل عام، انظر: Wolfang Kaleck, «From Pinochet to Rumsfeld: Universal Jurisdiction in Europe 1998-2008,» *Michigan Journal of International Law*, vol. 30 (2009), p. 927, and «Universal Jurisdiction in Europe: The State of the Art,» *Human Rights Watch*, vol. 18, no. 5 (D) (June 2006). <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/ij0606web.pdf>.

2- العقبات أمام دعاوى الولاية القضائية العالمية المرفوعة ضد متهمين إسرائيليين

سنُجمل في الفقرة التالية العقبات الرئيسة الماثلة أمام قضايا الولاية القضائية العالمية المرفوعة ضد مسؤولين إسرائيليين، بدءًا بوصف العقبات التقنية لتطبيق الولاية القضائية العالمية التي حالت دون محاكمة الإسرائيليين:

- التثبت من نفاذ جميع الحلول المحلية.

- اشتراط وجود المتهم ضمن نطاق سلطة القضاء.

ونرى أن أثر هذه العقبات تفاقم في الدعاوى المرفوعة ضد إسرائيليين بسبب المناخ السياسي العدائي الذي يحيط بهذه الدعاوى.

ونصف لاحقًا العوائق التي برزت، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة المعارضة السياسية للدعاوى:

- تحديد الدول لقوانين الولاية القضائية العالمية لديها.

- التدخل السياسي في القضايا بسبب قرارات المدّعين العامين ومن خلال وسائل أخرى.

- السماح للمتهمين الإسرائيليين بالتمتع بالحصانة ضد الملاحقة.

- عدم تعاون إسرائيل مع التحقيقات.

ثالثًا: العوائق التقنية لدعاوى الولاية القضائية العالمية المرفوعة ضد المتهمين الإسرائيليين

1- نفاذ الحلول المحلية

يمارس بعض الأنظمة القانونية المحلية الولاية القضائية العالمية في حال تسنّت برهنة أن الدولة الإقليمية أو ولاية دولية عاجزتان/ أو غير راغبتين في

متابعة القضية[15]. في إسبانيا (2009)، منع ذلك من رفع قضية ضد وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بنيامين بن أليعيزر وغيره لتورطهم في «قصف الدرج» - وهو جريمة اغتيال صلاح شحادة، أحد قادة حركة حماس، في غزة في عام 2002، وقد أسفرت، علاوة على مقتل شحادة وزوجته وابنته، عن موت وإصابة عدد من المدنيين. وطُرحت هذه القضية في الأصل أمام المحكمة العليا في إسرائيل، فحكمت هذه الأخيرة بأن العملية كانت متلائمة، والأذى الذي ألحق بالمدنيين غير مقصود. وكانت المسألة التي واجهها القضاء الإسباني ما إذا تسنى للضحايا الوصول إلى حل ملائم أو فاعل في إسرائيل[16]. في البداية، اعتبرت المحكمة الإسبانية أن السلطات الإسرائيلية لم تكن مستعدة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن عملية «قصف الدرج»، وأمرت بإجراء تحقيق جنائي في إسبانيا. لكن بعد استئنافين قُدّما من إسرائيل والمدعي العام في إسبانيا، قررت محكمة الاستئناف الإسبانية أن إسرائيل كانت، بالفعل، تحقق في الحادثة، وأمرت بإنهاء التحقيق[17].

إن ما تظهره قضية «قصف الدرج» هو صعوبة تقديم برهان إلى المحاكم الغربية بنفاذ الحلول داخل النظام القضائي الإسرائيلي. بعد عشرة أعوام على عملية «قصف الدرج»، لم يفتح أي تحقيق جنائي في القضية في إسرائيل، على الرغم من الخطورة الواضحة للحادثة. مع ذلك قامت إسرائيل بخطوات عدة، أوجدت الانطباع بأنها تحقق فعليًا في الحادثة.

على سبيل المثال، بعد طلبات قضائية عدة من الضحايا، أنشأت إسرائيل لجنة تحقيق مؤلفة من جنرالين سابقين في الجيش وضابط سابق في الاستخبارات العامة الإسرائيلية. وكما كان متوقعًا، اختتمت اللجنة أعمالها

---

(15) «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, p 320.

(16) PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, pp 126-131.

(17) بيان صادر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» بعنوان «المركز يرفع قضية حي الدرج إلى المحكمة الدستورية ليطعن في القيود المفروضة على قانون الولاية القضائية في إسبانيا،» 16 نيسان/أبريل 2010. <http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=7712:2010-04-16-13-21-23&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194>.

بالأسلوب نفسه الذي توصلت إليه المراجعة الداخلية التي قام بها الجيش، وهو أن نتائج عملية «قصف الدرج» كانت غير مقصودة وغير متوقعة، وأوصت بعدم إجراء تحقيق جنائي، كما أن الدعاوى المدنية التي رفعها الضحايا كان مصيرها الفشل[18]. مع ذلك، كان إنشاء إسرائيل لجنة تحقيق في القضية وتمكّن الضحايا من رفع دعاوى مدنية، كافيين لإقناع المحكمة الإسبانية بأنه كان للضحايا القدرة على الوصول إلى حل داخل إسرائيل.

عدا عن ذلك، يوجد اعتقاد خاطئ بأن إسرائيل تلتزم بحكم القانون، وأن لديها نظامًا قضائيًا متينًا وعادلًا؛ فكون الفلسطينيين يملكون الحق في التقدم بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، على سبيل المثال، ووجود آليات يتمكن من خلالها الفلسطينيون من تقديم شكاوى ضد الجيش الإسرائيلي، يمنحان النظام القضائي الإسرائيلي مظهر الشرعية، ما يساهم في صعوبة إثبات أن الفلسطينيين عاجزون عن الحصول على حل فاعل في قضايا فردية.

واقع النظام القضائي الإسرائيلي الذي يحجب الفلسطينيين فعليًا عن تحقيق إنصاف ذي مغزى، خصوصًا في ما يتعلق بانتهاكات اقترفها مسؤولون من رتب عالية، وثّقتها منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة[19]. لكن من أجل أن تتوقف المتطلبات التي تبيّن أن نفاذ الحلول المحلية لن يشكل عائقًا أمام القضايا، يجب إعطاء اهتمام خاص للتأكد من طرح قصور النظام القضائي

(18) بيان صادر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» بعنوان «اللجنة الإسرائيلية الخاصة بهجوم حي الدرج تبين المؤسسة الراسخة للحصانة وعدم الرغبة في التحقيق الجدي في جرائم الحرب المشتبه في ارتكابها» 1 آذار/ مارس 2011. <http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8484:2011-03-01-10-56-02&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194>, and Sharon Weill and Valentina Azarov, «Universal Jurisdiction Once again under Threat,» The Electronic Intifada, 10/6/2009.

(19) انظر على سبيل المثال: United Nations - General Assembly, «Report of the Committee of Independent Experts in International Humanitarian and Human Rights Laws to Monitor and Assess any Domestic, Legal or Other Proceedings Undertaken by Both the Government of Israel and the Palestinian Side» (UNGA Report A/HRC/15/50, Human Rights Council, 23 September 2010), and PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, pp. 95-109.

الإسرائيلي بشكل صحيح ومقنع للمحاكم المحلية. ولا بد أيضًا من التركيز بشكل أكبر على جهد الدفاع لزيادة الوعي حيال الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الحصول على حل فاعل داخل إسرائيل.

2- وجود المتهم ضمن نطاق سلطة القضاء

المسألة التقنية الأخرى التي تشكّل عائقًا أمام محاكمة متهمين إسرائيليين هي الشرط الذي طلبه عدد من الدول، أي وجود المتهم داخل نطاق السلطة القضائية الخاص بها قبل فتح التحقيق أو قبل بدء المحاكمة. وقد جرى ذلك مثلًا في هولندا والدانمارك وفرنسا. وفي دول أخرى، مثل المملكة المتحدة وألمانيا، يحق لمدعي عام الدولة الامتناع عن فتح تحقيق إذا كان وجود المتهم غير متوقع ضمن نطاق السلطة القضائية لتلك الدولة[20].

ثمة عدد من محاكمات الولاية القضائية العالمية التي نجحت في أوروبا، حتى اليوم، تخص أشخاصًا يعيشون في دول أوروبية[21]. لكن المسؤولين الإسرائيليين عمومًا يعيشون في إسرائيل وينتقلون إلى نطاق السلطات القضائية الأجنبية لفترات قصيرة فحسب، حتى في الدول التي لا يشكل فيها وجود المتهم شرطًا أساسيًا، يتردد المدّعون العامّون في إشغال مواردهم في قضايا لا يكون المتهم قاطنًا في الدولة[22].

وسبب تفاقم هذه الحالة هو النجاح النسبي لدعاوى الولاية القضائية العالمية التي رُفعت حتى الآن، ما دعا عددًا من القادة الإسرائيليين إلى تجنّب

(20) من أجل الاطلاع على متطلبات وجود المتهمين في عدد من الدول الأوروبية، انظر:
«Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, pp. 28-23 and 37-100, and Kaleck, supra note 14, pp. 959-961.

(21) «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, pp. 37-100, and Kaleck, supra note 14, pp. 931-958.

(22) على سبيل المثال، في بريطانيا قُدّمت في عام 2010 أدلة إلى الشرطة تجرّم مسؤولًا إسرائيليًا كبيرًا في إعطاء الأوامر بتنفيذ جرائم حرب، لكن الشرطة رفضت القضية نظرًا إلى أن المتهم لا يعيش داخل مجال السلطة القضائية للدولة، وفضّل تخصيص الموارد من أجل التحقيق في القضايا المحلية (قضية سرية، وطلب بدء التحقيق من مؤسسة «الحق»).

السفر إلى بعض السلطات القضائية الأجنبية أو إبقاء مخططات سفرهم سرية[23].

ومن طرائق تخطّي شرط وجود المتهم داخل السلطة القضائية إذًا التركيز على المتهمين الإسرائيليين الذين يعيشون في الدولة التي تقع فيها المحكمة، أو يحملون جنسية دولة أجنبية، من أجل الاعتماد على أسس قضائية أخرى.

رابعًا: العقبات السياسية لقضايا الولاية القضائية العالمية

1 - الدول التي غيرت قوانينها نتيجة الضغط الإسرائيلي

أدى الضغط الذي تمارسه إسرائيل على حكومات أجنبية استجابة لقضايا معيّنة، وبالتحديد إسبانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا، إلى تقييد قوانينها الخاصة بالولاية القضائية العالمية، وذلك بتضييق الأساس الذي يمكن من خلاله إثبات السلطة القضائية، أو بتحديد حق الأفراد في رفع الدعاوى. وشكّل ذلك عائقًا أمام بعض الدعاوى، وسوف يصعّب رفع دعاوى الولاية القضائية العالمية في هذه الدول في المستقبل.

أ- إسبانيا

حتى عام 2009، كانت قوانين إسبانيا تسمح بالتقاضي وفق الولاية القضائية العالمية في الجرائم الدولية، ولم يكن مشروطًا وجود المتهم داخل نطاق السلطة القضائية من أجل فتح تحقيق جنائي أو تقديم اتهام[24]. لكن

---

(23) كان هناك تقارير عن أن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، ومن ضمنهم أرييل شارون وموشيه يعلون وآفيديختر لا يسافرون إلى بريطانيا بسبب خوفهم من التوقيف بموجب قوانين «الولاية القضائية العالمية»، انظر: PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, p. 122, and Black, «Tzipi Livni Arrest Warrant Prompts».

أكثر من ذلك، أمرت إسرائيل جميع المسؤولين الإسرائيليين الذين يحقق في ضلوعهم في «اعتداء الدرج» بعدم السفر إلى إسبانيا، انظر: PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, p. 131.

(24) «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, pp. 86-90, and Kaleck, supra note 14, pp. 954-958.

قضية «قصف الدرج» (التي ذكرناها آنفًا) التي رُفعت وفق هذه القوانين، أثارت ضغطًا إسرائيليًا كبيرًا على إسبانيا من أجل تغيير قوانينها. ونُقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قوله: «أعتزم مناشدة وزير الخارجية الإسباني ووزير الدفاع الإسباني، وإذا تطلب الأمر رئيس الوزراء الإسباني وهو زميل لي في ‹الاشتراكية الدولية› من أجل إلغاء القرار»[25]. ونُقل عن وزير الخارجية الإسباني قوله لنظيره الإسرائيلي إنه سيسعى إلى تغيير القانون[26].

نتيجة هذا الضغط الدبلوماسي من إسرائيل (إضافة إلى ضغط مماثل من الصين والولايات المتحدة في شأن قضايا جرائم حرب متعلقة بالتيبت وسجن غوانتانامو)، غيّرت إسبانيا قوانينها في عام 2009 لتحديد السلطة القضائية في الجرائم الدولية، من اعتداءات ضد مواطنين إسبان أو وجود الجاني في إسبانيا أو تضرر المصالح الإسبانية[27].

ب- المملكة المتحدة

كان من الممكن في المملكة المتحدة حتى عام 2011 أن يرفع المواطنون طلبًا مباشرًا إلى المحكمة من أجل إصدار مذكرة توقيف في قضايا الولاية القضائية العالمية، كخطوة أولى فاعلة في الشروع بمحاكمة خاصة[28]. لكن في أيلول/ سبتمبر 2011، وبضغط إسرائيلي مستمر على الحكومة البريطانية في أعقاب إصدار ناجح لمذكرة توقيف بحق تسيبي ليفني، غُيّر القانون. أصبحت اليوم الطلبات الخاصة لإصدار مذكرات توقيف تتطلب موافقة مدير الادعاء العام[29]. وهذا أدى بشكل فاعل إلى سحب

(25) «Israel Urges Spain to Halt 'Cynical' Gaza War Crimes Probe,» *Haaretz*, 4/5/2009.

(26) بيان صادر عن «هيومنرايتسووتش» في 27 أيار/مايو 2009. Human Rights Watch, «The World Needs Spain's Universal Jurisdiction Laws,» 27 May 2009. <http://www.hrw.org/news/2009/05/27/world-needs-spain-s-universal-jurisdiction-law>.

(27) المصدر نفسه.

(28) «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note, pp. 94-98.

(29) «Police Reform and Social Responsibility Act 2011,» (United Kingdom Act of Parliament), Section 153.

حق الأفراد في طلب مذكرات التوقيف، ووضعها تحت سيطرة المدعي العام الذي، إضافة إلى ذلك، سيكون مخوّلًا أخذ وجهة نظر الحكومة في «المصلحة العامة» لمتابعة القضية[30].

كان ضغط إسرائيل على بريطانيا من أجل تغيير قانون الولاية القضائية العالمية شديدًا ومتواصلًا، من ذلك أن إسرائيل استدعت السفير البريطاني لتحذيره من أن قدرة بريطانيا على تأدية دور في عملية السلام في الشرق الأوسط تضررت بسبب قضية ليفني. كما أعلنت إسرائيل أيضًا أن مسؤوليها لن يزوروا المملكة المتحدة حتى تحل المشكلة. ثم دعا السفير الإسرائيلي المملكة المتحدة علنًا لتغيير قوانينها[31]. إضافة إلى ذلك، حين زار وزير الخارجية البريطاني إسرائيل في عام 2010، يقال إن إسرائيل أجلت لقاءً عالي المستوى لأن الحكومة لم تكن قد بادرت إلى تغيير قانون المملكة المتحدة[32].

من الواضح أن الحكومة البريطانية أرادت أيضًا التأكد من تغيير القانون من أجل تجنّب طلبات مستقبلية ضد إسرائيليين. على سبيل المثال، يقال إن رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية في ذلك الوقت عبّرا عن معارضتهما مذكرة التوقيف في قضية ليفني حين تحدثا إلى نظيريهما الإسرائيليين، ووعدا بتغيير القانون[33]، حتى يقال إن رئيس الوزراء البريطاني أوقف في كوبنهاغن محادثات التغيير المناخي بعد صدور مذكرة التوقيف بحق ليفني، ليتصل بها ويؤكد لها أنه «مرحب بها في بريطانيا في أي وقت»[34].

(30) The Crown Prosecution Service, «War Crimes/Crimes against Humanity Referral Guidelines». <http://www.cps.gov.uk/publications/agencies/war_crimes.html#e>.

(31) Black, «Tzipi Livni Arrest Warrant Prompts».

(32) Harriet Sherwood, «Israel Sparks Legal Row during William Hague Visit,» *The Guardian*, 3/11/2010.

(33) Ian Black, «Gordon Brown Reassures Israel over Tzipi Livni Arrest Warrant,» *The Guardian*, 16/12/2009.

(34) Adrian Blomfield, «Gordon Brown Calls Tzipi Livni to Express Regret at Warrant,» *The Telegraph*, 16/12/2009.

ج- بلجيكا

حتى عام 2001، كان لدى بلجيكا بموجب الولاية القضائية العالمية إمكانية المقاضاة في الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ففي عام 2001، رفع ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا شكوى ضد أريئيل شارون بتهمة مشاركته فيها في لبنان. ورفعت لاحقًا مجموعات أخرى من الضحايا شكاوى ضد شخصيات رفيعة، منها جورج بوش وديك تشيني، عن جرائم حرب يقال إنها ارتُكبت في حرب الخليج في عام 1991. هذه الدعاوى سببت أزمة دبلوماسية، مع ضغط إسرائيل والولايات المتحدة على بلجيكا لتغيير قوانينها[35]. كذلك هددت الولايات المتحدة بحجب التمويل عن عمليات «حلف شمال الأطلسي» في بلجيكا إذا لم يتغير القانون[36]. كانت نتيجة ذلك أن قامت بلجيكا بتغيير قوانينها في عام 2003 لإزالة حق الأفراد في الشروع في محاكمات وفق الولاية القضائية العالمية. كما أضافت أحكامًا للحصانة وحصرت قضايا جرائم الحرب في المتهمين أو الضحايا البلجيكيين أو المقيمين في بلجيكا[37].

2- التدخل السياسي في القضايا

في بعض الدول التي تعتمد على القانون العرفي، مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا، تطلب محاكمات الولاية القضائية العالمية موافقة المدعي العام. والمدعي العام، دستوريًا، مستقل عن الحكومة، لكنه يحتل في الواقع منصب وزير في الحكومة، وتعيّنه سلطة سياسية[38]. لذلك، فإن دور المدعي العام

---

(35) Kaleck, supra note 14, pp. 932-936.

(36) Ian Black, «US Threatens Nato Boycott over Belgian War Crimes Law,» *The Guardian*, 13/7/2003.

(37) «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, pp. 37-38, and Kaleck, supra note 14, pp. 932-936.

(38) من أجل وصف دور المدعي العام في بريطانيا، انظر: «Protocol between the Attorney General and the Prosecuting Departments,» July 2009. <https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/15197/Protocol_between_the_Attorney_General_and_the_Prosecuting_Departments.pdf>.

في السماح بإقامة المحاكمات يعطي مجالًا واسعًا لتأثير الاعتبارات السياسية في القرارات المتخذة حيال القضايا؛ ففي المملكة المتحدة يُسمح للمدعي العام بكل وضوح باستشارة الوزراء من أجل اتخاذ قرار في شأن ما إذا كانت الملاحقات القضائية هي في المصلحة العامة، ومن أجل وقف المحاكمات التي تُعتبر ضارة بالأمن القومي[39].

من القضايا التي أوقف فيها المدعي العام الملاحقة القضائية بحق متهم إسرائيلي تلك المتعلقة بموشيه يعلون، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، في نيوزيلندا في عام 2006[40]؛ إذ أصدرت محكمة إحدى المقاطعات مذكرة توقيف في حق يعلون الذي كان يزور نيوزيلندا، وقُدّمت أدلة إلى المحكمة تبيّن تورطه في قضية «قصف الدرج». وتوصل القاضي إلى أن هناك «أسبابًا صحيحة وكافية لتبرير التوقيف»[41]. لكن بعد إصدار المذكرة طلب المدعي العام من المحكمة إيقاف الملاحقة مدّعيًا أن «المواد التي قدمت لتبرير التوقيف لا يمكن الاعتماد عليها كما هو ظاهر لمحاكمة المتهم»[42]. يصعب فهم الكيفية التي مكّنت المدعي العام من التوصل بالأدلة إلى نتيجة مغايرة لتلك التي توصل إليها قاضٍ مستقل. ومن الواضح أن المدعي العام أوقف الملاحقة لأسباب سياسية[43].

نظرًا إلى العلاقات السياسية المتينة بين إسرائيل وبريطانيا، من المرجح في حال وصول قضية ضد متهم إسرائيلي ذي رتبة عالية إلى مرحلة الملاحقة القضائية، أن يتدخل المدعي العام لمنع الملاحقة القضائية[44].

---

(39) «Protocol between the Attorney,» paras. 4(b) and 4(e).

(40) PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, pp. 125-126.

(41) المصدر نفسه، ص 125.

(42) المصدر نفسه، ص 125-126.

(43) المصدر نفسه، ص 125-126.

(44) إحدى القضايا التي كان يحق للمدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار فيها مخاوف العلاقات الدولية في تقرير ما إذا كانت الملاحقة تصب في المصلحة العامة هي تلك الخاصة بقضية *R (on the Application of Corner House Research) v Director of The Serious Fraud Office* [2009] 1 A.C. 756] أوقف مدير «مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطِرة» (Serious Fraud Office) في المملكة المتحدة =

3- التدخل السياسي المباشر في المسار القضائي

هناك أمثلة أخرى لما يبدو أنه تدخل حكومات أجنبية في قضايا معيّنة لمنع استمرار الملاحقات في حق مسؤولين إسرائيليين، منها قضية دورون ألموغ في بريطانيا في عام 2005؛ إذ أصدرت محكمة صلح مذكرة لتوقيف ألموغ استنادًا إلى أدلّة على تورطه في «قصف الدرج». كان ألموغ حينها على متن طائرة تابعة لشركة «العال» الإسرائيلية ومتوجهة إلى المملكة المتحدة، للمشاركة في إحدى المناسبات. لكن عندما صدرت المذكرة، نبهت الشرطة (بشكل غير مباشر) السفارة الإسرائيلية التي حذرت ألموغ بعدم مغادرة الطائرة بعد وصولها إلى المطار. ولم تقم الشرطة بأي محاولة للصعود إلى الطائرة وتوقيفه[45].

حدث أمر مماثل في هولندا في عام 2008، حين قُدّمت شكوى جنائية في حق المدير السابق للأمن العام الإسرائيلي عامي أيالون لتورطه في عمليات تعذيب. كان أيالون يزور هولندا لفترة خمسة أيام. ونظرًا إلى قصر فترة الزيارة، تضمنت الشكوى طلبًا بالاستعجال، لكن المدعي العام فشل في الشروع في التحقيق، بانتظار القرار في شأن ما إذا كان أيالون يتمتع بالحصانة الدبلوماسية أم لا. وحين تلقى في اليوم السادس مذكرة تفيد بعدم وجود حصانة، كان أيالون قد غادر نطاق الصلاحية القضائية[46]، وكم يصعب تخيل استغراق بتّ موضوع وجود حصانة من عدمها أكثر من خمسة أيام. في الواقع ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن «محادثات سرية بين إسرائيل وهولندا منعت توقيف عامي أيالون»[47].

= تحقيقًا نتيجة تهديدات من مسؤول سعودي بأن السعودية ستنسحب من اتفاقيات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع المملكة المتحدة في حال استمرت التحقيقات. اعتُبر حينذاك أن انسحاب السعودية من اتفاقيات مكافحة الإرهاب سيعرّض الأمن القومي للخطر. وقررت المحكمة أن المدير تصرف بشكل ملائم حين أخذ بعين الاعتبار التهديدات في حال كانت التحقيقات تصب في المصلحة العامة أم لا.

(45) PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5, p. 122.
وكذلك حديث خاص مع ديفيد ماتشوفر المحامي في القضية في كانون الأول/ ديسمبر 2013.

(46) المصدر نفسه.

(47) Itamar Eichner, «Minister Ayalon Evaded Arrest in Holland,» Ynet News, 7/10/2008.

4- الحصانة ضد المقاضاة

يتمتع بعض موظفي الدولة الرسميين ذوي الرتب العالية، أمثال رؤساء الدول ووزراء الخارجية، بحصانة ضد المقاضاة الجنائية من الدول الأجنبية ما داموا في مناصبهم[48]. وبينما منع هذا من تقديم عدد محدود من القضايا ضد مسؤولين إسرائيليين (أريئيل شارون في بلجيكا في عام 2001 حين كان رئيسًا للوزراء[49] وضد شاوول موفاز في المملكة المتحدة في عام 2004 حين كان وزيرًا للدفاع[50])، فإن هذا النوع من الحصانة الشخصية ليس عائقًا مهمًا أمام الدعاوى؛ فهو يطبَّق على عدد قليل نسبيًا من المناصب وللفترة الزمنية التي يبقى فيها الشخص في هذا المنصب. مثلًا، لا يتمتع القادة العسكريون الإسرائيليون والمسؤولون الحكوميون الأقل أهمية والوزراء السابقون وأعضاء البرلمان، بالحصانة ضد الملاحقة لارتكابهم جرائم دولية.

لكن جرى في المملكة المتحدة مؤخرًا تطبيق نوع آخر من الحصانة الدبلوماسية، يسمّى «حصانة المهمات الخاصة»، وذلك، على ما يبدو، من أجل منع مقاضاة تسيبي ليفني حين كانت غير متمتعة بالحصانة الشخصية. والمهمة الخاصة هي مهمة دبلوماسية موقتة ترسل من دولة إلى أخرى، مع موافقة الدولة

---

(48) «Case Concerning the Arrest Warrant Case of 11 April 2000 (Democratic Republic of the Congo v Belgium),» (Report, International Court of Justice, 14 February 2002), paras. 51-61.

(49) Kaleck, supra note 14, p. 933.

(50) «Application for Arrest Warrant Against General Shaul Mofaz, First Instance, Unreported (Bow Street Magistrates' Court),» 12 February 2004, paras. 11-14. <http://www.geneva-academy.ch/RULAC/pdf_state/Application-for-Arrest-Warrant-Against-General-Shaul-Mofaz.pdf>.

وفق القرار الصادر عن القاضي الذي ينظر في الدعوى، فإن فئات المسؤولين من أصحاب الرتب العالية الذين يتمتعون بالحصانة ضد الملاحقة القضائية التي ذكرت في قضية «الكونغو ضد بلجيكا» أمام محكمة العدل الدولية ليست حصرية. وقد قرر القاضي أن وزراء الدفاع لديهم مهمات مماثلة لمهمات وزراء الخارجية، وبالتالي يستطيعون التمتع بالحصانة ضد الملاحقة. لا أعرف ما إذا كان هناك من اعتراض أو استئناف على هذا القرار من أجل فتح لائحة المسؤولين الرسميين الذين يحق لهم الحصول على حصانة شخصية.

الثانية[51]، وهي فعليًا وسيلة لممارسة الدبلوماسية لغرض معيّن من دون اللجوء إلى أطر العلاقات الدبلوماسية الدائمة[52].

في تشرين الأول/أكتوبر 2011، سافرت تسيبي ليفني إلى المملكة المتحدة، وكانت حينها زعيمة المعارضة الإسرائيلية. وعندما قُدم طلب لإصدار مذكرة توقيف بحقها، رُفض بسبب وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية تفيد بأن ليفني في مهمة خاصة إلى المملكة المتحدة، وبالتالي تتمتع بحصانة ضد الملاحقة.

طُرحت أيضًا تساؤلات عدة عما إذا كان في الإمكان اعتبار زيارة تسيبي ليفني مهمة خاصة؛ فعلى سبيل المثال، ادعت ليفني أنها تزور بريطانيا من أجل «الاحتفال» بتغيير بريطانيا للقانون في أيلول/سبتمبر 2011[53]، وادعت جماعة الضغط المناصرة لإسرائيل، «بيكوم»، أنها «سهلت» الزيارة[54]. إضافة إلى ذلك، كانت الوثيقة التي تفيد بأن زيارة ليفني مهمة خاصة قد صدرت بعد يومين من تقديم الطلب لإصدار مذكرة التوقيف في حقها، أي بعد أن كانت ليفني في البلاد. وهذا يطرح علامات استفهام عن الوقت الذي توصلت فيه الحكومة إلى القرار بالموافقة على اعتبار زيارتها «مهمة خاصة»[55]. وينظر كثيرون إلى أن الحكومة البريطانية أمّنت لليفني غطاءً دبلوماسيًا للتأكد من عدم ملاحقتها.

---

(51) المواد 1(أ) و2 من اتفاقية المهمات الخاصة في 8 كانون الأول/ديسمبر 1969.

(52) Khurts Bat and Mongolia (intervening) v Investigating Judge of the German Federal Court and Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs (intervening), Appeal Decision, [2011] EWHC 2029 (Admin), [2012] 3 WLR 180, [2011] All ER (D) 293, [2011] ACD 111, ILDC 1779 (UK 2011), 29th July 2011, Administrative Court, para. 24.

(53) Daniel Machover and Raji Sourani, «Changes to UK Law didn't Protect Tzipi Livni,» Al Jazeera, 10/10/2011. <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/10/201110912402659549.html>.

(54) بيان صحافي لـ «بيكوم»: «Livni Meeting Hague in UK Today Following Law Change,» Bicom, 6/10/2011. <http://www.bicom.org.uk/news-article/livni-meeting-hague-in-uk-today-following-law-change>.

(55) Ben White, «A Very Special Mission,» *New Statesman* (8 October 2011). <http://www.newstatesman.com/blogs/the-staggers/2011/10/special-mission-livni-visit>.

لئن بدأت الحكومة البريطانية إضفاء صفة «مهمة خاصة» بشكل روتيني على زيارات المسؤولين الإسرائيليين لتجنب ملاحقتهم، فإن على المحامين الشروع في الطلب من المحاكم مراجعة قانونية لهذه الممارسة. لكن يمكن أن تواجه المراجعة القانونية للقرارات تلك صعوبة لأن هذه مسائل تُعتبر عادة من ضمن اختصاص الحكومة. وبالتالي، تكون المحاكم بالعادة مترددة في مراجعة إعلانات الحكومة في ما يتعلق بالحصانة، وذلك من أجل عدم مراجعة القضية بذاتها.

5- عدم التعاون الإسرائيلي مع التحقيقات

ختامًا، إن من العقبات التي ربما تظهر في القضايا التي تتخطى المرحلة الأولية رفض إسرائيل التعاون مع السلطات المختصة بالمحاكمة التي ترغب في إجراء تحقيقات داخل إسرائيل. على سبيل المثال، رفضت إسرائيل التعاون مع «تحقيق غولدستون» الذي انتدبته الأمم المتحدة في شأن «عملية الرصاص المصبوب»[56]. كما أن عدم التعاون الإسرائيلي مع التحقيقات برز عائقًا على الأقل في قضية واحدة، وهي قضية شركة رافعات هولندية تدعى «روال» (Riwal) التي حقق فيها في هولندا في شأن مشاركتها في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية. وذكر المدعي العام الهولندي أن عدم قدرته على إجراء المزيد من التحقيقات جاء نتيجة عدم تعاون السلطات الإسرائيلية على النحو المتوقع[57].

من الممكن متابعة قضايا ضد متهمين إسرائيليين استنادًا إلى أدلة جُمعت من منظمات غير حكومية ومصادر متاحة للجميع، وبالتالي تجنّب الحاجة إلى الاعتماد على تعاون الحكومة الإسرائيلية. وبالفعل، فإن عددًا من القضايا التي بوشرت حتى اليوم ركز على مسؤولين إسرائيليين من ذوي الرتب العالية،

---

(56) «Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict» (United Nations General Assembly Report A/HRC/12/48, 23 September 2009), para. 20.

(57) Statement of Dutch Public Prosecutor in Riwal Case, 13 May 2013. <http://www.alhaq.org/images/stories/Brief_Landelijk_Parket_13-05-2013_ENG__a_Sj_crona_Van_Stigt_Advocaten.pdf>.

متهمين بجرائم من خلال مسؤوليتهم القيادية [58]. وكانت المعلومات اللازمة من أجل اتهامهم وصلت في الأغلب من مصادر مفتوحة.

لكن عسر ملاحقة المسؤولين الرفيعي المستوى يكمن غالبًا في كونهم محميين من المحاكمة بشتى الطرائق، كما هو مبين أعلاه. في الوقت نفسه، قلة التعاون الإسرائيلي يجعله من الصعب الحصول على هويات مجرمين من رتب أدنى، إضافة إلى أنواع أخرى من المعلومات، أمثال وسائل وطرائق الهجوم في أي عملية عسكرية[59].

ولأن إسرائيل ستستمر على الأرجح في رفض التعاون في التحقيق، سيكون من الضروري إيجاد وسائل أخرى للحصول على المعلومات من إسرائيل، كالتعاون المتزايد مع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية المستعدة لإجراء تحقيقاتها الخاصة.

خاتمة

تبيّن مراجعة قضايا الولاية القضائية العالمية التي رُفعت ضد متهمين إسرائيليين أن العقبة الرئيسة أمام هذه القضايا هي المعارضة السياسية من إسرائيل والحكومات الغربية، ما يعني أنه حتى بوجود أدلة دامغة تدين قادة إسرائيليين باقتراف جرائم حرب، فقد مُنِعَت الدعاوى من الوصول إلى مرحلة المحاكمة.

---

(58) أي نتيجة موقعهم، بالمسؤولية عن مرؤوسيهم الذين نفّذوا جسديًا الجرائم. انظر تشخيص القضايا في: PCHR, *The Principle and Practice of Universal Jurisdiction*, supra note 5.

يوجد استثناء في قضية دورون ألموغ في بريطانيا. ألموغ قال في إذاعة الجيش الإسرائيلي إنه أمر بقصف الدرج. هذا التصريح كان أساسًا في برهنة مسؤولية ألموغ المباشرة عن الهجوم. محادثة خاصة مع دانيال ماتشوفر، أحد محامي القضية، كانون الأول/ ديسمبر 2013.

(59) اعتمدت بعض المحاكمات الدولية فقط على الأدلة التي جُمعت في الدولة التي تحصل فيها المحاكمة، مثل قضية إيلي ولد داح في فرنسا في العام 2005، وهو قائد موريتاني متهم بالتعذيب. لكن في أغلبية القضايا الناجحة، كان هناك تعاون كبير من قبل السلطات الوطنية في الدولة التي ارتُكبت فيها الجرائم. «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, pp. 60 and 38-100.

السؤال: هل يجب على الضحايا الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان والمحامين الذين يمثلونهم أن يثابروا على تخصيص الوقت والموارد لمتابعة قضايا مماثلة؟ نحن نرى أنه، نظرًا إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية في مأمن من العقاب على المستوى الدولي، وإلى غياب الحل الفاعل للضحايا الفلسطينيين داخل إسرائيل، فإن الولاية القضائية العالمية هي إحدى الوسائل القليلة الباقية لإنصاف الفلسطينيين، ويجب الاستمرار في متابعتها.

ثم، على الرغم من المعارضة التي تواجَه بها أي قضية ضد مسؤولين إسرائيليين والانتكاسات التي منيت بها الولاية القضائية العالمية، فإن الدول الأوروبية بشكل عام تتوجه نحو تطبيق أكبر للولاية القضائية العالمية، ما يوحي أن إمكانية نجاح محاكمة مجرم إسرائيلي ستزداد مع الوقت[60].

لكن في الواقع، تواجه محاكمة الإسرائيليين عقبات متعددة، لا تواجهها محاكمة المتهمين من دول أخرى (أقل قوة). لذلك يجب التغلب على هذه العقبات من أجل إمكانية نجاح محاكمة أي متهم إسرائيلي في المستقبل.

إن التركيز المتزايد على متهمين أقل أهمية وليس لديهم الحصانة وعناصر الحماية من الملاحقة، ربما يزيد من فرص نجاح القضايا المرفوعة. إضافة إلى ذلك، فإن اختيار متهمين ذوي صلة ما بنظام قضائي أجنبي، كالمقيمين في دول أجنبية، أو يحملون جنسيتين، يساعد على التغلب على شرط الوجود الجسدي

---

(60) أعربت دول عدة في الاتحاد الأوروبي عن التزامها إجراء تحقيقات في الجرائم الدولية ومحاكمات فاعلة لها داخل حدودها. انظر:

«Council Decision 2003/335/JHA of 8 May 2003 on the Investigation and Prosecution of Genocide, Crimes against Humanity and War Crimes,» *Official Journal of the European Union*, L 118/12 (14 May 2003), pp.12-14. <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2003:118:0012:0014:EN:PDF>, and «2002/494/JHA: Council Decision of 13 June 2002 Setting up a European Network of Contact Points in Respect of Persons Responsible for Genocide, Crimes against Humanity and War Crimes,» *Official Journal*, L 167 (26 June 2002), pp. 1-2. <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32002D0494:EN:HTML>.

عزز كذلك عدد من الدول الأوروبية في الأعوام الماضية قوانينه الداخلية للتأكد من وجود ولاية قضائية عالمية تحاكم الجرائم الدولية، وأنشأ وحدات متخصصة للادعاء في قضايا القانون الدولي. انظر، بشكل عام، «Universal Jurisdiction in Europe,» supra note 14, and Kaleck, supra note 14.

الذي ينص عليه عدد من الدول، ويزيد من استعداد المدّعين العامين لتلك الدول للتحقيق في القضايا.

عدا ذلك، ولعله الأهم هو أنه يجب على الفلسطينيين وداعميهم أن يدركوا مدى المعارضة السياسية القائمة لقضايا الولاية القضائية العالمية، لذلك يجب - إلى جانب تحضير القضايا من أجل تقديمها أمام المحاكم والمدّعين - التأكد من تخصيص الوقت والجهد اللازمين للنشاط المرادف للعمل القانوني الخاص بتحضير القضايا، وبالذات مبادرات الدفاع التي توجد بيئة سياسية أقل عدائية وأكثر عونًا في تقديم القضايا.

لذا، فإن جهد الدفاع الذي يرفع الوعي الشعبي تجاه انتهاكات إسرائيل المنظمة والفاضحة لحقوق الإنسان وغياب أي إحقاق للعدالة للفلسطينيين داخل إسرائيل أو (حاليًا) على المستوى الدولي، سيساعد على جعل الولاية القضائية العالمية إجراء ضروريًا كملاذ أخير لمحاسبة تهرّب إسرائيل من عواقب ما ترتكبه من جرائم دولية خطرة. علاوة على ذلك، ينبغي تبديد الاعتقاد الخاطئ بأن إسرائيل دولة ديمقراطية تلتزم حكم القانون وأنها بشكل ما جزء من «النادي الأوروبي» للدول.

في آخر الأمر، ربما يكون للدعم الشعبي للولاية القضائية العالمية في القضايا ضد المتهمين الإسرائيليين النفوذ الذي يمكّن المدّعين العامّين والقضاة من الضغط على صانعي القرار في هذه القضايا، وقد يؤثر في الحكومات، ويروّج لبيئة سياسية أكثر مساندةً لقضايا مماثلة في المستقبل.

فهرس عام

- ب -

- ق -

- ك -

- ي -